

# مکر رائی المدرس

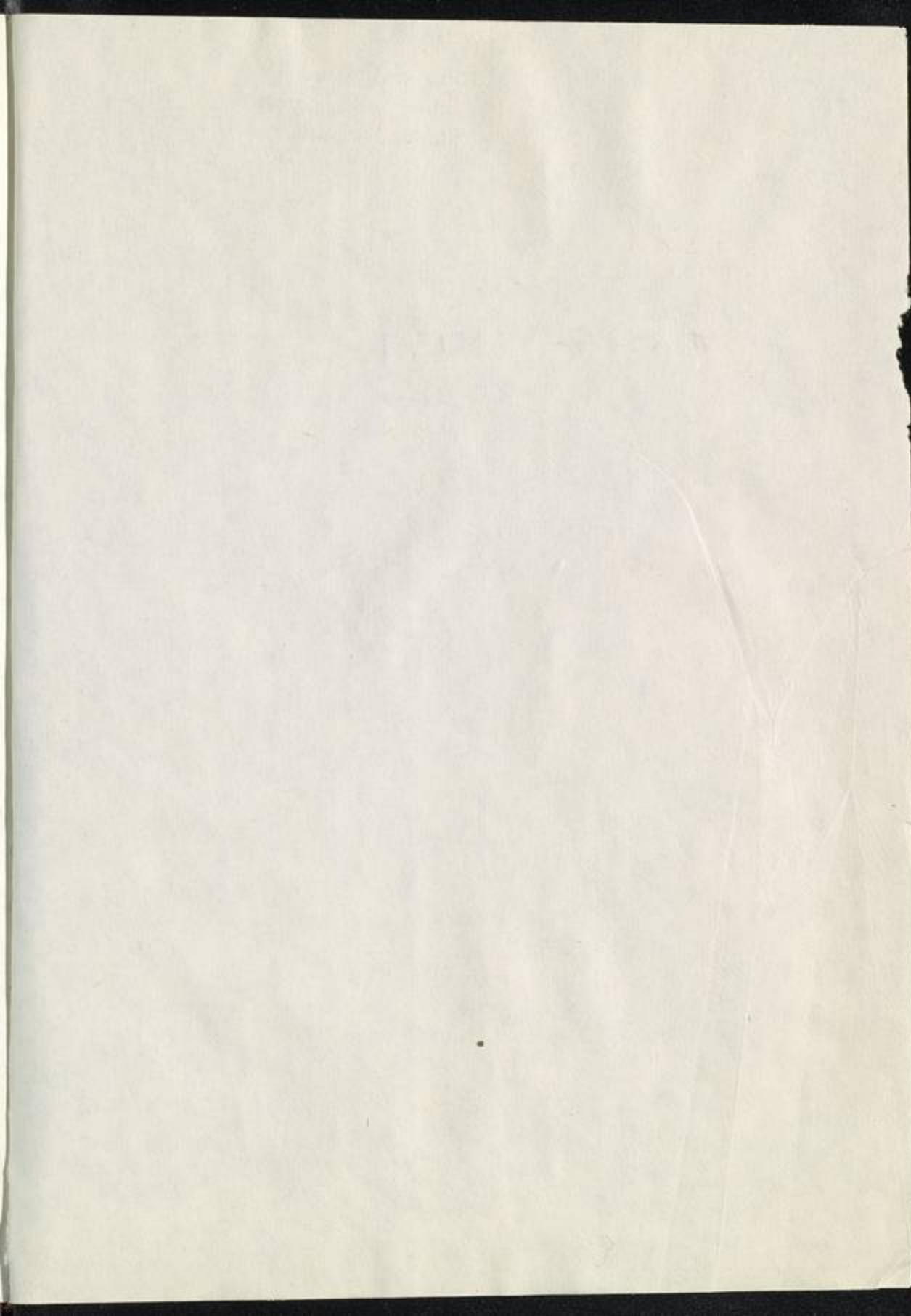
## شرع اسپرطی

تألیف

الشیخ محمد علی المدرس الافغاني

الجزء الثالث و الرابع





# مکر رائی المدرس

## شیخ السبیر طی

لهمحة الاسلام والملسمین

الشیخ محمد علی المدرس الافغانی

الجزء الثالث

الطبعة الرابعة



OFFSITE  
PJ  
6101  
I23  
B3436  
1996  
V.3/4



## بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآل  
الطيبين الطاهرين واللعن الدائم على اعدائهم اجمعين من الان الى قيام  
يوم الدين ، اما بعد فيقول العبد المذنب الفاني المحتاج الى رحمة ربه  
الفني محمد على بن مراد على المدعو بالمدرس الافغاني هذا هو الجزم  
الثالث من كتابنا المسمى بـ « مكررات المدرس » في شرح البهجة المرضية  
اسئل الله العزيز القدير ان يوفقني لاتمامه انه على كل شيء قادر  
وبالاجابة جدير .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« ( هذا باب اعمال المصدر وفيه اعمال اسمه ) »  
 ونحن ننقل بعض الاقوال في الفرق بينهما وان يلزم من ذلك التكرار  
 والاعادة لان الاعادة في بعض المسائل قد لا تخلو عن الفائدة .

قال بعض المحققين في مقام الفرق ! اعلم ان المصدر لابد ان يشتمل  
 على حروف فعله ; الاصلية والزائدة ؛ جميعا اما يتساو مثل تفافل  
 تفافلا وتصدق تصدقا ، واما بزيادة مثل اكرم اكراما وزلزل زلزلة وانه  
 لا ينقص فيه من حروف فعله شيء الا ان يحذف لعنة تصريفية ، ثم  
 تارة يعوض عن ذلك المعدوف حرف فيكون المعدوف كالمذكور نحو  
 اقام اقامة ووعد وعدة ، وتارة يحذف لا لعنة تصريفية ولكنها منوي  
 معنا نحو قاتل قاتلا ونازله نزالا والاصل فيما قيتلا ونيزالا ، فان  
 نقص الدال على الحديث عن حروف فعله ولم يعوض عن ذلك الناقص  
 ولم يكن الناقص منويا كان اسم مصدر نحو اعطي عطاء وتوضأ وضوء  
 وتكلم كلاما واجاب جوابا واطاع طاعة انتهى .

وقال بعض آخر : المراد باسم المصدر مساوى المصدر في الدلالة  
 على معناه وخالفه بخلافه لفظا وتقديرها من بعض ما في فعله دون تعويض  
 كعنه فإنه مساوا لاعطاء معنى ومخالف له بخلافه من الهمزة الموجودة  
 في اول فعله وهو حال منها لفظا وتقديرها ولم يعوض عنها شيء انتهى .  
 وقال المحقق الاول أيضا : اعلم ان العلماء يختلفون فيما يدل عليه  
 اسم المصدر ، فقال قوم هو دال على الحديث الذي يدل عليه المصدر

وعلى هذا يكون معنى المصدر واسم المصدر واحدا ، وقال قوم اسم المصدر يدل على لفظ المصدر الذي يدل على الحدث فيكون اسم المصدر دالا على الحدث بواسطة دلالته على لفظ المصدر وعلى هذا يكون معنى المصدر ومعنى اسم المصدر مختلفين انتهى .

وقال بعض آخر : مدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالة اسم المصدر على الحدث إنما هي بواسطة دلالته على المصدر انتهى . وهذا عبارة أخرى عما تقدمه .

وقال بعض آخر : الاسم الدال على مجرد الحدث ان كان علما كفجار وحمداد للنجرة والمحمدة او كمضرب ومقتل ، او متتجاوزا فمثله الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثي كغسل ووضوء فانهما بزنة القرب والدخول في قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر والا فمصدر انتهى .

وقال بعض آخر : الفرق بينهما ان المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان وغيره كقولنا ان ضربا مصدر في قولنا : يعجبني ضرب زيد عمرا ؛ فيكون مدلوله معنى ، وسموا ما يعبر به عنه مصدرأ بجازا نحو ضرب في قولنا ان ضربا مصدر منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبح لا لفظ ( ت س ب ح ) بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتزييه انتهى .

<sup>١</sup> وقرب منه بل عينه ما في حاشية ملا محسن عند قوله اسم الحدث

وهو ان كان علما كفجوار للفجرة او بعيم كالمحمدة او على زنة مصادر الثلاثي وهو لغيره نحو اغتسل غسلا واتوضأ وضوء فاسم مصدر والا فمصدر كالضرب والاكرام فقال المحسن اي او كان على زنة مصدر من سادر الثلاثي والحال ان هذا المصدر اسم مصدر غير الثلاثي كما في قوله اغتسل غسلا فان الفعل بالضم اسم مصدر اغتسل الذي هو غير الثلاثي فان مصدره الاغتسال وكذا في قوله اتواها وضوء فان الوضوء بالضم اسم للتوضوء الذي هو مصدر اتواها وضوء الذي هو غير الثلاثي المجرد بل هو الثلاثي المزيد فيه من باب التفعل فاسم المصدر هو اسم الحدث الذي يكون في المصدر اي اسم الافعال المخصوصة التي تحصل في مثل الاغتسال والتوضوء انتهى .

وهذا الاخير من الاقوال هو الجدير بالقبول واما بقية الاقوال فاما ان يرجع اليه بنوع من التوجيه او تعريف لهما بالخاصة والقول الآتي أيضا من هذا القبيل اذا عرفت ذلك فلننعد الى ما نحن بصددناه .  
 ( بفعله المصدر الحق في العمل ) متعديا كان فعله او لازما ( سواء كان مضافا وهو اكثر ) استعملا لانه متافق عليه وسيأتي مثاله ومثال  
 تاليه ( او ) كان ( بمردا ) عن الاضافة واللام ( منونا وهو أقيس ) واكثر استعملا من تاليه لانه اشبه بالفعل لكونه نكرة ، ( او ) كان ( مع ال وهو اندر ) من سابقه لبعده من مشابهة الفعل بدخول ال عليه ، والحاصل ان اعمال المضاف اكثر من اعمال المنون واعمال المنون اكثر من اعمال المعرف باللام وانما كان اعمال المعرف نادرا لانه عند العمل مقدر بعرف مصدري مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على الحرف المصدري مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن

جوز ذلك على ندرة فرقاً بين شيء وبين المقدر به (ثم انه لا يعمل مطلقاً بل) ي العمل (ان كان غير مضمر) اي ان لم يكن ضميراً راجعاً الى مصدر (ولا محدود) اي ان لم يكن محدوداً دالاً على عدد (ولا بمجموع) اي ان لم يكن بمحضه (وكان فعل مع المصدرية او مع ما المصدرية يحل محله) لانه اذا لم يحل الفعل مع احدهما محله يكون بمعنى الثبوت اي يدل على مجرد الحدث بلا اعتبار تعلقه بأحد صدورها او وقوعها وبلا اعتبار زمان فيه فهو حينئذ بعيد عن الفعل غاية البعد، فلذا لا ي العمل لأن عمله كان بسبب شبهته باسم الفاعل واسم المفعول المشابهين لل فعل والشابةة بالواسطة ضعيفة ، ولذا جعلوا عمل المصدر المعرف ضعيفاً لبعده من مشاهدة الفعل بدخول ال عليه بل منع بعضهم عمله حينئذ لما ذكر ، وهذا بخلاف ما اذا صح حلول الفعل مع احدهما اعمله فانه حينئذ يدل على الزمان الماضي او الاستقبال ان صح حلول الفعل مع : ان : وعلى الزمان الحال ان صح حلول الفعل مع ، ما ، فيقوى بذلك شبهته بالفعل في العمل ، وانما لم يشترط هذا الحلول في عمل اسم الفاعل لان له مشاهدة بالمضارع لفظاً باعتبار الحركات والسكنات كما يأتي في بابه فاغتنت تلك الشابةة عن شرط الحلول ، والمصدر ليس له هذه الشابةة (نحو : ولو لا دفع الله الناس) فهذا مثال للمصدر المضاف ، فاضيف الدفع الى فاعله وهو الله وعمل النصب في المفعول وهو الناس ، وقد يضاف الى المفعول كما يأتي بعيد هذا ، ونحو ( او اطعم في يوم ذي مسغبة ) يتيمما (مثال للمصدر) المجرد المثون ، فاطعام مصدر مجرد مثون حذف فاعله بل لا يقدر

له فاعل اصلا وان قيل لا يعذف الفاعل اصلا وسيأتي وجهه عن  
قريب وعمل النصب في المفعول وهو يتيم والتقدير او اطعامه يتبعها ، ونحو  
قول الشاعر :

ضعيف النكارة اعدائه يخال الفرار يراخي الاجل

مثال المصدر المعرف ، فالنكارة مصدر معرف وفاعله عذوف وعمل  
النصب في المفعول وهو اعدائه ، قيلم يات في القرآن شيء من المصادر  
المعرفة باللام عاماً في فاعل او مفعول قبيح بل قد جاء عاماً بلا بحرف  
البتر نحو قوله تعالى لا يذهب الله الجهر بالسوء ، ( بخلاف المضمر ) اي  
يختلف ما اذا كان المصدر ضميراً راجعاً الى المصدر ( نحو ، ضربك  
المسين ، حسن وهو المحسن قبيح ) . الشاهد في هو المحسن فلا يعدل هو  
الراجع الى الضرب ، فقولنا هو المحسن ينسب المحسن بجرد فرض لا  
انه مستعمل ولا يعمل الضمير فانه تناقضت عقلاً ، اذ لو كان مستعملاً  
للزمن ان يكون الضمير عاماً فكيف يمكن ان يقال ، ان الضمير لا يعمل  
هذا ولكن قال في المغني في بحث زيادة البناء ان الفارسي والرماني  
اجازا من وردى بزيد حسن وهو بغير وقبيح بان يتعلق الجار بضمير  
المصدر واجاز الكوفيون اعماله في الظرف وغيره ومنع جمهور البصريين  
اعماله مطلقاً ( و ) بخلاف ( المحدود ) اي بخلاف ما اذا كان المصدر  
دللاً على عدد من الوحدة او غيرها ( نحو عجبت من ضربتك زيداً )  
هذا المثال مثل هو المحسن حرفاً بحرف فلا تغفل ، ولابد من منع التاء  
انما هو فيما لم يكن بناء المصدر العام مع التاء والا فلا يمنع عن  
العمل لانه حينئذ ليس للتجدد بكرامة ورغبة ورهبة فان الدلالة على

الوحدة فيها بالوصف كما سيجيء في آخر باب ابنية المصادر عند قوله:  
 في غير ذي الثلث بالباء المرة وشد فيه هيئة الخامرة  
 فهذا المصدر يعمل كالعاري من التاء (وشد) عمل المصدر المحدود في قوله:  
 (يجايني به الجلد الذي هو حازم بضربة كفية الملا نفس راكب)  
 فعمل الضربة في الملا ونصبه على المفعولية شاذ، وأما نفس راكب  
 فهو مفعول ليحايني والضمير في به راجع إلى الماء، والجلد بفتح الجيم  
 وسيكون اللام الحازم، والملا في الاصل الصحراء والمراد منه هنا تراب  
 الصحراء بجازا وحاصل المعنى ان: هذا المسافر الحازم العاقل عدل عن  
 الوضوء وتيتم وسقى بذلك الماء راكبا معه كاد يموت من العطش فاحيا به  
 نفس ذاك الراكب العطشان (و) بخلاف (المجموع) اي بخلاف المصدر  
 اذا كان جمعا او ثنائيا فانه لا يعمل حينئذ لضعف شバنته بالفعل لأن  
 الثنائية والجمع من خواص الاسماء (وشد) عمل المصدر المجموع في  
 قولهم (تركته بملحس البقر اولادها) فعمل الملاحس ( وهو جمع  
 ملحس مصدر ميمي) فنصب الاولاد على المفعولية والبقر فاعله وقيل لا يعمل  
 المصدر ايضا اذا كان مؤخرا انه كما تقدم انقا مؤل عند العمل بحرف مصدرى  
 والفعل والحرف المصدرى موصول حرفى كما تقدم في باب الموصولات ومعمول  
 الصله لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشى المترتب الاجزاء  
 عليه ولكن الا ظهر انه جائز اذا كان ظرفا او شبيه قال الله تعالى فلما  
 بلغ معه السعي ولا تأخذكم بما رأفة ورحمة ومثل هذا في الكلام كثير  
 والتقدير تكلف وليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان  
 الظرف ما يكفيه رائحة من الفعل لأن له شأنا ليس لغيره لتنزله من  
 الشى منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف

ما لم يتسع في غيرها وقال بعضهم انه لا يعمل ايضا اذا كان مخدوفا كما اشرنا اليه في شرح المطول في الديباچه فراجع .

( ولاسم مصدر وهو الاسم الدال على الحدث غير الجاري على الفعل )  
وهو ثلاثة اقسام :

الاول : ان يكون علما كما نقدم في آخر باب العلم في قوله :

ومثله برة المبرة كذا فجار علم للفجرة

الثاني : ان يكون ميميا اي يكون في اوله مينا زائدة كالمحمدة والمرتبة والمسفحة ومصاب .

والثالث : مالا يكون علما ولا ميميا وهو المراد بقوله ( ان كان غير علم ولا ميمي ) وفيه خلاف ولذا قال ( عمل عند الكوفيين والبغداديين ) لا عند غيرهم ( نحو ) قول الشاعر :

اكفرا بعد رد الموت عنى ( وبعد عطائك الماء الرتابا )

فعطائك اسم مصدر غير علم ولا ميمي اضيف الى فاعله وعمل النصب في الماء وهو مفعوله الثاني ومفعوله الاول مخدوف ، اي عطائك اي الماء وزعم بعضهم ان عطاء مصدر اصله اعطاء حذف همزة باب الافعال تخفيفا فلا شاهد فيه ، وقال البصريون : ان هذا القسم لا يعمل لأن اصل وضعه لغير الحدث فالفضل موضوع لما يقتضي به وما يتوضأ به والعطاء لما يعطي ثم استعمل في الحدث : انتهى ( فان كان ) اسم المصدر ( علما الوضوء كسبحان للتسبيح وفجار وحماد للفجرة والمحمدة ) ويسار للميسرة وبرة للمبرة ( فلا عمل له بالاجماع او ) كان اسم المصدر ( مينا فكل مصدر ) يعمل ( بالاجماع نحو ) قول الشاعر .

أظلم ان مصابكم رجل اهدى السلام تحية ظلم

فمصاب مصدر ميمي مضاد الى فاعله ورجل مفعوله فعمل فيه ما بالاجماع



يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة .

هنا ( تتمة ) ( وقد يضاف ) المصدر ( الى الطرف توسعما فيعمل فيما بعده ) أي فيما بعد الطرف ( الرفع ) في الفاعل ( والنصب ) في المفعول ( كحب يوم عاقل لها صبي ) فاضيف حب الى يوم توسعما فعمل الرفع في عاقل على الفاعلية وعمل النصب في لها على المفعولية وصبي خبر لحب اصله بعض الياء فحذف الياء لالقاء الساكنين بينه وبين التنوين بعد حذف الضمة لشقيها على الياء فصار التنوين تابعا لحركة الباء اعني الفتحة . ( وجر ما يتبع ما جر ) اي اجر الاسم الذي هو تابع للاسم الذي هو مجرور باضافة المصدر اليه ( مراعاة للفظ نحو ! عجبت من ضرب زيد الظرف ) فجر الظرف لمراعاة لفظ زيد لانه مجرور لفظا وان كان مرفوقا مخلا لانه فاعل الضرب .

( ومن راعي في اتباع محل فرفع تابع الفاعل ونصب تابع المفعول المجروريين لفظا فحسن فعله كقوله : مشى البوك عليها الخيل الفضل ) فروعى في اتباع الفضل وهو صفة البوك محل فرفع مراعاة محل البوك لانه فاعل مشى ، ( و ) نحو ( قوله مخافة الافلاس والليان ) فروعى في الليان المعطوف على الافلاس محل فنصب مراعاة محل الافلاس لانه مفعول المخافة .

هنا ( تتمة ) يجوز في تابع المفعول المجرور ) باضافة المصدر اليه ( اذا حذف الفاعل ) لكون المصدر مصدرا للمبني للمفعول ( مع ما ذكر ) من جواز الجر والنصب في تابع المفعول ( الرفع على تقدير المصدر بحرف

مصدري موصول بفعل لم يسم فاعله ) نحو عجبت من ضرب زيد الظريف برفع الظريف أي عجبت من مسؤولية زيد الظريف اي عجبت من ان يضرب زيد الظريف هذا على رأى غير البصرين لانهم لا يجيزون كون المصدر مبنياً للمفعول .

## ( هذا باب اعمال اسم الفاعل )

( وهو كما قال ) المصنف ( في شرح الكافية ما صيغ من مصدر موازناً للمضارع ليدل على فاعله ) اي فاعل المصدر ( غير صالح لللاضافة اليه ) اي الى الفاعل ، فان كان صالح الللاضافة اليه فهو صفة مشبهة كما يأتي في باب اعمال الصفة المشبهة في قوله :

صفة احسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم فاعل والمراد من الموازنة هنا الموازنة العروضية وهو الموقفة في عدد الحركات والسكنات وترتيبها سواء كانت موافقة في شخص الحركات ايضاً كضارب ويضرب ام لا كناصر وينصر حيث ان الصاد في ناصر مكسور وفي ينصر مضموم ، واما الموازنة الصرفية فيجب الموقفة في شخص الحركات ايضاً فعلية ليس ناصر موازناً لينصر .

( وفي الباب اعمال اسم المفعول ) وهو ما صيغ من مصدر ليدل على مفعوله .

( كفعله اسم فاعل في العمل ) وفعله اما لازم واما متعد ، فان كان فعله لازماً يكون هو أيضاً لازماً ويعمل عمل فعله الللازم ، وان كان فعله متعدياً الى مفعول واحد يكون هو أيضاً متعدياً الى مفعول واحد ، وان كان متعدياً الى اثنين يكون هو أيضاً متعدياً الى اثنين ، وان كان متعدياً الى ثلاثة يكون هو أيضاً متعدياً الى ثلاثة فاسم الفاعل دائمًا يعمل عمل

فعله حال الكونه (او مقدما) على معموله نحو انا ضارب زيدا ( او مؤخرا ) عنه نحو انا زيدا ضارب ، وحال الكونه ( ظاهرا ) كالمثالين المذكورين او ( مضمرا ) اي مقدرا مخدوفا قال في المغني فيما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة ( السابع انه يجوز حذفه وبقاء معموله ، ولهذا اجازوا انا زيدا ضاربه وهذا ضارب زيد وعمرروا بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل او وصف منون ٠ ٠ ٠ الى ان قال ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل ، ولا مررت برجل وجهه حسنة بنصب الموجه وخفض الصفة لانها لا تعمل مخدوفة ولأن معمولها لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاما ) انتهى فعلم من ذلك ان الاحتمالات التي أبداهما بعض المحققين للعبارة لامتناء لبعضها اصلا لاما مع قوله ( جاري علي صيغته الاصلية ) نحو ضارب ( ومعدولا عنها ) كالصيغ المبالغة .

وإنما يعمل عمل فعله المتعدي ( ان كان عن مضيه بمعزل لازمه ) اي اسم الفاعل ( حينئذ ) اي حين كونه متزلا عن المضي ( يكون لفظه شبيها ) في الوزن اي الحركات والسكنات بالمعنى المتقدم ( بلفظ الفعل المدلول به على زمان الحال والاستقبال ) وهو الفعل المضارع فيتم الشباهة بينهما لفظا ومعنى ( فان لم يكن ) عن مضيه بمعزل ( فان كان صلة لال لالموصدة فسيأتي ) انه يعمل مطلقا ( والا ) يكن صلة لال الموصولة ( فلا يعمل ) حينئذ فيجب اضافته الى ما يذكر بعده فما يكون في المعنى معموله ، والاضافة حينئذ معنوية لفوات شرط الاضافة المفظية نحو زيد ضارب عمرو امس ، وان لم يذكر بعده شيء ترك غير مضانف نحو زيد ضارب امس ، وبهذا يظهر الوجه فيما قالوا انه ؛ اذا قال القائل « انا قاتل عبدك ، او سارق فرسك » بالاضافة كان ضامنا واذا ثون لم يضمن

والسر في ذلك ان اسم الفاعل في الصورة الاولى حيث لم يعمل واضيف  
بان انه بمعنى الماضي فهو اخبار واقرار بالقتل والسرقة الواقعين في  
الزمان الماضي واقرار العقلاه على انفسهم جائز وجحة عليهم ، واما على  
التقدير الثاني فاسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال فهو ابعد وتهديد  
بالقتل والسرقة لا الاخبار عما صدر عنه فلا وجه لضمائه ( خلافا  
للمكسائي ) فانه ذهب الى انه يعمل مطلقا سواء كان بمعنى الماضي او  
الحال او الاستقبال فيجوز عنده ان يكون ما بعده منصوبا بدليل قوله  
تعالى : وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ؛ وعلى تقدير الاخسافة فهي عنده  
لفظية لا معنوية لانها عنده من اضافة الصفة الى معمولها ، واجيب عن  
ذلك بأنه على حكاية الحال الماضية اي الحالة الماضية بان يفرض وقوع  
قصتهم الماضية واقعا في حال التكلم والاخبار بقرينة قوله تعالى : ونقلبهم  
بالمعضار الدال على الحال ولم يقل وقلبناهم بالماضي قيل المراد بالحكاية  
ان يفرض المتكلم نفسه كأنه موجود في ذلك الزمان اي زمان وقوع  
قصة اصحاب الكوفه فكان المتكلم يتكلم في ذلك الزمان ولا باس بهذا  
الفرض ايضا وان لم يكن قرينة عليه وليعلم ان محل الخلاف رفعه الاسم  
الظاهر ونصبه المعمول به اما رفع الضمير المستتر فجائز عند الكل ولو  
كان بمعنى الماضي .

( وان ولى استفهاما ) وانما اشترط ذلك وكذا النفي لأن الاستفهام  
والنفي بالفعل اولى فيقوى بهما شبهه بالفعل ( نحو اضارب زيد عمرو )  
وظاهر كلام النحاة انه يشرط معنى الحال والاستقبال أيضا اذا وقع  
اسم الفاعل بعدهما ولكن قال بعض المحققين ان : الاولى انه لا يشرط  
ذلك لقوة معنى الفعل فيه بحسبهما كما لا يشرط ذلك فيه اذا دخله

اللام انتهى .

وهو كلام متين ، ( او ) ول ( حرف نداء نحوها طالعاً جيلاً ) وهو من قسم النعت المذوق منعوه ( اذا اصله يارجلا طالعاً جيلاً فيدخل في قوله الآتي )

وقد يكون نعت مذوق عرف      فيستحق العمل الذي وصف  
 فالمعتمد هو الموصوف لا حرف النداء ( ولذا لم يذكره ) اي حرف الندا ( في الكافية ) في جملة المعتمدات على ان حرف النداءختص بالاسم فكيف يقع معتمدا لأن المعتمد لابد فيه ان يكون مقرريا للوصف من الفعل وحرف النداء يبعده لانهختص بالاسم ( او نفيا ) قد بينا وجه اشتراط الاعتماد به فلا نعيده ( نحو ما ضارب زيد عمرو ) هذا ، ولكن اختلاف كلماتهم في ان الاعتماد بالنفي والاستفهام هل هو شرط الابتدائية او الاكتفاء بالمرفوع او شرط عمل النصب فذهب الى كل فريق والوسط او سط ( او جاء صفة نحو مررت برجل ضارب زيدا ، او جاء حالا نحو جاء زيد ضاربا عمرو ) وانما اشترط ذلك ليقوى فيه الشاهدة بالفعل لكونه حينئذ مسند الى الموصوف وذى الحال ككون الفعل مسندا الى الفاعل ( او ) جاء ( خبرا مسندا لذى خبر ) اي المبتدء والوجه فيه ما تقدم في الوصف والحال فلا نعيده سواء كان المبتدء غير منسوخ ( نحو زيد ضارب عمرو ) او منسوخا نحو ( كان قيس محبا ليل نحو ان زيدا مكرم عمرو ، ونحو ظنت عمرو ضاربا خالدا )

( وقد يكون ) اسم الفاعل ( نعت مذوق عرف ) لوجود قرينة معينة له فيحصل حينئذ الاعتماد المشترط في عمله ( فيستحق العمل الذي وصف ) من رفعه الاسم الظاهر ونصبه المفعول به ( نحو ) قوله تعالى ( ومن

الناس والدواب والانعام مختلف الوانه ) فمختلف نعمت لمحذوف عرف ( أي صنف مختلف ) .

( وان يكن اسم فاعل صلة الـ ففي المضى وغيره اعماله قد ارتضى عند الجمهور ) لانه حينئذ فعل في الحقيقة عدل عن صيغته الى اسم الفاعل لكراهتهم ادخال ما هو بشكل حرف التعريف على صريح الفعل نظير ما تقدم في نون الوقاية من كراحتهم ادخال الكسر الذي هو بصورة الجر في آخر الفعل ( وذهب الرمانى الى انه لا يعمل حينئذ في زمان الحال ) قيل وكذا الاستقبال لانه لا يوجد في كلامهم علما الا ومعناه المضى ولعل ذلك لأن المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضى فيتوصل في اعماله بمعناه باللام وان لم يكن معه اسم فاعل حقيقة بل فعل في صورة الاسم ( و ) ذهب ( بعضهم على انه لا يعمل مطلقا ) لانها عنده حرف تعريف وهو من مختصات الاسم ( وان ما بعده منصوب باضمار فعل ) .

( فعال او مفعال او فعل الدلالات على المبالغة ) في الفعل اي ( في كثرة ) اتصف الموصوف بالمصدر ( عن ) اسم ( فاعل بدليل ) لانها محولة عنه للدلالة على هذا المعنى وهذا المعنى ناب مناب ما فات من المشابهة اللغوية ، وللمبالغة معنى آخر قريب من ذلك يذكره البيانيون في علم البديع قال الخطيب والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف جدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لثلا يقان انه اي ذلك الوصف غير متثناء فيه اي في الشدة والضعف ( فيستحق ) كل واحد منها ( ماله ) اي لاسم الفاعل ( من عمل ) بالشروط المذكورة آنفا من كونها بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد على ماذكر فيعمل ( عند البصريين مثال فعال ( نحو اما العسل فانا شراب ) فعمل شراب في العسل النصب

لاعتماده على المبتدء (و) مثال مفعال نحو (انه لمنحرار يوانكها) فعمل منحرار في يوانكها النصب لاعتماده أيضاً على المبتدء، وهثال فقول نحو (ضروب بنصل السيف سوق سمانها) فعمل ضروب في سوق النصب لاعتماده على المبتدء الممحذف اي هو ضروب .

(وفي فعيل الدال على المبالغة أيضاً قل ذا العمل حق خالف فيه) أي في عمله (جماعة من البصريين وفي فعل كذلك قل) ذا العمل (أيضاً) مثال اعمال فعيل (نحو) قول بعض العرب (ان الله سميح دعاء من دعاء) فدعا منصوب بسميح ، ومثال اعمال فعل قول الشاعر :  
 (اتاني انهم مزقون عرضي) جحاش الكزملين لهم فدييد فعرضى منصوب بمزقون ، وليعلم ان صيغ المبالغة ليست منحصرة فيما ذكر كما يظهر من ظاهر عبارة المصنف بل منها مفعيل وفعيل بتشديد العين وفعلة بضم الفاء وفتح العين وفقول وسيأتي مثال جميع هذا عن قريب .

(واما سوى المفرد من اسم الفاعل وامثلة المبالغة كالمثنى والمجموع مثله جعل في الحكم والشروط حيث ما عمل كقوله : القاتلين الملك الحالل) فنصب الملك بالقاتلين ، (و) نحو ( قوله )

(ثم زادوا انهم في قومهم) (غفر ذنبهم غير فخر)  
 فنصب ذنبهم على المفعولية يفتر بضم الغين والفاء جمع غفور من امثلة المبالغة كما ذكرنا اتفا وفاعله مستتر فيه واعتماده على اسم ان . هنا ( تتمة المصغر من اسم الفاعل والمفعول لا يعمل الا عند الكاتي ) نحو هذا ضمير زيداً ، واستدل الجمود على المنع بان التصغير من خصائص الاسماء فيبعد به عن مشابهة الفعل ، وعورض بان التثنية

والجمع أيضاً من خصائص الأسماء وهو لا يمنع ، وأجيب بما أجبت  
به عن عدم معارضتها لعنة البناء في المنادي واسم لا التي لنفي الجنس  
وقد تقدم مفصلاً ، ولم ين هذا قالوا لا يعمل اذا كان موصوفاً لأن الموصوفية  
أيضاً من خواص الأسماء .

اذا كان وزن فاعل او مفعول بمعنى الثبوت فالوصف حينئذ  
صفة مشبهة صرحاً بذلك جمع من المحققين .

(وانصب بذى الاعمال تلوا له ان لم تضفه الى التلو وانخفض ) تلوا  
له (بلاضافة) ان اخفتته اليه يعني يجوز الوجهان في التلو فقط دون سائر  
مقاعيله لانه لا يجوز فيها الا النصب فقط كما قال ( وهو ) اي ذو الاعمال  
(النصب ما سواه ) اي ما سوى التلو ( من المقاويل مقتضى ) فلا يجوز  
في ما سوى التلو الا النصب فقط مثل نصب التلو وما سواه ( كانت  
كاس خالدا ثوبا ) الآن او غدا ( و ) مثل جر التلو ونصب ما سواه (  
انت معلم العلاء عمروا مرشدنا الآن او غدا ( وخرج بذى الاعمال ) ما  
اي اسم فاعل ( بمعنى الماضي فلا يجوز ) فيه ( الاجر تاليه ونصب ما  
عداه ) أي ما عدى التالى ( بفعل مقدر ) نحو : انت كاسى زيد ثوبا  
امس فتصب ثوبا بفعل ماض مقدر اي كاسى زيد كسوته ثوبا ، ونحو  
انت معلم العلاء عمروا مرشدنا فتصب عمرا مرشدنا بفعل ماض مقدر اي  
اعلمته عمرو ومرشدنا .

( واجر او انصب تابع المفعول الذي انخفض باضافة اسم الفاعل )  
ذى الاعمال ( اليه ) كالعلاء في المثال الثاني من الصورة الاولى اذا جئت  
له بتابع فيجوز في تابعة الاجر نحو انت معلم العلاء العادل الكريم وزيد  
عمروا مرشدنا الآن او غدا بغير الوصفين والمعطوف ، ويجوز فيه اتضاع

النصب نحو انت معلم العلاء العادل الكريم وزيدا عهروا مرشدنا بنصب  
الوصفين والمعطوف (اما الاول) اعني جر التابع (فبالجمل على اللفظ اذا  
المتبوع اعني الملاء بجور لفظا وان كان منصوبا مخلافا منه مفعول اول معلم  
( واما الثاني ) اعني نصب التابع (فبالجمل على الموضع عند المصنف  
و(بفعل) مضارع (مقدر عند سببويه) او بوصف منون عند بعض آخر  
هذا ، ولكن لا يخفى عليك ان التابع على هذين القولين يخرج عن  
التابعية لانه حينئذ معمول مستقل للمقدر (كمبتدئ جاءه وما لا من نفس)  
فمنصب : مالا : بالاعطف على محل جاءه عند المصنف وبفعل مقدر اي يبتدئ  
عند سببويه وباسم فاعل منون اي مبنيع عند بعض آخر .

( وكل ما قرر لاسم فاعل من عمل بالشروط السابقة ) ومن انه  
ان كان مجرد ا من ال عمل ان كان يعني الحال او الاستقال بشرط الاعتماد  
على الاشياء المذكورة ، وان كان صلة الال عمل مطلقا وسائل الاحكام  
المذكورة (يعطي) جميعها (اسم مفعول بلا تقاضل) لاحدهما على الآخر  
( فهو اي ) اسم المفعول ( كفعل صيغ للمفعول ) اي كال فعل المجهول ( في  
معناه ) فمضروب بمعنى يضرب ، ومكتوب بمعنى يكتسي وملون بمعنى يعلم  
( كالمعطى كفافا يكتفي ) فالمعطى كيعطي المجهول في معناه وعمل عمله  
لأنه صلة ال و مفعوله الاول ضمير مستتر فيه قائم مقام الفاعل وكفافا  
مفعله الثاني .

( وقد يضاف ذا ) اي اسم المفعول ( الى اسم مرتفع ) به ( معنى بعد  
تحويل الاستناد عنه ) اي عن الاسم المرتفع به ( الى ضمير راجع للموصوف  
( و ) بعد ( نصب الاسم ) المحول عنه الاستناد ( على التشبيه على المفعول  
به ) اذ لا يصح اضافة الوصف الى مرفوعه لانه عينه ولا يجوز اضافة

الشيء الى ما هو عينه ونفسه فلا يمكن اضافة الوصف الى مرفوعه الا  
بان يحول الاستناد عنه الى ضمير يعود الى الموصوف ، ثم ينصب المرفوع المحول  
عنه الاستناد لانه بعد تحويل الاستناد عنه اشبه الفعلة لاستغناه الوصف  
عنه بضمير الموصوف فينصب الفعلة ، ثم يجر باضافة الوصف اليه لثلا  
يلزم تعدد الوصف المتعدد لواحد الى اثنين احدهما الضمير النائب  
عن الفاعل المحول اليه الاستناد المستتر فيه وثانيهما الاسم المحول عنه  
الاستناد المنصوب على التشبيه بالمفعول به ( وان كان ) الوصف ( اسم  
فاعل لا يجوز فيه هذا ) التحويل والنصب الا اذا كان بمعنى الثبوت نحو  
. قائم الاب ، واضح المسالك لكنه حينئذ ليس اسم فاعل بل صفة  
مشبهة كما اشرنا اليه مرارا وسياقى في اول باب الصفة المشبهة ما  
يفيدك هنا فراجع مثال اسم المفعول ( كمحمد المقاصد الورع اذا  
الاصل : الورع محمد مقاصده ) برفع مقاصد ( ثم ) حول الاستناد من  
المقصود الى الضمير المعنافي اليه واستتر في محمود وعوض منه آل الداخليه  
على مقاصد ثم نصب مقاصد على التشبيه بالمفعول به حتى صار الورع  
محمد المقاصد بتنوين محمود ونصب المقاصد ( ثم ) اضيف محمد الى المقاصد .

## هذا باب ابنية المصادر

( اخره ) المصنف ( وما بعده ) أي وابنية اسماء الفاعلين والصفات  
المتشبهة بها وابنية اسماء المفعولين ( في الكافية الى علم التصريف ، وهو )  
( الأنسب ) لأن بيان ابنية الكلم وظيفة علم الصرف ، ولتعلم ان ما  
يظهر من كلام المصنف من ان المصادر الاتية قياسية ليس اتفاقياً اذ  
بعضهم يري انها غالبية .

( فعل : بفتح الفاء وسكون العين قياس مصدر المعدى من فعل ) مجرد ( ذي ثلاثة ) احروف ، سواء كان ( مفتوح العين كضرب ضربا ، او مكسورها كفهم فهما ) ( او ) كان ( مضاعفاً كرد ردا ، وفعل اللازم بكسر العين بابه ) أي قياس مصدره ( فعل بفتح الفاء والعين سواء في ذلك الصحيح ) اللام ( كفرح مصدر فرح والمتعلّل اللام كجوي مصدر جوي والمناعف كشلل مصدر شلت يده اي يبست الا ان يدل على حرفة او ولائية فقياسه الفعالة بكسر الفاء كولي عليهم ولالية ، ونفس هذا المثال يمكن جعله مثلاً للحرفة لان هذه الولاية قسم من الحرف ، ومادة ولي قد يستعمل متعدياً ( وفعل اللازم بفتح العين مثل قعد له فهو ) بضمتين فسكون ( مصدر باطراً ) معتلاً كان ( كندا وغدوا ) او صحيحـاً كقعد قموداً ( ما لم يكن ) فعل اللازم بفتح العين ( مستوجباً ) مصدرـاً يكون وزنه ( فعالـاً بكسر الفاء ) او مصدرـاً يكون وزنه ( فعالـنا بفتح الفاء والعين فادرـ ) او ( ما لم يكن مستوجباً مصدرـاً يكون وزنه ( فعالـاً بضم الفاء او ) مصدرـاً يكون وزنه ( الفـيل او ) مصدرـاً يكون وزنه ( الفـعـالـة بكسر الفاء فـاولـ ) وهو فـعالـ بالـكـسـر مصدرـ لـذـى اـمـتـنـاعـ كـاـبـيـ اـيـاءـ وـنـفـرـ نـفـارـاـ وـشـرـدـ شـرـادـاـ والـثـانـيـ وهو فـعالـ ( بـفتحـ الفـاءـ وـالـعـينـ ) ( مصدرـ لـذـى اـقـضـىـ تـقـلـبـاـ ) وـاهـتزـازـاـ وـتـحـرـكـاـ ( كـجـالـ جـوـلـانـاـ ) ( ولـلـدـاءـ الثـالـثـ وهو فـعالـ بـالـضمـ ) كـسـعـلـ ( سـعـالـ اوـصـوتـ كـصـرـخـ صـرـاخـاـ وـشـمـلـ سـيـراـ وـصـوـتاـ الرـابـعـ وهوـ الفـعـيلـ ) الفـرسـ ( صـهـيلاـ وـرـحـلـ رـحـيلاـ ، وـلـلـحـرـفـةـ ) بـالـمعـنـىـ الـاعـمـ لـاـخـصـوصـ ماـ كانـ مـقـابـلاـ لـلـصـنـعـةـ وـالـدـلـيـلـ عـلـىـ هـذـاـ التـعـيمـ ماـ يـمـثـلـ لـهـ وـانـ كانـ فيـ التـمـيـلـ مـنـاقـشـةـ نـذـكـرـهـاـ ( وـالـوـلـايـةـ الـخـامـسـ ) أيـ الفـعـالـةـ بكـسرـ الفـاءـ ( كـخـاطـهـ خـيـاطـةـ ) هـذـاـ المـثـالـ مـنـ طـغـيـانـ الـقـلـمـ اـذـ خـيـاطـةـ متـعـدـ كـمـاـ

يدل عليه اتصال الضمير بالفعل فالمثال الصحيح للحرفة تجر تجارة (و) مثال الولاية (سفر بينهم سفاره أي اصلاح وفعولة بضم الفاء وفمالة بفتحها مصدران لفعل بفتح الفاء وضم العين كسهل الامر سهولة ) بضم سين المصدر (وحب الامر صعوبة ) بضم الصاد في المصدر ( وزيد جزل جزالة ) بفتح الجيم في المصدر (وفصح فصاحة ) بفتح فاء المصدر وكذلك شرف شرافة ونبه نهاية ( وما اتي خالقا لما مضى فبابه النقل عن العرب ) والسماع منهم ولا يقاس على المسموع منهم المخالف لما مضى ( كشكود وشکران ) بضم الشين فيها والقياس كان يقتضى ان يكون المصدر على فعل بفتح الفاء وسكون العين لان فعله على فعل بفتح العين ومتعد بنفسه وقد يتعدى باللام وهو افصح ( و ) ونحو ( ذهاب ) بفتح الذال المعجمة والقياس كان يقتضى ان يكون المصدر على فعول باطراً لان فعله فعل اللازم بفتح الفاء والعين (وكسخط ) بضم السين (ورضي) بكسر الراء وفتح الفاء ( وبفتح ) بضم الباء وسكون اللام وفتح الجيم تباعدو نقاوة بين الحاجبين ان كان فعله بكسر العين واول ظهور الفجر ان كان بفتحها وبفتحها بفتح الباء ايضا كذلك ( وبفتح ) بفتح الباء وسكون الباء وفتح الجيم السرور والفرح ان كان فعله بفتح العين ، والحسن والنضارة ان كان بضمها ( وشبع بفتح الشين وسكون الباء او بكسر الشين وفتح الباء وفعله بكسر الباء (وحسن ) بضم الحاء وسكون السين وفعله بضمها جميع ( ما ذكر ) مصادر غير قياسية سمعت عن العرب وافعالها ( شكر ، وذهب ) وقد يبينا القياس في مصدرهما ( وكسر العين فيها ودهما لازمان والقياس في مصدرهما فعمل بفتح الفاء والعين الا ان يدل على حرفة او رلایة فقياسه الفعالة

بكسر الفاء (وبلج) بكسر العين وهو لازم والقياس في مصدرة كسابقه بفتح العين وهو لازم ايضا والقياس في مصدره الفعل كالقعود (وبهج) بفتح الهاء وهو لازم والقياس في مصدره ايضا الفعل وبضم الهاء وهو لازم ايضا والقياس في مصدره فعولة بضم الفاء او فعالة بفتحها (وشبع) والقياس في مصدره شبع بفتح السين والباء (وحسن) بضم العين والقياس في مصدره فعولة بضم الفاء او فعالة بفتح الفاء .

وهنا مصدر قياسي اخر لم يذكره المصنف ولا الشارح يسمى مصدرا ميميا ، قال في شرح النظام (ويجيء المصدر من الثلاثي المجرد ايضا على : مفعول : بفتح العين قياسا مطربا وان لم يسمع كمقتل ومضرب ومرجع بالكسر شاذ الا فيما فائه فقط واو كالموضع فسانه بكسر العين في الاكثر والفتح لغة سمعها الفراء ، والمصدر الميمي لم يجيء على مفعول بضم العين ، وأما مكرم ومعون (بضم الراء في الاول والواو في الثاني) ولا غيرهما ثابتا فنادران حق جعلهما الفراء جمعا لمكرمة (بضم الراء) واحدة المكارم ومعونة (بضم الواو) بمعنى الاعانة ، وما جاء في بعض القراءات فنظرة الى ميسره (بضم السين) بالإضافة أي الى سنته وغناء بالإضافة ، ومثل ما يقال انه جاء مهلك بمعنى البلاك ومالك للرسالة بضم اللام فيهما غير فصيح ولا صحيح عند الاكثرین فهذه حال المصدر الميمي القياسي في الثلاثي (أي المجرد) ومن غيره سواء كان ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا بجزدا او مزيدا فيه يجيء المصدر الميمي على زنة المفعول من ذلك الباب كمخرج بمعنى الاتخراج ومستخرج بمعنى الاستخراج ومدرج بمعنى الدرجة ، ومحررجم بمعنى الاحرنجام وكذلك الباقي ، وأما ما جا من المصادر الميمية في الثلاثي على مفعول كالمisor

والمسور بمعنى اليسر والعسر من يسر وعسر بالضم يسر ويعسر المجلود بمعنى الجلادة والمفتون بمعنى الفتنة قال الله تعالى يا يكم المفتون أي الجنون وذلك اذا لم يجعل الباء زائدة (وإذا جعلت زائدة فهو اسم مفعول) فقليل ، ومن المصادر الثلاثية الواردة على اوزان الصفات ما جاء على فاعلة كالعاقة مصدر عفاه الله والعاقبة مصدر عقب فلان مكان ابيه والباتمة نحو قوله تعالى فهل ترى لهم من باقية أي بقاء ، والكافية نحو قوله تعالى ليس لوقتها كاذبة أي كذب اقل مما جاء على وزن المفعول « وقال ايضا » واما المصدر على وزن التفعال والفعولي نحو الترداد والتتجوال والخشبي والرمياء فانتها هو للتکثير والبالغة في مصدره الاصلی وهو الرد والجلوان والخت والرمي وهو كثیر الاستعمال يکاد يكون قیاسیا « انتهى شمل الحاجة من کلامه وقال في المصباح يعني المصدر من فعل ثلاثی على تفعال بفتح التاء نحو التضراب والتقتال قالوا ولم يعني بالكسر الاتبیان وتلقاء والتنضال من المناضل وقيل هو اسم المصدر تنضال على الباب انتهى .

( وغير ) فعل ( ذي ثلاثة ) احرف مجرد ( مقيس مصدره فقياس فعل ) مشدد العين اذا كان ( صحيح اللام : التفعيل : اذا ) كان ( معتلها التفعيل ) ويأتي مثالها ، وقد يأتي مصدره على : تفعلة : من الصحيح اللام كتازمة ، وهذا الباب للتکثير غالبا وذلك أمانا في الفعل نحو طوفت وجولت أي صدر مني طوف کثیر وجлан کثیر ، او في الفاعل نحو موتت الآبال أي ماتت ابل کثيرة ، او في المفعول نحو غلقت الابواب اي غلقت زليخاء ابوابا کثيرة ، ولو كان بابا واحد القيل غلقت الباب بتخفيف اللام وافراد الباب ومعنى الدلالة على كثرة المفعول انه لا يستعمل غلقت بتشدد اللام الا اذا كان المفعول جمعا حتى انه لو كان الباب مثلا واحدا وغلق مرات کثیر قلم يستعمل الا بلا تضعيف او

على سبيل المجاز ، ومثله قطعت الاثواب والكثرة في الفعل والفاعل عند كون الفعل لازما وفي الفاعل يلزم ان يكون الفاعل جنسا ليصح وقوعه على الكثير لا جزئيا لايقبل الشركة والكثرة ويلازم في جميع الصور التكثيري في الفعل ، ولنسبة المفعول الى اصل الفعل نحو فسقت زيدا اي نسبة الى الفسق ، وللتعدية نحو فرحت زيدا ، وبعضهم جعل المعنين واحدا لانك لما نسبته الى الفسق فكانك احدثت فيه شيئا كان بجهولا وغير متقرر كما انك احدثت فيه الفرح بعد مالم يكن الفرح فيه موجودا فتأمل ، وللسلب نحو جلدت البعير اي ازلت جلده وقد يأتي بمعنى مجرد نحو زيلته بتشدد الياء بمعنى زلت بكسر الزاء وهو اجوف يأتي كبعثة اي برقته وفرقته وقد يأتي بمعنى باب التفعل نحو قدم بمعنى تقدم ومنه لفظ المقدمة المستعمل في اوائل الكتب .

وقياس مصدر ( افعال الصحيح العين : الافعال ) بكسر الهمزة في اوله وافعل ( المعتل كذلك ) اي مصدره الافعال ( لكن تنقل حركتها ) اي حركة العين ( الى الغاء قتنقلب العين الفاء ) لكونها في موضع الحركة وما قبلها مفتوحا كما في فعله ( فتحذف ) الالف المنقلبة او الف الباب على الاختلاف في المحذوف منها لالتقاء الساكنين ويعوض عنها اي عن المحذوفة التاء .

وهذا الباب للتعدية غالبا نحو اجلسته ، ومعنى التعدية جعل الفعل بحيث يتوقف فهم معناه على متعلق غير الفاعل بعد ان لم يكن كذلك . وقد يأتي للصيورة اي لصيورة الفاعل منسوبا الى ما اشتق منه نحو اغد البعير اي صار ذاغدة ، ومنه واصبحنا اي دخلنا في الصاح لانه بهنزة صرنا ذا صباح ، ومنه ايضا احمد الزرع اي صار ذا حصاد بمعنى

ذ استحقاق حصاد ويحتمل ان يكون الهمزة في اصبح للدخول كما هو الظاهر من تفسير اصحابنا قال في المجمع في مادة نجد قيل وهمزة باب الافعال هنا للدخول يقال انجد الرجل اى دخل في ارض نجد انتهى ولعله من هذا القبيل ما تقدم في باب كان واخوتها في تفسير فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون فراجع .

وقد يأتي للتعریض نحو ابنته أي جعلته عرضا للبيع . وقد يأتي لوجود الشيء على صفة نحو احمدته أي وجدته محمودا ، ومنه ما يقال من ابغض عليا (ع) فقد كفر . وقد يأتي للسلب نحو اعجبت الكتاب أي ازلت عجمته ، و نحو اشكيته اى ازلت شكایته ومنه ما يقال من احب عليا فقد كفر . وقد يأتي للزيادة في المعنى نحو شغلته واشغله فالاول فيما اشغله قليلا والثانى فيما اشغله كثيرا .

وقد ينقل الثلاثي المتعدى الى هذا الباب فيصير لازما وذلك نحو اكب واعرض يقال كبه أي القاء على وجهه فاكب وعرضه أي اظهره فاعرض قيل لا ثالث لهذين الفعلين يصير لازما بالنقل هذا الباب . وقد يأتي بمعنى مجرد نحو قلته البيع أي فسخت له البيع من دون موجب للفسخ واقتله البيع ومعناه مثل الاول فلا فرق بين المجرد ومزيده . (و) قياس مصدر (تفعل) بفتح التاء والفاء وتشديد العين وفتحها (التفعل) بفتح التاء والفاء وتشديد العين وضمها ، ويأتي هذا الباب لطاوعة مجرد ، ومعنى المطاوعة قبول الآخر وحصوله عند تعلق الفعل المتعدى بمفعوله فانك اذا قلت كسرات الكوز فتكسر معناه ان الكوز قبل الكسر وحصل له .

وقد يأتي للتکلف نحو تشجع وتحلّم أي اظهر من نفسه الشجاعة

والحلم بكلفة .

وقد يأتي لاتخاذ الفاعل المفعول اصل الفعل نحو زيد توسد الحجر  
أي اخذ الحجر وسادة .

وقد يأتي للدلالة على ان الفاعل جانب اصل الفعل نحو تأثر زيد  
أي تجنب الاثم والعصيان .

وقد يأتي للدلالة على حصول اصل الفعل مكررا اي مرة بعد مرة نحو  
تجرع زيد الماء أي شربه جرعة بعد جرعة ، ونحو تفهم زيد المسئلة أي  
حصل له فهمه شيئاً بعد شيء اي فهمها بالتدريج .

وقد يأتي للطلب نحو تكير أي طلب ان يكون كبيرا ، وقيل معناه  
انه اعتقاد انه كبير .

( و ) قياس مصدر ( استفعل : الاستفعال فان كان معتلا فـ كـ فعل )  
المعتل في الاعلال والمحذف والتعويض ، قوله « كقدس التقديس وسلم  
التسليم » مثال لفعل صحيح اللام و ( زكـة تزكـية ) مثال لمعتلها واصل تزكـية  
تزـكـيـا بـيـانـيـنـ حـذـفـتـ اـحـدـىـ الـيـانـيـنـ تـخـفـيـفـاـ وـعـوـضـ عـنـهـاـ التـاءـ ، وـقـيلـ الـاصـوبـ انـ  
يـقـالـ انـ وـزـنـهـ تـفـعـلـةـ مـنـ اـصـلـهـ فـلـاـ حـذـفـ وـلـاـ تـعـويـضـ ، وـقـسـ عـلـيـهـ سـمـ تـسـميةـ  
وـقـولـهـ ( اـجـمـالـ ) مـثـالـ لـافـعـلـ الصـحـيـحـ العـيـنـ ، وـقـولـهـ ( مـنـ تـجـمـلاـ  
تـجـمـلاـ ) مـثـالـ تـفـعـلـ الصـحـيـحـ .

وقوله و ( اـكـرـامـ منـ تـكـرـماـ ) تـكرـارـ مـثـالـ اـفـعـلـ وـتـفـعـلـ  
( و ) قـولـهـ ( اـسـتـعـادـهـ ) مـثـالـ لـاـسـتـفـعـلـ مـعـتـلـ وـاـصـلـ اـسـتـعـادـهـ اـسـتـعـوـ اـذـاـ  
فـفـعـلـ فـيـهـ مـاـ فـعـلـ فـيـ مـصـدـرـ اـفـعـلـ المـعـتـلـ العـيـنـ ( و ) كـذـلـكـ ( اـسـتـقـامـةـ .  
وـقـولـهـ ثـمـ ( اـقـمـ اـقـامـةـ ) مـثـالـ لـاـ فـعـلـ المـعـتـلـ العـيـنـ ( و ) كـذـلـكـ ( اـعـنـ عـاـنـةـ .  
وـغـالـبـاـ ذـاـ مـصـدـرـ ) أيـ مـصـدـراـ فـعـلـ المـعـتـلـ العـيـنـ ( التـاءـ ) الـتـيـ هـيـ

عوض عن المحذوف<sup>١</sup> (لزم) ومثله مصدر استفعل المعتل العين ( ونادرا عرى ) مصدر افعل ( منها ) أي من التاء لكن لا مطلقا بل اذا اضيف كقوله تعالى واقام الصلاة وذلك لنيابة المضاف اليه مناب التاء ، ولم يجوزوا ذلك في الاستفعال لطول الكلام حينئذ لو اضيف وجعل المضاف اليه نائبا عن التاء لأن التاء جزء للكلمة فكذا نائبه وربما يجيئان من غير تعويض ولا اضافة مثل اروح اللحم او راحا اذا تغيرت ريه ونحو قوله تعالى استحوذ عليهم الشيطان أي غلب ومصدره استحوذا اذا المصدر تابع لل فعل في الا اعلال وعدمه كما تقدم في اوائل باب المفعول المطلق ( وما يلي الاخر ) أي ما يوقع الاخر بعده أي عين الفعل ( مد ) أي زد بعد عين الفعل حرف مد أي الفا ( وافتتح ) ما يلي الاخر أي افتح عين الفعل ( مع كسر ) الحرف الذي هو ( تلو ) الحرف ( الثاني هو ) الحرف ( الثالث ما ) أي من الفعل الذي ( افتتح ) أي بدء ( بهمزة وصل ) وحاصله انه ان كان في اول الفعل همزة وصل كسر ثالثه والهمزة وزيد الف قبل اخره وفتح عين فعله ( فيصير مصدره ) سواء كان على وزن استفعل منقوصا كان لم لا كاصطفى اصطفاء واقتدار اقتدارا ، او على وزن اتفعل ( و ) ذلك نحو ( احرنجم احرنجماما ) او استفعل وقد تقدم مثاله وباب استفعل يجيء للسؤال غالبا أما حقيقة نحو استكتبت زيدا أي سنت وطلبت منه ان يكتب ، او تقدر او بجازا نحو استخرجت الوتد من الحائط أي لم أزل اتلطف واتحيل حتى خرج ونزل ذلك منزلة السؤال والطلب وكذلك استرتع الشوب فأنه لظهور خلوقته كأنه يسئل ان يرقع ، وقد يأتي للتحول من حال الى حال نحو استحجر الطين أي تحول الطين الى الحجر ومعنىه انه صار حجرا .

وقد يأتي بمعنى مجرد نحو استقر وهو بمعنى قر، وقيل انه للطلب  
كأنه يطلب القرار من نفسه .

وباب افتعل يأتي للمطاوعة غالبا نحو غمته أي احدثت فيه الفم  
فاغتم وقد يأتي للاتخاذ نحو اشتوى أي اخذ الشوي لنفسه واختبز  
أي اخذ الخبز لنفسه .

وقد يأتي بمعنى التفاعل نحو اجتوروا واختصموا أي تجاوروا  
وتخاصموا وقد يأتي للتصرف وهو المعانت والاضطراب في تحصيل الشيء  
والبالغة والاحتياط في طلبه نحو اكتسب ، والفرق بينه وبين كسب ان  
ذلك تحصيل شيء على أي وجه كان بخلاف الاكتساب ولهذا قال عز  
من قائل اها ماكسبت وعليها مااكتسبت تنبئها على ان الثواب انما يرجى  
على أي فعل حسن كان وان كان صدوره على سبيل الاتفاق ولكن العقاب  
لا يكون الا على حرام يولغ في ارتکابه وانسد طريق الاعتذار عنه . وقد  
يأتي بمعنى مجرد نحو اجتبب بمعنى جذب .

(وضم مايربع اي) الحرف (الرابع في مثال قد تلملم) اي ماكان  
على وزن تفعلل (فيصير مصدره كتدحرج تدحرجا وتلملم تلملما) ومعنى هذا  
الباب مطاوعة مجرد وقد تقدم معنى المطاوعة انفا فراجع .

( فعلل : بكسر الفاء و : فعللة : بفتحها مصدران لفعلل بفتح  
الفاء والملحق به ) اي بفعلل ( كدحرج دحرجة وحوقل حوقلة وسرهف  
سرهافا ، واجعل مقيسا ثانيا ) اي فعللة ( لا اولا ) اي فعلا ( ومنهم من  
 يجعله ) اي الاول ( ايضا مقيسا ) وقد يجي المصدر على فعلل بفتح الفاء  
للتخفيف اذا كان معناها نحو زلزل زلزالا بفتح الزاء الاول .

( لفاعل مصدران ) او لهما ( الفعال : بكسر الفاء ) وتخفيف

العين وثانيهما (المفاعة) بضم الميم وفتح العين (نحو قاتل قتلاً ومقاتلة ، وبغلب ذا اي ) المفاعة (فيما فاءه باء نحو ياسر مبارة ) وقد جاء مصدره على وزن فعال بكسر الفاء وتشديد العين نحو ضراب ومراء بتشديد الراء فيهما لكنهما شاذان وقال في المصباح ويجيء المصدر من فاعل مفاعة مطرداً واما الاسم فيأتي على فعال بالكسر كثيراً نحو قاتل قتلاً ونازل نزاً ولا يطرد في جميع الافعال فلا يقال سالم سلاماً ولا كالم كلاماً انتهى .

وهذا الباب يأتي نسبة اصله أي مصدر ثلاثة الى احد امرين متعلقاً بالاخ للمشاركة صريحاً فيجيء العكس ضمناً مثلاً اذا قلت شارب زيد عمراً فانه يدل صريحاً على نسبة الضرب الى زيد واقعاً على عمر وضمنا على نسبة الضرب الى عمرو واقعاً على زيد لان تأسيس هذا الباب على ان يكون بين اثنين فصاعداً يفعل احدهما بصاحب ما فعل الصاحب به . وقد يأتي للتكتير نحو ضاعفته اي ضعفته .

وقد يأتي بمعنى افعال نحو عافاك الله اي اعفاك الله . وقد يأتي بمعنى مجرد نحو دافع بمعنى دفع ، وسافر بمعنى سفر .

بعى من الافعال الثلاثي المزيد فيه التي لها معانٌ خاصة غير المبالغة في اصل المعنى فعلن :

الاول : تفاعل : مصدره تفاعل بضم العين ويجيء لمشاركة الامرين فصاعداً في اصله صريحاً نحو تشاركوا فاسند الشركة الى كل واحد منهم صريحاً وقد يأتي للتکلف بمعنى ان الفاعل يظهر ان اصله حاصل له وهو مختلف عنه نحو تجاهلت وتغافلت اي اظهرت الجهل والغفلة ممع انتهياً متفيان عي ، والفرق بين التکلف في هذا الباب وبين التکلف في

باب تفعل ان المتعلم مثلا يريد وجود الحلم من نفسه وكذا المفهوم يريد وجود الفهم من نفسه بخلاف التجاهل والمتغافل فانه لا يريد هما لكنه يظهرهما لمصلحة وغرض .

والثاني : ان فعل ومصدره افعال بكسر الممزة وسكون النون وكسر الفاء وهو لازم دائما لأن معناه حصول الاثر ، وهذا الباب يجيء لطاواعة بجزده نحو قطعه فانقطع ، وقد يأتي لطاواعة افعال لكنه قليل وشاذ نحو استفدت الباب أي رددته فانسف ونحو ازعجه أي ابعدته فانزعج ولا يبني الا من مصدر فيه علاج وتأثير فانهم لما خصوه بالطاواعة التزموا ان يكون من افعال الجوارح والاعضاء ليكون مطاواعته جلية عند الحس بخلاف ما او كان من المعاني ، فان مطاواعته قد يخفى ، ولهذا لا يقال انكرم وانعلم ونحوهما ومن اجل ذلك قيل انعدم خطأ لأن الاعدام استيصال الموجود دفعه فلا يبقى ثمة حيادية علاج وتأثير وقيل لأن الشيء اذا انعدم لم يبق له اثر فكيف يكون للغير فيه تأثير وعلاج .

( وغير مامر ) من المصادر المذكورة لابواب المتقدمة على الاوزان السابقة (السمع) عن العرب (عاد له) أي السمع عديله وقرنه فيحفظ ولا يقاس كقولهم في مصدر فعل الصحيح فعل بكسر الفاء وتشديد العين ( نحو كذب كذابا ) والقياس تكذيبا ، ( و ) كقولهم في مصدر فعل المعتل التفعيل ( نحو نزى تنزيها ) تشديد الياء والقياس تنزية بفتح الياء وتحفيتها على وزن تفعلة وكقولهم في مصدر تفعل تفعل بكسر التاء والفاء ( نحو تملق تملقا ) والقياس التملق ، وكقولهم في مصدر فعل الصحيح فعالة بفتح الفاء وتحفيظ العين نحو سلمت سلاما وكلمت كلاما ، وكقولهم فيه ايضا تفعلة نحو تبصرة والقياس فيها تسلیما وتکلیما وتبصریا فتأمل ؟

بقي من غير الثلاثي المجرد مصادر افعال ليس لها معانٍ خاصة زائدة على اصولها الا المبالغة من اراد الاطلاع عليها فعليه بمراجعة الكتب المفصلة في علم التصريف .

( وفعلة بفتح الفاء واللام ) وسكون العين لمرة من الفعل الثلاثي المجرد ان لم يكن بناء المصدر العام عليها أي ( ان لم يكن المصدر العام ) على وزن فعلة ( كجلسة ) في قوله جلست جلسة أي جلست جلوسا واحدا و<sup>ك</sup>قولك قمت قومة أي قمت قياما واحدا و<sup>ك</sup>قولك ضربت ضربة أي ضربت ضربا واحدا ، فعلم من هذه الامثلة انه ان لم يكن في مصدر الفعل حرف زائد منافق لوزن فعلة تقتصر على زيادة الناء في المصدر مع فتح او له ان لم يكن مفتوحا كسخط ورضي يفتح او لهما فيقال سخطة ورضية ، وان كان في مصدر الفعل حرف زائد منافق لوزن فعلة تجذف انت ذاك الزائد كجلوسا وقياما فتجذف الواو من الاول والانف من الثاني ثم تزيد عليهما الناء وتفتح او لهما وذلك الحذف للفرق بين المرة من الثلاثي المجرد وغيره اذا لا يجذف من غيره شيء كما يأتي عن قريب . ( فان كان بناء ) المصدر العام على فعلة ( فيدل على المرة منه ) أي من المصدر العام ( بالوصف ) بما يدل على الوحدة ( كرحم رحمة واحدة ) . ( وفعلة بكسر الفاء ) وسكون العين وفتح اللام ( لم يرثه منه كذلك ) أي ان لم يكن بناء المصدر العام على فعلة بالضبط المذكور ( كجلسة ) بكسر الجيم في قوله جلست جاسته وكذلك قمت قيمة وكذلك ضربت ضربة بكسر القاف والضاد ، والغرض من تكرار المثال ما ذكرناه في المرة فلا نعيده والمراد بالهيئة الحالة التي يكون الفاعل على تلك الحالة حين صدور الفعل عنه نظير الحال النحوبي ، مثلا المراد من المية في قوله « ص » من مات ولم

يعرف امام زمانه مات ميتة الجاهلية ؛ الحالة التي كانوا اهل الجاهلية يموتون عليها فيدخلون النار فكذلك ميتة الذي يموت ولم يعرف امام زمانه عجل الله تعالى فرجه كما ان قوله ضربت ضربة زيد بكسر الفضاد معناه انك كنت حين الضرب على هيئة ضاربة زيد .

(فان كان بناء) المصدر (العام عليها) أي على فعلة بكسر الفاء مع التاء (فبالوصف) يدل على الهيئة (كتشدة الضالة نشدة عظيمة) بعثث كنت مجددا ساعيا لاقرار لي ولا استقرار حين كنت اطلبتها .

(في غير ذي الثالث) المجرد سواء كان ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا بجدد او مزيدا فيه (بالتاء يدل على المرة إن لم يكن بناء المرة عليها) أي لم يكن في المصدر تاء وقد قلنا انه لا يحذف منه شيء بل يبقى على حاله (كان طلاق انتلاقه) واستخرج استخراجه (فان كان بناء) المصدر العام على كونه ذاته فبالوصف) يدل على المرة (استعنان استعانا واحدة) ودرج درجة واحدة .

(وشذ فيه أي في غير الثالثي) المجرد سواء كان ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا بجدد او مزيدا فيه (هيئة) كقولهم اختمرت المرأة (خمرة) بكسر الخاء أي غطت رأسها بالخمار تقطية هي نوع خاص من انواع التقطية فالخمرة شاذ لأنها في الاصل اختمار فحذف زوانه وبني منه الخمرة على خلاف القياس حرصا على بيان ان اختمارها نوع خاص من الاختمار ، وكذلك (العمة) في قولهم تعم زيد عمة أي ليس العمامة ونعم بها نوعا خاصا من انواع التعمم فالعمة شاذ لأن اصله التعمم ففعل به ما ذكر لما ذكر ، وكذلك (القمة) في قولهم تقمص بكرا قمة .

وليعلم ان استعمال المرة والهيئة بلا تاء شاذ كقولهم اتيانا لانه

ثلاثي مجرد لا تاء فيه فكان القياس اتية باثناء مع حذف الالف ، وكذا قولهم لقيته لقائة شاذ لأن القياس فيه ايضا لقيه بحذف الهمزة وقلب الالف ياء وهو واضح .

اعلم ان جميع ماذكر من امثلة المرة والميئنة مفعول مطلق عددي ان كان للمرة ونوعي ان كان للميئنة فلا تغفل .

قال بعض المحققيين : ان التاء الدالة على المرة لا تدخل على كل مصدر بل على المصادر الصادرة عن الجوارح المدركة بالحس نحو قومة وضربة وقعدة واكلة واما مصادر الافعال الباطنية والخصال الجبلية الثابتة نحو الظرف والحسن والجبن والعلم والجهل فلا يقال من ذلك علمته علامة ولا فهمته فهمة ولا صبرته صبرة اتهى ولم يمرري هو تحقيق انيق اذ لم يبق لنا اليوم الا امثال هذه النكبات والتحقيقات لأن الاحكام النحوية قد تقررت بحيث ليس لاحد ان يزيد فيها لكون العرب الموثوق بهم المسنون منهم قد انقرضوا فلا يمكن الاستقراء على انه لم يترك المقدم للتأخر استقرارا .

### (فصل في ابنية اسماء الفاعلين والصفات

#### المتشبه بها وفيه ابنية اسماء المفعولين)

اعلم ان الظاهر عطف الصفات المشبهة على ما قبله من قبيل عطف الخاص على العام لأن الصفة المشبهة اسم فاعل عند اهل صناعة التصريف صرحت بذلك بعض ارباب الحواشى في حاشيتها على كتاب التصريف وفي شرحه وهذا هو الظاهر ايضا من المصنف والشارح حيث انهما بقصد بيان اوزان اسم الفاعل ولم يصرحا بل لم يشيرا الى ان غير وزن الفاعل

ليس باسم فاعل نعم صرخ ابن الحاجب بأن صيغة الصفة المشبهة  
مختلف لصيغة اسم الفاعل وسيجيئ تحقيق المثلة وبيان الفرق بينهما  
عن قريب في باب اعمال الصفة المشبهة مفصلا فلا نطيل الكلام هنا .

( ك : فاعل ) اي كهذا الوزن ( صن اسم فاعل اذا ) صفتة ( من )  
 فعل ( ذى ثلاثة ) احرف مجرد ( مفتوح العين ) سواء كان هذا الفعل ( لازما او متعديا او ) من فعل ( مكسورها ) اي مكسور العين لكن لامطالقا  
بل اذا كان ( متعديا يكون كهذا بالفين ) والذال ( المعجمتين اي سال فهو  
« غاذ » ) اصله غاذى وبعد الاعلال صار غاذ يقال غذا الماء اذا سال ،  
وغذا العرق اذا سال دما ، وغذا البول اذا انقطع ، وغذا الشيب اذا  
اسرع فهو بهذه المعانى مثال اللازم وقد يستعمل متعديا يقال غذا الطعام  
الصي وغذوته اذا باللين وبهذا المعنى يكون مثلا للمتعدى فهو ذو احتمالين  
فلاوجه لتخصيصه باحد الوجهين ( و ) نحو ( ذهب فهو ذاهب ) مثال  
لللازم المفتوح العين نحو ( ضرب فهو ضارب ) مثال للمتعدى المفتوح  
العين ( وركب فهو راكب ) مثال للمتعدى المكسور العين .

قال المحشى كان المتعارف بينهم عند اراده ان يقولوا ان الوصف من  
الفعل الغلان هو الغلان صدرروا هذا الوصف بلفظ « هو » ان كان غير  
اسم مفعول وبلفظ « ذاك » ان كان اسم مفعول فيقولون ضرب فهو ضارب  
وذاك ضرورب ، ولا بد هنا من بيان نكتتين :

الاولى : نكتة ادخال الفاء على لفظ هو ، وبيان المرجع المشار اليه ، فقيل  
انه فاء جزاء حذف شرطه والمرجع والمشار اليه اسم الفاعل واسم  
المفعول اي اذا ثبت ان ضرب فعل فاعله ضارب مثلا ، وقيل الفاء  
للتربيع والمرجع او المشار اليه فاعل ذلك الفعل او مفعوله ومعناه ظاهر

ولا يبعد ان يكون على هذا ايضا فاء جزائية .

الثانية : نكتة اختصاص الضمير باسم الفاعل واسم الاشارة باسم المفعول وهي ان ما حكم عليه بالضارب مثلا ذات صفة ناشئة من تلك الذات فلم يتميز تلك الذات عن تلك الصفة غاية التمييز فكانها متعددة اذ فناسب ان يعبر عنه بالضمير لكونه موضوعا للذات فقط وهذا بخلاف اسم المفعول فان ما حكم عليه بالمضروب مثلا هو ذات ذات صفة غير ناشئة من تلك الذات بل واقعه عليها فاشتمالها على الذات والصفة في غاية الوضوح فناسب ان يعبر باسم الاشارة الموضوعة للإشارة الى الذات والصفة .

( وهو ) أي وزن فاعل ( قليل مقصود على السماع ) من العرب ( في فعلت بضم العين وفعلن بكسر العين حال الكونه غير ممعدي كحمض فهو حامض وأمن فهو آمن بل قياسه أي فعلن بالكسر أي اتيان الوصف منه في الاعراض ) جمع عرض بفتح العين والراء ما يعرض الانسان من مرض وحزن وفرح ولا يدوم ( فعل ) بفتح الفاء وكسر العين وتثنين اللام ويأتي مثاله ( وفي الحلقة والالوان ) من فعل بالكسر ( افعل ) بفتح العين ايضا يأتي مثاله ( وفيما يدل على الامتناء وحرارة الباطن ) او ضدهما من فعل بالكسر ( فعلان ) بفتح الفاء وكسور العين ويأتي مثاله ( نحو اشر وفرح ) مثلان لفعل بفتح الفاء وكسر العين وتثنين اللام ( و نحو صديان وعطشان ) مثلان لحرارة الباطن ( وشبعان ) مثل لما دل على الامتناء ( و ) كذا ( ريان ) وهو ضد عطشان ، واما ضد شبعان فهو جوعان بفتح الجيم وجميعها امثلة لفعلان من فعل بالكسر واما مثال : افعل : من فعل بالكسر فهو ( نحو الاجر وهو الذي لا يبصر

في الشمس ) وهو مثال للخليقة ( و ) كذا ( الاحول والاعور ) واما ( الاخضر ) فهو مثال للالوان كالاسود والاصفر والاحمر ( و : فعل ) ( بسكون العين اولى ) وكذا ( فعل : بضمها من ) وزن ( فاعل وغيره كالضخم ) مثال لفعل بسكون العين ( والفعل ضخم ) بضم الخاء ( وجميل ) مثال لفعل ( والفعل جمل ) بضم الميم ( و : أفعال ) بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح العين ( فيه ) اي في فعل بضم العين ( قليل مقصور على السماع كخطب ) بفتح الخاء وضم الفاء المعجمتين ( فهو اخطب ) هكذا ضبطوه جماعة .

وانني كلما تبعثرت فيما تيسر لي مراجعته من كتب اللغة ما وجدت هذا المثال بهذا الضبط بل ولا مادته نعم جاء اخطب بالخاء المعجمة والطاء المهملة لكن فعله ليس بضم العين ومعناه لون متوسط بين الحمرة والصفرة ، وقال بعض المحسينين : وقع في بعض النسخ خحسب فهو اخطب بالخاء والضاد المعجمتين وفسره بعض ارباب الحواشى باحمر وليس بسديد لأن خحسب انما هو بفتح العين التي هي الفاء ، وفي الحديث الشريف بكى حتى خحسب دمعه الحصى ، قال ابن الاثير : الاشباه ان يكون معنى الحديث انه ( ع ) بكى حتى احمر دمعه فخحسب الحصى ووقع في نسخة خطب فهو اخطب بالخاء المعجمة والطاء المهملة ونقول خطاب فهو اخطب اذا كان اخضر لكن هذا الفعل بكسر العين التي هي الفاء ( وكذا ) قليل فيه ( فعل : بفتح ) الفاء ( والعين كبطال ) اي شجاع قوي ومصدره بطولة واما بطال ضد عمل مصدره البطالة والبطلان ( و ) كذا قليل فيه ( فعال بفتح الفاء كجبن ) بضم الباء ( فهو جبان ) ( و ) كذا قليل فيه فعال ( بضمها ) اي بضم الفاء ( كشجع ) بضم الجيم ( فهو شجاع ، وكذا ) فيه قليل ( فعل )

(بضم الفاء والعين كجنب) بضم النون ( فهو جنب ) وكذا فيه قليل ( فعل )  
 ( بكسر الفاء وسكون العين كعفر ) بضم الفاء ( فهو عفر ) بكسر العين  
 في اوله وسكون الفاء بمعنى الشجاع الماكر وقيل الخبيث الماكر ومنه عفريت  
 من الجن ( وبسوى ) وزن ( الفاعل قد يغنى ) « لفظ يعني ( يفتح الياء )»  
 وسكون الغين وفتح ( النون ) فهو ثلاثي بمفرد لا مزيد فيه وبضم الياء وكسر  
 النون من باب الافعال « فعل ؛ يفتح الفاء والعين الذي قلنا في اول الباب  
 انه كفاعل صخ منه مطلقا لازما كان او متعديا ( كشاخ فهو شيخ وشاب .  
 فهو اشيب وعف فهو عفيف ) .

( وجميع ما ذكر غير وزن فاعل صفات مشبهة ) وكذا وزن فاعل ايضا  
 صفة مشبهة اذا اريد به الثبوت كما يجيء في باب الصفة المشبهة في قوله :  
 وصوغها من لازم حاضر كظاهرة القلب جميل الظاهر  
 ولو اريد بالصفة المشبهة معنى المحدث حوات الى وزن فاعل واستعملت  
 استعماله كتحويل فرح الى فارح في قولنا زيد فارح امس وجزع الى جازع  
 في قولنا زيد جازع غدا .

( وعلى زنة المضارع ) المعلوم ( يأتي اسم فاعل من غير ذي الثالث )  
 سواء كان ( بمدرا او مزيدا كالمواصل ) فاته على وزن يواصل ( مع كسر  
 متلو الاخير ) اي كسر ما يتلوه الحرف الاخر اي ما قبل الاخر ( مطلقا )  
 اي ( مفتوحا كان في المضارع ) المعلوم ويأتي مثاله ( وضم ميم زائد قد  
 سبق ) في ( اول الكلمة كمدحرج ومكرم ومفرح ) ما قبل الاخر فيها في  
 المضارع المعلوم مكسور ( ومتعلم ومتباعد ) ما قبل اخره في المضارع مفتوح  
 ، وعليك بالتأمل في منظر ومجتمع ومستخرج ومقعننس ومعشوشب  
 ومتدرج ومحررجم ) حتى تعرف ان ايها ما قبل اخره في المضارع مفتوح وايها

ما قبل اخره مكسور .

وانها اختير الميم للزيادة لتعذر حرف العلة التي تليق بالزيادة لأن حرف العلة ثلاثة الواو والياء <sup>وألف</sup> لاسبيل الى شيء منها ، اما الاول فلان الواو لا يزداد في اول الكلمة لانه يلزم اجتماع الواوات في نحو ي وعد لو زيدت الواو بعد حذف حرف المضارع فتحمل عليه غيره ، واما الثاني فلان الياء لو زيدت لزم الالتباس بالمضارع ، واما الثالث فلان الالف لو زيدت لزم الالتباس بالمتكلم فلما تعذر زيادة حرف العلة فاختير الميم لقربها من الواو في المخرج ، وضم الميم للفرق بينه وبين اسم المكان من المزید فيه واسم الالة من الثلاثي .

(نبیہ نبیہ) قال سعد الدين في شرح التصريف في هذا المقام : وكذا قیاس بواقی الامثلة الا ما شد من نحو اسهب اي اطنب واکثر في الكلام فهو مسہب واحصن فهو محصن والفع اي افلس فهو مفلح بفتح ما قبل الآخر في الثلاثة اسم فاعل : انتهي محل الحاجة من كلامه ، وقال المحسنى يريد ان ما قبل الآخر في محصن مفتوح مع كونه اسم فاعل لكنه شاذ وخلاف القياس : وانا اقول لا يلزم من كون محصن شاذ كونه غير فصيح حتى يستشكل بأنه كيف ورد في كتاب الله العزيز وذلك لأنهم قالوا الشاذ على ثلاثة اقسام ، قسم مخالف للمقياس دون الاستعمال ، وقسم مخالف للاستعمال دون القياس وكلاهما مقبولان ، وقسم مخالف للقياس والاستعمال وهو مردود وهكذا يجاب عن كل شاذ وقع في القرآن الكريم او في كلام اولياء الله المعصومين سلام الله عليهم اجمعين ان ثبت كونه كلاما لهم والاتفاقية كلام ذكرناه في شرحنا على المطول عند بيان الفرق بين الامثلة والشواهد فراجع كما اجابوا به عن وقوع أبي يابي في القرآن

ال الكريم قال بعض المحققين من المحسين في بحث الالتفات من المطول ان عدم جيء ما في القرآن في كلام بلغاء الجاهلية لا يدل على عدم فصاحته فان القرآن بما يستشهد به لا عليه انتهى .

وقد يأتي اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن فاعل نحو يافع من ايفع لكنه شاذ .

( وان فتحت منه ) أي من اسم الفاعل ( ما كان انكسر ) أي ما قبل الاخر ( صار ) بعد الفتح ( اسم مفعول كمثل المنتظر ) فالقاء منه في اسم الفاعل كان منكسرًا ففتحت فصار اسم مفعول وقس عليه ( المدرج والمكرم ) وكل ما ذكر من الامثلة ( الى اخره ) .

( وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة ! مفعول : كات من قصد وهو ) أي الآتي من قصد ( مقصود ) .

قد تقدم ان هذا الوزن قد يأتي للمصدر وكذلك يأتي لاسم الفاعل نحو حجايا مستورا .

قالوا ادخل الميم في اسم المفعول الثلاثي نحو مضروب لتعذر حرف العلة لما ذكر في اسم الفاعل غير الثلاثي فصار مضرب ثم فتح الميم حتى لا يتبع باسم المفعول من باب الافعال فصار مضرب ولم يكسر ثلاثة يتبع باسم الآلة ثم اشبع ضمة الراء لانعدام مفعول في كلام العرب بدون التاء او الواو كما في كتاب شرح الامثلة فتولد منها الواو فصار مضروب، وانما قالوا بدون التاء لان وزن مفعل مع التاء موجود في كلامهم نحو مكرمة ومسرة ومحرقة ، وكذا مع الرواء نحو مضروب ومنصور واما بدون التاء والواو فهو مرفوض في كلامهم .

( وتاب نقلاً أي سمعاً ) عن العرب ( عنه أي عن ) وزن مفعول

ثلاثة اشياء ) .

( احدها : ذو فعيل ) أي ما كان على هذا الوزن ( ويستوي فيه المذكر والمؤنث نحو فتاة ) كحيل أي مكحولة ( وفتى كحيل ) أي ( مكحول ) . وإنما يستوي المذكر والمؤنث في فعيل بمعنى المفعول ولا يتويان في فعيل بمعنى الفاعل نحو رجل نصير وامرأة نصيرة فرقا بين فعيل بمعنى المفعول وفعيل بمعنى الفاعل .

فإن قيل لم يعكس بان يستوي المذكر والمؤنث في فعيل بمعنى الفاعل ويميزا في فعيل بمعنى المفعول مع انه يحصل الفرق بذلك ايضا ؟ قلنا لأن الفاعل اصل بالنسبة الى المفعول لأن الفاعل مقصود وعمدة في الكلام والمفعول فضلة والتمييز اصل بالنسبة الى عدم التمييز ، فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع مراعات لل المناسبة وقدم نظير ذلك عند قوله :

بالالف ارفع المثنى وكلا      اذا بمضرم مضاما وصلا

حيث اشترط اعراب الشنيدة في كلا وكلتا بالإضافة الى الضمير فراجع . وهذا الاستواء في فعيل بمعنى المفعول إنما هو فيما ذكر الموصوف كما أشار اليه المصنف اذ من عادته اعطاء الحكم بالمثال كما تقدم في قوله : كلامنا لفظ مفيد كاستقيم : فتقذر وان لم يذكر الموصوف يفرق بين المذكر والمؤنث بالباء لثلا يلزم التباس أحدهما بالآخر ، فان قلت يلزم حينئذ التباس فعيل بمعنى المفعول بفعل بمعنى الفاعل اذ فيه ايضا يفرق بينهما بالباء ، قلت نعم لكن هذا الالتباس بعيد بين الفاعل والمفعول فيدفع الالتباس بقرينة ما يخالف الالتباس بين المذكر والمؤنث فانه قريب بدون الباء فيجب دفعه بالباء ، والحاصل ان التباس الفاعلين المذكر والمؤنث كل منهما قريب ومشكل فيجب دفعه بالباء التي وضع للفرق بين

المذكر والمؤنث بخلاف التباس الفاعل والمفعول فانه بعيد يدفع بقوته  
من الفرائض .

وقد ينزل فعل بمعنى الفاعل منزلة فعل بمعنى المفعول فيستوي فيه  
المذكر والمؤنث نحو قوله تعالى : ان رحمة الله قريب من المحسنين ، ان  
قريب وان كان من قبيل فعل بمعنى فاعل الا انه بمعنى المفعول في الحقيقة  
لانه تبارك وتعالى يقرب رحمته من المحسنين لان الرحمة بنفسها لا يقرب  
بل اسبابها والتوفيق في الاسباب منه تعالى وما توفيق الا بالله عليه  
توكلت واليه انيب .

واعلم انه اذا جعل وزن فعل بمعنى المفعول من قبيل الاسماء يان  
ينقلب فيه جانب الاسمية فحيثئذ لا يstoi في المذكر والمؤنث نحو بعيد  
ذبح وناقة ذبيحة ورجل لقيط وامرأة لقيطة .

( وثانيةا : فعل ) يفتح الفاء وسكون العين ( كقبض بمعنى المقبض .  
( وثالثها ؛ فعل ) بكسر الفاء وسكون العين ( كذبح بمعنى مذبح  
ذكرها في شرح الكافية ، ولا تعمل هذه الثلاثة عمل اسم المفعول فلا  
يقال ) مررت ( برجل ) كحيل عبده برفع عبده كما يقال مررت برجل  
مكحول عبده برفع عبده وقد اجازه بعضهم ، وكذا لا يقال ( مررت برجل ذبح  
كبشه ) برفع كبسه ( ولا ) يقال ايضا ( صريع غلامه ) برفع غلامه وقد  
يصبح ان يقال مذبح كبسه ومصروع غلامه برفع كبسه وغلامه ( واجازه  
ابن عصفور ) .

## هذا باب اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل

اشبهت الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجهين

الاول : انها مثله في الدلالة على المحدث وفاعله .  
 والثاني : انها تثنى وتجمع وتذكر و**وتؤنث مثله** تقول : حسن ، حسان ،  
 حسنون ، حسنة ، حستنان ، حسنات كما تقول : ضارب ، ضاربان ، ضاربون  
 ، ضاربة ، ضاربتان ، ضاربات ، ولكن خالفته في انها لا تدل على الحدوث  
 الذي يدل عليه اسم الفاعل ولذلك انحطت ذرجمتها عنه فجعل عملا  
 للشباءة به لا لنفسها اصالة ، وقد علم من ذلك ان كل ما لا يدل على  
 الحدوث بل على الشبوت فهو صفة مشبهة مطلقا سواه كان على وزن فاعل  
 كظاهر القلب أم لا كجميل الظاهر وسواء كان فعله ثلاثة مجردا كالمثالين  
 ام لا كمنطلق اللسان بل وان كان اسم مفعول نحو محمود المقاصد .  
 والمراد بكونها للشبوت كونها كذلك بحسب الاصل فنحو ضامر وطالق  
 اسما فاعل لا فهمها في الاصل بمعنى الحدوث ثم عرض لها الشبوت بحسب  
 الاستعمال فلا يقال طالق وكذا ضامر الا لمن ثبت لها الطلاق او الضمارة  
 لامن تجدد لها أنا فانا فتأمل .

(صفة استحسن) أي يصح ولم يقع (جر فاعل معنى بها المشبهة  
 اسم فاعل) حاصله ان الصفة التي يصح بدون قبح جر الفاعل المعنوي  
 بها هي صفة مشبهة لكن يعتبر في الاستحسان أي الصحة بدون القبح  
 ان يكون ذلك حacula ولو (بعد تقدير تحويل اسنادها عنه) أي عن الفاعل  
 المعنوي (إلى ضمير) مستتر فيها راجع (إلى موصفاهي المشبهة اسم فاعل فخرج بما  
 ذكره المصنف نحو زيد ضارب اخوه) اذا لا يحسن ولا يصح جر اخوه باضافة  
 ضارب اليه بان يقال زيد ضارب اخيه اذ يلزم حينئذ توهם الاضافة الى المفعول  
 وهذا المثال معنون وغير مستحسن من دون ان يفرض ويقدر تحويل الاسناد  
 عن اخوه الى ضمير موصفها اذ الصفة فيه متعد يحتمل اضافتها الى مفعولها

فيتبس الاضافة الى الفاعل بالإضافة الى المفعول فضارب في المثال ليس صفة مشبهة لعدم استحسان جر الفاعل أعني اخوه بـها لاجل الالتباس ( وخرج بمازدته ) أي الشارح وهو قوله ( بعد تحويل استنادها ) ١٠٠٠ الخ نحو ( زيد كاتب ابوه ) لانه لا يحسن اضافة الكاتب الى ابوه وجره به بعد تحويل استناد كاتب عن ابوه الى ضمير مستتر في الكاتب راجع الى زيد اذ لا علاقة بجودة لاستناد الكتابة الصادرة عن الاب الى ابن لعدم العلاقة بين الاب والابن بحيث يجوز بها استناد الفعل الصادر عن احدهما الى الآخر وبعبارة اخرى لا يحسن استناد الكتابة الصادرة من الاب الى ابن الا بمجاز يعيد لا يقبله الذوق السليم والطبع المستقيم بخلاف نحو رجل حسن وجهه اذ يجوز استناد الحسن الثابت للوجه الى زيد بعلاقة الكل والجزء فيحسن فيه الاضافة وجر الوجه بعد تحويل الاستناد عن وجهه الى ضمير مستتر في الصفة راجع الى رجل او وجود العلاقة ويقبح الاضافة والجر في زيد كاتب ابوه لعدم العلاقة قال في حاشية المغنى فيما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة ومنها استحسان اضافتها الى ما هو فاعل في المعنى كحسن الوجه ونقي الشفر وظاهر العرض بخلاف اسم الفاعل نحو كاتب الاب وان كان ليس ممتينا لـكه قبيح لـان الصفة لا يضاف الى مرفوعها حتى يقدر تحويل الاستناد الى موصوفها بدللين احدهما انه لو لم يقدر ذلك ازم اضافـة الشيء الى نفسه والثاني انهم يؤثـون الصفة في نحو هند حسنة الوجه فلهـذا حـسن ان يقال حـسن الـوجه لـان من حـسن وجـهـه حـسن ان يـسـندـ الحـسنـ الىـ جـملـتهـ مـجاـزاـ وـقـبـحـ انـ يـقـالـ كـاتـبـ الـابـ لـانـ مـنـ كـتـبـ اـبـهـ لـاـيـحـسـنـ انـ يـسـندـ الـيـهـ الـكـتـابـةـ اـتـهـيـ وـلـيـعـلـمـ اـنـ لـيـسـ الـمـرـادـ مـنـ الـعـلـاقـةـ فـيـ الـمـقـامـ مـاـيـعـتـبـرـوـنـهـ فـيـ الـمـجـازـ الـلـغـويـ حـقـ يـقـالـ اـنـ

المقام بجاز عقلي لانه بجاز في الاستناد لا بجاز لغوی فلا يفيده العلاقة المذكورة في المقام بل المراد منها هيئنا ما يصحح استناد الوصف الثابت لشيء الى شيء اخر بحكم المعرف والذوق السليم ولو لم يكن هذا المصحح من العلاقات المعتبرة في المجاز العقلي ولا من العلاقات المعتبرة في المجاز اللغوي على ان معرفة هذا المجاز وانه من أي قسم من المجازين وهل هو من المجاز العقلي أم من اللغوي ومعرفة ان العلاقة المعتبرة في استحسان هذا الاضافة وجرا الفاعل المعنوي اظن انه مما يحتم حوله احد فالمباحث في احسان ذلك كما قلنا هو الذوق السليم والمعرف ، ولعله الى ذلك يشير الشارح بقوله ( واستحسان جرا الفاعل بها با ان تضاف اليه يدرك بالنظر في المعنى ) كما انه جواب ايضاً عمن اورده ابن المصنف في هذا المقام من الدور وهذا نص عبارته « وهذه الخاصة ( أي استحسان جرا الفاعل المعنوي بها ) لا تصح لتعريف الصفة المشبهة وتميزها عما عدتها لأن العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متاخر عنه وأنت تعلم ان العلم بالمعرف « بالكسر » يجب تقدمه على العلم بالمعرف « بالفتح » ولذلك « أي للزوم هذا الدور » لم اعول في تعريفها على استحسان اضافتها الى الفعل « انتهى فاشار الشارح الى جوابه بقوله : واستحسان جرا الفاعل بها . . . الخ وحالله ان الصفة المشبهة وان كانت معرفة موقوفة على استحسان الاضافة الى الفاعل وجراه بما لكن استحسان الاضافة الى الفاعل وجراها بها ليس موقوفاً على معرفة كونها صفة مشبهة ، وإنما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعಲها بحيث لو حول استنادها عنه الى ضمائره لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن الاضافة ويكون بجازاً مقبولاً عند صاحب الذوق السليم والطريق المستقيم

فظهر من جميع ما ذكرنا ان المانع اي عدم الاستحسان في كاتب الاب انما هو عدم العلاقة لا الالتباس بالمعنى او الالتباس لايعقل فيه اذا لكتابه لا يقع على امثال الاب بل على القرطاس وامثاله بخلاف الضرب فانه يقع على زيد وامثاله فظاهر وجه الفرق بين المثالين .

( وتخالف ) الصفة المشبهة ( اسم الفاعل في ) امور قد تقدم الاشارة الى بعضها .

ومنها ( ان صوغها ) اي اشتقاها ( لا يكون الامن فعل ) فاصل اي ( لازم ) سواء كان لزومه بالاصل كحسن وظاهر او بالتنزيل بان يحول المتعدد الى فعل يضم العين ثم يصاغ منه الصفة المشبهة ، فلا يرد ان الرحمن والرحيم صفتان مشبهتان مع انهما صيغتا من المتعدد بخلاف اسم الفاعل فانه يصاغ من المتعدد والقادر كضارب وقائم ومستخرج ومستكير فتأمل .  
 ومنها ان صوغها لا يكون الا ( الحاضر ) من الازمة الثلاث متصلة بالزمان الماضي بمعنى ان الصفة ثبتت في الماضي ودامت الى الزمان الحاضر فمعنى رجل حسن الوجه انه حسن الوجه دائما الى الان فلا يستعمل في الماضي المنقطع او المستقبل ، فلا يقال رجل حسن الوجه امس او غدا وان اريد ذلك فلا بد من ان يقال حاسن وجهه امس لو غدا ، وكذلك اذا اريد الزمان الحاضر فلا بد من ان يقال رجل حاسن وجهه الان والحاصل انك ان اردت ثبوت الحسن مع قطع النظر عن زمان معين تقول حسن وان اردت زمان معينا وحدوثها في ذلك الزمان تكون حاسن ، والسرفي ان التقيد بالزمان يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موضوعة للثبوت والزمان يستلزم الحدوث ولذلك قيل انه لا يقال رحم الامن صار الرحيم طبيعة له كالكرم والبغيل وهيئتنا عويسستان : الاولى : قولهم ان مطلق المفتق

حقيقة في الماضي والحاضر ومجاز في المستقبل ولا يفرقون في هذه المسألة بين الصفة المشبهة وغيرها فكيف ذلك مع قولهما بأنها لا تدل على الزمان . والثانية : ان مطلق المشتق اذا كان حقيقة في الماضي والحال فكيف يقولون بان الاسم لا يدل على الزمان وضعا مع ان كون شيء حقيقة في شيء معناه كونه كذلك وضعا فتدبر .

( و ) منها : انها تختلف ( في انها تكون بمحاربة ) وموازنة ( للمضارع ) في حركاته وسكناته ، والمراد من المجارات والموازنة هنا العروضية لا الصرفية وقد تقدم الفرق بينهما ( كطاهر القلب ) فانها بمحاربة ليظهر ( وغير بمحاربة له بل هو ) أي كونها غير بمحاربة له ( الغائب نحو جميل الظاهر ) هذا ، ولكن قال ابن الحاجب وشارح كلامه : وصيغتها أي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها خالفة لصيغة اسم الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغته من صيغتها على هذا الوزن قطعا انتهى ، ونقل عن الزخيري ايضا مثل ذلك ، والظاهر من كلام السيد مير شريف في صرفه الفارسي ايضا ذلك فالمسألة ليست بهذا النحو من التسليم الذي يظهر من كلام المصنف والشارح ومن وافقهما وأما اسم الفاعل فلا خلاف في انه ابدا يكون بمحاربة للمضارع بمحاربة عروضية كضارب وقائم فانهما بمحاربتيان ليضرب ويقوم وهذا واضح .

ومنها : انها تختلف من حيث العمل لانه لا يخالف فعله في العمل وهي تختلف فانها تناسب كما سيأتي مع قصور فعلها على هذا وأشار بقوله ( وعمل اسم الفاعل المعدى ثابت لها على الحد الذي قد حد في اسم الفاعل وهو الاعتماد على ما ذكر ) هناك الا الزمان وقد بينا وجيهه اتفا والا اللام

الموصولة لأن الاعتماد عليها لا يتأتي فيها لأن اللام الداخلة فيها كما قيل ليست بموصولة بالاتفاق بل هي حرف تعريف وإنما لم تكن فيها موصولة لأن مدخل اللام الموصولة وإن كان بحسب الصورة اسم كضارب مثلا إلا أن ذلك الاسم في معنى الفعل وقائم مقامه ولا يتأتي فيها ذلك لأنها تدل على الثبوت والفعل لكون الزمان جزء من مفهومه كما تقدم في باب المفعول المطلق في قوله :

المصدر اسم ماسوى الزمان من مدلولي الفعل كأن من أمن يدل على التجدد فلا تقوم مقامه فلا يدخل عليها ألل الموصولة التي حقها ان تدخل على الجملة او شبيها هذا ، ولكن في دعوى الاتفاق في كون الداخلة عليها حرف تعريف تأمل اذ منهم من قال بانها ايضا موصولة كالداخلة على اسم الفاعل والمفعول وهذا هو الاقوى ويظهر وجده عند بيان صور الصفة المشبهة فاتتظر .

قال في المغني : إن على ثلاثة اوجه احدها ان يكون اسم موصولا بمعنى الذي وفروعه وهي الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين قيل والصفات المشبهة وليس بشيء لأن الصفة المشبهة للثبتوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق وقيل هي في الجميع حرف تعريف ولو صح ذلك لمنعت من اعمال اسمي الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير والوصف وقيل هي في الجميع موصول حرفيا وليس بشيء لأنها لا تؤول بالمصدر ؛ انتهى محل الحاجة من كلامه .

وقال في المطول ، في بحث الاستغراق في بيان مثال الخطيب : كقولنا جمع الأمير الصاغة أي صاغة بلده او مملكته لأن المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا ، فان قلت الصاغة جميع صانع اللام في اسم الفاعل وأسم المفعول اسم

موصول لاحرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبني على مذهبه ، قلت الخلاف إنما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى المحدث لأنهم يقولون أنه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي وأما ما ليس في معنى المحدث من نحو المؤمن والكافر والصانع والحانك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقاً وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع انتهاء .

واعلم ان الصفة المشبهة تنصب الحال ، والتميز ، والمستثنى ، وظرف الزمان والمكان ، والمفعول معه ، والمفعول المطلق على رأي ، ولا يعمل في المفعول به لأنها مأخوذة من فعل قاصر فليس لمصدرها من يقع عليه ولكن النحاة جعلوها كاسم الفاعل (في نحو زيد حسن الوجه) وفي زيد الحسن وجهاً ولذا قالوا النصب هنا (على التشبيه بالمفعول) به ان كان المعمول معرفة كالمثال الاول وعلى التمييز كالمثال الثاني بخلاف ثمة أي (بخلاف) النصب (ثمة) أي في اسم الفاعل فانه فيه على المفعول به الحقيقي نحو زيد ضارب عمروا فتصب عمروا على المفعول به الحقيقي لا على التشبيه به . (وما خالف) الصفة المشبهة (فيه اسم الفاعل ان سبق ما تعلم فيه مجتنب لفرعيتها) لأنها تعمل لتشابهها باسم الفاعل في الدلالة على المحدث فلذا انحططت عنه في امور .

منها : عدم جواز اعمالها في المعمول المتقدم لضعفها بالفرعية ، هذا في المعمول الذي عملت فيه بحق التشبيه أي من حيث أنها صفة مشبهة باسم الفاعل (بخلاف غير معمولها) بحق التشبيه (كالجار والجرور) فان عملها فيه ليست من حيث التشبيه بل بما فيه من معنى الفعل لأن الفرف والجار والجرور يكتفيهما رائحة من الفعل (فيجوز تقديمها )

اي الجار وال مجرور ( عليها ) بخلاف اسم الفاعل فان معموله يجوز ان يتقدم عليه مطلقا كما تقدم في اول باب اعمال اسم الفاعل نحو زيد عمروا ضارب .

ومنها : ( ان كونه ) اي ما تعلم فيه اي معموله ( ذا سبيةة يان اتصل ) المعمول ( بضمير موصوفها لفظا او معنى وجب نحو حسن وجهه ) فوجهه معمول سبيي لانه اتصل بضمير الموصوف اعني زيد ( و ) نحو ( حسن الوجه ) فالوجه معمول سبيي لانه اتصل بضمير الموصوف معنى ( اي ) تقديرأ لأنه في تقدير الوجه ( منه ) اي من زيد ، هذا في المعمول الذي عملت فيه بحق الشبهة ( بخلاف غير المعمول ) بحق الشبه فانه لا يجب كونه ذا سبيةة ففي نحو زيد حسن وجهه يوم الحرب لا يجب كون اليوم ذا سبيةة وهذا بخلاف اسم الفاعل فان معموله يكون سبيبا نحو زيد ضارب غلامه ، واجنبها نحو زيد ضارب عمروا ، هذا ماذكر لها من المفارقات في هذا الكتاب ولها مفارقات آخر مذكورة في المطولات فمن اراد الاطلاع عليها فعليه بمراجعتها .

واعلم صور الصفة المشبهة باعتبار كونها متونة وبمسافا ومسع ال وباعتبار كون معمولها كذلك وباعتبارات اخر مذكورة في المطولات ترتقي الى اربع عشر الفا واربعمائة صورة ونحن نكتفي بما ذكر هنا وهو ست وثلاثون صورة .

( فارفع بها على الفاعلية ، وانصب على التشبيه بالمعنى به في المعرفة وعلى التمييز في النكرة ، وجر بالاضافة ) اي باضافة الصفة الى المعمول ( حال كونها مع ال وحال ) كونها ( دون ال وقوله مصحوب ال ) منصوب معمول للافعال الثلاثة اي ارفع وانصب وجر يعني ( هو المتنازع فيه )

فهذه ست صور في ثلاثة منها الصفة مع الـ و في ثلاثة منها الصفة بدون الـ والمعمول في كلها مع الـ :

الاولى : رفع المعمول مع الـ حال كونها ايضا مع الـ ( نحو رأيت الرجل الجميل الوجه ) برفع الوجه <sup>الثانية</sup> نصب المعمول كذلك ( نحو رأيت الرجل الجميل الوجه ) بنصب الوجه ، الثالثة جر المعمول كذلك ( نحو رأيت الرجل الجميل الوجه ) بجر الوجه ، الرابعة رفع المعمول مع الـ حال كونها دون الـ نحو رأيت رجلا ( جميلا الوجه ) برفم الوجه ، الخامسة نصب المعمول كذلك نحو ( رأيت رجلا جميلا الوجه ) بنصب الوجه ( لكن هذا ضعيف ) لأنـه من اجراء الوصف اللازم بمحرى الوصف المتعدد في نصب المعمول المعرفة مع انـ الصفة اذا كانت مجرد عن الـ ضعيف شبيها بالفعل وذلك سبب لـلا يعمل في المعرفة العمل المجازي اعني النصب على التشبيه بالمعمول به المحتاج الى تواهـ العامل ، واما اذا كانت الصفة مصحوبة لـالـ وهي موصولة على التحقيق يؤـلـ الصفة حينئذ بالفعل كاسم الفاعل المعرف بها فتفقـى مشابهتها بالفعل فتعمل العمل المجازي المذكور بلا ضعـف ، السادسة جر المعمول كذلك نحو رأيت رجلا ( جميـل الـوجه ) بـجر الـوجه .

( وعطف على ) قوله ( مصحوب الـ ) قوله ( وما اتصل اي بالـصفة ) فيصير مفاد الكلام ارفع وانصب وجر ما اي معمولاً اتصل بها ( حال كونـه ) اي المعمول ( مضافا الى ما فيه الـ ) وهذا ست صور في ثلاثة منها الصفة مع الـ وفي ثلاثة منها الصفة دون الـ ( او ) حال كونـ المعمول مضافا ( الى الضمير ) وهذا ايضا ست صور كذلك ( او ) حال كونـ المعمول

· مضافاً (إلى مضارف الضمير) وهذا أيضاً سنت صور كذلك . او حال كون المعمول مضافاً (إلى مجرد) وهذا أيضاً سنت صور كذلك فهذه أربعة اقسام كل قسم منها سنت صور في ثلاثة منها الصفة مع الـ و في ثلاثة منها دون الـ ( فـ ) لقسم ( الاول ) : اي المضاف الى ماقفيه الـ ( نحو رأيت الرجل الحسن وجه الاب ) برفع الوجه ( و ) نحو رأيت الرجل ( الحسن وجه الاب ) بنصب الوجه ( و ) نحو رأيت الرجل ( الحسن وجه الاب ) بجر الوجه ، ( و ) نحو ( رأيت رجلاً حسناً وجه الاب ) برفع الوجه ( و ) نحو رأيت رجلاً ( حسناً وجه الاب ) بنصب الوجه ( ولكن هذا ضعيف ) لما ذكر آنفاً ( و ) نحو رأيت رجلاً ( حسن وجه الاب ) بجر الوجه .

( و ) القسم ( الثاني ) اي المضاف الى الضمير ( نحو رأيت الرجل الحسن وجهه ) برفع الوجه ( و ) نحو رأيت الرجل ( الحسن وجهه ) بنصب الوجه ( ولا تجر كما سيرأني ) مثاله وبيان سبب عدم جواز الجر ( و ) نحو ( رأيت رجلاً حسناً وجهه ) برفع الوجه ( و ) نحو رأيت رجلاً ( حسناً وجهه ) بنصب الوجه ، و نحو رأيت رجلاً ( حسن وجهه ) بجر الوجه ( لكن هذان ) المثلان ( ضعيفان ) اما وجه الضعف في المثال الاول فهو ما تقدم آنفاً واما المثال الثاني فقيل في وجه ضعفه انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقع ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستفهام عنه بما استكنا في الصفة والذي اجازها بلا قبح هو النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين مع وروده في حديث الدجال من قوله صلى الله عليه واله وسلم : اعور عينه اليمنى ؛ بجر العين .

(و) القسم (الثالث) : اي المضاف الى مضاد الضمير ( نحو رأيت الرجل الحسن وجه ابيه ) برفع الوجه ( و ) نحو رأيت الرجل ( الحسن وجه ) ابيه بنصب الوجه ( ولا تجر كما سيأتي ) مثاله وبيانه ( و ) نحو رأيت رجلا حسنا وجه ابيه ) برفع الوجه ( و ) نحو رأيت رجلا ( حسنا وجه ابيه ) بجر الوجه ( لكن هذان ) المثالان ( ضعيفان ) وجه الضعف في المثال الأول ما تقدم من : ضعف الصفة المجردة من ال وقوف المعمول المعرفة ووجه الضعف في المثال الثاني ما تقدم من انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف الى اخر ما ذكر هناك .

(و) القسم (الرابع) : اي المضاف الى مجرد ( نحو رأيت الرجل الحسن وجه اب ) برفع الوجه ( لكنه قبيح ) خلار الصفة من ضمير يعود الى الموصوف لفظا وهو مع قبده جائز في الاستعمال لوجود الضمير تقديرها اي وجه اب منه ( و ) نحو رأيت الرجل ( الحسن وجه اب ) بنصب الوجه ( ولا تجر كما سيأتي ) مثاله وبيانه ( و ) نحو ( رأيت رجلا حسنا وجه اب ) برفع الوجه ( لكنه قبيح ) ووجه قبده ما تقدم في وجه القبيح السابق حرف بحرف فلا نعيده ( و ) نحو رأيت رجلا ( حسنا وجه اب ) بنصب الوجه ( نحو رأيت رجلا ( حسن وجه اب ) بجر الوجه ، فصار بمجموع هذه الاقسام الاربعة اربع وعشرين صورة وهي مع الست المتقدمة ثلثون صورة ، قوله ( او مجرد اعطاف على ) قوله ( مضافا ) اي او ارفع وانصب وجر ما تصل بالصفة حالكون المعمول مجرد عن ال وعن الاضافة هذا ايضا سبع صور في ثلاثة منها الصفة مع ال وفي ثلاثة منها دون ال نحو ( رأيت الرجل الحسن وجه ) برفع الوجه ( لكنه قبيح ) ووجه

القبح فيه ما تقدم آنفاً فلأنه (و) نحو رأيت الرجل (الحسن وجهها) ينصب الوجه (ولاتجر كما سيأتي) مثاله وبيانه (و) نحو (رأيت رجلاً حسناً وجه) برفع الوجه (لكنه قبيح) والوجه فيه أيضاً ما تقدم (و) نحو رأيت رجلاً (حسناً وجهها) ينصب الوجه وهو نحو رأيت رجلاً (حسن وجه) بجر الوجه هذا تمام الاستثناءين صورة .

وأما بيان صور الجر فهو قوله (ولاتجر بها) أي بالصفة (حالكونها مع الاسم) لغة في الاسم كما تقدم في أوائل الكتاب عند قوله :  
ومعرب الأسماء ماقد سلما من شبه الحرف كارض وسماء

أي لاتجر بالصفة أي باضافتها حال كونها مع الاسم أي معمولاً من الـ خلا (ومن) اضافة تاليها أي (الـ) ايضاً (خلا) وذلك الأربع صور التي قلنا ايها سيأتي ، فلا تقل : الحسن وجه ، او وجه ايها ، او وجه أب او وجه بجر الوجه في الجميع ، ووجه المتن في الجميع ان اضافة الصفة فيها وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستداره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لأن اضافة المعرفة في هذه الصور وان كانت لفظية مقيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من اضافة لأن المعهود من اضافة النكرة الى المعرفة نحو غلام زيد وضارب عمرو ونحوهما ومالم يدخل ما ذكر اي من الـ ( او من اضافة تاليها ) فهو بالجوائز وسم ، وما كان من الصور الجائزة ذا ضمير واحد نحو حسن وجهه برفع الوجه فهو احسن لأن الضمير فيه يقدر الحاجة من غير زيادة ونقصان ، وما كان منها ذا ضميرين احدهما في الصفة والآخر في المعهود فهو حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه وغير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة ( وقد سبق ) جميع ( ذلك مشروحاً ) بتوضيح

منا (مثلاً مبيناً فيه) بياناً وفياً (الحسن) والاحسن (والضيق والقبح  
وشه الحمد) .

### هذا باب التعجب

التعجب انفعال يحدث في النفس عند مشاهدة ما يجعل سببه ويقل  
في وجوده ، ولهذا لا يصلح التعجب على الله تعالى لأنَّه عالم السر والخفيات  
لا يخفى عليه شيء ، وما ورد منه تعالى نحو : **فما أصيَرُهُمْ عَلَى النَّارِ فَهُوَ مَصْرُوفٌ** : مصروف  
إلى المخاطب أي يجب أن يتعجب العباد عنه وقرب من ذلك ما قبل هو  
استعظام وزيادة في وصف فعل خفي سببه وخرج بها المتعجب منه عن  
نظائره أو قل نظيره فلذا يقال : اذا ظهر السبب بطل العجب .

(وله) اي التعجب (صيغة كثيرة نحو **كيف تكفرون بالله وكنتم**  
**امواتاً فاحياكم**) فان الاستفهام يفيد التعجب بقرينة المقام ، ونظيره  
الهزة في قوله تعالى الم تزال ربك كيف مد الظل ، ونحو ماروى عنه  
صلى الله عليه واله (سبحان الله ان المؤمن لاينجس) والاصل في ذلك ان  
يسبح الله عند رؤية العجب من صناعته ثم استعمل في كل متعجب منه  
لانه تعالى خالق كل العجائب كما يبناء في «**لله دره فارسا**» ونحو (  
**ولها لليل ثم واهواها**) ونحو قاتله الله من شاعر .

(ولم يبُر له في النحو) اي ما يجعل له في النحو باب (صيغتان اشار)  
المصنف (اليهما بقوله) (بافعل) على وزن اكرم (انطق حالكونه بعد  
ما النكرة) التامة او الناقصة او معرفة ناقصة اي الموصواه (ان اردت  
تعجبها) قال في المغني : والتامة تقع في ثلاثة ابواب احدها التعجب نحو  
ما احسن زيداً المعنى شيء حسن زيداً ، جزم بذلك جميع البصريين الا

الاخفش فجوزه ، وجوز ( ايضا ) ان تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لامحال لها ، و ( جوز ايضا ) ان تكون نكرة موصوفا والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها وعليهما فخبر المبتدء مذوق وجوبا تقدتره « شيء عظيم » ونحوه : انتهى محل الحاجة من كلامه ، وقال بعضهم انها استفهامية وما بعدها خبرها ، قال الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهلا سبب حسنة فاستفهير منه ، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادريك يوم الدين واتدرى من هو انتهى وقيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل استفهام الى التعجب والنقل من انشاء لم يثبت وانا اقول مذهب الرضي هو المرضي واما قول المضعف ان نقل انشاء الى انشاء لم يثبت فهو كلام اجوف بعدهما نقلناه في اول الباب من الصيغ الكثيرة ٠

ولا خلاف بينهم ظاهرا في ان همزة افعل للتعدية بدليل تعدى ما احسن زيدا وفما اصبرهم ، وإنما الخلاف قبل دخول الهمزة بعد الاجتماع على ان الفعل الداخلة عليه الهمزة كان لازما والا تعدى نحو ما اضرب زيدا الى مفعولين في انه باي شيء حصل له اللزوم ، فقال بعضهم بمقتضى افعال مضموم العين ، وقال بعضهم بمقتضيه معنى تعل من افعال الغرائز التي هي لازم دائما كضعف وكمل ونقص ، واستدلوا على فعلية افعل هذا بدخول نون التأكيد عليه في قوله : فاحر به من طول فقر فاحريا : الشاهد في احرريا اذا اصله احررين كما يأتي في باب نوني التأكيد عند قوله :

وغير اما من طوالب الجزاء      وآخر المؤكدة افتح كابرزا

هذا بناء على كون احرريا بفتح الراء حتى يكون على وزن افعل بفتح العين ، وبعضهم استشهد به على فعلية افعل بكسر العين بناء على كون احرريا بكسر الراء وهذا هو الاقوى لأن دخول نون التأكيد على غير الماضي

شاذ لا يثبت به فعلية شيء والا يلزم ان يثبت به فعلية قائل في قوله اقائل  
احضروا الشهدا .

( او جيء بافعل ) بكسر العين ( وهو خبر ) وأخبار عن حصول  
التعجب للمتكلم ( بصيغة الأمر قبل فاعل له مجرور بياء زائدة لازمة هذا  
، ولكن كون افعل اخبارا محل تأمل بل منع ، قال ابن الحاجب :  
فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب ، وقال بعض المحققين : المشهور عند  
النحو البصريين انها فعل ماض جاء على صورة الامر ، وبال مجرور بالياء  
الزائدة وجوبا هو فاعله واصل الكلام احسن زيد ( بفتح السين ) أي  
صار ذا حسن ثم ارادوا ان يدلوا به على انشاء التعجب فتحولوا الفعل الى  
صورة الأمر ليكون بصورة الانشاء ثم ارادوا ان يستدوه الى زيد فاستقبحوا  
استاد صورة الامر الى الاسم الظاهر ( لأن فاعله يجب ان يكون ضميرا  
ضفترا وجوبا ) فزادوا الياء ليكون على صورة الفعل نحو امر بزيد ثم  
التزموا بذلك اتهى فظهر ان القول يكون افعل خبرا بصيغة الامر ظاهره  
باطل اللهم الا ان يراد انه كان خبرا في الاصل ثم صار بصورة الأمر  
لإنشاء التعجب .

وقد ظهر بما ذكرنا انه لا ضمير في افعل بكسر العين لأن المجرور بالياء  
فاعل له والفاعل واحد نيس الا ولكن قال بعضهم ان المجرور بالياء  
مفهول والباء المتعدية فيه ضمير هو الفاعل فمعناه : احسن بزيد : حينئذ  
اجعله حسنا بمعنى صفة به وقال جماعة ان احسن امر لكل احد بان  
يجعل زيدا حسنا وانما المراد ان يصفه بالحسن فكانه قيل صفة بالحسن كيف  
شتت فان فيه منه جهات الحسن كلما يمكن ان يكون في شخص وكذلك  
يقال في بقية المصادر مما يشتق منه فعل التعجب .

( وتلو افعل ) بفتح العين اي ( الذي بعده ) سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا ( انصبه مفعولا وتألو افعل ) بكسر العين ( اجرره ) بالباء الزائدة ان قلنا انه فاعل او الباء التعدية ان قلنا انه مفعول ( كما تقدم ) الاقوال فيها مفصلا ( كما او في خليلينا ) مثال لافعل بفتح العين ( و « اصدق بهما » ) مثال لافعل بكسر العين وسكون اللام .

( وحذف ما منه تعجبت ) وحده ( وابقاء صيغة التعجب ) سواء كان افعل بفتح العين ( او ) بكسرها ( استبع ) ان كان ضميرا ( ان كان عند الحذف معناه يضيع ولا يتتبس ) وان كان هناك قرينة تدل على المحذوف ( كقوله تعالى : اسمع بهم وابصر ) مثال لافعل بكسر العين والشاهد في حذف المتعجب منه من ابصر واعلم ان هذا ينافي ما ذكر الشارح في باب الفاعل من انهم قالوا لا يحذف الفاعل اصلا عند البصريين ، ويؤكد ايضا القول بكون المجرور في افعل مفعولا ولذلك قال بعضهم الضمير استتر فيه ( و ) نحو ( قول على عليه الصلاة والسلام ) .

جزى الله عنى والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرم  
فحذف المتعجب منه من الفعلين أي ما أعمهم وما اكرمه .

( وفي كل من الفعلين ) يعني ( افعل ) بفتح العين ( وأ فعل به ) بكسرها ( قدما ) « بكسر القاف وسكون الدال الزمان القديم يقال : كان كذا قدما أي في الزمان القديم » ( لزما منع تصرف بحكم من جميع النحو ) بصربيهم وكوفيهم وغيرهم ( حتم أي نفذ ) لكونهما مشابهين بالحرف لكونهما للإنشاء الذي اصله ان يكون من الحروف فلا يغيران الى مضارع ومحبول وتأنيث ولا تشبيه ولا جمع فيما دائما على صيغة واحدة ، وانما يطره التغيير على المتعجب منه حسب المراد منه

تقول ما احسن زيدا ، وما احسن هندا ، وما احسن الزيدين بفتح الدال  
وما احسن الزيدين بكسر الدال وما احسن الهندين وما احسن الهنديات  
. وكذلك تقول احسن يزيد واحسن بالزيدين واحسن بالزيدين واحسن  
يهند واحسن بالهندين واحسن بالهنديات ( وهمما نظيرا ليس وعسى هب  
وتعلم ) من حيث الوزن ومن هنا لا يدغم في نحو اشدده فتبصر .

( وصفهما من فعل ) يجتمع فيه شروط ذكر المصنف سبعة منها :  
الشرط الاول : ما ذكره بقوله ( ذي احرف ثلاثة ) مجرد ليمكن بناء  
افعل بفتح العين وكسرها منه مع المحافظة على تمام حروف الفعل الذي  
اشتقا منه ( بخلاف ) غير الثلاثي المجرد فهو ( دحرج وانطلق واقتدر  
واستخرج واحمر واحرنجم ) اذ البناء منها مع المحافظة على تمام حروفها  
متغذر لأن هاتان الصيغتان لاتسعان الزائد على ثلاثة احرف ومع اسقاط  
بعض الحروف منها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انها مشتقان من الرباعي  
او الثلاثي المجرد او المزید فيه فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون  
تمام حروف ثلاثة مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او  
تكون من حروف المزید فيه اما من اصوله او زوائده او مزوجة منها  
فلا يتبيّن ما هو المشتق منه فلا يتبعين المعنى مثلا اذا قيل ما اخرج زيدا  
لم يعلم انه مشتق من دحرج او حرج بالتحقيق الذي هو ثلاثة مجرد  
او من حرج بالتشديد الذي هو ثلاثة مزید فيه وكذلك لو قيل ما اخرجه  
لم يعلم ان المراد ما اشد اخراجه حق يكون من باب الافعال او المراد  
استخراجه حتى يكون من باب الاستفعال وكذلك لو بنيتها من ضارب  
وانطلق فقلت ما اضربه واطلقه لغات الدلالة على المشاركة والمطاوعة  
وقس عليها الباقي وقيل يجوز بنائهما من باب الافعال ان لم تكن الهمزة

للتعديبة نحو ما اظلم الليل وما افقر هذا المكان وان كانت للتعديبة لا يجوز  
نحو ما اذهب نوره وقيل يجوز مطلقاً سواء كانت الهمزة فيه للنقل ام لا  
وقيل يمتنع مطلقاً وما جاء منه شاذ لا يقاس عليه .

الشرط الثاني . ( صرفا ) لان التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه  
فلا بد فيما يبينان منه ان يكون متصرفا ( بخلاف نعم وبس ) وسائل الأفعال  
التي لا يتصرف فيها كعسى وليس على رأي .

الشرط الثالث ! ان يكون ( قابل فضل أي زيادة كعلم ) وجهل ( وحسن )  
وسبح فيقال ما اعلم زيدا وما جهل بكرا وما احسن عمروا وما اقبح  
حالدا ( بخلاف ) مالا يقبل التفاضل ويشتراك فيه الجميع على السواء نحو  
( مات وفني ) فانه لامزية فيما بعض فاعليهما على بعض حتى يتعجب منه .

الشرط الرابع : قوله تم ( اي ) ان يكون من الافعال التامة ( بخلاف )  
ما كان ناقصا نحو ( كان وكاد ) فلا يقال ما اكون زيدا قائما ولا اكيد  
بكرا ذاهبا ولا اكون بزيد قائما ولا اكيد بزيد ذاهبا لان الناقص لا  
يدخل على الحدث على ما هو التحقيق كما يبيناه في باب الحال مفصلا وفعل  
التعجب موضوع للتعجب من الحدث الصادر من الفاعل فتأمل ؟

الشرط الخامس : ان يكون الفعل ( غير فعل ذي انتفاء ) ( اي منفي  
بخلاف ) ما كان منفيا سواء كان لزوما بان لا يستعمل في الاثبات الا شادا  
نحو ( ما عاجت بالدواء ) اي ما انتفعت به فان عاج يعيج ملازم للمنفي  
بخلاف عاج يعوج بمعنى مال يميل فانه يستعمل في الاثبات ايضا او  
جوادا ( و ) ذلك نحو ( ما ضربت زيدا ) فلا يقال ما عوجه لثلا يلتبس عاج المنفي  
بمعنى ما انتفع بعاج المثبت بمعنى مال ، وكذلك لا يقال ما اضربه لثلا  
يلتبس الضرب المنفي عن الفاعل بالضرب المثبت له .

( و ) الشرط السادس : ان يكون ( غير فعل ذي وصف يضاهي اسهل في كونه على افعل بخلاف ذي الوصف المضاهيه نحو سود وعور ) واختلف في وجه المنع من ذلك فقيل لان حق صيغة التعجب ان تبني من الثلاثي المجرد واكثر افعال الالوان والخلق انما تجيء من باب افعال نحو احمر اخضر فلم يبن فعل التعجب ما كان منها ثلاثة نحو سود وعور اجراء للاقول مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص فلا يتعجب منها وقال بعضهم لان بناء الوصف منه على افعل فلذا لم يبن منه افعل تفضيل لثلا يلتبس احدهما بالآخر ، ولما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صوغ فعل التعجب منه لما بهما له من حيث ان كلامهما للمبانة والتأكيد ، وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بنائه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة عل الاخر في الصفة وال او لى موافقة الوضع الطبع .

والتقدم الطبيعي هو كون المتأخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون المتقدم علة لوجوده ، وهي هنا كذلك لان ما يدل على زيادة الفعل يحتاج الى الدلالة على اصل الفعل وليس علة له والا لزم من حصول الدلالة على اصل الفعل الدلالة على الزيادة .

والشرط السابع : ان يكون ( غير فعل سالك سبيل فعل في كونه مبينا للمفعول ، بخلاف ) الفعل ( السالك ذلك ) فلا يبنيان ( من نحو ضرب وشتم ) المجهولين فلا يقال ما اضرب زيدا وما اشتمتة تزيد التعجب من ضرب وشتم وقع عليه لثلا يلتبس بالتعجب من ضرب او شتم صدر منه ( لكن يستثنى ما كان ملازما لذلك ) أي للمجهولة ( نحو عنيت ب حاجتك )

بضم العين وكسر النون فانه لا يستعمل هذه المادة الا بجهولا (فيقال ما اعناء ) لعدم اللبس اذ لا معلوم له حتى يحصل الالتباس .

( واشدد او اشد او شبههما ) ما لا يمتنع بنائهما منه ( كاكثر ) بفتح الثناء ( واكثر ) بكسر الثناء ( يختلف ) هذه الافعال ( في ) انشاء ( التعجب ) ( ما ) اي فعلا ( بعض الشروط ) المذكورة ( عدم ) ان كان زائدا على ثلاثة احرف ) ( او ) كان ( وصفه على افعل ) ( او ) كان فعلا ( ناقصا نحو ما اشد درجته ) مثال لما كان زائدا على ثلاثة احرف ، ما اشد ( حمرته ) مثال لما كان وصفه على افعل ، ونحو ( اشدد بكونه مستقبلا ) مثنا لما كان فعلا ناقصا هذا بناء على ان لكان الناقصة مصدر وهو كون والاصدره مؤل كما يأتي ( وكذا ان كان ) فعلا ( منفيا او مبينا للمفعول لكن مصدرهما مؤل لا صريح ( نحو ما اكثر ان لاتقوم واعظم بما نصر ) بضم النون وكسر الصاد اما في المنفي فليتمكن من ان يستعمل معه النفي ، واما المبني للمفعول فثلثا يتبيّن مصدره بمصدر المبني للفاعل والتؤيل في المثال الاول عدم القيام في الثاني بنصر بفتح النون وسكون الصاد .

( ومثل ابن الناظم للذى لا يقبل الفضل بـ : ما فاجع موته وافجع بموته ) ولكن ( قال ابن هشام لا يتعجب منه ) اي من الموت ( البتة ) لانه لاتفاقه فيه لاحد على أحد .

( ومصدر الفعل العادم للشروط بعد اي بعد اشد ) ونحوه ( ينتصب ، وبعد افعل ) بكسر العين ( اي ) بعد ( اشد ) ونحوه ( جره بالباء يجتب كغيره ) اي كغير المصدر ( كما تقدم ) مثال المصدر المنصوب بعد اشد والجرور بعد اشد اعني : درجته ، وحمرته ، وبكونه .

( وبالندور ) اي ( القلة احكم لغير ماذكر ) اي ما كان غير مستوفى

المشروط المذكورة ( كقولهم ما اذرعها من امرئه ذراع اي خفيفة اليد في الغزل ) فبناء اذرع من ذراع نادر لانه ليس فعلا بل اسم بمعنى خفيفة اليد بالغزل ( و ) كذا ( ما اخصره من اختصر ) بضم الهمزة والتاء وكسر الصاد فاوه ايضا شاذ لوجهين : كونه بجهولا ، وزائدا على ثلاثة احرف ( و ) كذا ( ما اعساه واعس به من عسى ) شاذ ايضا لوجهين : كونه ناقصا ، وغير متصرف على رأي ( و ) كذا ( احمقه من حمق فهو احمق ) ايضا تكون وصفه على افعل ( فاسمع ذلك ) ولكن ( لانتقس على الذي منه اثر اي روى عن العرب كل ما شابهه ) نعلم يستوف الشروط . ( وفعل هذا الباب لن يقدم معموله عليه ) سواء كان مفعولا او غيره كالجار والجرور والظرف ، فلا يقال مازندا احسن ولا بزيد احسن بكسر السين ، وكذلك لا يقال في الدار ما احسن زيدا ولا عندك احسن بزيد لانهما بعد النقل الى انشاء التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتصرف فيما ولافي معمولهما كما لا يتصرف في الامثال كما بينا سابقا ، وقلنا ان الامثال استعارة ويجب في الاستعارة ان يكون لفظ المشبه به مستعملما في المشبه فلو غير المثل لما كان لفظه فلا يكون مثلا ولهذا لا يلتفت في المثال الى مضربه تذكيرا وتأنيشا وافرادا وتشبيه وجمعها وانما ينظر الى موردها الاول كما يقال للرجل في الصيف ضيعت اللبن بكسر التاء لان هذا الكلام في مورده الاول خطاب للمرأة .

( ووصله ) اي وصل المعمول ( به ) اي بفعل هذا الباب ( الزم ) فلا يجوز الفصل بينهما ( بلا خلاف ) ان كان الفاصل غير ظرف وشبهه فلا يقال لما احسن راكبا زيدا ولا احسن يعبد الله بزيد ( وفصله ) اي فصل المعمول عن فعل هذا الباب ( بظرف او بحرف جر مستعمل نظما ونثرا

(قوله )

(وقال نبى المسلمين تقدموا) (واحجب علينا ان تكون المقدما ففصل بين ان تكون وبين احجب بالجار والمجرور (و) (كقول عمرو بن معد يكرب) (ما احسن في الهيجاء لقائمها) ففصل بين لقائمها واحسن ايضا بالجار والمجرور (و) لكن (الخلاف في ذلك الفصل هل يجوز اولا استقر فذهب الجرمي وجماعة الى الجواز) لاتساعهم في الظروف مالم يتسعوا في غيره لأن الظرف يقع بين المتضادين مع انهمما كالمكلمة الواحدة فهنا اولى بالجواز (و) ذهب (الاخفش والمرد الى المنع) لانهما جريا بجرى الامثال كما سبق .

واجاز الاكثرون الفصل بين «ما» وبين الفعل بكلمة كان الزائدة كما تقدم في باب الافعال الناقصة عند قوله :

وقد تزاد كان في حشو كما      كان اصح علم من تقدمها  
ومعنه حيئنذا ان علم من تقدم كان معجبها بضم الميم وكسر الجيم  
في الماضي الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان معجبها قبله .

(هذا باب نعم وبئس وما جرى مجرهما)

(في المدح والذم من حبذا وساء ونحوهما)

( فعلان غير متصرفين ) (نعم وبئس لدخول النساء الساكنة عليهما في كل لغات) وقد تقدم في اوائل الكتاب عند بيان عيوبات الفعل انها من علامات الفعل ومنه «من توضا يوم الجمعة قبها ونعت ومن اغتسل فالفضل افضل» وسيأتي (واتصال ضمير الرفع بهما في لغة حكام الكائن )

فانه حكى عن بعض العرب : نعما رجلين ونعموا رجالا واتصال الضمائر المرفوعة البارزة من خواص الافعال وهم في الاصل على وزن فعل بكسر العين ، وقد اطرد في لغة بني تميم في الفعل اذا كان فانه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات : احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل ، والثانية فعل بفتح الفاء واسكان العين ، والثالثة كسر الفاء واسكان العين ، والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما انشاء المدح او الذم اللغة الثالثة وعامة العرب اتفقوا عليها مع بني تميم وقال في شرح التصريف ما يقرب من ذلك فراجع .  
 ( وذهب الكوفيون على ما نقله الاصحاب في مسائل الخلاف الى انهما اسمان ) واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد سار الى محبوته على حمار بطيء السير : نعم السيد على بش العير ، وقول الآخر وقد بشر بينت : والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها صدقة يعني لاقدرة لها في الانتقام الا بالبكاء . ولا قدرة لها في الكسب لغير يوما لا السرقة من مال زوجها ، واجيب عن ذلك بان الاصل نعم السيد على عير مقول فيه بش العير وما هي بولد مقول فيه نعم الولد فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف لا على نعم وبش .

( وقال ابن عصفور لم يختلف احد ) من النحوين ( في انهم فعلن ) في الاصل ( انما الخلاف ) فيما ( بعد ) تركيهما ( واستادهما الى الفاعل ) لانشاء المدح او الذم ( فالبصريون يقولون نعم الرجل وبش الرجل حينئذ ) جملتان فعلى تان فيما باقitan على ما كانا عليه قبل التركيب من الفعلية ( والكسائى ) واباعه يقولون نعم الرجل وبش الرجل حينئذ ( اسمان ) مفردان ( محكيتان ) كما اذا كانا جملتين ( بمنزلة تابط شرا نقلة عن اصلهما )

أي عن كونهما جملة ( وسمى بهما المدح والذم ) أي جعل علمن للمدح والذم كسائر الجمل التي تصير علماً لسمياتها كما تقدم ذلك في باب العلم في قوله :

وجملة وما يمزج ركبا  
ذا ان بغريوته تم اعربا  
فنعم الرجل وبش الرجل على هذا اسمان مفردان معرفتان مسماهما  
المدح والذم وهذا هو المختار عند نجم الانفة ، ولكن يشكل عليه تركيب  
الكلام الا ان يقال زيد مبتدء مؤخر ونعم الرجل خبر مقدم على طريقه  
زيد عدل ، واستبعده بعضهم فقال انهم اسمان للممدوح والمذموم ما  
بعدهما يبدل از عطف بيان لهما والخصوص خبر لهما .

وهما على القول ب فعليتها ( رافعان اسمين فاعلين لها ) اي يرفع  
كل واحد منها ابداً واحداً على الفاعلية لا ان كل واحد منها يرفع  
اسمين على الفاعلية اذ عامل واحد لا يمكن ان يرفع فاعلين .

ويشترط في ذيئك للاسمين ان يكونا ( مقارني ال الجنسية ) او العهد  
الذهني على اختلاف فيها ( نحو نعم المولى ونعم النصير او مضانين لما  
قارنها ) اي قارن ال الجنسية او العهدية ( او ) مضانين ( لمضاف لما قارنها  
كنعم عقي الكرما ) مثال للمضاف لما قارنها ( و ) نحو ( نعم ابن اخت  
ال القوم ) مثال للمضاف لمضاف لما قارنها .

واختلف القائلون بان ال للجنس ، فقال بعضهم : انها للجنس حقيقة  
ففي نحو نعم الرجل زيد جنس الرجل معدوح لاجل المخصوص اعني  
زيد لانه منهم ومندرج فيهم ثم نص عليه على طريقة ذكر المخاص بعد  
العام فيهذا مدحه مرتين ، وقال بعض اخر انها للجنس بمحاذاة فكانه جعل  
زيد المخصوص بالمدح الجنس كله وبالغة فالممدوح حقيقة زيد وحده ،

وأختلف القائلون بالعهد أيضاً، فقال بعضهم: إنها للعهد الذهني لأن المراد من الرجل في المثال المذكور فرد مبهم من الرجال من الأفراد المعهود في الذهن كما هو كذلك في نحو ادخل السوق واشتر اللحم لأن المراد من السوق واللحم فرد مبهم من الأسواق واللحوم ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيد تفخيمها لأن ذكر الشيء مبيها أولاً ثم مفسراً دال على تفخيمه وأهميته ويكون الواقع في النفس، وقد بين ذلك في علم المعاني مفصلاً، وقال بعض آخر أنها المعهد الخارجي والمعهود هو الفرد المعين في الخارج الذي هو المخصوص فالمراد بالرجل في المثال المذكور هو زيد، وقس على المذكور بئس الرجل خالد حرقاً بحرف .

(ويرفعان مضمراً مستتراً) فيما (يفسره عيّن كنهم قوماً معشره)  
فهي نعم ضمير مستتر يفسره «قوماً» ومعشره مبتدء مؤخر أو خبر  
لمبتدء معدوف .

قال في المطول يوضع الضمير موضع المظاهر كقولهم نعم رجلاً زيد مكان نعم الرجل، فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الإظهار دون الأضمار لعدم تقدم ذكر المستند إليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عايد إلى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظاهر في نعم الرجل ليحصل به الإبهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو المدح العام أو النعم العام أعني من غير تعين خصلة والتزم تفسيره بنكارة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل، ولا يتبع المخصوص في مثل نعم رجلاً السلطان (اذ لو قيل نعم السلطان حيث لا قرينة لا لتبع السلطان بالفاعل لتحقيق شرط الفاعلية وهو التعريف باللام) ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلاً مثل نعم الرجل في الإبهام والإجمال

ولابد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى خصوصاً بالمدح مثل نعم رجلاً زيد وإنما هو من الباب ( أي باب وضع المضمر مقام المظاهر ) في أحد القولين أي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدء مذوق وإنما في قول من يجعل المخصوص مبتدء ونعم رجلاً خبره والتقدير زيد نعم رجلاً فليس من هذا الباب ( أي باب وضع المضمر مقام المظاهر ليحصل الإبهام المناسب لوضع هذا الباب ) على القطع لاحتمال أن يكون الضمير عائد إلى المخصوص وهو متقدم تقديراً ( وإن قال أكثر النحاة أن الضمير على كلا القولين عائد إلى متعلق معهود ) فان قلت لو كان الأمر كذلك ( أي لو كان الضمير راجعاً إلى المخصوص ) لوجب أن يقال نعمار جلين الزايدان ونعموا رجالاً الزايدون ( ليطابق الضمير مرجعه )؛ ولغات الإبهام المقصود في ( وضع ) هذا الباب ( أي بات نعم وبش لأن مرجع الضمير حينئذ معلوم ومعين فلا إبهام فيه ) ولما صح تفسيره بالنكرة أذ لا معنى له ( أي للتفسير حينئذ أذ التفسير مع معلومية المفسر غير محتاج إليه وللزوم كون المفسر أوضح من المفسر وهذا بالعكس ) قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز أن يكون من خواصه التزام كون ضميمه مستترأ من غير ابراز سواء كان مفرد أو مثنى أو لمجموع مشابته ( أي مشابهة فعل المدح والذم ) الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم إلى أنه اسم وأما الإبهام ثم التفسير يكون حاصلاً من التزام تأخيراً لخصوص في اللفظ ألا نادر أو بهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وأيضاً يجوز أن يكون التمييز للتأكيد مثله في نعم الرجل رجلاً قال الله تعالى ذرعنها سبعون ذراعاً أو لدفع ليس للخصوص بالفاعل انتهى كلامه بتصرف يسير منا أيضاً وإنما نقلناه بطوله لكونه مفيداً في كثير من مسائل

هذا الباب كما هو واضح لمن كان من ذوي البصائر والالباب (و) نحو (بس للظالمين بدلا) ففي بس ضمير مستتر يفسره بدلا والمحصوص مذدوف (وقد يستغنى عن التمييز للعلم بجنس الضمير كقوله (ص) من وحنا يوم الجمعة فيها ونعت) ومن اغتسل فالغسل افضل ففي نعمت ضمير مستتر استغنى عن التمييز للعلم بجنس الضمير والجنس المعلوم هو السنة اذ التقدير وبالرخصة اخذ ونعمت السنة التي تركها اي الفسل . (تبعة حكى الاخفش ان ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة) يعني لا يلتزمون بكون الفاعل معرفة بل يجوزون كون الفاعل نكرة ، سواء كانت (مفردة) نحو نعم رجل زيد (او مضافة) نحو نعم غلام رجل بكر . (وجمع بين) اتيان (تميز وفاعل ظهر) اي فاعل يكون اسما ظاهرا (نعم الرجل رجلا) زيد (مثلا فيه) اي في هذا الجمع (خلاف عنهم قد اشتهر فذهب سيبويه والسيرافي الى المنع لاستفهام الفاعل بظهوره عن التمييز المبين له) اذ لا ابهام للفاعل مع ظهوره (و) ذهب (المبرد الى الجواز واختاره المصنف قال) المصنف (لان التمييز قد ي جاء به توكيدا كما سبق) في اوائل باب التمييز (ومنه) اي اي من بحبيه التمييز توكيدا مع بكون الفاعل اسم ظاهرا (قوله)

(والتفليبيون ببس الفعل فحلهم) (فعلا وامهم زلاء منطيق) والشاهد في بس الفعل فعلا حيث جمع بين اتيان التمييز والفاعل الظاهر ومنه ايضا (قوله) أي اي طالب عليه الصلاة والسلام : (ولقد علمت بان دين محمد) (ص) (من خير اديان البرية دينا) والشاهد في خير اديان البرية دينا حيث اتنى بالتمييز لنسبة خيرا الى دين محمد مع أنها مبينة لا ابهام فيها و «خير» افضل التفضيل اصله اخير

كما سيأتي في بابه والعجب كل العجب من يقول باسلام من قال لا خبر جاء ولا وحي نزل ولا يقول باسلام قائل هذا الكلام وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون ٠

( وما يميز ) للفاعل المستتر في نعم وبئس ( عند الزمخشري وكثير من المتأخرین فیه ) اي لفظة « ما » حينئذ ذات وجوه :  
الاول : انها ( نكرة ) ناقصة ( موصوفة ) بمعنى شيئاً منصب المعل  
وهذا اذا كان بعدها جملة والجملة قامت مقام المخصوص .  
الثاني : انها نكرة تامة بمعنى شيئاً منصوب المعل وهذا اذا كان  
بعدها مفرد وهذا المفرد هو المخصوص بالمسدح او الذم .

الثالث : انها موصولة بمعنى الذي وفروعها بحسب مقتضى المقام  
والصلة مخوذة ان كان بعدها مفرد والمفرد هو المخصوص والا فالجملة  
بعدها صلتها قامت مقام المخصوص ( وقيل اي قال سيبويه وابن خروف  
هي فاعل ف تكون معرفة ناقصة ) بمعنى الذي وفرعه ( تارة ) اي اذا كان  
بعدها جملة والجملة صلتها قامت مقام المخصوص ( و ) تكون معرفة ( تامة )  
بمعنى الشيء تارة ( اخرى فلا ) يحتاج الى صلة ولا صفة ، وهذا اذا كان  
بعدها مفرد وهذا المفرد هو المخصوص وهذه الوجوه كلها اذا لم يتقدمها  
اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى كالمثالين الآتيين والا ف تكون ما  
بمعنى ذلك الاسم المتقدم نحو دقتته دقاً نعما اي نعم الدق ، ونحو غسلته  
غسلاً نعما اي نعم الغسل ، وما حينئذ ايضاً اما فاعل واما تميز فلا تغفل  
والوجوه المتقدمة جارية ( في نحو قوله نعم ما يقول الفاعل ، قوله تعالى  
ان تبدوا الصدقات فنعم ما هي بعثوا به انفسهم ، ومال المصنف  
في شرح الكافية الى ترجيح قول الثاني .

قال الاذهري : وبسط القول في ذلك ان يقال : اعلم ان «ما» هذه على ثلاثة اقسام : مفردة اي غير متلوة بشيء ، ومتلوة بمفرد ، ومتلوة بجملة فالاول : نحو دقته دقا نعما وفيها قولان : معرفة تامة فاعل ، ونكرة تامة تميز وعليهما فالمخصوص مذوق اي نعم الشيء الدق او نعم شيئاً الدق . والثانية : المتلوة بمفرد نحو نعما هي وبشما تزويع ولا مهر وفيها ثلاثة اقوال : معرفة تامة ، فاعل ونكرة تامة ، تميز ومركبة مع الفعل قبلها تركيب ذامن حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفراء وموافقية . والثالثة : المتلوة بجملة فعلية نحو نعما يعظكم به وبش ما اشتروا به وفيها عشرة اقوال ومرجعها الى اربعة : احدها انها نكرة في موضع نصب على التمييز ، والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية ، والثالث انها المخصوص ، والرابع انها كافة . فاما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز فاختلقو على ثلاثة اقوال : الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص مذوق وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوله والزخيري وكثير من المتأخرین ، والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص مذوق ، والثالث انها تميز والمخصوص «ما» اخرى موصولة والفعل صلة لما الموصولة المذوقة وهو قول الفراء قال المرادي ونقل عن الكسائي . واما القائلون بانها في موضع رفع على الفاعلية فاختلقو على خمسة اقوال :

الاول : انها اسم معرفة تام اي غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمذوق نقله في التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف . والثاني : انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص مذوق ونقل عن الفارسي .

والثالث : انها موصولة والفعل صلتها مكتف بها وبصلتها عن المخصوص  
نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي .  
والرابع : انها مصدرية سادة بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند  
اليه مسد الفاعل والاسم المخصوص جميعا .  
والخامس : انها نكرة موصوفة والمخصوص مذوق . واما القائل  
بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما اخرى مذوقة  
هي التمييز وهو قول الكسائي ونقلها المرادي عن الفراء . واما القائل  
بانها كافة فقال ان « ما » كفت نعم عن العمل كما كفت قل وطال عنه  
فصارت تدخل على الجملة الفعلية انتهي والغرض من هذا الكلام بطوله  
الاطلاع على الاقوال في المسألة حتى تعرف انها ليست بمنحصرة فيما  
ذكره الشارح .

( ويذكره المخصوص وهو المقصود بالمدح والذم بعد اي نعم وبش  
وفاعلهما ) وبعديته انما هي بحسب الغالب ( نحو نعم الرجل زيد )  
فزيد هو المخصوص بالمدح ذكر بعد الفعل والفاعل ( و ) نحو ( بش )  
الرجل أبو لمب ( فأبا لمب ) هو المخصوص بالذم ذكر بعد الفعل والفاعل  
، واختلف في المخصوص على خمسة اقوال : فقال جماعة ( هو اما مبتدء  
خبره الجملة قبله ) وقال جماعة اخرى هو اما مبتدء كما ذكر ( او خبر  
اسم مذوق ليس يبدو اي يظهر ابدا كما ذكرت لك في اخر باب  
المبتدء ) فعلى هذا القول يجوز الوجهان ، وقال جماعة يتعين الخبرية فقط  
كما انه عند الاولين يتعين الابتدائية فقط ، وقيل هو مبتدء مذوق الخبر  
، وقيل هو بدل من الفاعل .

ويشترط في المخصوص مطابقة الفاعل في الافراد والتذكير وفروعهما

لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجالان  
الزيadan ونعم الرجال الزيدون وبشت المرة هند وبشت المرتان الهنداan  
وبشت النساء الهنداat ويجوزان يقال نعم المرة هند وبشت المرة هند  
بدون تاء التأنيث لانهما لما كانوا غير متصرفين اشبهها الحرف فلم يجب  
الحاق العلامة بهما ، ولأن الفاعل في الحقيقة الجنس والجنس مذكر  
فالتقدير نعم جنس المرة وبش جنس المرة كما سبق ذلك في باب  
الفاعل في قوله :

والخذض في نعم الفتاة استحسنوا لأن قصد الجنس فيه بين  
( وان يقدم هو اي ) نفس المخصوص او ( مشعر به كفى ذلك )  
المقدم ( عن ذكره بعد ) الفعل ( كالعلم نعم المقتني والمقتني ) هذا مثال  
لتقدم نفس المخصوص فهو مذكور مقدما ( ونحو إنا وجدناه صابرا نعم  
العبد ) مثال لتقدم المشعر بالخصوص وهو الضمير الغائب في وجدناه  
الراجع الى ايوب ( ع ) فاكتفى به وحذف المخصوص بقرئته ان الآية  
في قصته فالتقدير نعم العبد ايوب .

( واجعل كبس في جميع ما تقدم ) من افاده الذم والشرائط والاحكام  
سام نحو سام مثلا القوم الذين كذبوا ) وواعرائه وفاعله كما تقدم  
( و ) نحو سام ( الرجل زيد ) ونحو ( سام غلام القوم زيد ) ويجوز  
( لك ) أن ( تقول هل هي ) اي سام ( مثلها ) اي بش ( في الاختلاف )  
بيتهم ( في فعليتها ) .

( واجعل فعل بضم العين ) اما بالاصالة او بالتحويل والنقل اليه  
( المصوغ عن ) فعل ( ذي ثلاثة ) احرف جامع للشرائط التي تقدم في  
فعل التعجب من كونه متصرفا تماما مثبتا الى آخر . اذكر هناك ( ك )

نعم : مسجلأ نحو علم الرجل ( ) مثال فعل بضم العين بالتحويل والنقل معناه مدح علم ( زيد و ) نحو ( كبرت كلمة تخرج من افواهم ) مثال فعل بالضم بالاصالة معناه ذم كلامهم فعلم وكبرت يجريان بحرى نعم وبشـ في افادـ المدح والذم ( وفي فاعله اي فعل بضم العين اصالة او تحويلـ ونقلـ اذا استعملـ في المدح او الذم ( الوجهـ الاتـيـان ) عن قرـيب ( في فاعـلـ حـبـ ) .

( وقولـه مسجلـا اي مطلـقا ) اسم مفعـولـ من اسـجلـ الكلـامـ يعني ارسـلهـ وأطلـقهـ ( اشارـ بهـ الى خـلافـ ) منـ هوـ ( قـائلـ بماـ ذـكرـ فيـ غـيرـ علمـ وجـهـلـ وسمـعـ ) لـانـ هـذاـ القـائلـ لاـيجـوزـ تحـولـ عـلـمـ وجـهـلـ وسمـعـ الىـ فعلـ بضمـ العـيـنـ ، وـقـالـ انـ العـرـبـ اذاـ استـعملـتـ هـذـهـ الـافـعـالـ للمـدـحـ اوـ الذـمـ اـبـقـتهاـ عـلـىـ كـسـرـةـ عـيـنـهاـ وـلـمـ يـحـوـلـهاـ الىـ الضـمـ فـتـقـولـ عـلـمـ الرـجـلـ زـيدـ وجـهـلـ الرـجـلـ عمـرـ وـسـعـ الرـجـلـ يـكـسـرـ عـيـنـهـ فيـ جـمـيعـهـ فـاـشـارـ المـصـنـفـ بـقـولـهـ مـسـجلـاـ ايـ مـطـلـقاـ الـجـواـزـ النـقلـ فيـ هـذـهـ الـافـعـالـ الثـلـاثـةـ كـسـانـرـ الـافـعـالـ خـلاـفاـ لـهـذـاـ القـائلـ ) .

( ومـثـلـ نـعـمـ فيـ معـناـهـاـ ) وـهـوـ المـدـحـ ( وفيـ حـكـمـهـ «ـ حـبـذـاـ » ) اذاـ لمـ تـدـخـلـ عـلـيـهـ لـاـ النـافـيـةـ ( كـوـلـهـ باـحـبـذـاـ جـبـلـ الرـيـانـ منـ جـبـلـ وـقـولـهـ فـحـبـذـاـ رـبـاـ وـحـبـ دـيـنـاـ وـالـصـحـيـحـ انـ حـبـ فعلـ مـاضـ وـالـفـاعـلـ لـهـ ذـاـ ) فـهـماـ باـقـيـانـ عـلـىـ اـصـلـهـماـ مـنـ كـوـنـ بـجـمـوعـهـماـ بـعـدـ التـرـكـيـبـ جـمـلةـ فـعـلـيـةـ مـاـخـوـيـةـ لـمـ تـتـغـيـرـ بـسـبـبـ التـرـكـيـبـ لـاـنـ الـاـصـلـ فيـ جـمـيعـ الـاـشـيـاءـ عـدـمـ التـغـيـرـ هـمـاـ كـانـتـ هيـ عـلـيـهـ ( وـقـيلـ جـمـلتـهـ ) ايـ بـجـمـوعـ الـكـلـمـةـيـنـ بـعـدـ التـرـكـيـبـ بـمـنـزـلـةـ ( اـسـمـ ) وـاحـدـ وـهـوـ ( مـبـتـدـهـ خـبـرـهـ ماـ بـعـدهـ ) ايـ المـخـصـوصـ ( لـاـنـهـ مـاـ رـكـبـ مـعـ ذـاـ ) تـغـيـرـ حـكـمـهـ بـسـبـبـ التـرـكـيـبـ ( وـغـلـبـ جـانـبـ الـاـسـمـيـةـ ) لـشـرـفـ الـاـسـمـ عـلـىـ

ال فعل كما اشير اليه في اوائل الكتاب ( فجعل الكل اسماء ) مبتدء فالمجموع  
اسم ( وقيل المجموع فعل فاعله ما بعده ) اي المخصوص ( تغليبا  
لجانب الفعل لما تقدم ) اي لتقدم الفعل فالمجموع فعل .  
( وان ترد ) بعبدا ( ذما فقل ) حينئذ ( لاحبذا ) بلا النافية ( كما  
قال الشاعر )

( الا حبذا اهل الملا غير انه ) ( اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا  
فاستعمل حبذا في صدر البيت بدون لا للمدح وفي عجزه مع لا للذم .  
( واول ) اي اعتمب اي اذكر بعد ( ذا المتصلة بحب المخصوص  
بالمدح او الذم ايها كان مفردا او مثنى او جموعا ، مذكرها كان او مؤنثا ولا  
تعديل بذها ) عما هو عليه من الافراد والتذكير بان ( تغير صيغتها ) عما  
ذكر ( يل انت بها باقية على حالها ) من الافراد والتذكير وان كان المخصوص  
على خلاف ذلك ( نحو حبذا هند ) ( و ) نحو حبذا ( الزيدان ) و نحو  
حبذا ( الهندان ) و نحو حبذا ( الزيدون ) و نحو حبذا ( الهنديات فهو )  
اي ذا لا يتغير في جميع هذه الامثلة عن الافراد والتذكير لانه ( يضاهي  
المثل الجاري في كلامهم من قولهم « في الصيف ضيغت اللبن » بكسر  
الباء ) في ضيغت وافرادها ( للجميع ) اي لكل مورد يستعمل هذا المثل  
وان لم يكن المخاطب مفردا مؤنثا لاته في الاصل كان خطابا لامرته  
كانت تحت رجل موسر ، فكرهته لكبر سنها ، فطلقاها ، فتزوجها رجل  
شاب فقير ، فبعثت الى زوجها الاول تطلب منه اللبن ، فقال لها هذا  
الكلام افصار مثلا والمثل لا يتغير لانه يراعي فيه اصله لا مورد استعماله  
( وهذا ) اي كون حبذا مضاهيا للمثل المذكور ( علة لعدم تغييره و عمله )  
أي عدم تغير ذا ( ابن كيسان ) بغير ما ذكر وهو ( ان المشار اليه بذها )

دائماً اسم ( مفرد مضارف إلى المخصوص حذف ) ذلك الاسم ( واقيم هو ) أي المخصوص ( مقامه ، فتقدير : حبذا هند ، حبذا حستها : مثلاً ) وكذلك في حبذا الهندان التقدير حبذا حسن الهندان فاقيم الهندان مقام الحسن في الأفراد والاعراب وقد تقدم بيانه في باب الاضافة في قوله : وما يلي المضاف يأتي خلفاً عنه في الاعراب اذا ما حذفها ( وفهم من قوله ) اي المصنف واول « ذا » الى آخره ٠ ٠ ٠ ( ان مخصوصها ) اي حب ( لا يتقدم عليها وهو كذلك لما ذكر ) من انه يضاهي المثلاً ( وقال ابن باشاذ ) ان مخصوصها لا يتقدم عليها ( لثلا يتوهم ان في حب ضمير ) مرقوماً على الفاعلية يعود على المخصوص وان (ذا مفعول ) لحب . ( وما سوى لفظ ذا ارفع بحب اذا وقع ) ماسواه ( بعده على انه فاعله نحو حب زيد رجلاً ) فرفع زيد بحب على انه فاعله ( او فجر ) ما سوي ذا ( بالباء الزائدة ) كما يجريها الفاعل في كفى بالله شهيداً ( نحو وحب بها مقتولة حين تقتل ) فجر الهماء الراجح الى الخمر وهو فاعل لحب بالباء الزائدة .

( ودون وجود ذا انضمم الحاء بضمة منقولة من العين كثراً كالبيت السابق ) اي حب بها مقتولة ٠ ٠ ٠ الخ اذا أصله حبب بضم العين فنكلت ضمته الى الفاء وادغمت العين في اللام فهو معلوم لا يجوز ( وفتحها ) اي الحاء بدون انضمم ذا ( ندر ) فعلى هذا سكت العين بدون نقل الضمة الى الفاء وادغمت في اللام ( كقوله ) ٠ ٠ ٠ ( وحب ديننا ) في البيت المقدم انفاً ( و ) فتحها ( مع ) انضمم ( ذا وحب ) لما ذكر من انه مع انضمم ذا يضاهي المثلاً فلا يتغير .

وهنا البعض المحققين كلام لا يأس بنقله لكونه مفيداً وموضحاً للمسائل المتقدمة وهذا لفظه «اعلم ان حبذا قد تكون بعده معرفة ، وقد تكون نكرة وقد يجتمعان مما مثال المعرفة نحو «حبذا زيد» فحبذا مبتدء وزيد خبره ، ومثال النكرة نحو «حبذا رجل رأيته بالبصرة : فرأيته بالبصرة جملة فعلية صفة رجل وحبذا مبتدء خبره الموصوف مع صفتة ولا يجوز وقوع نكرة غير موصفة بعده ، ومثال الاجتماع نحو حبذا رجل زيد او حبذا زيد رجلاً ففي ارتفاع زيد خمسة اوجه :

الاول : ان يكون حبذا مبتدء وزيد خبره ، والثاني ان يكون ذا فاعله وزيد بدل ، والثالث ان يجعل زيد خبر مبتدء مذوق أي هو زيد ، والرابع ان يجعل زيد مبتدء وحبذا خبره والخامس ان يجعل ذا زائدا وزيد فاعل حب .

### هذا باب افعل التفضيل

هذا العنوان في الاصطلاح صار اسماً لكل وصف دل على زيادة سواء كانت الزيادة في صفة تدل على الفضل والكمال كاعلم ، وافقه ، واجمل ، واحسن ، ام كانت الزيادة في صفة يدل على العيب والنقص كاقبح ، واجهل ، واسوا ، وسواء كان من له الزيادة فاعلا وهو الغلب او مغولا نحو الوم ، واعذر ، واشهر ، واعرف بمعنى أشد ملؤمية ومعذورية ومشهوريه ومحرومية ، وانما اضيف افعل الى التفضيل فرقاً بينها وبين افعل الذي هو صفة مشبهة والمراد من هذا الوزن ما كان في الاصل كذلك فلا يقتدح ان يعرض عليها التغير كالخير والشر اذا اصلهما كما يأتي الاخير والاشر فخففتا بالحذف لكثره الاستعمال وقد يستعملان على الاصل .

( صنع من فعل مصوغ منه ) الفعلان المذكوران سابقاً صيغة للتعجب افعل للتفضيل نحو هذا ) الرجل ( افضل من زيد واعلم منه ، واب ) اي امنع ان يصوغ احد ( افعل للتفضيل ) من الفعل ( اللذ ) « تقدم في باب الموصولات انه لغة من لغات الذي » ( اي صوغ ) فعل ( التعجب منه فلا تصفه من غير فعل ولا ) من فعل ( زائد على ثلاثة ) احرف ٠٠٠ ( الى اخر ما تقدم ) في باب التعجب والبيان هنا هو البيان هناك فراجع ( وشذ ) هو اقمن بكذا ) لكونه مصوغاً اي مشتقاً من غير فعل وهو قمين ولا فعل له يستعمل في كلامهم ( و ) كذا شذ هذا الكلام ( اخصر منه ) لكونه مصوغاً من زائد على ثلاثة احرف اعني « اختصر » المزيد فيه ، وشذ ايضاً « فلان ( ابيض من اللبن ) » لكونه ذا وصف يضاهي اشهل في الوزن .

( وما به الى التعجب وصل مانع ) فيما يراد صوغ التعجب منه ( من ) نحو ( اشد وما جرى بجراء ) كأكثر ( به ) ايضاً ( الى التفضيل صل مانع ) فيما يراد صوغ افعل التفضيل منه ولكن هنا ( انت بمصدر الفعل الممتع الصوغ منه بعده منصوباً على التمييز ) بخلافه هناك فانه هناك كان يؤتى به منصوباً على المفهولية ( نحو هذا اشد احمراراً من الدم ) .

( وافعل التفضيل صله ابداً تقديرأ او لفظاً بمن التي لا بدء الغاية ان مجرد من ال ) العهدية ( والاضافة نحو انا اكثـر منك مالا واعز نفراً ) فاكثـر وصل بمن لفظاً واعز وصل بمن تقديرأ ( اي اعز منك ، فان لم ي مجرد من ال والاضافة ( فلا ) توصله بمن الابتدائية ( قوله . ولست بالاكثر منهم حصى ! من : فيه لبيان الجنس لا لا بدء الغاية ) فلا مانع من جتمعاً مع ال التفضيل ، وقل : من : في البيت للتبييض اي لست من

بينهم بالاكثر قال ابن هشام في الباب الخامس في الجهة السادسة والصواب ان يقدر ال زائدة او معرفة ومن متعلقة باكثر منكرا عذوفا مبد لامن المذكور او بالمذكور على انها بمعزلتها في قوله انت منهم الفارس البطل اي انت من بينهم وقول بعضهم انها متعلقة بليس قد يرد بانها لا تدل على الحدث عند من قال في اخواتها انها تدل عليه ولأن فيه فصلا بين افعل وتمييزه بالاجنبي وقد يحاب بان الظرف يتعلق بالوهم وفي ايس رائحة قوله انتهى وبيان الفصل بالتمييز قد جاء في الضرورة في قوله على اني بعد ما قدر ماضى ثلاثة لليجو حولا كميلا وافعل اقوى في العمل من ثلثون انتهى .

وقد يفصل بين افعل التفضيل ومن التفضيلية الظرف كالبيت الاتي عن قريب .

قيل من التفضيلية في نحو ما ذكر لا بدء الغاية ، وفي نحو زيد اجهل من عمرو لانتهاء الغاية ، وقيل في الصورتين للمجاوزة فان معنى « زيد افضل من عمرو » جاوز زيد عمروا في الفضل ، ومعنى زيد اجهل منه جاوزه زيد في الجهل .

( وان لم ينكر يصنف افعل التفضيل او مجرد من ال والاضافة ) بان يكون مع من التفضيلية ( الزم تذكيرا وان يوجد وان كان صاحب الصفة بخلاف ذلك نحو ليوسف واخوه احب الى اينما متى ) فالزم في احب التذكير والتوحيد مع كون صاحب الصفة اثنين احدهما يوسف والثاني اخوه ، ونحو ( قل ان كان آباكم وابنائكم ۰ ۰ ۰ الى ان قال ) سبحانه ( احب اليكم ) فالزم في احب ايضا التذكير والتوحيد مع كون صاحب الصفة وهو اباء وما عطف عليهم جمعا ، وهاتان الآيتان كلتاهمما

مثالان لما جرد من ال واضافة اذا حب في كلتيهما مع من التفضيلية وانما الزم حينئذ الافراد والتوحيد : لكراهتهم لحقوق اداة التشني والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو في الوسط باعتبار امتزاجه اي افضل التفضيل بمن التفضيلية فكان من عجز الكلمة وتمامها كما يأتي عن قريب من ان لا يفضل التفضيل مع من شبه بالمضاد مع المضاف اليه فهما كالكلمة الواحدة ، وأما مثال اضافة افضل الى منكورة فنحو زيد افضل رجل ، وهند افضل امرأة ، والزيadan افضل رجالين والهندان افضل امرأتين ، والزيدون افضل رجال ، والهنود افضل نساء فافضل التفضيل في جميع هذه الامثلة مفرد مذكر لأن افضل فيها بمنزلة ما اتصل بمن التفضيلية لأن افضل التفضيلية المضافة الى النكرة بمعنى المتصلة بمن .

ويجب في المضاف اليه النكرة ان يطابق الموصوف كلامثلة المذكورة وقد يستعمل غير مطابق كقوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به فمقتضى القياس ان يقال كافرين ليطابق الواو في تسكونوا ، والمراد بالموصوف هنا من له الصفة لا الموصوف الاصطلاحي فلا يستشكل بان الضمير لا يوصف ، واول بعضهم الآية وقال انه على حذف الموصوف والتقدير « اول فريق كافر به ، والفريق مفرد لفظا وان كان جمعا معنى .

( وتلو اول ) التفضيلية اي ( المعرف بها طبق اي مطابق لموصوفه في الافراد والتذكير وفروعهما ) لانه يشار بالفضيلية الى مجهود مذكور سابقا لفظا او حكمها نحو ( زيد الافضل ) معناه انه الشخص الذي قلنا انه افضل من عمرو ، ( و ) نحو ( الزيadan الافضلان ) معناه انهما الشخصان اللذان قلنا انهما افضل من بكر مثلا ( و ) قس عليهما ( الزيدون

الافضلون ، وهند الفضلي ، والهندان الفضليان ، والهنديات الفضليات او الفضل ) ولذلك قلنا ان اول التفضيلية للعهد .

( وما لمعرفة اضيف فهو ذو وجهين مرويین عن ) كل نحوی ( ذی معرفة وجهه يجري بجرى المجرد ) من ال والاضافة على نية معنی : من : فيه كما يشير اليه المصنف في البيت الآتي فيلزم الافراد والتذکیر وان كان صاحب الصفة بخلاف ذلك ( نحو لتجدهم احرص الناس على حياة ) فأحرص مفعول ثان لتجدد وضمير الجمجم مفعوله الاول فالزرم الافراد والتذکیر مع كون موصوفه اعنی المفعول الاول جمعا ، ولو طابق لقىيل احرصي بصيغة الجمع ومحذف النون للاضافة ، ( ووجه ) ( اخر يجريه ) النحوی ذو المعرفة ( بجرى المعرف بال فيطابق ) موصوفة لشبيه بالمعرف بال لكونه معرفة بالاضافة لان اضافته معنویة عند المحققین نحو قوله تعالى « ( وكذلك ) جعلنا في كل قرية ( اكابر مجرميها ) فاكابر مفعول اول يجعلنا وفي كل قرية مفعوله الثاني وموصوف الاكابر المجرمين اذ قد اشرنا انما ان المراد بالموصوف من له الصفة لا الموصوف الاصطلاحی فطابق اكابر المجرمين ، ولو لم يطابق لقىيل اكبر بجرهما ، ويحتمل في الآية كون اكابر مفعولا ثانيا و مجرميها مفعولا اولا فيخرج عما نحن فيه والمثلة تحتاج الى بسط كلام اغمضنا عنه عنافة الاطنان .

( هذا الحكم ) اي جواز الوجهین ( اذا قصدت بافعال المذکور التفضيل ) اي زيادة الموصوف على غيره بعد اشتراکها في اصل الفعل ( بان نویت معنی « من » ) التفضيلية حق يفيد معنی افضل التفضيل اعنی الزيادة كالأیتين المذکورتين لأن جميع الناس شریک مع الموصوفین في الحرص على

الحياة والموصوفين حرصهم عليها ازيد ، وكذلك جميع أهالي النروي شريك مع الموصوفين في كونهم كبارا وال مجرمين اكبر منهم .  
 (وان لم تقصده) اي التفضيل (بان لم تتو معناها) اي معنى من التفضيلة بان لا يكون غير الموصوف شريكا مع الموصوف في اصل الفعل بان لا يوجد اصل الفعل في غير الموصوف اصل فلازيمادة ( فهو ) اي افضل (طبق ما به قرن اي مطابق له) اي مطابق للموصوف في الافراد والتذكير وفروعهما لانه حينئذ اسم فاعل حقيقة اذ الفرض انه لا يدل على الزيادة فيجب مطابقته مع الموصوف ( نحو « الناقص والاشج اعدلا بني مروان ، فاعدلا بني مروان بمعنى عادلا بني مروان لانهما لم يشار كما احد من بني مروان في العدالة لانه لم يكن احد من بني مروان عادلا سواهما فتأمل ) .

( ولما كان لا فضل التفضيل مع : من شبه بالمضاد مع المضاد اليه ) كما اشرنا اليه سابقا ( كان حقه ) اي لفظ ( من ان لا يتقدم عليه ) اي على افضل التفضيل كما لا يجوز تقديم المضاد اليه على المضاد ، ( ولكن ان تكون بتلو من ) التفضيلية ( مستفهمما فلهمما اي من التفضيلية ( وتلوها ) اي مجرورها الذي هو المستفهم به ( كن ابدا مقدما ) « بكسر الدال » ( على افضل وجوها لان الاستفهام ) انشاء ( له الصدر كمثل عن انت خير ) والتقدير انت خير من ، وخير ( اصله اخير ) كما اشرنا اليه اول الباب ، ( ولا يكاد يستعمل ) على اصله ( واما جاء منه بلال خير الناس وابن الاخير ، وكذا شر واما جاء منه على الاصل على قرابة ابي قلابة « سيعلمون غدا من الكذاب الاشر ، ولدى اخبار بتلو من ) التفضيلية ( التقديم لها )

اي من ونلوه ( نذر ) اي شادا ( وجد كقوله : بل ما زودت منه اطيب ، اي اطيب منه .

« ( تمة ) لاينفصل بين افعل ومن ياجنبي لما ذكرنا » انقا غير مرأة من انها كالمضار والمضار اليه ، ( وجاء الفصل في قوله ) :

لاكله من اقط بسمن الين مسا في حشيا البطن  
من يثير بييات قذاذ خشن

فصل بين الين ومن يثيريات به ( مسا في حشيا البطن ) وهو اجني عن الين وبما وما بعده وان كان معمولا لالين لكنه اجني عنه اذ كل ماليس معمولا لا فعل من حيث انه افعل تفضيل فهو اجني عنه من هذه الحبشية فمسا وان كان تميزا لالين ومعمولا له وكذا ما بعده ولكن معموليته لالين ليست من حيث انه افعل التفضيل بل من حيث انه فيه معنى الفعل لارن التميز والظرف يكفيهما رائحة من الفعل وسيأتي لذلك زيادة توضيح فيما يأتي .

« ( فصل ) »

( يرفع افعل التفضيل الضمير المستتر ) على الفاعلية ( في كل لغة ) لأن العمل في الضمير المستتر ضعيف لا يظهر أثره في اللفظ فلا يحتاج إلى قوة العامل ، ( و ) لكن ( رفعه ) الاسم ( الظاهر ) او الضمير البارز ( نز ) أي قليل ( لضعف شبهه باسم الفاعل ) دلالته على الزيادة وليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولا أنه مع من التفضيلية وهو الاصل في استعماله لا يشق ولا يجمع ولا يؤخذ ليعد مشابهته عن

اسم الفاعل بسبب الزيادة ، (ومنه) أي من رفعه الظاهر الذي هو قليل (حكاية سيبويه ) ( مررت برجل أفضل منه ابوه ) او انت فرفع افضل الاسم الظاهر وهو ابوه لكنه لغة ضعيفة لبعض العرب وكذا الضمير البارز واكثرهم يرفعون أفضل على انه خير مقدم وأبوه او انت مبتدء مؤخر .

( ومق عاقب افضل التفضيل فعلاً بان صلح احلاته ) اي الفعل ( عمل اي ) محل افضل التفضيل ( وذلك ) اذا اجتمع فيه امور بعضها لتقريبه الى الفعل ولثلا يبقى على ما هو الاصل فيه من الدلالة على الزيادة والتفاير بحسب الذات بين المفضل والمفضول عليه ليتم شبهته باسم الفاعل فيقوي في العمل ليعمل في الاسم الظاهر الرفع على الفاعلية المحتاج الى العامل القوى ، وبعضها لاثبات انحصر صحة الكلام في رفعه الاسم الظاهر على الفاعلية كما توضحه عن قريب .

الامر الاول : ( اذا سبقه نفي ) لانه اذا تقدم النفي على افضل التفضيل توجه ذلك النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيستفي اقوى اركانه وهو الدلالة على الزيادة ، قال في المطول غير مرة ان : من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقيد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك القيد وان يقع له خصوصاً مثلاً اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفياً للاجتماع وهذا ما لا سبيل الى الشك فيه : انتهى .

ففي المقام اذا توجه النفي الى الزيادة فيصير احسن مثلاً بمعنى يحسن .

والامر الثاني : بان كان ( مرفعه ) أي الاسم الظاهر الذي يرفعه وهو الصوم والكحول في المثالين الآتيين ( اجنبياً ) بان لم يتصل به أي بالاسم الظاهر ضمير راجع الى الموصوف ، وحيثنة ينحصر الطريق الى

صحة الكلام في رفع افعل التفضيل هذا الاسم الاجنبي على الفاعلية والا يلزم الفصل بين افعل وبين معموله اي ماعمل فيه افعل من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول منه بالاجنبي وهو الظاهر ، اذ قد تقدم انها كل ما ليس معمولا له من حيث انه اسم تفضيل فهو اجنبي له من هذه الحقيقة لا يجوز الفصل به بينه وبين معموله وان رفع الاسم الظاهر على الابتدائية وجعل افعل خيرا مقدما اذ العامل في الاسم الظاهر بالحقيقة حينئذ معنى الابتداء لاسم التفضيل من حيث انه اسم تفضيل بل من حيث الابتدائية بخلاف ما اذا عمل في الاسم الظاهر بالفاعلية فانه حينئذ ليس اجنبيا فانه حينئذ من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل فلا يقتدح الفصل به بينه وبين معموله من هذه الحقيقة اعني منه فظاهر ما ذكرنا ان هذا الشرط لاثبات انحصر الطريق الى صحة الكلام في رفعه الاسم الظاهر بالفاعلية لعدم امكان رفع الاسم الظاهر بالابتدائية للزوم الفصل حينئذ بينه وبين معموله بالاجنبي .

والامر الثالث : بان كان الاسم الظاهر ( مفضل على نفسه باعتبارين كالصوم في المثال الآتي فانه مفضل لولا النفي باعتبار كونه في الايام غير عشر ذي الحجة ، ومفضل عليه باعتبار كونه في عشر ذي الحجة ، وكالكحل في المثال الثاني فانه مفضل لولا النفي باعتبار كونه في عين الرجل ، ومفضل عليه باعتبار كونه في عين زيد ، فبوجود هذا الشرط لا يبقى افعل التفضيل على ما هو الاصل فيه وهو التغاير بالذات بين المفضل والمفضل عليه فيخرج به وبالنفي عن المعنى التفضيلي بالكلية ولا يبقى له الا صورة التفضيل ، بخلاف

ما حكاه سيبويه من نحو « مررت برجل افضل منه ابوه » فان المفضلي والمفضلي عليه فيه مختلافان بالذات فلم يخرج عن معناه التفضيلي بالكلية ولذا حكم بان رفعه الظاهر فيه شاذ بخلاف ما نحن فيه (فكثيرا رفعه الظاهر ثبت) في كل لغة (نحو : مامن أيام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ) : فتقدمن على احب نفي والاسم الظاهر أعني الكحل كان اجنبيا لو لم يرفعه على الفاعلية والصوم مفضلي على نفسه باعتبارين مختلفين ، فباعتبار كونه في الايام غير عشر ذي الحجة مفضلي لولا النفي ، وباعتبار كونه في عشر ذي الحجة مفضلي عليه لولا النفي ، واما بعد النفي فمقاد الكلام انه ليس محبوية الصوم في الايام غير عشر ذي الحجة زائدة على محبوية الصوم في عشر ذي الحجة ، فتحيتند أما ان يتساوى المحبوبيتان او تزيد الثانية على الاول والظاهر من سياق الكلام هو المعنى الثاني ، وقس على ذلك نحو « ما رأيت رجلا احسن في عينيه الكحل منه في عين زيد » فتقدمن على احسن نفي والاسم الظاهر أعني الكحل كان اجنبيا عنه لولا رفعه على الفاعلية وهو مفضلي على نفسه باعتبارين مختلفين فباعتبار كونه في عين رجل مفضلي لولا النفي وباعتبار كونه في عين زيد مفضلي عليه لولا النفي واما بعد النفي فالامر كما ذكرناه في الصوم .

والاصل في هذه المسألة ان يقع ( هذا الاسم الظاهر بين الضميرين ) ( او لهما للموصوف وثانيةهما للظاهر كما تقدم ) في المثالين المتقدمين .

( وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل « من » « إما على » ) الاسم ( الظاهر ) من باب وضع الظاهر مقام المظهر كما بين في علم المعاني

( نحو ) مارأيت رجلا احسن في عينه الكحل ( من كحل عين زيد او ) تدخل « من » على ( محله ) اي على محل الاسم الظاهر للاختصار بحذف ضمير منه وفي مع عدم تغير في المعنى عند العرب ( نحو ) ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل ( من عين زيد ) فدخل « من » على محل الكحل وهو العين للاختصار المذكور ، او تدخل من على ( ذي المحل ) ليكون اخصر من سابقه بحذف المحل ايضا مع عدم التغير في المعنى عند العرب نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل ( من زيد ) ؛ فدخل « من » على ذي المحل وهو زيد ، ( وما جاء من كلامهم ) على طبق هذا الاخير هو قولهم :

( ما احد احسن به الجميل من زيد ; والاصل ) ما احد احسن به الجميل ( من حسن الجميل بزيد ) فمحذفوا الحسن فصار من الجميل بزيد ثم ( اضيف الجميل الى زيد ) بعد حذف الباء من زيد واللام من الجميل فصار « من جميل زيد » ( ثم حذف ) جميل فصار من زيد من باب اقامة المضاف اليه مقام المضاف ، ( ونظيره قول المصنف ) ( كان ترى في الناس من رفيق « أي صاحب » اولى به الفضل من « ابي بكر » الصديق ؛ اذ الاصل : اولى به الفضل من ولالية الفضل بالصديق ثم ) حذف ولالية واضيف الفضل الى الصديق بعد حذف الباء ( من الصديق ) واللام من الفضل فصار من فضل الصديق ثم حذف فضل واقيم صديق مقامه فصار من الصديق ، وحاصل معنى المثال لن ترى رفيقا اولى به الفضل من فضل الحاصل لابي بكر الصديق بسبب رفاقته وصحبته مع رسول الله (ص) في القار والكلام من حيث قبل النفي وبعد النفي كما تقدم فلا تغفل .

( « خاتمة » اجمعوا على ان افعل التفضيل ي العمل في التمييز ) نحو  
أنا اكثـر منك مـالا وأعـزـنـفـرا لـانـهـلاـيـحـتـاجـإـلـىـعـامـلـقـويـبـلـ  
يـنـصـبـهـكـلـعـامـلـوـلـوـلـمـيـكـنـفـيـمـعـنـالـفـعـلـكـمـاـتـقـدـمـفـيـبـاـبـ  
وـيـاتـيـعـنـقـرـيـبـنـقـلـعـنـابـنـهـشـامـوـكـذـاـيـعـمـلـ(ـفـيـالـحـالـوـالـظـرـفـ)ـاـيـضـاـ  
نـحـوـزـيـدـاحـسـنـالـنـاسـضـاحـكـاـ،ـوـنـحـوـزـيـدـاحـسـنـمـنـعـمـروـيـوـمـ  
الـجـمـعـةـلـاـنـهـمـاـاـيـضـاـلـاـيـحـتـاجـإـلـىـعـامـلـقـويـبـلـيـكـفـيـمـاـرـائـحةـمـنـ  
الـفـعـلـ،ـ(ـوـ)ـاـجـمـعـوـ(ـعـلـىـاـنـهـلـاـيـعـمـلـفـيـالـمـفـعـولـالـمـطـلـقـ)ـلـعـدـمـمـطـابـقـةـ  
مـعـنـاهـمـاـاـذـلـيـسـفـيـالـمـفـعـولـالـمـطـلـقـالـزـيـادـةـالـتـيـفـيـهـ،ـ(ـوـ)ـكـذـاـلـاـيـعـمـلـ  
(ـفـيـالـمـفـعـولـبـهـ)ـلـاـنـهـكـالـفـاعـلـيـحـتـاجـإـلـىـعـامـلـقـويـوـاـفـعـلـالـتـفـضـيلـ  
لـاقـوـةـلـهـلـبـعـدـهـعـنـاـسـمـالـفـاعـلـكـمـاـيـبـيـنـاـوـجـهـهـسـابـقـاـ،ـوـاـذـاـاـرـيدـ  
عـمـلـهـفـيـالـمـفـعـولـبـهـفـيـؤـتـمـبـلـاـمـالـتـقـوـيـةـنـحـوـزـيـدـأـبـذـلـلـلـمـعـرـوفـأـوـ  
الـبـاءـنـحـوـزـيـدـاعـرـفـبـالـفـقـهـوـاجـهـلـبـالـنـحـوـ،ـوـأـمـاـمـاـيـوـهـمـذـلـكـمـنـ  
نـحـوـ(ـقـوـلـهـتـعـالـىـ:ـاـلـمـحـيـثـيـجـعـلـرـسـالـتـهـ)ـفـانـالـفـاظـهـرـمـنـالـآـيـةـ  
الـشـرـيقـةـاـنـ«ـحـيـثـ»ـمـفـعـولـبـهـلـاـمـفـعـولـفـيـهـلـاـنـحـيـثـ  
وـاـنـكـانـمـنـالـظـرـوـفـالـمـكـانـيـةـلـكـنـهـلـيـسـفـيـالـآـيـةـمـتـضـمـنـاـمـعـنـ«ـفـيـ»ـ  
لـفـسـادـمـعـنـعـلـىـهـهـذـاـتـقـدـيرـاـذـلـيـسـالـمـرـادـاـنـعـلـمـهـتـعـالـىـشـأـنـهـوـاـقـعـ  
فـيـمـكـانـيـجـعـلـرـسـالـتـهـلـكـونـهـمـسـتـازـمـاـلـلـمـحـالـوـهـمـمـظـرـوـفـيـةـعـلـمـهـتـعـالـىـ  
مـعـاـنـهـعـيـنـذـاـتـهـالـمـقـدـسـةـبـلـالـمـرـادـاـنـعـلـمـهـوـاـقـعـعـلـىـذـلـكـالـمـكـانـ  
وـلـكـنـحـيـثـلـيـسـمـفـعـولـبـهـلـاـعـلـمـلـلـاـجـمـاعـعـلـىـاـنـهـلـاـيـعـمـلـفـيـالـمـفـعـولـ  
بـهـ(ـفـحـيـثـمـفـعـولـبـهـلـفـعـلـمـقـدـرـدـلـعـلـيـهـ«ـعـلـمـ»ـ)ـتـقـدـيرـهـيـعـلـمـ  
حـيـثـيـجـعـلـرـسـالـتـهـ،ـ(ـأـوـمـفـعـولـبـهـعـلـىـالـسـعـةـ)ـوـالـسـاـمـةـفـيـالـعـاـمـلـ  
يـجـعـلـالـعـاـمـلـأـعـنـىـأـلـمـالـذـيـلـاـيـعـمـلـفـيـالـمـفـعـولـبـهـعـاـمـلـاـفـيـهـكـمـاـ

قد يعكس فيجعل العامل المتعدد العامل في المفعول به غير عامل فيه بتقزيله منزلة اللازم ( كذا قالوه ) .

ولكن ( قال ابو حيان ) ردا عليهم : ( وقواعد النحو تأبه ) أي تأبه كون حيث مفعولا به ( لتصهم على ان حيث لا يتصرف ) فكيف يقولون انه في الآية الشريفة مفعول به سواء جعل مفعولا به ليعلم المهدوف بقرينة اعلم او لنفس اعلم توسعنا ( و ) الحال انه لا يتوسع الا في الظروفة المتصرف ، قال ) ابو حيان ( والظاهر اقرارها ) وابقائها على الظرفية المجازية ) وهي ان يكون الطرف والمظروف معنيين غير محسوسين نحو لكم في القصاص حياة ، او الطرف معنا والمظروف ذاتا نحو أصحاب الجنة في رحمة الله ، او بالعكس نحو لكم في رسول الله اسوة حسنة ، والظاهر ان ما نحن فيه من القسم الثالث مع الاحتمال قويا ان يكون من القسم الاول فتأمل .

( وتضمن اعلم معنى ما ) اي فعل ( يتعدى الى الطرف ) يعني يمكن كونه مظروفا وقه تقدم منابع التضمين ، وحاصله ان يدخل معنى فعل او شبهه في اخر ثم جعل اسم فاعل احدهما حالا عن فاعل الآخر حين بيان المعنى ( فالتقدير « والله انفق عالما حيث يجعل رسالته ») في هذا التقدير تأمل لانه لا ينطبق على ما قبلنا من جعل اسم فاعل احدهما حالا لفاعل الآخر حين بيان المعنى فالاولى ان يقال التقدير والله أنفق عالما ( اي هو نافذ العلم في هذه الموضع ) .

قال في باب خامس المغني في الآية ان المتبارد ان حيث ظرف مكان لانه المعروف في استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لأن علمه في المكان فهو مفعول به لامفعول

فيه وحينئذ فلا تنتصب باعلم الا على قول بعضهم بشرط تاويله  
بعلم والصواب انتصابه يعلم عذوفا دل عليه اعلم اتنى .  
ولا يذهب عليك ان الآية من قبيل «الناقص والاشج اعد لبني  
مروان» اذ لم ينفرد علم غيره تعالى في شيء من مواضع الرسالة بل  
العلم فيها كلها موهوب منه تعالى وتقديس رب زدني علما وعملا والحقفي  
بالصالحين بحق محمد وآلـه الطاهرين .

### هذا باب النعت

( هو والوصف ) على ما ادعاه الشارح يستعمل في الاصطلاح  
( بمعنى واحد فهما على هذا متساويان متراوكان .  
وقيل الوصف يطلق على ما لا يتغير ، والنعت لا يطلق الا على ما يتغير  
فهمـا على هذا متبـيانان . وقيل النـعـت يـطـلـقـ على ما يـفـيـدـ المـدـحـ ،  
والـوـصـفـ يـطـلـقـ على هـذـاـ وـعـلـىـ ماـيـفـيـدـ الذـمـ أـيـضـاـ فـهـماـ أـعـمـ وـأـخـصـ  
مـطـلـقاـ .

وقيل ان النـعـتـ يستعمل فيما ذـكـرـ ولكنـ الصـفـةـ يستعملـ فيما  
يتـغـيرـ وـغـيرـهـ فـلـذـكـ لـاـيـقـالـ نـعـتـ اللهـ وـيـقـالـ صـفـةـ اللهـ فـالـنـسـبـةـ . بـينـهـماـ  
عـلـىـ هـذـاـ أـيـضـاـ عـمـومـ وـخـصـوصـ مـطـلـقـ فـتـامـلـ .

( ولـاـ كـانـ ) النـعـتـ ( اـحـدـ التـوـابـعـ بـدـءـ ) المـصـنـفـ ( بـذـكـرـهـ ) أـيـ  
الـتـوـابـعـ كـلـهاـ ( اـجـمـالـاـ ثـمـ فـصـلـ ) كـلـ وـاحـدـ مـنـهـ عـلـىـ حـدـهـ ( فـقـالـ ) :  
( يـتـبـعـ فـيـ الـاعـرـابـ ) دـائـماـ لـفـظـاـ اوـ حـلـاـ اوـ تـقـدـيرـاـ وـفـيـ غـيرـهـ أـيـضـاـ

لكن غالباً وسأأتي (الاسماء الاول وهي اربعة اشياء) على ما ذكره المصنف في النظم من جمل قسمى العطف قسماً واحداً والا فهى خمسة لا اربعة .

والتفيد بالاسماء لاخراج نحو ان زيداً قاتم وضرب ضرب زيد ، اذ لا اعراب فيها في الاول حتى يتبعه الثاني لكنه لا يناسب مع قوله ادرج ادرج فتأمل .

وأما التقييد بأولية المتبع ففيه خلاف بينهم والظاهر من كلام المصنف والشارح وجوب الاولية فلا يجوز تقديم التابع على المتبع وأما عند غيرهما فقال بعضهم بالجواز .

قال في المطول : وأما التابع فلا نسلم امتناع تقادمه حالكونه ثابعاً بل هو واقع كالتاكيد في قوله :

بنيت بها قبل المحاجة بليلة      وكان عماقاً كله ذلك الشهر  
فإن كله تأكيد لذلك الشهر ، وكالمعطوف في قوله :  
الإ يانخلة من ذات عرق      عليك ورحمة الله السلام  
على وجه ( اي اذا جعل ورحمة الله معطوفاً على السلام لا على  
المستكزن في عليك ) ، وكبيت الحماسة :

لو كان يشكى الى الاموات مالقى إله أحياه بعدهم من شدة الكمد  
ثم اشتكيت لاشكاني وساكته      قبر بسنجرار وقبير على قهد  
فإن قوله «وساكته» عناف على قبر انتهى محل الحاجة من كلامه  
وسأأتي هنا في زيادة توضيح لذلك في اوائل باب عطف النسق في الكلام  
فيما انفردت به الواو .

والاشياء الاربعة : ( نعت ، وتوكيد ، وعطف ) بقسميه ، ( وبدل

( وسيأتي بيان كل ) واحد منها وإنما قدم النعت لكونه أشد متابعة وأكثر استعمالاً وأوفر فائدة من التوضيح والتخصيص والمدح وغيرها على ما يجيئ عن قريب .

وأختلف كلامهم في عامل التوابع .

فقال بعضهم : إن العامل في جميع التوابع معنوي أعني ما ليس فيه حظ للفظ وهو كونها تابعاً .

وقال بعض آخر إن العامل في النعت والتأكيد والبيان هو العامل في المتبوع فعاملها على هذا لفظي إذا كان عامل المتبوع كذلك وقال جماعة : العامل في هذه الثلاثة معنوي وهو كونها تابعاً . وقال قوم : إن العامل فيها مقدر من جنس عامل المتبوع فعاملها لفظي إن كان عامل المتبوع كذلك .

أما البدل فقال بعضهم إن عامله هو عامل المبدل منه أو أن المبدل منه في حكم السقوط فالعامل في البدل هو العامل في المبدل منه مباشرة .

وقال قوم : إن عامل البدل كعامل الثلاثة المتقدمة مقدر من جنس عامل المبدل منه .

وأما عطف النسق فقال أكثراهم : إن عامله هو العامل في المتبوع بنفسه أو بواسطة حرف العطف ، وقيل عامله نفس حرف العطف وقيل عامله مقدر بعد حرف العطف من جنس عامل المتبوع ، وقال بعض آخر العامل في الكل هو نفس المتبوع .

( فالنعت ) عروفة بتعريف :

منها أنه تابع يدل على معنى في متبعه .

ومنها انه تابع يكمل متبعه ببيان صفة من صفاته او من صفات متعلق به .

ومنها ما في الكتاب وهو قريب من الثاني بل عينه فهو (تابع اي قال لا يتقدم اصلا) على رأي الناظم والشارح وأما عند غيرها فقد تقدم الكلام فيه (وهو جنس) في اصطلاح المنطقين يشمل التتابع كلها وقوله («تم» اي مكمل مسبق) من حيث الايضاح والتخصيص ونحوهما (فصل) باصطلاح المنطقين (خرج عطف النسق والبدل) لأنهما لا يكملان المتبع من حيث الايضاح والتخصيص ونحوهما (بسمه) الوسم : العلامة اي ) متم ومكمل بواسطة بيانه ( ما سبق ) نحو جانبي زيد العادل لانه يبين ان العدالة علامة لزيد نفسه اي ثابتة له لا متعلقة من ابيه واخيه ونحوهما (ويسمى ) هذا القسم من النعت (نعتا حقيقيا ) كما انه يسمى نعتا بحال الموصوف ايها او صفة بحال الموصوف ( او وسم ما به ) اي بالموصوف (اعتلق ) بنوع من التعلقات كلا بوه والعبدية والملكية ونحوها نحو جانبي رجل مجتهد ابوه ، ومتائب عبده ، ومنيع داره : فالاجتهاد ، والتآدب ، وإنذاعة ليست علامة للرجل نفسه بل لمن يتعلق به من ابيه وعبده وداره (ويسمى ) هذا القسم من النعت نعتا ( سببيا ) كما انه يسمى صفة بحال متعلق الموصوف ايضا ووجه التسمية في كلا الوصفين ظاهر ( وهذا ) اي وسم او وسم ما به اعتقد ( فصل ثان يخرج التأكيد ) بقسميه اللغظي والمعنوي ( و ) عطف ( البيان ) لأنهما لا يبينان علامة لمتبعهما ولا متعلقة لان عطف البيان والتأكيد اللغظي يدل وكذا المعنوي عين المتبع وعين الشيء لا يعقل ان يصير علامة للشيء .

( وشمل قوله « متم ما سبق » ما ) اي وصفا ( يخصصه ) اي الموصوف ، والشخصين عبارة عن تقليل الاشتراك الحال في النكرات سواء كان الاشتراك معنويا ( نحو فتحrir رقبة مؤمنة ) فان الرقبة كانت بحسب الوضع محتملة لكل فرد من افراد الرقبة فلما قيل مؤمنة قليل ذلك الاشتراك ام كان الاشتراك لفظيا نحو عين جارية لان العين كانت محتملة لكل واحد من المعاني التي وضعت له فلما قلت جارية قللت الاحتمال الناشئ عن الاشتراك اللغطي وخصصتها بالبنوع فقط فتأمل .

( و ) شمل قوله متم ما سبق ايها ( ما يوضحه ) والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحال في المعارف بسبب تعدد الوضع ( نحو مررت بزيه الكاتب ) فان زيد كان يحتمل الكاتب وغيره بسبب تعدد الوضع فلما وصفته بالكتابية رفعت ذلك الاحتمال واوضحته بيان المراد منه الكاتب .

والمنعوت في نحو « غلام زيد الظريف » هو المضاف ولا يكون للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف اليه انما جاء به لغرض التخصيص لا لذاته ، وفي نحو كل فتى كروم بالعكس لان المضاف جيئ به لغرض التعميم لا لذاته .

والاصل في النجت ان يكون التخصيص او الايضاح كما ذكرنا ( و ) لكن قد ( يلحق به ) ما ليس للتخصيص ولا التوضيح وهو ( ما يمدحه ، او يذمه او يرحم عليه ، او يؤكده ) وذلك حيث يتبع الموصوف بدون ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم ، او بان يكون المخاطب يعرفه بعيته قبل ذكر الوصف لثلا يصير الوصف مخصوصا ( نحو الحمد لله رب العالمين ) مثال لل مدح ، ونحو

( اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ) مثال للذم ، ونحو ( اللهم اذا عبدك المسكين ) مثال للترحم ، ونحو ( لا تتخذوا اليدين اثنين ) مثال للتأكيد ، ولو مثل بنحو نفحة واحدة ، او امس الدابر لكان احسن لان في اثنين في الآية الشريفة كلا ما طويلا ذكره التفتازاني في المطول واختار في آخره انه بدل من اليدين واستدل له بما ذكر هناك وسيأتي لهذا زيادة توضيح في باب عطف البيان عند قوله :

فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين  
وليس فائدة النعت منحصرة فيما ذكر هنا بل له فوائد اخرى  
دقيقة مذكورة في علم المعانى فليرجعه من كان له ذوق ودقة في فهم المعانى .  
( فليعط اي النعت سواء كان حقيقينا ) اي بحال موصوفه ( او  
سببيا ) اي بحال متعلق موصوفه ( في التعريف والتنكير مثبت ) منهما  
( لما تلي اي لم تبوعه ) الذي تليه النعت ، وكذلك يعطي النعت من  
الاعراب ما ثبت لم تبوعه كما تقدم في اول الباب ففي هذه الخمسة  
يتبع النعت المتبع مطلقا سواء كان حقيقيا او سببيا .

( ويجب حينئذ ) اي حين اعطي النعت التعريف ( ان يكون  
المتبوع اعرف من النعت ) لان الحكمة تقتضي ان يد المتكلم بما هو  
اعرف فان اكتفى به المخاطب في معرفته فهو والا فيؤتي بالنعت ليزيد  
به المخاطب معرفة ولازمه المقصود الاصل فيجب ان يكون اكمل من  
التابع في التعريف ( او مساويا ) اذا لم يمكن فيه الاعرفية لانه لو لم  
يكن اكمل منها فلما اقل من ان لا يكون ادون منها ومن اجل ذلك لا يوصف  
ذو اللام الا بمثله او بالمضاد الى مثله والموصول مثله حقيقة او حكما  
كما تقدم في باب الموصولات ( كامرر بقوم كرما ) فاعطى « كرما اثنين

من الخمسة وهمما الجر والتنكير ، ونحو امر ( بالرجل الفاضل ) فاعطى « الفاضل » ايضا اثنين من الخمسة وهمما الجر والتعريف .  
 ( وهو اي النعت لدى التوحيد والتذكير اي عند ثبوتما للمتبوع او سواهما وهو الثنية والجمع والتأنيث كال فعل ) يعني حكم النعت في هذه الخمسة حكم الفعل فينظر الى فاعله لا الى متبعه ( فان رفع ضمير المぬوت المستتر ) في النعت ( وافقه ) اي وافق النعت المぬوت ( في الثنية والجمع ايضا ) او ان رفع الاسم ( الظاهر ) او ( الضمير البارز مثال الاسم الظاهر ظاهر واما مثال الضمير البارز فهو كقولك رأيت الرجل والحادي الواقف هو عليه فالواقف نعت سببي للحادي رافع للضمير البارز العائد الى الرجل فتأمل جيدا فلا ) يوافق النعت المぬوت في الثنية والجمع ببل يتوتى به مفردا وان كان المぬوت بخلافه ( الاعلى لغة « الكوني البراغيث » ) لأن الفعل فيها يشقي ويجمع وان كان الفاعل اسمها ظاهرا كما تقدم في باب الفاعل في قوله :

وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند ( ويوافقه ايضا في التأنيث اذا رفع ضميره ) اي ضمير المぬوت نحو جاءتني امرأة ضاحكة : وكذا الافراد ( والا فعل التفصيل السابق في باب الفاعل ) في شرح قول الناظم وناء تأنيث تلي الماضي ... الى قوله : والحدف في نعم الفتاة استحسنوا لأن قصد الجنس فيه بين فلا نعيده لطوله وكثرة صوره فراجع هناك ( فاقف ) اي اتبع ( ما ) اي الاحكام التي ( قفوها ) اي اتبعوها كما ذكرناه مفصلا كـ : ( ابنيين برین شج قلباهما وامرأتين حسن مرآهما )  
 هذا البيتان من الكافية التي خلصها المصنف واختار منها الالفية فـ « برین »

مثال للنعت الرافع لضمير المعمول المافق له في الثنوية والتذكير والتنكير والاعراب وشج وحسن مثلاً للنعت الرافع للاسم الظاهر فلم يوافقاه الا في الاعراب والتنكير .

(وانعت بمشتق وهو ) عند الصرفين كلمة تؤخذ من الكلمة اخرى تناسبها في اللفظ والمعنى ، والاشتقاق عندهم على ثلاثة اقسام :  
القسم الاول : الاشتراك الصغير وهو ان يكون بينهما تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب .

القسم الثاني : الاشتراك الكبير وهو ان يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو جيد من الجذب .

القسم الثالث : الاشتراك الاصغر وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج مع تناسب ما في المعنى نحو نع نع بمعنى صوت الغراب ونرق بمعنى صوت الحمار فيما متتناسبان تناسبا ما في المعنى والغالب بل الدائم في النحو هو المعنى الاول . والمراد بالمشتق هنا ( مادل على حدث وصاحبه ) اي المنسوب اليه الحدث سواء كانت النسبة على النحو القائم به او الاتواع عليه ( كاسماء الفاعل والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة ) وصيغ المبالغة ، دون اسم المكان والزمان والالة ، فان النسبة فيها ليس على احد النحوين بل النسبة فيها على نحو الاتواع فيه او على نحو الاتواع به ( كصعب ودرد بالدلائل المهملة وهو الخبر بالاشياء المجرب لها ) وهو وصعب مثلاً للصفة المشبهة ، والبقية امثلتها واضحة ، وللمشتقة معنى آخر اعم اشرنا اليه في باب المبتدء والخبر فراجع ( وشبه ) اي شبه المشتق ( وهو ما اقيم مقامه ) في الدلالة على الحدث وصاحبه من ( الاسماء العارية عن الاشتراك ) الموضوعة للدلالة على معنى حديثي وصاحبه ( كذا ) اي

كاسم (الإشارة) المشار (بها) إلى محسوس مشاهد حاضر غير مكان فانها تدل على كون ذلك المحسوس مشارا إليه فتدل على المحدث اعني : الإشارة بمعنى المصدر المجهول وصاحبها اعني : الذات التي وقع عليها الإشارة ، ونحو ( ذي بمعنى صاحب ) فانه يدل في ذي مال على صاحبية المنعوت للمال (و) نحو ( المنتسب نحو رجل تميمي جائي ) فان التميمي يدل على النسبة الى قبيلة تميم وصاحب تلك النسبة ، فحاصل ما ذكر ان اسم الإشارة اقيم مقام لفظ المشار بها وذو اقيم مقام صاحب والمنتسب اقيم مقام لفظ النسوب كلها من حيث المعنى ، ولابد انه ليس الغرض من المذكور هنا الانحصر اذ يوجد في كلامهم اشياء اخرى يؤول كل واحد بالمشتق كـ « اي » في قولنا مررت برجل اي رجل فانه يؤول بكامل في الرجولية لأن باب التأويل كما ذكرنا سابقا واسع كمال السعة فالمidanat هو الاستعمال فكل جامد استعملته العرب نعتا يصح تأويله بالمشتق ، ومنه « اربع » في قوله مررت بنسوة اربع كما يأتي في باب غير المنصرف .

( ونعتوا بجملة ) كما اخبروا بها وكما جعلوها حالا ( اسما منكرا لفظا نحو وانتو يوما ترجعون فيه الى الله ) هذا مثال لكون الموصوف نكرة محضه كما ان المثال الثاني لكون الموصوف بين وبين فيجوز في الجملة بعده ان تكون صفة وان تكون حالا فتدبر ( او معنى نحو ولقد أمر على الثنين يسبني ) فان الثنين وان كان في اللفظ معرفا باللام الا انه في المعنى نكرة لأن اللام فيه للجنس مرادا به واحد غير معين في الخارج باعتبار ان الجنس موجود فيه فهو في المعنى نكرة وان كان يجري عليه احکم المعارف من وقوعه مبتدء وذا حال ووصف المعرفة وموصوفها بها ونحو ذلك فهذا المعرف كعلم الجنس وقد تقدم في اواخر باب العلم في قوله

ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم ان هذا العلم معرفة لفظا فيأتي منه الحال ويمتنع من الصرف مع سبب آخر ويتمكن من دخول الالف واللام عليه ومن نعمته بالنكرة وانه يبتعد به ، وهذه الاحكام اللغوية اضطرتهم الى الحكم بكونهما معرفة والا فكلامها نكرتان في المعنى ولهذا عوامل مع هذا المعرف في البيت معاملة النكرة حيث وصف بالجملة مع ان الموصوف بالجملة يشترط فيه التنكير لأن الجمل التي لها محل من الاعراب ، ومنها الجملة التي تقع صفة يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يؤول به الجملة نكرة لانه ائما يكون باعتبار الخبر كما أشرنا اليه في اول باب الموصولات والخبر يناسب التنكير لأن الاصل فيه ان يكون بجهولا ليفيد السامع والتنكير يناسب المجهولة وقد اشرنا في اوائل التعليقة في وجه خروج ما لا يجهله احد الى ما يفيده هيئنا فراجع ولذا اول بعضهم الخبر المعرفة بالنكرة ، وقال ان نحو زيد القائم معناه زيد محكوم بالقيام وما ذكرنا هو المراد بقولهم ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم لا الجملة ( فاعطيت ) الجملة الواقعية صفة ( حينئذ ما ) أي احكاما ( أعطيته حالكونها ) أي الجملة ( خبرا من الرابط ومن تعلقها بمحذوف وجوبا اذا كانت ) الصفة ( ظرفا او جاردا وبحرورا وغير ذلك مما سبق ذكره ) في باب المبتدء والخبر كالاختلاف في المتعلق هل فعل او اسم فاعل واذا كان فعل فالظرف مقدر بجملة واذا كان اسم فاعل فهو من قبيل المفرد ، وكحذف الضمير الرابط نحو وانقوا يوما لاتجزي نفس عن نفس شيئاً أي لاتجزي فيه .

( وامنع هنا ) اي في باب النعت ( ايقاع الجملة ذات الطلب ) صفة

( وان لم يمنع ) عند بعضهم ( ايقاعها خيرا) لأن الصفة تجيء ليعرف المخاطب بها الموصوف فيجب ان يكون عالماً بشروط مضمونها للموصوف قبل ان يوقعها المتكلم صفة للموصوف ، ولذلك قيل ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار ، والاخبار بعد العلم بها اوصاف ، والجملة الانشائية لاثبات مضمونها قبل التكلم بها فانها هي التي توجد مضمونها ولذا قيل ان الانشاء ايجاد مالم يوجد ( وان انت من كلامهم اي العرب ) جملة انشائية وقعت صفة ( فالقول اضمر ) اي قدر حق يكون ذلك القول ( نعتا ) والجملة الانشائية مقولاً له ( تصب ) نحو ( جاؤا بصدق ) هل رأيت الذئب قط اي مقول فيه هل رأيت الذئب قط ) ففي التقدير هل رأيت ليست صفة لصدق بل الصفة مقول المقدر وجملة : هل رأيت مفعول مقول والمدق بالفتح مصدر بمعنى اسم المفعول من مدق اللين والشرب اي مزجه فاكثر الماء فهو مذوق ومذيق والمذقة الطائفة او الدفعة منه ويكتفى الذئب بابي مذقة لأن لونه يشبه اللبن المزوج بالماء ومن ذلك يصح الكلام والتشبيه بالذئب .

قال التفتازاني في بحث وصف المستند اليه بالجملة ما هذا نصه ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لأن الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصال الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم العلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فموقعها صفة وصلة انما يكون بتقدير القول انتهى .

( ونعتوا بمصدر كثيرا ) كما اخبروا به وكما جعلوه حالا ، ولا بد

فيه حينئذ من التأويل اما ( على تقدير مضارف ) ويسمى بالمجاز في المذهب او على انه بمعنى اسم الفاعل ويسمى بالمجاز في الكلمة او على ان جريانه على الموصوف للبالغة ويسمى بالمجاز في الاستناد ( فالترموا لذلك ) اي لاجل تقديرهم المضارف ( الافراد والتذكير له وان كان المعنون يخالف ذلك ) والسر فيه ان النعت في الحقيقة هو المضاف المعنون وتقديره على طبق المعنون نحو رجل ذو رضي و ( كامرة ) ذات ( رضي و ) نحو ( عدلين ) ذوي ( رضي ) ونحو رجال ذوى ارضي ، ونحو نساء ذوات رضي وقيل انما التزم الافراد والتذكير لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يشتم ولا يجمع ولا يؤتى لانه يدل على نفس الماهية والماهية لا تعدد فيه ولا تأثير الاعتبار الانواع والافراد ومن ثمة اذا قصد به النوع او العدد يشتم ويجمع فتأمل ؟

( ولا ينعت بغير ما ذكر من الجوامد ) المذكورة يعني لا ينعت بغير شبه المشتق والجملة والمصدر .

( نعم ) معنوت هيكون هذا المعنون ( غير واحد وهو ) أي غير واحد عبارة عن ( المشتى والمجموع ، لا يكون ) النعت حينئذ ( الا متعدد ) اذ معنونه متعدد لانه مشتى او مجموع ( اذا اختلف معناه ) اي النعت المتعدد الذي لغير الواحد ( قطعا ) يعني اختلف النعت يقينا فعطاها اي ( ف ) حالكونك ( عاطفا لبعضه ) اي بعض النعت ( على بعض ) آخر من النعت ( فرقه ) اي لاثنه ولا تجتمعه اذ لا يمكن حينئذ تثنية النعت المتعدد ولا جمده لاختلاف معناه ( نحو مررت برجلين عالم وجاهل ) فعالمن وجاهلي نعتان لغير واحد اعني رجلين فوجب تفرقة عالم لانه لا يمكن تثنيتها لاختلاف معناهما يقينا ( ولا تفرقه ) اي النعت المتعدد الذي

لغير الواحد ( اذا اختلف ) معنى هذا النعت المتعدد بل ائن به تشنيه ان كان اثنين ( نحو مررت برجلي عاقلين ) وائت به جمعا ان كان ازيد من اثنين نحو مررت برجال عقلاه ٠

( ونعت معمول عاملين ) حالكون العاملين ( وحيدني معنا وعملا ) وان كانوا مختلفين لفظا ( اتبع بغير استثناء ) اي سواء كان العاملان متفقين لفظا نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان او مختلفين لفظا ( نحو ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان ) هذا اذا كان النعتان متفقين كالمثالين المذكورين والا فيجب التفرقة بينهما بالمعنى نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقل والسفيه ، ونحو « ذهب زيد وانطلق عمرو العالم والجاهل » وتعين الموصوف انما هو بقاعدة « الاقرب للأقرب والابعد للأبعد » ان لم يكن هناك قرينة والا فالقرينة كما تقدم نظير ذلك في باب الحال . ( فان اختلف العاملان معنى وعملا او في احدهما ) اي في العمل او المعنى ( وجوب القطع ) عن التبعية وامتنع الاتباع فيجب قطع النعت المتعدد عن التبعية اما بالرفع يجعله خبر مبتدء مخذوف نحو : جاء زيد ورأيت عمروا العاقلان برفع العاقلان خبرا لمبتدء مخذوف ، ونحو مررت بزيد وجاوزت عمروا العاقلان ايضا كذلك ، ونحو ضربت زيدا ورأيت عمروا العاقلان برفع العاقلان ، واما بالنصب يجعله مفعولا لفعل مخذوف ومثاله نفس الامثلة المذكورة مع نصب العاقلان في كلها . ( وان نعوت كثرت ) اي تمددت ( وقد تلت اسمها ) اي منعوتا واحدا وكان ذلك المنعوت الواحد ( مفترا ) اي تحتاجا ( في الإيضاح والتعمين لذكرهن ) بان لا يتضمن المنعوت الا ببيان تلك النعوت المتعددة ( اتبعت ) حينئذ كلها ( وجوها ) ولا يجوز قطع واحد منها نحو مررت

بزيد العالم العادل الكاتب اذا كان هناك زيد عالم وعادل وزيد ثالث له الصفات الثلاثة فلا يتميز عنهما الا بذكر الثلاثة جميعها فتأمل .  
 ( واقطع او اتبع ) يعني يجوز الوجهان ( ان يكن المعنون معيناً بدونها ) فلا يحتاج الى واحد منها في الإيضاح والتعيين فيجوز لك حينئذ الوجهان في ( كلها ) نحو بسم الله الرحمن الرحيم فان المعنون اعني « الله » جل جلاله معين بدون الرحمن الرحيم فيجوز فيما القطع او الاتباع ( او ) اقطع بعضها واتبع ( بعضها ) اي بعض النعم المتعددة قال ابو حيyan عند قوله تعالى والصابرين في الباساء والضراء وحين الباس قال الفارسي اذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح او الذم فالحسن ان تخالف باعرابها ولا تجعل كلها جارية على موصوفها لان هذا الموضع من مواضع الاطناب في الوصف والابلاغ في القول فاذا خولف باعراب الاوصاف كان المقصودا كمل لان الكلام عند الاختلاف يصير انه انواع من الكلام وضروري من البيان وعند الاتحاد في الاعراب يكون وجها واحدا وجملة واحدة انتهي وهذا نظير ما قاله البيانيون في بحث الالتفات من اللطيفة العامة .

واذا اخترت القطع فحينئذ ( اقطع معلنا ان كان ) المعنون ( معيناً به ) اي بعضه الاخر اي بعض غير مقطوع ( دون غيره ) اي دون هذا البعض غير المقطوع ( واتبع الباقي ) المفتقر في الإيضاح والتميز ( بشرط تقديمها ) اي تقديم هذا الباقي نحو : مررت بزيد الفقيه الشاعر العادل الكاتب بجر الفقيه والشاعر على الاتباع ونصب العادل والكاتب او رفعهما على القطع اذا كان هنا زيد هو فقيه فقط وآخر هو الشاعر فقط فلا يتميز زيدنا عنهما الا بذكر كلاهذين الوصفين فزيدينا مفتقر الى ذكرهما في الإيضاح والتميز عن زيدين آخرين فلذا اتبعناهما

وقدمناها ، ولا يفتقر الى النعتين الآخرين في الایضاح والتمييز لانه صار معينا وعيزا بالنعتين المقدمتين فلذا قطعناها الى النصب او الرفع واخرناها عن الاولين .

واعلم ان هذا كله في المعرفة واما النكارة اذا احتجت الى التخصيص فيجب في واحد من نعمتها المتعددة الاتباع لا ازيد ويعوز في الزائد الوجهان لأن التخصيص لا يقتضى اكثر من نعمت واحد قال الرضي اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعمت للتأكيد نحو امس الدابر ونفعه واحدة لانه يكون قطعا المشى عما هو متصل به معنى لأن الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه ولهذا لم يقطع التأكيد انتهى .

والمراد من المعلنية ما تقدم في باب العلم من ان يكون القطع الى الرفع والنصب بتقديره هو او أعني ونحوه ان كان المنعوت مجرورا والى النصب فقط ان كان المنعوت مرفوعا والى الرفع فقط ان كان المنعوت منصوبا ، والى بعض ما شرحنا يشير بقوله (وارفع او انصب النعمت) ان قطعت النعمت غير المفتقر اليه حالكونك (مضمرا) بكسر الميم اي مقدرا انت (مبتدء رافعا) ذلك المبتدء المقدر (له) اي النعمت المقطوع على القول بان رافع الخبر هو المبتدء او حالكونك رافع له برافع الخبر (او) حالكونك مضمرا (فعلا ناصبا له) اي للنعمت المقطوع (لن يظهر) ذلك المقدر (ابدا) سواء كان المقدر مبتدء كما تقدم في اواخر باب المبتدء من انه يجب حذف المبتدء اذا أخبر بنعمت مقطوع او فعلا فانه ايضا يجب حذفه (نحو « الحمد لله الحميد ») برفع الحميد على القطع (اي هو ) الحميد ، ونحو ( وامرأته حمالة الخطيب ) بنصب « حمالة » على

القطع ( اي اذم ) حمالة الخطب ولا بد هنا من ذكر دقيقة ذكرها الرضي قال ولا يلزم ان يكون كل نعمت مقطوع يصح اتباعه نعمتا بل يكفي فيه معنى الوصف الاترى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا انتهي وجعل الاستشهاد وقوع الذي وهو معرفة صفة مقطوعة لمزة وهذا هو المراد بقول الاخفش انه يجوز وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة .

( وما من المنعوت والنعت عقل اي علم ) بدلالة قرينة خاصة سواء كانت القرينة لفظية او عقلية او غيرهما ( يجوز حذفه نحو وعندهم قاصرات الطرف ) فحذف المعنوت بدلالة القرينة عليه اي حور قاصرات الطرف ، ونحو ( فلم اعط شيئا ولم امنع ) فحذف النعت ( اي شيئا طائلا ) وإنما قيل فيه بحذف النعت دفما للتناقض الظاهر بين لم اعط ولم امنع ( ولكن الحذف ) مع القرينة ( في النعت يقل ) لانه تقضى للفرض من النعت في الظاهر وإن كان في الحقيقة القرينة تدل عليه ( وفي المنعوت ) يكثر لقيام النعمت مقامه .

والضمير لاينعد ولاينعد به : اما الاول فلان المتكلم والمخاطب اعرف المعرف واوضحها نلا حاجة لها الى التوضيح وحمل عليهما ضمير القائب ، وحمل على النعمت الموضح سائر اقسام النعمت طردا للباب ؛ واما الثاني فلانه ليس في الضمير معنى الاشتقاد الوصفي لانه يدل على ذات المعنى لا على معنى خدثي فيه ، ولانه يجب ان يكون المنعوت اعرف من النعمت او مساويا له والضمير اعرف المعرف فلا يصلح وصف غيره به ، واجاز بعضهم كون الضمير منعوتا متمسكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحميد مدعيا ان العزيز والحميد عفتان

لـ « هو » ورده الجمهور بانهما بدلان لا صفتان ، ورده بعض منهم بـ « هو اسم من اسماء الله تعالى فهو اسم ظاهر كبقية اسماءه تعالى وتقديره لاضمير غائب ولعمري ان هذا الجواب اصييف ودقيق وان كان ظاهره بعيدا عن الاصطلاح .

### (الثاني من التوابع التوكيد)

( ويقال له التأكيد ) ايضا لان كلا منهما استعمل في اللغة فيقال وکد ، واکد اي اوئق وشد ، ولكن وکد بالواو افصح ولذلك اختاره المحققين من النحوين ، والقياس يقتضي ان يقال له الا يکاد ايضا ولكن لم يسمع منهم .

( وهو كما ) قال المصنف ( في شرح الكافية تابع يقصد به كون المتبع على ظاهره ) وبعبارة اخرى هو تابع يقصد به رفع الاحتمال المجازية عن اجزاء الكلام سواء كان المجاز في الحذف او في الكامة كرفع توهם تقدير مضاف الى المؤکد مثلا اذا قيل جاء زيد يحتمل انه من حذف المتناف بـ « ان يكون تقدير الكلام : جاء خبر زيد ، او جاء مكتوبه فاما اذا اکد زيد وقيل نفسه او عينه لارتفاع ذلك الاحتمال ، وكرفع توهם المجازية في قتل زيد همروا بـ « ان يراد من القتل الضرب الشديد فاما كرد قتل يرفع ذلك الاحتمال ويقييد التكرار ان المراد منه القتل حقيقة ، وقد يقصد بالتأكيد رفع توهם التخصيص اذا كان المؤکد عاما مثلا اذا قيل جاء القوم يحتمل ان يكون المراد منه بعضهم فاما قيل لهم مثلا يرفع ذلك الاحتمال ، وللتوكيد فوائد اخرى منها رفع الاحتمال الغلط او السهو او النسيان عن المتكلم ، ومنها رفع

احتمال الغلة في السامع عن الاستماع المؤكدة ورفع هذا الاحتمال ايضا يحصل بالذكرير .

(بالنفس او بالعين بمعنى الذات) وبهذا معا بشرط تقديم النفس (الاسم) لا الحرف والفعل (اكد) ويسمى التأكيد بهما (تأكيدا معنويا) وكذلك كل وكلنا وعامة وجميع المشتقات من هذه المادة وتوابعها يعني اكتن وابصع بالصاد المهملة او الصاد المعجمة وابتع مشتقاتها فالتأكيد بجمع هذه المذكورات يسمى تأكيد معنويا (يقتضي التقرير) واثبات المؤكدة (بالفتح) على حقيقته وعمومه على ما بيناه انما حالكون النفس والعين وكذلك سائر ما ذكر على خلاف في عامة كما يأتي (مع ضمير متصل بهما طابق) ذلك الضمير (المؤكدة «بفتح الكاف» في افراده وتذكيره وفروعها كجاء زيد نفسه متى ما بهند نفسها) فذكر مع النفس المؤكدة لزيد ضمير مطابق لزيد وذكر مع النفس المؤكدة لهند ضمير مطابق لها .

(واجمعها اي النفس والعين بافعال) لا يفعلن كنفوس وعيون ولا بافعال كاعيان وانفاس (ان تبعا) اي ان اكدا (مالبس واحدا) اي ان يكن المتبع (اي) المؤكدة (مني او جموعا فقل حينئذ جاء الزيدان انفسهما واعينهما) وجاء الزيدان انفسهم واعينهم (يكن) اذا جمعتهما (متبعا للغة الفصيحة) لان الاصل في كل مضاف الى ضمير الثنوية ان يجمع نحو ايديهما ورؤسهما وقلوبهما بل قال بعضهم بذلك في مطلق المتضاريف نحو رؤس الرجلين وايدي السارقين وعمل ذلك بكرامة اجتماع الثنويتين وبيان اكثر ما وقع ذلك في الاعضاء كالمثلة السابقة وهي الاصل في هذه الاضافة وكثير من الاعضاء كاليدين والرجلين اذا جم

زوج منها الى الآخر حصل الجمعحقيقة لأنها تصير اربعة ، وحمل ما ليس بزوج كالرأس والقلب عليه اجراء للباب مجرى واحد ففي نحو السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وان كان المراد قطع يد واحدة من كل منهما لكن ايدي ، ويجوز في هذا الجمع مراعات لفظه فيعود اليه ضمير المؤنث كقولنا نقوسكمـ طيبة ، ويجوز مراعاة معناه كقولنا نقوسكمـ طيبان ( ويجوز ان يؤتى بهما مفردين وهو ) اي اتيـنـهما مفردين ( دون الجمع ) لأن الجمع افصح ( فتقول جاء الزيدان نفسهـما وعيـنـهما ( ويجوز ان يؤتى بهما ( مثنـيـنـ وهو ) اي اتيـنـهما مثنـيـنـ ( دون الافراد ) لأن الافراد افصح منه فارده اللفـاتـ الـاـتـيـانـ بهـما مـثـنـيـنـ لـلـزـوـمـ اـجـتـمـاعـ التـشـنـيـتـيـنـ ( فـتـقـولـ ) عـلـىـ اللـغـةـ الرـدـيـةـ ( جاءـ الزـيـدـانـ نفسـاهـماـ وـعـيـنـاهـماـ ) .

( وكلـ اذـكـرـ فـيـ التـأـكـيدـ المـقـتـضـىـ الشـمـولـ ايـ العـمـومـ لـجـمـيعـ اـفـرـادـ المـؤـكـدـ اوـ اـجـزـاءـ ) اذاـ كانـ المـؤـكـدـ ذـاـ اـجـزـاءـ بـحـيثـ يـصـحـ اـفـتـرـاقـهاـ حـسـاـ كـاجـزـاءـ القـوـمـ فـيـ مـثـلـ جـاتـنـيـ القـوـمـ كـامـ اوـ حـكـمـاـ كـاجـزـاءـ العـبـدـ فـيـ مـثـلـ اـشـتـريـتـ العـبـدـ كـاهـ فـانـ العـبـدـ قـدـ يـتـجـزـىـ فـيـ اـشـتـراءـ اـذـ قـدـ يـشـتـريـ نـصـفـهـ اوـ رـبـعـهـ وـهـكـذاـ فـيـؤـكـدـ بـكـلـهـ لـيـفـيـدـ الشـمـولـ فـيـ جـمـيعـ اـجـزـائـهـ ،ـ بـخـلـافـ جـاتـنـيـ زـيـدـ كـاهـ لـعـدـمـ مـكـانـ اـفـتـرـاقـ اـجـزـائـهـ لـاحـساـ وـلاـ حـكـمـاـ فـيـ المـجـيـيـهـ ) ( وكلـ وـكـلـاتـ ) اـذـكـرـ فـيـ التـأـكـيدـ لـرـفـعـ اـحـتـمـالـ تـقـدـيرـ مـضـافـ فـيـ مـتـبـوعـهـماـ مـثـلـاـ اـذـ قـلـتـ جـاتـنـيـ الزـيـدـانـ يـحـتـمـلـ انـ يـكـونـ مـرـادـكـ اـحـدـهـماـ وـاسـنـدـ المـجـيـيـهـ اليـهـماـ بـجاـزاـ مـلـاـبـسـةـ بـيـنـهـماـ ،ـ وـكـذاـ اـذـ قـلـتـ جـاتـنـيـ المـرـتـنـانـ فـاـذـ اـكـدـتـ الاـولـ بـكـلـهـ وـالـثـانـيـ بـكـلـتـاـ وـقـلـتـ جـاتـنـيـ الزـيـدـانـ كـلامـهـماـ وـجـاتـنـيـ المـرـتـنـانـ كـلـتـاهـماـ اـرـتفـعـ ذـلـكـ الـاحـتـمـالـ .

(وَجَمِيعًا) أذْكُر أَيْضًا فِي التَّأكِيدِ الْمُقْتَضِي لِلشُّمُولِ عَلَى نَحْوِ مَا قَرَرْنَاهُ فِي الْكُلِّ حِرْفًا بِحِرْفٍ مِنْ غَيْرِ تَفاوتٍ أَصْلًا نَحْوِ جَانِبِ الْقَوْمِ جَمِيعِهِمْ، وَاشْتَرِيتُ الْعَبْدَ جَمِيعَهُ.

(قَالَ الْمُصْنَفُ وَأَغْفَلَهَا) أَيْ لِفَظُ الْجَمِيعِ (أَكْثَرُ النَّحْوَيْنِ) غَلَبَ يُذْكَرُوهُ فِي بَابِ التَّأكِيدِ وَلَكِنْ (نَبَهَ سَيِّبُوِيَّهُ عَلَى أَنَّهَا) أَيْ لِفَظُ الْجَمِيعِ (بِمَنْزِلَةِ كُلِّ مَعْنَى) فَتَفِيدُ الشُّمُولَ فِي الْأَجْزَاءِ حَسَانًا وَ حُكْمًا كَمَا مَثَلَنَا (وَاسْتَعْمَلَا) يَعْنِي يُسْتَعْمَلُ تَأكِيدًا مِثْلَ كُلِّ كَمَا فِي الْمَثَالَيْنِ الْمُذَكُورَيْنِ (وَ) لَكِنْ (لَمْ يُذْكُرْ) سَيِّبُوِيَّهُ (لَهَا) أَيْ لِاستَعْمَالِ «جَمِيع» «تَأكِيدًا شَاهِدًا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ» وَلَكِنْ ذَكْرُ النَّحْوَيْنِ لَهَا شَوَاهِدٌ مُتَعَدِّدةٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ (وَاتَّبَعَتْ بِالضميرِ الْمطَابِقِ) لِلْمُؤْكَدِ حَالَ كُونَهُ (مُوصَلًا بِهَذِهِ الْأَرْبَعَةِ كَهُ).

(هُمْ جَمِيعُهُمْ لَقَوْهُمْ كُلُّهُمْ وَالْدَارُ صَارَتْ كُلُّهَا عَلَيْهِمْ وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كُلَّهُ) فِي الدِّلَالَةِ عَلَى الشُّمُولِ (لِفَظًا عَلَى وَزْنِ فَاعِلِهِ مُشَتَّقًا مِنْ عَمْ فِي التَّأكِيدِ فَقَالُوا) حِينَ ارْادَةِ التَّأكِيدِ بِهِ (جَاءَ النَّاسُ عَامَةً) فِي هَذَا الْمَثَالِ مَنَاقِشَةً أَذْظَاهَرَ بِعَضُّهُمْ بِلَ أَكْثَرُهُمْ أَنْ كَوْنَهُ تَأكِيدًا مُشْرُوطٍ بِكُونَهُ مُتَصَلِّا بِالضميرِ الْمطَابِقِ لِلْمُؤْكَدِ نَحْوِ جَانِبِ الْقَوْمِ عَامَتُهُمْ، وَنَحْوِ اشْتَرِيتُ الْعَبْدَ عَامَتُهُ، وَالْأَمْمَةَ عَامَتُهَا وَالْحَالُ لَا تَابِعٌ مُؤْكَدٌ (وَهُوَ مِثْلُ النَّافِلَةِ) فِي أَنْ (تَائِهٌ تَصْلِحُ لِلْمُذَكَّرِ وَالْمُؤْنَثِ) كَمَا مَثَلَنَا، أَوْ أَنَّهُ شَبَهَ بِالنَّافِلَةِ أَيْ الزِّيَادَةِ أَذْأكْثَرُ النَّحْوَيْنِ يَتَكَوَّنُهُ وَلَا يَلْتَزِمُونَ بِذَكْرِهِ فِي بَابِ التَّأكِيدِ كَالصَّلَاةِ النَّافِلَةِ الَّتِي يَتَكَوَّنُهَا وَلَا يَلْتَزِمُ بِهَا أَكْثَرُ الْمُسْلِمِينَ.

وَإِذْ ارَادُوا الْمُبَالَغَةَ فِي التَّأكِيدِ (وَ) تَقوِيَّتِهِ (بَعْدَ) التَّأكِيدِ بِلِفَظَةِ

( كل اكدوا ) ( « باجمع » للذكر ) الواحد حقيقة نحو اشتريت العبد  
 كله اجمع ، او حكمها نحو جاء الجيش كله اجمع ( وجماعه للمؤنث )  
 كذلك نحو اشتريت الدار كلها جمماه و نحو رأيت القبيلة كلها جمماه  
 ( واجمعين لجمع المذكر ) نحو جاء العلماء كلهم اجمعون ( ثم جمع )  
 بضم الجيم وفتح الميم وهو جمع جمماه معدولة عن جمماوات غير منصرف  
 للتعریف والعدل كما يجيئ في باب غير المنصرف في قوله ! والعلم  
 امنع صرفه . . . الخ ، وكذلك كتع ويصع وبتع بناء على اسميتها  
 ( لجمع المؤنث ) نحو جانت النساء كلمن جمع ، واما التشنية فسيأتي  
 حكمها عن قريب ، وقد علم بما مثلت ان التأكيد بهذه المذكورات من  
 غير اتصال بالضمير المطابق ، قال ابن هشام : والصواب في « اعجبني  
 يوم ولدت فيه » تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له لوجوب خلو  
 الجملة المضاد اليها عن الضمير وكذلك اجمع وما تصرف منه في  
 باب التوكيد .

( ولا يؤكد بها ) اي باجمع ومشتقاتها المذكورة ( قبله ) اي قبل  
 كل ( عندهم ولكن دون كل قد يجيئ ) التأكيد ( في الشعر ) او مطلقا  
 بلفظة ( اجمع وجماع ، واجمعون ، وجمع ، كقوله ) ( اذا ظلت الدهر  
 ابكي اجمعا وملختار جوازه في النثر ) ايضا لانه جاء في كلام من هو  
 افصح من تكلم بالضاد ( قال صل الله عليه وآلـه وسلم ) من قتل قتيلا  
 ( فلم سبله اجمع )

( تتمة ) واذا ارادوا زيادة المبالغة والتقوية ( اكدوا بعد اجمع )  
 مع كل او بدونه ( باكتبع فابصع ) بالضاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة  
 قال في الصحاح ابصع كلمة يؤكد بها وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة وليس

بالعالى انتهى ( فابتع ، وبعد جماعه ) كذلك ( بكتعاه فبعاء ) كذلك ( فبتعاء ) ( وبعد اجمعين ) كذلك ( باكتعين فابعين ) كذلك ( فابتعين ) ( وبعد جمع ) كذلك ( بكتع فبصع ) كذلك ( فبفتح ) وشد بحبيه ذلك على خلاف ذلك ) بان يتقدم ( هذه ) الكلمات الثلاث ومشتقاتها على اجمع ومشتقاتها فيجب تعيتها له لكونه ادل منها على المقصود اعني الجمعية والشمول او بان يستعمل بدون اجمع واخواتها بل قيل لا يجوز التأكيد بها بدونها لعدم ظهورها في معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الاصل هذا ، ولكن قال الجوهري : قالوا اتي عليه حول اكتع اي تام فتأمل ؟

قيل : لامعنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الانفراد مثل « بسن » في حسن بسن ، وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالهمزة من بصر العرق اي سال وبالمعجمة من بعض اي روی من الماء وابتاع من البائع وهو طول العنق مع شدة مفرزة ، كوي يمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني اللغوية وبين معناها التأكيدية بالتأمل الصادق والذوق السلم وقيل في وجه المناسبة اما التمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما الري فلانه تمام الشرب والعموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل وأما الطول فلانه امتداد والعام باعتبار الكثرة كان له امتداد وان كان بين الامتدادين تباين من حيث الاتصال والانفصال .

قال بعض متأخرى المتأخرین من المتبعين في اللغة حول كتيع اي تام الاكتع مؤته « كتعاء » من انقبضت اصابعه ورجعت الى كفه ردد المفظة اجمع ولا يستعمل الا معهـا يقال رايـهم اجمعـين اكتـعين اي

رأيتم كلهم الكتعاء اتباع جمعاء في تأكيد المؤنث يقال اشتريت الدار  
 جمعاء كتعاء كتعاء في تأكيد المؤنث يقال اشتريت هذه الدار  
 جمعاء كتعاء ورأيت اخواتك جمع كتع د هو منوعة من الصرف  
 للتعریف والعدول عن كتعواوات ولا يقدم كتع على جمع في التأكيد  
 ولا يستعمل وحده لانه تابع له انتهى محل الحاجة من كلامه وفي قوله  
 لا يستعمل الا معها منع ظاهر وقال ايضا بضم يصبح بضم الماء اي  
 سال او رشح البصع الخرق الضعيف البصريح جمعه بضم العرق المترشح  
 من الجسد ، والبصع ما بين السباقة والوسطى ، والبصع الطائفة من  
 الليل الا بضم مؤنته بضماء جمعه أبضعون وبضم الاحمق ويؤكد بها  
 فتقول اخذت حتى اجمع ابضم ولا تقدم على اجمع انتهى ولا يخفى  
 على الفطن مافي عبارته من التبتر والقصور في اداء المقصود اذ لا يعلم  
 منها ان لفظ التأكيد مشتق من اي هذه المعانى ولم يبين بقية الفاظ  
 التأكيد المشتقة منها وقال ايضا يتبع بتع اشتدر عنقه او مفاصله  
 فهو ابتع و هي بتعاء جمعه بتع والا بتع المعتليه يقال جاؤا كلهم ابتعون  
 اي اجمعون وهذا ايضا مثل السابق في القصور واما ابضم بالضاد  
 المعجمة فلم يذكر في معانيه الري كما تقلناه عن بعض هذ ايضا يدل  
 قصور باعة في التتبع او تسامله في استقصاء معانى الالفاظ ثم اعلم  
 ان هذه الالفاظ المؤكدة بها لها ترتيب في اللسان العربي كما اشرنا اليه  
 مرارا والاخلال بها لحن وذلك ان يذكر اولا كل ثم اجمعون ثم  
 اكتعون ثم ابضعون وقيل ثم ابتعون ثم ابضعون او ابضعون على الاختلاف  
 في ضبطه ثم لهم في ذلك وجهان : احدهما ان الثاني تأكيد للاول ،  
 والثالث للثاني وهكذا والثاني ان الجميع تأكيدات المؤكدة الاول لانها

الصفات في أنها صفات الاول والغرض من التعويل في المقام تبيه اخواني المبتدئين على عدم حسن الاقتصر على النقل فيما اذا كان الناقل غير معتمد عليه بدل يجب عليهم ان يجتهدوا بقدر وسعهم في تحقيق جزئيات المطالب حتى يحصل لهم ملحة التحقيق في كليات المطالب بعون الله تعالى اذ رب منقول لا اصل له ورب منقول اليه ابصر فيما نقل من الناقل .

( ثم ان النكرة اذا لم يفده توكيدها بان كانت غير محددة ) اي لاتعني لاولها ولا آخرها ( كجدين وزمان ) وما رادفهما ( فلا يجوز ) توكيدها ( باتفاق ) لان الغرض من التأكيد وهو الايضاح ورفع احتمال المجازية لا يحصل في تأكيدها ، وقيل اجازه بعض من لا يعتقد بقوله ، ( وان يفيد توكيد منكور ) سواء كانت زمانا او غيره ( بان كان محدودا ) بان كان موضوعا لشيء معلوم المقدار كالرطل والدرهم والزارع والكيل او لزمان له ابتداء وانتهاء معلومان ( كيوم وشهر وحول ) وما رادفه ( قبل عند الكوفيين ) ( قال المصنف وهو ) اي القبول ( اول بالصواب سماعا ) لوروده في كلامهم ( وقياسا ) على المعرفة المفید توكيده ومنه : ( ياليتني كنت صبيا مريضا تحملني الذلفاء حولا اكتعا واعلم انهم يستدلون بهذا البيت وما بعده في ثلاثة مواضع : الاول : في المقام اعني جواز تأكيد النكرة مع الافادة بان كانت محددة كالحول .

الثاني : فيما تقدم من انه يجيء التأكيد بأجمع ومشتقاتها بدون كل نحو : اذا ظلت الدهرا بكى اجمعـا .  
والثالث : في اثبات جواز الفصل بين المؤكـد والمـؤكـد بالاجنبـي حيث

فصل بين الدهر واجمع بأبكي وهو اجني عنهم ويتمكن ان يستدل في موضع رابع وهو جواز استعمال اكتع واخويه بدون اجمع وان كان ذلك الاستعمال ضعيفا كما صرخ به الجامي .  
واشترط بعضهم في توكيد النكرة ان لا يكون بالنفس والعين بل لابد فيه من ان يكون بما يفيد الشمول ككل واجمع والا فلا يجوز .  
( وعن نحاة البصرة المنع من توكيد النكرة شمل لما افاد ايضا )  
فلا يجوز عندهم تأكيد النكرة مطلقا أفاد تأكيدها بأن كانت محدودة  
املا بان كافت غير محدودة .

( واغن بكلنا في ) تأكيد ( مثني ) المؤنث ( وكلا ) في تأكيد مثني المذكر ( عن ) تثنية ( وزن فعلاء اي ) عن تثنية ( جمعاء في ) تأكيد ( المؤنث ) فقل جاتني المرتان كلتاها فلا تحتاج الى ان تقول جمما وان ( وعن ) تثنية ( وزن افعل لي « اجمع » في ) تأكيد ( المذكر ) فقل جاء الزيدان كلها فلا تحتاج الى ان تقول اجمعان ، وهذا نظير الاستغناء عن تثنية سواء بالمد بتثنية سبي بشدید الياء فيقال زيد وعمر سیان في العلم ولا يقال سواء ان الا نادرا وهذا كما انه ( اجاز الكوفيون استعمال ذلك ) اي تثنية اجمع وجماعاء ( قياسا ) على تثنية سائر الاسماء فيقال جاتني الزيدان اجمعان وساتني المرتان جمما وان .  
تنبيه لا يخفى عليك انه لو قدم هذا البيت على سابقه لكان احسن ووجهه ظاهر .

( وان تؤكـد الضمير ) المرفوع كما سيصرخ ( المتصل بالنفس والعين بعد ان يؤكـدـه ) الضمير المرفوع ( المنفصل عنـتـ بهذا الضمير ) المؤكـد بالفتح ( ذا لرفع نحو قومـاـ انتـ انفسـكمـ ) فانـفسـكمـ تأكـيدـ للـواـوـ

الفاعل بعد تأكيدها بمنفصل وهو اتم ( بخلاف قوموا انفسكم ) فانه لا يجوز اذ لم يؤكد الواو او الاضمير المنفصل وعلل ذلك بانه لولا تأكيد بالمنفصل لا تتبس النفس والعين بالفاعل اذا كان المؤكد ( بالفتح ) ضميراً مستترأ نحو زيد اكرمي هو نفسه فلهم يؤكد الضمير المستتر في اكرمي يقولنا هو ويقال زيد اكرمي نفسه لاتتبس نفسه الذي هو تأكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في امثال هذه الصورة اجرى بقية الباب بما لا إلتباس فيه نحو المثال المذكور عليه ، ثم من النهاة من قال بظاهر المصنف من ان الضمير المنفصل والنفس او العين كلها تأكيد للمضمر المرفوع المتصل لانه المقصود بالتأكيد ، ومنهم من قال ان الضمير المنفصل تأكيد للضمير المتصل والنفس والعين لضمير المنفصل لانهما بعده فهو اقرب بالتأكيد . وبما من الاول .

( ويجوز تأكيد ) ضمير كان ( ذا التصب ) وذا ( الجر ) اي الضمير المنصوب وال مجرور ( بهما ) اي بالنفس والعين ( وان لم يؤكد ) الضمير المنصوب وال مجرور بضمير ( منفصل ) نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس حينئذ .

( واكدوا الضمير المتصل المرفوع بما سواهما ) اي ما سوى النفس والعين وهو كل واجمعون ( والقيد المذكور ) اي التأكيد او الا منفصل ( حينئذ لن يتلزم فيجوز ) التأكيد او لا بمنفصل نحو القوم جاؤوني هم كلهم اجمعون ، ويجوز ( تركه ) نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التأكيد بالفاعل لأن كلا واجمعين لا يليان العوامل الا قليلاً بخلاف النفس والعين فأنما كالفاعل يليانها كثيراً .

تبينه الضمير المنفصل المرفوع كاسم الظاهر وكضمير المنصرف

وال مجرور في جواز التأكيد بلا قيد نحو انتم انفسكم فعلتم هذا تماماً  
الكلام في احكام التوكيد المعنوي فلنشرع الان في احكام التوكيد اللغظي .  
( وما من التأكيد ) يقال له في الاصطلاح ( « لفظي » هو الذي  
يجهض مكرراً ) وهو على قسمين :

الاول ما يكون في المفرد سواء كان اسماً او فعل او حرفاً والثاني  
ما يكون في الجملة سواء كانت اسمية او فعلية وسواء كان ركناها لفظاً  
حقيقة نحو قام زيد قام زيد او كان احد ركنيه لفظاً حكماً نحو اضرب  
اضرب ( فالاول اي التأكيد في المفرد ( اما بلغظه كقولك ادرج ادرج ) ،  
في كونه مثلاً للمفرد تأمل بل منع بعد القول بكون اللفظ اعم من  
ال حقيقي والحكمى فالاحسن جعلها من تأكيد الجملة الفعلية والياء في  
الثاني للطلاق لا للتأنيث كما توهمنا المحسى اذ لا وجہ له اصلاً ،  
( او بمرادفة كقولك : انت بالخير حقيق قمين ) اذ هما متادفاتان فعليهذا  
لابد من تعميم آخر في اللفظ والاقتسمية هذا بالتأكيد اللغظي يحتاج  
الى مزيد عناية .

( والثاني ) : اي التأكيد في الجملة ( اما ) ان ( يقترن بحرف عطف  
وهو الاكثر كقوله تعالى ) : ( اولى لك فأولى ثم اولى لك فأولى ) ففيه  
اربع جمل بناء على ان اول الثانية والرابعة مبتدء وفيها كلام للمفسرين  
عطفت الثانية بالفاء والثالثة بشم والرابعة ايضاً بالفاء هذا ، ولكن يظهر  
من بعضهم انه لا يجوز في التأكيد زيادة الجمل على الثلاث حيث ادعى  
اتفاق الادباء على ان التأكيد اذا وقع بالتكرار لا يويد على ثلاث ثم  
قال واما قوله تعالى « ويل يومئذ للمكذبين » في جميع السورة فليس  
بتأكيد بل كل آية قيل قبلها ويل يومئذ للمكذبين فالمراد المكذبون بما

تقديم ذكره ، وكذا « فبأي إلا ربكم تكذبنا » انتهى وعليه الشارح في الاقنان في بحث التكرير ولعلنا نورد كلامه في شرحنا على المطول في ذلك البحث ان مساعدنا التوفيق من الله الكريم والظاهر من كلام الرضي انه لا يتقييد بالثلاث لانه قال يجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة وكلامه هو المرضى .

وانما جاز العطف في التوكيد اللغظى دون الفاظ التوكيد المعنى لأن التوكيد اللغظى لما كانت الفاظه متفقة اغتفر فيه العاطف لانه وان كان يدل على المغايرة لكن الاتفاق في اللفظ والمعنى او المعنى فقط ينفي ذلك بخلاف التوكيد المعنى فأنها لما كانت مختلفة كان الاتيان بالعاطف مقويا للمغايرة فلذلك لم يجز الاتيان بها فيها .

( اولا ) يقترن الجملة المكررة بحرف عطف ( نقوله ) :  
 ( ايمن لست اقلاد ولافي بعد انساء ) ( لك الله على ذلك لك الله لك الله )  
 فكررت الجملة بدون حرف العطف .

( ولا تند ) اي لا تكرر انت ( لفظ ضمير متصل اذا اكدهه تاكيدا لفظيا الا مع اللفظ الذي به وصل ) وهو العامل لأن تكراره مجرد عن العامل تخرجه من الاتصال الى الانفصال المذافي للاختصار المطلوب الموضوع لاجله الضمير وذلك لا يجوز الا في مواضع معينة تقدم في باب الضمائر ( نحو مررت بك بك ) فكرر الكاف مع الباء العاملة فيه ( و ) نحو ( رأيتك رأيتك ) فكرر الكاف مع الفعل العامل فيه ( ولو من وح امر الضمير المنفصل سكت عنه ) اذ هو كلاسم الظاهر يتكرر بنفسه وحده نحو انت انت قائم ونحو ما قام الا انا انا ونحو قمت انت انت ونحو قول الشاعر :

فَايَاكَ اِيَاكَ الْمَرَاءُ فَانْهَى  
إِلَى الشَّرِّ دُعَاءُ لِلشَّرِ جَالِبٌ  
فَكَرِرَ الضَّمِيرُ المُنْفَصِلُ فِي كُلِّ هَذِهِ الْأَمْثَالِ وَحْدَهُ، وَالْمَرَاءُ بَكْسُ الْمَيْمَ  
وَالْأَلْفُ الْمُمْدُودَةُ الْمُجَادِلَةُ مُنْصُوبٌ عَلَى التَّحْذِيرِ وَدُعَاءٌ بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ  
مِنْ صِيَغِ الْمَبَالَغَةِ وَالْبَقِيَّةِ وَاضْحَىَ .

( كذا اي كالضمير المتصل الحروف غير ما تحصل به جواب ) لكن  
مع فاصل ما بين المؤكد والمؤكد ( فيجب إعادة ما اتصل بها نحو يعدكم  
انكم اذا متم وكتتم ترابا وعظاما انكم ) خرجون فان المفتوحة الثانية  
قيل مؤكدة لل الاولى التي هي مفعول ثان لبعد ولكن الحكم بان المراد  
في الآية تأكيد الحرف اعني ان لا الضمير المتصل به رجم بالغيب  
( وشد حتى تراها وكان ) لعدم إعادة ما اتصل بها في كان الاولى  
ار جعلنا الاسم والخبر للثانية او الثانية ان جعلناهما لل الاولى وقد  
مضى المختار فيه في اوائل باب التنازع ولكن يسهل ذلك لأن المؤكد  
فيه حرفان فانفصل كل منهما بالأخر ( واشذ منه ولا للما بهم ) ابدا  
دواء لعدم الفصل بين اللامين هذا ، ولكن في كون البيت من التأكيد  
اللغوي الاصطلاحي تأمل بل منع اذ تقدم في باب حروف الجر ان  
احدى اللامين فيه زائده للتأكيد اللغوي وكذا الكلام في جميع الحروف  
المتكررة بل بعض الاقوال والجمل التي لا محل لها من الاعراب خصوصا  
على قول من يعرف التوابع بأنها كل ثان اعراب باعراب سابقه  
كما هو الظاهر ايضا من المصنف حيث قال :

يتبع في الاعراب الاسماء الاول نعمت وتوكيد وعطاف وبدل  
فتتأمل جيدا فانه دقيق وبالتأمل حقيق ولا تفتر بارسالهم المسئلة  
ارسال الملامات .

(اما المروف الجواية كنعم وبلـ (بالالف المقصوده) فيجوز ان يؤكـد باعادتها اي تكرارها (وحدها) بدون الجملة التي دخلتا عليه كما اذا قيل اليـس زـيد بـقاـئـم فـتـقـول نـعـم او فـتـقـول بـلـ بلـ ، وفي الفرق بين الجوابـين كلام طـوـيـل ليس هنا محل ذـكرـه بـتمـامـه ، وخلـاصـته ان حـرـوفـ الجـوابـ على ثـلـاثـةـ اـقـاسـ :

الاـولـ : ما يـقـعـ بـعـدـ الاـيـجـابـ وـالـنـفـيـ جـمـيعـاـ وـذـكـرـ اـحـرـفـ وـهـيـ نـعـمـ وـجـيرـ وـاجـلـ وـايـ بـكـسـرـ الـاـلـفـ وـسـكـونـ الـيـاءـ فـكـلـ وـاحـدـ منـ هـذـهـ الـاحـرـفـ الـاـرـبـعـةـ يـصـحـ انـ يـجـابـ بـهـ بـعـدـ الـاـثـبـاتـ وـيـصـحـ انـ يـجـابـ بـهـ بـعـدـ النـفـيـ وـالـمـقـصـودـ بـكـلـ وـاحـدـ مـنـهـ اـحـدـ اـمـورـ ثـلـاثـةـ :

الاـولـ : تـصـدـيقـ المـخـبـرـ بـالـاـثـبـاتـ كـمـاـ اـذـاـ اـخـبـرـ بـانـ زـيـداـ قـاتـمـ اوـ بـأـنـهـ لـيـسـ بـقـائـمـ فـتـقـولـ فـيـ جـواـبـهـ نـعـمـ اوـ جـيـرـ اوـ اـجـلـ اوـ ايـ مـصـدـقاـ لهـ فـيـ الـاـولـ فـيـ اـخـبـارـهـ بـشـبـوتـ الـقـيـامـ لـزـيـدـ وـفـيـ الثـانـيـ فـيـ اـخـبـارـهـ بـنـفـيـ الـقـيـامـ عـنـهـ .

والـثـانـيـ : اـعـلـامـ الـمـسـتـخـبـرـ كـمـاـ اـذـاـ اـسـتـخـبـرـ بـعـنـ قـيـامـ زـيـدـ بـأـنـ يـقـولـ هلـ قـامـ زـيـدـ فـتـقـولـ فـيـ جـواـبـهـ نـعـمـ اوـ اـحـدـىـ اـخـوـاتـهـ مـقـلـماـ بـأـنـهـ قـامـ .  
والـثـالـثـ : اـيـعادـ الطـالـبـ كـمـاـ اـذـاـ قـالـ لـكـ اـذـهـبـ الـىـ كـرـبـلاـ طـالـباـ منـكـ الـذـهـابـ بـيـهاـ فـتـقـولـ فـيـ جـواـبـهـ نـعـمـ اوـ اـحـدـىـ اـخـوـاتـهـ موـاعـداـ اـيـاهـ بـأـنـكـ سـوـفـ تـذـهـبـ بـيـهاـ .

والـقـسـمـ الثـانـيـ : مـاـ لـاـ يـقـعـ الاـ بـعـدـ الاـيـجـابـ وـهـوـ «ـلاـ»ـ وـالـمـقـصـودـ بـهـ اـبـطـالـ مـاـ اـثـبـتـهـ الـمـتـكـلـمـ مـثـلاـ اـذـاـ قـالـ : زـيـدـ عـادـلـ فـتـقـولـ فـيـ جـواـبـهـ «ـلاـ»ـ قـاصـداـ اـنـهـ لـيـسـ بـعـادـلـ .

والـقـسـمـ الثـالـثـ : مـاـ لـاـ يـقـعـ بـعـدـ النـفـيـ عـلـىـ الـاـشـهـرـ وـهـوـ «ـبـلـ»ـ وـالـمـقـصـودـ

به ابطال النفي السابق نحو (الست بربكم قالوا بلى ولذلك نقل عن ابن عباس وغيره انهم لو قالوا نعم كفروا ووجهه يظهر ما تقدم . ) (ومضمر الرفع الذي قد انفصل اكذ به كل ضمير اتصل مرفوعا) كان المؤكد « بالفتح » ( او غيره ) مستترًا كان او بارزا ( نحو اسكن انت وزوجك الجنة ) فاکد بانت الضمير المرفوع المستتر في اسكن وفيه بحث سأاتي في باب عطف النسق عند قوله عند وهي انفردت بعطف عامل مزال . . . الخ ( و ) نحو ( قمت انت ) فأکد بانت التاء التي هو ضمير بارز مرفوع ( و ) نحو ( اكرمتك انت ) فأکد بانت الكاف وهو ضمير منصوب متصل ( و ) نحو ( مررت بك انت ) فأکد بانت الكاف وهو ضمير مجرور متصل تبيه ظاهرا كلامه انه لا يؤکد الظاهر بالمضمر وهو كذلك وعلله في المفهفي بحث ضمير الفصل بان الضمير ضعيف والظاهر قوي فلا يمكن تاكيد القوى بالضعف .

### الثالث من التوابع العطف بضمير

( العطف ) قسمان لانه ( اماذ وبيان او ) عطف ( نسق والفرض الان بيان ما سبق ) من القسمين اعني عطف البيان ( فذو البيان تابع شبه الصفة ) في جميع ما للصفة من الفوائد والحكم فالعنف لا يكون ضميرا ولا تابعا لضمير كما ان الصفة لاتكون ضميرا ولا الضمير يكون موصوفا لانه ( في ) الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات ويكون ( حقيقة القصد به منكشفة ) لانه يوضح متبوعة اذا كان معرفة كغالب النعوت المقطوعة عن التبعية وقد تقدم في بابه مفصلا ويخصصه اذا كان تكررة على خلاف فيه كما سأاتي كالصفة وكذلك يمدحه ويذمه ويترحم عليه

ويؤكده اذا كان المنيع معلوماً بدونه نحو جعل الكعبة البيت الحرام فيبيت الحرام عطف بيان للكعبة والمقصود منه مدح الكعبة ( لكنه مختلف لها في انه ) اي العطف ( لا يكون مشتقاً ولا مؤلاً ) به بخلاف الصفة فانها يجب ان تكون مشتقاً او مؤلاً به وقد تقدم بيانه في باب النعت مفصلاً .

اذا عرفت ان العطف كالصفة في جميع الاحكام ( فأولينه ) اي العطف ( من وفاق الاول اي المتبع ) كل ( ما من وفاق الاول النعت ول ) ، حاصله : ان العطف يطابق المعطوف عليه في كل ما يطابق النعت المنيع ( من تذكرة وافراد ) وفروعهما ( وغير ذلك ) من التعريف والتفسير خلافاً للرضى حيث جوز تخالفهما فيما كاين .

( اذ علمت ذلك فقد يكون ان اي العطف ومتبعه منكرين نحو اسقفي شرباً حلبياً ) فـ « حلبياً » عطف بيان لشرباً وهو نكراً فان قلت الحليب وصف فانه بمعنى المحلوب فكيف يكون عطف بيان وقد اشترطوا فيه الجمود قلت اصله كما قلت لكن غالب عليه الاسمية وجعل اسمه للبن فصار جاماً ( كما يكون ان ) اي العطف ومتبعه ( معرفتين ) نحو ( بالوادي المقدس طوى ) فالمقدس عطف بيان للوادي وهو معرفتان وطوى بدل قال الرضي قال ايو علي في الحجة يجرون ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس انتهى .

( وأشار المصنف باتيانه بكاف التشبيه المفهمة للقياس ) وهو ما يسمى في المنطق بالتمثيل وعرفوه بأنه بيان مشاركة جزئي جزئي آخر في علة الحكم ليثبت الحكم في الجزئي الاول وبعبارة اخرى : تشبيه جزئي كزيد بجزئي آخر كأسد في معنى مشترك بينهما كالشجاعة ويسمى عند الادباء بوجه الشبه ليثبت حكم الشجاعة وهو المدح للمشبه اعني زيد ، فان كان المشبه به اتم وأقوى في وجه الشبه من المشبه نحو زيد كالاسد او كانا مساوين فيه فحينئذ يسمى التشبيه ( بالقياس الشبهي ) ، وان لم يكونا كذلك ( بل ) كان المشبه اتم وأقوى من المشبه به في وجه الشبه فحينئذ يسمى التشبيه بالقياس ( الاولوي ) ويقال له التشبيه المقلوب ايضاً كقولنا في مقام المبالغة في مدح زيد في الشجاعة الاسد كزيد فجعل الناقص في وجه الشبه اعني زيداً مشبهاً به والكامل فيه مشبهاً قصداً الى المبالغة في مدحه بالشجاعة وادعاء انه زائد فيها وهي فيه اتم وأقوى ، والتشبيه في كلام المصنف من هذا القبيل ( لأن احتياج النكرة الى البيان اشد من غيرها ) اي : من المعرفة لأن المعرفة وان يعرض عليها الاجمال والابهام بالاشتراك او بغيره لكنها معلومة ومعينة في اصل الوضع فلا تحتاج الى كثير ايضاح ومردود بيان بخلاف النكرة فانه اشد واتم وأقوى في الاحتياج الى البيان فباتيانه كاف التشبيه اشار ( الى خلاف من منع من اتيانهما نكرين ) حتى في صورة زيادة تخصيص المطوف ( كالزخيري ) متبعاً بأن عطف البيان لا بد فيه من ان يكون بياناً والنكرة مجهول والمجهول لا يبين المجهول ، ( او ) من ( ذهب الى اشتراط زيادة تخصيصه ) كالجرجاني فجوزه مسح زيادة التخصيص ومنعه بدونها ،

قال بعض المحققين ما حاصله انه : « لا يلزم كون العطف اوضح من متبعه لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما ظاهراً » الخفاش طائر ولود » في الصفة ومثل للعطف بقوله تعالى « لا تتخذوا [الهين اثنين اثنا] هو إله واحد » واستدل بأن معنى قوله : « الصفة تابع يدل على معنى في متبعه » انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبعه على مانقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنية والوحدة اللتين في متبعهما ليكونا وصفين ، بل ذكر الدلالة على ان القصد من متبعهما الى احد جزئيه اعني : الاثنية والوحدة دون الجزء الآخر اعني : الجنسية لأن لفظ الين حامل لمعنى الجنسية اعني : الالهية ومعنى العدد اعني : الاثنية وكذلك لفظ الله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والفرض المسوغ له الكلام في الاول النبي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا اتخاذ جنس الاله ، وفي الثاني اثبات الواحد من الاله ، لا اثبات جنسه فاتي باثنين وواحد لهذا الفرض وتفسيراً وايضاحاً له فكل منهما تابع شبه الصفة في ان حقيقة المقصود به منكشفة لأنه يوضح المقصود والفرض من متبعه وليس فيهما زيادة تخصيص » انتهى .

( فائدة ) ( جعل اكثر النحوين التابع المكرر به لفظ المتبع ) المعرفة ( كقوله ) اذا كان المراد من المتكررين الاولين فيه واحداً ( لقائل يانصر نصر نصر ) بينما الاول على الضم واعراب الثاني وسيجيء وجده في باب احكام تابع المنادي ( عطف بيان ) ، ولكن ( قال المصنف : وال الاول عندى جعله ) اي التابع اي « نصر » الثاني ( توكيضاً لفظياً لأن عطف البيان حقه ان يكون الاول به )

اي بالعطف ( زيادة وضوح وتكرير اللفظ لا يتوصل ) به اي بالتكرير ( الى ذلك ) اي الى زيادة الوضوح ، ولا يخفى عليك ان هذا يؤيد مذهب المخالف السابق اعني الجرجاني فتأمل ؟

( وصالحا لبدليه ) يرى ( عطف البيان في جميع المسائل ) يهفي كل ما جاء ان يكون عطف بيان فهو يصلح ان يكون بدلاً مثلاً في ضربت زيداً اخاك يجوز في اخاك ان يكون عطف بيان ويجوز ان يكون بدلاً ( غير مسائلين ) يتبعن كون التابع عطف بيان ولا يجوز كونه بدلاً لما سند ذكره في شرح كل من المسائلين :

المسألة ( الاولى : ان يكون التابع مفرداً ) معرفة ( مهرباً والمتبوع منادي ) سواء كان نكرة غير مقصودة نحوها رجلاً زيداً ، بناء على جواز تبيين النكرة بالمعرفة ، او كان مقصودة مبيناً على الضم نحو ( ياغلام يعمر ، بنصب يعمر بالفتحة بلا تنوين لانه غير منصرف للعملية وزن الفعل ، او كان معرفة مبيناً على الضم نحو يا سعيد كرز بالقطع عن الاضافة على رأي الكوفيين كما تقدم في باب العلم عند قول المصنف !

وان يكونا مفردین فاضف      حتماً والا اتبع الذي ردد  
او كان مضافاً نحو يا عبد الله زيداً ، او شبه مضاف نحو ياطالعا  
جبلاً زيداً ، وكذا اذا كان المتبوع ثانية او جمعاً معرفة كان او نكرة  
والتابع كذلك لكن اذا كان مفروض المعرب وهذه الصور كلها تدخل  
في المسألة الاولى وضايقتها ان يكون التابع المعرب غير صالح لار  
يوضع في مكان المتبوع ( فيجب في هذه الحالة التي ) بينما لك ضايقها  
كونه اي يعمر في مثال النظم وكذلك التوابع التي في امثالنا ( عطف

بيان ( في بعضها تابعاً للفظ أو المحل وفي بعضها تابعاً للفظ فقط على تفصيل يجيء في باب توابع المنادي عند قوله !  
 تابع ذيضم المضاف دون الـ **الزمه** نصباً كايزد ذا الحيل  
 ( ولا يجوز أن يكون ) يعمر وكذا بقية التوابع المذكورة ( بدلاً  
 لأنه لو كان ) بدلاً ( لكن ) حينئذ ( في تقديره حرف النداء فيلزم)  
 حينئذ ( ضمه ) ، وبعبارة أخرى لا يجوز جعل التوابع المذكورة بدلاً  
 لأن البديل على نية تكرار العامل فيجب بنائهما في جميع الأمثلة  
 المذكورة لأنه لو وقع بعد الياء وجب بنائهما كما يجيء في باب توابع  
 المنادي في قوله !

وما سواه ارفع او نصب واجعلا **كمستقل** نسقاً وبدلاً  
 فإن قلت ! نحن نبني هذه التوابع ثم نجعلها بدلاً ؟ قلنا لا يجوز  
 ذلك لأن الاختيار قبل الاختيار لا بعد الاختيار كما بينا ذلك في باب  
 الموصولات عند قوله !

وصفة صريحة صلة الـ **وكونها بمعرفة الفعال** قل  
 قال بعض الفضلاء في ذيل هذه المسألة ؟ لو قال رجل « زوجتك  
 ابنتي فاطمة وكان اسمها خديجة » فإن أراد عطف البيان صح العقد  
 لأن الغلط واقع فيما ليس بمقصود اعني التابع وإن أراد البديل لم يصح  
 العقد إذ الغلط واقع فيما هو المقصود لأنهم قالوا في تعريف البديل  
 انه المقصود .

( و ) المسألة ( الثانية ) إن يكون المعنوف خالياً من لام التعريف  
 والمعنوف عليه معرفاً بها بمحضه بالإضافة صفة مقتنة لها ) اليه ،  
 وبعبارة أخرى يكون التابع خالياً من الـ **الملتبوع** مقتنون بحال وقد

اضيفت اليه صفة مقتنة بالـ ( نحو بشر الذي هو تابع البكري في قوله أنا ابن التارك البكري بشر ) برفع البذر وبشر تابع خال عن اللام والمتبوع وهو البكري مقتن باللام والمضاف الى البكري اعني التارك صفة مقتنة باللام ( فيجب ) في بشر ( في هذه الحالة ان يكون عطف ) البيان ( وليس ان يبدل ) بشر ( بالمرضى ) يعني ليس بدلية بشر مرضيا ( عندنا لانه ) اي بشر ( حينئذ ) اي حين جعله بدل ( في تقدير اعادة العامل ) فيكون التقدير أنا ابن التارك بشر ( فيلزم اضافة الصفة المعرفة باللام ) اعني التارك الى بشر الحال عنها وهو اي اضافة ذي اللام ( الى الحال عنها غير جائز ) كما تقدم في باب الاضافة عند قوله : ووصل الى بذى المضاف مفترى ان وصلت بالثان كالبعد الشعر ( وهو ) اي البدل المذكور ( مرضي عند الفراء لتجویزه ما ) اي الاضافة المذكورة الذي ( يلزم عليه ) اي على جعله بدل ( وقد تقدم ) قول الفراء بتجویزه هذه الاضافة بل الاضافة الى كل المعارف و ( تأييده ) في الموضع المذكور باستعمال الامام الشافعى .

واعلم انه يوجد مواضع كثيرة اخرى ايضا قيل فيها بمثل ما قيل في المستلتين من عدم جواز البدل فيها ان بيننا الحكم بلزم احلال البدل محل المبدل منه والمبدل منه في حكم السقوط او قلنا ان البدل في نيته تكرار العامل .

منها : ان يضيق اسم التفضيل الى عام ذي قسمين ثم يتبع العام بقسميه نحو « زيد افضل الناس الرجال والنساء » لانه لـ و نوى احلال الرجال محل النساء لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل النساء ايضا لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيكون التقدير

فِيْد أَفْضَل النَّسَاء وَذَلِك لَا يَجُوز لَأَنَّ اسْم التَّفْضِيل إِذَا قُصِد بِهِ زِيَادَة الْمُوصَف عَلَى مِنْ أَضَيْفَ الَّتِي يَشْتَرطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الْمُفْضَل أَعْنَى الْمُوصَف مِنْهُمْ ، وَمِنْ ثُمَّ لَا يَصْحُ أَنْ يَقُول إِنَّا أَشْعَرُ الْأَنْسَ والجَن لِأَنَّ الْمُتَكَلِّم لَيْس مِنَ الْجَن كَمَا أَنَّ زِيدًا فِي الْمَثَال لَيْس مِنَ النَّسَاء وَكَذَا يَوْسُف أَخْوَه كَمَا يَبْيَانُ فِي الْكَلَام الْمُفَيدِ لِتَامِل وَمِنْهَا : أَنْ تَبْعَد صَفَة أَيِّ مَعْ كُونِهِ مَنَادِي بِمَضَافِ نَحْو يَا إِيَّاهَا الرَّجُل غَلام زِيد لِأَنَّ الْغَلام لَوْ نَوْيَ احْلَالَه مَحْلَ الرَّجُل لَزَمْ تَوْصِيف أَيِّ بِالْمَضَافِ وَذَلِك لَا يَجُوز كَمَا سَيِّجِيَّيِّي « فِي بَابِ تَوَابِعِ الْمَنَادِي فِي قُولِه :

وَإِيَّاهَا إِيَّاهَا الَّذِي وَرَدَ وَوَصَفَ أَيِّ بِسُوَى هَذَا تَرَدَ وَعَلَلْ بَعْضُهُمْ امْتِنَاعَ بَدْلِيَةِ الْغَلام بِأَنَّه مَنْصُوبٌ وَلَوْ نَوْيَ احْلَالَه مَحْلَ الرَّجُل لَوْجَبَ رَفْعَه لِأَنَّ الرَّجُل فِي هَذَا التَّرْكِيب وَاجِبُ الرَّفع لَأَنَّه صَفَة أَيِّ انتِهِي ، وَلَكِنَّ القُولَ بِنَصْبِ غَلام فِي الْمَثَال المَذَكُور خَطَا لِأَنَّ تَابِعَ أَيِّ وَتَابِعَ تَابِعِه لَا يَجُوزُ فِيهِمَا إِلَّا الرَّفع ، قَالَ إِبْنُ الْحَاجِب « وَإِذَا نَوْدِي الْمَعْرُوف بِاللَّام قَبْلَ يَا إِيَّاهَا الرَّجُل ، وَيَا هَذَا الرَّجُل ، وَيَا يَهْدَا الرَّجُل وَالْتَّزَمْوَا رَفْعَ الرَّجُل لَأَنَّه هُوَ الْمَقْصُود بِالنَّدَاء وَتَوَابِعِه » وَقَالَ الشَّارِح فِي ذِيْلِه « وَتَوَابِعِه » « بِالْجَرِ عَطْفٌ عَلَى الرَّجُل أَيِّ وَالْتَّزَمْوَا رَفْعَ تَوَابِعِ الرَّجُل مَفْرَدَةً أَوْ مَضَافَةً نَحْوَ يَا إِيَّاهَا الرَّجُل الظَّرِيفِ وَيَا إِيَّاهَا الرَّجُل ذُو الْمَال » .

وَمِنْهَا أَنْ يَتَبَعَ بِجُرُورِ « أَيِّ » بِمَفْضَلِ نَحْوَ يَا إِيَّ الرَّجُلَيْن زِيدَ وَعَمْرَو مَرَرَتْ لَأَنَّه لَوْ نَوْيَ احْلَالَ زِيدَ مَعْ مَاعْطَفِه عَلَيْهِ وَهُوَ عَمْرَو مَحْلَ الرَّجُلَيْن لَزَمْ اِضَافَةً « أَيِّ » إِلَى الْمَفْرَدِ الْمَعْرُوفِ وَقَدْ تَقْدِمْ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ إِنَّه لَا تَشَافِعُ إِلَيْهَا إِلَّا إِذَا نَوْيَ الْأَجْزَاء أَوْ تَكْرَرَ .

ومنها ان يتبع بمحرر «كلا» بمفصل نحو كلا اخويك زيد وعمرو عندى لانه لو نوى احلال زيد مع ماعطف عليه وهو عمرو محل اخويك لزم اضافة كلا الى مفرق وقد تقدم في الباب المذكور في قوله :

لمفهم اثنين معرف بلا تفرق اضيف كلتا وكلا

ولذا قيل هناك ان : كلا اخي وخليلي واجدي عضدا شاذ .

( «تنبيه» استشكل ابن هشام في حاشية التسهيل ما علمنا به ماتين المستنتين ) كما انه استشكل بعضهم في جميع ما ذكر ( بأنهم يغتفرون في الثاني مالا يغتفرون في الاول ) وذلك بدليل انهم ( قد جوزوا في : انك انت : كون انت تأكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت ) .

قيل يفترق عطف البيان من البدل بأمور :

منها ان البيان لا يقع ضمير! ولا تابعا لضمير كالصفة وقد تقدم هذا الفرق في اول الباب .

ومنها انه لا يخالف متبعه في التعریف والنتکید وقد تقدم ايضا هناك.

ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعا جملة ولا فعلا ولا تابعا لفعل ولكن في هذا الفرق تأمل ببل منع ، قال ابن هشام عند الكلام في الجملة التفسيرية لم يثبت عند الجمهور وقوع البيان والبدل جملة ، وقال ايضا عند الكلام على الجمل التي لها محل من الاعراب ان الجملة التابعة جملة لها محل من الاعراب وذلك يقع في البدل ، وقال التفتازاني القسم الثاني من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا لل الاول فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبعه في افاده الايضاح . . . الى ان قال نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة

الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي قوله يا آدم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان لل فعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فتأمل انتهي وقال المحس على كلامه لانا اذا قطعنا النظر الخ فيه بحث وهو انه لم لا يجوز ان يكون الوسوسة لآدم عليه السلام مبينة بالقول المخصوص وهو الفعل المخصوص المقيد بالمفعول والحاصل انه يجوز ان يفسر الفعل المقيد بالمفعول مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت : المفسر (بالكسر) عام قلت المفسر بعد اعتبار الفاعل اعني وسوسة الشيطان لآدم (ع) عام ايها فتأمل .

### ﴿القسم الثاني من العطف قسمى عطف النسق﴾

( وهو ) اي : لفظ النسق ( بفتح السين اسم مصدر نسقت الكلام لنسته اي : عطفت بعضه على بعض ) والمعطف الميل ( والمصدر بالتسكين . وقال بعضهم : النسق ( بفتح السين ) يمعنى المنسوق من نسقت الشيء نسقا بالتسكين اذا اتيت به متابعا وكثير اما يسميه سيبويه باب الشرفة . وقال بعض آخر : يقال نسق ونسق ( بفتح السين واسكانها ) على اختلاف المعنى ، قال الجواهري : ثغر نسق اذا كانت الاسنان متساوية وحرز نسق منتظم ، والنسر ما جاء من الكلام على نظام واحد ، والنسر بالتسكين مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض ، فعلى هذا ينبغي ان يقال : عطف النسق ( باسكان السين ) وهو خلاف استعمال

النحوين اذا المتداول بينهم انما هو النسق ( بالفتح ) .  
 ( نال بحرف متبع بكسر الباء ) يقال له في الاستلاح ( عطف النسق كاخصص بود وثناء من صدق ) « اخصوص » فعل امر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوه تقديره انت « بود » جار و مجرور متعلق باخصوص، و « ثنا » معطوف بالواو على ود من اسم موصول مفعول به لاخصص، « صدق » فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا والجملة لاعل لها صلة « من » وهو مفعول اخصوص .

( فالعطف ) على قسمين :

القسم الاول : ما يشترك المعطوف مع المعطوف عليه ( مطلقا اي : لفظا ) من حيث الاحكام اللغوية من الاعراب و نحوهما ( ومعنى ) اي حكما اي . من حيث ثبوت حكم المعطوف عليه له نفيا كان الحكم او اثباتا ، والعطف في هذا المقسم ( بـ « واو » ) نحو ما جاء زيد و عمرو ، و نحو جاء زيد و عمرو و ( ثم ) نحو جاء زيد ثم عمرو ، و ( الفاء ) نحو جاء زيد فعمرو ( وحق بالاجماع ) نحو قدم الحجاج حتى المشاة ( وكذا ام ) نحو ازيد عندك ام عمرو ( واو على الصواب ) نحو جاء زيد او عمرو ، ومثال الواو ايضا ( كـ « فيك صدق ووفا » ) .

( و ) القسم الثاني : ما ( اتبعت لفظا فحسب اي : لامعنى ) حاصله ان هذا القسم تشرك الثاني مع الاول في اعرابه فقط لا في حكمه فهو ( بل عند سيبويه ) نحو ما قام زيد بل عمرو ( ولا ، ولكن ) حرفا عطف ( عند الجماع ) هذا خبط ظاهر لما سيبويه عند الكلام في ما تختص به الواو ( و ليس ) ايضا حرف عطف ( عند الكوفيين ) قال الرضي في اخري يبحث الافعال الناقصة اعلم ان ليس من بين اخواتها تختص بكثرة

يجيئ اسمها نكرة لما فيها من النفي وبجواز حذف خبرها كثيراً كقوله انما يجوز الفق لليس الجمل اي ليس الجمل جازياً وقيل بل حمات على لافتات حرف عطف مثلها انتهى مثال لكن (كـ) لم يبدوا امراء لكن طلا « اي ) لم يظهر رجل لكن ظهر ( ولد بقر وحش ) وقيل « طلا » ولد الطلي حين ولد ، وقيل ولد ذات ظلف مطلقاً .  
 ( واعطف يا و ) قدمها لكونها اصلاً في باب العطف ( لاحقاً في الحكم )  
 بأن يكون تعلق الحكم بالمعطوف متاخراً عن المعطوف عليه سواء كانا مسندين او مسند الىهما او مفعولين ( نحو ولقد ارسلنا نوح وابراهيم )  
 فتعلق الارسال بابراهيم (ع) متاخراً عن نوح (ع) او حالين او نحو ذلك ، او اعطف ( يا و سابقاً في الحكم ) كذلك ( نحو كذلك يوحى اليك ولي الذين من قبلك الله ) فان تعلق الحكم اعني : الایحاء بالنباء (ع) مقدم على تعلقه بخاتم النبيين (ص) ( او ) اعطف ( مصاحب موافقاً ) للمعطوف عليه من حيث الزمان ( فيه ) اي : في الحكم كذلك ( نحو فأنجينا واصحاب السفينة ) فان زمان تعلق الانجاء باصحاب السفينة موافق ومتبع بزمان تعلق الانجاء بنوح (ع) وهذه ثلاث مراتب ولكنها مختلفة في الكثرة والقلة فمجيئها للمصاحبة اكثر ، ولعطف اللاحق على السابق كثيراً ولعكسه قليل فتامن ، وهذه المراتب الثلاث كلها مع القرينة على تعين احداها كالمثلة المذكورة والا فالارجح المصاحبة ثم عطف اللاحق على السابق والعكس مرجوح وان كان معملاً ،

ومذهب الكوفيين ان الواو للترتيب ورد بقوله تعالى حكاية عن منكريبعث والمعاد . ان هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحياناً : اذ لو

كانت الواو للترتيب كما يقول الكوفين لكان هذا الكلام من الكفار اعترافاً منهم بالبعث والمعاد لأن المراد من الحياة حينئذ يكون الحياة بعد الموت وهي البعث والمعاد الحال ان مرادهم من هذا الكلام انكار البعث والمعاد لا الاقرار به .

( وعلى هذا ) اي على ان للواو هذا الشأن من الجمع المطلق في العطف من كونها للعطف في المراتب الثلاث فهي ام الباب واصل فيه ( اخصوص ) بها احكاما وهي حسب ما ذكره بعض المتبعين احد وعشرون حكما ذكر المصنف ثلاثة منها في هذا الباب وذكر الشارح اثنين منها ايضا فيه والبقية مذكورة متفرقة في ابواب متفرقة ونحن نذكر جميعها هيئنا اجمالا تكميلا للفائدة :

الاول ! ( عطف ) الاسم ( الذي لا يغنى متبوئه عنه ) وهذا فيما كان المتبع بحيث لا يكتفى العامل به وحده ( كفاعل ما ) اي عامل ( يقتضي الاشتراك ) بأن يكون معنی العامل من المعانی النسبية التي لا تتحقق الا باثنين فصاعدا سواء كان هذا مقتضى المادة فقط ( كاصطف هذا وابني ) فان مادة الاصطفاف فقط تقتضي اثنين فصاعدا اذ الصف لا يتتحقق بشخص واحد اما هيئة باب الافتعال فلا اقتضاء له من حيث التعدد ، او كان مقتضى الهيئة ايضا اثنين فصاعدا ( و ) ذلك نحو ( تخاصم زيد وعمرو ) فان التخاصم مادة وهيئة يقتضي اثنين فصاعدا .

الثاني : عطف سببي على اجنبى في باب الاشتغال ونحوه نحو ضربت زيدا وآخاه وقد تقدم في باب الاشتغال ، ونحو مررت بهوك وقومه .  
الثالث : عطف المخاص على العام اذا كان المخاص ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلة الوسطى ، ونحو فيما فاكهة ونخل ورمان فتأمل

فإن هذا الحكم يجري في حتى ايضا نحو مات الناس حتى الانبياء .

الرابع : عطف الشيء على مراده نحو شرعة ومنهاجا .

الخامس : عطف عامل قد حذف وبقى معموله وسيأتي في الكلام المصنف في قوله وهي انفردت بعطف عامل مزال . . . الخ .

السادس : جواز فصلها من معطوفها بالظرف اذا كان مرفوعا او منصوبا نحو جاء زيد اليوم وامس عمرو ، ونحو اكرمت امس زيدا واليوم عرروا .

السابع : جواز تقديمها مع معطوفها في الضرورة وقد تقدم منها بيانه في اول باب التوابع لكن في اختصاص هذا الحكم بالسواء نظر بل منع لأن الفاء وثم واو ولا كذلك ، ويشترط في هذا الحكم ان لا يكون العامل حرفا وان لا يتقدم المعطوف على العامل وان لا يكون المعطوف عليه بالا او ما يمعنها .

الثامن : جواز العطف على الجوار في الجر خاصة نحو وارجلكم في آية الوضوء على قرائه جر ارجل بناء على انه عطف على ايديكم لا على رؤسكم وفيه ايضا منع ظاهر ، قال ابن هشام : والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادر ، وقال ايضا انكر السيرا في وابن جني الخفض على الجوار ، وقال الدمامي اخبرني صاحبنا الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الحنفي المعروف بابن الشارق وكان من العدول الثقات انه كان بيده كراس من تفسير الثعلبي او غيره (والشك مني ) وفيها ان ارجلكم في آية الوضوء مخوض على الجوار قال فجئت الى الشيخ جمال الدين بن هشام يعني صاحب المفتى وهو جالس بمصر بجامع عمرو بن العاص فاريته الكلام المذكور في تلك

الأية طالبا ان يتكلم فيه فنظر في تملك الكراس ثم القاما الى وقال لي بعده خذ فاسا واكشط به هذا الكلام في وجه صاحبه فتركته ومضيت انتهاء ولهم في اثبات وجوب غسل الرجلين في الوضوء بالأية كلام طويل مرجعه بالأخرة الى اثباته بالاحاديث والاخبار المعتبرة عندهم والاستحسانات من غير دليل معتبر يعني عن القال والقول الله يهدى من يشاء الى سواء السبيل فهو حسبنا ونعم الوكيل .

التاسع : جواز حذفها وحدهما ذكره الشارح في الباب كقوله صلى الله عليه واله وسلم تصدق رجل من ديناره من درهمه ٠٠٠ الخ العاشر : ايلاتها « لا » اذا عطفت مفردا بعد نهي نحو ولا الهدى ولا القلائد ، او نفي نحو فلا رفت ولا فسوق ، او مثول بنفي نحو غير المفظوب علیم ولا الصالين فان « غير » مؤول بالنفي ، وقيل انه نفيحقيقة وقد تقدم في باب المبتدء والخبر الكلام فيه .

الحادي عشر : ايلاتها « اما » مسبوقة بمثلها غالبا وقد اشار الشارح الى ذلك في الباب بقوله وقد يأتي اما عارية عن الواو .

الثاني عشر : عطف العقد من المدد على النيف منه نحو أحد وعشرون.

الثالث عشر : عطف التعلوت المفرقة مع اجتماع منعوها وقد تقدم

هذا باب النعم عند قوله :

ونعت غير واحد اذا اختلف فما اختلفوا فرقه لا اذا اختلف

نحو مررت برجلين عالم وجاهل .

الرابع عشر : عطف ما حقه التثنية او الجموع نحو .

ان الرزية لارزية مثلما فقدان مثل محمد ومحمد

ونحو :

اقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً ويوماً له يوم الترحل الخامس  
المراد من البيت ان الاقامة فيها كانت سبعة قال ابن هشام وهذا  
البيت يتسائل عنه اهل الادب فيقولون كم اقاموا والجواب ثمانية لأن  
يوم الاخير رابع وقد وصف بأن يوم الترحل الخامس له وحده فيكون  
يوم الترحل هو الثامن بالنسبة الى اول يوم انتهى ولا يذهب عليك  
ما في كلامه من التهافت بين الحكم بأن الجواب ثمانية ويوم الترحل  
هو الثامن فتأمل.

الخامس عشر : عطف العام على الخاص نحو رب اغفرلي ولوالدى  
وجميع المؤمنين والمؤمنات .

السادس عشر : اقترانها بلکن نحو ولكن رسول الله وفيهما حينئذ  
اربعة اقوال :

الاول : ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفرداً على مفرد .

الثاني : ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على  
جملة صرح بجمعها فالتقدير في الآية : ولكن كان رسول الله ، واستدل  
لذلك بأن الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مخالف له في  
الايجاب والسلب لانها ما تعطف لفظاً ومعنى كما تقدم في اول الباب  
بخلاف الجملتين المتعاطفتين فإنه يجوز تخالفهما فيه نحو جاء زيد ولم  
يجهي عمرو .

الثالث : ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة ، قال بعض المحققين !  
وما يوجد في كتب النحوين من نحو ما قام سعد لكن سعيد بدون الواو  
فمن كلامهم لامن كلام العرب انتهى ولیکن هذا على ذكر منك فإنه  
يفيدك فيما بعد في المثالين الذين يذكرهما الشارح لكن .

الرابع : ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة لانه سمع من العرب ما مررت برجل صالح لكن طالع بجر طالع فقيل ان الجر على العطف وقيل بجار مقدر اي لكن مررت بطالمع وقد تقدم في اواخر باب حروف الجر جواز حذف الجار في قوله :

وقد يجر بسوى رب لدى حذف وبعضاً يرى مطرداً  
السابع عشر : امتناع الحكاية معها كما يجيء في باب الحكاية في قوله :

والعلم الحكيمه من بعد من ان عريت من عاطف بها اقتتن  
فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لزيدا في قول من قال :رأيت  
زيدا .

الثامن عشر : العطف التلقيني كما تقول لمخاطبك اكرم من كان  
عما فتقول ومن كان هاشميا .

الحادي عشر : العطف في التحذير والاغراء كما يجيء في باب التحذير في قوله :

الا مع المطف او التكرار كالضيغم الضيغم ياذا الساري نحو ما زور اسك ، ونحو ناقه الله وستة ايها ، ونحو المروة والنجد .

تمام العشرين : عطف السابق على اللاحق وقد تقدم في أول  
الباب .

الحادي والعشرون ! عطف « اي » على مثلها وقد تقدم في باب  
الاضافة نحو اي وايك فارس الاحزاب .

ومن غريب ما قيل في الواو انها تجيء بمعنى ياء الجر نحو انت

اعلم ومالك بغير دالك اي اعلم بمالك ، وبمعنى لام التعليل نحو  
يا ليتنا نرد ولا نكذب اي لثلا نكذب ، قيل والصواب ان الواو فيه  
للمعية ، وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها  
لإفادة ثبوت مضمون الجملتين ، فان قلت ؛ ان هذا المعنى يحصل بدون  
العطف ايضا فما فائدة العطف قلنا ؛ فائدة العطف النص على  
كونهما مقصودين اذ بدون العطف يحتمل كون الثانية بدل الاولى  
غير مقصودة .

( والفاء للترتيب ) سواء كان حرف عطف اولا فان عطف مفردا  
غير صفة فقائدتها ان ملابسة المعطوف بمعنى التعلل بعد ملابسة  
المعطوف عليه بلا مهملة ، وان دخلت على الصفات المتتالية نان كان  
الموصوف واحدا فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها بل في مصادر  
تلك الصفات كـ*توالك* *جايني* *زيد الأكل* *فالنائم* اي الذي يأكل فينام ،  
وان كان الموصوف غير واحد فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها  
كما في الجوامد نحو قول الفقهاء في احكام امام الجماعة يقدم الاقرء  
فالاقرء هجرة فالاسن ، وان عطفت جملة على جملة افادت  
كون مضمون الجملة التي بعدها عقیب مضمون الجملة التي قبلها ( باتصال  
ونتعیب ) وبلا مهلة كـ*لفرد* ( نحو الذي خلقك فـ*سواك* ) فان بين  
الجملتين ترتيب واتصال ظاهر .

واعلم ان الاتصال في كل شيء بحسبه فـ*قولنا تزوج زيد فولد له*  
صحيح اذا لم يكن بين التزويج والولد الا مدة الحمل وان كانت مدة  
كبيرة ، وكذا دخلت البصرة بـ*فـداد* اذا لم يقم في البصرة ولا بين  
البلدين وان كانت مدة المسافرة بينهما كبيرة .

( وأما ) نحو ( قوله تعالى ، « وكم من قرية أهلتناها فجأتها  
بأسنا » ) بما ظاهره عكس الترتيب فان حق الترتيب ان يكون اللام  
متاخراً عن بجيء الباس وفي الآية بالعكس ( فمعناه اردنا اهلاكها  
فجأتها ) بأسنا فليس على خلاف الترتيب وقد تقدم شطر من هذا في  
باب المعرف باللام في شرح قول الناظم فنعطي عرفت قل فيه النمط  
فراجع هذا ولكن الآية عند البيانيين من باب القلب خلافاً للنجويين  
قال ابن هشام : « انهم يعبرون بالفعل عن امور ؛ احدهما وتوعله  
وهو الاصل ، والثاني مشارقه نحو واذا طلقتم النساء بلغن اجلهن  
فامسكوهن اي فشارفن انتقام العدة الى ان قال ، والثالث :  
ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد أدلة الشرط نحو فاذا قرأت فاستعذ  
بالله من الشيطان ( اي اذا اردت قرارة القرآن ) ونحو اذا قمت الى  
الصلاه فاغسلوا وجوهكم ( اي اذا اردتم الصلاه ) الى ان  
قال : ومثله كم من قرية أهلتناها فجأتها بأسنا اي اردنا اهلاكها  
انتهى محل الحاجة من كلامه مع قليل توضيح منا ، وقال بعضهم ان  
الفاء فيه للترتيب الذكري وسيأتي المراد منه ، وأما نحو ( قوله تعالى :  
« والذى اخرج المرعى فجعله غثاء احوى » ) بما ظاهره عدم الاتصال  
فإن اخراج المرعى لا يعقبه بلا مهلة جعله غثاء احوى اي يابساً أسود  
( فمعناه ) يصح بتقدير جملة محددة عطفت عليها قوله « فجعله غثاء  
احوى » اي ( فمضت مدة فجعله ) غثاء احوى كما انه يصح بما  
تقدمنا من ان الاتصال في كل شيء بحسبه وبما قيل من ان الفاء فيه  
نابت عن ثم والمعنى ثم جعله غثاء كما انه قد تنوب ثم عن الفاء  
ويأتي عن قريب .

والترتيب قسمان: الاول المعنوي كالمثلة السابقة، والثاني الذكرى  
والمراد به ان يكون ذكر المعنوف بعد المعنوف عليه بحسب اللفظ  
فقط وان كان وجود المعنين وحصولهما بالعكس او متصاحبين واكثراً ما  
يكون ذلك في عطف مفصل على بجمل نحو توضأ فسل وجهه ويديه  
ومسح رأسه ورجليه هكذا مثلوا في المقام وليت شعري كيف يوجبون  
هذا المثال حق يوافق توجيههم في آية الوضوء، ونحو « مطرنا في مكان  
كذا فمكان كذا »، وان كان وقوع المطر فيما في وقت واحد او في  
زمانين متلاقيين يعكس ما ذكر من المكانين .

و ( ثم ) ويقال فيها فم بالفاء ( للترتيب لكن بانفصال ومهلة  
نحو فاقبره ثم اذا شاء انشره اي احياء للحساب ( وتأتي ) ثم  
( بمعنى الفاء ) فلا يكون فيه مهلة ( نحو ) :

كهز الرديني تحت العجاج ( جرى في الانابيب ثم اضطرب )  
اذ الهرقى جرى في انابيب الرمح تعقبه الاضطراب بلا مهلة ولم  
يترافق عنه .

( واصخص بفاء عطف ما ) أي جملة ( ليس ) لها قابلية ان  
تقع ( صلة بان خلا من العائد على ) الكلام ( الذي استقر انه  
الصلة ) لكونه مشتملا على العائد ( نحو الذي يطير فيغضب زيد  
الذباب ) فالذى مبتدأ وهو اسم موصول ويطير مع فاعله المستتر فيه  
الذى هو العائد صلته وجملة يغضب زيد معطوفة على جملة يطير ،  
وكان مقتضى القياس ان لا يصح العطف خلو الثانية عن الضمير  
العائد على الموصول لأن الفاعل فيها ظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت  
بالفاء صح ذلك لأن ما في الفاء من معنى السبيبية ألغى عن العائد ،

( ولا يجوز عطفه بغيرها لأن شرط ماعطف على الصلة ان يصلح لوقوعه صلة ، وإنما لم يشترط ذلك في العطف بالفاء جعلها ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لاشمارها ) كما قلنا ( بالسببية ) .

قيل وكذلك العكس يعني أن الفاء تعطف ما يصلح أن يكون صلة على ما لا يصلح أن يكون صلة نحو « الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد » فـ « الذي » مبتدء ويقوم أخواك جملة فعلية صلة الذي وهي لا تصلح أن تكون صلة خلوها عن ضمير عائد على الموصول ، وسough ذلك لعطف جملة يغضب هو عليها لاشتمالها على العائد إلى الموصول وهو الضمير البارز المرفوع يغضبه ، وإنما ابرز الضمير لأن الفعل كالوصف إذا جرى على غير من هوله ورفع ضميرًا وجب ابرازه وزيد خير الذي ، ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والنتع والحال فيعطف بالفاء على جملة الخبر مala يصلح كونه خبرا خلوه عن العائد على المبتدء وكذلك العكس : فالاول نحو « ألم تر أن الله انزل من السماء ما فتصبح الأرض مخضرة » فجملة « تصبح الأرض » بالرفع معطوفة على جملة « أنزل » الواقعه خبر ان ، وكان مقتضي القياس ان لا يصلح العطف خلوها من ضمير يعود على اسم ان اذا المعطوفة على الخبر خبر ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك ، والثاني نحو « زيد جاء عمرو فاكرمه » فجملة جاء عمو وخبر وهي لا يصلح كونها خبرا خلوها من عائد يعود على زيد لرفعه الظاهر هو عمرو ولكن سough ذلك عطف اكرمه بالفاء فالارتباط وقع بالضمير الذي فيه ، وإنما اكتفى بضمير واحد لأن الجملتين المتعاظفتين بالفاء السبية بمنزلة جملة واحدة ، وقس على الخبر الصفة نحو مررت برجل يبكي ففضحك عمرو ، ونحو مررت برجل يبكي عمرو ففضحك ،

والحال نحو عهدت زيداً يغتصب فيطير الذباب ، ونحو عهدت زيداً يطير الذباب فيغتصب هو هذا والبيان هو البيان والتوجيه هو التوجيه ، ولكن قال ابن هشام : يجب أن يدعى إن الفاء في ذلك كله قد اخلصت للسببيه واخرجت عن العدف كما أنها كذلك في جواب الشرط « انتهي بادني تغير للتوضيح . »

اعلم أن الفاء وثم قد يصلحان لتركيب واحد بأن يكون المعطوف أمراً عتمداً كان انتهائه متراخيأ عن المعطوف عليه وابتدائه عقيبه بلا مهملة فلذلك ان تعطف بالفاء نظراً الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وإن تعطف بهم نظراً الى بعد انتهائه وتراخيه عنه ، وبهذا ينحل كثير من الاشكالات الواردة عن موارد استعمال هذين الحرفين .

(بعضنا تحقيقاً او تأويلاً بـ « حق » اعطف على كل ) والمراد من البعض تحقيقاً ما كان جزء من كل مركب من شيئين او أكثر حقيقة بحيث يكون لاجزائه تضام وتلاصق حقيقة ( نحو السمكة ) في قوله ( اكلت السمكة حق رأسها ) بنصب رأسها فإن لاجزائها اي الرأس والذيل والاجزاء الاخر منها تضام وتلاصق حقيقة ، وقيل : او كان جزئياً من كلي وهو : مالا يمنع نفس تصوره عن فرض صدقه على كثيرين نحو عجبني التمر حق البرني فإن التمر كلي يصدق على انواع كثيرة والبرني بعض منها ، ونحو « الحاج » في قوله : « قدم الحاج حتى المشاة » برفع المشاة فإن المراد بالحاج ليس المجموع من حيث المجموع والا كان المشاة جزء لا جزئياً بل المراد منه المفهوم الكلي الصادق على كثيرين والمشاة بعض منهم . والمراد من البعض تأويلاً ان يكون بعضنا من شيئين او اشياء ليس بينهما ارتباط الا بأمر عارضي اعتباري نحو « نعمله » في قوله :

(القى الصحيفة كي يخفف رحاه والزاد حق نعـله القاها  
فأن النعل من الامتعة التي كانت معه فيؤل الجميع بما يثقله فتقدير  
الكلام القى ما يثقله حق نعـله .

واعطف بحق أيضا ما كان كالبعض نحو اعجبتني الجارية حق كلامها  
فان «الكلام» وان لم يكن بعض منها لكنه بمنزلة البعض منها ، ولا  
يصح ان يقال «حق ولدها» لانه ليس ببعضا منها ولا بمنزلة البعض ،  
ولا يلزم من امتناع هذا امتناع اعجبتني القوم حق بنوهم لأن اسم  
ال القوم يشمل ابناهم واسم الجارية لا يشمل ابنتها . والدليل على ذلك  
صحة استثناء البنين من القوم بأن يقال ؟ جانبي القوم الا ابناهم وعدم  
صحة استثناء البنـن من الجارية .

(ولا يكون المطوف بها الا غاية) لما قبلها (الذى تلأه رفعـة)  
نحو مات الناس حق الانبياء ( او خـستـه نحو ) لا يجوز اغتياب المؤمنين  
حتى فساقـهم الا في موارد مخصوصـة بيـنـتـ في الفقه ، وقد اجتمع النوعان  
في قوله :

(قـهرـناـكم حقـ الكـبـاءـ فـأـنـتمـ تـهـابـونـتـاـ حقـ بـنـيـنـاـ الـاصـاغـرـ)  
وعـلـ المـسـئـةـ بـأـنـ حقـ وـضـعـتـ لـغـاـيـةـ رـفـعـةـ ، اوـ أـدـنـاهـ لـأـمـطـلـقـ الـغـاـيـةـ ،  
وبـعـبـارـةـ أـخـرىـ انـهاـ مـوـضـوـعـةـ لـأـنـ يـكـوـنـ جـزـءـ قـوـيـاـ بـنـحـوـ مـنـ الـقـوـةـ اوـ  
ضـعـيـفـاـ كـذـلـكـ فـتـفـيـدـ قـوـتـهـ اوـ ضـعـفـهـ وـتـدـلـ عـلـيـهـ .

(فرـعـ حـقـ فيـ عـدـمـ التـرتـيـبـ كـالـلـاوـ) خـلـافـاـ لـابـنـ الـحـاجـبـ فـاـنـهـ قـالـ  
ماـهـذـاـ نـصـهـ «ـ وـالـفـاءـ لـلـتـرـتـيـبـ ، وـثـمـ مـثـلـهـ مـقـرـوـنـةـ بـمـهـلـةـ ، وـحـقـ مـثـلـهـ  
وـمـعـطـوـفـهـ جـزـءـ قـوـيـ اوـ ضـعـيـفـ مـنـ مـتـبـوـعـةـ لـيـفـيـدـ قـوـةـ اوـ ضـعـفـاـ فـيـهـ »ـ  
اـتـهـىـ مـعـ ضـمـيـمـةـ مـنـ شـارـحـهـ وـيـمـكـنـ الـجـمـعـ بـيـنـ الـقـوـلـيـنـ بـمـاـ ذـكـرـهـ

شارح كلامه في مقام الفرق بين ثم وبيتها وهذا نصه « ان المهمة المعتبرة في ثم إنما هي بحسب الخارج نحو جائني زيد ثم عمرو ، وفي حق بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولاً بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصلح ان يقال قدم الحاج حق المشاة » انتهى . والى هذا يرجع ماقاله التفتازاني وهذا نصه « والتحقيق ان المعتبر في حق ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الضعف الى القوى ، او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز اذ يكون ملابسة الفعل لما بعدهما قبل ملابسته للجزاء الاخير نحو مات كل اب لي حق آدم (ع) او في اثنائها نحو مات الناس حق الانبياء ، او في زمان واحد نحو جائني القوم حق خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم » انتهى . واعلم ان المثال الاول مبني على ان قلنه من ابناء قايميل والا فلا يصح التمثيل لأن موت هايميل كان مقدما على آدم عليه السلام فتحصل بما تقدم ان حق من حيث الخارج كالواو ومن حيث الذهن كثم فلاتنافي بين القولين لعدم الاتحاد بين على النفي والاثبات فتبصر .

واعلم ان حق قد تكون حرف جر وقد تقدم في بابه ، وقد يكون حرف استيفاف وابتداء كما انها في مقام حرف عطف وقد ذكرروا لها فوارق وعلامات ذكرها يوجب التطويل ، وقالوا ان قولهم « اكلت السمسكة حق رأسها » يصلح لاقسامها الثلاثة فيجوز جر « الرأس » حتى يكون حرف جر بمعنى الى ، ونصبها ليكون حرف عطف بمعنى الواو

خارجاً وبمعنى ثم ذهنا ورغمها على الاستبنا في أي رأسها اكمل .  
 (وام) التي تتصف وتعرف في الاصطلاح ( باتصال ) اي يقال  
 لها « ام المتصلة » .

قيل : وإنما سميت بذلك لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحدهما  
 عن الآخر فالاتصال على هذا ليس وصفاً لها بل للسابق واللاحق  
 فاتصفت بالاتصال باعتبار متماظفيها فالتسمية حينئذ لامر خارج عنها  
 وقيل : إنما سميت بذلك لأنها اتصلت بالهمزة حق صارت في افاده  
 الاستفهام بمنزلة الكلمة واحدة لأنهما جمِيعاً بمعنى اي الاستفهامية .  
 ولا يخفى ان هذا الوجه اول من الوجه الاول لأن وجه التسمية على  
 هذا راجع اليها نفسها لا الى أمر خارج عنها لكن الوجه الثاني اسا  
 يتاتي في المسبوقة بهمزة التسوية فالراجح هو الوجه الاول ( ز بها اعطف )  
 في مقامين مما دليلان على كونها متصلة .

المقام الاول : ( بعد همز التسوية وهي الهمزة الداخلة على جملة  
 في محل المصدر ) حاصلة ان يصح حل محل المصدر محلها وكذلك الجملة  
 التي بعد ام : سواء كانت الجملتين فعليتين ( نحو سواء علينا أجزعنا ام  
 صبرنا ) او اسميتين ( نحو اموتي نام ام هو الآن واقع ) او مختلفتين  
 نحو ( سواء عليكم ادعوتكم ام اتم صامتون ) وهل المصدر يحل  
 محل الجملتين وحدهما او مع الهمزة ام ؟ ظاهر عباراتهم الاول ولكن  
 التحقيق والتحقق هو الثاني الاترى انهم يقولون في قوله تعالى « سواء  
 عليهم اسغرت لهم ام لم تستغفر » يصح أن يجعل محل الجملتين سواء عليهم  
 الاستغفار وعدم الاستغفار بدون الهمزة ام وكذا في نحو وما ابالي  
 اقمت ام قعدت يقولون يصح ما ابالي بقيامك وبعمودك بدون الهمزة

ولم فيعلم من ذلك ان مرادهم من الحلول ان الجملة مع الهمزة وام في محل المصدر فما تقدم في اول باب الموصولات «ان المؤل هي الجملة بدون الهمزة» بناء على ما ادعاه بعضهم ليس كما ينبغي .

استشكل بعضهم في كون الجملة بعد الهمزة مؤلا بال المصدر بأنه لا سابق في الكلام والتاویل بلا سابق شاذ مثل وتسمع بالمعیدي خير من ان تراه كما تقدم عند قوله :

بسالجر والتنوين والنداه وال  
قلا يصح حمل ايات القرآن على ذلك.

وأجيب عن ذلك بان سبک الجملة بالفرد من دون سابق انما يكون شادا اذا لم يطرد في باب كالمثال المذکور اما اذا اطرد في باب واستمر فيه فلا يكون شادا نظير «لاتأكل السمك وتشرب اللبن» فانك اذا نصبت «تشرب» تصبته بأن مقدرة فيصدر اسماء جاما معطوفا في الظاهر على فعل وهو متعن الا عند التاویل فيحتاج الى مصدر مؤل من الفعل الاول ولو لم يكن فيه سابق ولا يعد هذا شادا لاطراده في بابه . ومن هذا القبيل اضافة اسم الزمان الى الجملة على ما هو التحقيق كما اشرنا اليه سابقا نحو «حين جاء زيد» فيؤل الجملة بال المصدر بلا سابق فيها تاویلا مطربا اي : حين بجيبي زيد ومقامنا من هذا القبيل فلا يعد شادا هذا ولكن في النفس من المسألة شيء اذ لم يظهر لي بعد من كلام المحققين انه يجب ان يحكم بكون الجملة بعد همزة التسوية مؤلة بل الذي يظهر من كلامهم كما هو صريح الشارح كون الجملة في محل المصدر وهذا غير كون الجملة مؤلة بال المصدر ، وكذلك كلام غير واحد منهم . قال ابن هشام «والتفايبط انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول

المصدر محلها نحو سواه عليهم استغراق لهم أم لم تستغرق لهم ونحو ما أبالي اقمت أم قعدت الا ترى انه يصح سواه عليهم الاستغفار وعدمه وما أبالي بقيامك وبعمودك !» انتهى فالحق ان المراد في المسألة ان الجملة بعدها في حكم المؤل وبمنزلته ، ولا يلزم من ذلك كونها واجبة التأويل اذ لا يلزم من كون شيء بمنزلة شيء كونه نفس ذلك الشيء كما انهم يقولون ان الحال بمنزلة الظرف ولم يقل احد انها ظرف حقيقة فتدبر جيدا .

قد تقدم في باب الاستثناء ان لـ «سواء» لغات ، وقد يأتي معان : منها : العدل والمثل يقال : هما في هذا الامر سواء ، وان شئت قلت : سواء بان التثنية وفي الجمع هم سواء او هم اسواء ، وايضا على غير القياس هم سواس وسواسية وسواسوة اي متساويان ومتساوون فعلى هذا يقع خبرا . ومنها : انه يكون بمعنى مستوى نحو مكاناً سوى (بكسر السين) بمعنى انه نصف بين مكانين ، ويوصف به غير المكان ايضاً قيل : فيجب ان يهد مع فتح السين نحو مررت برجل سواء والعدم بعطف المد على المستتر في سواء كما سيأتي عن قريب .

ومنها : الوسط يقال ضرب سواء اي : وسطه ، ومنه قوله تعالى : في سواء الجحيم اي في وسط الجحيم ، ومنه لقيته في سواء النهار اي متضنه ، ومنه ايضاً سواء السبيل وسواء الطريق فتأمل .

ومنها : معنى الغير وقد تقدم في باب الاستثناء نحو جاؤوا سوى زيد . ومنها : التام يقال : هذا درهم سواء اي تام ، وبهذا المعنى يقال : ليلة سواء وهي ليله اربع عشرة او ثلاثة عشرة لامتناء القمر فيها . وفي لفظ سواء اختلاف فاحش كما تقدم في باب الاستثناء فقال

بعضهم : أنها ظرف ملازم للنصب اي أنها من الظروف التي لا يتصرف فيها الا في الضرورة . وقال بعضهم : أنها متصرفة فتقول جائني سوادك ( بالرفع ) على الفاعلية ، ورأيت سوادك ( بالنصب ) على المفعولية . وقال جمع آخر : أنها قرد لوجهين

ويجوز في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ما ذكرتهم كونها خيرا لأن الجملة بعدها فاعلا لها بمعنى مستو ، ويجوز كونها خيرا مقدما وما بعدها مبتدء مؤخرا ، ويجوز كونها مبتدء وما بعدها خيرا ، والجملة بعدها في الوجه الثالث بمنزلة المفرد ، ويجوز في قوله تعالى « سواء علينا اجزعنا ام صبرنا » الوجهان الاخرين لعدم مبتدء قبلها وكذا في سواء عليكم ادعوتهم ، والحاصل ان سواء اسم كسائر الاسماء يعرب بحسب مقتضى المقام وكذلك الجملة بعدها بمنزلة المفرد تعرب بحسب مقتضى المقام .

واستشكل بعضهم خبريتها لما قبلها بأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله اذا كان من العوامل اللفظية الا حروف الجر لتنزلها منزلة الجزء من الاسم ، واجيب عن ذلك بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقة لانه لا استفهام في المقام لا من قبل المتكلم ولا غيره بخلاف نحو علمت ازيد قائم ؟ لأن الاستفهام مراد فيه اذ المعنى علمت ما يجيئ به قول المستفهم ازيد قائم فلذا يتعين استحقاق صدارتها والتعليق بها كما اشرنا في باب افعال القلوب والحاصل ان الهمزة المعادة لام وان كانت موضوعة في الاصل للاستفهام عن احد متعددين في عدم العلم بالتعيين لكنه نقلت الى مطلق المعادة وان لم يكن استفهاما كما ان اي موضوع في الاصل لتخصيص المنادي بالدعاة ثم نقل الى مطلق التخصيص كما يأتي في

## باب الاختصاص .

واستشكل ايضا خبريتها عما بعدها بأن المبتدء المشتمل على الاستفهام واجب التقديم . واجب عن ذلك ايضا بالجواب المذكور والاشكال في ابتدائتها نفس الاشكال والجواب نفس الجواب .

اما المقام الثاني الذي يعطف فيها بأم فهو ما ذكره بقوله ( او ) بعد ( همزة ) تكون ( عن لفظاً ) الاستفهامية التي يطلب بها تعيين احد الامرين ( مفتية ) وذلك ( بأن يطلب بها ) أي : بهذه الهمزة ( وبأم التعيين ) فتغنيان المتكلم عن أي .

ونفترق ام هذه عن تلك التي تقع بعد همز التسوية بأن تلك لا تقع الا بين جملتين يصح حلول المصدر محلهما كما سبق مفصلاً واما هذه فقد تقع بين مفردتين يطلب تعيين احدهما سواء انضم الى الثاني منها ما يجعله كلاماً ما ليس مورداً للسؤال ( نحو وان ادرى اقرب ام بعيد ما توعدون ) فإن مورد السؤال والمقصود تعيينه انما هو قرب الموعد وبعده ، فانضم توعدون الى الثاني اي بعيد ليجعله كلاماً فتأمل جيداً او الى الاول منها نحو ( انت اشد خلقاً ام السماء ) فان مورد السؤال وما يراد تعيينه من حيث اشدية الخلق انما المعاندين والسماء فانضم الى الاول اي انت لفظة اشد ليجعله كلاماً فتأمل جيداً وقد تقع بين جملتين المطلوب ايضا تعيين احديهما سواء كان الجملتان اسمياتين نحو ( شعيب بن سهم ام شعيب بن منقر ) ام كانتا فعليتين نحو : ( فقمت الطيف مرتععا فارقني فقلت اهي سرت ام عادنى حلم ) بناء على الارجح من كون هي فاعلاً لمحذوف نظير « وان احد من المشركين استجاهاك » ، ام كانتا مختلفتين نحو ( اقرب ما توعدون ام يجعل ) . وقد ظهر من مطاوي ما تقدم انها تفترقان ايضا بأن تلك

اي التي تقع بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لأن الكلام معها كما اشرنا اليه سابقا ليس على الاستفهام وإنما هو خبر قابل للتصديق والتکذیب مثلا اذا قيل لك : سواء عندی اقمت ام قعدت يحتمل ان يكون القائل صادقا ، ويحتمل ان يكون كاذبا ولهذا يجوز لك ان تقول في جوابه «نعم» تصديقا له او تقول «لا» تکذیبا له لكنه ليس بواجب اما «ام» هذه اي : التي تقع بعد همزة عن لفظ اي مغنية فستتحق الجواب لأنها مع الهمزة استفهام حقيقي استعملنا بمعنى اي لطلب التعيين فيجب ان يجap بتعيين احد الامرين لأن السؤال عنه ولا يصح الجواب بلا او نعم لأنهما لا يفيدان التعيين . مثلا اذا قيل : ازيد عندك ام عمرو ؟ قيل في الجواب : زيد او قيل : عمرو ، ولا يصح ان يقال ! لا ولا نعم . (وربما استقططت الهمزة من اللفظ ان كان خفا المعنی بحذفها امن ) لأن كانت ثمة قرينة تدل على الهمزة : سواء كانت همزة التسوية نحو قرائة بعضهم (سواء عليهم انذرتهم) بحذف الهمزة ، ام عن لفظ اي مغنية نحو (بسبع رمین الجمر ام بثمان)؟ اي ابسبع . (وبانقطاع وهي ) ام (التي بمعنى بل ) التي الاختراب وسيأتي معناها (وقد مع اقتضاء الاستفهام كثير) .

وانما سميت منقطعة لأن ما يبعدها وما قبلها كلامين مستقلين منقطع كل واحد منها عن الآخر بخلاف المتصله فان الجملتين معها في حكم كلام واحد متصل احديهما بالآخر ، وإنما تكون منقطعة ( ان تك مما قيدت به من تقدم احدى الهمزتين ) اي الاستفهام عن لفظ اي مغنية ( عليها خلت ) سواء لم يتقدم عليها همزة اصلا ( نحو لا دين فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه ) ام تقدمت عليها همزة لكنها

لغير الاستفهام الحقيقي نحو ( اللهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها ) اذ الهمزة هنا للانكار الابطالي وفع التي تقتضي ان ما بعدها غير واقع وان مدعويه كاذب ( وقد لا يقتضي الاستفهام نحو ام هل تستوي الظلمات والنور ) فـ « ام » في هذه الآية وامثالها لاقتضي الاستفهام بدليل ان الاستفهام لا يدخل على الاستفهام فـ « ام » هيئنا لمجرد الاضراب الذي لا يقارئها ابدا .

والمراد من الاضراب فيها الانتقال من كلام الى آخر بجردا عن الاستفهام كآلية الثالثة او مع الاستفهام الانكاري الابطالي كآلية الثانية قبيل وكآلية الاولى ايضا ، لكن الاقرب ان الاستفهام فيها للانكار التوبيني وهو ما يقتضي ان ما بعده واقع وان ذاعله ملوم ، والاستفهام في ام يقولون على القول بتضمنها له كذلك لأنهم قالوا ان القرآن افتراه فهذا القول واقع منهم لكنهم ملومين في هذا القول لظهور امر القرآن عند بلغائهم فالاستفهام فيها انكار لقولهم وتوبين لهم .

( خير ، ابح ) وسيجيئ الفرق بينهما ( قسم باو ) والمراد منه التفريق المجرد من الشك والتخدير ونحوهما وقد يعبر عنه بالتفصيل . مثال التخدير ( نحو تزوج هندا او اختها ) ومثال الاباحة ( اقره فقها او نحو ) واشتطر بعضهم في الاباحة كونها بعد الطلب كما في المثال الا اذا كان المراد من الكلام التشبيه نحو فهى كالمحاره او اشد قسوة ، او لبيان المقدار نحو كان قاب قوسين او ادنى ، ومثال التقسيم ( الاسم نكرة او معرفة ، والفرق بين الاباحة والتخدير جواز الجمع في تملك ) اي الاباحة الا ترى انه يجوز لطالب العلم ان يقره الفقه والنحو معا ( دونه )

إِنَّ التَّخْيِيرَ إِلَّا تُرِى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَأَحَدٍ أَنْ يَجْمِعَ بَيْنَ الْأَخْتِيَارِ فِي التَّزوِيجِ  
لَكِنَّ هَذَا الْفَرْقُ لَيْسُ مِنْ حِيثِ مَدْلُولِ الْلُّفْظِ بَلْ بِحِسْبِ اْمْرٍ خَارِجٍ  
مِنْ عُقْلٍ أَوْ عَرْفٍ وَنَحْوِهِمَا كَمَا سَمِّيَّ بِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأَتِيَّةِ .  
وَلِيَعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ الْمَرَادُ بِالْإِبَاحَةِ الشَّرِيعَةِ فَقَطْ كَمَا يُظَاهِرُ مِنْ الْإِمْثَالِ  
الَّتِي يَمْثُلُونَ لَهَا بَلْ الْمَرَادُ بِالْإِبَاحَةِ عَدْمِ قَبْحِ الْجَمْعِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ بِحِكْمَةِ  
الْعُقْلِ أَوِ الشَّرِيعَةِ أَوِ الْعَرْفِ أَوِ الْعَادَةِ فِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ وَعِنْدَ أَيِّ قَوْمٍ  
سَوَاءً كَانُوا مُسْلِمِينَ أَمْ غَيْرَهُمْ لَأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمَعْنَى «أَوْ» فِي الْلُّغَةِ :  
سَوَاءً كَانَ قَبْلَ ظَهُورِ الشَّرِيعَةِ أَمْ بَعْدَهُ ، فَالْتَّمَثِيلُ بِيَعْصُمِ الْإِمْثَالِ الَّذِي يَجُوزُ  
فِيهِ الْجَمْعُ شَرِعًا مِنْ بَابِ الْمَثَالِ لَأَمْنِيَّةِ بَابِ الْأَنْحَاصَارِ وَقَسْ عَلَيْهِ التَّخْيِيرُ  
وَتَيَسُّرُ فَلَمْذَكُورَاتِ دُخَالَةِ فِي الْمَعْنَيَيْنِ كَمَا اشْرَنَا إِلَيْهِ آنَفًا .

( وَابْهَمْ بِهَا ) أَيْ : بَاوْ ( أَيْضًا ) وَالْإِبَاهَمُ التَّشْكِيكُ أَيْ إِيقَاعُ الْمُتَكَلِّمِ  
الْسَّامِعِ فِي الشُّكُّ مَعَ كُونِ الْمُتَكَلِّمِ عَالِمًا بِالْأَمْرِ ، وَيُظَاهِرُ مِنْ التَّفَازُّانِيِّ  
أَنَّهُ غَيْرُهُ لَأَنَّهُ قَالَ بَعْدَ قَوْلِ الْخَطِيبِ «أَوْ التَّشْكِيكُ » ! أَوْ لِلْإِبَاهَمِ نَحوُ  
( أَنَا أَوْ إِيَاكُمْ لَعَلِيْ هَدِيٌّ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ) وَقَالَ بِعَضُّهُمْ : الْإِبَاهَمُ  
إِخْفَاءُ الْأَمْرِ عَنِ السَّامِعِ وَالتَّشْكِيكُ احْدَاثُ الشُّكُّ فِي الْجَاهِلِ الْمَرْكَبِ لَأَنَّهُ  
يَعْتَقِدُ كُونَهُ عَالِمًا بِالْأَمْرِ فَلَا شُكُّ لَهُ فَالْمُتَكَلِّمُ يَرِيدُ أَنْ يَعْدِثَ فِي الشُّكُّ  
بِطَرِيقٍ لَا يَزِيدُ شُغْبَهُ وَانْكَارَهُ وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْمَرَادُ فِيمَا نَقَلَ فِي بَعْضِ  
الْمَوَشِّيِّ عَنِ السَّكَاكِيِّ مِنْ أَنَّهُ جَعَلَ هَذِهِ الْأَيْةَ مِنْ قَبْلِ اسْمَاعِ الْمَخَاطِبِينِ  
الْحَقُّ عَلَى وَجْهِ لَا يَزِيدُ غَضْبَهُمْ وَهُوَ تَرْكُ تَخْصِيصِ طَائِفَةٍ بِالْهَدِيٍّ وَطَائِفَةٍ  
أُخْرَى بِالضَّلَالِ لِيَتَفَكَّرُوا فِي انْفُسِهِمْ فَيُؤْدِيُوهُمُ النَّظَرُ الصَّحِيحُ إِلَى أَنْ  
يَعْتَرِفُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْكَانُونُ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ، فَالْمُنَاسِبُ لِهَذَا الْمَقَامِ هُوَ  
التَّشْكِيكُ لَا الْإِبَاهَمُ لَأَنَّ الْمَوْصُوفَ بِالْجَهْلِ الْمَرْكَبِ لَا يَتَأْتِي مِنْهُ النَّظَرُ

كلموصوف بالعلم اليقيني صرخ به المتكلمون والاصوليون في اثبات عدم عقاب القاطع واو كان قطعه على خلاف الواقع ، حق جمل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما اراد النبي صلى الله عليه وآله وسام انجاتهم عن ورطة الجهل المركب جيء فيها بما يحدث فيهم الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصول الى الحق » انتهى بأدنى تغيير للتوسيع ، ومن هذا يظهر الوجه في قول بعضهم في الآية : ان الشاهد في او الاولى لا الثانية اذ الاسماع المذكور في كلام السكاكي يتتحقق بالاولى لا الثانية كما يظهر ذلك بالتأمل الصحيح اذ الفرض ايهام محل الهدایة والضلال او التشكيك فيه والاولى هي الواقعه بين محلهما بطريق الابهام او التشكيك ومن اراد توضيحا ازيد فعليه بمراجعة المدرس الافضل بحث العطف للابهام .

( وأشكك ) اي : اظهر الشك اذا كنت انت شاكا في الامر .  
قال بعضهم : الشك يستوي فيه المتكلم والمخاطب ( نحو ) قوله تعالى حكاية عن أصحاب الكهف ( لبتنا يوما او بعض يوم ) لكونهم شاكين في مقدار اللبس متكلّهم ومخاطبهم .

( واضراب بها ) اي باو ( ايضا نهى اي نسب الى الكوفيين وابي علي وابن برهان ) فانهم قالوا : انها للاضراب مطلقا قبل ( نحو ) قول الشاعر

( ماذا ترى في عيال قد برمت يوم ) ( لم أحص عدتهم الا بعدها )  
( كانوا ثماني او زادوا ثمانية ) ( لولا رجائك قد قتلت او لادي )  
أراد الشاعر الاضراب من الثمانين الى زیادتهم عنها فكأنه قال  
بل زادوا ثمانية .

( وزبما عاقبت ) او « الواو اي جاءت ) او ( بمعناها ) اي بمعنا الواو ( اذا لم يلف ذو النطق اي ) اذا ( لم يوجد المتكلم للبس ) المعنى على السامع ( منفذا بـل امنه ) اي امن اللبس بأن تكون هناك قرينة على ان او بمعنى الواو نحو ( جاء الخلافة او كانت له قدرا ) والقرينة كون الشاعر في مقام المدح وفي مقام ان الخلافة للممدوح كان لائقا له وقدرا وهذا المعنى لا يناسبه التردد ونحوه .

( ومثل او في افاده القصد ) اي في المعنى ( اما الثانية ) فهي للتخيير ( في نحو انكح اما ذي ) المرتبة ( وأما ) تلك المرتبة ( الثانية ) اذا كانتا اختين او احديهما اما للآخر مثلا ، ( و ) للاباحية في نحو ( جالس اما الحسن واما ابن سيرين الى آخره ) اي الى آخر ما يقصد باو من المعاني غير الاضراب والجمع المطلق الذي قد تأتي اوله كما تقدم .

( و ) اعلم ان ( اكثـر النحوين على ان اما هذه ) اي الثانية ( عاطفة ) لأن فيها معنى او العاطفة فتكون مثلها حرف عطف ، ( وخالفه ) اي الاكثـر ( ابن كيسان وأبو علي وتابعهما المصنف تخلصا من دخول عاطف على عاطف ) لللازمتها غالبا الواو العاطفة .

وقال بعضهم : الواو مع اما مرتبة حرف عطف واحد اذ لا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع آخر ، ولها نظائر في اللغة نحو ايا ولعل وكان فتأمل .

وقال بعضهم : ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما واستغربه بعضهم فقال : عطف الحرف على الحرف غريب . هذا كله في اما الثانية اما الاولى فلا خلاف بينهم في انها غير عاطفة

لوقوعها بين العامل ومعموله كالمثلة المذكورة وكونهما متعاطفين غير معهود في اللغة .

( وفتح همزتها ) اي اما الثانية وكذلك الاولى كما يأتي لغة تعميمية .

( فرع ) قد ( يستغنى عن اما ) الثانية ( بـ « او » نحو قام اما زيد او عمرو ) ، وقد يستغنى ( عن ) اما ( الاولى ) لفظا لا تقدير ( بما ) الثانية كقوله :

( تهاض بدار قد تقادم عهدهما ) ( واما باموت ألم خيالها )  
اي : اما بدار ، وقد يستغنى عن اما الثانية بـ « والا » اي بالواو العاطفة وان الشرطية ولاء النافية كقوله :

( فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غنى من سمين )

( والا فاطر حني واتخذ ذني ) ( عـدوا اتقـيك وـتـقـيـقي )

( وقد يستغنى عن ما ) في كلتيهما كقوله

( وقد كذبتـك نفسـك فـاكـذـبـنـها ) ( فـانـ جـزـعـاـ وـانـ اـجـمـالـ صـبرـ )

( وقد يجيء « اما » عارية عن الواو مع فتح همزتها وابدال ميمها الاولى ياء وذلك ايضا في كلتيهما كرواية قطرب : لا تفسدوا آبا لكم ايمانا ايمالكم .

( واول لكن ) عارية عن الواو العاطفة ( نفيا او نهيا ) اي اوقعها بعد كلام فيه نفي او نهي لوجوب توسطها بين الكلامين المتغايرين بالنفي والايجاب ( وابعها بمفرد ) اي اوقع بعدها اسماء مفردا فان وقع بعدها كلام فهي حرف ابتداء مخففة من التقليل مجرد الاستدرار وليس عاطفة ، ويجوز حينئذ ان تستعمل مع الواو وبدونها بخلاف

ما اذا وقع بعدها مفرد فانها حينئذ حرف عطف بالشروطين المذكورين اعني : كونها بعد نفي او نهي وكونها عارية عن الواو لأن المفرد الواقع بعد الواو لا يختلف مع ما قبله سلباً وابجابة ( نحو ما قام زيد لكن عمرو ، ولا تضرب زيداً لكن عمروا ) . هذا ، ولكن نقلنا فيما تقدم عن بعضهم : ان استعمال لكن العاطفة بدون الواو ليس من كلام العرب ، ونقلنا ايضاً عند الكلام فيما تختص به الواو الاقوال فيما اذا دخل عليها الواو ، وأجاز الكوفيون وقوع العاطفة بعد الابجابة قيل وليس ذلك بمحضه .

ومعنى « لكن » الاستدراك مع الاضراب كـ « بل » في بعض الموارد كما يأتي ، والاستدراك دفع توهם نشأ من الكلام المتقدم على لكن فلكن في نحو ما جاتني زيد لكن عمرو لدفع توهם المخاطب ان عمروا أيضاً لم يجيء ، كزيد بناء على ملائمة بينهما وملائمة في الطريقة والامور العادلة او العرفية ، وفي نحو ما زيد مجتهداً لكنه عادل لدفع وهم المخاطب انه ليس عادلاً كما انه ليس مجتهداً اذ الاجتهاد والعدالة لا يكاد يفترقان في نظر غالبية الناس فتحصل ما ذكر ان لكن نقيبة « لا » العاطفة لأن لا العاطفة لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لا يجراه للمتبوع بعد نفيه عن المتبوع .

( ولا ) تكون عاطفة اذا ( نداء او امراً واثباتاً تلي ) اي وقع بعد هذه الثلاثة مثال النداء : ( يا ابن اخي لا ابن عمي ) ، ومثال الامر ( اضرب زيداً لا عمروا ) ومثال الاثباتات ( قام زيد لا عمرو ) وقد تقدم معناها آنفاً فلا نعيده ، ( وخالف ابن سعد ان في الاول ) اي في وقوعه بعد النداء ، وقال ان وقوع لام العاطفة بعد حرف

النداء ليس في كلام العرب والمثال من مختارات سيبويه ذكره في الكتاب ( و ) لفظة ( لا ) في النظم ( مبتدأ خبره تلي الناصب بما قبله ) اي نداء وأمرا واثباتا من حيث كونها ( مفعولا ) . ( وبل كذلك ) للاستدراك مع الا ضرائب بشرط ان تكون ( بعد مصححها ) اي النهي والنفي فتكون لاثبات الحكم للتابع مع تحرير ما قبلها على حاله من النفي او النهي ، مثال النفي ( كلام اكن في مربع بل تيها ) فتقرر نفي كونك في مربع اي في منزل ذي عمارة وثبت لنفسك الكون في ارض قفراء لا عمارة فيها ولا أنيس ، ( و ) مثال النهي نحو ( لا تضرب زيدا بل عمروا ) فتقىد نفي المخاطب عن ضربه زيدا وثبت امره بضربه عمروا . هذا اذا وقعت بعد النفي او النهي ، واما اذا وقعت بعد الاثبات او الامر فمعناها ما ذكره الناظم بقوله : ( وانقل بها للثان ) اي للتابع ( حكم الاول ) اي حكم المتبع ( اذا وقعت في ) ما بعد ( الخبر المثبت ) اي الجملة التعبيرية مقابل الانشائية ( والامر الجلي نحو قام زيد بل عمرو ) ، ونحو اضرب زيدا بل خالدا ) فتفيد بل في المثالين الا ضرائب عن الاول وتنقل الحكم الى الثاني ، ( واجاز المبرد كونها ناقلة في غير ما ذكر ) اي في غير المثبت والامر اي فيما بعد النفي . وللتفاتازاني هي هنا كلام لا يأس بذكرة لانه اكثر تحقيقا واضبط للصور وابين معناها وهذا نعم بل للاضراب عن المتبع وصرف الحكم الى التابع ، ومعنى الا ضرائب ان يجعل المتبع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلايه الحكم وان لا يلايه الحكم فنحو جاني زيد بل عمرو يحتمل بجيء زيد وعدم بجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا ، واما اذا

انضم اليه كلمة لا نحو جائني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم بجيء زيد قطعاً، وأما المنفي فالجمهور على أنه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكت عن ثبوته واتفاقه عن المتبع فمعنى ما جائني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال بجيء زيد وعدم بجيئه . وقيل يفيد اتفاء الحكم عن المتبع قطعاً حق يفيد في المثال المذكور عدم بجيء زيد البتة كما في لكن ، وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد أنه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبع كالمسلك أو الحكم متتحقق الثبوت له فمعنى ما جائني عمرو بل عمرو إن عدم بجيء عمرو متتحقق وجيء زيد وعدم بجيئه على الاحتمال أو بجيئه متتحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر ، وكذا في المنفي على مذهب المبرد وأما على مذهب الجمهور ففيه إشكال .

فإن قلت قد صرخ ابن الحاجب بأن بل في المثبت مطلقاً وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الأولى تركه ببدل الغلط .

قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النهاية أن بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لأنها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط « انتهى محل الحاجة من كلامه . وزعم بعضهم أن بدل الغلط لا يقع في الشعر لأنه غالباً يقع عن تقو وفكراً فتأمل .

## فصل

( الضمير المنفصل ) مطلقاً ( والمنصوب المتصل ) والمنفصل كلاً اسم

( الظاهر في جواز العطف عليه من غير شرط ) ويظهر وجهه مما يأتي ، فالاسم الظاهر نحو جاء زيد و عمر و المنصوب المتصل نحو اكرمتك وزيدا والمنفصل نحو ايها والشر كما يجيء في باب التحذير ، ولكن ( ان على ضمير رفع ) لا جر ( متصل بارز او مستتر عطفت ، فأفصل بينهما ) اي بين الضمير المرفوع المتصل والاسم المعطوف عليه ( بالضمير المنفصل ) ، وعلل ذلك بأن الضمير المتصل المرفوع كالجزء ما اتصل به لقطا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله . وبعبارة اخرى الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة يدل على ذلك حكمهم باسكن السلام في ضربت لثلا يتوالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة دون ضربني وضربك وضربه اذ ليس المفعول مع الفعل كالكلمة الواحدة ، وعلل ايضا بأنه كالجزء منه معنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه من دون الفصل بالضمير المنفصل كان كالعطف على بعض حروف الكلمة وذلك غير معهود في اللغة فلذلك ا أكد بالمنفصل حتى يظهر بذلك ان الضمير المرفوع المتصل وان كان كالجزء لكنه منفصل في الحقيقة ، بدليل انفصاله ما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ، ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل ، مثال البارز ( نحو كتم انتم وآبائكم ) فعطف آبائكم على الضمير في كتم الذي هو فاعل حكما وقد فصل بينهما بالضمير المنفصل المؤكد له اعني انت ، ومثال المستتر نحو ( اسكن انت وزوجك الجنة ) فعطف زوجك على الضمير المستتر في اسكن وقد فصل بينهما بانت المؤكد له ، وفي هذا المثال وجه آخر

سيأتي عن قريب ( او فاصل ما ) غير الضمير المنفصل اسماء كان او غيره ( نحو ) جنات عدن ( يدخلونها ومن صلح ) فعطف ( من ) على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما المفهول به اعني هاء الضمير الراجع الى جنات عدن ، هذا مثال الاسم ، وأما مثال غير الاسم فهو نحو ( ما اشركنا ولا آبائنا ) فعطف آبائنا على ( نا ) الضمير والفاصل بينهما حرف النفي اعني لا المؤكدة للنفي السابق ، ولا يخفي عليك الفرق بين المثالين وهو ان الفاصل في الاول قبل العاطف وفي الثاني بهذه ، وقد اجتمعا في مالم تعلموا انتم ولا آبائكم .  
 ( وبلا فصل قد يرد العطف ) المذكور ( في النظم فاشيا ) كثيرا  
 ( وفي النثر ( قليلا ) فالنظم ( نحو )  
 ورجى الاخبطل من سفاهة رأيه ( مالم يكن واب له لينالا )  
 حيث عطف ( أب ) على الضمير المستتر في ( يكن ) من دون  
 فاصل .

والنثر ما ( حكي سيبويه ) من قوله : ( مررت برجل سواء والعدم ) برفع العدم بالعطف على الضمير المرفوع المستتر في سواء لأنها بمعنى مستو وقد تقدم ، ( ومع ذلك ضعفه ) اي العطف بلا فصل ( اعتقاد ) . هذا اذا لم يذكر معه ضمير نحو مررت برجل سواء هو العدم فان كان كذلك فقال بعضهم ان العطف على هو وهو مبتدأ مؤخر سواء خبر مقدم نظرا الى المعنى والجملة صفة رجل .

( وعد خافض ) مع المطوف ( لدى عطف ) له ( على ضمير خفاض ولا يكون الا متصلة امده وجود الضمير المجرور المنفصل كما تقدم في باب الضمير ( لازما قد جعل جمهور البصريين ) : سواء كان

الخافض حرف ( نحو فقل لها وللارض انتيا طوعا وكرها ) فالارض معطوفة على الهم المخوضة باللام فأعيدت مع المعطوف ، ام كان الخافض اسمها ( نعبدالله والهابئك ) فابنك معطوف على الكاف المخوضة باضافة الله اليها فأعيد المضاف وهو الله مع المعطوف ( وعلمه ) اي لزوم اعادة الخافض مع المعطوف ( بأن ضمير الجر حينئذ شبيه بالتنوين ) في شدة اللزوم بل اتصاله بجاره اشد من اتصال الفاعل ب فعله لانه لا ينفصل ابدا بخلاف الفاعل فانه قد ينفصل فالعطف عليه ايضا كالعطف على بعض حروف الكلمة وفي اتصاله بآخر الكلمة وعدم استقلاله بنفسه ( ومعاقب له ) اي معاقب للتنوين في نحو غلامه ( فلم يجز العطف عليه كالتنوين ) وعلمه ايضا ( بان حق المعطوف والمعطوف عليه ) بالواو ان يصلحان لحلول كل واحد منها محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لذلك لوجود المانع من الحلول في الضمير بدون اعادة الخافض ، مثلا لو قيل لك وزيد ما بجر زيد عطفا على الكاف فحينئذ لا يصلح تأثير الكاف وحلوله محل زيد للزوجه اتفصال ضمير المجرور وهو بنوع لما تقدم ، وعلمه ايضا بأنه ليس للمجرور ضمير منفصل يؤكده به او لا ثم يعطف عليه كالمروع المتعل و في استماراة المروع المتعل له مذلة ولا يمكنني بالفصل لأن الفصل لا تأثير له الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه فلم يبق الاعادة الجار ( فامتنع ) العطف عليه ( الا باعادة الجار ) وجر المعطوف حينئذ بالخافض الاول الداخل على المعطوف عليه والخافض الثاني تأكيد له او كالعدم ، واستدل لذلك بقولهم . يعني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد فالكاف مضاف اليه وبين الاول لا الثاني وقيل جره بالثاني وان كان تأكيدا

او كالعدم كالباء الزائدة في كفى بالله ونحوه.

( قال المصنف : وليس ) عود الخافض ( عندي لازما تبعا ليونس والاخفش والزجاج والكوفيين ) وعللوا عدم النزوم بتعليلات ثلاثة :

التعليل الاول : ( لأن شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من تأكيده والا بدل منه كالتنوين مع ان ذلك جائز بالاجماع ) ورد هذا القياس بوجود الفارق اذ التأكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبع او بعضا او متعلقه والغلط نادر او غير واقع في الكلام الفصيح كما تقدمت الاشارة اليه فهما ليسا باجنبين متبعوهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبعوهما فلا حاجة في ربطهما الى متبعوهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتحلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور المتصل ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمتصل وليةوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه .

( و ) التعليل الثاني ( لانه لو كان الحلول شرطا في صحة العطف لم يجز رب دجل و أخيه لامتناع دخول رب على المعرفة كما تقدم ) في باب حروف الجار ( مع جوازه ) اتفاقا . ورد هذا ايضا بأنه يفتقر في الشانى مالا يفتقر في الاولى فتأمل .

والتعليل الثالث : ( ايضا لنا السماع ) عن العرب ( اذ قد اتي ) العطف بلا عود خافض ( في النظم والنشر الصحيح ) حالكون النثر ( مثبتا ) عريته وفصحته او مثبتا عطفه بلا خافض وذلك ( كقراءة حمزة وابن عباس والحسن والمجاهد وقتادة والنخعي والاعمش ، وغيرهم )

وأتقوا الله ( الذي تسأّلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ) بعمر الأرحام عطفاً على الهاء المجرورة بالباء ، والثُّرُثُرَةُ ( حكاية قطرب ) من العرب ( ما فيها غيره وفرسه ) بعمر ( فرس ) عطفاً على الضمير المجرور باضافة غير اليه ( وانشأ سببونه ) يقال انشأ الشاعر اذا قرأ شعراً هو قائله ، ويقال انشد الشاعر اذا قرأ شعراً قائله غيره فالمراد ان قائل هذا البيت هو سببونه :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ( فاذهب بما يك والأيام من عجب ) فجبرت الأيام عطفاً على الكاف المجرور بالباء وليس فيها والأيام والحكاية اعادة حافظ . هذا ورد كل واحد من هذه الثلاثة ايضنا : اما الآية فلان الاستدلال بالقراءة المرجوحة لاثبات القواعد مرجوح لو لم يكن القراءة ضعيفة وان قيل ان القراءة سنة متبعة لانه لا يدل على كونها فصيحة ، واما الحكاية فهي كالقراءة لو لم تكن مردودة ، واما ما قاله سببونه ذلا يثبت به القواعد اللغوية المبنية على كلام العرب الموثوق بعريتهم على ما اشرنا اليه سابقاً وسيأتي ما يؤيده عن قريب ايضنا نعم لو كان قائله عرباً فصيحاً وكان هو ناقله لقبليه ولو لا ذلك لما استقر حجر على حجر . قال بعض ادباء اهل العصر ! « وان كان هو من في قلمه فلتة بل فلتات في وصف كتاب سببونه ان الكتاب مملوء بالقياس والعلل فهو استعمله في مهارة وكثرة فهو يولد من الشيء اشياء ٠٠٠ الى ان قال : وفي الكتاب مصداق ما ذكرنا من ان للنحوين دخلاء كباراً في اللغة التي بأيدينا وانهم خلقوا اشياء لا تعرفه العرب وعمموا مالم تعمه العرب ٠٠٠ الى ان قال ؛ وقد اخذ المبرد على سببونه غلطات ولكن لم يسلم العلماء الا ببعضها » . وقال الرضي :

اجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار ولادليل

فيها اذ الضرورة حاملة عليها ولا خلاف معها ... الى ان قال والظاهر ان حمزة جوز ذلك اي العطف في الآية بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم توادر القراءات .

قيل : لا يعطف على الضمير المجرور بلولا بناء على كونها جارة اعيد الجار ام لم يعد لأن لو لا لا يعمل في الاسم الظاهر فاذا عطف عليه اسم ظاهر نحو اولاك وزيد يتعين رفعه لأن لو لا منزل بمنزلة الحرف الزائد والزائد لا يقتدح في كون ما بعده مبتدء مرفوعا محلا كما تقدم في باب المبتدء والخبر فالضمير في محل رفع بالابتداء والخبر مخذوف جوازا او وجوبا حسب ما فصل هناك .

( والفاء قد تمحض مع ما عطفت اذا امن اللبس ) اي اذا كان هناك قرينة ( نحو فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر اي فاقطر فعدة ) فمحض افطر والفاء الداخلة عليه ( وكذلك الواو تمحض مع ما عطفت ) في النثر ( اذ لا ينسى نحو وجعل لكم سرابيل تقىكم الحر اي والبرد ) فمحض البرد مع الواو الداخلة عليه . قيل حذفه لكون الحر في الحرمين الشريفين اشد من البرد ، وقيل انما اكتفى عن ذكره بتقوله سبحانه في اول السورة : لكم فيما دف والدف . فنعيش حدة البرد تقول : ما عليه دف اي ما يدفعه ، هذا ولم يذكر المصنف ولا الشارح ام مع انها تشارك الفاء والواو في المحض مع معطوفها قاله ابن هشام : في قول الشاعر : سميح فما ادرى ارشد طلابها نقديره ام غير . ( قد يمحض العاطف ) وحده والظاهر انه يختص بالواو لكونها ام الباب ( كقوله صلي الله عليه وآله وسلم : تصدق رجل من ديناره من درهمه ، من صاع بره من صاع تمره فمحض العاطف ثلاثة مرات ( و )

نحو) حكاية أبي شفان عن أبي زيد أكلت خبزاً لحماً تمراً ) قال ابن هشام : فقيل أي في هذا المثال على حذف الواو ، وقيل على بدل الاستراب ( وسيأتي معنى بدل الاستراب عن قريب ) . وهبنا نكتة دقيقة لا بد من الاشارة إليها وهو أن الاستدلال بالحديث غير تام لأنه يحتمل أن لا يكون لفظه صلى الله عليه وآله وهذا مما يؤدي إلى عدم جواز الاستدلال بالاحاديث النبوية على الاحكام التحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى لتطرق الاحتمال إلى كل لفظ يستدل به منها ، وقد جعل بعضهم هذا ردًا على ابن مالك حيث يستدل على بعض الاحكام النحو بالفاظ الحديث ، وقد اجاب بعضهم عن ذلك بأن : الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابت في اشعار العرب وكلامهم فيجب أن لا يستدل بها أيضًا وهو خلاف الاجماع .

ورد ذلك بأن : استدلالهم في إثبات القواعد التحوية باشعار العرب وكلامهم إنما هو بعد استقراء تام في كلامهم وب مجرد لفظ في حديث لا يثبت قاعدة نحوية وكذلك مجرد لفظ في كلامهم ، وأما ما وقع من بعض النحوين من الاستدلال بل لفظ الحديث فعلمه وجد شاهداً من كلام العرب الموثوق بعريبيتهم لذلك الذي في الحديث فيأتي به للاعتراض لا لإثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك ، فالعمدة في الاستدلال ما نقل عن العرب من منظوم ومنثور مع ثبوته بالاستقراء التام . هذا وللمسألة تسمى وبهذا القدر كفاية لمن كان من أهل البصيرة والدرأية .

( وهي أي الواو ) لا الغاء ( انفرد ) أي اختصت بأمور قد تقدم جميعها وكان منها أنها انفردت ( بعطف عامل مزال أي مخدوف وقد بقى معه ) وبعبارة أخرى انفرد الواو بأنها تعطف عاملًا مخدوفاً بقى

معموله (مرفوعا كان) ذلك المعقول (نحو اسكن انت وزوجك الحنة) فزوجك فاعل لفعل مذوق معطوف على جملة (اسكن) والزوج معناه للقرىين يطلق على المذكر والمؤنث والمراد منه هنا حواه عليها السلام ( اي وليسكن زوجك ، او منصوبا ) كان ذلك المعقول (نحووا الذين تبؤوا الدار والايام) فالايام مفعول لفعل مذوق معطوف على تبؤوا اي (والقواء ايام ، او بجرورا) كان ذلك المعقول (نحو ما كل سواء تمرة ولا يضاه شحمة) فيبيضاه بجرور بعضا ف مذوق معطوف على كل ( اي ولا كل يضاه شحمة ) انما ( لم يجعل العطف فيهن على الموجود في الكلام ) اي على الضمير المستتر في المثال الاول وعلى الدار في المثال الثاني وعلى السوداء في المثال الثالث ( دفعا لهم اتقى وهو رفع الامر ) الحاضر وهو اسكن الاسم (الظاهر) وهو زوجك (في) المثال (الاول) لانه لو جعل معطوفا على المستتر في اسكن لكان مثله في كونه معمولا لاسكن والامر الحاضر لا يرفع الاسم الظاهر لوجوب استثار الفاعل فيه كما نقدم في قوله في باب الصائر :

ومن ضمير الرفع ما يستتر      كافعل اوافق نغتبط اذ تشكر  
 فلا يعطف على فاعله اسم ظاهر لما نقدم من اشتراط الحال ، ورد ذلك بأنه يفتقر في الثنائي مالا يفتقر في الاوائل ، وعليه بني ما نقدم من كون عطف زوجك على الضمير المستتر في اسكن ، ورب شيء يصبح تبعا ولا يصبح استقلالا كالحاج النائب عن غيره في جموع اعمال الحج يصبح عن المتوب عنه ركعتا الطواف ، ولو صلي احد عن غيره ابتداء واستقلالا لم يصبح ، وهذا راجع الى الفقه فليرجع هناك . واستشكل بعضهم في الآية بأنه : يلزم من تقدير ولسكن حذف لام الامر وهو شاذ كما

يأتي في باب التحذير عند قول :

وشذاي اي واياء اشد وعن سبيل التصد من قاس انتبذ  
 ( وكون الايمان متبوه في ) المثال ( الثاني ) لانه لو يجعل الايمان  
 معطوفا على الدار لكان معمولا لتبتووا لأن المعطوف يشارك المعطوف عليه  
 في معنى العامل وهو فاسد هنا لأن الايمان لا يتبوه لأن التبوه من صفات الامكنه  
 نحو الدار والمسجد يقال : بوه له منزله اي هيأ له وائزله فيه ، ويقال  
 بوه الدار اي حل فيها ، ويقال : تبوه المسجد اي اقام به . هذا ولكن  
 نسب الى صاحب القاموس انه قال : ان من اسماء المدينة على راقدتها  
 الاف الثناء والتحية الايمان واستدل بالایة الكريمة فالعطوف على صدق  
 النسبة بلا تقدير فتخرج عما نحن فيه ( والعطف على معمولي عاملين )  
 مختلفين في العمل ( في ) المثال ( الثالث ) لأن « كل » معمول لـ « ما »  
 و « سوداء » معمول للعامل في المضاف اليه على اختلاف الاقوال فيه  
 فلو عطف بيضاء على سوداء وشحمة على تمرة لزم العطف المذكور وذلك  
 لا يجوز عند الجمود ومنهم المصنف والشارح على ما يظهر من تقرير  
 كلامه خلافا للفراء الا فيما اذا كان احد المعمولين مجرورا والآخر  
 مرفوعا او منصوبا وقدم المجرور نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ، ونحو  
 ان في الدار زيد والحجرة عمرو ولا دليل لهم في ذلك الا السماع في  
 نحو المثالين فيقتصر على ما يسمع من العرب لأن المخالف للقياس  
 يقتصر فيه على مورده ، واستدلوا على المنع بان الحرف  
 الواحد لم يقو ار . يقوم مقام عاملين مختلفين ، اما الفراء فيجوز  
 العطف المذكور مطلقا ولا يقتصر على صورة السماع ولا يقدر في موردن الموارد  
 عاما اخر لتوهمه انه لامانع في ذلك كتوهمه ذلك في باب التنازع

ايضا خلافا لسيبويه فإنه لا يجوز العطف المذكور حتى فيما سمع من العرب بل يحتملها كالمصنف والشارح على حذف العامل سواء كان العامل حرفا كالمثاليين او اسماء كما في المثال الذي نحن فيه فتأمل فإذ قال شيئا بودي في مقدمة تفسيره ومن غرائب الهجاء ونواودره ما كتب في الفرقان وعtooعوا كبيرا بغير الف وفي سباء والذين سعوا بغير الف وفي الحشر والذين تبوا بواوين من غير الف انتهي .

(تببيه) ليس كلام المصنف هنا مع كلامه في باب الاضافة اعني قوله :

وربما جروا الذي ابقوه كما قد كان قبل حذف ما تقدما تكرار التعدد الحشية اذ الكلام هناك في احكام المضاف او المضاف اليه وهيئنا في مختصات الواو العاطفة .

(وحذف متبع بدا اي ظهر) بسبب المرينه ( هنا ) اي في باب العطف (استبع نحو ولتصنع على عيقي ولترجم ولتصنع) فحذف للمطوف عليه فهو « لترجم » بسبب القرينة .

(وعطفك الفعل) بدون الفاعل ( على الفعل ) كذلك ( ان أتحد ) الفعلان ( في الزمان يصح ) اذ لا يختص العطف بالاسماء ( نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه ) .

استشكل الفاضل المحشى بان هذا المثال ليس من عطف الفعل بل هو من عطف الجملة ٠٠٠ ثم قال والمثال الصحيح لهذا « ضرب وقعد زيد » او « ضرب وقعدت زيد وهندو » اقول : فيما صحة نظر اذ مثاله الاول لا يصح الاعلى مذهب النزاء فلا يوجد في الكلام عطف الفعل وحده الاعلى مذهب ، واما مثاله الثاني ففيه لزوم الفصل بالاجنبي مرتين

وثبوته في كلام العرب غير معلوم فالاولى الاستدلال بذلك بان العمل الذي اقتضاه العامل اعني ان المصدرية في الفعل الاول موجود في الثاني فمن هذا يعلم ان المتعاطفين هما الفعلان بدون الفاعل فتأمل ، ( ولا يضر اختلافهما ) اي الفعلين ( في اللفظ ) اذا كانوا متهددين في الزمان ( نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار و يجعل لك قصورا ) فعطف يجعل على جعل لكونه مستقبلا معنى لوقوعه بعد ان الشرطية .

واعلم ان شرط الاتحاد في الزمان غير مجمع عليه قال الرضي :  
ويعطى الماضي على المضارع وبالعكس نحو ان الذين كفروا ويصدون،  
ونحو لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا ، وأما ما اشار اليه الفاضل  
المحشى . من ان : ( اشتراط الاتحاد لتحقيق ما لا بد للعطف منه وهو  
الجامع ) فالعهدة عليه اذ ليس في كلام البيانيين الذين هم اصل  
وأساس لبيان الجامع عين ولا أثر لكون الاتحاد في الزمان من الجهات  
الجامعة كما يظهر ذلك من راجع كلامهم في بحث الفصل والوصل .  
( واعطف على اسم شبه فعل فعلا نحو فالمغيرات صبعا فاثرنا ) به  
نقما ( وعكسا استعمل تتجده سهلا نحو يخرج الحي من الميت وخرج  
الميت من الحي ) قيل الاول اولى لكون البطل فرعا للاسم في الاعراب  
فالاولى كونه تابعا له فتأمل .

واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت  
بزيد وعمرو برفع عمرو اي وعمرو كذلك .  
( خاتمة مهمة ) في بيان الضمير الواقع بعد المتعاطفين . اعلم ان  
كل ضمير راجع الى المتعاطفين بالواو او حق يطابقهما نحو زيد

وعمر وقاما ونحو مات الناس حتى الانبياء ومضوا ، وأما قوله تعالى ( والذين يكتنون الذهب والفضة ولا ينفقونها ) فا لضمير راجع الى الكنوز المدلول عليها بـ ( يكتنون ) فهو من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى فتأمل ، وفي قوله تعالى ( والله ورسوله أحق ان يرضوه ) لأن ارضاء احدهما ارضاء للآخر واليه اشير في قوله تعالى ( ان كنتم تحبون الله فاتبعوني ) ويجوز زيد وعمر قائم بافراد الضمير بناء على حذف الخبر من الاول او الثاني وال الاول ارجح لسلامة من الفصل ولان فيه اعطاء الخبر للمجاور ، وهذا يعكس ما قيل في نون الواقعية وفي نحو مقول ومبين واقامة واستقامة ونحو يا زيد زيد اليميلات ، فان الارجح فيها حذف الاول كما اشرنا الى بعضها سابقا فتأمل وملعوم انه على كل من الوجهين ليس العطف على المبتدأ وحده والا لقييل قائمان واما المتعاطفين بالفاء او ثم ففي مطابقة الضمير لهما خلاف ، فقال بعضهم : يجب حذف الخبر من احدهما أما الاول او الثاني فيفرد الضمير فيقال على الاول : زيد فعمر وقام وكذا ثم ، وعلى الثاني زيد قائم فعمر وكذا ثم ولا يجوز المطابقة لان الترتيب بين المتعاطفين يمنع عن اشتراكهما في الضمير ، واجاز بعضهم المطابقة فيقال ؟ زيد وعمر قائمان اذ الاشتراك في الضمير لا تنافي الترتيب اذ يصح ان يقال : الرجلان ذاهبان مع ترتيب قيامهما ، هذا كله فيما اذا كان للضمير تعلق بالكلام الذي فيه المتعاطفين كالمثلة المذكورة والا فيجب المطابقة نحو جاني زيد فعمر او ثم عمر وفقلت لهما كيت وكيت اذ لا تعلق للضمير بالكلام الاول ، واما سائر حروف العطف فيتفاوت الحال فيها بتفاوت المعاني او الاقوال ففي

( أما ، واو ) اذا كانتا للاباحة يجوز الوجهان نحو جالس الحسن او ابن سيرين او باحثه وان شئت قلت وباحثهما وان كان المراد احدهما لأنه لما كثر استعمال او في الاباحة ، فجاز الجمع بين الامرین صار كالواو قييل على الاول ورد قوله تعالى ( واذا رأوا تجارة او لهوا انقضوا اليها ) . وقيل : انه من قبيل ( اعدلوا هو اقرب للتقوى ) والضمير في اليها راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله : رأوا . وقيل على الثاني ورد قوله تعالى ( وان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما ) وأما لا فوجب افراد الضمير فيها نحو زيد لا عمرو جانفي اذ الجاني واحد منهما ، وكذلك لكن نحو ما جانفي زيد لكن عمرو فاكرمته ، وأما نحو زيد لا عمرو جانفي مع اني دعوتهما فالوجه في تشنية الضمير في دعوتهما ما تقدم آنفا ، وأما ام وبل فهو كوكول الى ما قصد المتكلم منهما فقد يقال : أزيادا ضربت ام عمرا وهو مستحق للضرب ، وقد يقال : وهما مستحقان له وكذلك بحسب الاقوال والمعانى فيها .

واعلم ان الشارح لم يذكر حكم ليس مع ذكره في اول الباب قال ابن هشام : ان ( ليس ) تكون حرفا عاطفا أثبت ذلك الكوفيون او البغداديون على خلاف بين النقلة ، واستدلوا بنحو قوله : اين المفر والله الطالب والاشرم المغلوب ليس الغالب .

#### ( الرابع من التابع البدل )

وعرفه المصنف بأنه : ( التابع المقصود ) وحده ( بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا ، فخرج بالمقصود ) وحده ( غيره ) اي غير

المقصود وحده : سواء كان نظير السالبة باتفاق الموضع بان لم يكن مقصودا بالحكم اصلا ( وهو النعت والتأكيد و ) عطف ( البيان ) ، او كانت نظير السالبة باتفاق المحمول ( و ) هو ( العطف بالحرف غير بل ولكن ) اذا كان بل ( في الاثبات ) نحو جانبي زيد بل عمرو فان المقصود حينئذ هو الثاني دون الاول كما تقدم في قوله :

وانقل بها للثاني حكم الاول      في الخير المثبت والامر الجلي

وخرج ( ينفي الواسطة المقصود بواسطة وهو العطف ببل ولكن اذا كان بل ( في الاثبات ) ، هذا بناء على ان المراد من لكن في الموضعين معناه ، ويمكن ان يكون المراد لفظه فيصير معنى العبارة وغير لكن اذا كان لكن في الاثبات وكذا الموضع الثاني فحينئذ يكون اشارة الى ما نقلناه من الكوفيين من اجازتهم وقوع لكن في الاثبات فتأمل .

قال الرضي : وأنا الى الان لم يظهر لي فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فإنه لم يذكر عطف البيان ٠٠٠ الى ان قال : قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوئه بخلاف عطف البيان لأن البيان فرع المبين اذ لولا المبين لم يؤت به فيكون المقصود هو الاول ، والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر انتهى .

وقال بعض اهل التحقيق في رده : انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا اصلا بل حاصل مرادهم ان مثل قولك : جانبي اخوك زيد

ان قصد به الاستناد الى الاول وحيثما تمت له وتوضيحا فالثاني عطف بيان ، وان قصدت فيه الاستناد الى الثاني وحيثما تمت بالاول توطئة له مبالغة في الاستناد فالثاني بدل وحيثما يكون التوضيح الماصل به مقصودا تبعا والمقصود اصله هو الاستناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حفظه المتأخرون .

والبدل على اربعة اقسام :

الاول : ما كان مدلوله عين مدلول المبدل منه مصداقا وان تفايره مفهوما ويسمى بدل الكل من الكل ، وهو المراد بقوله : ( مطابقا للمبدل منه قال عخشى المطول في بد الكل الاحسن ان يسمى هذا النوع من البدل ببدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك في الالفية لا بدل الكل لوقوعه اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر فان المتبادر من الكل التبعيض والتجزي وذلك يمتنع هنا فلا يليق هذا بحسن الادب وان حمل الكل على معنى اخراته . وفائدة هذا القسم غالبا التفسير بعد الابهام ، والبيان بعد الاجمال لكونه اوقع في النفس نحو جاء زيد اخوك .

الثاني : ما كان مدلوله جزءه كذلك ويسمى بدل البعض من الكل وهو المراد بقوله : ( او بعضنا منه ) ، وفائدة بيان الحقيقة بعد التجوز والمساحة ، وهذه قريب من الفائدة الاولى ان لم تكن عينها نحو اشتريت العبد نصفه فتقصد بالعبد نصفه مجازا او مساحة ثم تبين الحقيقة بقولك نصفه .

واعلم انه نقل عن كثير من اللغويين : ان اقتضان كل وبعض بالخطاء ونحن اتفقينا اثر النحويين حفظا للاصطلاح .

الثالث : ما لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ولكن يكون المبدل منه مشتملا عليه ، لا كاشتمال الظرف على المظروف بل ب بحيث يكون دالا عليه ومتناضايا له بوجه بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره متظاهرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا ، ويسمى بدل الاشتمال ، وفائدة كما تقدم ، وهو المراد بت قوله : ( او ما يشتمل ) المبدل منه ( عليه ) اي على البدل ( يلفي البدل بان يدل على معنى في المتبع ) لامن حيث الظرفية والمظروفية كما توهمن من بعض الامثلة ( او يستلزم فيه ) اي : يستلزم البدل معنى فيه . وحاصل معنى بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه مبينا بل يبقى النفس متتحيرة ومتشوقة مع ذكر المبدل منه متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه نحو سلب زيد عمامته اذا لا يفهم من زيد ان المسلوب منه اي شيء فيحتمل ان يكون المسلوب منه شيء غير عمامته مما يمكن ان يسلب منه فتبقى النفس متشوقة الى تعين ما سلب منه ، فاذا قيل : عمامته تعين المسلوب وافاد الكلام تفصيل ما اجمل اولا ، وكذلك قوله : اعجبني زيد علمه لأن الاعجاب مسند الى زيد ولا يكتفي به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل اعجبتك معنى فيه وهو محتمل احتمالات كثيرة فتبقى النفس متشوقة الى تعين ما اعجبك ، فاذا قلت : علمه زال الاجمال وافاد الكلام ولعلم انه يدخل في هذا القسم ما اذا كان المبدل منه جزء من البدل نحو رأيت درجة الاسد برجه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات قال الجامي وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل بعدم وقوعه في كلام

العرب فان هذه الامثلة مصنوعة (انتهى) .

الرابع ؟ ما أشار اليه بقوله : ( او كمعطوف بيل ) وهو يسمى بدل الغلط ، والاضافة فيه لا دنى ملابسة لأن الغلط انتما هو في المبدل منه لا البدل . وقال بعضهم : انما سمي بذلك لأن سببه الغلط او لانه لتدارك الغلط وهذا القسم ثلاثة أقسام :

( الأول ) . ( للاضراب والبداء [عز] اي انسب ، حاصله ان قسم الاول من هذه الثلاثة يسمى ( بدل الاضراب ) وهو كما تقدم الانتقال من الاول الى الثاني ، ويسمى ( بدل البداء ) ايضا ، والبداء ( بفتح الباء ) كصحاب بطاله في الامر اذا خطر له رأي غير الرأي الاول . وانما يسمى بهذه الاسمين ( ان قصدا صحيحا ) من المتكلم ( لكل منها ) اي : المبدل منه والبدل ( صحب ) بيان يذكر المبدل منه عن قصد ثم يوهم انه غالط ف يأتي بالبدل ، وشرطه ان ينتقل من الأدنى الى الاعلى كقوله : « فلانة نجم بدر فكانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغطى نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيها بالبدر وهذا القسم من البدل معتمد الشعراه كثيرا للعبالة والتفنن في الفصاحة فالمراد بقولهم ان بدل الغلط لا يأتي في الكلام الفصيح كما في المطول القسمان الآتيان .

( و ) الثاني : ( للنسوان اعز حاصله ان القسم الثاني من الاقسام الثلاثة يسمى بدل نسيان ( ان قصد الاول ) ناسيا لما هو مقصوده ( ثم يتبين فساده ) بيان يتذكر ما هو مقصوده فيتداركه بذكر المقصود مثاله عين المثال المذكور والآتي والفرق بالاعتبار .

( و ) الثالث ! ما كان ( دون قصد لل الاول ) بيان غلط وقع فيه )

أي في التكلم بالبدل منه ( به اي بالبدل سلب ) ذلك الغلط كما اذا أردت ان تقول : جانبي حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت : حمار ، ويسمى هذا بـ سدل الغلط الصرف . قالوا لا يجيء الصرف وبدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن رؤية وفطنة فلا يكون في شعر اصلا لانه يصدر عن رؤية وفکر ، فان وقع في كلام فحقة الا ضرر بيل فيقال في المثال المذكور : بل حمار هذا ولكن قد ينافي في عدم وقوع بدل الغلط في كلام الفصحاء بأنه لا ينافي الفصاحة والرواية والفكير لأنها ليست عاصمة عن الغلط والخطأ نعم لا يقع في كلام الله تعالى وعباده المكرمين المعصومين لأنهم ليسوا بفصحاء بل لعدم جواز وقوع الغلط عنهم ، أما عن الله تعالى فباجماع المسلمين ، وأما عباده المكرمين فباجماع المؤمنين بل المسلمين الا شرذمة فليلة منهم من لم يتدرج الى مرتبة الكمال واليقين ، هداهم الله تعالى وايانا الى صراط الحق واليقين بحق محمد وآلـه المعصومين .

وأما امثلة اقسام البدل :

( فالاول ) : اي بدل الكل من الكل ( كزره خالدا ) فغالبا عين الضمير مصداقا ، وهذا القسم لا يحتاج الى ضمير رابط لأنه نفس المبدل منه كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ لا يحتاج الى رابط كما تقدم في باب المبتدأ في قوله وان يكن اي انه معنى اكتفى بها كنطقى الله حسبي وكفى ( والثاني ) : اي بدل البعض من الكل ، ( واشترط كثير ) في هذا القسم ( مصاحبتـه ضمير عائدا الى المبدل منه واباه المصنف ) سواء كان ذلك الضمير ملفوظا نحو جانبي القوم كثيـه منهم ام متدرـا : سواء كان له خلف ( نحو قبلـه اليـد ) فـ ( أـلـ ) في اليـد

خلف عن الضمير ، لم يكن له خلف وهو نحوه على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً أي من استطاع منهم وقد تقدم في باب اعمال المصدر التمثيل بالأية وجعل « من » هناك فاعلاً فتأمل قال بعض المحققين في حاشية الجامي في باب الاستثناء في ما فعلوه الا قليل انه صح فيه بدن البعض من الكل مع اتفاء الضمير الراجع الى المبدل منه الذي هو شرط بدل البعض لأن الاستثناء المتصل يعني غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه .

الثالث : اي : بدل الاستئصال وهو كالثاني في اشتراط كثرة مصاحبته ( ضميراً عائداً ) الى ( المبدل منه ) : سواء كان الضمير ملفوظاً به ( نحو اعرفه حقه ) فحقة بدل الاستئصال للضمير المنصوب وفيه ضمير ملفوظ ، لم كان مقدراً له خلف نحو ( قتل اصحاب الاخدود النار ) فالنار بدل استئصال للاخدود وفيه ضمير حذف وخلف عنه ال اي ناره ، وقيل ، الضمر مقدر بدون ان تكون ال خلفاً عنه وتقديره النار فيه ، وعلى كل القولين الضمير عائد الى الاخدود وهي الارض التي انشقت من غضب الله على اهلها فعليهذا الاحسن تقدير الضمير المؤنث فتأمل .

( والرابع ) : اي : بدل الاضراب والبداء ( والخامس ) : اي : بدل النسيان ( والسادس ) : اي بدل الغلط الصرف مثالها ( خذ ) نbla اي سهما ( مذا جمع مدية ) كفرقة وغرف ( وهو السكين ) وهذا المثال يصلح ان يكون مثلاً لكل واحد من الاقسام الثلاثة وذلك باختلاف الاعتبارات والقصد فان قصد المتكلم وأراد اولاً الامر بأخذ النبل ثم اضرب فاتنقل الى

الامر بأخذ المدى وجعل الاول بحکم المتروك فهو بدل اضراب وبداء  
وان أراد ابتداء وقصد الامر بالاول ثم تبيين فساده وتذكر ان مقصوده  
الامر بالثاني فهو بدل نسيان ، وان كان مراده الامر بالثاني فسبقه  
لسانه بالامر باول بدل غلط صرف ( والاحسن في ) جميع ( هذه )  
الاقسام ( الثالثة ان يؤتي بيل ) . قيل : ثلاثة يتوهם ارادة الصفة اي  
نبلا حادا كما تقول رأيت رجلا حمارا بالتصويف بان تؤل الحمار  
بالمشتق وتريد جاهلا او بلينا .

### فصل.

( يبدل الظاهر من الظاهر ) حالكونهما ( معرفتين ) كالآيتين ( اونكرتين )  
كالمثال الاخير ( او مختلفين ) بالتعريف والتذكير ؛ سواء كان الاول  
نكرة والثاني معرفة نحو « مررت برجل زيد » كأنه سئل من ا الرجل فابدلت  
مكانه ما هو اعرف منه ، او بالعكس لكن توصف الثاني ثلاثة يكون  
المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فيؤتي بالصفة ليكون  
الجاiper لما فيه من نقص النكارة نحو « بالناصية ناصية كاذبة » وهذه الوجوه  
الاربعة التي كانت باعتبار التعريف والمعنى تجري في كل واحد من  
اقسام البدل وحاصل ضرب الاربعة في الاربعة ستة عشر فعليك باستخراج  
الامثلة الباقية قياسا على ما مثلنا .

وايضا يبدل المضمر من المضمر نحو « لقيتهم ايامهم » والمظاهر من  
المظاهر وقد تقدم مثاله ( والمضمر من الظاهر ) نحو « اخوك لقيت زيدا

(ياء) لا يبدل (الظاهر) الا (من ضمير الغائب) وقد تقدم مثاله، وهذه المسئلة كالمسئلة السابقة ستة عشر قسما فعليك ايضا استخراج ما تركتناه من الامثلة (و) اما البدل (من ضمير الحاضر) سواء كان للمتكلم او للمخاطب فله حكم ذكره بقوله (الظاهر لا تبدل) اي لا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر (خلافا للاخفش) فانه اجازه مطلقا، واستدل الجمود بان المضرر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود ولفظ (الظاهر) في النظم بالنصب (مفهول) لقوله «تبديله» وتبديله (متعلق من) الجارة (في اول البيت) واصل الكلام «لا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر الا) اذا كان البدل (ما) اي اسم ظاهرا (إحاطة جلا) اي : يكون بدل كل مفيد لللاحاطة والشمول (نحو ربنا انزل علينا مائدة من السماء ( تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا ) فـ «أولنا وآخرنا» بدل كل من ضمير المتكلم المجرور باللام ولذلك اعيدت اللام وهذا عبيطان على المراد من ضمير المتكلم اعني بني اسرائيل ( او اقتضى بعضا ) يعني : يكون الاسم الظاهر بدل بعض من الكل (نحو) :

(اوعدني بالسجن والادامـم) رجلي فرجلي شنثنة المناسـم  
فقوله (رجلي) الاول بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل (او)  
اقتضى اشتمالا يعني : يكون الاسم الظاهر بدل (اشتمال كانك  
ابتهاجك) اشتمال «فابتهاج بدل اشتمال من كاف في «كانك » و  
(اشتمال) فعل ماض فاعله مستتر فيه يعود الى ابتهاج والجملة خبران.  
(وبدل الاسم) المتضمن (معنى الهمزة للاستفهام) وبعبارة :

«آخرى اذا ابدل اسم من اسم متضمن معنى همزة الاستفهام» فحينئذ يجب ان ( يل ) البدل ( همزا ) ليطابق المبدل منه في المعنى، وللتبيين انه بدل من متضمن الاستفهام كـ «من ذا أسعيد لم علي» فسعيد بدل من «من» الاستفهامية دخل عليه الهمزة للمطابقة وللتبيين المذكور ، ( و ) نحو ( كيف اصبحت أقوىأ أم ضعيفاً ) ؟ فـ «خيراً» بدل من «كيف» دخل عليه الهمزة للمطابقة وللتبيين .

( تتمة ) ( بدل المضمن معنى الشرط — يلي حرف الشرط نحو مهما تصنع ان خيرا وان شرا تجز به ) فـ «خيراً» وما عطف عليه بدل من مهما دخل عليه ان الشرطية .

( وسما ) يجوز ان ( يبدل الاسم من الاسم ) كذلك يجوز ان يبدل ( الفعل ) بدون الفاعل ( من الفعل : بدل كل ) اذا كان معناهما واحدا وكان الثاني مفيضاً زيادة بيان اللاؤل ( نحو مق تأتنا تلم بننا في ديارنا ) فـ «تللم بدل كل من تأتنا لاتحاد معناهما ( لأن الاسم ) عين الآتيان ) معنى . قال الفاضل المحسني : «ويرد عليه هنا ما يرد عليه في تمثيله لعطف الفعل والجواب الجواب » ونعن نقول كما قلنا هناك: ان الدليل على ان البدل هو الفعل وحده وليس الفعل مع فاعله هو ان الجزم الذي اقتضاه العامل في الفعل الاول - موجود بنفسه في الفعل الثاني فمن ذلك يعلم ان المتعاطفين بما الفعلان وحدهما لا الفعلان وفاعليهما ، ( و ) يبدل ايضا الفعل من الفعل ( بدل الاشتغال كـ «من يصل اليها يستعن بنا يعني » فـ « يستعن » بدل من « يصل » بدل الاشتغال ( لأن الاستعمالة ) من الكريم مع كون المستعين مستحقا ( يستلزم معنى في الوصول ) الى

الكريم ، ( وهو اي ؛ المعنى ( نجحه ) اي ؛ نجح المستعين المستحق ، والا يلزم عدم كون الكريم كريما وهذا خلف اذا كان المتكلم بهذا الكلام كريما وصادقا ، والخلف على هذا الفرض محال . ( كذا قال ابن الناظم ) ، فما فهمه ابن الناظم صحيح لا غبار عليه لثبت الاستلزم كما يبناه ( و ) ان ( منع ابن هشام الاستلزم ) غافلا عن خصوصيات هذا الكلام اعني : كون المتكلم كريما صادقا والمستعين الواثل اليه مستحقا ، ولذلك قال : ( وقد يستعين ) السائل الواثل الى الكريم ( ولا يعان فلا يكون الوصول ) اليه « منجحا » . ثم ( قال : والواجب رفع « يستعين » ) ليكون ( حالا ) من فاعل « يصل » ( ك « تعيشوا » في قوله ) ( متى تأته تعيشوا الى ضوء ناره ) حيث رفع « تعيشوا » ليكون حالا من فاعل « تأت » هذا ، وأنت تعرف بعد ما يبنا لك المراد من هذا الكلام مع خصوصياته انه لا وقع لـكلام ابن هشام ولا لبعض ما في الحواشي في هذا المقام .

( تتمة ) وهي قرينة بل دليل قاطع لما حقيقنا آنفاً : من كون المبدل منه والبدل بما الفعلان وحدهما لا هما مع الفاعل والا يلزم كونها تكراراً لا تتمة : ( تبدل الجملة من الجملة ) بدل بعض من الكل اذا لم تكن الاولى وافية ب تمام المراد وكانت الثانية وافية به ، وهذا انما يكون فيما يعني بشأنه ( نحو « أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين ) وجنات وعيون » فان المراد التنبيه على نعم الله ، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه ، والجملة الثانية اعني قوله : « أمدكم بانعام — الخ » او في بتاءية المراد لدلالته على نعم الله بالتفصيل من احالاته

الى علم المخاطبين المعاذين والجملة الثانية داخلة في الاولى لأن «ما تعلمون» يشمل المذكرات في الثانية وغيرها .

( و ) تبدل ( الجملة من المفرد ) بدل كل ( نحو ) :  
 ( الى الله اشكو بالمدينة حاجة ) ( وبالشام اخرى كيف يلتقيان )  
 فابدل جملة «كيف يلتقيان» من «حاجة» و «آخر» وهم  
 مفردان وحاصل معنى البيت انه : الى الله اشكو هاتين الحاجتين تغدر  
 التقائهما والجمع بينهما .

وقد ( تبدل الجملة ) عن الجملة بدل اشتعمال نحو قوله :  
 اقول له ارحل لا تقيمن عندنا ولا فكن في السر والجهر مسلما  
 أي : ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين  
 في السر والجهر ، فـ «لا تقيمن عندنا» بدل اشتعمال من «ارحل» والمراد  
 اظهار الكرامة لاقامة المخاطب عند المتكلم ، والثاني اعني «لاتقين»  
 او في بتادية المراد لأنه نص فيه .

( هنا فائدتان )

الاول : اختلاف النهاية في المبدل منه : فقال : بعضهم : انه في  
 حكم السقوط معنى لأن المقصود بالنسبة هو المبدل دون المبدل منه .  
 وقال بعض : انه ليس في حكم السقوط معنى الا في بدل الفلط ، ووجهه  
 ظاهر ، وأما لفظا فلا خلاف في انه ليس في حكم السقوط لوجوب  
 عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال ، وقد يكون المبدل منه  
 ضميرا لا يستغني عنه نحو « ضربت الذي مررت به أخيك » او متلبسا

بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيداً كريماً .

الثانية : ان التوابع اذا اجتمعت بدء بالنعت ، ثم بتأكيد ، ثم بالبدل ، ثم بالنسق ، وعطف البيان كالنعت ، اما الابتداء بالنعت قبل التأكيد فلكونه أعم مورداً من التأكيد اذا التأكيد لا يجيء في النكرات الا عند بعضهم بشرائط تقدمت ، وأما تقديم التأكيد على البديل فلان التأكيد مدلوله عين مدلول الموكد بخلاف البديل لأن مدلوله غير مدلول البديل منه في الحقيقة وأما تقديم البديل على عطف النسق فلان البديل له نسبة معنوية مع المبدل منه أما بالكلية او البعضية او الاشتمال ، وأما بدل الغلط فغير واقع في كلام الفصحاء او نادر على الخلاف الذي لشرنا اليه ، والنسق أجنبي من متبعه .

### (هذا باب النداء)

بكسر النون او ضمها ، وهو في اللغة الدعاء ، وقد يستعمل في الصوت المجرد وفي الاصطلاح الدعاء بأحرف مخصوصة نابت مناب أدعوا لفظاً او تقديرها ، والمنادي هو المطلوب اقباله بتلك الحروف ، قال بعض المحققين : الاولى ان يقال ان هذه الحروف نابت مناب الماضي اي « دعوت ، او ناديت » لأن النداء انشاء والا غالب في الافعال الانشائية بحبيتها بلفظ الماضي . وقال بعضهم انها اسماء افعال وردت بان اسماء الافعال لا يكون اقل من حرفين والهمزة من أدات النداء ، وأجيب بان هذه الاداة خالفت بقية اسماء الافعال لكثرتها

استعمالها فجوز فيها مالا يجوز في غيرها .

ولابد للنداء من منادي : لفظا أو تقديرأ نحو ياليتي ، اي : ياقوم .  
 ( وللمتاري الناء اي البعيد ) حقيقة ( او الذي كالناء ) فيكون بعيدا  
 حكما ( كالنائم والساهي ) والسكنان والمفعي عليه ( يا او اي يفتح  
 المهمزة وسكون الياء ) اذا لم يكن للتفسير او المطف ومن قسم البعيد  
 حكما قول العبد يا الله ويا رب ويا احکم الحاکمين لانه تعالى وتقديس  
 وان قال ونحن أقرب اليه من جبل الوريد لكن العبد لما كان في  
 معرض الدعاء وطلب الاحسان منه تعالى وليس للعبد تلك القابلية التي  
 يستحقهما فالعبد ليس بالنسبة اليه تعالى بل بالنسبة اليه  
 لبعده من احسانه واستجابة الدعاء وأما ايـة بكسر المهمزة  
 وسكون الياء فهو حرف جواب اشرنا اليه سابقا ( وما بالف بعد  
 المهمزة وكذا ايـا ثم هـا والمهمزة فقط للداني اي : القريب ) والاصل  
 فيها يـاه لـانـاه اـمـ الـبـابـ ( وـ واـ اـيـتـ بـهـاـ لـنـدـبـ عـلـيـهـ اوـ يـاهـ ) وبعبارة  
 اـخـرـىـ واـيـسـتـعـمـلـ فـيـ الـمـنـدـوـبـ وـهـوـ الـمـتـفـجـعـ عـلـيـهـ وـجـوـدـاـ وـهـوـ مـاـ يـتـفـجـعـ  
 عـلـيـهـ وـجـوـدـهـ كـالـمـصـيـبـةـ وـالـحـسـرـةـ وـالـوـيـلـ الـلـاحـقـةـ للـنـادـبـ لـفـقـدـ مـنـ يـنـجـبـهـ  
 نـحـوـ وـأـمـصـيـبـتـاهـ وـأـحـسـنـتـاهـ وـأـوـيـلـاهـ ، اوـ عـدـمـاـ كـالـمـلـيـتـ الـذـيـ يـبـكيـ عـلـيـهـ  
 النـادـبـ نـحـوـ وـأـحـسـيـنـاهـ وـكـذـاـ المـتـوـجـعـ مـنـهـ وـأـظـهـرـاهـ اـذـاـ تـوـجـعـ ظـهـرـهـ وـقـسـ  
 عـلـيـهـ يـاهـ ، وـسـيـأـتـيـ لـلـمـنـدـوـبـ زـيـادـةـ تـوـضـيـحـ عـنـ قـرـيبـ .

( وغير « وا » وهو « يـاهـ لـدـىـ الـلـبـسـ ) ايـةـ لـبـسـ الـمـنـدـوـبـ ( بـغـيرـ  
 الـمـنـدـوـبـ اـجـتـنـبـ بـضـمـ التـاءـ ) فـعـلـ مـاضـ مـجـهـولـ نـظـيرـ نـدـبـ بـضـمـ التـونـ  
 فـانـ لـمـ يـلـتـبـسـ الـمـنـدـوـبـ بـغـيرـهـ جـازـ استـعـمـالـ « يـاهـ » كـمـاـ اـذـاـ وـصـلـ آخـرـ  
 الـمـنـدـوـبـ بـالـفـ التـدـبـةـ نـحـوـ يـاهـ عـمـرـواـ كـمـاـ يـأـتـيـ فـانـ ثـبـوتـ الـأـلـفـ يـدـلـ

على انه مندوب .

( وكل منادي غير مندوب ، ومضرر ) قيل المراد منه ضمير الخطاب لعدم وجود نداء غيره في كلامهم وأما « يا هو » فقيل انه ليس بضمير بل اسم لذاته تعالى ( وما جاء مستغاثا ) وسيأتي المراد منه ( و ) غير ( اسم الله ) تعالى ( كما في الكافية قد يعرى من حروف النداء ) لفظا ولا يذهب عليك ما في اتيان « المروف » بصيغة الجمع لعدم جريان الحكم اى الحذف الا في حرف واحد وهو يالانها أم الباب ولا يقدر حين الحذف الا أم الباب ( بان يحذف ) لقيام قرينة كان يكون المنادي ( بفتح الدال ) مقبلا على المنادي ( بكسر الدال ) ومتينا لما يقول له وذلك لا يكون الا فيما كان معرفة قبل النداء فلا يكون في النكرة ولو كانت مقصودة ( فاعلم نحو يوسف اعرض عن هذا ) اي : يا يوسف ، والاصح انه عربي . وقيل عربي والاصل بكسر السين ثم غير كما يغير الاعلام ، ونحو ( رب اغفر لي والوالدي ) أي يارب . وانما ( لا يجوز حذفه ) اي : حرف النداء ( من المندوب ولا المستغاث لأن المطلوب فيها تطويل الصوت ) كما هو ظاهر ، والحذف ينافيه وقال بعض المحققين : أما المستغاث به فللمبالغة في تنبيبه باظهار حرف النداء لكون المستغاث له أمرا مهما ، وأما المندوب فلكونه منادي بجازيا لا حقيقة لعدم صلاحية الميت ونحوه للنداء الحقيقي فهو منقول من النداء الحقيقي الى النداء المجازي ، فابقي فيه حرف النداء تنبيبها على الحقيقة المنقول منها .

( ولا ) يجوز الحذف ايضا من ( المضرر ) لأن حذفه منه يفوت الدلالة على كونه منادي بناء ( على ان ندائها شاذ ) فحقة ان لا يحذف

منه حق يعرف انه منادي ( ولا ) يحذف ايضا من ( الاسم الكريم اذا لم تuous ) من حرف النداء ( في آخره مهما مشدة ) وسيجيئ الكلام في الميم عن قريب . وانما لم يحذف بدون التعويض لان نداء اسم الكريم على خلاف القياس لان القياس في نداء ما فيه اال ان يتوصل الى ندائه بـ « اي » واسم الاشارة كما يأتي الاشارة اليه في قوله : وايها مصحوب ألم بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذي لمعرفة فلو حذف حرف النداء لم يدل على كونه منادي دليل فيجب ابقاءه حق يعرف انه منادي ، هذا اذا لم تuous عنه الميم والا يجب حذفه كما يأتي عين قريب في قوله :

والاكثر اللهم بالتعويض وشذيا اللهم في قريض ( وذاك الحذف ) اي : حذف حرف النداء ( بمحنه في اسم الجنس ) والمراد منه هنا على ما حققه الرضي مطلق ما كان نكرة قبل النداء : سواء تعرف بالنداء كالنكرة المقصودة نحو « يا رجل » او لم يتمترف كأنكراة غير المقصودة نحو « يارجلا » فالتفقييد بقوله ( المعين ) في غير عمله فتأمل ( و ) كذا ( المشار له قل ) مثال اسم الجنس ( نحو ثوبى حجر ) اي : ياحجر ولهذا المثال حكاية فليراجع في كتب التفسير قوله تعالى ولا تكونوا كالذين آذوا موسى ومثال اسم الاشارة قوله تعالى ( ثم انت هؤلاء تقتلون ) اي يامؤلاء . والوجه فيما اي : في قلة الحذف منها ما تقدم في المضرم واسم الكريم . وقيل لم يحذف حرف النداء من النكرة ، اما المقصودة فليكونه كالعوض عن اداة التعريف ، وفي غير المقصودة فلان حذف حرف النداء لا يكون الا اذا كان المنادي مقبلا على المنادي وفيه ليس كذلك ( وهل يقاس عليه ) اي يقاس على المسموع من العرب .

كالمثاليين مالم يسمع منهم ( او يقتصر على ) مايُشَت فيه ( السَّمَاع ) منهم ( البصريون والمصنف على الثاني ) اي الاقتصار على السَّمَاع ( والكوفيون على الاول ) اي على انه يقاس ( واما من يمنعه ) اي حذف حرف النداء ( سماعاً وقياساً فانصر عاذله اي ) انصر ( لأنَّه على ذلك ) المنع ( لانه ) اي لأنَّ من يمنعه ( مخطيء في منعه ) لو رود السَّمَاع به اي بالحذف كالمثاليين المتقدمين ونحوهما قيل لاتحذف حرف النداء من منادي البعيد نحو يازيد لما ذكر في المندوب ( وابن المنادي خلافاً للكسائي حيث قال باعراب المنادي وان كان مفرداً معرفة ( المعرف ) ان لم يكن مبنياً قبل النداء والا فابقه على بنائه ، وفي قوله ( اما بالعلمية ) كزيد ( او بالقصد ) كالنكرة المقصودة حزلة اذ كون المنادي معرفة ليس منحصراً في العلمية والقصد لانه قد يكون غير العلم والنكرة المقصودة لكنه تدفع بما قيدنا البناء به فتأمل ( المنادي المفرد ) للمفرد ستة معان الاول مايقابل المركب كما في تعريف الكلمة ما والثاني يقابل الثنائي والمجموع وهو واضح والثالث مايقابل الجملة كما في قولهم الاصل في الخبر ان يكون مفرداً والرابع مايقابل العلم المزجي والاضافي والاسنادي كما في باب العلم والخامس ما يقابل المكرر كما في باب لام نفي الجنس والسادس ما يذكر هنا اعني المقابل للمضاف وشبيهه ، وبعبارة أخرى ابن المنادي ان كان مفرداً معرفة قبل النداء او بعده ( لتضمنه معنى كاف الخطاب ) الحرف ظاهر هذا التعليل ان علة بناء المنادي الشبه المعنوي كمقي وهذا وهو خلاف ما عليه الجمهور من انه بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ، ولكونه مثلياً افراداً وتثنية وجمعها ، وذلك

لان « يازيد ، ويزيidan ، ويزيyدون » بمتزلة « ادعوك ، ادعوكما ،  
وادعوكم » والضمائير فيها مشابهة بالكاف في « ذاك ، ذاكم ، ذاكم »  
فإن ظاهر هذا التعليل أن شبهاته غير الشبهات المعروفة وهو ما ذكرناه  
في آخر الشبهات الاربع الموجبة للبناء ويسمي بالشبهة اللغظية اذ  
مرجع هذا التعليل الى قياس المساواة لأنهم يذكرون التبيحة ويقولون:  
شبهة المشابه فتأمل قال الرضي وقال الكسائي المنادي المفرد  
المعرفة مرفوع لتجزئه عن العامل اللغظية ولا نعني ان التجزء فيه عامل  
الرفع كما قال بعضهم في المبتدء بل المراد انه لم يكن فيه سبب البناء  
حتى يبني ولا بد فيه من الاعراب ثم انا لوجزناه لشابة المضاف الى  
ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو فتحناه لشابة غير المنصرف فرفعته ولم  
ن-tone له ليكون فرقا بينه وبين مارفع بعامل رافع ولا يعرض عليه المبتدء  
فإن العامل فيه عنده هو الخبر اتهى ( على الذي في رفقه قد عهد )  
من الضمة في المفرد وما في حكمه ، والالف في التثنية وملحقاتها ،  
والواو في الجمجم وملحقاته ( كيمازيد ، ويزيidan ، ويزيyدون ) ونحوها رجل ،  
ويارجلان ، ويأرجال .

واستشكل في نحو « يازيدان ، ويزيyدون » بأنه قد تقدم في الموضع  
الثاني من أقسام الاهرار النيابي عند قول المصنف :

بالالف ارفع المثنى وكلا اذا بضمور مضارفا وصلا  
انه اذا ثني العلم او جمع بالواو والنون — ينكر ثم يثني او يجمع  
ثم يعرض عن التعريف الزائل لام التعريف فيقال « الزيدان والزيدون »  
باللام فلم يؤت باللام في المنادي .

واجيب عن ذلك بان هذه القاعدة مختصة بغير المنادي اذ حرف

النداء من اداة التعريف فلو جيء باللام للزم الجمع بين اداتي التعريف وهو غير جائز ، ورد ذلك بأنه : يلزم على هذا ان لا يدخل الياء على المثادى المضاف الى المعرفة ، لأن الاضافة ايضا سبب للتعريف واجيب عن ذلك : باننا قلنا لا يجوز الجمع بين اداتي التعريف وهنا ليس جمعا بين الاداتين بل اداة وسبب ولا مانع فيه .

واستشكل ايضا في المثالين المذكورين بانهما كيف بنيا مع ان التثنية والجمع من خواص الاسماء ، وقد ذكرنا الجواب عن ذلك في باب المعرف والمبني عند قوله :

كالشبه الوضعي في اسمي جنتنا والمعنى في متى وفي هنا وقال بعضهم : العلم في النداء باق على تعريفه فلذا لم يؤت بالأم التعريف ، واستشكل عليه بان العلم اذا اريد اضافته نحو « زيدكم » نكر لعدم جواز الجمع بين سبيبي التعريف اعني : العلمية والاضافة فما الفرق . وأجيب عن ذلك بأنه ليس المقصود في الاضافة الا تعريف المضاف او تخصيصه ، فلو اضيف معبقاء تعريفه كانت الاضافة لفوا ، لا نائدة معتدا بها حينئذ ، بخلاف النداء اذا ليس المقصود منه التعريف بل طلب الاقبال والاصفاء فلا مانع من بقاء التعريف فلا حاجة الى تنكيره ، وقد تقدم في آخر باب المعرف باللام في قوله :

وتحذف ألل ذي ان تند او تصنف اوجب وفي غيرهما قد تتحذف ما يفيدك هنا فراجع .

( وانواعي : قدر انضمما ما بنوا او حكوا كما في المددة قبل النداء ) ، مثال المبني قبل النداء ( ك « يا سيبويه » ) على القول ببنائه

قبل النداء فالضمة مقدرة في آخره ، ويظهر أثر التقدير في التابع فانه يرفع مراعاة للضمة المقدرة ، وينصب مراعاة لمحله ، الا اذا كان المنادى اسم اشارة فانه يجب رفع تابعه ولا يجوز نصبه الا في بعض الصور كما يجيء عن قريب في قوله :

وذو اشارة كاى في الصفة      ان كان تركها يفيت المعرفة  
واما على القول بأنه قبل النداء تعرّب اعراب ما ينصرف كما تقدم في باب العلم عند قوله :

وجملة وما بمزج ركبا      ذا ان بغیر ويه تم اعرابا

فظاهر ان الضمة تظهر في آخره . وقال بعض المحققين اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير معناها — فالواجب حينئذ اعرابها فعلى هذا تقول في كيف ، وهؤلاء ، وكم ، ومنذ اعلاما ؛ يا كيف ، «يا هؤلاء ، وياكم ، ويا منذ » بضمّة ظاهرة متتجددة للنداء ، وأما مثال المحكى قبل النداء فهو نحو « تأبط شرا » ففيه ايضا ضمة مقدرة في اخره يظهر اثره في التابع على التفصيل المتقدم ، والمراد من الحِكَايَة هنا : القسم الرابع من الاقسام الاربعة التي تقدم ذكرها في باب العلم عند قوله المذكور آنفا فراجع ، وبعضهم يعربه اعراب المتضادين فعليه يصلح من قسم المنادى المفاسد فينصب جزئه الاول ويجر الثاني بالإضافة .

وليجر جميع ما ذكر ( مجرى ذي بناء جدد ) اي : يجري مجرى  
منادى لم يكن مبنيا قبل النداء فيفرض انه مبني على الضم ، وان كان قبل النداء مبنيا على غيره ( فليحکم عليه بنصب محله ) فيتبع بالنصب الا فيما ذكرناه آنفا ، ويحکم على لفظه بالضم فيتبع بالرفع

كما تقدم . ( والمفرد المنكور الذي لم يقصد ) اي النكرة غير المقصودة : سواء كانت مفردا او غيره : جامدة كانت او مشتقة ، ( والمضاف ) : معنوية كانت اضافته او لفظية .

( وشبيهه ) اي ! شبه المضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه ؛ سواء كان معمولا له او معطوفا عليه ( أنصب ) جميع هذه الاقسام ( عاد ما خلافا معتدا به ) ، قال الرضي قال الكسائي وانما نصب المنادي المضاف لطوله ولأن المتصوبات في كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يازيد يازيد اليكون المنادي بين صورتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار كالغيارات فبني على الصم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف يا زيدا فحركته عنده ليست نصبا ولا ادرى ما يقول في نصب المضارع له والمفرد المنكور ولم لا يجرى المضاف بجراهما في كونه منصوبا انتهى .

مثال النكرة الجامدة يارجلا ، ويارجلين ، ويامسلمين ( بكسر الميم الثانية ) اذا قالها الاعمى او نحوه من لا يرى المنادي لكونه في بثرا ونحوه ، ومثال النكرة المشتقة ( نحو ) قول الواقع ونحوه : ( ياغافلا والموت يطلبه ) فانه لا يقصد شخصا بعينه ، ( و ) مثال المضاف بالإضافة المعنوية نحو ( يا عبد الله ) ، ( و ) مثال المضاف بالإضافة اللفظية نحو ( يا حسن الوجه ) . ( وأجاز تغلب ضمه ) بناء ، وعلل ذلك بان بالإضافة اللفظية كلا اضافة لأنها في تقدير الانفصال ، ورد بان البناء انما هو لشياعة المنادي يكاف ادعوك على تفصيل تقدم بيانه وهذه الشياعة مفقودة هنا لكونه نكرة ، وبيان السماع من العرب لم يرد الا بتصعيده فلا مقتضى لبنائه ، ومثال الشبيه بالمضاف العامل في ما بعده

نحو « يا طالما جبلا ». واستشكل في هذا المثال بأنه لم يوجد اعتماد وهو شرط في الاعمال ، ولو قدر موصوف فحينئذ يصير هو المنادى وهو مفرد فيخرج عن كونه شبه مضاف ، ولعله لشل هذا لم يمثل به الشارح فالاحسن ان يمثل بنحو « يا رؤفأ بالعباد » ، ومثال شبه المضاف المعطوف عليه نحو ( يا ثلاثة وثلاثين ) ونحوه اذا كان علماً فيجب نصب الجزئين اجمعآ ، اما نصب الجزء الاول فلانه شبيه بالمضاف لأن الجزء من تمامه اذ التسمية وقعت بمجموع الجزئين مع حرف العطف ، وأما نصب الجزء الثاني وبالعطف على الجزء الاول قبل العلمية فتأمل . هذا اذا كان علما ، وأما اذا لم يكن علما فقيل : انه كذلك ، وقيل هو كـ « يا زيد والحارث » اذا قصد جماعة معينة وكـ « يا رجل وامرأة اذا لم تقصد جماعة معينة ، والمنادى الموصوف بالجملة والظرف كالنكرة غير المقصودة نحو « يا حلیما لا يبخل » ويجوز ان يجعل المقصودة ، وأما المتبع بسائر التوابع فكلمنادي غير المتبع الا العلم المتبع بابن ، والمسألة تحتاج الى تفصيل ازيد .

ونحو ( زيد ضم وافتتحن من كل علم مضموم ) ، حاصله ان المنادى المفرد المعرفة يجوز ضمه وفتحه ( اذا ) كان علما ( وصف ) بـ ( ابن وابنة ) بشرط ان يكون ( ابن وابنة متصلة ) بالمنادى بان لا يفصل بينهما فاصل ، وبشرط ان يكون ابن وابنة مضافا ( الى علم ) حاصله ان يكون ابن وابنة بين العلمين ( نحو ازيد بن سعيد لاتهن ) ونحو ( يا هند ابنة عاصم ) فيجوز ضم زيد وهند على الاصل ، ويجوز ايضاً قتحهما وفي الفتح اقوال :

الاول : انه فتحة اتباع يعني : آخر المنادى اتبع فتحة ثون

« ابن » اذ الحاجز بينهما حرف ساكن أعني ! باء « ابن » والحرف الساكن حاجز غير حسين ، فهو نظير مانقدم في الاسماء الستة من اتباع فاء « فم » المسم في الحركات ومن هنا منع بعضهم الفتح في الموصوف ببنت لان الحاجز وهو الباء المتحركة حسين ، وكذلك منع في تصغير ابن نحو « يازيد بني عمرو » لتعذر الاتباع لما ذكر .

والثاني : انه على تركيب المنادى مع ابلا كتركيب خمسه عشر ، فهو نظير مانقدم في باب لا النافية للجنس من نحو « لارجل ظريف في الدار » بباء الصفة والموصوف على الفتح .

والثالث : على اقحام ابن وانافة المنادى الى ما بعد ابن لجواز اضافة ابن الشخص اليه بلا واسطة ، والمنادى على هذا مضاد لامفرد فعل القول الاول فتحة المنادى فتحه اتباع لافتته اعراب ولا فتحة بناء ، وعلى القول الثاني فتحة بناء ، وعلى الثالث فتحة اعراب ، وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب ، وعلى الثاني بناء ، وعلى الثالث قيل انه : فتح تغبيفا . وقيل : فتح بالتبعية لان ابن تأكيد للمنادى والتأكيد لا ينافي الاقحام . كما قيل ذلك في نحو « ياسعد سعد الاول » وفي نحو « يازيد زيد العملات » وقد يأتي عن قريب ، ومثل العلم المفرد المثنى والجمع اذا صارا علما .

( ويجوز في هذه الحالة ) أي : في حالة كون المنادى علمًا مفردا موصوفاً بابن متصل مضاد الى علم ( حذف الف ابن خطأ ) كما انها تمحض لفظاً لأنها همزة وصل .

وإذا وقع الابن بين علين في غير النداء وكان صفة لما قبله يمحض

التنوين من العلم الاول ، ويحذف الالف من الابن خطأ كما في النداء نحو « جاء زيد بن عمرو » بحذف التنوين من زيد ، ويحذف الالف خطأ ، ويجوز ثبوت التنوين في الضرورة هذا وفي حاشية المغني في باب ضميم الفصل ان حذف هذين اثناه هو فيما كان العلم الثاني الاب الأقرب فان كان جدا لا يجوز ذلك الحذف ويأتي في باب همزة الوصل نص الحاشية وان كان الابن خبرا انعكاس الحكم فينون العلم الاول وتثبت ألف ابن خطأ نحو « زيد ابن عمرو » وكذا ان لم يقع بين علمين نحو « جاء زيد ابن أخيتنا » بتنوين زيد واثبات الف ابن خطأ ، فالحكم المذكور مشروط بشيئين : الاول : ان تقع الابن بين علمين ، والثاني : ان يكون الابن صفة للعلم الاول لخبرا وادا فقد أحد الشرطين عاد الاسم الى اصله أعني التنوين .

( والضم ) للمنادى ( حتم ان فصل ) بيته وبين ابن فاصل ( نحو يا سعيد المحسن ابن خالد وكذا الضم ) للمنادى ( ان لم يل الابن بالرفع ) لانه فاعل يل — ( علما ) ، وبعبارة أخرى ان لم يكن قبل ابن علم .

( اول يل الابن بالنصب ) لانه مفعول يل — ( علم ) وبعبارة أخرى لم يقع بعد ابن علم الضم ( قد حتم ) في الصورتين ، وكذا اذا لم يقع قبل ابن ولا بعده علم ، ومثال هذه الصورة ( نحو ياغلام ابن أخيتنا ) فليس قبل ابن ولا بعده علم ، وأما مثال الصورة الثانية من الصورتين المذكورتين في النظم فهو نحو ( يازيد ابن أخيتنا ) فليس بعد ابن علم وأما مثال الصورة الاولى منها فهو نحو ( ياغلام ابن زيد ) فلم يقع قبل ابن علم ففي هذه الصور الثلاث يجب فتحه ، ويجب ض المنادى ولا يجوز اثبات الف

ابن خطأ ومكذا يجب الضم للمنادى اذا لم يكن الابن الواقع بعده صفة له : بان كان بيانا له او بدلا ، او كان الابن ايضا منادى حذف منه حرف النداء نحو « يازيد ابن عمرو » هذا مثال للجميع فعليك بالتطبيق ، وحكم الف ابن الاثبات خطأ . وكذا اذا كان المنادى موصوفا بغير الابن نحو « يازيد الفاضل » وبعضهم اجاز في هذه الصورة فتح المنادى واستشهد بقوله :

فما كعب ابن مامة وابن سعدي بـ اجود منك يا عمرو الجواد  
فانه روى بفتح عمر والجواد .

(واضمم) بناء (أو انصب ما أى) منادى (اضطرارا نون) اي :  
اذا اضطر الشاعر الى تنوين المنادى ) جاز له ضمة بناء مع التنوين  
اكتفاء بما تدعوه اليه الضرورة أعني : التنوين ، وجاز له نصبه اعرابا  
تشبيها بالنكرة غير المقصودة ، وهذا الحكم اي : جواز الوجهين انما هو  
فيما اذا كان المنادى (عما له استحقاق ضم بيانا) اي : اذا كان المنادى  
مفردا معرفة او نكرة مقصودة ( نحو سلام الله يامطر عليها ) بتنوين  
مطر للضرورة مع بقاء الضم على الاصل اكتفاء بما تدعوه اليه الضرورة  
ونحو ( ياعديا لقد وقتك الاولى ) بتنصيب عديا مع التنوين للضرورة  
تشبيها بالنكرة غير المقصودة .

(والاول) اي : « الضم » بناء مع التنوين (اول ان كان المنادى  
علما ) كالبيت الاول لشدة شبه العلم بكاف ادعوك من حيث اصاله  
التعريف ( قاله في الكافية ) وقال فيها ايضا : ان الضم مع التنوين  
مرجوح اذا كان المنادى نكرة مقصودة لضعف شبيهها بكاف ادعوك  
لكون تعريفها طارتا بالنداء .

( وباضطرار) في الشعر (نحو جمع يا و ) مافيه (ال نحو) قول الشاعر :

( فيا الغلامان اللذان فرا ) اياكم ان تكسبا ناشرا

حيث جمع يا والمعرف بالضرورة الشعرية . وقيل لا ضرورة فيه لتمكنه من ان يقول فـ « ياغلامان اللذان فرا » قال الدمامي على ما نقل عنه الجلبي في بحث القصران هذا يقتضي عدم تحقيق الضرورة دائم او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فن تركيب مفيد لامتداحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه متداحة ام لا انتهي فتأمل ولا يختص هذا الحكم بـ « يا » بل جميع حروف النداء كذلك ( و ) الحال انه ( لا يجوز جمع حرف النداء والمعرف بال ) السعة خلافا للبغداديين ) فاذا اريد نداء مافيه الـ يجب الفصل بينهما بـ « اي وما التنبيه » نحو يا أيها الساق ، او بـ « اي واسم الاشارة » نحو يا ايها الرجل ، او باسم الاشارة فقط نحو ياهذا الرجل ، وذلك ( كراهة الجمع بين اداتي التعريف ) بلا فاصلة لان ياحرف تعريف كالـ « وفيه وجه اخر ادق ياتي عنقريب حاصل الكلام انهم لما استكرهوا المجتمع اداتي التعريف فلجلأوا الى ان يفصلوا بينهما باسم م بهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير المبادى في الظاهر ذلك المبهم وفي الحقيقة ذلك الذي يزيل الابهام فوجدوا بذلك « اي » لانه وضع . بهما فلم يجز « يا اي » بل لزم ان يراده ما يزيل ابهامه وذلك اسم الجنس المعرف باللام ، ويجري مجراه « الذي » وفروعها ، وقد يجري مجرى اسم الجنس اسم الاشارة الموصوف به ، وقد ينوب اسم الاشارة عن « اي » فلا يحتاج الى مزيل ابهام فيقال « ياهذا » لان ابهامه يزيل بالاشارة الحسية

والتزم حينئذ رفع المعرف باللام كما سيأتي عن قريب ولا يجوز نصبه وان كان حكم تابع منادى المضموم جواز الوجهين كما سيأتي ايضا وانما التزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة كون الاسم منادى ليدل التلزم الرفع على ان هذا المعرف باللام هو المنادى حقيقة وانما جعل تابعاً لعدم جواز الجمع بينه وبين الـ «يا» ، والتزم في توابع المعرف ايضا الرفع ؟ سواء كان تابعه مفردا نحو ( يا أيها الرجل الفظيف ) ام مضافا نحو ( يا أيها الرجل ذومال ) لأن التوابع حينئذ تابع منادى معرب اذ المعرف باللام كما يأتي عنقريب معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني ، ولنعم ما قيل في المقام : ان المعرف بال هنا كالنعامة اذا قيل لم : وجب رفعه ، قيل : انه المنادى حقيقة ، واذا قيل : فيجب على هذا ان يجوز في تابعه ما يجوز في تابع المنادى المفرد المعرفة ، قيل : انه ليس نفس المنادى بل مثله . وفي «أي» هذه يعني التي تفصل بين «يا» ، وأول «قولان» :

الاول : انها نكرة موصوفة حذف ما اضيفت هي اليه وعوض عنه ( هاء ) التنبيه ، ولا يكون اي غير مذكور معها مضاف اليه البتة الا في النداء والحكاية وسيجيئ حكم ( اي ) في الحكاية في باب الحكاية انشاء الله . والثاني : انها موصولة حذف صدر صلتها للتخفيف ، لأن المنادى طالب للتخفيف بدليل ترجيمه ، والتقدير : ( يا أي هو الرجل » ، ورد بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه دائمًا ، ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية ، واجب عن ذلك بان « ما » في ( لا سيما زيد ) يرفع زيد كذلك ، وكيف كان فالقول الاول ارجح وان كان استعمال الموصولة اكثر حق قيل : ان الموصوفة غير مسموعة من العرب الا في

باب النداء ، ووجه الاولوية ان جمل المعرف بال وصفا اقرب بالدلالة على كونه منادى في الحقيقة بخلاف جعله موصولا فتقدير . ( وجعل جواز نداء ما فيه « ألل » ) مع الفصل المذكور اذا كانت ألل ( لغير العهد ) ، فان ( كانت ) ألل له اي ( للعهد لم يناد اصلا ) ، لأن العهد ملازم للفية والنداء ملازم للخطاب ، فيلزم من نداء ما فيه ألل للعهد الجمع بين المتناديين ، ( قاله ابن النخاس في تعليقه ) . وقال بعض آخر : ان جميع اقسام « ال » فيه معنى العهد وهو يتضمن معنى الغيبة ولذلك وجب الفصل بيته وبين حرف النداء لأن النداء للحاضر ،

قيل ! ان هذا المباحث لا يحسن ذكرها هنا لأنها تجيء عن قريب في احكام توابع المنادى في قوله :

وايها مصحوب ال بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة ولكنهم اذا البحث هنا من حيث احكام المنادى مع « يا » وهناك من حيث احكام خصوص ( اي ) او من حيث توابع المنادى فلا تكرار ولا تقديم فتأمل .

حاصل الكلام انه : لا يجوز في السعة جمع يا وال ( الا مع ) اسم ( الله ) جل جلاله فيجوز ندائه بلا فصل ( في السعة ) وان كان يلزم منه جمع يا وأل ، وعلمه بعضهم بان ذلك ( لكثره الاستعمال ) وعلل بعض آخر بان ألل لا تفارق اسم الجلاله لأنها عوض عن الهمزة اذ اسله ( إله ) فحذفت الهمزة واعوضت عنها ( ال ) فلزمت الكلمة فصارت ال كأنها من نفس الكلمة ، ( و ) لذلك ( يجوز حينئذ قطع ألفه ) اي عدم حذفه في درج الكلام فيجوز ان يقال : ( يا الله )

بأبيات الالف مفتوحة في التلفظ ، ( و ) يجوز ( حذفها ) نظراً إلى  
أصلها لأنها همزة وصل وهي تُحذف في الدرج حين التلفظ قال الرضي  
ينختص لفظة الله بخصائص ليست لغيرها تبعاً لاختصاص مسماتها  
بخصائص منها حذف حرف الجر منها قياساً مع بقاء عملها في القسم  
ومنها اجتماع يا واللام في النداء ومنها قطع الهمزة فيه أي في النداء  
وفي أنا الله وها الله ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بهام  
التنبيه نحوها الله وهمزة الاستفهام نحو آلة الله ومنها تعويض الميم عن  
حرف النداء نحو اللهم ومنها تفخيم لامه بعد الضم والفتح وترقيقها  
بعد الكسر قال كل ذلك في بحث حروف الجر ونقل في المصباح عن  
بعضهم في مادة الله أنه علل بعض ما ذكر بان اسم الله تعالى أجلان  
ينطق به الأعلى أجمل الوجوه ، ( والا معن عكسي الجمل أي : الا  
مع الجملة التي صار علمها فانها تحكم بجميع اجزائها واعرابها ولا  
يجوز التصرف فيها كما تقدم ذلك في باب العلم نحو ( يا الرجل  
منطلق ) اذا كان علما .

( و ) لكن ( الاكثر في اسم « الله » تعالى اذا نودي ) اي : اذا  
اريد ندائه ان يحذف حرف النداء وهو ( يا ) خاصة لأنها ام الباب  
( ويقال : « اللهم » بالتعويض عن حرف النداء مهما مشددة في آخره  
ولذا لا يجمع بينهما ) أي : بين حرف النداء والميم المشددة لعدم  
جواز الجمع بين العوض والمعوض ، ولم تزد في مكان المعوض منه لشلا  
يجمتع زيادة الميم وأل في اول الكلمة ، ( وشد ) الجمع بينهما اي الميم  
والباء بان يقال : ( يا اللهم ) وذلك للزوم الجمع بين العوض والمعوض  
وهو غير جائز لكونه شبيها بتفصيل الغرض ) ( الا في قريض اي شعر

وهو قوله :

( اني اذا ما حدث الما ) ( اقول يا الله يا اللهما )  
 وقال جماعة : ان الميم المشددة فعل امر من ( ام يوم ) كهصد  
 يقصد وزنا ومعنا حذفت همزته في الدرج خطأ على خلاف القياس  
 او لكثره الاستعمال كهمزة ابن بين العلمين والتزم المذف ، ورد ذلك  
 بأنه يصح ان يقال : « اللهم امنا بخير » فلو صحت مقالتهم يلزم فيه  
 التكرار والاصل عدمه فتأمل .

( خاتمة ) اذا سعي شخص بقولنا : « الذي قام » فحكمه ما تقدم :  
 من عدم جواز ندائه الا بتفاصيل ، فان المنادى انما هو « الذي »  
 دون صلته فهو شبيه ( يا عبد الله ) وذلك بخلاف الجملة نحو ( الرجل  
 منطلق ) فيجوز ندائه بلا فصل ، والفرق ان المانع في الذي قبل  
 النداء - لام التعريف وهو باق بعد التسمية ، وفي الجملة كونها جملة  
 وقد زالت بالتسمية مع ان اللام فيها دخلة على جزء الاسم بخلاف  
 الموصول فانها دخلة على جميعها فتأمل فإنه دقيق .

## « فصل في احكام توابع المنادى »

( تابع المنادى ذي ) الضم يعني : ( المنادى ) المبني على ( الضم )  
 او على ما يرفع به ( المضاف ) منصوب لأنه ( صفة التابع ) في اول  
 البيت حالكون التابع ( دون - آل - الزمه ) اي التابع ( نصباً )

حاصل العبارة انه : يجب نصب تابع المبني على ما يرفع به اذا كان التابع مضافاً بمحرداً من ال ، وذلك ليس في كل تابع ، بل اذا كان نعتاً ، او تأكيداً ، او عطف ( بيان ) ، مثال النعت ( كـ « ازيد ذا الحيل » ) ، ومثال التوكيد نحو ( يا تميم كلهم ) ، ومثال عطف البيان ( يا رجل عبد الله ) ، وانما يجب نصب هذه التوابع لأنها اذا وقعت منادى تنصب فإذا وقعت توابع اولى لأن حرف النداء وهو موجب للبناء لا يباشرها حينئذ ، ( واجاز ابن الانباري ) تبعاً لجماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال ، ( رفعه ) اي النعت ، وكذلك التوكيد ، وأما عطف البيان فقيل انه : قريب الشبه بالبدل ، والبدل اذا كان مضافاً يجب نصبه ولا يجوز رفعه لأنه كالمستقل كما سيأتي وكذلك ما اشبهه . ( وما سواه اي : سوى المضاف المجرد من ال كالمفرد ) اي : كالتابع المفرد سواء كان مع اللام او بدونها ( و ) التابع ( المضاف المقربون بها ) اي بال ( ارفع حملة على اللفظ ، مثال النعت المفرد ( نحو يا زيد العاقل ) فرفع العاقل حملة على لفظ المبني لأن بناء المبني عرضي فيشبه المعرف فيجوز ان يكون تابعه تابعاً للفظ فانه مضموم ، وكذلك اذا كان بحكم المضموم نحو ( يا زيدان العاقلان ) ، و ( يا زيدون العاقلون ) وقس عليه سائر الامثلة ( و ) مثال النعت المضاف المقربون بال نحو ( يا زيد الكريم الاب ) ومثال التأكيد المفرد نحو ( يا تميم اجمعون ) . ومثال عطف البيان المفرد نحو ( يا غلام بشر ) برفع بشر ، ( او انصب ) التابع في جميع هذه الامثلة ( حملة على الموضع ) اي : على محل لأن حق تابع المبني ان يكون تابعاً لمحله لأن وصف التابعية في التابع انما هو باعتبار

الاعراب فالحركة البناءية في اللفظ لا اثر له في التابعية ، والاعراب هيئنا في محل وهو ( النصب ) على المفعولية ( نحو يازيد لعاقل ) ، ويما زيدان العاقلين ، ويما زيدون العاقلين ، ( و ) يازيد ، ( الكريم الاب ، ويما تميم اجمعين ، ويما غلام بشرا ) ولا يذهب عليك انه يظهر من عدم تمثيله للتتابع المضاف المقربون يمال في التأكيد وعطف البيان عدم وجوده في كلامهم والا فجمعي اقسام التتابع الثلاثة المرفوعة والمنصوبة ثمانية عشر وقد ذكر الشارح ثمانية منها ولعل الوجه فيه ما ذكرنا فتأمل جيدا . (واجعل كمستقل) عطفاً (نسقاً) ان يكن ( مجرد اى من الـ ) وأما اذا لم يكن مجرد منها ففيه خلاف يأتي بعيد ذلك ، وكذا اجعل كمستقل ( بدلاً فضهما ) بناء ( حيث يضم المنادى ) ، فمثلاً البدل نحو ( يا رجل زيد ) ، ومثال عطف النسق ( يا رجل وزيد ) فيجب في المثالين ضم ( زيد ) كما يجب الفعل لو قلت : ( يا زيد ) وقس عليه الثنوية والجمع ، ( واصبها حيث ينصب المنادى ) ، فمثلاً البدل نحو ( يازيد ابا عبد الله ) ومثال عطف النسق نحو ( يازيد وأبا عبد الله ) فيجب في هذين المثالين نصب ( أبا ) لأنه مضاف كما يجب نصبه لو قلت : ( يا أبا عبد الله ) ، وهذا الحكم ثابت في التابع ( وان كان ) الحكم في ( المتبع بخلاف ذلك ) كالمثالين الاخرين فضلاً عما اذا كان حكم المتبع ايضاً كحكم التابع كالمثالين الاولين . ( وان يكن مصحوب « أـ » « مـ » نسقاً ) ، وبعبارة اخرى اذا لم يكن عطف النسق مجرد اى بل كان مقوينا بها ( ومعلوم انه حينئذ لا يكون مضافاً معنوياً لأنـ الـ يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقة ) . ( ففيه وجهان ) اذا كان مفرداً ، وأما اذا كان مضافاً اضافة لفظية

فظاهر اطلاق الناظم وتقرير الشارح انه ايضا كذلك ، فنسبة القول بوجوب النصب الى الشارح في هذه المسألة اذا كان عطف النسق مضافاً باضافة لفظية - خطأ ، والوجهان في المسألة :

احدهما : ( نصب ) عطف النسق ، ( وهو ) اي النصب ( عند ابي عمرو ) بن العلامة الذي هو احمد القراء ( ويونس والجرمي يختار ) مع تجويزهم الرفع ، وعلموا ترجيح النصب بانه : لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة وجود اللام فيه لا يمكن فرضه مناد مستقل فجعل له حكم التبعية ، وتابع المبني تابع محله والمحل النصب .

( و ) الثاني : ( رفع ) عطف النسق ، ( وهو ) اي الرفع ( عند الخليل ) بن احمد وهو استاذ سيبويه ( والمازني والمصنف ينتقي ) اي يختار مع تجويزهم النصب ، وعلموا ترجيح الرفع باـنـ : المعطوف بحرف في الحقيقة مناد مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء وهي الضمة او ما يقوم مقامها ، ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعراباً قصاء لحق المقام يقدر الامكان فصارت رفعـاـ . ( و ) لكن ( فصل المبرد بين ما فيه ال للتعریف فالنصب وما لا فالرفع ) والـيـهـ اشارـ فيـ الصـمدـيـةـ بـقـوـلـهـ والمـبرـدـ انـ كانـ كـالـخـلـلـ فـكـالـخـلـلـ والاـ فـكـيـونـسـ فـرـاجـعـ شـرـحـناـ عـلـيـ الصـمدـيـةـ . ويجوز في الضمير المتصل بتابع المنادى - الخطاب نظراً الى كون المنادى مخاطباً ، ويجوز الغيبة نظراً الى ان الاسم الظاهر به الغيبة كما قاله علماء المعانـيـ ، فيجوز ان يقال : ( يا قـومـ كـامـ ) ويجوز ان يقال يا فـوـمـ كـلـكـمـ وكـذـاـ بـقـيـةـ الصـمـائـرـ الـرـاجـعـةـ إـلـىـ المـنـادـيـ .

( وأيها ) في تركيب هذا البيت خلاف بينهم ، فعنده الهاجر ايهـا ( مبتدأ اول ) ، ( ومصحوب الـ ) مرفوع ( مبتدأ ثان ) ، وقال غيره : الارجح ان يكون مصحوب الـ منصوباً على انه مفعول مقدم يلزم ( وبعد حال لمصحوب الـ عند الجميع ) اي ! ( بعد ايهـا ) وصفة ايضا حال لمصحوب الـ اي : ( حالكونه ) اي : مصحوب الـ ( صفة لها ) اي : لأـي ( يلزم وهو الخبر ) للمبتدأ الثاني اعني : مصحوب الـ على رأـي الشارح ، والجملة خبر للمبتدأ الاول وعامل ناصب لمصحوب الـ على رأـي غيره وخبر للمبتدأ اعني اـيهـا ، وحاصل معنى البيت انه : اذا كان المنادى لفظـة ( اي ) : سواء كان مع هـاء التنبيه او بـدونـها - يجب ان توصف بما فيه « الـ » ( لأنـها ) اي : اي ( مبـهم ) فتحـتاج الى صلة ترفع اـبهـامـها ، ( فلا تستعمل ) كل واحد من اـقسامـ اي : سواء كانت في النداء اـم ( لا بـغيرـ صـلـةـ ) بالـمعـنىـ الـاعـمـ اي مـطـلقـ ما تكون رـافـعـةـ لـابـهـامـهاـ ( الاـ فيـ ) الشرـطـ ( والـجزـاءـ ) اي الاـ ايـ الشرـطـيةـ ( والـاستـفـهـامـ ) جـواـزـ حـذـفـ صـلـتـهـماـ اـعـنـ المـعـنـافـ اليـهـ المـبـينـ لـهـماـ فـاـنهـ يـحـذـفـ منـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـماـ نـحـوـ ( ايـ ماـ تـدـعـواـ فـلـهـ الـاسـمـاءـ الـحـسـنـ ) ايـ : ايـ اـسـمـ ، وـنـحـوـ ( ايـ جـائـكـ ) ( فـلـماـ لـمـ تـوـصـلـ ) ايـ : فـلـماـ لـمـ يـؤـتـ لـهـ بـصـلـةـ مـبـيـنةـ لـهـ فـيـ بـابـ النـداءـ ( الـزمـ الصـفـةـ ) المـقـرـنـ بالـ ( لـتـبـيـنـهـاـ وـهـيـ ) ايـ : الصـفـةـ المـقـرـنـةـ بـالـ ( مـعـربـةـ بـالـرـفـعـ ) فـقـطـ كـمـاـ اـشـرـنـاـ اليـهـ آـنـفـاـ وـلـاـ يـجـوزـ نـصـبـ ( لـدـىـ ذـيـ الـعـرـفـ ) وـانـ كـانـتـ صـفـةـ ، وـحـقـهـاـ جـواـزـ الـوـجـهـينـ ، الرـفـعـ وـالـنـصـبـ كـمـاـ تـقـدـمـ آـنـفـاـ فـيـ قـوـلـهـ :

وـمـاـ سـوـاهـ اـرـفـعـ اوـ اـنـصـبـ وـاـجـمـلـ كـمـسـتـقـلـ نـسـقاـ وـبـدـلاـ

وانما التزموا رفعه لما تقدم من انه هو المقصود بالنداء **فالتزموا**  
رفعه ليكون حركة الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة  
المنادى فيدل على انه هو المنادى حقيقة لأن في كل مخالفة للقواعد  
إشارة إلى نكبة والنكبة هنا الدلالة المذكورة وهذه الصفة بمنزلة المستثنى  
عن قوله : « وما سواه ارفع ۖ » الخ ( نحو يا ايها الانسان انك كاذب )  
فلا يجوز في « الانسان » الا الرفع ( وقد تزاد فيها ) أي : في اي ( النداء  
المؤنث نحو يايتها النفس المطمئنة ) .

( ووصف « اي » باسم الاشارة ) الموصوف بذى اللام ( نحو يا ايها )  
الرجل او ( بالموصول نحو يا ايها الذي ) نزل عليه الذكر ( ورد ) في  
كلام الفصحاء ( فقبل ، ومنه ( الا ايها البائع الوجد نفسه ) ومنه  
ايضا ( يا ايها الذي نزل عليه الذكر ) كما اشارة آية الناظم ( ووصف  
أي بسوى هذا الذي ) ذكر من المعرف باللام واسم الاشارة والموصول  
( يرد على قائله ولا يقبل منه ) فلا يقال : يا ايها الاعشى ، ولا يايتها  
المدينة ، وكذلك لا يقال : يا ايها الفضل ، ويما ايها الحارث لأن اللام  
فيها ليست للتعریف اذ هي في الاولین للغلبة وفي الآخرين للمح ماعنه  
نقل كما تقدم في باب العلم .

( وذو اشارة ) اي : اسم الاشارة ( كما في لزوم الصفة المرفوعة  
لها ) حاصل الكلام ان اسم الاشارة مثل « اي » في وجوب توصيفها  
يمصحوب ال ، وفي لزوم الرفع في صفتها ( ان كان تركها اي ) ترك  
( الصفة يفيت المعرفة ) بان كان المقصود بالنداء هو الصفة المعرفة بال  
وانما أتي باسم الاشارة للفصل بين حرف النداء وال ( وان لم يكن )  
كذلك بان كان المقصود بالنداء نفس اسم الاشارة والمعرف اني صفة

للتوسيع ونحوه فحينئذ ( جاز النصب ، وهو ) أي : اسم الاشارة ( لا يوصف الا بما فيه الـ ) وهذا الحكم لا يختص بكونه منادي بل في غيره ايضا كذلك .

( وفي نحو ياسعد سعد الاوس ) ، وكذا في نحو ( يا زيد زيد اليمولات الذيل و ) كذلك في نحو أيام تم تيم عدى ( و ) الحال انه ( كلما كرر فيه اسم مضاد في النداء ينتصب ثان ) أي ينتصب الاسم الثاني ( لانه ) اما تابع لمضاف او تابع ( مضاف ) ، وإيا ما كان لا يجوز فيه الالتصب ، ويظهر وجه الترديد من بيان قوله ( وضم ) بناء ( وافتتح ) اعرابا ( اولا ) أي الاسم الاول ( تصب ، اما الضم ثلاثة ) أي الاسم الاول منادي ( مفرد معرفة ) اذ هولم يصنف الى شيء كما هو الظاهر ( وأما النصب ) فلانه اي الاول ( مضاف الى ما بعد الثاني وهو ) أي الثاني ( تأكيد ) لفظي لل الاول ( عند سيبويه ) واستاذه الخليل وعلى قولهما يبني الوجه الاول من الترديد المتقدم في الثاني ( وقال المبرد ) ان الاول مضاف ( الى ) مضاف اليه ( عنده ) بقرينة المضاف اليه المذكور للثاني وعلى قوله يبني الوجو الثاني من الترديد ( و ) قال ( الفراء ) ان كل فيما مضاف الى ( ما بعد الثاني ) وعلى قوله يبني كلا الوجوه من الترديد المذكور فتأمل .

### ( فصل في المناذى المضاف إلى ياء المتكلّم )

لايذكر في هذا الفصل الا ما ذكر في الفصل الذي تقدم في آخر

## باب الاشارة عند قوله :

آخر ما اضيف للبيا اكسر اذا لم يكن معتلاً كرام وقد ا  
 فهو من اوضح اقسام التكرار ، اللهم الا ان يجعل من قبيل ذكر  
الخاص بعد العام حيث كان الكلام هناك في مطلق المضاد الى ياء المتكلم  
سواء كان المضاد منادي ام لا بخلافه هيئنا فانه فيما كان المضاد  
منادي ، او يجعل الفارق بين الفصلين ما اشار بقوله ( وفيه ) اي : في  
هذا الفصل يذكر احكام المنادى ( المضاد الى المضاد اليها ) اي ياء  
المتكلّم ومع ذلك كله الفصل المتقدم او في بتایة احكام المضاد  
الى ياء المتكلم فراجع حق تعرف بعض ما لم نذكره هنا .

( واجعل منادي صح ) عند النعمة حقيقة بأن لا يكون آخره حرف  
علة وان كان اوله او وسطه حرف علة ، او صح عندهم حكماً بأن  
كان جارياً بجري الصحيح وهو ما كان في آخره واو او ياء ما قبلها  
ساكن نحو دلو وظي . وانما كان هذا جارياً بجري الصحيح لما تقدم في  
الفصل المتقدم من ان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليهما الحركة  
لان الحركة بعد السكون كالحركة بعد السكوت في ابتداء الكلام نحو وعد ويسر  
فكذلك لا يثقل الحركة عليها بعد السكون ، فما صح عندهم حقيقة  
( كغلام ) وما صح عندهم حكماً نحو ( ظي ان بكسر الهزة ) لانها  
شرطية ( يضعف لياء ) المتكلم يجعل المنادى مع الياء ( على وجه من اوجه  
خمسة ) ذكرناها في الفصل المتقدم مستوفاة مع ذكر ما يلزم بيانه  
في كل واحد منها فنقول هنا على سبيل الاجمال ( احسنها ) اي احسن  
وجوه الخمسة ( ان تتحذف ) انت ( الياء وتبقى الكسرة ) التي قبل الياء

(للدلالة عليها) اي : على الياء بعد الحذف (ك عبد بكسر الدال ) وعلل حذف الياء بأنه اجرى ياء المتكلم وان كان كلمة مستقلة مجرى لام الفعل من الكلمة في الحذف نحو الياء من «يسرا» من قوله تعالى : والليل اذا يسر .

واعلم انه نقل في بعض المخواشي انه ذكر الشارح في شرح عقود الجمام ان بوج الجماني السدوسي سئل الاخفش عن هذه الآية فقال : لا اجييك حتى تناول على بابي ليلة ففعل فقال : ان عادة العرب انها اذا عدلت بالشيء عن معناه نقصت حروفه ، والليل لما كان لا يسرى وإنما يسرى فيه نقص منه حرف كما قال الله تعالى : «وما كانت امرك بغيا» والاصل فيه بغية فلما حول عن فاعل نقص منه حرف .

ونقل صاحب وسيلة الوسائل في شرح الرسائل في حاشية ملحقات الكتاب المذكور المسماة بحل العقول لمقد الفحول هذه الحكاية بعنوان آخر وهذا نصها «حكى ان الاخفش سئل عن وجه سقوط اللام في قوله تعالى : «والليل اذا يسر» فقال : للسائل : اخذ مني سنة حق ابين وجهه فلما خدمه سنة قال : لان الليل لا يسرى بل يسرى فيه ، ويمكن توجيه كلامه بوجوه :

احدها : ان نسبة السرى الى الليل بجاز لان الليل هو الزمان فهو ظرف يحدد مدة السرى لانه يسرى فلما وقع في الكلام المجاز في الاسناد ناسب ذلك المجاز في اللفظ بحذف اللام .

وثانيةها : ان الليل اذا كان لا يسرى فهو ساكن فاظهر السكون في الكلمة الذي هو بحذف اللام في الفعل الناقص ليدل على السكون الملحوظ في مفاد الكلام .

وثلاثها : ما قيل من ان السرى يستعمل بحسب اللغة في السيد في الليل خاصة ، وعمر ابي زيد : السرى في اول الليل وآخره ووسطه وكان عادتهم انهم يسرون بالليل فاذا بقى قدر ربع الليل اناخوا فحذف الحرف الآخر من يسر للاستراحة في التلفظ كاستراحتهم في المشي ) انتهى .

اعلم ان منشاء السؤال والاشكال في الآية ان ( اذا ) لا يجزم بها الا في الضرورة كما سيأتي في فصل عوامل الجزم ولا ضرورة في كلام الله المجيد ، هذا كله مع الغفلة عن احكام الوقف والا فلا اشكال في الآية ابدا ، قال في مراح الارواح في الباب السادس : واذا ادخلت الجوازم تسقط الياء علامة للمجزم ، ومن ثم تسقط الياء في حالة الرفع علامة للوقف في قوله تعالى : ( والليل اذا يسر ) . وقال في الحاشية على قوله اذا يسر : ( اصله يسرى سقط الياء سقوط الحركة له ( اي الوقف ) في الصحيح نحو يضرب انتهى .

قال ابن الحاجب والنظام في باب الوقف : ( واثبات الواو والياء في نحو زيد يغزو ويرمي ، وحذفهما في نحو يغز ويرم اذا وقع ذلك في الفواصل وهو روؤس الآي ومقاطع الكلام والقوافي ويختص با آخر الابيات فصيح بخلاف وقوعه في اثناء الكلام فانه ليس بفصيح لأنه يفتقر في الفواصل والقوافي مالا يفتقر في غيرها لغرض التناسب ، وحذفهما فيهما في نحو لم تغزوا يارجال ولم ترمي يا امرأة وصنعوا في قوله :

لابعد الله اقواماً تركتهم لم أدر بعد غداة البين ما صنع  
قليل لأن الواو والياء في مثل هذه الصور - ضمير وحذف ذلك

عمل والخلال بالكلام لأجل تناسب الفواصل والقوافي غير جائز ، فان تناسب اللفظ انما يراعي بعد توفيق حظ المعنى . وهذا بخلاف واو زيد يغزو ، وياء القاضي اذا وقعتا في الفواصل والقوافي فانهما جزء كلمة في الآخر فإذا حذفتا كانت بقية الكلمة دالة عليها انتهى وقال الشارح في الانتقام في اقسام التنوين تنوين الفواصل الذي يسمى في غير القرآن الترمي بدلا من حرف الاطلاق ويكون في الاسم والفعل وخرج عليه الزخيري وغيره قواريرا وللليل اذا يسر كلام سيكفرون بتنوين الثلاثة .

وانما أطربنا الكلام هنا وان كان المتأله خارجة عن الباب لأن فيه كثير فائدة لاول الالباب فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول : (ويمليه) في الحسن ( ان تثبته ) اي : الياء ( ساكنة ) اذا الاصل في المبني ان يسكن ( نحو « عبدي » وان شئت فاقلب ) الكسرة التي قبل الياء ( فتحة ) واقلب ( الياء الفاء ) لتحرركها وافتتاح ما قبلها وبعد ذلك ( احذفها ) اي الالف المتنقلة لدلالة الفتحة عليها ( نحو عبده ) بفتح الدال . ( واحسن منه ان لا يحذف الالف ) ( نحو « عبدها » ، وأحسن من هذا ثبوت الياء حركة ) بالفتح للتخفيف ( نحو عبدي ) فتححصل من بمجموع الكلام ان حذف الياء مع بقاء الكسرة احسن جميع الوجوه كما صرخ به الشارح ، ثم ابقاء الياء ساكنة وابقاءها مفتوحة في مرتبة واحدة من الحسن وذلك للاختلاف في اصل وضع ياء المتكلم فقيل : اصله السكون لأنها من المبنيات والاصل في المبني ان يسكن . وقيل ! اصله الفتح لأنه الاصل في بناء الموضوع على حرف لأنه اخف اخرفات كما تقدم في باب المعرف والمبني ، وجمع

بين القولين بان الاسكان هو الاصل الاول لأنه اصل كل مبني والياء مبنية ، والفتح اصل ثان لما ذكر من انه اصل فيما يبني وهو على حرف واحد ثم الاحسن اثبات الالف وادون الكل في الرتبة حذف الياء بعد قلبها الفأ وابقاء الفتح للدلالة عليها فتدبر في الترتيب جيدا .

( وزاد في شرح الكافية وجها سادسا وهو : الاكتفاء من الاضافة بنيتها ) اي : بنية الاضافة فلا يكون لفظ الياء مقدرا ، ( وجمل المنادى مضموماً بناء ( كا ) منادى ( المفرد ) المعرفة او النكرة المقصودة ، ولا يفعل ذلك الا فيما يكثر فيه استعماله في النداء ( كا ) لاب ، والام ، والرب ، ( ومنه ) قرابة بعضهم ( رب السجن احب الى بعض ربه ) لأن الاكثر فيه ان لا يستعمل منادى الا مضافا الى الياء ، والاصل يا ربى فمحذفت الياء تخفيفا وبني على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة ، وقال بعضهم هو نفسها لأن تعريفه حينئذ بالقصد لا بالاضافة لما تقدم آنفا من انه ليس له مضاف اليه مقدر ، ولم يلمسوا نظروا الى ذلك فجعلوا الوجوه خمسة لاستة اذ على ذلك ليس المنادى مضافا الى الياء . ولا يذهب عليك ان في المسألة وجوها آخر تأتي في آخر الفصل لكنها مختصة بما كان المنادى لفظ الام او الاب ( تنبئه ) الى هنا كان الكلام فيما عقد له الفصل اعني المنادى المضاف الى ياء المتكلم ، ومن هنا يشرع في المنادى المضاف الى المضاف الى ياء المتكلم .

وكل من الفتح اي : فتح ما اضيف اليه المنادى والكسر كذلك ( وحذف الياء اي : ياء المتكلم استمر فيما اذا نوادي المضاف ) الى المضاف ( اليها ) أي : الى لياء ، ( و ) لكن اذا ( كان ) المضاف

إلى الياء خصوص ( لفظ أم ) ، ( او لفظ عم نحو يا بن ام ) بفتح الميم ، او كسرها وحذف ياء المتكلّم اذا اصلما : يابن امي ، ونحو يابن ( عم لا مفر ) بفتح الميم وكسرها وحذف الياء ايضا اذا اصلها : يابن عمي ، ( اما استمرار الكسرة ، فللدلالة على الياء ) المحذوفة ، ( واما ) استمرار ( الفتحة للدلالة على الالف ) المحذوفة ( المنقلبة عنها ) . وقيل : لتركيب المنادى مع الام او العم تركيباً مزجياً فالفتحة على هذا فتحة بناء في كلا الجزئين كخمسة عشر فتاء .

( وشد اثبات الياء ) في الضرورة نحو :

( يابن امي ويا شقيق نفسي ) انت خلفتني لدهر شديد ( وكذلك ) شد ( اثبات الالف المنقلبة عنها ) في الضرورة ( نحو ) :

( يا ابنة عما لا تلومي واهجعي ) فليس يخلو عنك يوماً مضجعي ويروي مصراع الاخير من هذا البيت بوجهين آخرين لا يهمنا ذكرهما .

( ولا تمحض ) الياء ( في غير ما ذكر ) فلا يجوز حذفها من نحو يا غلام اخي ومن نحو يا غلام ابي ، ومن نحو يا بن اخي ويابن خالي ويابنت خالي ونحوها لقلة الاستعمال فلا موجب للتخفيف مع بعد الياء عن المنادى ، والياء حينئذ اما ساكنة او مفتوحة لما سبق آنفاً من الاختلاف في الاصل فيها .

( وفي النداء « ابع ، وامت » ببناء التأنيث ) الدالة على تفخيم ما تلحق به كالتاء في علامة ونسابة ( عرض ) في كلام الفصحاء اي : ورد ( واكسر الياء ) عوضاً عن الكسر الذي كان يستحقه قبل ياء

المتكلم وزال بتعويض التاء عنها اذ لا يكون قبل التأنيث المفتوحة ، وقد تقدم الوجه في ذلك في باب العلم عند قوله :  
 وجملة وما يمزج ركبنا ذا ان بغير ويه تم اهربا  
 ( او افتح ) التاء لأنها عوض من ياء المتكلم ، وقد تقدم ان  
 الاصل فيها الفتح فتحريرك الموضب بحركة الموضب انساب بالقياس .  
 وقيل لأن الاصل يا أبنا وليس بشيء اذ يلزم على هذا التقدير الجمع  
 بين الموضب والموضب او تعويض شيئاً عن شيء واحد فتأمل فإنه  
 دقيق وبالتأمل سقيق ، ويظهر وجه ما قلناه من قوله : ومن أيام التاء  
 عوض فلذا لا يجمع بينهما ) ، ولا يذهب عليك ان هذه المسألة راجعة  
 الى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لا الى المنادى المضاف الى المضاف  
 الى ياء المتكلم فلا تغفل .

## ﴿ فصل في الأسماء الازمة للنداء ﴾

( فلا تستعمل في غيره ) اي : لا تقع مبتداً ، ولا فاعلا ، ولا  
 مفعولا ( في غير ) النداء ( الا في الضرورة ، و ( فل ) للرجل اي :  
 نداء الرجل فيقال : يا فل بمعنى : يا رجل ، ( و « فلة » للمرأة )  
 اي نداء المرأة ( بعض ما يخص بالنداء ) فيقال : يا فلة بمعنى :  
 يا مرنة فهما كناية عن نكرة مقصودة ، او قيل انهما كناية عن علم  
 من يعقل فيما فل على هذا القول بمعنى : يا زيد مثلا ، ويما فلة بمعنى :

يا هند مثلاً ونحوهما من أعلام ذوي العقول ، ويظهر من بعضهم أن فل مخفف ( فلان ) ، وفلة مخفف ( فلانة ) . وقال بعضهم : إن اصل فل ( فلي ) كيد ويدي . وقال بعض آخر اصله ( فلن ) . ( لؤمان بضم اللام وسكون الباء ، ولؤمان ) بفتح الميم الأولى وكسر الباء ( تعني كثير اللؤم ) اي : لئيم الطبع ; البغيل : الدني ، الاصل ، و ( نومان ) بفتح النون وسكون الواو بمعنى كثير النوم ( كذا ) اي : هذه الالفاظ بهذه المعاني ( يخص بالنداء ) يعني : لا تستعمل في غير النداء ، ولكن في اختصاص بعضها كلام يعرف بمراجعة كتب اللغة ، وكلها تستعمل في السب نظير ما يأتي لكنها سماع بخلافها ( وكذا مكرمان ) بضم الراء بمعنى الكريم الواسع الخلق يخص بالنداء ، ( وذلك ) ايضاً ( سماع لا يطرد ) ، لكنه ليس من الفاظ السب كما ظهر من معناه ، ( واطرد وقيس في سب الانثى من النساء استعمال اسماء في النداء على وزن « فعال » نحو يا خباث ) معدولة عن خبيثة مبنية على الكسر معناه : الرديئة الماكرة ، ( ويالكاع ) كذلك ومعناه : اللثيعة .

( والامر ) اي : فعل الامر ( هكذا اي ) : اذا كان ( على وزن فعال ) فهو حينئذ ( مطرد مقيس ) لكن يشرط ان يكون مشتقاً ( من الفعل الثلاثي ) المجرد ( التام المتصرف كـ « نزال » ) بمعنى انزل ، و ( ضراب ) بمعنى اضرب . و ( قتال ) بمعنى اقتل ، وما الفعل الرابعى فاتفقوا على انه لم يأت منه الا نادراً ، وسيأتي لهذه المسألة زيادة توضيح في باب اسماء الافعال ، وذكره هيمنا لمجرد المناسبة . ( وشاع في سب الذكور ) من الرجال ( استعمال اسماء في النداء

على وزن « فعل » بضم الفاء وفتح العين ) مبالغة فاعل في باب النداء ( نحو يا فرق ) مبالغة فاسق كما ان فساق مبالغة فاسقة ، وكذلك ما تقدم اعني : خباث ولکاع ( وياغدر ) مبالغة غادر كما ان غدار مبالغة غادرة ، والغدر : الخيانة ونقض العهد ، ولا تنس هذا اي : وزن فعل لأنه سماع خلافاً لابن عضفور فانه قال به قياساً .

( وجر في الشعر « فل » اضطراراً في قوله :

تضل منه ابلي يا لهوجل      في لجة امسك فلانا عن فل  
فاستعمل فل في غير النداء وجر به ( عن ) للضرورة الشعرية  
والافكان من حقه ان لا يقع الا منادي ( كما رخص ماليس بمنادي  
لذلك ) اي : الاضطرار للضرورة كما سبأته في آخر فصل الترخيم  
في قوله :

ولا ضرار رخصوا دون ندا      ما للنداء يصلح نحو احمد  
( اذ اختصاص هذه الاسماء بالنداء نظير اختصاص الترخيم به ) .

## فصل في الاستغاثة

( اذا استغثت اسم منادي ليخلص ) المنادي بالكسر ( من شدة او  
يعين ) المنادي ( على دفع مشقة خفض المنادي ( بفتح الس DAL )  
حيثئذ ( اعراباً ) باللام الجارة ومعناه الاختصاص ، دخلت على

المستغاث به دلالة على انه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء ويجب ان يكون حرف النداء فيه ( يا ) لأنها أُم الباب ، ويجب ان يكون ( اللام مفتوحاً ) لأن المنادي المستغاث واقع موقع كاف الخطاب ولام الجر معه يكون مفتوحاً . وقيل تفتح اللام ( فرقاً بين المستغاث به والمستغاث من اجله كـ « يا للمرتضى » ) فانه لوم يفتح اللام لم يعلم ان المرتضى مستغاث به او مستغاث من اجله ، ولم يعكس الامر بان يفتح اللام في المستغاث من اجله وبكسر في المستغاث به لأن المستغاث به كما تقدم آنفاً واقع موقع كاف الضمير الذي يفتح اللام معاً نحو ذلك بخلاف المستغاث من اجله لعدم وقوعه موقع الضمير .

( وافتتح اللام ايضأ مع المستغاث ) به ( المعطوف على مثله ) لكن لا مطلقاً ( بل ان كررت ) في المعطوف ( يا نحو ) :  
( يا القومي وبالامثال قومي      لناس عتهم في ازيداد )  
فتتح السلام في (lam) وهو مستغاث به عطف على مثله وهو  
( القومي ) وكرر فيه الياء ، ( وفي سوى ذلك وهو المستغاث من  
اجله ) والمستغاث به ( المعطوف ) على مثله ( بدون ياء بالكسر اتيا  
اللام ، مثال المستغاث من اجله ( نحو ) قوله :

تكتفي الوشاة فازعجوني      فيما للناس للواشى المطاع  
الشاهد في لام (للواشى ) حيث كسر في المستغاث من اجله لانه لم  
يقع موقع الضمير لانه ليس منادي ، ومثال المستغاث به المعطوف على  
مثله بدون ياء نحو قوله :

يبكيك زاه بعيد الدار مفترب      ( يا للکهول وللشبان للعجب )

الشاهد في لام ( للشبان ) حيث كسر لأن الشبان مستغاث به معطوف على مثله بدون ياء لأن الفرق بينه وبين المستغاث من اجله حاصل بالمعنى على مثله .

وانما اعرب المستغاث به بعد دخول لام الاستفادة به مع كونه منادي مفردا معرفة لأن علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فعارضت الشباهة فاعرب المنادي المستغاث به على ما هو الاصل في الاسماء .

( ولام ما استغاث ) به ( عاقبت الف ) يعني تمحض اللام من المستغاث به ويغوص عنها الف ( تلي آخره ) اي : آخر المستغاث به ، ومن ثم ( اذا وجدت ) الالف ( فقدت اللام ) لئلا يلزم الجمع بين الموضع والموضع ( نحو ) قوله :

( يا يزيدا الامل نيل عز )      وغنى بعد فاقة وهو ان

فـ « يزيدا » مستغاث به والالف عوض عن اللام ، وـ ( الامل ) بكسر اللام مستغاث له ، وكذلك اذا ( و ) جدت ( اللام فقدت هي ) اي الالف ( كما تقدم ) في الامثلة السابقة .

( وقد لا يوجد ان ) اي : وقد يخلو المستغاث به من الالف واللام ( نحو ) قوله :

( الا ياقوم للعجب العجيب )      وللكلمات تعرض للاريب والشاهد في ( ياقوم ) حيث لا يوجد فيه الالف ولا اللام وأصله ياقومي .

( ومثله اي : مثل المستغاث به في جميع احواله ) : من فتح اللام وجراه وكونه معربا وتعاقب الالف اللام وخلوه منهما ( اسم

ذو تعجب الف نحو يا للعجب ) وهذا كما اشار اليه الشارح في الحقيقة مستغاث به فكان المتعجب اعني : المتكلم يستغيث بالعجب فيدعوه ( اي ) : يقول له : ( يا عجب احضر فهذا وقتك ، وأمثلة بقية الاحوال واضحة .

### فصل في الندبة

( وهي كما قال المصنف في شرح الكافية : اعلان ) المتكلم الذي هو ( المتفعج ) فيظهر حزنه وقلة صبره ( باسم من فقده لموت او لفيفه ) نحو واًمأه ، او باسم ما وجد له نحو وامصيياته .

جميع ( ما ثبت للمنادى من الاحكام المتقدمة اجعل لمندوب ) لانه ايضا منادى ( فضمه ) لفظا او تقديرها ( ان كان مفردا ) معرفة او نكرة مقصودة على قول ( وانصبه ارْ كَانَ مُعْنَافًا ) او شبهه او نكرة على قول ، وارْ كَنْتَ شاعرا وقلت شعرا ووقع فيه المندوب ( وانتظرت الى تنوينه جاز نسبة وضمه ، ( ومنه ) اي من المندوب الذي اضطر الشاعر الى تنوينه قول الشاعر .

( وافتـما وـاين مـنـي فـقـعـسـ ) « اـبـلـ يـاخـذـهـ كـرـوسـ والـشـاهـدـ فيـ «ـ فـقـعـسـ »ـ وـهـوـ اـسـمـ رـجـلـ مـاتـ فـتـدـبـهـ الشـاعـرـ لـكـهـ اـضـطـرـ اـلـىـ تـنـوـيـنـهـ فـتـوـنـهـ بـالـتـصـبـ ،ـ وـأـمـاـ التـنـوـيـنـ بـالـضـمـ فـلـاـ يـحـتـاجـ اـلـشـاهـدـ لـظـهـورـهـ لـاـنـهـ الـاـصـلـ فـيـ كـلـ مـنـادـيـ .ـ

( وـمـاـ نـكـرـ لـمـ يـنـدـبـ لـاـنـهـ لـاـ يـعـذـرـ النـادـبـ لـهـ )ـ لـاـنـ النـدبـ (ـ اـمـ سـيـ )ـ

للسامعين قبيح عندهم فلا بد من أن يكون المندوب معرفة حق يطلع على عظمة المصاب بشدة فلا يقال وارجلاه لأنه لم يشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليغدر النادب بالندب عليه خلافا لبعضهم حيث ادعى انه جاء في كلامهم وارجلاه ورده بعضهم بأنه ان صع الادعاء فهو نادر هذا في المندوب لفقده او لموته واما ما ينذر لوجوده فيجوز ان تقول وامصيباته وان كانت المصيبة غير معلومة .

وكذلك لم ينذر ( ما ابهم ك أي ) فلا يقال : واما به ( واسم الجنس المفرد ) أي : الذي يدل على فرد غير معين من الجنس فلا يقال واتمراته ، واما اذا أريد منه نفس الماهية والحقيقة فحينئذ يجوز ان ينذر لانه غير مبهم فيصبح ان يقال : واتمراته ( واسم الاشارة ) فلا يقال واهذه والوجه في جميع ذلك ما تقدم اتفا في النكرة .

( ولكن ينذر الموصول الذي ) ليس فيه لام التعريف بالذى ( اشتهر ) : اي بسنته التي اشتهر بها ( شهرة تزيل ابهامه كبشر زمم بلي ) اي يقع بعد ( وامن حفر ) اي : كقولك ( وامن حفر بشر زمامه فإنه ) من المعلوم ان من حفر بشر زمم هو عبد المطلب عليه السلام فهو ( بمنزلة واعبد المطلباه ) .

( ومنتهي المندوب أي : آخره صله بالالف ) اطالة للصوت ( بعد فتحة ) بناء لاقتضاء الالف ففتح ما قبلها ( نحو ) .

حملت امرا عظيمها فاصطبرت له ( وقامت فيه بامر الله واعمرا ) ( واجاز يونس وصلها ) اي : الالف ( باخر الصفة نحو وازيد الظريفا ) ونقل عن بعضهم انه قال : لا خلاف في جواز الحاق ( الالف

بآخر الصفة ) اذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمرا ، واما اذا كانت غير ابن ففيها خلاف بين الخليل ويونس فيونس يجوز والخليل يمنع ان قلت انما حفقت الالف في المثال آخر المضاف اليه الصفة ولم تتحقق آخر الصفة قلت المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد : واما البدل والتوكيد والبيان وعطف النسق فنسبة الى الخليل وسيبويه منع الالحاق في الاوسطين ، واختار بعضهم الالحاق في الاول والاخر .

( متلوها اي : الذي قبل هذه الالف وهو آخر المندوب ان كان مثلا اي الفا حذف ) دفعا لاتقاء الساكين ، حاصله : انه يحذف لاجل الحق هذه الالف ما قبلها اي آخر المندوب ان كان الفا ( نحو واموساه ) واجاز جماعة قلب الالف آخر المندوب ياء فيقال حينئذ واموساه .  
 ( كذلك حذف تنوين الذي به كمل المندوب من صلة ) اذا كان المندوب موصولا ( نحو وامن نصر محمداء ) بحذف تنوين « محمد » او غيرها ) اي : غير صلة ( كمضاف اليه ) اذا كان المندوب مضافا ( وعجز مركب ) اذا كان المندوب مركبا مثال المضاف اليه ( نحو واغلام زيداء ) بحذف تنوين « زيد » ومثال عجز المركب ( وامعد يكرباء ) بحذف تنوين « كرب » واذا فعلت ما قرر ( نلت الامل ) . واجاز جماعة اثبات التنوين فيقال : واغلام زيدناه بفتح الدال ابقاء للالف . وجوز بعضهم كسر الدال وقلب الف الندية ياء فيقال : واغلام زيد نية ، اجاز بعض آخر كسرها مع حذف التنوين وقلب الف الندية ياء فيقال واغلام زيدية .

( والشكل الذي في اخر المندوب ) اي : الحركة التي في اخر المندوب ( حتما اوله ) اي : اوقع انت بعده ( حرفا بجانسا له ) اي : للشكل :

( بان تلقب الالف ) التي للندبة ( ياء ) فيبقى آخر المندوب على كسره ( او ) بان تقلب الف الندبة ( واوا ) فيبقى آخر المندوب على ضمة ( ان ) يكن الفتح ) في آخر المندوب لاجل الالف ( والالف لو بقيا ) على حالهما ( بوهم لا بسا ) حاصله انه : اذا خيف ليس المندوب بغيره بسبب فتح آخر المندوب حتى لا يتبس بغيره ( نحو وغلامكي ) بقلب الف الندبة ياء اذا كان الفلام ( المخاطبة ، ونحو وغلامهو ) بقلب الالف واو اذا كان الفلام للذكر اي ( للغائب ) المفرد ونحو ( واغلامكموا ) بقلب الالف واو اذا كان الفلام ( للجمع ) المذكر ( لانك لو لم تفعل ) ماذكر من القلب ( وابقيت الالف لا وهم ) في المثال الاول ( الاشارة الى كاف الخطاب للمذكر المخاطب ، اذ لو قيل : واغلامكمما لالتبس ندبة غلام المخاطبة وهو المراد بنبدة غلام المخاطب ( و ) لا وهم في المثال الثاني الاشارة الى ( هاء الغيبة ) الذي هو للمؤنة الغائبة ، اذ لو قيل : واغلامها لالتبس ندبة غلام المذكر الغائب وهو المقصود بنبدة غلام المؤنة الغائبة ، ولا وهم في المثال الثالث الاشارة الى ضمير المشى ، اذ لو قيل : واغلامكمما لالتبس ندبة غلام جمع المذكر المخاطب وهو المراد بنبدة غلام ثانية المذكر المخاطب

( وواقفا ) اي ؛ في حالة الوقف على المنادى ( زد هاء سكت ) بعد احرف المد الثلاثة توصيلا الى زيادة تطويل الصوت المطلوب في الندبة وبيانا لاحرف المد الثلاثة ( ان ترد ) زيادة التطويل والبيان ( ولا تزدها في ) حالة ( الوصل - وشد ) زيادة هاء السكت في حالة الوصل في قوله :

( الا يا عمرو عمرو اه      وعمرو بن الزبير اه )  
الشاهد في ( عمرواه ) حيث زيدت فيه الهاء للسكت في حالة  
الوصل للضرورة ، ( وان تشاء فالمد ) اي : كل واحد من الالف  
والباء والواو ( كاف في ) حالة ( الوقف والهاء ) للسكت  
( لا تزده ) .

( وقاتل ) في الندبة ( اذا ندب المتناف الى الياء : واعبديا )  
بفتح ما قبل الياء والف الندبة ( ووابعديا ) بحذف الياء ( من ) في  
الن詅م ( فاعل قائل ) فيه ( اي : يقول ذلك ) الوجبين النادب  
( الذي في ) وقت ( النداء الياء ذا سكون ابدي اي : اظهر ) ،  
حاصله ، انه : اذا كان النادب  $\text{يُسْكِن}$  الياء في وقت النداء فهو  
قاتل في وقت الندبة بالوجبين المذكورين ، ومن كان من ( يأتي بها )  
اي : بالياء في وقت الندبة ( يقول : واعبديا ) بزيادة الالف ( فقط )  
ولا يندرج بوجه آخر ، ( ومن فعل ) في وقت النداء ( غير ذلك )  
من الوجوه الباقية من الوجوه الخمسة المذكورة في فصل مناي  
المتناف الى ياء المتكلم فهو في وقت الندبة ( يقول : وابعديا ) بحذف  
الياء ( فقط ) .

( تتمة )

اذا ندب المتناف الى متناف الى الياء ) كواغلام ابني — ( لزمت  
الياء ) ولم يجز حذفها ( لان المتناف اليها ) وهو « ابن » ( غير  
مندوب ) ، ولا يذهب عليك ان ظاهر كلام الشارح يشمل ما اذا كان

المندوب لفظ ابن مضافا الى لفظ ام او عم مضافا الى الياء وفيه تأمل يظهر وجيه ما نقدم في فصل المنادى المضاف الى المضاف الى الياء في قوله :

الفتح والكسر وحذف الياء استمر في يا بن ام يا بن عم لا مفر

## فصل في الترخيم

( وهو ) في اللغة التلين والتسييل يقال : رخم الكلام حكير ونصر اي لان وسهل ورخمت الجارية اي : صارت سهلة المنطق ، ومنه الترخيم في الاسماء لانه لتسهيل النطق ، وفي الاصطلاح ( حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص ) يبينه علماء النحو في موارده ، وهو ارده اربعة :

الاول : ترخيم الجمع كما يأتي في باب جمع التكسير عند قوله : من غير ما مضى ومن خماسي      جرد الآخر أنف بالقياس

الثاني : ترخيم التصغير كما يأتي في بابه عند قوله :

وما به لمنتهي الجمع وصل      به الى امثلة التصغير صل

والثالث ، والرابع : ترخيم النداء والضرورة المعقود لهما هذا

الفصل .

؛ ترخيما اي : لاجل الترخيم ) لا لغة اخرى كالاعلال ونحوه ( احذف اخر المنادى ) ، وخص الآخر بذلك لانه محل التغيير ، ومن

هذا يعلم ان التعريف لا يشمل ترخيم الجمع والتصغير لانه فيما لا يختص بحذف الآخر فتأمل . ( كـ «ياسعا» فيمن دعا سعادى ، وجوزنه ) اي ؛ الترخيم ( مطلقاً في كل ما آتى بالباء ؛ علما كان ) نحو يا فاطم ( ام لا ) بل كان نكرة نحو يا جار في جارية ؛ سواء كانت مقصودة ام لا ( زائداً على ثلاثة ) كما مثلنا ( ام لا ) بل كان على ثلاثة او اقل ، وعلل ذلك بأن وضع التاء على الزوال فيكون ادنى متنفس للسقوط فكيف اذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشأة بعد الترخيم على حرفين لأن بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضاً كان ناقصاً من ثلاثة احرف اذ التاء كلمة اخرى برأسها .

( والذي رحم بحذفها ) اي ؛ بحذف تاء التأنيث ( وفره بعد اي ! بعد حذف التاء ) فلا تمحى منه شيئاً آخر ، فقل في عقبتها ! يا عقبتها ) بحذف التاء فقط .

( واحظلا اي ! امنع ترخيم ما ) اي ! منادى ( من هذه الباء قد خلا الا ) اذا كان جاماً للشروط المذكورة في قوله : ( الرباعي فما فوق العلم ، دون تركيب اضافة ، واسناد متم ) . وحاصله ! ان المنادى الخالي من تاء التأنيث لا يجوز ترخيمه الا بثلاثة شروط ! الاول ! ان يكون رباعياً فما فوق ثلاثة يلزم نقص الاسم عن اقل ابنيه المعرف بلا علة موجبة .

الثاني ؟ ان يكون علماً لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثره نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما يبقى منه الترخيم دليل على ما حذف منه .

الثالث ؟ ان لا يكون مركباً تركيب اضافية وتركيب اسناد اي !  
 جملة ، فما اجتمع فيه هذه الشروط الثلاثة ( فاجز ترخيمه ) سواء لم يكن مركباً اصلاً ( نحو جعفر ) فرخمه في النداء ( و ) قل « ياجعف » او يكون مركباً : سواء كان صوتيأ نحو ( سبويه ) او غيره نحو ( معد يكرب ) وسيأتي بيان ترخيمهما ( بخلاف الثلاثي كمعر ) لانه يتلزم من ترخيمه نقص الاسم عن اقل ابنية الاسم المعرف ، وبخلاف ( غير العلم كعام ) لانه لقلة استعماله لا يحتاج الى التخفيف بالترخيم مع انه لعدم شهرته لا يكون فيما بقى منه بعد الترخيم دليل على ما حذف منه ( و ) بخلاف ( المضاف ) وشبيهه ( كفلام زيد ) وطالعا جبرا اذ لا يمكن الحذف من اخر المضاف اليه وشبيهه لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى لأن المضاف لا يظهر ولا يعرف الا بالمضاف اليه ، ولا يمكن الحذف من اخر المضاف اليه وشبيهه لانه ليس من اخر اجزاءه نظرا الى اللقط ، ولذلك بدخل الاعراب على الجزء الاول فامتنع الترخيم فيما بالكلية ، ولا يذهب عليك ان هذا التعليل انما يجري فيما لم يكن المركب الاضافي علما واما اذا كان علما ففي جريانه فيه تأمل ( و ) بخلاف ( المسند ) لى : بخلاف ما اذا كان المنادى في الاصل جملة فعلية « نحو تابط شرا » او اسمية نحو « زيد منطلق » لأن الجملة كما نقدم في باب العلم حكمة بحالها لاتغير ، ولكن « سيأتي نقل ترخيم هذا » عن قريب .

( ومع حذفك ) الحرف ( الآخر من ) المنادى للترخيم ( احذف ) ايضا الحرف ( الذي تلاه ) الحرف الآخر لكن لا مطلقا بل بشروط خمسة :

الاول : ما ذكره بقوله ( ان زيد ) اي : يكون المحرف الذي قبل الآخر زائدا لا أصليا : سواء كان حرف الآخر ايضا زائدا كعثمان ام لا كمنصور ومسكين .

الثاني : ما ذكره بقوله ( وكان لينا ) اي : يكون ما قبل الآخر من حرف اللين وهي : الالف ، والواو ، والياء : سواء كانت ساكنة او متحركة ، وهذا الطلق مستفاد من قوله ( ساكنا ) بناء على كونه قيدها تخصيصا لأن الاصل في القيد التخصيص ، ولكنه خلاف ما عليه . القوم اذ المصطلح عندهم ان هذه الحروف الثلاثة ان كانت متحركة لا تسمى حروف اللين ، وانما تسمى حروف اللين اذا كانت ساكنة لما فيها حينئذ من اللين لا تسع مخرجها وخروجها من الفم في لين من غير خشونة على اللسان ، وحينئذ ان كانت حركات ما قبلها من جنسها بأن يكون ما قبل الالف مفتوحا والواو مضمومة والياء مكسورة تسمى « حروف المد » أيضا لامتدادها مع اللين والا تسمى حروف اللين لا المد لانتقامها منها حينئذ ، هذا في الواو والياء ، واما الالف فتكون حرف مد أبدا ، وتسمى « الثلاثة » حروف العلة » مطلقا : سواء كانت متحركة او ساكنة والواو والياء تارة تكونان حرفي علة فقط ، وتارة تكونان حرفين لين أيضا ، وتارة حرفي مد أيضا ، فحروف العلة اعم ، وحروف اللين اعم من حروف المد ، هذا هو المصالح المعروفة عندهم ، ولكن قد يتسامح ويطلق عليها حروف المد واللين مطلقا : سواء كانت متحركة ام ساكنة سواء كان حركات ما قبلها من جنسها ام لا ، ولعل المصنف جرى على هذا التسامح ان لم يكن مراده من قوله ساكنا التوضيح فتأمل قال القوشجي في بحث المسموعات من التجريد الحروف امام صوته وهي حروف

المد واللين وهي الالف والواو والياء اذا كانت ساكنة متولدة من اشیاع ما قبلها من الحركات المجانسة لها فانضم بجانس للواو والفتح للالف والكسر للباء واما صامتة ودي ما سوى المروف المذكورة والصامتة قد تكون متحركة وقد تكون ساكنة بخلاف المصوتة فانها لا تكون الساكنة مع كون حركة ما قبلها من جنسها كما عرفت فالالف لا يكون الا مصوتا لامتناع كونه متحركا مع وجوب كون الحركة السابقة عليه فتحة واطلاق اسم الالف على الباء بالاشتراك اللفظي واما الواو والياء فكل واحدة منها قد يكون مصوتا كما عرفت وقد يكون صامتا بان يكون متحركا او ساكننا ليس حركة ما قبله من جنسه انتهى ولكن قوله متولدة من اشیاع ما قبلها من الحركات المجانسة لها ليس اطلاقه كما ينبغي فتأمل .

الثالث : ان يكون ما قبل الآخر ساكننا لا متحركا .

الرابع . ان يكون ذلك اللين الساكن ( مكملا اربعة فصاعدا ) لثلا يلزم من حذف حرفين منه كونه اقل من ابنية اسم المعرف من غير علة موجبة .

الخامس : ان يكون ( قبله حركة من جنسه ) سواء كانت الحركة لنظام ( نحو ياعثم ويامنص ويامسك في عثمان ومنصور ومسكين ) أم كانت الحركة تقدير ا نحو مصطفون ومصطفين عاملين ( بخلاف نحو مختار ) لاصالة الالف لانها منتقلة عن ياء اصلية ، والمنقلب عن أصل اصل فلا يحذف منه في الترخيم الا الراء فقط ، وبخلاف نحو مضطرب اذا كان عالما ، وبخلاف نحو ( هبيخ ) على وزن سفرجل اذا كان علما لأن ما قبل الآخر وهو الياء الثانية وان كان لينا لكنه ليس بساكن فلا يحذف منه الا الخاء فقط ( و ) بخلاف

نحو ( سعيد )

اذ حرف اللين فيه ليس مكملأ أربعة فتصاعدا لان الساقي على حرف اللين حرفان لا ثلاثة فلا يحذف منه الا الدال فقط ( و ) بخلاف نحو ( فرعون وغرنيق ) لعدم مجازنة الحركة قبل اللين له فلا يحذف الا النون من الاول والكاف من الثاني ( و ) لكن ( الخلف ثابت في حذف الواو ) فرعون ( وباء ) غرنيق ونحوهما مما ( ليس قبلهما حركة من جنسهما بل بهما فتح قفي فاجازه ) أي : الحذف ( الفراء والجرمي لعدم اشتراطهما ما ذكرناه ) من المجازنة فيجوز عندهما ان يتقال : يا فرع وياغرن ليقا نهما بعد الحذف على ثلاثة احرف ( ومنعه ) اي : الحذف ( غيرهما ) فيقال على قول غيرهما ! يا فرع وياغرن بحذف آخرهما فقط ولا تجذف الواو والياء كما ذكرنا اتفا .

وقد علم من مطاوي ما ذكرنا في بيان شرائط حذف حرف اللين مع الحرف الآخر ان المنادى الجامع للشرائط الخمسة المذكورة قسمان قسم يكون حرف الآخر فيه ! ايضا زائدا ، وقسم يكون حرف الآخر فيه اصليا فدللوا حذف الحرفين في القسم الاول بأنه لما كان الحرفان في نحو « عثمان » في حكم الزائد الواحد في انهما زيدتا معا ، فكما زيدتا معا حذفتا معا .

وعملوا ابقسام الثاني بأنه لما حذف الحرف الآخر مع صحته واصالته فحذف حرف اللين الزائد لثلا يلزم المثل السائر « صلت على الاسد وبلت عن النقد » أي : حملت على الاسد وحاربته وبلت أي : حصل لي بول من خوفي من النقد اي ! صغار القنم شبه الحرف الصحيح لقوته وعدم جواز حذفه غالبا بالاسد وحذف الملة التي لا تكون في الغالب الا

اما زائدا بصفار الفم اي : كيف يصو لون ويجرؤون على حذف الحرف الصحيح القوي الذي هو كالامد ويدلون عن حرف الملة الضعيف الذي هو مشابه لصفار الفم .

( وال مجر ) اي ; الجزء الاخير ( احذف من مركب ) لما تقدم في باب العلم من نزوله منزلة تاء التأنيث فيحذف للترخيم ركما تحذف تاء لذلك ( كقولك في معد يكرب وسيبويه وبخت النصر « يامعدي ، وياسيب وباخت ) بحذف العجز من كل منها للترخيم .

( قوله ترخيم جملة استنادية ، وذا ) اي : تحرم الجملة ( عمرو وهو سيبويه نقل عن العرب ) فانه قال من العرب من يرحمه ( اي التركيب الاستنادي ) فيقول في تأبطة شرا ياتأبطة هذا ، ولكن في النقل كلام ليس هنا محل ذكره فمن أراد الاطلاع عليه فليراجع شرح التصریح . ( وان نوبت بعد حذف ) لفظ « حذف » في النظم ( بالتنوين وما ) في ما ( حذف ) مفعول نوبت ، حاصله انك ان نوبت بعد الحذف ما حذف وجعلت المنادى المرخص في حكم المنادى الثابت بجمع اجزاءه كما هو لغة أكثر العرب وتسمى لغة من ينتظار ( فالباقي من ) المنادى بعد الترخيم ( استعمل بما فيه الف قبل الحذف باق حركته ) ضمة كانت او غيرهما باق سكونه ( ولا تعلم ان كان حرف عله واجعله اي الباقي ان لم تنو مخدوفا ) وهو لغة الاقل وتسمى لغة من لا ينتظار فاجعل المرخص حينئذ ( كما كان بالأخر وضعا تماما ) حاصله انه يجعل الباقي بعد الحذف اسماء براسه ويجعل الحرف الذي قبل المحذوف كأنه اخر المنادى في اصل الوضع ( فاعله ) ان كان حرف عله ( واجر الحركات عليه ان كان حرفا صحيحا ( قتل على الاول ) اي على لغة من ينتظار ( في

ثمود ، وعلاوة ، وكروان : يَا ثُمُوْبَا ( الواو ) الساكنة المتطرفة بعد ضمة من غير ابدال الواو ياء والضمة كسرة وان يلزم في الظاهر كون الاسم على شكل لا نظير له في كلامهم كما تقدم في اوائل الكتاب انه ليس في الاسماء المغربية اسم آخره واو قبلها ضم الا الاسماء الستة حالة الرفع ، لكنه في الحقيقة ليس كذلك اذ الواو ليست طرفاً في التقدير لأن الحرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به لا يجل ذلك تسمى هذه اللغة لغة من ينتظرون ، ( ويَا عَلَوْ ، وِيَا كَرُوْ بِأَبْقَاهُ الْوَوْ الْمُفْتَوَحَةُ ) فيهما على حالها من غير ابدال لعين ما ذكر في ثمو من عدم كونها طرفاً في التقدير فهي في ( عَلَوْ ) واقعة قبل تاء التائيث ، وفي ( كَرُوْ ) واقعة قبل ساكن اعني الالف ، وشرط قلب حرف العلة حيث تحرك وانفتح ما قبله ان لا يكون بعدهما تاء التائيث ولا ساكن فتقدير ، وقل ( في جعفر ومنصور وحارث ؛ ياجعف بالفتح ، وياما منص بالضم ، وياحار بالكسر ، وقل : ياشيء على الثاني ) اي : على لغة من لا ينتظرون ( ياء مقلوبة عن الواو ) ، وبابدال ضمة الميم كسرة ، كما يفعل ذلك في جمع دلو وهو ( ادلو ) على وزن افضل ( بضم العين ) فتنقلب الواو ياء وضمة اللام كسرة فيصير « ادل » ( بكسر اللام ) ، ثم يعل اعلال ( قاض ) فيصير في الرفع والجر « ادل » ، وذلك ( لانه ليس لنا في الاسماء المغربية اسم ) معرب آخره واو قبلها ضمة غير الاسماء الستة ) في حالة الرفع ، لا يقال : ان المنادى مبني ، لأن المنادى المتجدد بنائه كالمغرب في هذا الحكم وقل : ( ياكرا بقلب الواو ألفاً لتحرركها وانفتاح ما قبلها ) لأن الواو جعلت كأنها آخر الاسم في اصل الوضع فليس بعدها ساكن

فارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلب آلفا كما في ( عصا ) . وقل : ( يا علاء ) بقلب الواو همزة انتظرها بعد الف زائدة كما في ( كاء ) لانه من كسوت فأبدلت الواو همزة لما ذكره وقل : ( يا جعف ، ويأ حار بضمها ) ضمة حادثة بناء اذ المنادى حينئذ يجعل كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلانه وتصح يوجه حكم نفسه لا حكم اصله ، وكذلك قل : ( يامنوس ) بضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه الضمة يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها .

( والتزم الاول : وهو نية المهدوف ) على لغة من يتضرر في ترخيم ( ما فيه تاء التأنيث للفرق ) بين المذكور والمؤنث ( كـ « مسلمة » بضم الميم الاول ) فقل يا مسلم بفتح الميم الثانية على لغة من يتضرر ، ولا تضمنها لثلا يلتبس بنداء مذكره الذي لا ترخيم فيه .

( وجوز الوجهين ) اي : نية المهدوف على لغة من يتضرر ، وعدتها على لغة من لا يتضرر ( في ما ليس فيه التاء للفرق ) بين المذكر والمؤنث ( كـ « مسلمة » بفتح الميم الاول ) علم رجل فقل فيه يا مسلم بالفتح والضم على اللقتين اذ لا يبس في ذلك .

( ولا ضطرار رخصوا على اللقتين ) اي : يتضرر ولا يتضرر ( دون ) ( نداء ) لكن لا مطلقاً بل ( ما ) اي : اسماء ( للنداء يصلح ) : بيان لا يكون مقتناً بـ « ال » ( نحو احمد كتوله ) :

نعم الفتى تعشو ال ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والمحصر الشاهد في ( مال ) اذ اصله : مالك فرخم للضرورة ، ( بخلاف مالا يصلح للنداء ) بيان يكون مقتناً بـ ( ال ) لانه لا يصلح لمباشرة

حرف النداء ، ( ومن ثم كان خطأه قول من جمل من ترخييم  
الضرورة قوله ) :

القطنات البيت غير الريم ( او آلفا مكة من ورق الحمى )  
الشاهد في الحمى وهو بفتح الحاء المهملة وكسر الميم ، واصله  
( الحمام ) بتخفيف الميم فرخمه الشاعر خطأ بحذف الميم الثانية  
فقلبت الالف ياء للقافية وابدلت فتحة الميم الاولى كسرة  
وقيل حذفت الالف وابدلت الميم ياء ثم ابدلت فتحة  
الميم الاولى كسرة ، واحتتمل بعضهم ان يكون حذف الالف  
والميم الثانية للضرورة وكسرت الميم الاولى للقافية ثم اشترت الكسرة  
فتولدت منه الياء

### ( فصل في الاختصاص )

( الاختصاص ) : في الاصطلاح تعين من اريد من الضمير من بين  
محتملاته وحصر الحكم الثابت للضمير فيه كقوله صلى الله عليه وآله  
وسلم : ( نحن معاشر الانبياء لا نورث ) فانه لو لم يذكر ( معاشر  
الأنبياء ) بان يقال : نحن لا نورث لا يعلم المراد من ( نحن ) اذ  
يحتتمل ان يكون المراد منه العرب حتى يكون المراد ان العرب لا يورثون  
ويحتمل ان يكون المراد منه قريش بمعنى ان قريشا لا يورثون ويحتمل  
ان يكون المراد منه بنو هاشم حتى يكون المعنى ان بني هاشم لا يورثون

فلمما قال (ص) : (معاشر الانبياء) عين وعلم ان مراده (ص) من (نحن) ليس المعانى المذكورة ببل المراد ان : الانبياء لا يورثون ، والى ما ذكرنا يرجع ما ذكره بعضهم من ان : الاختصاص في الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف .

والغرض من (الاختصاص) والباء في عليه أحد أمور ثلاثة :  
 الاول : الفخر نحو (علي ايها الجود يعتمد الفقير) لأن غرض  
 المتكلم الافتخار بأنه هو الجود ، وعليه لا على غيره يعتمد الفقير .  
 الثاني : التواضع نحو (اني ايها العبد فقير الى عفو الله) لأن  
 غرض المتكلم التواضع ، واظهار انه لا غيره عبد عاص مفتقر الى عفو  
 الله ورحمته .

والثالث : زيادة بيان كقوله (ص) : ( نحن معاشر الانبياء لا نورث ) فان الفرض من معاشر الانبياء زيادة البيان حسب ما فعلنا في  
معناه الاصطلاحي فتأمل جيداً وأوضح من ذلك ما قاله التفتازاني في بحث  
الانشاء وهذا نصه قوله ايماناً الرجل اصله لتخصيص المنشادى بطلب  
اقباله عليك ثم جعل مجردأ عن طلب الاقبال نقل الى تخصيص مداوله  
من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم  
الضيق ايهما الرجل اي مختصاً من بين الرجال باكرام الضيف او  
التصاغر نحو انا المسكين ايهما الرجل اي مختصاً بالمسكينة او لمجرد  
بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا افعل ايهما  
الرجل ونحن فقراء ايهما القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به  
لان ايا وما جعل وصفاً له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل

عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لأنَّه لم يبق في معنى النداء أصلاً فكره التصريح باداته فقوله أيها الرجل فائي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف أي مختصاً من بين الرجال انتهى وسيأتي توضيح آخر عن قريب نقلًا عن الرضي .

والاسم الذي به يبين المراد من الضمير ( كنداه ) اي : كالمnadى ( لفظاً ) اي : من حيث الاحكام اللغوية حسب ما سيفصل ، ( لكن يخالفه ) اي يخالف الاسم الذي به يعين المراد المنادى في امور :  
 الاول : انه يجيء دون ( يا ) اي : ليس معه حرف نداء لالفظاً ولا تقديرأ كما تقدم في كلام التفتازاني فتأمل بخلاف المنادى فانه لابد فيه من ان يكون معه حرف نداء : اما لفظاً واما تقديرأ .  
 والثاني : ( انه يخالفه ) في انه ( لا يجيء في اول الكلام ) بل في اثنائه او آخره كما يظهر من الامثلة المذكورة ، بخلاف المنادى فانه قد يجيء في اول الكلام .  
 والثالث : انه يقل كونه علمأ ، بخلاف المنادى فانه يكثر كونه علمأ .

والرابع : انه اذا كان مفرداً معرفة غير ( اي ، وأية ) ينصب بالفتحة الاعرابية ، بخلاف المنادى فانه اذا كان مفرداً معرفة يبني على الضمة ، ( ثم ان كان ايها ، وایتها استعملما كما يستعملان في النداء فيضمان ويوصنان بمعرف يأ مرفوع كـ « ايها الفقى باثر ( اي بعد ) ارجوني » ) ، ونحو ( اللهم اغفر لنا ایتها العصابة ) قال الرضي في اثناء البحث عن لا سيما انه نقل ايها الرجل من باب النداء الى

باب الاختصاص بجامع بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا اليها الرجل منصوب المدل على الحال مع ابقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها من ضم اي ورفع الرجل انتهى .

والخامس : انه ( قد يرى ذا ) اي الاختصاص ( دون اي تلو ال فينصب ، وح يشترط تقدم اسم بمعناه عليه ، والغالب كونه ) اي : الاسم المتقدم عليه ( ضمير تكلم كمثل نحن العرب اسخى من بذلك ، وقد يكون ضمير خطاب نحو بك الله نرجو الفضل ) قال التفتازاني وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضييف او مضاف نحو انا معاشر الانبياء وربما يكون علما نحو بنا تميمأ يكشف الضباب انتهى .

والسادس : انه اختلف في ضمته هل هي اعراب ، او بناء ، وفي النداء بناء بلا خلاف . قال بعض المحققين لا يخفى ان ( اي ، واية ) اذا لم كان هناك نداء اصلا : لا لفظا ولا معنى وكانا معمولين لاختصار م يكن مهما ما يقتضي البناء على الضم ورفع تابعهما فلا يكون هذا الضم وهذا الرفع الا حكاية لحالهما في النداء : بأن نقلاب بحالهما عن النداء واستعملنا في غيره وقد تقدم آنفا تفصيله عن الرضى وقال بعض آخر ان ضمتهما اعراب على الخبرية او على الابتدائية .

والسابع : انه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا بخلاف المنادي فانه يكون كذلك .

والثامن : ان ( اي ) هنا لا توصف باسم الاشارة وتوصف به في النداء .

والناسع : ان صفة ( اي ) هنا واجبة الرفع بلا خلاف ، وفي النداء

فيها خلاف ، فاجاز بعضهم نصيحتها .

العاشر : ان الكلام هنا خبر ، وفي النداء انشاء .

الحادي عشر : ان العامل المهدوف هنا فعل ( الاختصاص ) ، وفي النداء فعل ( الدعاء ) .

## فصل في التحذير

( وهو الزام المخاطب الاحتراز من مكروه ) ، ويقرب من هذا المعنى قول بعضهم : انه تنبية المخاطب على امر مكروه ليجتنبه وقرب من ذلك قول بعض آخر : انه تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه .

( والاغراء وهو الزامه ) اي المخاطب ( المكوف ) اي : التوجيه والثبات ( على ما يحمد المكوف عليه ) : من مواصلة ذوي القربي ، والمحافظة على المهدود ، ونحو ذلك ) ، وسيأتي مثالهما في آخر الفصل

والمتحصل مما يأتي ان التحذير يكون بثلاثة اشياء :

الاول : ( ايك ) وآخواته ، وبعبارة اخرى يذكر المحذر ( بفتح الذال ) الذال ) .

الثاني : الم محل المخوف عليه مفتانا الى ضمير المحذر ( بفتح الذال ) معطوفاً بعده المحذر منه على المخوف عليه .

الثالث : ذكر المحذر منه ، فأشار الى احكام القسم الاول بقوله : ( ايك والشر ونحوه كياكما واياكم وجميع فروعه ) نحو اي اي وایاه

وفروعهما ( نصب مذر بـ كسر الدال ) اي : المتكلم ( بما ) اي :  
بفعل ( استثاره ) اي : حذفه وتقديره ( وجب ) فايـاك في محل نصب  
بفعل مذدوب وجوباً تقديره : احذر ، او بعد ، لو نجـ ، او نحوها  
ويجب تقدير الفعل المذدوب بعد ( ايـاك ) لأنـ حـ لو قدر قبله لاتصل  
به فيقال اـ حـ ذـ رـكـ فيـلـ زـ تـعـدـي فـعـلـ المـضـمـرـ المـتـصـلـ الـىـ ضـمـيـرـهـ المـتـصـلـ ،  
وـذـلـكـ لـاـ يـجـوزـ الاـ فـيـ (ـ اـفـعـالـ الـقـلـوبـ ،ـ وـفـقـدـ ،ـ وـعـدـمـ)ـ لـانـ تـعـلـقـ  
فـعـلـ الـفـاعـلـ فـيـ غـيـرـ اـفـعـالـ الـقـلـوبـ وـفـقـدـ وـعـدـمـ غالـباـ يكونـ بـغـيرـ الـفـاعـلـ  
فـلوـ كـانـ فـاعـلـهـ وـمـفـعـولـهـ ضـمـيـرـينـ لـشـيءـ وـاحـدـ لـسـبـقـ الـفـهـمـ الـىـ الـمـفـاـيـرـةـ  
فـيـهـماـ وـلـأـنـ اـصـلـ الـفـاعـلـ اـنـ يـكـونـ مـؤـثـراـ وـاـصـلـ الـمـفـعـولـ بـهـ اـنـ يـكـونـ  
مـتـأـثـراـ وـالـاـصـلـ فـيـ الـمـؤـثـرـ اـنـ يـكـونـ مـفـاـئـرـاـ لـلـمـتـأـثـرـ فـلاـ يـقـالـ :ـ ضـرـبـتـنيـ ،ـ  
وـلـاـ فـرـحـتـ بـيـ .ـ وـقـدـ تـقـدـمـ لـلـمـسـأـلـةـ تـوـجـيـهـ اـخـرـ فـيـ بـابـ الـضـمـائـرـ  
فـرـاجـعـ .ـ

واورد في المقام بأنه : كيف يلزم تعدد الفعل المضمر المتصل إلى  
ضميره المتصل والفرض أن الفعل مذدوب ، ومع حذفه يجب انفصل  
الضمير ، فلم يلزم تعدد الفعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، بل  
إلى المنفصل بسبب الحذف ، وأجيب عن ذلك بأن المراد اللزوم بحسب  
الاصل فتأمل .

وقيل الاصل : ( اـحـذـرـ تـلـاقـيـ نـفـسـكـ وـالـشـرـ )ـ ،ـ ثـمـ حـذـفـ  
(ـ اـحـذـرـ)ـ فـصـارـ تـلـاقـيـ نـفـسـكـ وـالـشـرـ ،ـ ثـمـ حـذـفـ (ـ تـلـاقـيـ)ـ وـنـابـ  
عـنـهـ نـفـسـ فـاـتـصـبـ فـصـارـ نـفـسـكـ ،ـ ثـمـ حـذـفـ (ـ نـفـسـ)ـ وـنـابـ عـنـهـ  
الـكـافـ الضـمـيـرـ فـاـنـفـصـلـ لـتـعـذـرـ اـتـصـالـهـ كـمـاـ تـقـدـمـ فـيـ بـابـ الـضـمـائـرـ  
فـصـارـ (ـ ايـاكـ)ـ فـعـلـ هـذـاـ التـقـدـيرـ لـاـ يـلـزـمـ تـعـدـيـ المـذـكـورـ فـتـأـملـ .ـ

وأختلف في أعراب المعطوف، فقيل هو معطوف على أيام والتقدير: أحذر نفسك أن تدنو من الشر أن يدنو منك، واعتراض عليه بـ«إن» أيام محذر والاسد محذر منه والعطف يقتضي المشاركة في المعنى وأجيب بـ«إن» مقتضى العطف الاشتراك في معنى الخوف فلا يمتنع أن يكون أحدهما خافقاً والأخر مخوفاً منه. وقال بعض آخر: إن ما بعد الواو منصوب بفعل آخر مخدوف تقديره: واحذر الشر فهو من قبيل عطف الجملة، والحق هو الاول اي: عطف الشر على نفسك من دون تقدير عامل آخر للشر كما تقدم بيانه قبل هذه المسألة فتأمل.

وانما وجب استثار العامل ( لأن التحذير بـ«أيا») أكثر من التحذير بغيره . فجعل بدلاً من اللفظ بالفعل ) ، حاصله: انه جعل التلفظ بـ«أيا» لأكثرية استعماله في التحذير من غيره بـ«بدلاً من التلفظ بالفعل الناضب له» . وقال بعض المحققين: انما وجب الحذف لضيق المقام عن ذكره ، هذا اذا عطف المحذر منه على «أيا» ، ( ودون عطف ) : بـ«أن» يذكر المحذر منه بعد «أيا» بلا عطف ( نحو أيام الاسد ذا الحكم المذكور : وهو النصب بلازم الاستثار لـ«أيا» انساب ايضا ) ، وخالف في هذه الصورة ، قال ابن الحاجب ( ولا تقول أيام الاسد ) لامتناع تقدير ( من ) : قال شارح كلامه: ( وشذوذه مع غير ان وان ، ثم قال : فـ«أن» قلت فـ«ليكن» بتقدير العاطف ( اي : فـ«ليكن» في التقدير : أيام والاسد ) ، قلنا حذف العاطف اشد شذوذًا لأن حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشاذ كثير في غيرهما ، واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرًا » انتهى . ونقل عن ابن الناظم: ( الجواز لأن أحذر ونحو يتعدى الى اثنين من غير واسطة نحو قوله

تعالى يحذركم الله نفسه ) انتهى ، وأجاز بعضهم حذف العاطف ، واستشهد بقوله تعالى ( ولا على الذين اذا ما اتواك لتحملهم قلت ) فقال التقدير : ( وقلت ) .

وأشار الى القسم الثاني والثالث بقوله : ( وما سواه اي ؛ سوى المحدّر بـ « اي » ستر فعله لن يلزم ما نحو « نفسك الشر » اي : جنب وارث شئت فاظهر ) العامل وقل : ( جنب نفسك الشر ) ، فلا يجب الحذف حينئذ ( الا مع العطف فانه يلزم ايضا ستر فعله ) لان العطف كالبدل من التلفظ بالفعل ( نحو ماز راسك والسيف ) ، ( ماز ) منادي مرخم اصله : يا مازن ، والشاهد في رأسك ، والتقدير : بعد راسك من السييف والسيف من راسك ، او ( التكرار ) اي : تكرار المحدّر منه ( فانه يلزم ) ستر فعله ( ايضا ) لان التكرار بمنزلة العطف في انه كالبدل من التلفظ بالعمل ( كـ « الضيغم الضيغم » اي : الاسد الاسد ياذ الساري ) اي : احذر الضيغم ياذ الساري .

( والشايح في التحذير ) كما فهم من تعريفه ( ان يراد به المخاطب . وشدّ بمحبيه للمتكلّم ) . قيل انما امتنع ذلك لما يلزم عليه من اتحاد المحدّر منه والمحدّر ( نحو اي اي وان يحذف احدكم الارنب ) ، هذا جزء كلام نسب الى الخليفة الثاني وتمامه ( لتذك لكم الاسل والرماح والسهام واياي وان يحذف احدكم الارنب ) وهو ضربه بالعصا ، ( اي نحن عن حذف الارنب ونحوه عن حضرتي ) وحاصل معنى الكلام : ان التذكرة لا بد فيه من ان يكون بالاسل وهو السييف والسكنين او الرمح والسيف لا بالعصا . ووقال بعضهم : اصله : ( اي اي وحذف الارنب واياكم وحذف الارنب ) فحذف

من كل جملة ما ذكر في الأخرى . وقال الأكثر : ( اصله : اي اي باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا انفسكم ان يمحذف احدكم الارنب . ( ومجيئه ) اي : التحذير ( للغائب نحو ) ما ورد من قول العرب في مقام النصيحة : اذا بلغ الرجل الستين فـ ( اياه وايا الشواب اشد ) . و « الشواب » جمع شابة يعني من بلغ من العمر ستين سنة فلا يتزوج امرأة شابة لأن في ذلك مفاسد كثيرة ، ويروي ( السوّات ) بالسين المهملة والالف الممدودة جمع سوأة فعلى هذا معناه من بلغ الستين لا يفعل سوأة . قيل والوجه في كونه اشد حذف الفعل مع لام الامر اذ التقدير : فليمحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب فمحذف الفعل وفاعله ، ثم حذف تلاقي وainib عنه النفس ، وناب عنه الضمير فأتصب وانفصل وأبدل من نفس ايها فتأمل ، ( وعن سبيل القصد ) والاعتدال ( من قاس على ذلك اتبذ ) اي

خرج .

( تشبيه )

إلى هنا كان الكلام في أحكام التحذير ، فمن الآن يشرع في أحكام الأغراء . فلذا قال :

( وكممحذر بلا اي اجعل مغرى به في كل ما قد فعل ) ، حاصله ان : حكم الأغراء حكم التحذير الذي يكون بغير ايـا ( فاإجب اضمار ناصبه ) اي ناصب الاسم الذي هو مغرى به ( مع العطف نحو الأهل والولد ) اي : راع الأهل والولد ، ( و ) مع ( التكرار

ومنها : ان تصرف تصريف ( خف ) .

ومنها : ان يلحق الالف همزة وتصرف تصريف ( ناد )

ومنها : ان تصرف مع الهمزة تصريف ( دع ) .

( وهلم يمعن : احضر ) ، فيتعدى بنفسه نحو هلم شهدانكم ( او ) بمعنى : ( اقبل ) فيتعدى بالي نحو هلم اليها ، وهو مركب عند بعضهم من هاء التنبية والامر من لم يلم . وقال بعض آخر : انه مركب من هلا بمعنى عجل وام بمعنى : اقصد ، ثم خفف هلا لثقل التركيب ونقل صمة الهمزة الى اللام . وقال بعض آخر : انه مركب من هل بسكون اللام بمعنى : اسرع ويستعمل هلم بلفظ واحد للكل ، وبعض العرب يصرفة فيقولون هلم هلما هلموا هلموا هلمت قيل وليس بفصيحة .

( وغيره ) اي : غير ما كان بمعنى فعل الامر ( كالذى بمعنى ) فعل المضارع كـ « وى » ، و « واما » بمعنى : اعجب ، و « اف » بمعنى : اتضجر ) ، وفيها لغات :

ومنها : ضم الهمزة وتشديد الفاء مثلثة بتثنين ودونه .

ومنها : كسر الهمزة والفاء بلا تثنين .

ومنها : « افي » كبشرى ، ومنها « اف » كخذ .

( كالذى بمعنى الماضي نحو « هيئات » بمعنى : بعد ) ، وفيها ايضا لغات :

ومنها : الحركات الثلاث في التاء مع تبديل الهاء الاولى الفاء .

وبدون التبديل كل ذلك مع التثنين ، ومنها اسكان التاء في الوصل

لاجرائه بجرى الرقف ، ومنها حذف التاء مع تبديل الهاء الاولى الفاء

وبدونه وقد يلحق في جمع الوجوه المذكورة الكاف ومنها ان ينون مع التبدل ، ومنها ايهان بهمزة ونون مفتوحتين او نون مكسورة .

قال بعضهم : ان « هيئات » مفتوحة التاء مفردة ، واصلها : هيئية كزللة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها ، والتاء للتأنيث فالوقف عليها بالباء ، واما اذا كسرت التاء فهي جمع مفتوحة التاء ، وكان القياس فيه ان يقال هيئات كقوقيات في جمع قوقات الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذي في المثنى والوقف عليها بالباء ، واما اذا كان مضمنة التاء فمحينهذا يحتمل الافراد والجمع ، فيجوز الوقف عليها بالباء والتاء ، و ( وشكان وسرعان ) مثلثي الفاء ( بمعنى : سرع ) وقرب من الدلاله على التعجب فمعناهما في الحقيقة : ما اقرب وما اسرع ، و ( بطان ) بضم الباء وفتحها ( بمعنى : بطيء ) ضد اسرع ، والاولى ان يكتب ( بطؤ ) بشكل الواو لأن رسم الخط في الهمزة ان كانت في آخر الكلمة وما قبلها ضمة ان يكتب بالواو ( نزد ) اي جميع ما ذكر : ما كان بمعنى المضارع او الماضي قليل ، ( وكذا ) نزد ( اسم ) فعل ( الامر من ) الفعل ( الرباعي كـ « قرقار » بمعنى : قرقر ) بفتح القاف الاولى وكسر الثانية .

قال بعض المحققين : وأما في الرباعي فالاكترون على انه لم يأت منه الا حرفان ( قرقار ) اي : صوت ، والثاني ( عرعار ) اي : تلاعبوا بالمرارة وهي لعنة لهم .

( والفعل من اسمائه ما هو منقول من حرف جر ) وبحروره ( وظرف ) والقياس ان لا يقال لاسم الفعل الذي هو في الاصل جار

وبحروف ( نحو عليك ) بمعنى : الزم ) انه اسم فعل لان الجار وال مجرور لم يكن في الاصل اسما ، بخلاف صه ورويد ونحوهما فانها في الاصل اسماء ، لكنهم سموه اسما طردا للباب فتأمل ، ( وهكذا دونك ) المنقول من الطرف ( بمعنى : خذ مع اليك ) بمعنى : تناح اي : ابعد عن اذا عدى بعن ، وبمعنى خذ اذا عدى بنفسه نحو اليك الكتاب اي : خذه ، ( ولا يستعمل هذا النوع الا متصلة بضمير المخاطب ) كلامثلة المذكورة ، ( وشد ) كونه متصلة بضمير الغائب حق يكون بمعنى أمر الغائب نحو ( عليه رجلا ) بمعنى : ليلزم رجلا ، وشد ايضا كونه متصلة بالاسم الظاهر نحو ( على الشيء ) اي : ليلزم الشيء ، ( و ) شد ايضا كونه متصلة بضمير المتكلم نحو ( الى ) اي انتهى ، وتنسب الى المصنف انه قال : ان « الى » بمعنى : نحن ، قال بعض المحققين : ( الى ) شاذ خالف للقياس اذ قياس الظروف وشبهها ان يكون او امر .

( وعمل الضمير ) المجرور المتصل ( بهذه الكلمات ) اي : الظروف وشبهها ( جر عند البصريين ، نظرا الى اصله ، ونصب عند الكسائي ، نظرا الى ضعف عمل الجار والظرف بعرض الاسمية والتركيب ، لكن هذا القيل ضعيف لان المنصوب قد يجيء بعدها صريحا نحو ( عليك زيدا ، وعليه رجلا ) ، ( ورفع عند الفراء ) ، والمنقول عنه في وجهه ان الضمير في مكان الفاعل ، وليس بشيء لان الضمير فيها هو الذي كان قبل نقل هذه الانفاظ الى معنى الفعل ، وقد كان مجرورا .  
واما الضمير المتصل بسائر اسماء الأفعال : فان كان الاسم الذي اتصل به الضمير ما جاء مصدرا معبينا واسم فعل معا نحو ( رويد ) .

كما يجيء عن قريب احتمل ان يكون الضمير اسمًا مجروراً ، نظراً الى كون الاسم مصدرًا في الاصل مضافاً الى فاعله ، واحتمل ان يكون حرف خطاب نظراً الى كونه في الحال اسم فعل ، وان لم يجز كون الضمير مضافاً اليه فهو حرف خطاب كما في « هاك » « اذ ثم يجيء ها زيد بالإضافة ، واحتمل بعضهم كون الضمير في هاك نحو مرفوعاً ، كما قاله بعضهم في الظروف وشبهه لكن يلزم هذا القائل ان يقول : ان في نحو « رويد ، وها » مجردين عن الكاف ضميراً مستتر هو الفاعل ، ولا يجوز له ان يقول ان الفاعل الكاف المحذوفة لأن الفاعل لا يحذف كما تقدم غير مرأة .

(وكذا اي ; كما يأتي اسم الفعل منقولاً ما ) ذكر من الظرف وشبهه ( يأتي منقولاً من المصدر ) وهو على قسمين :

الاول : ما كان منقولاً من مصدر استعمل فعله ( نحو رويد اذ هو من ارويده ارواداً بمعنى : امهله امهلاً ، ثم صفر « الا اواد » تصغير ترخيص ) وسيجيئ بيانه في باب التصغير عند قوله :

وما به لمنتهي الجمجم وصل به الى امثلة التصغير مثلاً ( ثم سموا به فعله ، فبنوه على الفتح ) رعاية لاصل الحركة الاعرابية بلا تنويين ، واذا كان باقياً على المصدرية يفتح مع التنويين ان لم يكن مضافاً ، فالدليل على كونه اسم فعل نباته ، والدليل على نباته كونه غير متزن بلا اضافة ، والدليل على كونه مصغر « ارواداً » بجيئه متعدياً ولو كان مصغر « رود » بمعنى : المهل والرفق من قوله « يمشي على رود » اي على مهل كان قاصراً .

والقسم الثاني : ما اشار اليه بقوله ( وكذا بله ) اذ ( هو في الاصل

نحو ) قول الشاعر :

( اخاك اخاك ان من لا اخاك له كسامع الى الوجاه بغیر سلاح )  
 اي : الزم اخاك ، ووجه وجوب حذف العامل في الصورتين هو  
 ما تقدم في التحذير ( واجزه ) اي : الاضماد ( مع غيرهما اي :  
 ( مع غير ) العطف والتكرار ( نحو الصلة جامدة ) اي : احضروا  
 والزموا الصلة ، ولفظ « جامدة » حال من الصلة ، وان شئت  
 فأظهر العامل .

## هذا باب اسماء الافعال والاصوات

قد تقدم في باب المعرف والمبني ان الأقوال فيها اربعة :

الاول : انها اسماء لمعاني الافعال ، وحملها رفع بالابتداء ، واغنى  
 مرفوعها عن الخبر وان لم يعتمد على آنفني والاستفهام ، ولكن فيه نظر  
 ظاهر اذا و كانت كذلك لوجب القول بأنها افعال لاسماء افعال لأن  
 الاسمية والفعلية دائرة مدار معنى اللفظ كما يعلم ذلك من تعريف  
 الكلم الثالث ومن بيان الفرق بينها .

الثاني : انها اسماء للمصادر الناتجة عن الافعال ، وحملها نصب على  
 المصدرية ، وفيه أيضا نظر اذا و كانت كذلك ل كانت الافعال قبلها مقدرة  
 فلم يكن قاعدة مقام الفعل فلم تكن مبنية فتأمل .

الثالث : انها افعال ، وفيه أيضا نظر لأنهما لا تصرف تصرف

الافعال وتحتفل صيغتها صيغ الافعال ويدخل التنوين على بعضها .  
وقال بعض اهل التحقيق : ان اسماء الافعال معدولة عن الفعل للمبالغة .  
الرابع : انها اسماء لألفاظ الافعال ونائبة عنها ، هذا هو المتحصل  
من مطاوي كلامهم . قال بعض المحققين منهم من يجوز ان يقال ان  
اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما أصلها البناء وهو مطلق الفعل  
سواء بقى على ذلك الاصل كالماضي والامر ، او خرج عنه كالمضارع انتهى  
هذا ما نقل منهم من القول ولكن قال بعض اهل التحقيق والذي حملهم  
على ان قالوا ان هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال بل اسماء مع  
تأديتها معاني الافعال أمر لفظي وهو ان صيغها مخالفه لصيغة الافعال  
وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغة الافعال على ان يكون  
« رويد » مثلاً موضوعة لكلمة « امهد » . قال الشيخ الرضي وليس  
ما قال بعضهم . ان « صه » مثلاً اسم للفظ « اسكت » الذي هو دال  
على معنى الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القبح ربما يقول صه مع  
انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما يسمعه اصلاً تنتهي .

وظاهراً المصنف على ما حققه الشارح اختيار القول الرابع ، فلماذا  
قال ( ماناب عن فعل ) أي لفظ فعل ( معنا ) بحيث يفيد ما يفيد  
الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان ونسبة الحدث إلى فاعل  
ما ( واستعملا ) من حيث كونه عامل غير معمول لعامل يقتضي  
الفاعلية او المفعولية ، فخرجت الحروف نحو ان واخواتها فأنجلو ان نائب  
عن الفعل في للمعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ماء الكافية  
فليست ابداً عاملة ، وخرجت ايضاً المصادر والصفات النائبة عن افعالها  
نجو ضرباً زيد فأنه نائب عن اضرب ، واقاتم الزيدان فاته نائب عن

يقوم لكن العوامل اللغوية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها ، بخلاف اسماء الافعال ( كمشتان بمعنى افتراق ) وقيده بعضهم يكون الافتراق في المعاني كالعلم والجهل ، قال ولا يستعمل في غير ذلك فلا يقال شتان الحصمان عن مجلس الحكم ، ولا شتان المتبايان عن مجلس العقد بمعنى افتراقا عنه . وادعى بعض ان شتان مثني « شت » بمعنى : افتراق وهو خبر لما بعده ( وصه بمعنى أسكنت وهو اسم فعل أي اسم مدلوله ) لفظ ( فعل ) وهو أ . س . ك . ت ( وكذا اوه بمعنى اتوجع ) . قال بعض المحققين لا تقول ان « اف » بمعنى : اتضجر ، « واوه » بمعنى اتوجح اذ لو كان كذلك لاعربا كمسماهما يل هما بمعنى : اتضجرت وتوجحت الانشائين ( ومه بمعنى : اكفف قال بعضهم بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف لأن اكفف يتعدى ومه لا يتعدى ، ورد بأن ذلك غير مطرد ، فان « أمين » لا يتعدى و « استجب » يتعدى فتأمل .

( وما كان ) من اسماء الافعال ( بمعنى افعل في الدلالة على الامر ك « أمين » بمعنى : استجب ) ونسب الى النبي ( ص ) انه قال : معناه « أفعل كذا » . وقيل اصله امن ككرم ثم مد للتعریب لانه عجمي ( كثر وروده ، ومنه « نزل » بمعنى : انزل ، « ورويد » ) مصغرا اروادا ( بمعنى : امهد ، وهيت ) على وزن حيث مثلث التاء . كحيث مثلث التاء ، وفيه لغة رابعة وهي كسر الباء وفتح التاء فقط او بتثنية اعلى قول ، ومعناه : اقبل وتعال . وقال بعضهم معناه : اسرع يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع والمؤنث والمذكر الا ان العدد في ما بعده تقول هيـت لك ، وهـيت لـكـما ، وهـيت لـكـم ، وهـيت لـكـن ( وهـيا ) بتشديد الياء وتحقيقها ، وقد يلحق الكاف نحو هـياـك ، وقد تـحـذـفـ الـأـلـفـ فـيـلـزـ

الكاف نحو هيلك ، وهو ( بمعنى : اسرع ، و « ايه » بمعنى : امض في حديثك ) اي : زد في الحديث ، وقد يجيء بمعنى زد في العمل ، ( ويهل ) مركبة من « جي » ( بمعنى اقبل او ( ايت ) ، ومن ( هلا ) بمعنى : اسرع بحذف الالف للتراكيب وقد يلحقها التنوين ، وفيه لغات آخر :

منها : كسر اللام مع التنوين .

ومنها : سكون الهاء لتوازي الفتحات مع التنوين ، ويكون المركب بمعنى ( ائت ) ان عدى بنفسه نحو حيهل التزيد ، وبمعنى ( عجل ) ان عدى بـ ( الى ) نحو حيهل الى التزيد ، ( او ) بالباء نحو حيهل بعمرو اي عجل بذكره ، وبمعنى ( اقبل ) اذا عدى بـ ( على ) نحو حيهل على زيد اي : اقبل على زيد ، ( وما بمعنى خذ ) وفيه لغات :

منها : ( ها ) بـ الـ الـ مـ فـ رـ دـةـ سـاـكـنـةـ لـ لـ وـاـحـدـ وـلـاثـنـيـنـ وـلـجـمـعـ مـذـكـرـاـ كان او مؤثثاً ويعرف المراد بالقرينة .

ومنها : ان يلحق هذه الـ الـ الـ مـ فـ رـ دـةـ كـافـ الخـطـابـ الحـرـفـيـةـ كـاسـمـ الاـشـارـةـ نحو هـاـ كـماـ هـاـكـمـ هـاـكـنـ .

ومنها : ان يلحق الـ الـ الـ هـمـزـةـ مـكـانـ الكـافـ وـتـصـرـفـ تـصـرـيفـ الكـافـ نحو هـاـ بـفتحـ الـهـمـزـةـ للـمـذـكـرـ هـاـوـهـ ماـ هـاـوـمـ هـاـ بـكسرـ الـهـمـزـةـ للـؤـنـتـ هـاـوـنـ .

ومنها : ان يلحق الـ الـ الـ هـمـزـةـ مـفـتوـحةـ قـبـلـ الكـافـ وـتـصـرـفـ الكـافـ كما تقدم .

ومنها : ( هـاـ ) بـهمـزـةـ سـاـكـنـةـ بـعـدـ الـالـفـ لـلـكـلـ .

والقسم الثاني : ما اشار اليه بقوله : ( كذا الذي اجدى ) اي : ( اعطي بمعنى : انهم حكاية لصوت كـ « قب » لوقع السيف اي : حكاية وقع السيف وصوته ، ( و « غاق » للغراب اي حكاية صوت الغراب ( وخاز باز للذباب اي : حكاية صوت الذباب قال الرضي اما الخاز باز فانه مركب من اسم فاعل خزى اي قهر وغلب ومن فاعل بزى اذا سما وارتفع كأنه فيل هو الخازى البازى فركبا وجعلوا اسما واحدا الى ان قال ولها خمسة معان ضرب من العشب وذباب يكون في العشب وصوت الذباب وداء في المهازم والستور وأما حاز باق للنكاح وقاش باش للقماش وكل واحد منها منم بصوته مبيعا على بنائهم انتهاء باختصار غير محل بالمقصود ( وخلق باق للنكاح ) اي : حكاية صوت النكاح ، وقد اوضنه المحقق المحسى بمالا مزيد عليه فعليك بمراجعة كلامه ان ترد معرفة المعن بتمامه وان اشير اليه في الرضي المتقدم .

قال بعضهم : يتمين حمل قول الناظم : ( والزم بنا النوعين فهو قد وجب ) على نوعي اسماء الاصوات ، وهو المذكوران في قوله : وما به خطط ما لا يعقل من شبه اسم الفعل صوتاً يجعل كذا الذي اجدى حكاية كتب

ولكن الظاهر من قول الشارح : ( لما سبق في اول الكتاب ) انه حمل القول المذكور على اسماء الافعال والاصوات . قال ابن عقيل : « وأشار بقوله والزم بنا النوعين الى ان اسماء الافعال والاصوات كلها مبنية » انتهاء محل الحاجة من كلامه .

وانما بني اسماء الاصوات لما اشير اليه آنفا في الاشكالين : من انما

ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام ، فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب ، او لكون وضع بعضها وضع المروف وحمل الباقي عليها ، او لشبهها بالمروف من حيث الاستعمال ، لأنها عاملة غير معمولة ، او لشبهها بالمروف المهملة من العمل في أنها لا عاملة ولا معمولة على قول ، وقول الشارح : ( لما سبق في اول الكتاب ) يحتمل كل واحد من هذه الاحتمالات الاول فتأمل .

﴿هذا باب فيه نونا التأكيد﴾

قال جماعة : ان كل واحدة منها اصل لتناقض بعض احكامها  
كابدال الحقيقة أفالا ، ومحذفها كما يأتي عن قريب ، وكلها متنبع  
في التقييم ، وعورض بأن الفرع قد يختص بما ليس للأصل احياناً ،  
وذلك نحو « ان » المفتوحة فانها فرع المكسورة ، ولها اذا خفت  
أحكام تخصها كما تقدم في باب المعرف المشبه بالغفل . وقال آخرون :

ان الخفيفة فرع بمعنى : انها اختصرت من الثقيلة كمذ ومنذ ، او بمعنى ان التوكيد في الثقيلة ابلغ واتم . وقال بعضهم : ان الثقيلة فرع لأنها ازيد لفظاً ومعنى والزيادة عارضة طارئة ، والماري منها الاصل لأن الاصل البساطة وعدم التركيب واعلم ان نوني التأكيد على ما يذكر في الكتاب تدخلان في خمسة عشر موضعـ سبعة منها كثير وخمسة منها قليل وثلاثة منها شاذة .

وهذا تفصيله ( يؤكdan « افعل » اي : فعل الامر مطلقاً ) من غير شرط لأنه مستقبل دائمأ لأنه طلب والطلب انما يتوجه إلى المستقبل الغير موجود والا يلزم طلب الحاصل وهو حال كتحصيل الحاصل ومن هنا قالوا انهم لا يؤكdan الماضي والحال بل ما هو للاستقبال كالامر سواء كان امراً بالصيغة كالشالين في النظم ام لا و نحو ( اضربرن ) بتخفيف النون او تشديدها ، ويؤكdan ايضاً ( يفعل ) اي : ( المضارع ) لكن لا مطلقاً بل ( بشرط ان يكون ) مستقبلاً لا حالاً ، كما يدل عليه قوله ( اتي اذا طلب ) لأن الطلب لا يتعلق الا بالمستقبل ، والطلب امر وقد تقدم ، ونهي ( نحو ) قوله :

( فاياك والميتات لاتقرنها )      ولا تعبد الشيطان و الله فأعبدنا

واستفهام ( نحو ) قوله :

( هل يمنعني ارتياطي البلا )      د من حذر الموت ان يأتيين

وتحضيضن ( نحو ) قوله :

( هلا تمنى بوعد غير مختلفة )      كما عهدتكم في أيام ذي سلم

وما وقع في كلام بعضهم من ذكر العرض بدل التحضيض - غير قادر لأن هلا مشتركة بين العرض والتحضيض وكلاهما طلب الا ان

العرض بطلب بابين والتحضير طلب بعث فهلا في البيت تحتمل المفهرين ، والمعنى لاحدهما هو القرينة بين الشاعر ومحبوته وزيادة المعجبة فيه او فيها ، وتنـ ( نحو ) قوله .

( فليتك يوم الملتقى تريني ) لكي تعلمي اني امرء بك هاتم وانما اشترط كون المضارع طلباً لأنـ لا يؤكد الا ما يكون مطلوباً اذ الطالب انـما يطلب في العادة ما هو المراد له فكان ذلك مقتضياً للتأكيد لأنـ غرضه تحصيله قيل لأنـ ما بعد اداة الطلب اشبه بما بعد انـ الشرطية في استدعاء الجواب .

( او ) يكون المضارع ( شرطاً ) اي : فعل شرط ( اما ) المركبة من « انـ » الشرطية و « ما » الزائدة ( تاليـ ) ، حاصلـه انـ يكون المضارع واقعاً بعد انـ الشرطية الموكدة بما الزائدة ( نحو اما نـ زينك بعض الذي نـعدهم او نـتوفينك ) فلانـ انـ الشرطية لما اكـدت بما الزائدة اشـبهـتـ القـسمـ فيـ تـأكـيـدـهـ بالـلامـ . قـيلـ لأنـ ما اكـدـ الحـرفـ قـصـدواـ تـأكـيـدـ الفـعلـ ايـضاـ لـثـلاـ يـنـقـصـ المـقصـودـ عـنـ غـيرـهـ .

( او يكون ) المضارع جوابـاً ( مثبتـاً فيـ قـسـمـ ) يكون زمانـهـ ( مستقبـلاً ) ويكون المضارع ( متـصلـاً بـلامـهـ ) اي : بـلامـ القـسـمـ ( نحو تـالـهـ لـتـسـئـلـنـ ) ، وانـما يـؤـكـدـ المـضـارـعـ اذاـ كانـ جـوابـاـ للـقـسـمـ لأنـ القـسـمـ انـما يـؤـتـيـ بهـ لـتـحـقـيقـ الجـوابـ فـهوـ اـشـدـ اـحـتـيـاجـاـ اـلـتـأـكـيـدـ وـقـرـيبـ منـ ذـلـكـ ماـ قـيـلـ منـ انـ : « القـسـمـ حـلـ التـأـكـيـدـ فـكـرـهـواـ انـ يـؤـكـدـواـ الفـعلـ ( ايـ الجـوابـ ) بـامرـ مـنـفصلـ عـنـهـ وـهـ القـسـمـ مـنـ غـيرـ انـ يـؤـكـدـهـ بـماـ يـتـصـلـ بـهـ وـهـ النـونـ بـعـدـ صـلـاحـيـتـهـ لـهـ » وـأـحـسـنـ مـنـ هـذـيـنـ التـعـلـيـلـيـنـ اـنـ يـقـالـ لأنـ القـسـمـ يـؤـتـيـ غالـباـ عـلـىـ مـاـ هـوـ مـطـلـوبـ .

مصدر فعل ) متوك ( مرادف لـ « دع » ، ثم سمي به الفعل وبفي ) على الفتح لما ذكر في رويد .

( وهذا ) اي : كونهما اسم فعل ( حال كونهما ناصبين نحو رويد زيدا ، وبله زيدا ويعملان التفعض ) حاكونهما ( مصدرين معربين نحو رويد زيد وبله زيد يجر زيد ) بالإضافة .

( وما لما تنبوب عنه من عمل ثابت لها ) وبعبارة اخرى : اسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم وغيرهما حكم الافعال التي هي تنبوب عنها ( فترفع الفاعل ظاهرا ) نحو « هيبات زيد » كما تقول بعد زيد ، ( و ) ترفع الفاعل ( مستتر ) نحو « نزال » كما تقول : انزل هذا . ولكن لا يخفى عليك التنافي بين ما ذكر هنا وبين القول بأنها اسماء للفظ الافعال فتأمل ( وتعودت الى مفعول ببنفسها ) نحو « رويد زيدا » كما تقول : املي زيدا ، وتعدي ( بحرف الجر ) نحو « حي على الصلاة » كما تقول : اقبل على الصلاة ، واذا كانت مشتركة بين افعال سميت به فستعمل على طبق كل واحد منها ( ومن ثم عدى حيهل بنفسه لما ناب عن انت ) نحو « حيهل الثريد » كما تقول انت الثريد ، وعدى ( بالباء لما ناب عن عجل ) نحو « حيهل بالتوبة كما تقول : عجل بالتوبة ( و ) عدى ( بعلي لما ناب عن اقبل ) نحو « حييل على الاحسان بالناس » كما تقول : اقبل على الاحسان بالناس واذا كان مسماه ما لا يكفي بمعرفة واحد كان هو أيضا كذلك نحو « شتان زيد وعمرو » كما تقول : افترق زيد وعمرو ، لأن الافتراق من المعانى النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا قال الرضي اسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي بمعناها الا

ان الباء تزداد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمد بحرف عادته ا يصل اللازم الى المفهول انتهى .

( واخر ما ) أي ، معمولا ( الذي ) أي لاسماء الافعال ( فيه العمل عنها ) حاصله ان : اسماء الافعال تختلف مسماءه فأن الفعل يجوز تقدم معموله عليه ، بخلاف هذه الاسماء فأنه يجب تأخير معمولها عنها لضعفها في العمل لكونها فروعا عن مسمياتها وقال الرضي لأن الأغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها لتأولها بالفعل وحرف مصدري ذي صدارة واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها لسم الفعل واما ظرف او جار وبحبر وهما ضعيفان قبل النقل بها ايضا لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل انتهى بزيادة ما ( خلافا للكسائي ) في اجازته تقدم معمولها عليها ، الحاقا للفرع بأصله ، مستدلا بقوله تعالى : « كتاب الله عليكم » مدعيا ان « عليكم » اسم فعل و « كتاب الله » مفعوله المتقدم ، و اوله المانعون بأن كتاب الله مصدر أي : مفعول مطلق لفعل مذوف وعليكم متعلق به او بالعامل المذوف ، والتقدير : « كتب الله ذلك كتابا عليكم » فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله .

( واحكم بتنكير الذي ينون منها ) كما تقدم الاشارة اليه في باب المعرف والمبني في اوائل الكتاب سواه نون ( لزوما ) بأن لا يستعمل بلا تنوين الا نادرا ( نحو واما ووبيها ) أي اتعجب اي تعجب كان ( او لا ) يكون التنوين لزوما ( كـ صـهـ ) بمعنى اسكت سكوتا اي : افعل مطلق سكوت واقع على اي كلام وحديث كان ( و ) نحو ( مـهـ ) بمعنى : اكف كنا اي .. افعل مطلق كف واقع على اي عمل او حديث كان ( وتعريف سواه اي : الذي لم ينون بين : لزوما ) كان عدم التنوين :

بأن لا يستعمل منونا اصلا بحثا « نزال » بمعنى : أنزل نزولا أي نزول كان ، قال بعض المحققين : واعلم ان مذهب النحاة ان « نزال » معدولة عن انزل للimbالفة . ونقل عن عبد القاهر انه قال : اصل « نزال » انزل انزل ثلاثة او أكثر ، والثالث وما فوقها جمع ، مؤونث ، فقيل انزلي بالياء : التي هي ضمير المؤونث دليلا على التكرار ، كما ألحقوه الالف في « القيا في جهنم » ، والواو في « ارجعوني » دليلا على التكرار أي : الق الق وارجع ارجع . انتهى بأدنى تغيير (او لا) يكون تنوينه لزوما بأن يستعمل منونا تارة وغير منون تارة أخرى كصه بمعنى اسكت عن هذا الكلام المعين فيجوز للمخاطب ان لا ياسكت عن غير الكلام المعين (ومه) اي : اكف عن هذا الكلام او العمل المعين فيجوز للمخاطب ان لا يكف عن غير المشار اليه المعين قال الرضي اما التنوين اللاحقة لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتنكير وليس لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسماء بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذاك الاسم قبل صدوره اسم فعل كان بمعناه لأن المنون منها اما مصدر او صوت قائم مقام المصدر اولا فنقل عنه الى باب اسم الفعل ثانيا كما مر فيه بمعنى سكتها وايه بمعنى زيادة قيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه اسكت السكت المعمود المعين المصدر بتعيين وتهين متعلقه اي المسكوت عنه اي افعل السكت عن هذا الحديث المعين فيجاز على هذا ان لا ياسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا ما اي كف عن هذا الشيء وايه اي هات الحديث المعمود فالتعريف في المصدر راجع الى تعريف متعلقه وكذا التنكير فمعنى صه اسكت سكتها اي

افعل مطلق سكوت واقع على كل سكوت يفرض عن اي حديث كان وليس ترك التنوين في جميع اسماء الافعال عتدهم دليل التعريف بـ بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف انتهي (تنبيه) الى هنا كان الكلام في اسماء الافعال فلننشرخ الان في اسماء الاصوات (و) هي قسمان الاول (ما به خطوب مالا يعقل) كالفرس والحمار ونحوهما (او ما هو في حكمه) اي في حكم مالا يعقل (كصغر الادميين من شبه اسم الفعل) ووجه الشبه الاكتفاء به في اداء المقصود ولكن اسم الفعل قد يتتحمل الضمير بخلافها لعدم تحملها الضمير (صوتا يجمل) اي يسمى صوتا قال بعضهم اسماء الاصوات ليس من اقسام الكلمة لأنها ليست دالة على معنى مفرد لأن المخاطب بها من لا يعقل فهي بمنزلة النعيق للغنم ، واجيب عن ذلك بأن الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه ، وهذه كذلك اذا لم يقل احد ان ان الدلالة كون اللفظ بحيث يخاطب به من يعقل لافهام معناه حق يرد ما ذكر .

واستشكل ايضاً بأنها ليست من اقسام الكلمة ، لعدم وضعها لشيء ولذا اعرض على من ذكرها في اقسام المبنيات . واجيب عن ذلك بأنها ملحقة بالاسماء جارية بجرها في البناء وان لم تكن اسماء في الحقيقة ، لعدم الوضع فتأمل . (كتقولك لزجر الفرس) اي لطلب الذهاب من الفرس بمعنى توسيع في الجرى (هلا هلا و) كتقولك (للبغل) اي : لزجرها (عدس) وقد سمي به بغل ، وقوله «عدس ما لعباد عليك حكومة» يحتمل الامرین ، الا ان سكون السين فيه يقوى كونه زجرا لا اسماء (و) وكتقولك (للحمار) اي (لزجره عد) ؟

( بخلاف ) المضارع ( المنفي ) جواباً للقسم : سواء كان منفياً لفظاً نحو « والله لا افعل كذا » او تقديراً ( نحو تأله نفتؤ تذكر يوسف ) فتفتؤ جواب للقسم منفي بـ « لا » مخدوفة ، اذ التقدير : « لا نفتؤ » ، وحذف « لا » في جواب القسم مطرد ، وإنما يؤكّد المضارع حينئذ بالنون لأنها تخلص المضارع للحال وذلك ينافي الاستقبال . وبخلاف المضارع المثبت اذا كان المراد به زمان ( الحال ) نحو قراءة ابن كثير في لا اقسم بيوم القيمة : ( لأقسم بيوم القيمة ) باللام المفردة ( وإن منعه البصريون ) اي : وإن منع البصريون دخول لام القسم على المضارع ، قال ابن الناظم : ولو كان الجواب مضارعاً منفياً لم يؤكّد ، ولو كان بمعنى الحال اكّد باللام دون النون لأنها مختصة بالمستقبل وذلك نحو قوله : « والله ليجعل زيد الأن » ولا يجوز ليجعلن ومنع البصريون هذا الاستعمال ( اي استعمال ما هو بمعنى الحال في جواب القسم ) استثناء عنه بالجملة المصدرة بالمؤكّد كقوله : ( والله ان زيداً ليجعل الأن ) وأجزاء الكوفيون ويشهد لهم قرابة ابن كثير لأقسم بيوم القيمة ) انتهى محل الحاجة من كلامه ، وقال الزمخشري في ( لا قسم ) : هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ مخدوف ، ولم يقدرها لام القسم لأنها عنده ملزمة للنون .

وقال ابن هشام في مقام رده قوله : ( ان لام القسم مع المضارع لا يفارق النون ) منع بل تارة تجب اللام وتمنع النون ، وذلك مع التنفيض ( كالآية ) ، ومع تقدم المعمول بين اللام والفعل ( اي ومع كون المضارع المضارع غير المتصل باللام ) ( نحو ) ولن مت او قلت ( لال الله تبحشرون ) ونحو ( لسوف يعطيك ربك ) ، ومع كون

ال فعل للحال نحو ( قرائة ابن كثير ) لاقسم ( يوم القيمة ) ، وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يقسم إلا على الجملة الاسمية قال ابن هشام في الباب الخامس تنبهان أحدهما ان دليل الحذف نوعان أحدهما غير صناعي وينقسم الى حالي ومقالي كما تقدم والثاني صناعي وهذا يختص بمعرفته النحوية لأنه إنما عرف من جهة الصناعة وذلك كقولهم في لاقسم يوم القيمة ان التقدير لأننا اقسم وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين انتهى .

وتارة يمتنعان وذلك مع الفعل المنفي نحو تالمه تفتؤ ( تذكر ) يوسف ) . وتارة يجبان وذلك في ما يقى نحو تالمه لا كيدن اصنامكم ، انتهى كلامه مع ادنى تغيير لا يخفى وجهه على من كان من اهل الفطنة والذوق السليم والفهم المستقيم ، ولا يذهب عليك ان لاقسم على قرائة ابن كثير جواب لقسم مقدر عند غير البصريين فتأمل جيدا .

( تنبئه لا يلزم ) ولا يجب ( هذا التوكيد ) اي ؛ التوكيد بالذون ( الا بعد القسم ) اي جواه بالشرائط المذكورة آنفا ( كما في الكافيه ) ( وقل توكيده ) اي : المضارع ( اذا وقع بعد « ما الزائدة نحو ) قوله :

( فليلا به ما يمدحنك وارث ) اذا نال ما كنت تجمع مغناها قيل ؛ وإنما جاز مع قلة لأن ما الزائدة اشبهت « ما » النافية صورة ، واعتراض عليه بأنه قياس بجهول بمجمل لأن ما النافية لاذكر لها في المقام وقيل إنما جاز ذلك لأنها في معنى النفي اي : ما يمدحنك وأقل منه ان يتقدم عليها ) اي ؛ على ما الزائدة ( « رب نحو ) قوله :

(ربما أوفيت في علم ترufen ثوبی شمالات)

قال بعض المحققين : هذا ضرورة ، وإنما حسن لأن « ما » زيدت في رب وترufen في حيزها ، وقرب من ذلك قول بعضهم : والذي سهل ذلك أن ربما للقلة والقلة تناسب النفي والعدم والنفي شبيه بالنهي .

وقل توكيid المضارع اذا (و) قع ( بعد لم نحو ) قوله :

(يحسبه الجاهل مالم يعلما) . شيئا على كرسيه مما الشاهد في ( لم يعلما ) حيث اكد المضارع المنفي بل ، وأصله مالم يعلم فقلبت النون ألفاً للوقف كما يجيء في آخر الباب وعلل التوكيد في هذه الصورة بأن ( لم ) اشبه النهي لأن النفي والنفي من واحد واحد .

(و) قل ايضا ( بعد لا ) النافية ( نحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ) ، وإنما جاز ذلك مع قلة لأن لا النافية تشبه النافية صورة ولذا ذكر آنفاً .

(و) قل ايضا ( بعد غير « اما » من طوالب الجزاء وهي ) اي : طوالب الجزاء ( كلمات الشرط نحو ) قوله : ( ومما تشا منه فزارة تمنعها ) والشاهد في تمنعها ، وهو نظير لم يعلما في القلب ، وعلل هذه الصورة بأن هذه الكلمات اشبهت ( لم ) في الجزم ولم اشبهت النهي كما تقدم ومتباينة المشابه مشابه

( وجاء توكيid المضارع خالياً ما ذكر وهو في غاية الشذوذ ومنه :

( ليت شعري وأشعرن اذا ما قربوها منشورة ودعويت )  
والشاهد في ( أشعرن ) حبه اكد وهو خال من جميع ما ذكر .

( وأشد منه تأكيد افعل في التعجب في قوله :

ومستبدل من غضي صريمة ( فاحربه بطول فقر وأحر يا )  
 الشاهد في احر يا قال شعفي في حاشية المغني : في الصحاح  
 و « غضي » ايضاً ماء من الابل ، وهي معرفة لا تنون ولا يدخلها الآلف  
 واللام وانشد البيت الا انه قال ومستخلف مكان مستبدل ، و « صريمة  
 تصغير صرمة والصرمة ؛ القطعة من الابل نحو الثلثين ، وفي القاموس  
 والصرمة بالكمير : القطعة من الابل : ما بين العشرين الى الشلعين  
 او الخمسين او الأربعين او ما بين العشر الى الأربعين ، او ما بين العشرة  
 الى بعض عشرة ، و « أحر » بمعناه مهملة وراء قوال في الصحاح ؛  
 ( وتححدث الرجل فتقول بالحرى ان يكون كذا . هذا الامر محظى  
 اي : مقمنه مثل مجاه ، وما احراء مثل ما احجه ، واحربه مثل  
 اسح به ) انتهى .

( وأشد من هذا التوكيد اسم الفاعل في قوله ) :

ارأيت ان جائت به املودا مرجلأ ويلبس البوودا  
 ولا يرى ما لاله معدودا ( اقائلن احضررو الشهودا )  
 وعلل ذلك بأنه دخل النون على اسم الفاعل اضطراراً وتشبيهاً له  
 بالمضارع ، كما شبه به في دخول نون الواقية في قوله : ( وليس  
 حاملني الا ابن جمال ) .

( وآخر المؤكد افتح ) اذا كان فعل المفرد المذكر مطلقاً ، والمؤنث  
 الفانية سواء كان صحيح الآخر ( كـ « ابرزا » اصله ) ؛ ابرزن بالنون  
 الخفيفة فقلبت ألفاً للوقف ، او معتلة وذلك ( نحو اخشين وارمين  
 واغزون ، وقس عليه المضارع نحو يخشين وتخشين ويرمین وترمین )

ويعزون وتمزون .

اختلفوا في هذه الفتحة . فقال جماعة : إنها فتحة بناء كما تقدم في أوائل الكتاب . وقال آخرون أنها لدفع التقاء الساكنين : معتبراً كان الفعل قبل دخول النون كالضارع أو مبنياً كالامر لأنه بمحقق النون بعد الفعل عن شبه الأسماء فماد إلى اصله من البناء ، والاسل في البناء السكون فلزم تحريركه لدفع التقاء الساكنين ، وهما آخر الفعل والنون يحرك بالفتح حفظاً لأن آخر الفعل من الكسر المشبه للجر ، نظير ما تقدم في نون الوقاية او للخفة لنقل التركيب .

هذا كله بناء على القول ببناء ما اتصل به النون ، وأما على القول بأنه ياق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب والبناء فيقال إنما رد اللام وفتح في الناقص نحو « أعزون ، وارمن » اذ لو لم يرد لقيل : اعزن ( بالضم ) وارمن ( بالكسر ) فكان يتبعه الاول بالجمع المذكر والثاني بالواحد المؤنث ، وأما رد « ارضين ، وخشين » فلم يطرد الباب فقط اذ لا التباس فيهما .

( فائدة مهمة ) لا بد من التنبيه عليها لأن كثيراً من مسائل الباب يتوقف على معرفتها . فاعلم ان لهم في تعريف التقاء الساكنين المفتر وعلى حسن قوله :

احدهما : انه ما كان الساكن الاول حرف لين ، والثاني مدغماً سواء كانا في كلمة أم لا .

والثاني : الحد المذكورة بزيادة كون الساكنين في كلمة واحدة نحو « خويصه » فان الياء والصاد الاولى ساكتتان في كلمة واحدة ، ونحو « الصالين » فان الإلف واللام الاولى كذلك ، ونحو « تمود الثوب » فان الواو

والدال الاول ايضا كذلك ، وعلل الجواز على القولين با انه : اتما اغتفر  
التقاء الساكدين لكون الساكن الاول حرف لين والثاني مدغم فيفتح اللسان  
عنهما دفعه واحدة من غير كلفة مع كون المدغم فيه متحركا ،  
فيصير الثاني من الساكدين كلا ساكن فلا يتتحقق التقاء الساكدين  
الخاص السكون .

( واشكله ) اي : آخر المؤكّد اذا كان ( قبل مضمر ذي لين ) والمراد  
به لف الثنوية وواو الجمع وياء المخاطبة اشكله ( بما جانس من تحرك  
قد علم فاقتحمه ) أي : آخر المؤكّد ( قبل الاف ) أي : الف الثنوية  
( واكسره قبل الياء ) أي : ياء المخاطبها ( وضمه قبل الواو ) أي :  
واو الجمع ( وبعد ) ما فعلت ( ذلك المضمر احذفه ) لالتقاء الساكدين  
على غير حده على القول بزيادة كونهما في كلمة واحدة في حده فان  
النون كلمة اخرى ، وتنقل الياء بعد الكسر وقبل النون ، والواو بعد  
الضمة وقبل النون وان لم يشترط كونهما في كلمة واحدة في حده ( الا  
الاف فائتها ) وان يلزم منه التقاء الساكدين على غير حده على قول ،  
ولا تجذفها لثلا يشتيبة الثنوية بالفرد ، فان قيل : الالتباس يندفع بكسرة النون  
قلنا : ان الكسر لا يكن الا بعد الاف فإذا زالت يرجع الفتح  
فيحصل الالتباس ، بخلاف الواو والياء لان الضمة والكسرة تدلان على  
المهدوف من دون اشتباہ بشيء آخر بعد الحذف ( نحو اضریں یا قوم  
اضریں یا هند ، واضریان یا زیدان ) او یا هندان « لاشتراك اضریان  
بين الثنويتين ، وقس عليه الافعال الخمسة من المضارع ، ويجد النون  
الاعرابية التي هي علامة الرفع فيها : اما لاجتماع النونات بناء على  
اشتراط مباشرة النون في بناء المضارع كما تقدم في اول الكتاب ، واما

لان النون الاهربية علامة الاعراب فلا تجتمع مع نون التأكيد التي هي موجب لبناء المضارع مطلقا بناء على عدم اشتراط المباشرة فيها في بنائه .

( وان يكن في آخر ) الفعل في الاصل او في الحال ( الف ) منقلبة عن لام الفعل ( فاجمله اي ) الالف التي في ( الآخر منه ) اي من الفعل ( ان كان ) الفعل ( رافعا ) ضميرا يكون ذلك الضمير ( غير الياء ) للمخاطبة ( و ) غير ( الواو ) للجمع المذكر ( كالالف ) في العلة وكالضمير المستتر في المفرد الغائب والغائبة والمخاطب ( ياء ) حاصله ان الفعل المزدك ان كان آخره الفا فاقلب الالف ياء ان لم يكن للجمع المذكر ولا للموئن المخاطبة : سواء كان للمفرد المذكر المخاطب ( كاسمين سعيا وارضين ) وانما رد لام الفعل المحذوف لان حذفه كان للجزم ومع البناء على الفتح للتراكيب لا جزم حتى يحذف اللام لاجله ، ونحو يسعيين وترضين او للثنية نحو هل يسميان ( وهل تسعيان ) ، وهل يرضيان ، وهل ترضيان ، وقد تقدم الوجه في عدم حذف الف الثنوية فلانعده واحدنه اي : الآخر من فعل رافع هاتين اي : الواو ) للجمع المذكر ( والياء ) للمخاطبة ( وبعد ذلك ) الحذف اي : حذف الاف ( في واو ) الجمع ( ويء ) المخاطبة ( شكل بمحانس لهما قفي ) معبقاء الفتحة التي كانت قبل الاف المحذوفة ( نحو اخشين يامند بالكسر للياء ) لان الشكل المجانس للياء هو الكسر ( و ) نحو ( ياقوم اخشون واضمم الواو ) لان الشكل المجانس للواو المتممة هذا كله فيما اذا كان آخر الفعل الفا ( وقس على ذلك ) ما اذا كان آخر الفعل واوا او ياء فاجعل كلامها ( مستويها ) مع الالف في الحذف لاجل التقاء السكين

ثم ا فعل بالفعل ما فعمل بالفعل الصحيح فاحذف نون الاعراب ووأو  
الضمير أو يائه أيضًا ، وقل يازيدون هل تغزن بضم الزاي وهل ترمن  
بضم الميم ، وياهند هل تغزن وهل ترمن بكسر الزاي والميم .

( ولم تقع نون خفيفة بعد الالف ) سواء كانت الالف للتثنية او  
المفصل بين نون الاناث ونون التأكيد كما يجيئي بسعید هذه ، فلا يقال  
« أضربان » ، ولا « أضربنان » بسكون نون التوكيد ( لالتقاء الساكنين )  
على غير حده ببناء على اشتراط وحدة الكلمة في حده لأن النون كلها  
آخرى ، وحينئذ لو حركتها لاخرجتها عن وضعها لأنها لا تقبل الحركة ،  
بدليل حذفها في قول الشاعر الآتي عن قریب دون تحریکها ، ولو  
حذفت الف التثنية لاتبس بفعل المفرد ، ولو حذفتها من فعل جمع  
المؤنث لادى الى حذف ماجيئه لفرض اعني : الفصل .

فإن قلنا لانسلم انه يلزم من دخولها في جمع المؤنث التقاء الساكنين  
ان نقول فيه « أضربنن » بدون الف الفصل اذ ليس فيه نونات حق  
تحتاج الى الفصل .

قلنا قد اجیب عن ذلك بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرعها .  
واذا دخلت الف الفصل مع الثقيلة فيلز مع الخفيفة وان لم يجتمع  
النونات ثلاثة يلزم مزية الفرع على الاصل ، الا ترى ان من اجازه  
ادخل الالف في جمع المؤنث وقال : « أضربان » وبن ( اجازه يونس )  
مجبراً بانه : قد يلتقي ساكنان في الوصل كقراءة نافع « عيادي وماتي »  
بسكون الياء في عيادي .

وقال بعضهم : ان يونس يكسر النون دفعاً لالتقاء الساكنين على  
غير حده ، وكيف كان لا يصح التعميل على ما اجازه لمخالفته للقياس

واستعمال الفصحاء ( ويمكن ان يكون منه ) اي : من المثنى المؤكدة بالنون المخفية مع كسرها ( قرابة ابن ذكوان « ولا تبعان سبيل الذين لا يعلمون » ) بناء على كون « الواو » للهطف و « لا » للنبي الموجب لحذف نون الرفع ، وقال بعضهم يجوز ان تكون « الواو » للحال و « لا » للنفي والنون علامة الرفع فليست قرائته ما نحن فيه واني ليمعنني ان اتبرك بذكر حديث نقله القمي في السفينة عن ابن ذكوان وهذا نصه الحسين بن احمد البهقي عن محمد بن يحيى الصوالي عن ابن ذكوان القاسم بن اسماعيل عن ابراهيم بن عباس الصوالي قال كنا يوما بين يدي علي بن موسى الرضا ( ع ) فقال ليس في الدنيا نعيم حقيقي فقال له بعض الفقهاء من يحضره فيقول الله عزوجل ثم لتسئل يومئذ عن النعيم اما هذا النعيم في الدنيا الماء البارد فقال الرضا ( ع ) وعلا صوته كذا فصرت موه وجعلت موه على ضروب فقال طائفة هو الماء البارد وقال غيرهم هو الطعام الطيب وقال اخرون هو النوم الطيب ولقد حدثني ابي عن ابيه ابي عبد الله ان اقوالكم هذه ذكرت عنده في قول الله عزوجل لتسئل يومئذ عن النعيم ففضضب وقال ان الله عزوجل لا يسئل عباده عما تفضل عليهم به ولا يمن بذلك والامتنان بالأنعم مستقبع من المخلوقين فكيف يضاف الى الخالق عزوجل ما لا يرضي المخلوق به ولكن النعيم حبنا اهل البيت وموالاتنا يسئل الله عزوجل عنه بعد التوحيد والتبوه لأن العبد اذا وفي بذلك اداء الى نعيم الجنة الذي لا يزول ولقد حدثني بذلك ابي عن ابيه عن محمد بن علي عن ابيه علي بن الحسين عن ابيه الحسين بن علي عن ابيه علي ( ع ) انه قال قال رسول الله ( ص ) ياعلي ان اول ما يسئل عنه العبد بعد موته

شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وانك ول المؤمنين بما جعله الله وجعلته لك فمن اقر بذلك وكان يعتقده صار الى النعيم الذي لا زوال له فقال لي ابن ذكوان بعد ان حدثني بهذا الحديث مبتدئه من غير سؤال احدثك بهذا من جهات منها لقصدك لي من البصرة ومنها ان عمك افادنيه ومنها اني كنت مشغولا باللغة والأشعار ولا اعول غيرها فرأيت النبي (ص) في النوم والناس يسلمون عليه فيجيبهم فسلمت بما رد علي فقلت ما انا من امتك يا رسول الله فقال بلى ولكن حدث الناس بحديث النعيم الذي سمعته من ابراهيم اتهي .

(ولكن نون شديدة) تقع بعد الالف (وكسرها) اي : النون (الف) تشبيها لها بنون الثنوية لأنها واقعة بعد الالف مثل نون الثنوية، فيقال : « اضریان ، واضریان » باثنات الالف وان يلزم منه التقاء الساكنين لثلا يلزم في الثنوية الالتباس بالفرد ، وفي الجمع اجتماع نونات متواлиات كما اشار اليه بقوله : ( والفا زد قبلها اي ) قبل (النون الشديدة حالكونك مؤكدا فعلا الى نون الاناث اسند فصلا بينهما ) اي : بين نون الاناث ونون التأكيد المشدة ( كراهية توالي الامثل ) أي : النونات لشقل توالي النونات في لسانهم ( نحو اضریان ) (واحذف خفيفة لساكن ردد ) اذ يلتقي ساكنان لان الخفيفة ايضا ساكنة ( نحو ) قوله :

( لاتهـنـ الفقير عـلـكـ انـ تـرـكـعـ يـوـمـاـ والـدـهـرـ قـدـ رـفـعـهـ ) الشاهد في « لاتهـنـ » حيث حذف منه نون التأكيد لدفع التقاء الساكنين وهو نون التوكيد ولام لفظي ، وقد ابقى الفتاحة على النون التي هي لام الفعل للدلالة على النون المحذوفة ، والدليل على انه مؤكـد

وجود الياء والا لوجب ان يقال : «لاتهن» بحذف الياء وسكون النون لان «لا» نافية جازمة .

( واحدتها ) أي : النون الخفيفة ( ايضا ) اذا ( و ) قع ( بعد غير فتحة ) أي بعد ضمة او كسرة ( اذا توقف ) أي : في حالة الوقف ولكن ( اردد اذا حذفتها في ) حالة ( الوقف ما ) أي : حرفا ( من اجلها في ) حالة ( الوصل كان عدم ) أي : حذف ( وهو واو الجم وياء التأنيث ونون الاعراب ، فقل في آخر جن ) بضم الجيم ( وآخرجن ) بكسر الجيم ( اخرجوا ) برد الواو ( وآخرجي ) برد الياء ، ( و ) قل ( في هل تخرجن ) بضم الجيم ( وهل تخرجن ) بكسر الجيم ؛ ( وهل تخرجون ) برد الواو ونون الاعراب ، و ( هل تخرجين ) برد الياء ونون الاعراب ،

( وابدلتها ) أي : النون الخفيفة اذا وقعت ( بعد فتح الفاء وقفها ) أي : حال الكونك واقفا كالثنوين الذي يقع بعد فتح لانه يبدل الفاء كما تقول ( في قفن : قفنا ) كما يجيء في اول باب الوقف في قوله :

تنوينا اثر فتح اجمل الفاء      وقفنا وتلو غير فتح احذفنا

( تتمة قد يحذف هذه النون الخفيفة لغير ماذكر ) أي : لغير ساكن

ردد والوقف ، وذلك ( في الضرورة ) الشعرية ( كقوله ) :

( اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس )

الشاهد في « اضرب » بكسر الباء وفتح الياء اصله ؛ « اضربي »

بالنون الخفيفة بدليل فتح الياء ، والا كان ساكنا لان الفعل امر فمحذف

النون من دون ساكن ردد ومن دون وقف ، وذلك للصورة هذا ولكن

قال في المزهر ان الخليل قال ان النحاري ر بما ادخلوا على الناس ما

ليس من كلام العرب اراده اللبس والتمييز وقال محمد بن سلام الجمحي في اول طبقات الشعراء في الشعر مصنوع مقتول موضوع كثير لا خير فيه ولا حجة في غرية وقد تداوله قوم من كتاب الى كتاب الى ان قال ومن الایيات المستشهد بها التي قيل انها مصنوعة ما انشده اخشى ونسبة الى طرفه اضرب عنك الهموم الخ انتهى ملخصا .

### ( هذا باب مala ينصرف )

ويقال له : « غير المنصرف » ايضا ، واختلف في وجه التسمية فقيل : سمي بهذا الاسم لانه غير خالص من شبه الفعل لان « الصرف » في اللغة بمعنى : الخالص . وقيل لانه خالص من التنوين وهو صوت في آخر الكلمة لان « الصرف » في اللغة بمعنى الصوت، وقيل فيه وجوه اخر لا يهمنا ذكرها .

( وهو ) أي : ما « لا ينصرف » ( ما فيه علتان من العلل الآتية او واحدة منها تقوم مقامهما ) أي : مقام العلتين ، وهي شيئاً : الاول : الف التأنيث : مقصورة كانت او ممدودة لان وجودها في الكلمة علة ولزومها للكلمة بمنزلة تأنيث اخر فهو بمنزلة علة أخرى ولذا يسمى بعضهم السبب المكرر .

والثاني : صيغة متنه المجموع ، فان الجمع اذا كان بهذه الصيغة كان فيه فرعيتان : احديهما فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الاحد العربية ، والثانية فرعية المعنى بالدلالة على الجمعية ، فليسم هذا أيضا بالسبب المكرر والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاحد

المرية سيأتي عند الكلام في هذه الصيغة .  
 وإنما ( سمي به ) اي بـ « ما لا ينصرف » ( لأمتناع دخول  
 الصرف عليه وهو التنوين ) . وقد علم وجہ تسمیة التنوين صرفاً ما  
 تقدم في وجہ تسمیة غير المنصرف ( كما قال ) المصنف ( الصرف )  
 في الأصطلاح ( تنوين اتی مبیناً معنی وهو : عدم مشابهة الفعل ) ظاهره  
 اختیار القول الأول في التسمیة فتأمل ( به أي ) : بهذا التنوين اي :  
 بدخوله يكون الأسم مع كونه متمكناً أي ( مرباً به يكون ) ( امکن )  
 لدخول جميع اقسام الأعراب والتنوين عليه ( وبعدمه ) اي بعدم دخول هذا التنوين  
 ( يكون ) الاسم المرب ( غير امکن ) لعدم دخول الجر والتنوين عليه  
 ( ولذلك سمي ) هذا ( التنوين تنوين التمکن أيضاً ، وغير هذا  
 التنوين لا يسمى صرفاً لانه قد يوجد فيما لا ينصرف كتنوين المقابلة  
 في عرفات و ) كتنوين ( الموضع في جوار و نحو ذلك ) كتنوين الترميم  
 والغالى فأنهما يوجدان في كل كلمة : سواء كانت غير منصرف ام لا .  
 والمشهور عندهم ان اسباب منع الصرف التسعة المشهورة .

وقال بعضهم اثنان وهما الحکایة والترکیب ، اما الحکایة ففي وزن  
 الفعل مع الوصف نحو « احمر . واشهل » او مع العلمية نحو « يزيد  
 واحمد » فإن امتناع دخول التنوين والكسر إنما هو للحکایة يعني :  
 كما لم يدخل عليهما قبل نقلها من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل  
 عليهما بعد النقل ، واما الترکیب ، ففي الباقي كترکیب التأنيث بالباء  
 مع العلمية : سواء كانت الباء ظاهرة كـ « فاطمة وطلحة » او مقدرة  
 كـ « زینب ، وسقرا » ( و ) كترکیب ( الف التأنيث المقصورة والممدوحة  
 مع ما يلحقه ) كـ حبلى وصحراء وكترکیب العدل فان نحو « عمر »

مركب من علمين تقديرًا : أحدهما عمرو الثاني « عامر » وذلك لأن الوضع لما قصد التسمية فقصد اولاً إلى عامر ثم عدل إلى عمر خوفاً من التباس العلم بالوصف ، وكالتركيب في نحو « ثلث ، ومثلث » فإن كل واحد منها بمعنى : ثلاثة ثلاثة ، وكتركيب منتهي الجموع نحو مساجد » فأنه بمنزلة جمعين ، وكتركيب الأسمين في نحو « بعلبك ، وحضرموت » ، وكتركيب الآلف والنون مع ما يلحقانه وكتركيب العجمة اعني : تكرارها في لغة المعجم والعرب او تركيبها مع العلمية . وقال بعضهم : إنها أحد عشر زيادة ألف الأخلاق المقصورة والوصف

الأصل ، ويأتي من المصنف ما يظهر منه اختياره هذا القول .

ولكل واحد من هذه الأسباب فرعية : فإن الوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير ، والتعریف فرع التنکیر ، والعجمة في كلمة العرب فرع العربية اذ الأصل في كل لغة ان لا يخالطها لغة أخرى ، والعدل فرع المعدل عنه اذ الأصلبقاء الاسم على حاله ، والجمع فرع الواحد ، والتركيب فرع الأفراد ، والآلف والنون فرع ما زيدنا عليه ، ووزن الفعل فرع في الاسم اذا كان من الاوزان المختصة بالفعل او كان في اوله زيادة كزيادة الفعل اذ الأصل في كل نوع من الكلمة ان لا يكون فيه وزن او زيادة لنوع اخر ، وهيئنا فرعيات اخر لم تؤثر في منع الصرف بل قد تؤثر في انصراف غير المنصرف ككون الاسم مصغراً او مثنى او مشتملاً ونحوها .

وللفعل فرعيتان بالنسبة إلى الاسم . الاولى : احتياجه إلى الاسم في الإفادة وكونه كلاما ، والثانية : اشتقاقه من الاسم كما تقدم الأولى في أوائل الكتاب في وجه تقدم الاسم على الفعل ، والثانية في باب المفعول

المطلق في قوله « وكونه اصلا لهذين انتخب » .

وانما احتاج في كون الاسم غير منصرف الى فرعيتين ولم يكتفى بفرعية واحدة لأن الشابهة بالفرعية مشابهة خفية غير ظاهره ولاقوية، اذ الفرعية في الافعال ليست من خصائصها الظاهرة بل يحتاج اثباتها الى ذوق ونظر ثاقب كما تقدم، وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب العلل كما تقدم أيضاً فلذلك لم يكتفى بوحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين كما تقدم بيانها ايضاً .

فإن قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابه الفعل ايضاً لأن المفاعة من الطرفين فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل من عدم التنوين والكسر عليه اولى من العكس .

قلنا لأن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل اعني : الفرعيتين لأنهما من خواص الفعل من اول وضعه وهماليستا كذلك في الاسم لعروضهما فتدبر جيداً .

واذا اقنت ما تلونا عليك يظهر لك وجه الاطلاق في قوله : فالله الثانيث مطلقاً : مقصوراً أو مددود ( منع صرف ) الاسم ( الذي حواه كيف ما وقع : من كونه نكرة كذكري ، وصحراء او معرفة كزكرياء وكربلاء ) ( مفرداً كما مضى ) من الأمثلة المذكورة ( او جمماً كحجل ) في مصباح المنير « والخجل طير معروف » الواحدة « حجلة » وزان قصب وقصبة وجمعت الواحدة أيضاً على « حجل » ولا يوجد جمع على فعل ( بكسر الفاء ) الا حجل وظريبي اتهى ( واحداء اسماء كما مضى ) يعني : جميع الأمثلة المتقدمة الا الاصدقاء ( او وصفاً كحجل وحمراء ) ( وزائداً فعلاً ) وهو الالف والنون يمنعان ) صرف الاسم

في موضعين :

احدهما : ( اذا كانا ) في اسم كما يأتي عن قريب .  
 والثاني : اذا كانا ( في وصف ) وشرطه حينئذ ان يكون الوصف قد ( سلم من ان يرى بتاء تأنيث ختم ) وذلك ( اما لأنه له مؤنث على فعل ) فح لا يكون له مؤنث اخر على فعلانة بتاء ( سكران ) لأن مؤنته « سكري » لا سكرانة ( وغضبان ) لأن مؤنته « غضي » لاغضبانة ، ( او لا ) مؤنث له ( كلحيان ) بمعنى : كبير اللحية او طويلاها فإنه لا مؤنث لها ، كذلك قيل ، ولكن في بعض كتب اللغة « اللحيان مؤنته لحيانة » الطويل اللحية او العظيمها ». اتهى ( فأن ختم بتاء صرف كندمان ) بمعنى : النديم والانيس لأن مؤنته حينئذ « ندمانة » واما اذا كان بمعنى « النادم » فهو غير منصرف لأن مؤنته « ندمي » لا ندمانة . وقيل شرطه وجود « فعل » ومن ثم اختلف في « رحمن » في انه منصرف او غير منصرف ، فإنه ليس له مؤنث لا رحمني ولا رحمانة ، وكذا « لحيان فتأمل .

( ووصف ) وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها ، وهو قسمان : احدهما : ما هو عارضي وهو : مالم يكن بحسب الوضع بل عرض بحسب الاستعمال وسيأتي ، وثانيهما : ما هو ( اصلي وهو : ما كا وصفا بحسب الوضع .

( وزن افعل كذلك ) يمنع الصرف ( اذا كان منع تأنيث بتاء اما على ان مؤنته على فعل ) بفتح الفاء وسكون العين واللف مقصورة كما في بعض النسخ لكنه من غلط النساخ وال الصحيح الالف المدودة ( كأشهل ) فان مؤنته « شهلا » ( او على فعل ) بضم الفاء ( كالفنيلي

او لا مؤنث له كأكمر ) بمعنى العظيم الكمرة اي : الحشمة ( فان كان ) مؤنثه ( بالتأنث صرف ) . قيل لانه ضعيف الشبهة بالفعل بسبب التاء المتحركة لانها لا تدخل على المضارع ( كأرمل ) بمعنى : الفقير ( ويعمل ) بمعنى الجهل المطبوع على العمل ، ومؤنثها ( ادملة ، ويعملة ) ولا يخفى عليك ان اشتراط الخلو من التاء راجع الى الوزن لا الى الوصف فتدبر .

( والذين عارض الوصفية كـ « أربع » ) في قوله : « مررت بنسوة أربع » مع كونه صفة لـ « نسوة » ( فأنه لكونه وضع في الاصل اسمـا ) للنقدار المعلوم من العدد ، ثم عرض عليه الوصفية في الاستعمال ( مصروف ) فلم يلتفت الى الوصفية المارضة على انه قابل للتاء في قوله « مررت برجـال أربعـة » ومن هنا يمكن ان يقال : انه ليس لنا دليل قاطع على ان الوصف العارض ملغي في منع الصرف لأن صرف أربع يمكن ان يكون لقبول التاء لا لعارضـة الـوصف .

( و ) كذلك ( العين عارض الاسمية فالادهم اي القيد لكونه وضع في الاصل وصفـا ) بمعنى : الاسودـالـكدر ( انصرافـه منع ) لـانـه وـانـ خـرـجـ عنـ الوـصـفـيـةـ لـغـلـبـةـ الـاسـمـيـةـ ،ـ لـكـنـهـ بـحـسـبـ اـصـلـ الـوـضـعـ وـصـفـ لمـ يـهـجـرـ استـعـمالـهـ فيـ معـناـهـ الـوـصـفـيـ بالـكـلـيـةـ ،ـ فـلـماـنـعـ منـ الصـرـفـ فـيـهـ الـوـصـفـيـةـ الـاـصـلـيـةـ وـوزـنـ الـفـعـلـ :ـ وـمـعـلـومـ اـنـهـ لـوـ اـسـتـعـمـلـ فيـ معـناـهـ الـوـصـفـيـ لـاـ اـشـكـالـ فـيـ صـرـفـهـ اـصـلاـ لـوـزـنـ الـفـعـلـ وـالـوـصـفـ فـيـ الاـصـلـ وـالـحـالـ .

( و ) « اجدل » للصغرـ ،ـ « واخـيلـ » لـطاـئـرـ عـلـيـهـ نـقـطـ كـالـخـيلـانـ ) بـكـسـرـ الـخـاءـ ( وـافـعـيـ ) بـفتحـ الـعـيـنـ ،ـ وـكـسـرـهـ مـنـ الـاـغـلـاطـ الـمـشـهـورـةـ وـيـالـهـ مـنـ نـظـمـ يـسـتـعـمـلـ الـعـامـةـ بـلـ الـخـاصـةـ بـلـ نـكـيرـ ،ـ جـمـيعـهـاـ ( اـسـمـاءـ

في الاصل والحال ، فهي مصروفة ) لعدم الوصفية فيها لا في الاصل ولا في الحال هذا ولكن ( قد ينلن المنع من الصرف للمنع معنى الصفة فيه و ) الموجب لهذا اللمنع ( هو ) توهم اشتقاء أجدل من « الجدل » بمعنى ( القوة ، و ) توهم اشتقاء اخيل من « الحال » ( و ) هو من مقوله ( التلوين ) ، وتوهم اشتقاء افهي من « الفعوة » بمعنى : الخبر ، يقال تفعى الرجل اذا ساء خلقه ، ومعلوم ان من كان له صفة الخبر ( و ) سوء الجلق لا يبالي من ( الايذاء ) والاضرار بالناس كلافعى ، وانما لم يحکم بكونها غير منصرفة البته لعدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فأنها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا : لا في الاصل ولا في الحال مع ان الأصل في الأسم الصرف ،

( ومنع عدل وهو ) اي : العدل : ( خروج الاسم عن صيغته الاصلية ) التي كان مقتضى القياس ان يجيء ذلك الاسم على تلك الصيغة ، فالمشتقات كلها لا عدل فيها فان « ضارب » مثلا المشتق من الضرب ليس مقتضى القياس فيه ان يجيء على صيغة « الغرب » لأن مقتضى القياس في اسم الفاعل من الثلاثي ان يجيء على « فاعل » لا « فعل » ، وايضا يتشرط في اسم المعدل ان يكون المادة فيه باقية ، فالاسماء المحنوقة الاعجمان نحو ( يد ، ودم ) لا عدل فيها ، فان المادة ليست باقية فيها ، وايضا يتشرط ان لا يكون الصيغة المعدل اليها تحت اصل وقاعدة ، فالمتغيرات القياسية نحو ( مبيّع ، ومقول ، ومقام ) ايضا لا عدل فيها لانها خرجت عن صيغتها الاصلية فدخلت تحت صيغة اخرى داخلة تحت القياس ، وايضا يتشرط ان لا يكون من المغيرات الشاذة لأنها ليست لها صيغة اصلية حق يقال انها خرجت

منها ( فأقوس وانيب ) وهمما من الجموع الشادة ليستا خارجتين عما هو القياس فيما اعني : ( اقواسا ، وانيابا ) بل انما جمع القوس والناب على اقوس وانيب ابتداء على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب ثم اخراج اقوس وانيب عنهم .

ثم اعلم ان العدل على نوعين :

الاول : العدل التحقيقي وهو فيما ثبت خروج الاسم عن اصل محقق يدل عليه دليل غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو كان الاسم منصرا لكان ايضا دالا على خروجه عن ذلك الاصل المحقق .

والثاني : العدل التقديرى ! وهو : ما يصار اليه لضرورة وجودان الاسم غير منصرف وتعدى سبب آخر غير العدل ، فان ( عمر ) مثلا لو وجدناه منصرا لم يكن لنا حاجة الى القول بأنه معدول عن ( عامر ) بل كان لنا ان نقول : انه مثل ( صرد ، وادد ) لان وزن ( فعل ) بعض الباء وفتح العين من الاوزان المعتبرة في الاسم الثلاثي لا من الاوزان المتواكبة ، والدليل على تعدى سبب آخر غير العدل ان المؤثر مع العلمية ستة : العدل ، والالف والتون ، والمعجمة وزن الفعل ، والتركيب ، والتأنيث ، وهذه الخمسة الاخيرة منتفية في ( عمر ) وأمثاله فتعين تقدير العدل ، اذا عرفت ذلك فاعلم ان العدل بكل قسميه مع وصف اصلي معتبر في منسح صرف الاسم ، والعدل التحقيقي ثابت في لفظ ( ثناء ، وثنى ، وثلث ، ومثلث ) اذ مما اي : ( ثناء ) وحده و ( ثنى ) وحده معدولان عن ( اثنين اثنين ) يعني : ان ثناء وحده بمعنى اثنين اثنين و ( ثنى ) وحده بمعنى اثنين اثنين ( و ) كذا كل واحد من ثلث ومثلث معدول من ثلاثة ثلاثة والدليل على ان

كل واحد منها معدول عن عدد مكرر : ما قاله بعض المذاق من النحويين قال : ( واما ثلث ومثلث فقد قام دليل على انها معدولة عن ثلاثة ثلاثة ، وذلك انا وجدنا « ثلث » و « ثلاثة ثلاثة » بمعنى واحد ، وفائدتها تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ، ولفظ المقسم عليه في غير لفظ المعدول مكرر على الاطراد في سلام العرب نحو « قرأت الكتاب جزء جزء ، وجائني القوم رجالا ، وبصرت العراق بلدا بلدا » فكان القياس في باب العدد ايضا التكرار عملا بالاستقراء والحاقة للمفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب ، فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بأن اصله امْظ مكرر انتهى .

وقال بعض المحققين ! ( لابد في اعتبار العدل من امريرن : احدهما : وجود الاصل للاسم المعدول ، وثانيهما : اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاصراج ، ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك ، وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف ، فيفترض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا ، واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف ۰ ۰ ۰ الى ان قال : والدليل على اصلهما ( اي : ثلث ومثلث ) ان في معناهما تكرارا دون لفظهما ، والاصل انه اذا كان المعنى مكررا ان يكون اللفظ ايضا مكررا ، كما في ( جائني القوم ثلاثة ثلاثة ) فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ؛ ثلاثة ثلاثة ) انتهى .

والعدل ( مع وصف ) ايضا ( معتبر في لفظ ) « اخر » بضم الباءة وفتح الحاء جمع « اخرى » افعل التفضيل مؤنث « اخر » على وزن افعل ، بدليل صرفه صرف افعل التفضيل نحو : اخر ، آخران ، آخرون ، وأواخر ، وآخرى ، آخريان ، اخريات ، واخر ، مثل : الافضل ، الافضلان ، الافضلون والافاضل ، والفضل ، والفضليان ، والفضليات ، والفضل ، واخر في الاصل بمعنى : ( اشد تأثرا ) وكان في الاصل معنى ( جانبي زيد ورجل اخر ) : « رجل اشد تأثرا من زيد » ، ثم نقل الى معنى « غير » فصار معنى رجل اخر : ( رجل غير زيد ) ، ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال : جانبي زيد وحمار اخر ، ولا امرئه اخرى .

والدليل على عدل « اخر » انه : لو كان مع من المقدرة كما في ( الله اكبر ) للزم ان يقال : بنسوة اخر على وزن افعل لان افعل التفصيل اذا كان مجرد من الالاضافة وتم بـ « من » ظاهرة او مقدر لا يطابق موصوفة أبدا بل يجب افراده دائما ، كما تقدم في بابه في قوله . وان لمذكر يضاف او جردا لزم تذكيرا وان يوحدا ولا يجوز ان يكون يتقدير الاضافة لأن المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغایات ، او مع سد التنوين مسده كما في « حينئذ ، وكلما » ونحوهما ، او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف اليه ، كما تقدم في باب الاضافة في قوله : ويحذف الثاني ويقي الاول كحاله اذا به يتصل بشرط عطف واضافة الى مثل الذي له اضفت الاولا فلم يبق في المقام الا ما اشار اليه الشارح بقوله : اذ هو معدول

عن « الآخر » .

ومنع بعضهم كونه معدولا عن ذي اللام ، مستدلا بأنة : لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كـ « أمس » كما تقدم في باب المرب والميفي ، وكـ « سحر » كما يجيئ عن قريب في هذا الباب ، فكان الواجب ان لا يقمع صفة للنكرة في قوله تعالى : « من أيام اخر » واجب بأنه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي : عدل عن التعريف الى التكثير ، ولا مانع من ان يخالف المعدول المعدول عنه تعريفا وتنكيرا ، على انه لو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام باقيا لوجب بناء سحر كما بفي امس لذلك كما تقدم ذلك في الباب المذكور هذا ، ولكن الاولى ان لا ندع كون « آخر » معدولا عن احد لوازمه افضل التفصيل على التعين بل نقول انه معدول عما كان حقها ولازمه في الاصل اعني : احد الاشياء الثلاثة ، وإنما عدل عنه تعريته عن معنى التضليل الذي يستلزم احدها ، وذلك لانه صار بمعنى « غير » كما تقدم .

وزن ( مثلث كهما في منع الصرف لما ذكر ) أي للمعدل والوصف ( من واحد لاربع فليعلم ) ، حاصله ان : مثل مثلث في منع الصرف للمعدل والوصف من « واحد الى اربع » اتفاقا ( نحو « احد وموحد ، ورابع ومربيع » ، وسمع أيضا خمس ، وعشار ، وعشرون » ، واجاز الكوفيون والزجاج قياسا وسداس ومسدس وباسع وسبعين ، وثمان وثمانين ، وتساع ومتسع ) . وقبل السماع مفقود الا في واحد الى أربع والاعشار ، ويظهر من بعضهم انها كلها مسموعة الا عشرون . ويستعمل وزن « فعال بضم الفاء » من واحد الى عشرة مع ياء

النسبة ( نحو احادي ) ثانوي ، ثلثي ٠٠٠ الى عشاري .  
فإن قلت : الوصفية في مثنى وثلث وأخواتهما عارضة كمروضها في  
« اربع في مررت بنسوة اربع ، فكيف اثر فيها ولم يؤثر في اربع ؟  
قلت — العدل وضع ثانوي ، وضفت هذه الالفاظ فيه اوصافا ولا  
 تستعمل الا مع اعتبار الوصف فيها .

وقال بعضهم : إنما منعت هذه الالفاظ من الصرف ؟ لأن فيها عدل  
معنوي ، لأن لفظ اربع مثلاً عدل الى ( ربع ) او ( مربع ) وعدل  
أيضاً من معنى غير مكرر الى معنى مكرر .

وقال بعض آخر : إن فيها عدلين لفظاً لأن اصل ربع كان اربع مرتين  
فيجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اربع وكذا أخواتها . وقيل : إنما  
منعت من الصرف ؟ لأن فيها العدل والتعريف كـ « عمر » اذ لا يدخلها  
اللام ، واذا جرت على النكارة تجعل بدلاً ، ورد بأنها لو كانت معارف  
لو قمت صفة للمعارف ، وكيف تكون معرفة وهي تقع حالا ؟ نحو جاء  
ال القوم مثنى اي : حال الكون لهم اثنين اثنين فتأمل .

( فائدة ) « العدل » ! مصدر مشترك بين ثلاثة معان : احدهما :  
التسوية ويتعدي بنفسه نحو قوله تعالى « فعدلك » على قرابة التخفيف  
اي : فسواك ، وثانيهما : الا قساط ، ويتعدي به « في » يقال : « عدل  
في حكمة » اي : اقسط ، وثالثها : الميل : ويتعدي به « عن » يقال  
« عدل عن الطريق » اي مال عنه ، ومن هذا نقل ما نحن فيه .  
( وكن لجمع مقتناه ) في ان يجمع جمع تكسير ( مشبه مفاعل في :  
كون اوله مفتوحا ) فخرج نحو « عذافرة » ( بضم العين ) بمعنى :  
الابل القوى ، ( وثالثه الفا غير عوض ) فخرج نحو « يعاني » لأن

الالف بعد الميم عوض أحدي يأتي النسبة ، لأن أصله « يعني » ( بتشدد الياء ) منسوب الى اليمن ، فالوزن عارض لا يعتقد به بل يأتي النسبة لا يعتقد بهما وان لم يكن الالف عوضا عن أحديهما ، فتحو جمال منسوب الى جمال وكما لى منسوب الى كمال منصرفان ( بعدهما ) اي بعد الالف ( حرفان ) فخرج نحو « زمان » ( اولهما محصور ) فخرج نحو « تدارك » ( بضم الراء ) مصدر باب التفاعل ( لالعارض ) فخرج نحو « ترامي » مصدر الباب المذكور لأن كسرة الميم لعارض وهو كون الميم قبل الياء ، والا فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر ، لكنه كسر لأجل الياء ، والمراد من الوزن العروضي فيكون نحو « دراهم » على وزن مفاعيل ، واما نحو « مساجد » فصرف ايضا .

( مشبه المفاعيل فيما ذكر ) اي بالضبط : المتقدم ( مع كون ما بعد الالف ثلاثة احرف او سطها ساكن ) حتى يكون مشبه مفاعيل بالوزن العروضي حتى يشمل ما في اوله ميم ليكون وزنا صرفي ايضا ( مصابيح ) ام لا ليكون عروضيا فقط نحو ( قناديل ) كن ( بمعنى ) صرف ما كان على هذين الوزنين مع الشرائط المذكور ( كافلا ) . واشترط في هذين الوزنين زائدا على ما ذكر : ان يكونا بغير هام منقلبة عن تاء التائيت ، لأن التاء يقرب الوزن من وزن المفردات ك « فرازنة ، وملائكة » فأنهما على زنة : كراهية وطوعية المفردین بمعنى : الكراهة والطاعة فيكسر من قوة جمعيهتهما فلا يقوم مقام سبيبين ، لاصيما على القول بأن قيام هذا الجمع مقام السبيبين انما هو لكونه لا نظير لوزنه في المفردات .

قيل : ان السبب لمنع الصرف انما هو الجمعية ، والوزنان شرط لها وعليه فلا تحتاج في اخراج غالب ما اخرجناه الى التكلفات

المذكورة فتدبر .

انما قام هذا الجمع مقام السببين ؟ لكونه نهاية جمع التكسير فأن الجمع يجمع جمع تكسير الى أن ينتهي الى هذا الجمع فينتهي تكسيره ، ولهذا يسميه بعضهم بالجمع الاقصى نحو « كلب ، واكلب ، وا كالب » و « نعم ، وانعام ، واناعيم » ، ولكن يجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع « ايامن » جمع « ايمن » ، وهو جمع « يمين » على « ايامن » ، وصاحب على ؛ « صواحبات » لأن جمع السلامة لا يغير صيغة منتهي الجموع .

وقيل : لاما يكن لهذا الجمع نظير في المفردات اشبه اللفظ الاعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمعية وشبه العجمة ، وعليه ففيه سببان لا سبب واحد قائم مقام السببين . وقال بعض آخر : فيه الجمعية وعدم النظير في الأحاديث وعدم النظير عنده من الاسباب . وقال بعض آخر كما اشرنا اليه سابقاً : منع صرف هذا الجمع ، لتكرار الجمع حقيقة كالب واناعيم ، او حكما لكونه على وزن جمع الجمع كمساجد وعليه ، فالوزن لا اثر له في منع الصرف .

( وهذا اعتلال منه أي : من هذا الجمع ) سواء كان يا نيا ( ك الجواري ) ، او واويا ك « الدواعي » اذا كان مجرد من الالاضافه ( رفما وجرا ) أي : في حالة الرفع والجر ( اجزاء مجرى كسارى ) حاصله ؛ اذا كان الجمع منقوصاً : يائيا او واويا خاليها من اللام والاضافة فاجره في حالتي الرفع والجر مجرى قاض وساد ( في ) ثبوت ( التنوين وحذف الياء نحو « ومن فوقهم غواش ) فـ « غواش » مرفوع على الابتداء ، اصله « غواشي » حذف منه الياء وبقى التنوين ، ونحو

( والفجر وليل ) فـ « ليل » مجرور بالمعنى على الفجر المجرور بواو القسم ، وليل اصله : « ليالي » جمع ليل بزيادة الياء على خلاف القياس ، حذف الياء وبقي التنوين ، ( ونصبا ) اي في حالة النصب ( اجره ) اي : اجر هذا الجمع المعتل ( ك دراهم في فتح اخره وهو الياء الاصلية او المنقلبة ( عن ) الواو من ( غير تنوين نحو سيروا فيها ليالي ) فـ « ليالي » منصوب على انه مفعول فيه فنصب بالفتح من غير تنوين لانه غير منصرف في هذه الحالة بلا كلام ( ولم يظهر الجر فيه ) اي في الجمع المنقوص ( كالنصب ) فيه ، ( وهو ) اي الجر ( فتحة مثله ) اي : مثل النصب فيه ( لأن الفتاحة تتقل اذا نابت عن حركة ثقيلة ) اي : الكسرة ، ( فعمولت ) الفتاحة الناتية عن الحركة الثقيلة ( معاملتها ) اي : الحركة الثقيلة . ( وقد لا يحذف ياته بل تقلب ) الياء ( الفا بعد ابدال الكسرة قبلها فتحة ) وحيثئذ يجري بجرى الصحيح ( فلا ينون ) في الحالات الثالث ، ويقدر الاعراب في الالف المنقلبة عن الياء ( ك عذاري ) بفتح الراء والالف المقصورة جمع « عذراء » بالالف الممدودة يعني البكر ، ( و ) نحو « مداراي » بفتح الراء والالف مقصورة جمع « مدرى » بكسر الميم وفتح الراء والالف مقصورة ، وهو : شيء مثل الشوكه تحرك المرأة بها رأسها .

( ثم ) اختلفوا في كون هذا الجمع المنقوص في حالتي الرفع والجر منصرف او غير منصرف ، فقال بعضهم : انه غير منصرف ، نظرا الى تقدم منع الصرف على الاعلال ، وان التنوين ( في جوار ) ونحوه ( عوض عن الياء المحذوفة ) فاصل جوار مثلا « جوارى » مع الياء المتحركة

والتنوين ، ثم حذف التنوين لكونه غير منصرف فصار « جواري » مع الياء المتحركة بلا تنوين ، ثم حذف الحركة لاستئصالها على الياء فصار « جواري » بالياء الساكنة بلا تنوين ثم حذفت الياء لاستئصال الياء المكسورة ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعين ، ثم عوض التنوين عن الياء لثلا يطمع تنوين الصرف المحذوف في الرجوع بسبب خروج اللفظ في الظاهر بسبب حذف الياء عن صيغة منتهى الجموع ، اذ يتلزم اجتماع الساكنين لو رجعت .

وقال بعض آخر : انه غير منصرف وان قيل ان الاعلال مقدم على منع الصرف ، وان التنوين عوض عن الياء المحذوفة لأن اصله : « جواوي » بالتنوين والحركة ، فحذفت الحركة لاستئصالها على الياء ضمة كانت او كسرة ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما التنوين والياء والبصمة حاصلة بعد حذف الياء ، لأن المحذوف لعلة كالثابت بدليل تقدير الاعراب في المحذوف ، فحذف تنوين الصرف ثم عوض التنوين عن الياء خوفا من رجوع الياء لزوال الساكن الآخر .

( وقال الاخفش ) : تنوين « جوار » ونحوه ( تنوين تمكين ) اي ؛ تنوين صرف نظرا الى ان الاعلال مقدم على منع الصرف لأن الاعلال سببه قوى وهو الاستئصال الظاهر المحسوس على لسان الناطق وأما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل كما بيناه سابقا ، والاعلال يوجب خروج الاسم عن صيغة منتهى الجموع ( لأن الياء لما حذفت ) للإستئصال ( بقى الاسم في ) ظاهر ( اللفظ ك جناح فزالت الصيغة ) لأنهما اعتبر فيها ان يكون بعد الالف حرفان او ثلاثة احرف : وهذا بعد الاعلال ليست صيغته

كذلك ( فدخلته تنوين الصرف . ورد ) الاخفش ( بـأـنـ المـحـذـفـ ) لعلة ( في قوة المـوـجـوـدـ ) بـدـلـيـلـ كـسـرـ السـرـاءـ في « جـانـيـ جـوارـ » والا كان الـواـجـبـ ضـمـهـاـ فـالـصـيـفـةـ باـقـيـهـ بـحـالـهـاـ .

( وقال الزجاج ) : ان التـنـوـينـ ( عـوـضـ عنـ ذـهـابـ الـحـرـكـةـ هـنـ الـيـاءـ . وـرـدـ بـلـازـمـ تـعـويـضـهـ منـ حـرـكـةـ نـحـوـ مـوـسـيـ وـلـ قـائـلـ بـهـ ) . وهذا لـغـةـ اـخـرـىـ : حـكـمـ بـعـضـ الـمـحـقـقـيـنـ بـقـبـحـهـاـ ، وـهـىـ : اـثـيـاتـ الـيـاءـ فيـ حـالـةـ الـجـرـ كـمـاـ فيـ حـالـةـ النـصـبـ ، فـيـقـالـ : « مـرـتـ بـجـوارـيـ » بـفـتـحـ الـيـاءـ مـثـلـ « رـأـيـتـ جـوارـيـ » ، وـبـنـاءـ هـذـهـ لـغـةـ عـلـىـ تـقـدـمـ مـنـ الـصـرـفـ عـلـىـ الـاعـلـالـ ، فـاـنـهـ ( حـ ) يـكـونـ الـيـاءـ مـفـتوـحةـ فيـ حـالـةـ الـجـرـ وـالـفـتـحـ خـفـيـفـةـ عـلـىـ الـيـاءـ فـلـمـ يـعـلـلـ وـبـقـيـ عـلـىـ حـالـهـ ، وـاـمـاـ فيـ حـالـةـ الرـفـعـ فـاـصـلـ جـوارـ : « جـوارـيـ » ( بـضـمـ الـيـاءـ ) مـنـ دـوـنـ تـنـوـينـ ، فـحـذـفـتـ الضـمـةـ للـشـقـلـ وـعـوـضـ عـنـهـ التـنـوـينـ فـحـذـفـتـ الـيـاءـ لـاـتـقـاءـ السـاـكـنـيـنـ فـصـارـ « جـوارـ » فـعـلـ هـذـهـ لـغـةـ لـاـ اـعـلـالـ اـلـاـ فيـ حـالـةـ وـاحـدـةـ ، بـخـلـافـ الـلـغـةـ الـمـشـهـورـةـ فـاـنـ فـيـهاـ الـاعـلـالـ فيـ حـالـتـيـنـ كـمـاـ تـقـدـمـ .

( وـ لـ سـرـاوـيلـ الـمـقـرـدـ الـأـعـجمـيـ ) عـلـىـ قـوـلـ وـاسـمـ جـنـسـ يـطـلـقـ عـلـىـ الـوـاحـدـ وـالـكـثـيرـ يـؤـنـثـ وـيـذـكـرـ ، يـقـالـ : « هـىـ السـرـاوـيلـ ، وـهـوـ السـرـايـلـ » ( بـهـذـاـ الـجـمـعـ شـبـهـ مـنـ حـيـثـ الـوـزـنـ اـقـضـيـ ) هـذـاـ الشـبـهـ ( عـوـمـ الـمـنـعـ مـنـ الـصـرـفـ ) .

( وـقـيـلـ : هـوـ ) اـسـمـ عـرـبـيـ فـيـكـونـ ( نـفـسـهـ جـمـعـ سـرـوـالـ ) قـالـ الشـارـحـ فيـ المـزـهـرـ : لـيـسـ فـيـ كـلـامـهـ « فـعـاـوـيلـ » الـاـ سـرـاوـيلـ ، وـقـيـلـ : هـوـ اـسـمـ عـرـبـيـ لـيـسـ بـجـمـعـ تـحـقـيقـاـ لـاـنـهـ اـسـمـ جـنـسـ يـطـلـقـ عـلـىـ الـوـاحـدـ وـالـكـثـيرـ . وـمـعـنـاهـ : خـرـقـةـ تـسـتـرـ النـصـفـ الـأـسـفـلـ مـنـ الـجـسـمـ ، لـكـنـهـ جـمـعـ سـرـوـالـ

تقديرًا وفرضًا فأنه لما وجد غير منصرف ، ومن قاعدتهم أن هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف ، لما تقدم من أن السبب هو الجمعية والوزن شرط لها قدر وفرض حفظاً لهذه القاعدة أنه جمع سروالة كما قدر وفرض العدل في «عمر» فكأنه سمي بكل قطعة من السراويل : سروالة ، ثم جمعت سروالة على «سراويل» . (وقيل فيه) أي : في سراويل ؛ (وجهان) الانصراف نظراً إلى أنه ليس بجمع حقيقة ، وعدم الانصراف نظر إلى تقدير الجمعية وفرضها ثلاثة تنخرم القاعدة .

(وان به أي : بالجمع سمي ) كـ «حضاجر» علمًا بجنس الضبع المؤنث ، كما ان «اسامة» علم بجنس الاسدوكمدائن قال في معجم البلدان هذا الموضوع كان مسكن الملوك من الاكاسرة السامانية وغيرهم فكان كل واحد منهم اذا ملك بني لنفسه مدينة الى جنب التي قبلها وسمها باسم فاولها المدينة العتيقة لزاب ثم مدينة الاسكندر ثم طيسفون من مدانتها ثم اسفانير ثم مدينة يقال لها رومية فسميت المدائن بذلك والله اعلم وإنما سمعتها العرب المدائن لأنها سبع مدائن بين كل مدينة الى الأخرى مسافة قريبة او بعيدة انتهاء فتأمل (او بما لحق به من ) نحو (سراويل) اذ صار علمًا لشخص (الانصراف منه يتحقق) لأن المعتبر في الجمع عند المحققين ان يكون في الاصل ( ولا اعتداد بما عرض ) من العلمية ، كما كان في الوصف ايضاً كذلك ، فلا يضر زوال الجمع بالعلمية .

وقيل : انه غير منصرف لا للجمعية الاصلية ، بل للعلمية وشبه الجمعية حيث لم يكن له في الاحداد نظير ، كما ان اللفظ العجمي ليس له شبيه في الفظ العربي ، والظاهر من هذا القول ان «شبه العجمة» سبب مستقل . وقال بعض آخر : انه منصرف لزوال الجمعية ، لكن

هذا القول خلاف المستعمل عند الفصحاء .

( والعلم امنع صرفه ان كان مركبا في العبارة حزازة ، اذ ظاهرها ان العلمية سبب والتركيب شرط وليس كذلك لان الامر بالمعنى تركيب مزج ) وهو كما تقدم في باب العلم : ان اخذ اسمان وجعلهما واحدا ونزل ثانيا من الاول بمنزلة تاء التأنيث من الكلمة في وجوب فتح ما قبلها ( نحو معد يكرب قال الاذيري كسر الدال من معدى شاذ والقياس فتحها كمرمي وسمى انتهی ( وحضرموت ) بفتح الميم كما هو المشهور ، ونقل بعضهم ضمها ايضا .

وزاد بعضهم هنا قيودا اخر لاحاجة الى ذكرها جمیعا فنذكر بعضها . منها : ان لا يكون بينهما نسبة قبل العلمية ( بخلاف المركب تركيب اضافة ) كمبد الله لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يوثر في المضاف ما يضاده اعني منع الصرف ( او ) تركيب ( اسناد ) كتابط شرا لانه لا يوصف بالانصراف وعدمه بل يحكي لفظه على ما كان عليه قبل العلمية ، فان التسمية به انما هي لدلالة على قصة غريبة فلو تطرق اليه التغير يمكن ان تفوت تلك الدلالة فكيف يتصور فيه منع الصرف الذي فيه التغيير في الجملة ؟ ومنهما : ان لا يكون الجزء الثاني مبنيا قبل العلمية ليخرج نحو « صيبيويه ، وخمسة عشر » لان الافصح بعد العلمية مراعات البناء الذي كان فيه قبل العلمية .

ومنها : ان لا يكون جزءه الثاني معربا قبل العلمية ليخرج نحو « ان زيدا ، وفي الدار علمين » فتأمل فانه دقيق كمال الدقة .

( كذلك ) امنع صرف ( علم حاوی زائدی فعلان وهم : الالف والنون كغطfan ) علم لقبيلة ( وكاصبهان ، وتعرف زيادتها بستوطهها في التصارييف كستوطهها في رد نسيان الى : نسی ) فيعرف من ذلك ان الالف والنون فيه زائدةان ، فاذا صار نسيان علماً لشخص يمنع صرفه والا فلا ( فان كان فيما لا ينصرف ) اي : فيما لا تصارييف له حق تعرفا بسببيها ( فبان يكون قبلهما اكثر من حرفين كالمثالين في النظم ، ) فأن كان قبلهما حرفان ثانيةما ) اي : ثانى الحرفين ( مضعنف : فان قدرت اصلة ) التضعيف ( فزيادتان ) اي : الالف والنون زائدةان ( او ) قدرت ( زيادته ) اي زيادة التضعيف ( فالنون اصلية كحسان ان جمل من الحسن ) بتضييد السين فالتضعيف في حسان اصل ( ففعلان ) اي فوزن حسان : « فعلان » فالالاف والنون زائدةان ( فيمنع من الصرف او ) جمل ( من الحسن ) فالتضعيف في حسان ليس اصليا ( ففعال ) اي فوزن حسان : « فعال فالنون اصلية ( فلا يمنع من الصرف .

( حكاية صرفية ) قيل ! جاء عند الدولة رجل اسمه حيان ، فقيل له اينصرف « حيان » او لا ينصرف ؟ فقال عند الدولة : ان اكرمه فلا ينصرف والا فينصرف ، ووجه قوله بأنه ان اكرمه فكانه احياء فيكون من الـ « حي » فلا ينصرف للعلمية والالاف والنون ، وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون من الـ « حين » ( بفتح الحاء ) بمعنى : الهاك فينصرف .

ونظيره ما قيل : ان تلميذا سئل استاذه : اشيطان منصرف ام غير منصرف ؟ فقال : ان ابعدته منصرف وان اهلكته وابطلته غير منصرف

ووجه بيان ؟ في شيطان قولهن ؛ احدهما أنه من « شطن » اذا بعده عن الحق او عن رحمة الله تكون النون اصلية ، وزنه « فيعال » ، والقول الثاني ان الياء اصلية والنون زائدة عكس الاول وهو من « شاط يشيط » اذا بطل واحترق فوزنة « فعلان قال في الكشاف في تفسير سورة البقرة قد جعل سيبويه نون الشيطان في موضع من كتابة اصلية وفي اخر زائدة والدليل على اصالتها قولهم تشيطن واشتقاءه من شطن اذا بعد لبعده من الصلاح والثير ومن شاط اذا بطل اذا جعلت نونه زائدة ومن اسمائه الباطل انتهى .

( كذا علم مؤنث بهاء ) مبدلة من تاء التأنيث في حالة الوقف لأن المراد بتاء التأنيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحة ما قبلها تقلب في الوقف هاء ، فتحوا اخت وبنت ليس مؤنثا بالتأء قبل الهمزة بدل من اللام كالهمزة في اخ وابن ، اختص ابدال التاء بالمؤنث لمناسبة التاء للتأنيث ( امنع صرفه ) اي : العلم المؤنث بالتأء ( مطلقا سواء كان المذكر ك طلحة ام المؤنث ك فاطمة : زاندا على ثلاثة احرف كما مضى ) من المثالين ام لا ( كفلة ) علم ، وانما اشترط العلمية ليصير التأنيث لازما لأن الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولأن العلمية وضع ثان للكلمة وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عنها ، ومن هذا يعرف وجه اشتراط العلمية في التراكيب المزجي لأن الكلمتين معا يدخلان في وضع العلم فيؤمن من حذف احدهما اذ العلمية كما قلنا تومن من النقصان ، ولو لاها لكان التراكيب عرضة للزوال والانتقال .

( وشرط منع صرف ) الاسم المؤنث ( العارى منها ) اي من تاء

الثالث احد امور أربعة ليثقل بذلك فيخرج عن الخفة التي فيها بسبب كون تأثيره معنويا غير لفظي ، اذ الخفة من شأنها ان تعارض نقل السبيبين فتزاحم تأثيره :

الامر الاول : ( كونه ارتقى ) حروفه ( فوق الثاني ) فالحرف الرابع متزلة تاء التأثير قائم مقامها فيثقل اللفظ بذلك ( كسعاد ، وعناق ) علمين لامرتين .

الامر الثاني : ( او ) يكون ( على ثلاثة ) احرف ( لكنه اعجمي ) لأن لسان العجم ثقيل على لسان العرب ( كجور ) بضم الجيم ( وحمص ) بكسر الحاء علمين ، وتأثيرهما باعتبار تأثيرهما بالبقعة او البلدة

الامر الثالث : ( او يكون متحرك الاوسط ) تنزيلا لحركة الاوسط متزلة الحرف الرابع المتزل متزلة تاء التأثير في الثقل ( نحو سقر ، ولظى ) علمين لقسمين من نار جهنم .

الامر الرابع : ( او ) يكون ( مذكر ) الاصل اي : كان في الاصل اسما مذكور ثم ( سمي به مؤنث ) فحيثما يحصل فيه ثقل بسبب نقله الى التأثير فيعادل ذلك الثقل خفة اللفظ ( نحو زيد اسم امرتلا اسم ذكر ) ففي جميع هذه الصور الأربع يجب منع صرف الاسم .

( وأجرى فيه ) اي : في الصورة الرابعة ( المبرد والجريمي الوجهين الآتيين في المسألة بعد ، وما ) اي الوجهان انه ( وجهان ) اي الانصراف وعدمه ( وريسا عن ) بعض ( النحاة في ) المؤنث ( الثلاثي سakan الوسط العادم تذكيرا متأصلا قبل النقل كما سبق ) بيان ما كان واجدا

الذكير المتأصل ( او العادم عجمة ) حاصله انه يجوز الوجهان في المؤنث المعنوی اذا كان فاقدا للامور الاربعة التي كانت شرطا في وجوب منع الصرف ( كهند ) فانه فاقد لارتفاعه فوق الثلاث ، وتحرك الاوسط ، والمعجمة ، والتذكير المتأصل ، فيجوز فيه الوجهان ولكن ( المنع ) من الصرف ( احق من الصرف نظرا الى وجود السبيبين ) ونقل ( عن ) الزجاج ( وجماعة ( وجوبه ) .

قال الفاضل المحشی : اي : وجوب الصرف لا وجوب المنع كما هو المتبادر . ولكن قال الاذہري : أي المنع : ، وعلمه بان السکون لا يغير حکما او جبه اجتماع علتين تمنعان الصرف . وهذا هو الحق على ما يظهر من کلام الرضي فراجع .

( والعجمي الوضع ) اي : کون الاسم ما وضعه غير العرب من أهل اي لغة کان كالفارسي والتركي والهندي والانگليزي والفرنسي والرومي والسرياني والعربي ونحوها من اللغات والعجمي ( التعريف ) اي يكون الاسم معرفة اي : علما في لغة المعجم ( مع زيد ) زيد وزیادة مصدران بمعنى واحد اي : مع زيادة الاسم الثلاث ک « ابراهیم » صرفه امتنع ، حاصله : ان العجمة وهو : کون الاسم على ما وضعه غير العرب لتأثيرها في منع الصرف شرطان : الاول : ان تكون تعريفه اي : علميته في لغة المعجم ، والثاني : ان يكون زائدا ( على ثلاثة احرف ک ابراهیم ) فانه عجمي وكان علما قبل ان يستعمله العرب ، فاذا اجتمع في الاسم العجمة مع الشرطين ( صرفه امتنع ) او جود السبيبين اعني : المعجمة والعلمية ، ( بخلاف غير العجمي ) كالاعلام العربية الفاقدة لسبب آخر غير العلمية ( و ) بخلاف ( العجمي

الوضع والعربي التعريف كلام ) فانه لا يمتنع صرفه ولو كان علما في لغة العرب بعدم علميته في لغة العجم لانه في لغتهم اسم لآلة توضع في قم الفرس ، وإنما اشترط في العلمية بكونها في لغة العجم لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضيق فيه المعجمة فلا يصلح سبباً لمنع الصرف ، فان من عادتهم التصرف في لغة غيرهم بتبدل بعض المروف نحو « جرجان » في : كركان او حذفها نحو ( آذربجان ) في : اذريا يكن ، وبخلاف الثلاثي فانه منصرف ولو كان ساكن الوسط ، هذه العبارة سبباً ما من الشارح واما من النسخ ، ولاوجه لما ارتكبه الفاضل المحشى من الت محلات والتوجيهات المستبشفة ، وحق العبارة ان يقال : ولو كان متحرك الوسط كـ « شتر » ونوح لأن النزاع فيما كان متحرك الوسط ، واما ما كان ساكن الوسط فلا خلاف بينهم في صرفه . قال الرجبي : « عند سيبويه وأكثر النجاء تحرك الاوسط لتأثير له في المعجمة » انتهى .

قال بعض المحققين : ان اسماء الانبياء عليم السلام متنعة عن الصرف الا ستة : « محمد (ص) ، صالح ، وشعيب ، وهود » لكونها عربية « ونوح ، ولوط » لفتها . وقيل : ان هودا كنوح لأن سيبويه قرنه معه ، ويؤيد ما يقال من ان : « العرب من ولد اسماعيل ، ومن كان قبل ذلك فليس بعربي ، وهود قبل اسماعيل فيما يذكر فكان كنوح » انتهى ، وفي كون جميع العرب من ولد اسماعيل او بعضهم كلام ليس هنا محله فمن اراد الاطلاع عليه فليطلب من مظانه . ( كذلك ) يمنع من الصرف ( علم ذو وزن يخص ) في لغة العرب ( الفعل بان لم يوجد دون ندور في غير فعل كـ خضم ) ومعناه الفعل

الاكل بأقصى الاضراس او ملاه الفم ( و ) نحو ( شمر ) ومعناه الفعلي : المرور حادا ، ( ودسل ) ومعناه الفعلي : استرخاء البطن والاسراع في المشي ( وانطلق واستخرج ) حالكونهما ( علمن ) كما ان الامثلة المتقدمة ايضا اعلام : الاول لرجل ، والثاني لفرس ، والثالث لقبيلة ، واما نحو بقم ، وشلم ، ونرجس ، واستبرق » ونحوها فهي اسماء اعجمية لا تضر بالاختصاص اذ الكلام في الاسماء العربية وانما نقلت هذه الافعال من دون فاعل وجعلت اعلاما لامع الفاعل والا كانت محكية لأنها مع الفاعل جملة ، والجملة اذا صارت علما تحكى كما مرفي باب العلم . قال ابن هشام في الباب الخامس في حذف الموصوف في قول الشاعر انا ابن جلا وطلع الشنايا : فقيل تقديره : « انا ابن رجل جلا الامور » ، وقيل جلا علم محكي على انه منقول من نحو « زيد جلا » فيكون جملة ، لا من قوله : جلا زيد ، ونظيره قوله :

نبشت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد  
فيزيد منقول من نحو قوله : « المال يزيد » لامن قوله يزيد  
المال والا لاعرب غير منصرف ، وكان يفتح لانه مضارف اليه « اتهى  
موضع الحاجة من كلامه ( او وزن غالب فيه ) اي : في الفعل ( ك  
احمد ، ويعلي ، وافق ) بفتح البمزه والكاف بمعنى : المرتعد من شدة  
البرد او الخوف و ( اكب ) قال بعض المحققين : معرفة غلبة الوزن  
في احدى القبيلتين لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيل الآخر  
وهو متعدد او متعدد ، فلا يصح ان يجعل القلبية شرط وزن الفعل  
ورد بأنه ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في  
أحدهما دون الآخر ، مثلا « أفعل » قياس في الأمر من الثلاثي

ك « اذهب » « وانصر » وليس في الأسم قياساً كـ « اصبع » ،  
وابلماً « فتأمل » .

( ولابد من لزوم الوزن ) بان لا ينتقل من وزن الى آخر : (و) لابد  
من ( بقائه ) اي الوزن ؛ بان لا يخرج باعلال ونحوه من الوزن الاصلي  
لل فعل ، ولابد من كون الوزن ( غير مخالف لطريقة الفعل ) التي  
منها الادغام ان كان فيه حرفان متجلسان ( فنحو امرء ، ورد ، وبيع  
مصروف ) أما امرء فلانه لا يلزم الوزن لأن عينه يتبع لامه في الحركات  
كما تقدم في اوائل الكتاب في الاسماء الستة فهو في الرفع موازن  
« اكتب » وفي النصب موازن « اذهب » وفي الجرم موازن اضرب واما رد  
وبيع فلانهما لم تبقيا على وزنهما الاصلي فان وزنهما في الاصل « فعل »  
بضم الفاء وكسر العين فزال ذلك بسبب الادغام في رد والاعلال في  
بيع هذا ان كان رد فعل ماضيا ، ويحتمل ان يكون فعل امر فوزنه  
الاصلي « افعل » كأنصر فتغير لما ذكر مع حذف المهمزة ( وكذا نحو  
البب عند أبي الحسن الاخفش ) لانه مخالف لطريقة الفعل التي هي  
الادغام من غير مانع فيه ( وخالفه المصنف ) فتقال ؛ ان البب غير  
منصرف لأنه موازن انصر ، ولأن الفك فيه رجوع الى الأصل فهو  
كتصحیح « استحوذ » وليس تصحیح استحوذ بمانع من اعتبار الوزن  
ولأن الفك قد يدخل الفعل وجوهاً كـ « اشدده به » في التعجب ، وجوازاً  
كـ « اردد » وشذوذًا كـ « الـ » كما يجيء في باب الادغام في آخر الكتاب  
هذا ولكلما في القول بانصرف رد واعدم انصرف البب لما ذكر شبه تناقض فتأمل  
( وفهم من كلامه ) أي ؛ كلام المصنف حيث قيد الوزن بـ  
يكون خاصاً بالفعل او غالباً فيه ( ان الوزن الخاص ) بالاسم كـ

« قمطريير » ( او الفالب فيه ) كوزن « فاعل » بكسر العين نحو كامل علما فانه وان وجد في الفعل نحو « ضارب » أمرا من باب المفاعة الا انه في الاسم اكثراً ( او المستوي هو ) اي الاسم ( والفعل فيه ) نحو « جبل ، وعند ، وكتف ، وجعفر » اعلاما ( لا يؤثر وهو اي مافهم من كلامه ( كذلك ) اي صحيح ( وخالف ابن عيسى بن عمرو في المنقول من الفعل حيث ) حكى عنه انه : قال : كل فعل ماض سمي به فانه لا ينصرف ، واستدل بقوله .

انا ابن جلا وطلع الشنايا مت اضع العما مه تعرفوني  
 فان « جلا » في الاصل فعل ماض وهو علم من نوع من الصرف بدليل عدم قتفيته ، واجيب عنه با انه يحتمل ان يكون سمي بجلا من قوله زيد جلا اي : هو فقيه ضمير مستتر يعود على زيد ، وهو من باب المحكيات .

قال التفتازاني في بحث الايجاز : لفظ « جلا » هيئنا علم ، وحذف التنوين لانه حكى كـ « يزيد » في قوله :

نبشت اخوال ببني يزيد ظلما علينا لهم فديد  
 لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ماتوهمه بعض النعمة  
 لأن هذا الوزن ليس بما يختص الفعل، ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه انتهى وقد تقدم الكلام فيه انفا وانما كررنا الكلام فيه لكونه من المسائل المغفول عنها عند الاكثرا ( وما يصير علما من ذي الف مقصورة زيد لالحادق ) والاحراق زيادة حرف في الكلمة لتصير على هيئة اصلية لكلمة فوقها في عدد المروف

الاصل ، لتعامل معاملته في الثنية والجمع وبقية الاحكام ( كعلقي )  
 بمعنى : ثبت ( وارطى ) بمعنى : شجر ( علبين ) فانهما ملحوظان  
 بـ « جعفر » فوزنها « فعل » كجعفر لا « فعل » كسكنى لأن حكم  
 الزائد للأخلاق حكم الحرف الاصل في الوزن ( فليس ينصرف ) للعلمية  
 وشبه الف الاخلاق بالف التأنيث في الزيادة والموافقة لوزن ما فيه  
 الف التأنيث كـ « سكري » فانهما في الوزن العروضي كسكنى .  
 بخلاف غير العلم اذ لا سبب فيه لمنع الصرف ، ( وبخلاف العلم  
 الذي فيه الف الاخلاق المدودة ) كـ « علباء » علما فان الالف والهمزة  
 فيه زائدتان للأخلاق بـ « قرطاس » . وانما لم تؤثر الف الاخلاق  
 المدودة لتختلف شبهها بالف التأنيث المدودة لأن همزة الاخلاق لا  
 تشبه همزة التأنيث من جهة ان همزة التأنيث منقلبة عن الف  
 التأنيث، وهمزة الاخلاق منقلبة عن الياء ، كما يجيء ذلك مفصلا في باب  
 تثنية المقصور والمدود في قوله :

وما كصحراء بواو ثنيا ونحو علباء كسامه وحياء  
 والسر في ذلك ان المنقلب من المانع مانع ومن غيره غير مانع .  
 ( والعلم امنع صفة ان عدل كـ « فعل » التوكيد اي : « جمع »  
 وتواجده ) اي كتع وبحسب وبيتع ( فانها كما قال المصنف في شرح  
 الكافية : معارف بنية الاضافة ، اذ اصل رأيت النساء جمع : جمعهن  
 فمحذف الضمير ) المضاف اليه ( للعلم به واستغنى ) عنه ( بنية الاضافة  
 وصارت في الصورة لكونها معرفة بلا علم ملفوظ بها كالاعلام ) ،  
 فاحد السببين فيها شبه العلم ، والآخر العدل ، لأنها معدولة عن  
 اصلها الذي مع الاضافة .

وقال بعضهم : إنها اعلام حقيقة لللاحقة والشمول ، بدليل جمعها بالواو والنون وهوختص بالعلم او المعرفة كما تقدم في موضع اعراب النباتي في قوله :

وارفع بواه وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب  
وليست بصفات فاعلام واجيب عن ذلك بأنها ليست (بالاعلام لأنها) اي الاعلام : أما (شخصية او جنسية ، وليست هذه) اي : جمع  
وتوابعه (واحدة منها) لأن العلم الشخصيختص ببعض الاشخاص  
المعين فلا يصلح لغيره ، والعلم الجنسيختص ببعض الاجناس لالكلها  
كما تقدم في باب العلم في قوله :

ووضعوا بعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم  
(قال) المصنف في الشرح المذكور (وهو) اي كونها معارف بنية  
الاضافة (ظاهر نص سيبويه .

وقال ابن الحاجب : إنها اعلام ) بالغلبة صارت اسماء (للتوكييد)  
بمعنى : « كل » وليست (معدلة) عن حالة الاضافة بل معدلة  
(عن فعلوات) لأن مفرداتها اعني : « جماعة » وتتابعه على وزن  
« فعلاء » والجمع الذي ( يستحقه فعلاء ) اذا كان ( مؤنث افضل  
المجموع بالواو والنون ) هو الجمع بالالف والباء . وبعبارة اخرى  
« فعل » مفرده « فعلاء » مؤنث افضل فكما يجمع افضل بالواو والنون  
كذلك حق فعلاء ان يجمع بالالف والباء ، فلما جاء جمعه حل فعل  
علم انه معدل عمما هو القياس فيه وهو « فعلوات » . وقال  
جماعه : إنها معدلة عن « فعل » بضم الفاء وسكون العين لأن مفردتها  
« فعلاء افضل » كعمراء واحمر . وقال آخرون : إنها معدلة عن

« فعال » لأن مفردها اسم كصحراء وصحاري .

والحق : ما قاله المصنف في شرح الكافية لأن الجمع بالالف والتاء يشترط في مذكره اما العلمية او الوصفية ، وكلامها متنع فيها : أما العلمية فلما تقدم آنفاً : واما الوصفية فلأنها معايرة للتوكيد ضرورة ولان فعلا لا يجمع على « فعل » بعض الفاء وسكون العين الا اذا كان مؤثلاً لـ « أفعل » صفة كـ « حمراء وسوداء » ولا على « فعال » الا اذا كان اسما مخصوصاً مذكرا له ( كصحراء ) ، وجمع وقوابعه ليست كذلك ( او كـ ثعل ، وزفر ، وعمر فأنها معدولة عن : ثاعل ، وزافر وعامر ) لأنها لما سمعت غير منصرفة في كلامهم وليس فيها سبب ظاهر غير العلمية — قدر فيها المدل ، لأن العلمية وحدها لا توجب منع الصرف .

( والعدل والتعریف مانعا صرف سحر ) بمعنى : الوقت الواقع قبل الفجر يقليل اذا به اي : بالسحر التعين والظرفية ( قصداً يعتبر ) حاصله ( اذا ) اريد ( به ) سحر يوم معين واستعمل ظرفاً ( كجئت يوم الجمعة سحر فأنه ) غير منصرف لأنه ( معدول عن « السحر » ) ومعرفة بالعلمية .

قيل : لأنه جعل علمًا لهذا الوقت . وقيل : لأنه أشبه العلم لأن معرفة بغير اداة ظاهرة كالعلم ، وإنما قلنا أنه معدول عن المعرف بال لأنه لما اريد به سحر معين كان الاصل فيه أن يذكر معرفاً بال ، فعدل عنه وقدد به المعين بدون ال وقال جماعة : انه منصرف ، ثم اختلفوا فقال بعضهم : حذف التنوين لنون الاضافة . وقال آخرون : لسنية ال .

وقال بعض المحققين انه مبني لفهمه معنى « ال » كما قيل ذلك في ( امس ) وقد تقدم في باب المبني والمعرف ، ورد ذلك بأمور : منها : انه لو كان مبيها لكان الفتح اولى به ، لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لثلا يشتبه حالة البناء بحالة الاعراب ، كما اجتنبت الفتحة في ( قبل ، وبعد ) لذلك .

ومنها : انه لو كان مبيها لكان جائز الاعراب مثل ( حين ) لتساويهما في ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضا .

ومنها : ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البناء ، لأن البناء ابعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ، ودعوى الأسهل ارجح من دعوى غير الاسهل ، واذا ثبت ان سحر غير مبني ثبت انه غير مفهوم معنى حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف .

والفرق بين التضمين والعدل ان « التضمين » كون الكلمة مفيدة معناها الاصلى مزيدا عليه معنى آخر ، كما سبق ذلك مفصلا ومشروحا في باب الحروف الجاره عند قول المصنف :

وقد يجيئي « موضع بعد وعلى » كما على موضع عن قد جعلا و « العدل » تغيير اللفظ عن صيغته الاصلية مع بقاء معناه على ما كان وسحر في المثال مغير عن لفظ السحر من دون تغيير لمعناه فهو معدول وغير منصرف لا مبني ، كما توهنه بعض المحققين فتأمل ، فإن كان مبيها صرف ك « نجيتاهم بسحر » أي : بسحر من الاسحار فالمراد به لاسحر بعينه او كان مستعملا غير ظرف وان كان معينا لكن وجوب ان يكون تعريفه أي : تعينه بال او الاضافة ، ويلزم الانصراف حيثنة ضرورة لاستلزم ال والا ضافة ذلك نحو « طاب السحر

سحر ليلتنا » .

( واين على الكسر ) كل اسم يكون على وزن ( فعال ) بفتح الفاء وهو على اربعة اقسام : اسم فعل كـ « نزال » وعلم المصدر كـ « فجear ، وحمد » وصفة لسب المؤنث كـ « فساق ، ولکاع ، وخبات » وهذه الاقسام الثلاثة مبنية عند الجميع والقسم الرابع : ما كان علما ( مؤنثا ) وهذا مبني ( عند اهل الحجاز ) مطلقا : سواء لم يكن من ذوات الراء ( ك حذام ) علما لامرته ، او كان منها كـ ( سفار ) علما لبئر معروفة لبني مازن ابن مالك ، وبناته عند اهل الحجاز للعلمية والتائنيت والعدل التقديرى كـ نزال فـ بالسبعين يسلب من الاسم بعض التمكّن اعني لـ الكسرة والتثنين فيستحق بالثالث زيادة السلب ، وليس بعد منع الصرف الا البناء اي : سلب الاعرابيين الاخرين ايضا ، فلذلك قدروا العدل فيه كـ نزال حق ببني . وقيل بني لتضمن تاء التائنيت ، ونوقض ذلك بنحو « هند ، وزينب » وقيل لـ مشابهة ( نزال ) وزنا ، ونوقض هذا ايضا بنحو ( سحاب ! وكلام ) من المعربات واجيب عن النقص بأن : فيه العدل والتائنيت والتعريف وليس في سحاب ونحوه شيء من ذلك ( وهو ) اي : فعال ( نظير جسم وعمر في الاعراب ، ومنع الصرف للعلمية والعدل ) والتقديرى ( عن فاعلة ) مطلقا : سواء كان من ذوات الراء او غيرها ( عند ) ذئنة قليلة من ( بني تميم ) اما اكثراهم فجعلوا ذوات الراء مبنية للعلمية والتائنيت والعدل التقديرى ، وانما قدروا العدل الموجب للبناء تحصيلا لـ لـ الكسر اللازم بسبب البناء اذ كـ راء يكتف المانع عن الامالة المطلوبة المستحسنة المطلوب في الكلام ، كما يجيئ في باب الامالة قوله :

وكف مستعمل ورائينكف بكسر راء كفار مالا اجفوا  
واما غير ذوات الراء فهي عندهم معربة غير منصرفة للتأنيث والعلمية  
لكنهم اعتبروا العدل فيها أيضا طردا للباب من غير حاجة اليها لتحقق  
السبعين لمنع الصرف فيها ، فأعتبر العدل فيه انما هو للحمل على  
نظائره من ذوات الراء لاتحصيل سبب البناء او سبب منع الصرف .  
( واصرن ما نكر من كل ما ) أي : غير منصرف ( التعريف )  
أي العلمية ( فيه أثر ) في منع صرفه : بأن يكون منع صرف الاسم  
موقوفا على التعريف : شطرا كان التعريف او شرطا ، وبعبارة أخرى  
اصرن كل حلم نكر : بأن يؤول يواحد ماضي بهذا الاسم ( نحو رأيت  
احمد واحمدا آخر ) فان المراد به ( احمد ) الثاني واحد غير معين  
من سمي بأحمد ، او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو  
« لكل فرعون موسى » أي لكل مبطل حق فجعل « فرعون » عبارة  
عن المبطل « وموسى » عبارة عن المحق لأشتهر فرعون لعنه الله عليه  
بكونه مبطلا واشتهر موسى عليه السلام بكونه عقلا : سواء كانت العلمية  
مع كونها سببا شطرا لتأثير السبب الآخر كما في التركيب : والالف  
والنون المزيدتين ، والتأنيث بالباء لفظا او معنى والمعجمة ( ك رب  
معد يكرب ، كغطfan ، وطلحة ، وسعاد ، وابراهيم لقيتهم ) فجمع  
هذه الاسماء منصرف لأنها نكرة بدليل دخول « رب » عليها فبقيت  
بلا سبب لأنه قد انتفى احد السبعين اعني : العلمية بذاتها والسبب  
الآخر المشروط بالعلمية من حيث انتفاء شرط ، فلم يبق فيها سبب  
من حيث هو سبب مؤثر ، او كانت سببا مختصا من دون ان يكون  
شرطا في تأثير السبب الآخر كما في وزن الفعل في الاسم ، والالف الاخلاق

على قول : والعدل نحو ( رب احمد ، وارطي ، وعمر لقيتهم ) فهذه الاسماء منصرف لانها بعد التكثير بقيت على سبب واحد وهو : وزن الفعل في احمد ، والف الاخلاق في ارطي ، والعدل في عمر ، والسبب الواحد وجوده كعدمه في انتأثير في منع الصرف ( بخلاف ما ليس للتعریف ) أي : العلمية ( فيه اثر ) في منع الصرف لا شرطا ولا شطرا كما في الف التائينث مطلقا ، والألف والنون المزيدین في الوصف والوصف ، وصيغة منتهی الجموع ( ك ذکری وحراء ، وسکران ، واحمر ، واخر ، ودرهم ، ودنانير ) فأنه لا تأثير للعلمية في منع صرف هذه الاسماء ، اذ في كل واحد منها سببان غير العلمية او سبب واحد قائم مقام السبيبين فلا يتوقف منع صرفها على العلمية ، فإذا ! سمى بواحد منها ثم نكر لا ينصرف اذ لم يكن للتسمية اي العلمية تأثير في منع صرفها ، فوجود العلمية وعدتها بالنسبة الى منع الصرف سواء .

## ( فرع )

( اذا سمی بأحمر ) اي : اذا صار علما ( ثم نكرة لم ينصرف عند سببويه ، والاخفش ) في احد قوله لما ذكر ) من ان وجود العلمية العارضة بالنسبة الى منع الصرف كعدمهما ، لوجود السبيبين فيه قبل العلمية وهما الوصفية ووزن الفعل ، غایة ما في الباب زوال الوصفية لتضادهما ، اذ الوصفية تقتضي العموم والعلمية تقتضي الخصوص وبين العموم والخصوص تضاد وتناف ، ولكن اذا زالت العلمية بالتنكير لا مانع من اعتبار الوصفية لانها لم تزل بالكلية بسبب عروض العلمية

بـ دليل اللمح اليها بعد العلمية ، كما سبق في بـ المعرف بأدلة التعریف في قوله :

وبعض الاعلام عليه دخلا اللمح ما قد كان عنه نقلـا  
فـ ان قلت : كما انه لامانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على  
اعتبارها أيضا ، فـ لم اعتبراهـا وذهبـا الى ما هو خـلـاف الاصل فيه اعني  
منع الصرف ؟

قلـت : الـ باعـث على اعتـبارـها اـمـتنـاع اـسود وارـقـم مع زـوالـ الوـصـفـيـة  
عـنـهـما كـما سـبـقـ فيـ قـولـهـ :

فالـادـهـمـ القـيـدـ لـكـونـهـ وـضـعـ فيـ الاـصـلـ وـصـفـاـ اـنـصـرـافـهـ منـعـ  
وـاماـ القـوـلـ الـأـخـرـ لـلـاخـفـشـ فهوـ انهـ ذـهـبـ الىـ انهـ منـصـرـفـ فـانـ  
الـوصـفـيـةـ قدـ زـالـتـ بـالـعـلـمـيـةـ (ـمـاـ ذـكـرـ)ـ منـ التـنـافـيـ بـيـنـهـماـ ،ـ وـالـعـلـمـيـةـ  
قدـ زـالـتـ بـالـنـكـيرـ ،ـ وـالـزـائـلـ لـاـيـعـتـبـرـ منـ غـيرـ ضـرـورـةـ ،ـ فـلمـ يـبـقـ فـيـ الاـ  
سـبـبـ وـاحـدـ وـهـوـ وزـنـ الـفـعـلـ ،ـ هـذـاـ .ـ وـاعـلـمـ انهـ حـكـيـ عنـ الـاخـفـشـ  
انـهـ قـالـ :ـ انـ خـلـافـهـ فيـ نـحـوـ «ـاحـمـ»ـ اـنـمـاـ هوـ فيـ مـقـتضـيـ الـقـيـاسـ ،ـ وـاماـ  
الـسـمـاعـ فـهـوـ عـلـىـ منـعـ الـصـرـفـ .ـ

وـاعـلـمـ انـ جـمـيعـ مـاـ ذـكـرـ مـنـ القـوـلـيـنـ وـدـلـيـلـهـماـ يـجـريـ فيـ نـحـوـ  
«ـسـكـرـانـ»ـ أـيـضاـ اـذـاـ سـمـيـ بـهـ فـتـدـبـرـ ،ـ وـمـنـشـاءـ القـوـلـيـنـ :ـ انـ الزـائـلـ  
الـعـائـدـ هـلـ هوـ كـالـذـيـ لـمـ يـزـلـ اوـ كـالـذـيـ لـمـ يـعـدـ ؟ـ اوـ اـذـ اـسـمـيـ بـنـحـوـ  
«ـمـسـاجـدـ»ـ ثـمـ نـكـرـ فـسـيـبـوـيـهـ يـمـنـعـهـ مـاـ ذـكـرـ فيـ اـحـمـ ،ـ وـالـاخـفـشـ يـصـرـفـهـ )ـ  
مـاـ ذـكـرـ فيـ قـولـهـ الـآـخـرـ فـتـأـملـ (ـ وـلـمـ يـنـقـلـ عـنـهـ )ـ هـنـاـ (ـ خـلـافـهـ )ـ .ـ

( تتمة )

( من المقتضى للصرف التصغير المزيل لاحد السبيبين ) المانعين من الصرف ( نحو « حميد ، وعمر » ) في تصغيري : « احمد ، وعمر » فإن الوزن من احمد والعدل من عمر قد زلا بالتصغير فتنصر فإن لزوال أحد السبيبين ، وأما زوال الوزن بالتصغير فواضح ، وأما زوال العدل به فلا فلاف العدل في عمر كان تقديره لانهم ارتكبوه حفظا لقاعدتهم ملارأوه غير منصرف ، فإذا صرف بالتصغير فلا حاجة الى تقديره فتامل .

( وما يكون منه أي ؛ ما لا ينصرف منقوصا ) وهو : الذى في اخره ياء ساكنة لازمة ( ففي اعرابه نهج « جوار » أي : طريقه السابق ) في قوله :

وذا اعتلال منه كالجواري رفعا وجرا اجره كسارى ( يقتضي فينون ) قد مضى الكلام في هذا التنوين مفصلا هناك ( بعد حذف ياته رفعا وجرا ان كان غير علم كأعiem ) تصغير : اعمى ، وهو غير منصرف كما كان كذلك قبل التصغير ، ومانعه من الصرف : الوصف وزن الفعل ، وهو ليسيطر حين التصغير واكرم قبل التصغير ( وكذا ان كان علما كقاضم ) اذا جعل اسمها ( لامنة ) ، ومانعه من الصرف حينئذ العلمية والتأنيث المعنوي ، هذا أي ؛ التنوين بعد حذف الياء رفعا وجرا ( عند سبيوبيه ، وخالف يونس وعيسى والكساني فأنتوا الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا كالنصب ، محتاجين بقوله ) :

(قد عجبت مني ومن يعلينا لما رأني خلقاً مقلولياً  
بفتح الياء من « يعلينا » ، مصغر « يعلى » علم رجل من دون  
تنوين لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وهو وزن يسيطر ، والفعه للاطلاق  
واجيب عن ذلك بأنه ضرورة .

(ولا يضر ارجاع النظم اي بني الشعر ( او تناسب في رؤس الآي ) القرآنية  
والمراد بها أو اخر الآي ، سميت « رؤساً تأدباً ( والسجع ونحو ذلك )  
كتناسب كلمة مع أخرى ( صرف ذو المنع بلا خلاف اما الضرورة )  
في النظم ( فنحو ) قوله :

(تبصر خليلي هل ترى من ظمائن) سوالك نقياً بين حزمى شعبعب  
فصرف « ظمائن » وجر بالكسرة مع التنوين للضرورة الشعرية .  
( واما التنااسب فلم يصرحوا بمرادهم به ، ويؤخذ من كلام الناظم  
في شرح الكافية والرضي : ان المراد تنااسب كلمة معه ) أي مع غير  
المنصرف ( مصروفة ! اما بوزنه كسباً بـ بناء ) حيث صرف سباء  
لكونه متناسباً لبناء ، ( او قريب منه ) في الوزن ( كسلاملا واغلا )  
حيث صرف سلاملا ليتناسب المنصرف الذي وزنه قريب من وزنه  
وهو اغلا ( او لا ) يكون بينهما تنااسب في الوزن ( ولكن تعددت  
الالفاظ المصروفة ، واقتربت ) مع غير المنصرف اقتربانا متناسباً  
منسجماً كوداً لاسواعاً ولا يغوثاً ويعوقاً ونسراً ) فصرف « يغوثاً  
ويعوقاً » لاقتراحهما وانسجامهما مع دداً وسواععاً ونسراً ( و ) اما  
( آخر الفواصل الاسجاع ) فهو ( كقواريراً قواريراً ) بصرف كلامها  
على بعض القراءات ليناسب الثاني آخر سائر الآيات والاول الثاني  
هذا اذا قراء بالتنوين لا اذا وقف عليه بالالف لأن الالف حينئذ كما

يتحمل ان يكون بدلا من التنوين يتحمل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى : « الظنونا والرسولا والسيلا ) فلا يكون حينئذ مما نحن فيه .

(فرع اذا اضطر الى تنوين مجرور بالفتحة فهل ينون بالنصب اي الفتحة استصحابا ( او الجر ) اي الكسرة فيدخله الكسرة كالتنوين ؟ ( صرح الرضي الثاني ) وهذا نصه « ويدخل في الحد الذي ذكره المصنف لغير المنصرف مادخله الكسرة والتنوين للضرورة او التناسب » انتهى ( ولو قيل بالوجوهين كالمتادى لم يبعد ) حيث جوز في المتادى الضم والنصب ، كما تقدم هناك في قوله :

واضم او نصب ما اضطرارا نونا **ما له استحقاق ضم بين**  
فيجوز فيما نحن فيه النصب والجر لاتحاد المثناط في اليابين .  
( والمصروف ) اي : المنصرف ( قدلا ينصرف لذلك ) اي للضرورة او  
التناسب ( عند الكوفيين والأخفش ، وان اباء سيبويه ) مخنجا بان الضرورة  
تجوز رد الاشياء الى اصولها فجائز صرف غير المنصرف للضرورة ، لأن  
الاصل في الأسماء الصرف ولا يخرج لأجلها الاشياء عن اصولها فنأمل ( و )  
المجازن جعلوا ( منه ومن ولدوا عامر ذو الطول والعرض ) .  
فمنع عامر من الصرف مع انه ليس فيه من ( مواطن الصرف سوى  
العلمية ) وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف بل لا بد من انضمام  
( علة ) اخرى اليها ليكون اجتماعهما سببا في منعه من الصرف ،  
فاذن لا وجہ في منع صرفه الا الضرورة .  
( قد تم بعون الله وحسن توفيقه الجزء الثالث من التعلية المسماة )  
بـ» مكررات المدرس بيد مؤلفه المحتاج الى عفو ربه **الكرم**

« محمد علي بن مراد علي ) في رابع عشر ( شهر رجب المرجب ) من سنة ( خمس وثمانين وثلاثمائة بعد الالف من هجرة سيد الكائنات صلى الله عليه وآلـه الطاهرين واللعـن الدائم عـلـى اعدائـم اجمعـين .

وقد كان الشروع فيه ليلة السبت الثالث عشر من دبيع الثاني من السنة المذكورة والحمد لله اولاً وأخراً .

( لقد تم بعون الله وحسن توفيقه الجزء الثالث من مكرات المدرس وكان لي شرف الاشراف على طبعه وتصحيحه وذلك امثالاً لأمر استاذنا الجليل سماحة الحجة الشيخ محمد علي المدرس وقياماً ببعض الواجب على ( علي ناصري ) .

# كتاب المدرس مروع السري

لحجة الاسلام وال المسلمين

الشيخ محمد علي المدرس الافغاني

الجزء الرابع

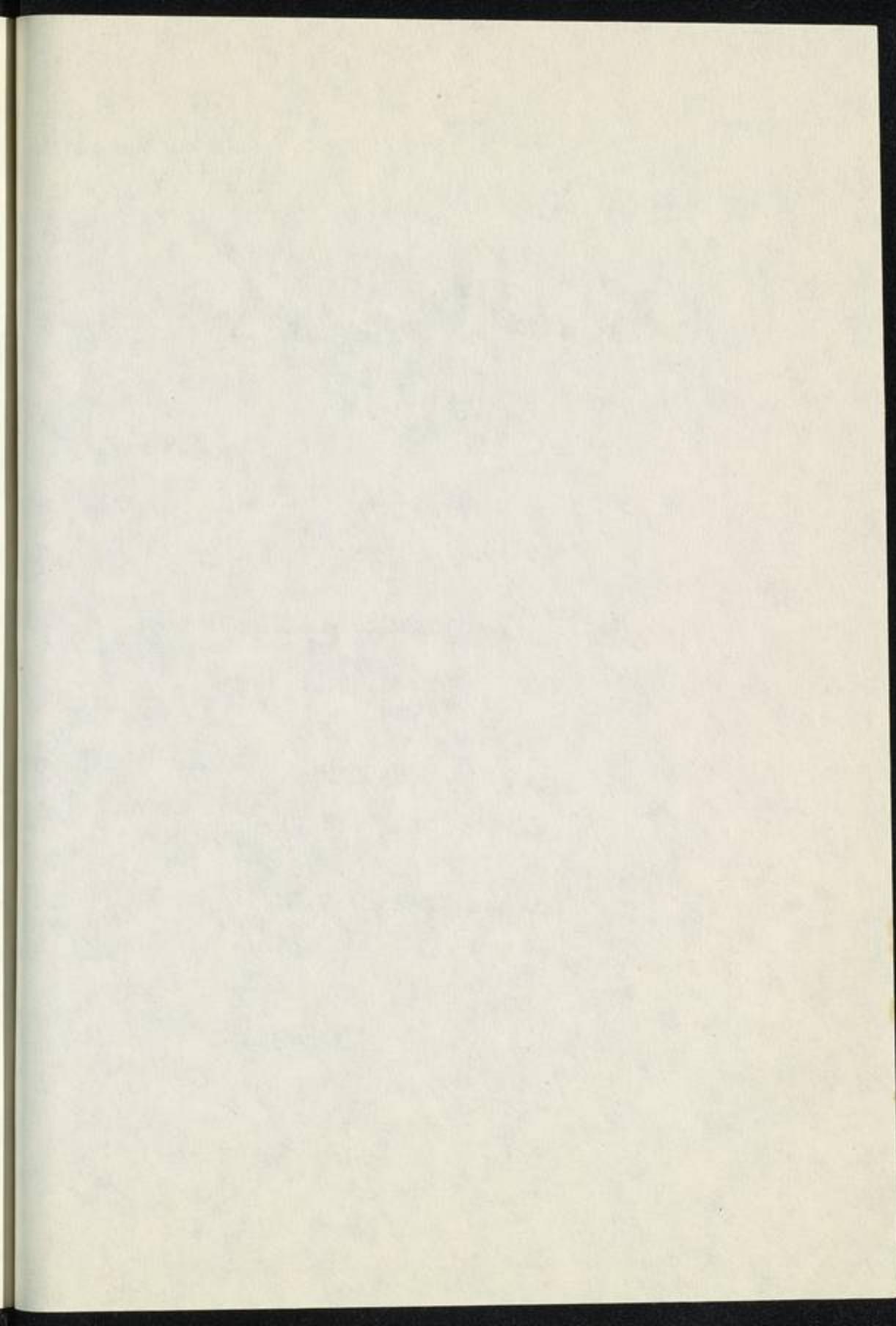
الطبعة الثانية وفيها زيادات مهمة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

١٣٨٩ - ١٩٦٩ م

---

مطبعة النعمان - النجف الاشرف تلفون ٢٠٩٧



**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَالَمِينَ . وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ ، وَآلِهِ  
الظَّاهِرِينَ ، وَاللَّعْنُ الدَّائِمُ عَلَى أَعْدَائِهِمْ مِنَ الْأَنَّ إِلَى قِيَامِ يَوْمِ الدِّينِ .  
أَمَّا بَعْدُ : فَهَذَا هُوَ الْجَزءُ الْوَابِعُ مِنْ تَعْلِيقَتِنَا مُكَرَّاتٍ مُدْرَسٍ فِي  
شَرْحِ الْبَهْجَةِ الْمَرْضِيَّةِ .

## هذ باب اعراب الفعل

( ارفع فعلاً مضارعاً ) سمي به ، لشبيهته الاسم في الاشتراك والتخصيص لأن مشترك بين الحال ، والاستقبال ويختص باحدهما بالسين واللام ونحوهما كما أن الاسم قد يكون مشتركاً ، ثم يختص بالقرائن ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الشرع ، كان كلا الشبيهين ارتفعا من ثدي واحد .

وقال بعضهم : هو حقيقة في الحال ، ومجاز في الاستقبال ، لأنه اذا خلا من القرائن ، لم يحمل الا على الحال . ولا يحمل على الاستقبال الا بالقرينة . وهذا شأن الحقيقة ، والمجاز ، كما بين في محله .

وقال بعض آخر : هو حقيقة في الاستقبال ، ومجاز في الحال ، لخفاء الحال ، حتى اختلف العقلاه فيه هل هو موجود ، او لا واستدل المثبتون كما في القوشجي بان الان المسمى بالحال والحاضر من الزمان وجود لان الزمان موجود فهو لم يكن الان موجوداً لم يكن للزمان وجود اصلاً لان الماضي والمستقبل من الزمان معدومان فان الماضي صار معدوماً والمستقبل لم يوجد بعد وقال النافون ان الان لا تتحقق له في الخارج ولا يتلزم من نفيها نفي الزمان مطلقاً اما قولهم ان الماضي والمستقبل معدومان فقال النافون لانسلم انهما معدومان مطلقاً بل هما معدومان في الحال ولا يتلزم من نفيهما في الحال نفيهما مطلقاً ومنهم

من انكر وجود الزمان مطلقاً فقال ان وجد الزمان الماضي فلا بد ان يوجد اما في الماضي او في الحال او في المستقبل والاخيران ظاهراً البطلان وكذا الاول وكذا لزم ان يكون للزمان زمان اخر ويكون الشيء ظرفاً لنفسه فلا يكون الماضي من الزمان موجوداً اصلاً وكذا المستقبل واجيب بان غير الزمان ان لم يوجد فيه اصلاً لم يكن موجوداً قطعاً واما الزمان فهو موجود في نفسه وان لم يكن موجوداً في شيء من الازمنة كما ان المكان موجود في نفسه وان لم يكن موجوداً في شيء من الامكنته بخلاف المتمكن فانه اذا لم يوجد في شيء من الامكنته لم يكن موجوداً اصلاً .

وال فعل المضارع معرب ، لشبيهه بالاسم في اعتقاد المعاني المختلفة عليه ، كما تقدم في أوائل الكتاب ، بشرط أن يكون عارياً من التوين . وقال جماعة : فعل المضارع معرب بالاصالة ، لا للمشابهة ، لأنه قد يتواجد عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج المضارع إلى الاعراب ، ليتبين ذلك الحرف المشترك ، ويتعين لأحد معانيه ، مثلاً لا يضرب . رفعه علامة لكونه لا نافية ، وجشه علامة لكونها نافية ، وكذا لا يضرب . جزمه علامة لكون اللام للأمر ونصبه علامة لكون اللام لام كي أو لام الجحود . وعلمون انه يتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة . وقس على ذلك بقية الحروف المشتركة الداخلة عليه ثم طردوا الحكم فيما لا يلتبس معنى بمعنى نحو لا يضرب زيد ، وإن يضرب ، ولم يضرب ، كما طرد الاعراب في الاسم فيما لا يلتبس الفاعل بالفاعل : فإنه قد يطرد في الأكثري الحكم الذي ثبت علته في الأقل ، كهدف الهمزة في نكر ، وتكرم ،

ويكرم لخدفها في أكرم ، ومحذف الواو في نعد ، وتعد واعد ،  
لخدفها في يعد .

وال مضارع مرفوع ( اذا يجرد من الناصب وجازم كتسعد ) وفي رافعه  
أقوال .

منها : انه التجرد من الناصب ، والجازم .

ومنها : انه حروف المضارعة ، لأنها دخلت في أول المضارع فحذف  
الرفع بحدوثها ، اذ أصله اما الماضي ، او المصدر ولم يكن فيما هذا  
الرفع : بل حدث مع حدوث حروف المضارعة ، وانما عزلها عامل  
النصب والجزم عن العمل ، لضعفها ، وصيورتها كجزء الفعل .

وقيل : رافعه وقوعه موقع الاسم ، سواء وقع موقع اسم مرفوع  
كما في زيد يضرب ؛ فإنه بمنزلة زيد ضارب ، او اسم مجرور نحو  
مررت برجل يضرب ، او اسم منصوب ، نحو وأيت رجالاً يضرب ؛  
فال الأول بمنزلة برجل ضارب ، والثاني بمنزلة رجالاً ضارباً .

وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم ، لأن حيئتني يكون كالاسم فاعطى  
أسبيق اعراب الاسم ، وأقواء : وهو الرفع .

واعترض عليه ١ بأنه يرتفع في مواضع ليست موقع الاسم . منها  
الصلة ، نحو الذي يضرب ، لأن لا يصح أن يقال : الذي ضارب .  
ومنها : سيقوم ، وسوف يقوم ، لأن حرف التنفيذ من خواص  
الفعل ، فلا يصح أن يقال : مضارب ، او سوف ضارب .

ومنها ٢ خبر كاد ، نحو كاد زيد يوم ، فلا يصح أن يقال : كاد  
زيد قائماً .

ومنها : نحو يقوم الزيدان ، فلا يصح لن يقال : قائم الزيدان .

بدون الاعتماد .

واجبيب عن الأول ، والأخير : بانه يصح أن يقال : الذي ضارب هو ؛ على ان ضارب خبر مقدم ، وهو مبتدأ مؤخر ، وكذا قائمان الزيدان . وعن نحو سبقه : انه مع حرف التتفيس واقع موقع قائم لا يقوم وحده ، لأن حرف التتفيس سار كأحد أجزاء الكلمة . وعن نحو كاد زيد يقوم ، بان اصله أن يقال كاد زيد قائما .  
وانما عدل عن ذلك ، لدلالة كاد على ملازم لزمان الحال . والمثال عليه بالاصالة هو الفعل .

(وبالت ) وهي حرف نفي (سيسط انصبه ) وليس اصله لا .  
فابدلات الألف نونا ، لأن المعروف انما هو ابدل النون الفاء ، لا العكس  
ومن ذلك ما تقدم في باب نوني (التأكيد في قوله )  
وابدلتها بعد فتح الفاء وقفأ كما تقول في تحقن قفا  
وقيل ؛ اصلها لا ان ، فمحذفت المهمزة تخفيفا . او الالف ، لانتقام  
المساكين . ورد بجهواز تقديم معمول معهوماها عليهما ، نحو زيدا لـ  
اضرب ، والموصول الحرف له الصدارة .

ومعناها النفي (خلقا ، سواء كان الى غاية ) (نحو فان ابرح الارض)  
حتى ياذن لي ابي لا ، نحو ان يخلقوا ذبابا . فان نفي خلق الذباب  
مستمر ابدا ، لأن خلقهم الذباب شوال ، وانتفاء المحال مؤبد . وهذا  
لا يثبت أنها لـ (أي) النفي ، لأنه هادنا لامر خارجي ، لامن مقتضيات  
لن ، وكذلك قوله (نـ ترانى ) .

ونفعبه (كـ المصدرية ) ! وهي التي تدخل عليها اللام لفظا ،  
(نحو لكـيلا تأسوا ) او تقديرـا ، نحو جتنـك كـ تكرمنـي : اي لـ (كـ

تكرمي فان لم تقدر قبلها اللام ، فهـى تعليـلـة جـارـة ، ويـجب حـيـنـتـذـ أـضـمـارـ أـنـ بـعـدـهاـ .

وقـالـ بـعـضـهـمـ :ـ انـ كـىـ فـيـ جـمـيـعـ اـسـتـعـمـالـاتـهـاـ حـرـفـ جـرـ ،ـ وـاـنـتـصـابـ الفـعـلـ بـعـدـهـاـ بـتـقـدـيرـ أـنـ ،ـ وـلاـ يـظـهـرـ إـلـاـ فـيـ الـضـرـورـةـ .ـ وـقـالـ بـعـضـ آـخـرـ :ـ إـنـهـاـ دـائـمـاـ نـاصـبـهـ .ـ

تنـبـيـهـ —ـ قـدـ تـكـوـنـ كـىـ اـسـمـاـ مـخـتـصـراـ مـنـ كـيـفـ كـوـلـهـ :ـ كـىـ تـجـنـحـونـ إـلـىـ سـلـمـ ،ـ وـماـ شـرـتـ قـتـلـاـكـمـ ،ـ وـلـظـىـ الـيـهـجـاءـ تـضـطـرـمـ أـيـ كـيـفـ تـجـنـحـونـ ،ـ فـحـذـفـ ،ـ كـمـاـ يـقـالـ سـوـ يـقـومـ زـيـدـ :ـ أـيـ سـوـفـ وـ (ـ كـذـاـ يـنـتـصـبـ بـأـنـ الـمـصـدـرـيـةـ نـحـوـ وـاـنـ تـصـوـمـواـ خـيـرـ لـكـمـ ،ـ لـاـ بـغـيـرـهــ )ـ :

أـيـ لـاـ بـغـيـرـ اـنـ الـمـصـدـرـيـةـ (ـ كـاـ)ـ لـمـخـفـفـةـ مـنـ الـشـيـلـةـ (ـ الـوـاقـعـةـ بـعـدـ فـعـلـ عـلـمـ خـالـصـ)ـ دـالـ عـلـىـ التـحـقـقـ ،ـ اوـ مـاـيـؤـدـيـ مـؤـدـاهـ ،ـ اوـ مـاـيـجـرـيـ بـحـرـاهـ اـعـنـىـ الـظـنـ الـغـالـبـ ،ـ فـانـهـاـ حـيـنـتـذـ لـاـنـتـصـبـ الـمـضـارـعـ ،ـ بـلـ تـصـبـ الـاسـمـ وـتـرـفـعـ الـخـبـرـ ،ـ كـمـاـ تـقـدـمـ فـيـ بـابـ الـحـرـوفـ الـمـشـبـهـ بـالـفـعـلـ فـيـ قـوـلـهـ :ـ وـاـنـ تـخـفـفـفـ اـنـ فـاسـمـهـاـ اـسـتـكـنـ وـالـخـبـرـ اـجـعـلـ جـمـلـةـ مـنـ بـعـدـانـ (ـ نـحـوـ عـلـمـ اـنـ سـيـكـونـ)ـ :ـ بـرـفعـ يـسـكـونـ ،ـ لـأـنـ اـنـ فـيـ الـآـيـةـ مـخـفـفـةـ مـنـ الشـيـلـةـ حـذـفـ اـسـمـهـاـ ،ـ وـبـقـىـ خـبـرـهـاـ .ـ

وـاعـلـمـ اـنـ الشـيـلـةـ يـصـحـ وـقـوعـهـاـ فـيـ كـلـ مـوـقـعـ يـكـوـنـ فـيـهـ مـعـ اـسـمـهـاـ وـخـبـرـهـاـ فـيـ مـوـضـعـ الـمـفـرـدـ ،ـ سـوـاـ كـانـ مـعـمـولاـ لـفـعـلـ ،ـ اـمـ لـاـ ،ـ نـحـوـ عـنـديـ اـنـكـ قـائـمـ ،ـ وـسـوـاـ كـانـ مـعـمـولاـ لـفـعـلـ التـحـقـقـ ،ـ كـلـمـتـ اـنـكـ قـائـمـ ،ـ اوـ مـعـمـولاـ لـفـعـلـ الشـكـ ،ـ نـحـوـ شـكـكـتـ فـيـ اـنـكـ فـاضـلـ .ـ وـلـكـنـ اـذـاـ خـفـفـتـ ،ـ لـاـنـقـعـ إـلـاـ بـعـدـ فـعـلـ التـحـقـقـ ،ـ كـالـعـلـمـ ،ـ اوـمـاـ

يؤدي معناه ، كالبيتين ، والظمور ، او الظن المتاخم للعلم وذلك لانها بعد العلم شايتها أن المصدرية لفظاً ومعنى ، اما لفظاً فظاهر ، واما معنى ، فلكونها مصدرية مثلها ، فاللزم قبلها الفعل المذكور ، ليكون مشمراً من أول الامر بانها مخففة ، لأن فعل المذكور معناه التتحقق والمخففة أيضاً معناه التتحقق فيتناسبان ، ولذا لم تقع ان المصدرية بعد فعل التتحقق الحالص .

( ولما ) ان ( التي ) وقعت ( بعد فعل ظن ) فان دخلت على جملة اسمية او الفعلية الشرطية او الدعائية او الفعل غير المتصرف ، او يفصل بينها ، وبين الفعل احد الفواصل التي تقدم في باب الحروف المشبهة بالفعل وهي مخففة من الثقيلة اذ المصدرية لاتقع في هذه الموضع ولا ( فانصب بها ) يعني ان لم تقع في الموضع المذكورة وهي ان المصدرية ( على الارجح نحو أحبب الناس ان يتکروا والرفع ايضاً صحيحاً ) بناء على ان الظن ظن غالب متاخم للعلم ، ( نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة ) فان حيئت مخففة لامصدرية او قوعها بعد ما هو بمنزلة العلم .

فان قلت ان لا في الآية من الفواصل ، فلا حاجة الى التنزيل .  
قلت : قد تقع لا فاصلاً بين المصدرية ، والفعل ، لأنها لكثرة دورها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها اخواتها من سائر أدوات النفي ، نحو جئت بلا زاد ، فدخلت لا بين الجار ، وبجوره بخلاف سائر أدوات النفي ، فلذلك نحتاج الى التنزيل فتدبر .

( واعتقد اذا رفعت ) المضارع بعدها ( تحفيتها من أن الثقيلة وهو اي رفع المضارع بعد فعل الظن منزلة العلم ( معارد كثير الورود ) وان وقعت بعد القول ، وما في معناه ، نحو ونادينا ان يا ابراهيم

فهي مفسرة ، او مخففة على رأي .

( وبعضاهم اي العرب اهمل أن ) ولو وقع بعد فعل التحقيق ( فلم ينصب ) المضارع بها ( حملأ على ما اختها اي المصدرية حيث استحققت عملاً نحو :

أيا علماء الناس ان يخبرونني بناطقة خرساء مساواكها الحجر ) حيث اهمل أن عن العمل في يخبروني ، بدليل بقاء النون قال الشاعري في كتاب ثمار القلوب ام سويد كنية الاست وكذلك ام سكين ام تسعين وسئل ابن الاعرابي عن هذا البيت ابي علماء الناس ان يخبروني بناطقة خرساء مساواكها حجر فقال هي ما علمت ام سويد يعني الاست انتهى ولا يخفى لطفله .

قيل ! وقد يعكس ، فيعمل ما المصدرية حملأ على ما اختها كما روی في الحديث « وكما تكونوا يولى عليكم » والأصل تكونون . ( ونصبوا باذن ) المضارع ، وال الصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذا وان او اذا وان . وعلى البساطة ، فال صحيح انها الناصبه بنفسها ، لا أن مضمرة بعدها . وهي حرف جواب وجزاء . وقد تمحض للجواب بدليل انه يقال : احبك فتقول : اذن اظنك صادقاً ، اذ لا بجازة فيه هنا .

وانما تعمل بشرط كون المضارع ( المستقبل ) المشهور ان المستقبل بفتح الباء اسم مفعول والقياس يقتضي كسرها ليكون اسم فاعل لأنه يستقبل كما يقال الماضي . ولعل وجه الأول ان الزمان يستقبل فهو مستقبل اسم مفعول لكن الأولى كسر الباء لأن توجيه الاول لا يخلو عن حزازة و ( ان صدرت و ) بشرط ان يكون ( الفعل بعد ) اذن

( موصلاً بها كقولك لمن قال ازورك اذن اكرمك ) : فوقع اذن في صدر الجواب ، ولم يفصل بينها ، وبين المضارع شيء وزمانه مستقبل .  
 ( او ) يكون ( قبله ) : اي قبل المضارع ( اليمين فاصلاً ) بينه ، وبين اذن ( نحو ) :

اذن والله نرميهم بحرب ) يشيب الطفل من قبل المشيب  
 فتصب نرميهم باذن ، لكون الفاصل بينهما اليدين وهو لكثرة دوره في الكلام لا يعد فصلاً ولهذا جاز هذا غلام والله زيد كما تقدم في باب الاضافة .

( ولا تنصب ) المضارع اذا كان زمانه ( الحال ) ، لأن مقتضى النصب تخلص المضارع للاستقبال ، وهذا غير ممكن ، اذا كان زمانه الحال ( كقولك لمن قال احبك اذن تصدق ولا ) .

تصب أيضاً اذا كانت ( غير مصدرة نحو ) :

لئن عاد لي عبد العزيز بمعثها وامكنتني منها اذن لا اقيلها )  
 فرفع اقيلها ، لأن اذن غير مصدرة ، لكونها جواب قسم : والتقدير والله لئن ، فلذا احملت اذن اذ المقدر كالمذكور .

( ولا ) تنصب أيضاً اذا كان ( مفصولاً بينها وبين الفعل بغير القسم نحو اذن انا اكرمك ) .

( وانصب ) على الاعمال ( وارفع ) على الاعمال ( اذا اذن من بعد حرف عطف وقع ) لأنها متقدمة من وجهه وغير متقدمة من وجهه ( نحو واذن لا يلبثون خلافك الا قليلاً ) ، برفع يلبثون لعدم تصدرها نظراً الى كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله ، بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض . ( وقرىء شادأ بالنصب ) ، نظراً

إلى أنه عطف جملة مستقلة على جملة مستقلة ، فمن حيث كون اذن في أول جملة مستقلة هي متقدمة .

( وبين لا النافية ولام جر ) التعليلية ( التزم ) : اي وجب ( اظهار ان ناصبة ) ، لثلا يتصل اللامان التعليلية ، ولام النافية ، استكراراً لتوالي الامرين ( نحو لثلا يعلم أهل الكتاب ) .

( وان عدم لا ) النافية ( مع وجود لام الجر ) التعليلية ( فان اعمل مظراً كان او مضمراً ) ، مثال المضمر ( نحو اعس الهوى لتفظر و ان شئت فقل : لأن تفظر ) باظهار ان .

( وان ) الناصبة ( بعد نفي كان حتماً ) : اي وجوباً ( اضمراً ) ، بشرط كونه ماضياً لفظاً ، ومعنى : بأن يكون منفياً بما ، او معنى ، لا لفظاً ! بأن يكون منفياً بلم دون سائر أدات النفي فالاول ( نحو ما كان الله تعزّيهما وانت فيه ) : فيعدب منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد اللام والثاني نحو لم يكن زيد اهلاً ليعرف فنسب يعرف بأن مضمرة وجوباً وتسمى هذه اللام الزائدة في خبر كان المنافية لام المحجود . وعلل امتناع اظهار ان بعدها بأن ما كان ليقوم مثلاً رد على من قال كان سيقوم ، فلام المحجود في مقابلة حرف التفيس ، فكما لا تذكر ان مع حرف الاستقبال ، لأنها للحال للتدافع بينهما كذا لا تذكر مع ما هو في مقابل حرف الاستقبال : اعني اللام ويمكن ان يعرف من التعليل المذكور وجه وجوب اشتار ان في الموضع الآتية فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المصدرية فكيف الحمل قلنا الحمل وزل كما في زيد عدل فالتاويل في الاية اما بمحذف المضاف من الاسم اي ما كان فعل الله تعزّيهما او من الخبر اي ما كان الله ذا تعزّيهما او

على تاول المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم ويحمل على المبالغة في الاستناد فتامل .

( كذلك ) يجب اضمار ان ( بعد او اذا يصلاح في موضعها اي موضع او ) حلول ( حتى التي بمعنى الى ) التي لانتهاء الغاية ، وذلك اذا كان المضارع مستقبلا ، بالنظر الى ما قبل حق ، سواء كان بالنظر الى ما بعدها أيضاً مستقبلا ام لا ، ( او ) يصلاح في موضع او حلول الا ) كذلك ففي كلام المضعين ( لفظة أن الناصبة ) بعد او ( خفي ) اي اضمر وجوباً ( نحو :

لأستهلن الصعب او ادرك المني ) فما انقادت الآمال الا لصابر فتصب ادرك بعد او بأن مضمرة وجوباً لصحة حلول حق في موضعها بأن يقال حق ادرك المني ، ونحو :

و كنت اذا غمرت قناء قوم ( كسرت كعوبها او تستقيما ) فتصب تستقيم بعد او بأن مضمرة وجوباً ، لصحة حلول الا في موضعها ولا يصلح حلول حق هنا ، لأن الاستقامة لا تعقل ان تكون غاية للكسر هذا ما تقضيه المتن ولكن ما في الجامي احسن تأدية لما هو المقصود واوضح وهذا نصه او التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان يشرط معنى الى ان او الا ان اي يشرط ان تكون بمعنى الى او إلا الداخليةتين على ان المقدرة بعدها لا ان ايها داخل في مفهومهما وإلا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لازمنك او تعطيفي حتى اي الى ان تعطيفي حتى او الا ان تعطيفي حتى فسيجزيه يقدرها بالا بتقدير مهناف اي وقت ان تعطيفي حتى وغيره يقدرها بالى بتأويل مصدر بجزور باو التي بهذه الى لازمنك الى اعتنانك حتى اتفى .

( وبعد حق هكذا اضمار ان ) الناصبة ( حتم ) : اي واجب ان كان المضارع مستقبلا . باعتبار زمان التكلم حقيقة ( كجد بالمال حق تسر ذا حزن ) : فتسر مستقبل ، باعتبار زمان التكلم حقيقة ، او يكون المضارع مأولا بالمستقبل ، كما يأتي .

( وتلو حق ) : اي المضارع الذي بعد حق ( ان كان ) زمانه ( حال ) حقيقة ( او مأولا به ) : اي بالحال ( ارفعن ) اذا لم يمكن حينئذ تقدير ان الناصبة ، لأنها من حروف الاستقبال ، فلا عمل لها في الحال ، للتدافع .

مثال الحقيقي ( نحو سرت البارحة حتى ادخلها ) : برفع ادخلها ان قلت هذا الكلام حين الدخول .

ومثال المؤل بالحال ( وزلزلوا حتى يقول الرسول ) : برفع يقول في قراءة نافع . والمراد بالتأويل ان يفرض ما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان ، فيغير عنه بالمضارع الدال على الحال ، لاستحضار صورته في نظر السامع ، ليتعجب منه على ما ذكره البيانيون في بحث او فراجع .

( وانصب تلو حق ) : اي المضارع الواقع بعد حق ان كان زمانه ( المستقبل ) حقيقة ( او المؤل به ) اي بالمستقبل .

مثال المستقبل حقيقة ( نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء ) بالنصب لأن تفيء مستقبل حقيقة ، باعتبار زمان الامر بالقتال .

ومثال المؤل بالمستقبل ( وزلزلوا حتى يقول الرسول ) بالنصب ( في قراءة الستة ) من القراء . وهم غير نافع ، لأنه قرأ بالرفع . والمراد من التأويل بالمستقبل ، ان قول الرسول ( ص ) وان كان

ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم : اي زمان نزول الآية ، إلا انه مستقبل بالنسبة الى زمان وقوع زلزال العسكر ، والمجاهدين .  
واعلم انه كلما رفع المضارع بعد حرفه حرف استيناق ، والجملة بعدها مستأنقة وكلما نصب المضارع بعدها ، فهو حرف جر ، والجملة بعدها مؤلة بمصدر يمرور والوجه في ذلك ظاهر ، وكذلك لفظة او ، لأنها بمعنى حرف الجر : اعني الى ان فتتأمل .

( وبعد فا جواب نفي ) : حاصل معنى فا الجواب كون ما قبلها سبباً لما بعدها كما يظهر في الامثلة الآتية ( او طلب امراً كان )  
الطلب : وهو طلب الفعل ، بشرط ان يكون الطالب عالياً مستعملاً  
( او نهياً ) : وهو طلب ترك الفعل بالشروطين ( او دعاء ) : وهو طلب  
الفعل ، اذا كان الطالب سافلاً : فان كان مساوياً ، فهو الالتماس  
( او استفهاماً ) : وهو طلب المتكلم من المخاطب فهم الفعل ( او عرض  
او تحضيرياً ) : كلها بمعنى طلب الشيء ، ولكن العرض طلب بلين  
والتحضير طلب بحث ( او تمنياً ) : وهو طلب حصول الشيء على  
سبيل المحبة عكنا كان او عتنعاً . وقال بعضهم : هو حالة نفسانية  
يلزمها الطلب بخلاف الترجي : فانه لا طلب فيه ، لانه ارتقاب امر ، لا وثوق  
بحصوله ( بشرط ان يكونوا ) : اي النفي والطلب ( محضين ) : بأن لا يكون  
النفي منتقضاً وان لا يكون الامر بصورة الخبر ، او باسم الفعل ، وان لا يكون  
للاستفهام للتقرير ونحوه ( ان و ) الحال ان ( سترها حتم نصب ) وانما اشتربطا  
في نصب ما بعد الفاء كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة : لأن مضمونها غير موجود  
حين التكلم ، فيشبه الشرط لانه ايضاً غير متحقق المضمون ، فيكون ما بعد  
الفاء كجزاء هذه الاشياء او لما حققتها الجامي وهذا نصه ليبعد الكلام بتقديم

الانشاء او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهם كون ما بعدهما ( اي الفاء ) جملة معطوفه على الجملة السابقة ثم حملوا الواو الواقعة بعد هذه الاشياء على الفاء، لكونها مثلها : في كون الاصل فيما العطف والعدول من رفع المضارع بعدهما الى النصب للتحصيص على ان الجملة بعد الفاء بتأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم . مثال النفي ( نحو لا يقضى عليهم فيما وتو ) اي فان يموتوا . ومثال الامر

( يا ناق سيري عنقاً فسيحها  
الى سليمان فستريحا )

اي فان تستريحا قال في المصباح العنق يفتحتني ضرب من السير فسيح سريع وهو اسم من اعنقا ومثال النهي ( لاتطغوا فيه فيجعل عليكم غضبي ) :  
اي فان يحل . ومثال الدعاء قوله :

( رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن )

اي فان لا اعدل . ومثال الاستفهام ( هل لنا من شفاعة فيشفعوا لنا ) :

اي فان يشفعوا ومثال العرض

( يابن الكرام الا تندنو فتبصر ما قد حدثوك فما رأء كما سمعا )

اي فان تبصر . ومثال التحضيص نحو قوله

( لولا تعوجين ياسلمي على دنف فتخمدي زار وجد كاد يقنية )

اي فان تخمدي . ومثال التمني ( ياليتي كنت معهم فأفوز ) اي فان افوز .

( فان كانت الفاء لغير الجواب بان كانت لمجرد العطف ) من دون اشعار

على سببية ما قبلها لما بعدها ( نحو ) قوله :

( ألم نسأل الربع القواه فينطق ) وهل يخبرنك اليوم بداء سهل

ومن هذا القبيل قوله تعالى : ولا يؤذن لهم فيعتذرون ( او ) كان

النفي ( غير محض ) : بأن كان النفي متلوا بنفي آخر ( نحو ماتزال

تأتينا فتجدنا ) او منتقضاً بالا نحو ( وما تأتينا إلا فتجدنا ) .  
 ( او ) كان ( الطلب غير مغضض . يأتـ كاتـ يصوـرـ الخبرـ ، او باـسـمـ  
 الفـعـلـ كـمـاـ سـيـأـتـيـ ) كل واحد منهاـ معـ مـالـهـ . فـفـيـ جـمـيـعـ هـذـهـ  
 الصـورـ ( وجـبـ الرـفعـ ) : اي رـفـعـ المـضـارـعـ .

( والـواـوـ كـالـفـاءـ فـيـماـ ذـكـرـ ) : من نـصـبـ المـخـارـعـ باـنـ مضـمـرـةـ  
 وـجـوـباـ بـعـدـ الأـشـيـاءـ الشـامـائـيـةـ المـتـقـدـمـةـ ، لـكـنـ لاـ مـطـلـقاـ ، بلـ ( انـ تـفـدـ )  
 الواـوـ ( مـفـهـومـ مـعـ ) وـجـهـ الاـشـتـاطـ هـنـئـ عـيـنـ ماـ سـيـقـ نـقـلـهـ منـ الجـامـيـ  
 فـتـأـمـلـ .

مـشـالـ النـهـيـ ( كـلـاـ تـكـنـ جـلـداـ وـقـيـرـ الجـزـعـ ) اي وـانـ ظـهـرـ الجـزـعـ :  
 اي معـ اـظـهـارـكـ الجـزـعـ اي لاـ تـجـمـعـ بـيـنـ كـوـنـكـ جـلـداـ ، وـاـظـهـارـكـ الجـزـعـ .  
 وـاـنـماـ فـسـرـنـاـ المـشـالـ بـذـلـكـ ، لـأـنـ النـهـيـ انـمـاـ تـعـلـقـ بـالـجـمـعـ بـيـنـ الفـعـلـيـنـ  
 لـاـ بـكـلـ وـاحـدـ مـنـفـرـداـ ، إـلـاـ كـانـ الـواـوـ عـاـطـفـةـ كـمـاـ يـأـتـيـ .

وـمـشـالـ النـفـيـ ( وـلـمـ يـعـلـمـ اللهـ الـذـيـنـ جـاهـدـوـ مـنـكـمـ ، وـيـعـلـمـ  
 الصـابـرـيـنـ ) : اي وـانـ يـعـلـمـ الصـابـرـيـنـ وـلـمـ رـادـ مـنـ نـفـيـ الـعـلـمـ فـيـ الـآـيـةـ  
 اـثـيـاثـ نـفـيـ الـعـلـمـ . اـعـنـيـ الجـهـادـ مـعـ الصـبـرـ ، لـأـنـهـ جـاهـدـوـ وـلـكـنـ لـمـ  
 يـصـبـرـوـ فـلـمـ يـتـعـلـقـ عـلـمـ اللهـ تـعـالـىـ بـجـهـادـهـمـ بـجـمـعـاـ مـعـ الصـبـرـ ، لـعـدـمـ  
 وـقـوعـ ذـلـكـ مـنـهـمـ وـالـعـلـمـ هـوـ الصـورـةـ الـحـاـصـلـةـ مـنـ الشـيـءـ وـلـاشـءـ هـنـاـ :  
 اي لـاـ جـهـادـ مـعـ الصـبـرـ : حـقـ يـحـصـلـ صـورـتـهـ ، لـأـنـ الـعـلـمـ انـمـاـ يـتـعـلـقـ  
 بـالـشـيـاءـ الـمـوـجـودـةـ عـلـىـ مـاـ هـيـ عـلـيـهـ ، فـعـلـمـ اللهـ تـعـالـىـ لـمـ يـتـعـلـقـ بـالـجـهـادـ مـعـ  
 الصـبـرـ لـأـنـهـمـ جـاهـدـوـ وـلـمـ يـصـبـرـوـ . وـبـعـارـةـ اـخـرىـ هـذـهـ الـآـيـةـ نـظـيرـ المـشـالـ .  
 المـذـكـورـ لـأـنـ النـفـيـ انـمـاـ تـعـلـقـ بـاجـتمـاعـ الفـعـلـيـنـ لـاـ بـكـلـ وـاحـدـ مـنـفـرـداـ .  
 وـاجـتمـاعـهـمـاـ غـيـرـ وـاقـعـ مـنـهـمـ .

ومثال الامر :

( فقلت ادعى وادعوا ان اندى )      لصوت ان ينادي داعياء  
اي ان ادعوا .

ومثال الاستفهام :

( ألم أك جاركم ويكون بيبي )      وينـكم المودة والاخاء  
اي وان يكون .

ومثال التبني : ( يا ليتنا نرد ولا نكذب يايات ربنا ونكون من المؤمنين اي وان لا نكذب وان نكون من المؤمنين ، ومثال العرض الانزل بما وتنصحتنا اي وارن تتصحنا ومثال التهضيض الاتعلم الاحكام الشرعية وتعمل بها اي وان تعمل بها ووجه العدول من الرفع الى النصب قد تقدم .

( فان لم تكن الواو بمعنى مع ، وجب الرفع . نحو لا تأكل السمك وشرب اللبن ) في هذا المثال وجوه من حيث الاعراب والمعنى . منها : ان يقصد بالواو المعية ، فينصب المضارع بعدها بان مضمرة ووجباً ويكون المعنى النهي عن أكلهما مجتمعاً ، فيجوز اكل كل واحد منهما منفرداً .

ومنها : ان يقصد بها مجرد العطف من دون قصد الماوية ، فيجزم المضارع بعدها عطفاً على الفعل المنهي قبلها ، ويكون المعنى النهي عن اكلهما منفرداً ومجتمعاً ، فكانه قيل لا تأكل السمك ولا شرب اللبن . منها : ان يقصد بها الاستئناف ، فيرفع المضارع بعدها ، ايكرز جملة مستأنفة منقطعة ما قبلها ، ويكون المعنى حينئذ النهي عن الاول فقط واباحة الثاني ، فكانه قبل لا تأكل السمك ويجوز لك شرب

اللبن . وقال بعضهم : ان الواو حالية . وفيه بعد الدخولها على المضارع المثبت فتأمل .

تبنيه - الجمل المستأنفة النحوية نوعان :

أحدهما : ما ذكرنا : اعني ما كان منقطعاً مما قبله .

الثاني الجملة المبدو بها الكلام : كقولك ابتداء زيد قائم . قيل : ومنه الجمل المفتتح بها السور ، لكنه لا يصح على القول بان قبل كل آية قل مقدر فتأمل .

( وبعد غير النفي ) من الاشياء الثمانية المتقدمة ( جزماً به ) : اي غير النفي ( اعتمد ان تسقط الفاء والجزاء قد قصد ) وبعبارة اخرى يجزم المضارع بعد غير النفي من الاشياء المذكورة اذا سقطت الفاء وقصد الجزاء : اي قصد ان المضارع مسبب بما قبله : اي احد الاشياء المذكورة ( نحو ) قوله تعالى : ( قل تعالوا اتل ) . فجزم المضارع وهو اتل بعد الأمر . لأن المضارع قصد به الجزاء : اي قصد ان التلاوة مسببة عن مجبيتهم . وانختلف في جازم المضارع على اقوال منها : انه بنفس الاشياء المذكورة ، وهذا هو المختار عند الشارح على ما يظهر من زيادة لفظة به بناء على رجوع الضمير الى غير النفي المراد به الاشياء المذكورة ، وانما جزم الاشياء المذكورة ، لتضمنها معنى حرف الشرط كما ان اسماء الشرط جزمت لذلك فإذا جزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلاً واحداً ؟

ومنها : ان الجزم بان المقدرة ، لأنه جواب للشرط المقدر ، فيكون بجزوماً باداة شرط مقدرة ؛ هي وفعيل الشرط ، فالتقدير في

الأية : تعالوا ان تتعالوا اتل .

ومنها : ان الجزم بنفس الاشياء المذكورة ، لنيابتها مناب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر ، كما ان النصب يضررها في قوله ضرباً زيداً ، لنيابتها عن اضرر لا تضمنه معناه خلافاً لمن توهن ذلك وقد ذكر في تحقيقه وتوضيحه وجهاً :

أحدهما : ان هذه الاشياء غير النفي فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل المطالب ، ويسمى ذلك السبب بالعملة الغائية . وجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج ، لأن العملة الغائية بوجودها الخارجي معلولة للعملة الفاعلية وان كانت بوجوده التصورية الذهنية ! اي بماهيتها عملة لعملية العملة الفاعلية ولذا قالوا : ان العملة الغائية تقدم في الذهن على المعلوم وتأخر في الخارج عنه ، وهذا معنى قولهم : اول الفكر آخر العمل . ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسبباً عن الطلب في الخارج مفهوماً من ذكر الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سبباً حاملاً عليه ، اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب ، اذ ليس معنى الشرط والجزاء إلا سببية الاول ومسبيه الثاني فانجزم السبب الحامل : اي العملة الغائية اي المضارع يات مقدرة بعد هذه الاشياء غير النفي ، لانه ليس طلباً .

والوجه الثاني : ان كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم عليه ، والحاصل على الكلام الخبرى افاده المخاطب مضمونه اولاً منها : اعني علم المتكلم بمضمونه والحاصل على الطالبى كون المطلوب مقصوداً للمتكلم : اما لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله ، وتوقف غيره

على حصوله هو معنى الشرط . فإذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقيفه على المطلوب ، جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لذاته ولغيره ، وإن ذكرت بعده ذلك الغير غالب على ظنه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور ، لا لذاته فيكون إذاً معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الغير ظاهراً هذا إذاً كان المذكور بعد هذه الأشياء صالحًا لأن يكون جزاء من مفهومها ، وقصد به السببية بخلاف قولنا أين بيتك أضرب زيداً في السوق إذ لا معنى لقولنا أن تعرفنيه أضرب زيداً في السوق .

وأما قوله تعالى : « قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة » فلأن الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة لحصول الجزاء ، بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه .

وان كان متوفقاً على شيء آخر : نحو ان تتوثّت ، صح صلوتك . وإذا لم يقصد السببية يبقى المضارع على رفعه أما حالاً : نحو « ذرهم في خوضهم يلعبون » او وصفاً : نحو كرم رجلاً يحبك ، او استينةً فابيانيا اي جواباً عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك كان المخاطب يسئل لم اقوم فتجيبه بان القوم يدعونك .

وقال بغضهم : ان الجزم في الآية الاولى باضمار اللام الجازمة . والتقدير قل للذين آمنوا ليقيموا الصلاة . ورد بان اضمار الجازم في الافعال كاضمار الجار في الاسماء وهو ضعيف عند المشهور وسماع عند بعضهم . كما تقدم في اخر باب الحروف الجارة . لا يحمل نظم القرآن عليه وإن وقع في الأشعار كقوله :

شَمِدْ تَنْدِ نَفْسَكِ كُلَّ نَفْسٍ مَا خَفَتْ مِنْ اَمْرٍ تِبَالاً

وقد يقال : ان الجزم في الآية على تشبيهه بالجواب ، كما قيل في قوله تعالى :

كن فيكون بالنصب ، فليكن هذا على ذكر منك ل تستفيد منه فيما يأتي من المباحث في المقام . ( بخلافه ) اي بخلاف المضارع الواقع ( بعد النفي نحو ما تأتينا تحدثنا ) فلا يجوز جزم تحدثنا ، لأن النفي خبر مخصوص لأشبه له بالشرط اصلا ، ولأن الجزم يتوقف على الجزائية اي السببية ولا يعقل كون انتفاء الاتيان سببا للتحديث ( و ) بخلاف ( ما اذا لم يقصد ) بالمضارع الواقع بعد غير النفي (الجزاء) اي مسببيته عمما قبله ( نحو تصدق ت يريد وجه الله ) فلا يجوز جزم ت يريد اذ ليس ارادة وجه الله مسببا عن الصدقة بل الأمر بالعكس ، كما هو واضح .

تشبيه - إنما رفع تطهورهم في قوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهورهم » وان كان مسبوقا بالامر وهو من الأشياء المذكورة ، لأنه لم يقصد بتطهورهم الجزاء بل المقصد كونه صفة لصدقة ، وكذلك يرى في قوله تعالى : « فَوَبِ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِمَا يَرَثُنِي » لأن صفة لوليا لا جواب لها ، كما قدره بعض جوابا فيجوزه واستشكل في جعل يرثني صفة ، لأن يحيى عليه السلام مات قبل والده فتأمل .

( وشرط جزم ) المضارع الواقع ( بعد نهي اذا اسقطت الفاء ان تضمن ان الشرطية قبل لا ) النهاية ( دون تناقض في المعنى يقع ) وبعبارة اخرى : يشترط في جزم المضارع عند سقوط الفاء بعد النهي ان يصح المعنى بتقدير دخول ان الشرطية على لا النهاية ( كقولك لا تدن من الاسد تسلم ) بجزم تسلم ، اذ يصح ان يقال : ان لا تدن من الاسد تسلم

لان السلامة مسببة عن عدم الدنو من الاسد والانتهاء عنه ( بخلاف ) قوله : ( لا تدن منه ياكلك ) اذلا يصح ان يقال ان لا تدن من الاسد ياكلك ، لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو والانتهاء عنه بل انما يتسبب عن الدنو ( فلا يجوز ) ياكلك بسل ي يجب رفعه ( خلاف اللكساني ) فانه يجيئ الجزم من دون الشرط المذكور تعويلاً على القرينة وقياساً للجزم على النصب ، فانه يجوز اتفاقاً لاندن من الاسد فياكلك بالنصب ومن هذا القبيل قوله تعالى :

« لافتروا على الله كذباً فيسخطكم بعذاب » فيجوز عنده لاندن من الاسد ياكلك بالجزم على معنى ان تدن من الاسد ياكلك ومن هذا القبيل قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لاترجعوا بعدي كفاراً يضر ببعضكم رقاب بعض » اي ان ترجعوا بعدي كفاراً يضر ببعضكم رقاب بعض فتأمل جيداً .

( والامر ) اي مفهوم الامر ( ان كان بغیر ) صيغة ( افعل ) ( بان كان ) مدلولاً عليه ( بلفظ الخير او باسم الفعل فلا تنصب جوابه ) اي لاتنصب المضارع اذا وقع بعد الامر بغایر افعل لان النصب كما تقدم انما كان لتأويل الجملة بالمصدر ليحلف على مصدر متضمن من الفعل المتقدم وفي المقام لافعل مقدماً حق يتضمن منه مصدر هذا اذا كانت الفداء ووجودة واما اذا سقطت فلا متضمن للنصب اصلاً فتأمل . ( خلاف اللكساني ) فانه يجوز النصب ، لانه يشيري جميع ذلك بحرى فعل الامر الصريح فيشبه المضارع بعده المضارع الواقع بعد الامر الصريح ، كما انتصب في بعض القراءات يكون في قوله تعالى :

« واذا قضى امراً فانما يقول له كن فيكون » لشبيه بباب الامر

من حيث مجئه بعد الامر : اعني كن وليس جواباً له من حيث المعنى اذ لا معنى مثلا لقولك : قلت اضرب يضرب زيد على معنى اضرب ان تضرب يضرب اي يضرب زيد .

(و) لكن ( جزمه ) اي المضارع ( اقبل للجتماع عليه ) ، وان الجزم نص في السبيبة فلم يحتاج الى صريح الامر ، بدل يكفي معناه ( نحو حسبك الحديث ينم الناس ) هذا مثال للامر بلفظ الخبر اي اكفف (و) نحو ( صه احدثك ) بجزم احدثك هذا ، ولكن في كون الكف عن الحديث سبباً للنوم والسكتوت سبباً للتهدیث نوع خفاء الان يراد بالسببية الناقصة فتأمل .

( والفعل المضارع ) اذا وقع ( بعد الفاء في الرجاء نصب عند الفراء والمصنف كتصب ما الى التمني ينتمي ) بناء على ان الترجي طلب التمني ( نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السماوات فأطلع ) بتصب اطلع في بعض القراءات واول جماعة قراءة النصب بأن لعل ضمنت معنى لبت لکثرة استعمالها في توقيع المرجو وهو ملازم للتمني .

( وان على اسم خالص من شبه الفعل ) بان يكون اسماً جامداً غير مصدر : نحو لولا زيد ويحسن الى لهلكت اي لولا زيد واحسانه الى لهلكت او يكون مصدرأ لا يجعل محله فعل على ما تقدم تفصيله في اول باب اعمال المصدر في قوله :

ان كان فعل مع ان او ما يدخل محله ولاسم مصدر عمل وحاصل ما ذكر هناك : ان يكون المراد بالمصدر الحدث المقيد بزمان الحال او الاستقبال ، والا فلا شبهة له بالفعل فلا يعمل ( فعل عطف بالواو والفاء او واو وثم ) تنصبه اي الفعل ( ان ) الناصبة ( ثابتة )

كان او منعذف ) .

وبعبارة اخرى اذا عطف المضارع بالواو والفاء واو وثم على اسم صريح لا يجعل عمله فعل فمحيىء ينصب المضارع بأن مذكورة او مقدرة مثال المعطوف باو المنصوب بان مقدرة ( نحو ) قوله تعالى : ( وما كان لبشر آن يكلمه الله إلا وحياً او من وراء حجاب او يرسل رسولاً ) ينصب يرسل بان مقدرة عطفاً على وحياً ووحياً مصدر لا يجعل عمله فعل لعدم اجتماع شرائط العمل فيه لانه ليس المراد منه الوحي المقيد بزمان الحال او الاستقبال بل المراد منه الوحي مطلقاً . ومثال المعطوف بالواو : نحو قول ميسون الكلابية ام يزيد .

( وليس عباءة وتقر عيني ) احب الي من لبس الشفوف  
بنصب تقر بان مقدرة عطفاً على لبس بالواو وي بعض النسخ  
لبس باللام قال بعض المحققين : انه تحرير لانه معطوف على قوله  
قبل هذا البيت :

لبيت تخفق الارواح فيه أحب الي من قصر منيف  
ونقل عن كتاب حيوة الحيوان للدميري انه قال : انها كانت بدوية  
وحاملة ليزيد وأمر معاوية باخراجها من التصر المنيف الذي يشرف  
بالفوطة ، وهي بستان منزه وموضع طيب وفيه الرياحين وسائر الطيبات  
والفاواكه ومن جملة القصيدة

وكلب ينبع الطراق دوني أحب الي من مر الوف  
واصوات الرياح بكل فسح أحب الي من نقر الدفوف  
وحرف من بني اعمام عندي أحب الي من علچ انوف  
وقد قصدت من العلچ زوجها معاوية فغضب عليها وأمر باخراجها

من القصر وارسالها الى قبيلتها فلما وضعت يزيد أتوه الى الشام .  
انتهى المنشول من حياة الحيوان .

ومثال المعطوف بالفاء قوله :

( لولا توقع معتز فارضيه ) ما كنت اوثر اتراها على ترب

بنصب ارضيه بان مقدرة عطفاً على توقع .

ومثال المعطوف بشم قول ابن مدرك :

( اني وقتلي سليكاماً ثم اعقله ) كالثور يضرب لما عافت البقر

بنصب اعقل بان مقدرة عطفاً على قتلي :

ففي جميع هذه الصور يجوز نصب المضارع بان مقدرة عطفاً  
على ما قبله من الاسم الصريح ( بخلاف ) المضارع ( المعطوف على )  
الاسم ( غير الحالص ) من شبه الفعل بان يصبح حلول الفعل محله على  
ما اشرنا اليه آنفاً فانه لا يجوز حينئذ نصب المضارع المعطوف عليه  
بل يجب رفعه ( نحو الطائر فيغضب زيد الذباب ) فيغضب يجب رفعه  
لانه معطوف على طائر وهو اسم غير الحالص من شبه الفعل لانه واقع  
موقع الفعل لانه صلة ال فهو بمعنى يطير لان حق الصلة ان يكون  
جملة فوضع طائر مقام يطير وقد تقدم وجهه في باب الموصولات .  
وحاصله انه عدل من الفعل الى الاسم ، لاجل ان ال المؤصلة تشبه  
لفظاً آل المعرفة وهي لاتدخل على الفعل وهذا تناقض ما عدل به دخول  
نون الوفاية من حفظ آخر الفعل من الكسر المشبه للجر الممنوع  
دخوله على الفعل فتدبر .

( وشذ حذف ان ) الناصبة ( ونصب ) المضارع بعد الحذف ( في  
سوى مامر ) من المواقع المتقدمة ( كقولهم : خذ اللص قبل ياخذك )

اي قبل ان يأخذك (فأقبل منه ما عدل روى ولا تقتبس عليه) لانه موقوف على السماع خلافاً لجماعة يجوزون ذلك قياساً .  
وشد أيضاً حذف ان الناصبه في غير الموضع المذكورة من دون ان تعمل كقولهم : وتسمع بالمعيدى خير من ان تراه وقد تقدم الكلام فيه في بحث عينات الاسم .

قيل : ومنه عساك ان تفعل كذا ونحوه . قيل : والذى حسن حذفها من تسمع وجودها في من ان تراه واجازه بعضهم قياساً ولكن بشرط رفع الفعل وذهب بعض آخر الى انه لا يجوز حذفها الا في الموضع المتقدمة رفعت او نصبت .

## فصل في عوامل الجزم

وهي نوعان : ما يجزم فعلاً واحداً ، وما يجزم فعليين .  
فالاول ماذكره بقوله : (بلا) الناهية المطلوب بها الترك (ولام)  
الامر حال كونك (طالباً) الفعل (ضع جزماً) وهو اما بالسكون او  
بالحذف (في الفعل سواء كانتا للدعا) بان كان الطلب بهما من الادنى  
(نحو لا تؤاخذنا) ونحو (ليقض علينا ربنا) او للالتماس كقولك  
لم يساويك : لاتفعل او افعل (ام لا بان كانت لا للنبي) بان كان  
الطلب بها من الاعلى (نحو لاتشرك و) بان كانت (اللام للامر)  
كذلك (نحو لينفق ذو سعة) وهي مكسورة ، وفتحتها لغة . وقد

تسكن بعد الواو والفاء وثم وذلك للتخفيف ، ودخولها على فعل غير المخاطب مخصوص بالشعر او من باب التغليب فيما كان البعض حاضراً وكذلك حذفها مختص بالشعر ، واجاز بعضهم في النثر وجعل منه قوله تعالى :

« قل لعبادِي الذين آمنوا يَقِيمُوا الصَّلَاةَ » اي ليقوموا ( هكذا )  
 ضع جزماً في الفعل ( بلم ولما النافتين نحو وان لم تفعل فما يلقت  
 لما ذوقوا عذاب ) ويفترقان بجواز انقطاع نفي لم دون لما وبمصاحبة  
 لم اداة الشرط حملـاً على ان فعلت دون لما حملـاً على قد ذاقوا . فانه  
 لا يجوز ان يقال ان قد ذاقوا وبعبارة اخرى حمل فعل كل منها على  
 مثبتـه . لأن الشرط يلـيه مثبت لم فيقال : ان قام زيد ، ولا يلـيه مثبت  
 لما ، فلا يقال ان قد قام فعودـل بين نفي كل واثبات كل وانما لم تقع  
 قد بعد الشرط لأنـها تقتضـي تحقيق وقوعـه وتقرـيبـه من الحال . والشرط  
 يقتضـي الشكـ في وقوعـه وعدـمه وتلـيه الى الاستقبـال . وقربـ من هذا  
 ما قالـه بعضـ المحققـين حيث قالـ : اعلمـ انـ لما كما قالـوا كانـ في الاصـل  
 لم زيدـتـ عليهاـ ما ، كما زيدـتـ فيـاماـ الشرطـيةـ وـايـنـماـ فـاخـتـصـتـ بـسـبـبـ  
 هذهـ الـزيـادـةـ باـشـيـاءـ :

أحدـهاـ انـ فيهاـ معـنىـ التـوقـعـ كـتـدـ فيـ ايـجـابـ المـاضـيـ فهوـ يستـعملـ  
 فيـ نـفـيـ الـأـمـرـ المـتـرـقـعـ ، كماـ يـخـبرـ بـقـدـيـ الـإـغـلـبـ عنـ حـصـولـ الـأـمـرـ  
 المـتـرـقـعـ!ـتـقولـ لـمـ يـتـوـقـعـ رـكـوبـ الـأـمـيرـ : قدـ رـكـبـ الـأـمـيرـ . وـقـدـيـسـتـعملـ  
 فيـ غـيرـ الـمـتـوـقـعـ ايـشـاـ : نحوـ نـدـمـ زـيدـ وـلـماـ يـنـفـعـهـ النـدـمـ واـخـتـصـتـ لـماـ  
 ايـشـاـ بـامـتدـادـ نـفـيـهاـ مـنـ حينـ الـاتـقاءـ إـلـىـ زـمانـ الـمـتـكـلـمـ : نحوـ المـثالـ  
 المـذـكـورـ ، فـانـ عـدـمـ النـفـعـ مـتـقـسـلـ بـحـالـ الـتـكـلـمـ . وـاماـ لـمـ فـيـجـوزـ انـقطـاعـ

نفيها : نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم .

واختصت لما ايضاً بعدم دخول ادوات الشرط عليها ، فلا تقول ان  
لما يضرب كما تقول ان يضرب ، وذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل  
الحر في وشبهه ومعموله .

واختصت ايضاً بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المبني  
اندل عليه دليل : نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها ، كما جاز  
ذلك في قد التي هي نظيرتها نحو قوله :

ازف الترحل غير ان ركابنا لما نزل برحالنا وكان قد  
وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله :

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعزب ان وصلت وان لم  
اي وان لم تصل انتهى بادنى تغيير ، والى ما ذكر ينظر قوله الاجمالي  
من ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل .

(قيل وقد تنصبه ) اي قد تنصب (لم) المضارع (في لغة ومنه  
قراءة الم نشرح لك ) بالنصب .

والنوع الثاني : ما ذكره بقوله ( واجزم بان ) بكسر الميم وسكون  
النون ( نحو إن يشا يرحمكم ) بجزم الفعلين .

قال ابن هشام في الباب الثامن من ملح كلامهم تقارب اللفظين  
ولذلك امثاله الى ان قال الثالث اعطاء ان الشرطية حكم لون الاعمال  
كما روی في الحديث فان لا تراه فانه يراك انتهى وسيجيئ هذا الحديث  
في اخر الكتاب ونحن ذكرناه في شرحنا على المداول في بعض الالتفاتات  
فراجع ان شئت ، وهي ام الالفاظ الشرطية ، ولذا يحذف بعدها  
الشرط والجزاء في الشعر خاصة ، كما يأتي وكذلك يحذف الشرط وجده

في السعة كما تقدم في باب افعال الناقصة في قوله :  
ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان واو كثيراً ذا اشتهر  
ويأتي هنا أيضاً عن قریب . وليس تكراراً كما توهمنه بعض لأن  
الغرض هناك بيان حكم كان من حيث هو فعل ناقص ، وهبنا بيان  
حكم الشرط والجزاء فلا تكرار فتأمل .

(و) اجزم أيضاً بلفظة (من) بفتح الميم وسكون النون وهي  
موضوعة للعاقل متضمنة معنى ان الشرطية : ( نحو من يعمل سوء يجز  
به ) بجزم الفعلين ( وما ) وهي موضوعة لغير العاقل كذلك زماناً كان  
نحو فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي استقيموا لهم مدة استقامتهم  
لכם ام غيره ( نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ) بجزم الفعلين ،  
( ومهما ) وهي بسيطة لامر كبه من مه وما الشرطية خلافاً لبعضهم ولا  
من ما الشرطية وما الزائدة ، ثم ابدلت الف ما الشرطية هام دفعاً  
لتكرار خلافاً لبعض آخر ، ولازم القول بالبساطة أن تكتب بالياء  
كحبلى ، وان كان المشهور في رسماها الألف .

قال في شرح النظام : انهم كتبوا كل الف رابعة فصادعاً في اسم  
او فعل ياء كالمعزى وأعزى واصطفى والمصطفى تنبيها على انقلابها ياء  
في نحو معزيان واعزيت ، او دلالة على الامالة إلا فيما قبلها ياء فانها  
تكتب الفاء وان كان بالصفات المذكورة نحو المعيا واحيا كراهة ،  
لا جتماع اليائين الا في نحو يحيى علماء وربى علماء وشبيهها فانها تكتب  
بالياء فرقاً بين العلم وغيره والعلم بالياء اولى لكونه اقل فيحتمل  
الثقل انتهى ونحن وان ذكرنا مثل ذلك سابقاً لكننا اعدناه لما نرى  
من بعض اهل العلم من عدم الاطلاع على رسم الخط والكتابية والله

الموفق والممعين على كسب النهايات .

وهي موضوعة لغير العاقل ؟ ( نحو مهما تاتنا به من آية ) لتسخرنا بها فما نحن لك بمؤمنين .

وقال بعضهم : إنها للزمان وقد انكره الزخشري وقال هذا افتاء على لغة العرب .

وقال بعض : إنها مركبة من مه بمعنى أكفف وما وهذا القول ضعيف جداً إذ لامنا سبة بين الكف والشرطية .

( واي ) سواء كان مع ما ( نحو اي ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ) او بدونها ; نحو اي يوم تاجر اسافر وهي بحسب ماقضى اليه لفطا او تقديرآ تكون للعاقل في : نحو ايهم يقم اقم ، ولغيره في المثال المتقدم وقد تكون ظرف مكان نحو اي مكان تجلس اجلس .

( ومتى ) سواء كان مع ما او لا ( نحو ) قوله :

ولست بخلال النلاع عنقاء ولكن ( مى تستوفد القوم ارند ) وهي موضوعة للزمان فقط متنبئه من الشرط .

( وابيان ) وهي كمحق ( نحو ايان تفعل افضل ولم يذكر ) المصنف ( هذه ) اي ايان ( في الكافية ولا شرحها ) وكذلك ابن الحاجب في كافيةه ولعل الوجه في ذلك انها فعال من اين او فعلان من اي فتدبر .

( وابن ) وهي للمكان سواء كانت مع ما ( نحو اينما تكونوا يدركم الموت ) او لا نحو اين تجلس اجلس .

( وادما نحو ) قوله

( اذا ما تيئت على الرسول فقل له ) حقاً عليك اذا اطمأن المجلس والجزم بها قليل لاضرورة ، خلافاً لبعضهم حيث خصه بالضرورة .

وهي لمجرد تعليق الجواب على الشرط كان وقيل ; هي ظرف زمان كمك . والدليل على الجزم بها في البيت الفاء الجزائية . ولا يجوز الجزم باذبدون ما ( و ) مثله ( حيشما : نحو حيشما يك امر صالح فكن ). ولل فالفضل المعهشى كلام في حذف النون من يك لا يتوقع صدور مثله من مثله ، اذ لاساكن بعد يك ، حتى يستشكل في حذف نونه ، لأن همزة امر همزة قطع لاوصل لانها فاء الفعل لأن امر مهموز الفاء بمعنى شيء لا مهموز اللام بمعنى رجل . واظن انه وقع فيما وقع من فقط صالح ، وهو غير صالح له فتأمل .

( واني ) وهي على ما قبل مثل حيشما موضوعة للمكان ( نحو قوله : فاصبحت اني تاتها تلتبس بها ) ولا تمثل ان الزمان صروف فعلم ما فصلنا ان ادوات الشرط من حيث المعنى ستة اقسام : الاول : ماوضع لمجرد تعليق الجواب بالشرط وهو ان واد ما والثاني : ماوضع للعاقل وهو من . والثالث : ماوضع لغير العاقل وهو ما ، ومهمما . والرابع : ماوضع للزمان وهو متى ، وايان . والخامس ماوضع للمكان وهو اين ، واني وحيشما . والسادس : ما هو بحسب المضاف اليه وهو اي .

( وزاد الكوفيون كيف فجزموا بها ) سواه كان مع ما ام لا . وقيل بشرط اقتراها بما قالوا ; ومن ورودها شرطاً قوله تعالى : « يصوركم في الارحام كيف يشاء » والجواب مخذوف اي كيف يشاء الامورصوركم في الارحام .

ولما البصريون فقالوا ، انه شرط تقتضى فعلين متفرقين اللفظ

والمعنى لكن ، غير مجوزين ، فلا يجوز عندهم كيف تجلس اذهب ،  
لعدم الموافقة ولا كيف تجلس اجلس بالجزم وعلموا ذلك ، اي عدم  
جواز الجزم بها بمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها  
لشرطها اتفاقاً . (ويجوز باذن في الشعر كثيراً كما قال ) المصنف (في  
شرح الكافية ومنه ) اي ومن الجزم في الشعر قوله .

استغن ما الغناك ربك بالغنى ( واذا تصبك خصاصة فتبعمل )  
واما قوله تعالى :

«والليل اذا يسر» فمحذف الياء من يسر ليس للجزم بل حذفت  
للوقف لأن حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح وقد  
تقدمن حذف الياء حكاية الاخفش مع تلميذه في فصل المنادي المضاف  
إلى الياء وهي ظرف متضمنة معنى الشرط ، ولذا تختص بالدخول على  
الجملة الفعلية عكس الفجائية فرقاً بينهما وقد اجتمعتا في قوله تعالى  
«فاذ اصاب به من يشاء من عباده فاذ هم يستبشرون» وعمل عدم  
الجزم بها بانه لما كان الحدث الواقع فيهما متيناً ومقطوعاً به في نظر  
المتكلم لم يتم فيه معنى ان الشرطية الدال على الشك والاحتمال بل  
صار عارضاً على شرف الزوال ، فلهذا لم تجزم الا في الشعر مع ارادة  
الشرط وكونه بمعنى مقى فلذلك قال المصنف (والاصح منع ذلك في  
النشر لعدم وروده ) في كلام العرب واما والليل اذا يسر فقد تقدم  
الوجه في ذلك .

واما لو؛ فهي شرط في مضى ، كما يأتي والاصح انها لا تجزم اصلاً  
وقيل تجزم في الشعر خاصة . ( وحرف اذ ما كان ) أما حرفيه ان  
في الاتفاق ، واما اذ ما ففيها خلاف .

فقال بعضهم : إنها حرف (لان اذ) وان كان في الاصل اسمأ للزمان الماضي لكنه (سلب معناه الاصلي واستعمل مع ما الزائدة) فلم يركب مع ما صارتـا كالكلمة الواحدة فبطل دلالتها على معناها الاصلي الاسمي بالتركيب وصارت حرفاً نظير حب اذ اركب مع ذا فقالوا : بهذا فبطل معناه الاصلي الفعلى وصار مع ذا اسمأ وخرج عن معناه بالكلية وقيل : اصله اما قبلت الميم الاولى ذا لا .

وقال بعض اخر : انها اسم ظرف زمان لانها قبل حقوق ما كانت اسماً والاصل عدم التغير وما كافة لها عن طلب الاضافة وكذا قيل في حيشما .

( وباقى الادوات اسماء بلا خلاف الامهمما فعل الاصح لعود الضمير عليها في الاية السابقة اعني ضمير به حملأ على اللفظ وضمير بها حملأ على المعنى لان المراد بها الاية والضمير لا يعود الا على الاسماء . ومقابل الاصح قول بعضهم انها حرف مستدلاً بقول الشاعر  
ومهما تكن عنده امرء من خليةة وان خالها تخفي على الناس تعلم  
قال فهي هنا حرف بمنزلة ان الشرطية لا محل لها من الاعراب  
وكون الاسم بلا محل من الاعراب غير موجود في كلامهم والدلائل  
على كونها بلا محل ان خليةة اسم تكن بناء على زيادة من وعند امرء  
خبره ولا يمكن جعل مهما مبتدئه لعدم رابط لها في الكلام .

واجبيب بانها اما خبر تكن خلائقه اسمها ومن زائده لان الشرط غير موجب عند بعض واما مبتدء واسم تكن ضمير راجع اليها والظرف خبر وانث ضميرها ، لانها في معنى الخلائق ومن خلائق قنسر للضمير ومن بيانه .

( ثم مكان منها ) اي من اسماء الشرط ( للزمان او المكان ) نحو  
 اين ومتى ( فموضعه نصب بفعل الشرط ) على الفارقية نحو اين تجلس  
 اجلس ومتى تخرج اخرج ( وما كان لغيره ) اي لغير الزمان او المكان  
 نحو من وما واي ( فموضعه رفع على الابداء ) على الارجح ( اناشغل  
 عنه الفعل بضميره ) او بمتعلقه متعدياً كأن الفعل نحو من ضربته  
 ومن ضربك غلامه فاضربه . ويجوز فيه النصب ايضاً بمضارع يفسره  
 كما تقدم في باب الاشتغال في قوله

والرفع في غير الذي مر رجح . فما أبىح أفعى ودع ما لم يبح  
او كان الفعل لازماً : نحو من جائقك فاكرمه ، ومن جائقك غلامه  
فاكرمه ( والا ) اي وان لم يكن الفعل مشتملاً بضميره ، ولا بمتعلقه  
( فينصب ) اسماً الشرط ( به ) اي بفعل الشرط على المفعولية : نحو  
من ضربت ضربت . ويجوز الرفع على الابداء ايضاً بناء على كون  
المفعول ضميراً مخدوفاً اي ضربته ، لكنه ضعيف ، لأن عدم التقدير اولى .  
وما اختاره الشارح : من كون الناصب فعل الشرط دون الجزاء  
مذهب المحققين خلافاً لبعضهم . وذلك ، لأن هذه الاسماء من حيث  
كونها ذات تصدر كان مقتضى القياس ان لا يعمل فيها لفظ اصلاً وان  
كان العامل متاخراً ، لأن مرتبة العامل من حيث كونه عاماً  
التقدم ، فيصير لها مرتبة التأخر من حيث المعمولية وان كان مقدماً  
للفتاوى ، لكنهم جوزوا ان يعمل فيها الشرط لانه لا يجوز تقدمه عليها  
اصلاً فتبقى على صدارتها من وجہ ، ولم يجوزوا ان يعمل فيها الجزاء  
لانه يجوز ان يتقدم عليها اما باقياً على الجزاية كما هو مذهب بعض  
او ساقطاً عنها دالاً على الجزاء ، كما هو مذهب بعض آخر فلا يبقى

لها صدارة اصلا . على انه لم يسمع في : نحو ايهم جائز فاضرب نصب ايهم . فلو كان العامل الجزاء ، يسمع منهم ذلك فتأمل . فانه دقيق وبالتأمل حقيقة ( فعملين يقتضيin اي ادوات الشرط ) كلها ( وهي ان وما بعدها ) وانما تدخل على فعلين لتجعل الاول سبباً والثاني مسبباً . والمراد يجعلها الاول سبباً ان المتكلم اعتبر سببيته للثاني ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سبباً حقيقياً للثاني لا خارجاً ولا ذهناً بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب واللازم والملازم : كقولك : ان اهنتني اكرمنك . فالاهانة ليست سبباً حقيقياً للكرام ، ولا الاكرام مسبباً حقيقياً للاهانة لا ذهناً ولا خارجاً ، لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهاراً لكرم الاخلاق او الحلم والارفاق وبعبارة اخرى المراد بسببية الاول سببيته في ذهن المتكلم . فلا يستشكل بنحو : ان كان النهار موجوداً فالشمس طالعة ، حيث ان الثاني سبب الاول في الخارج لأن حصول الاول في ذهن المتكلم سبب للثاني فتدبر .

ويسمى اول الفعلين ( شرط ) وهو في اللغة بمعنى العلامة : سمع الفعل الاول ، به لكونه علامة على ترتيب الثاني عليه . ولذلك ( قدم ) لتقديم العلامة على ذيها ، او لانه علة للثاني ولو بالاعتبار والعلة مقدم على المعلول ( ويتأوه ) الثاني الذي يسمى ( الجزاء ) لانه يبني على الاول ابتناء جزاء الفاعل على الفعل ( وجواباً وسم ايضنا ) .

واختلف في العامل في الشرط والجزاء على اقوال :

منها : ما اختاره المصنف والشارح على ما يظهر من عنوان الباب من ان العامل فيهما نفس الاداة ، لاقتضائهما الفعلين اقتضاء واحداً

وربطها الجملتين احديهما بالآخر بحيث صارت كجملة الواحدة ، فهى  
كالابتداء العامل في المبتدء والخبر ، وكافعال القلوب ونحوهما .  
ومنها : ان العامل في الشرط الاداة . وهما معًا يعملان في الجزاء  
لان الاداة ضعيف لا تقدر على عملين ، وهذا كما قيل : ان الابتداء  
والمبتدأ يعملان في الخبر .

ومنها : ان الشرط مجزوم بالأدلة والجزاء مجزوم بالشرط وحده ،  
ضعف الاداة عن عملين ولو بضميمة غيرها ، والشرط طالب للجزاء  
فلا غرابة في عمله فيه .

ومنها : ان الشرط مجزوم بالأدلة والالجزاء مجزوم بالجوار ! كالجمر  
بالجوار لان الجزم كالجمر في الاختصاص بصنف واحد على ما تقدم  
في قوله :

والاسم قد خصص بالجمر كما قد خصص الفعل بان ينجز ما  
ومنها : قول غريب : وهو ان الشرط والجزاء مبنيان ، لعدم وقوعهما  
موقع الاسم لعدم وقوع الاسم بعد اداة الشرط الا في الضرورة ، فلا  
يحتاجان الى عامل فتأمل .

ومنها : ان الشرط والجزاء تتجاوز ما كما قيل في المبتدء والخبر انهم  
ترافقا وتختص كلة ان ، لكونها ام الباب بدخولها على الاسم بشرط  
ان يكون بعده فعل . ولا يجوز ذلك في سائر ادوات الشرط الا في  
الضرورة ويجب في الفعل حينئذ ان يكون ماضياً سواء كان ذلك الاسم  
مرفوعاً : نحو ان زيد ذهب . او منصوباً : نحو ان زيداً ضربت وقد  
يكون معتبراً . لكنه شاذ ، فان كان ذلك الاسم مرفوعاً فهو مرفوع  
بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر وذهب بعضهم الى انه مبتدأ

يجب كون خبره فعلاً ، لاقتضاء اداة الشرط فعلاً سواء ولها ام لا . والعامل في هذا المبتدء عند بعضهم الجزاء ، وعند جماعة الابتداء وان كان ذلك الاسم منصوباً فهو منصوب بمقدار يفسره الفعل الظاهر . وقيل ! منصوب بالظاهر ولا فرق في ذلك بين ان يكون الفعل مشغلاً بضمير الاسم ، او متعلقه كما تقدم في باب الاشتغال ، ام لا .

واذا تقدم اسم مرتفع على الجزاء . نحو ان تأتي زيد يقيم ، او منصوب . نحو ان تقم زيداً اضرب . ففي كلا المثالين الاسم معمول لمقدر يفسره الظاهر والجزاء مجزوم في كلتا الصورتين . وبعضهم لا يجزم الجزاء اذا كان ذلك الاسم مرتفعاً ، كالمثال الأول ، لفصل الشرط عن الجزاء بالمرفوع الذي هو اجنبي عن الشرط ، اما لو كان المرفوع من جمله الشرط ، فلا يعد فصلاً مانعاً . نحو ان يضربي زيد اضرب . وكذلك الاسم المنصوب عند بعضهم ، المعلمة المذكورة فلا يجزم الجواب وفصل بعضهم فقال : ان كان الاسم المتقدم على الجزاء ظرفاً لغوا ، جزم الجزاء لانه كلام فصل : نحو ان تكرني اليوم غداً اكرمك ، ونحو ان تأتي اليك اقصد ، والام يجز الجزم للعلامة المذكورة ويجب حينئذ تصدر الاسم بالفاء عند الاكثر فيجب رفع المضارع اتفاقاً . فاحفظ هذا كلام لتسقينه منه فيما يأتي .

( ماضيين ) لفظاً سيدرك الشارح مثالهما او معنى : نحو ان لم تضربي لم اضربك ، والتقدير ان ثبت لم تضريني ليكون الشرط مستقبلاً اذ يجب فيه ان يكون غير ماضي المعنى فان اريد ابقاءه على الماضي جيء بلفظ كان كقوله تعالى : « ان كنت قلته فقد علمته » وكقوله : « وان كان قميصه . . . . » وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة الى

تستفاد منه في الكلام إنما هو المضي فقط كما تقدم في باب الحال في شرح قول الشارح .

ضابطة - جميع العوامل اللغوية تعمل في الحال الا كان الخ ، وذلك لأن مطلق الحدوث اعني الكون المطلق يعلم من خبره ، لأنه يدل على الحادث : مثلاً في كان زيد قائماً لفظ قائماً يدل على أن الحادث من زيد هو القيام ، ويستحيل الدلالة على الحادث من دون الدلالة على الحدوث اعني الكون المطلق فكان مدلوه هو المضى فقط ، ومع وجود كان الذي هو نص على المضى لا يمكن دلالة الكلام على الاستقبال . وهذا من خصائص كان ، دون سائر الأفعال الناقصة ، لأن صار مثلاً يدل على الاتصال الذي لم يدل خبره عليه ، وكذا باقيها . وليعلم أن الشرط مع كان قد يستعمل لفرض الواقع في الماضي كالأيام وقد يستعمل للدلالة على الواقع فيه نحو زيد وان كان غنياً لكنه بخيل ، وقد يستعمل الشرط لذلك بدون كان : نحو زيد وان صار مجتمداً لا يقلده أحد لكونه فاسداً وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضاً : نحو ان كنت غداً في البيت فأنتي ( او مضارعين تلفيهم اي الشرط وجزائه ) وهو الاجود تطبيقاً لاذن الله بالمعنى . لأنه على الاستقبال ( وخل الماضي حينئذ جزم ) مثال الماضيين ( نحو وان عدتم عدنا ) ومثال المضارعين ( ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم الله ، او متى خالفين بان يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً ) فالشرط مجروم قيل : وهو قليل بل اضعف الوجه ، ولم يأت في الكتاب العزيز ، فعليك بالتتبع حتى تعرف ( او عكسه ) بان يكون الشرط ماضياً ، والجزاء مضارعاً . وهذا الوجه اول ما قبله

مثالهما ( نحو ) .

( ان تصرمونا وصلناكم ولأن تصلوا ملأتم انفس الاعداء ارهاها )

( ونحو ) :

( دست رسولا بان القوم ان قدروا عليك يشفوا صدورا ذات توغير )

( و ) اذا كانا متخالفين ، فاعلم انه ( بعد شرط ماض رفعك الجزء

الذى هو المضارع ( حسن ، لكنه غير مختار : نحو ) قوله :

( وان اتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم )

الشاهد في يقول حيث جاء مضارعاً مرفوعاً ، وفعل الشرط ماض

وهو أتاه والجزم حينئذ اكثر . وقال جماعة : يجب الرفع ، لأن الجزم

عندهم على الجواز فإذا لم ينجز الشرط ، لم ينجز الجواب . وقيل :

لأن اداة الشرط ضعف في هذه الصورة عن الجواب لحلولة الماضي بينها

وبين الجواب ، فعلى هذا عملت الأداة في شيء واحد وهو الشرط

تقديرًا ،

وقال بعضهم : الرفع على التقديم والتأخير . والأصل يقول ان اتاه خليل يوم مسألة لا غائب عنها فيكون جواب الشرط مذوفاً .

وقال بعض آخر : انه على تقدير الفاء اي فيقول فتأمل .

( وزفعه اي انتفاء بعد شرط مضارع وهن اي ضعيف ) حتى قيل : انه على تقدير الفاء ، او ضرورة ( نحو ) :

يا اقرع ابن حابس يا اقرع . انك ان يصرع اخوك تصرع )

الشاهد في تصرع حيث رفع مع ان الشرط مضارع وذلك ضعيف

منه قوله تعالى . « اينما تكونوا يدرككم الموت » برفع يدرككم في

بعض القراءات ، ومن هذا يعلم انه ليس بضرورة فتأمل .

( واقرن بما حتماً للارتباط جواباً لو جعل شرطاً لأن أو غيرها من الأدوات لم يطابع ، ولم ينجز ) وبعبارة أخرى اذا كان الجواب لا يصلح ان يكون شرطاً ، وجب اقترانه بالفاء ، للارتباط بينه وبين الشرط لأن اصله العطف ومعناه التعقيب بلا فصل كما تقدم في باب عطف النسق ، والجزاء متعقب للشرط كذلك قال الرضي ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطاً فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لأن بينهما مناسبة لظرفية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وإن لم يصلح له فلابد من رابط بينهما وأولى الاشياء به الفاء ل المناسبة للجزاء معنى لأن معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك هذا مع خفتها لفظاً وأما اذا فاستعملها قبل الاسمية اقل من الفاء لشلل لفظها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك لتايته بأن وجود الشرط مقاجيء لوجود الجزاء ومتهمجم عليه انتهى .

فاحفظ ذلك لانه يفيدك بعيد هذا ( كالماضي غير المتصرف ) كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى انشائياً ( نحو ) « ان تزن انا اقل منك مالاً وولداً » ( فعسى ربى ان يأتين ) ، فاقترب عسى بالفاء ، لأنه ماض غير متصرف وهو انشاء ، والانشاء لا يصلح ان يكون شرطاً لأن وضع اداة الشرط ان يجعل مدخولاً لها مفروض الصدق ، اما في الماضي نحو لو جئتني لأكرمنك ، او في الاستقبال : نحو ان زرتني اكرمك . وهذا المعنى اي فرض الصدق اي التتحقق الاستقبالي لا يتصور في الانشاء لأن الانشاء لا يتحمل الصدق حتى يفرض صدقه في الاستقبال .

وأما الجزاء فليس شيئاً مفروضاً ، بل هو مترب على شرط مفروض فيجوز وقوعه انشاء . ( والماضي ) الباقى على مضمونه ( لفظاً ومعنى )

وذلك اذا كان مصدراً بقد ظاهرة : ( نحو ) ان يسرق ( فقد سرق  
له اخ من قبل ) ، او مقدرة : نحو « ان كان قميصه قد من قبل  
قصدت » اي فقد صدقت ، وانما وجب اقتران الجزاء حينئذ بالفاء  
لأن قد ل لتحقيق مضمون ما دخلت عليه والتحقيق يتافي الفرض في  
الاستقبال ، فلا يقع مدخوله شرطاً .

( والمطلوب به فعل ) كالامر والاستفهام والتمني والعرض والتحضير  
والنداء ، ( اوترك ) كالنهي . مثال الأمر ( نحو « ان كنتم تحبون الله  
فاتبعوني » ) وقس عليه بقية انواع المطلوب فعله ، ومثال النهي :  
نحو ( ومن يعمل من الصالات وهو مؤمن فلا يخف ) على قرابة من  
جعل لاناهية وجزم بها هذا هو المعروف المتداول فيما بينهم في هذا  
المثال لكنه غير متيين والصواب ما ذكره السيد الكبير وهذا نصه فان  
قلت هذا الشابط الذي ذكره المصنف ينتقض بنحو ومن عاد فينتقض  
الله منه لدخول الفاء على الجواب مع صحة جعله شرطاً والمضارع  
المقرون بلا فقد جعلوه بما يجوز فيه الاتيان بالفاء وتركه كقوله تعالى  
ومن يومن بربه فلا يخاف بخـآ ولا رهـآ قات قد اجابوا عن الاول  
بان الفاء انما دخلت لتقدير الجملة الفعلية خير المبتدأ ممحوف وحينئذ  
فالجواب جملة اسمية وهو احد الموضع الي يمتنع جعل الجواب فيها  
شرطـاً والجواب عن الثاني بان لاستعمل تارة لنفي المستقبل وتارة  
لمجرد النفي فهل التقدير الاول لا يصح بجامعتها لحرف الشرط فيجيـي  
الفاء وعلى الثاني يمكن بجامعتها لحرف الشرط فيمتنع الفاء انتهى .  
فعلى هذا لا وجه لجعل لا ناهية ولا لما في بعض النسخ من تغيير  
لا يخاف بلا يخف ومع ذلك كله الاول ان يمثل للنهي بقوله تعالى

« فان شهدوا فلا تشهد معهم » .

وانما وجوب اقتران الجزاء الظلي بالفاء لما ذكر في الماضي الغير المتصرف فلا نعيده .

ولايذهب عليك ان الاولى ان يقال ان مطلق الانشاء كذلك اذ الحكم جار في مطلق الانشاءات طلبية كانت كما ذكر او غيرها كنعم وبش وكل ما يتضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التمجيل والقسم قاله الرضي هذا ولكن يظهر من كلامه في مقام تعلييل دخول الفاء ان الانشاء شيء والجملة الطلبية شيء آخر فراجع كلامه ان شئت .

(وال فعل المقربون بالسين) نحو « وان تعاسرتم فسترضع له اخرى » ( او سوف ) نحو : « وان خفتم عليه فسوف يغتنيكم الله من فضله » ( والمنفي بلن ) نحو « وما تفعلوا من خير فلن تكونوا به » ( او ما ) ؟ نحو « فان توليتكم بما سألكم من أجر » ، ( او ان ) النافية ، نحو ان قمت فان اقوم .

وانما وجوب اقتران الجزاء في هذه الامثلة بالفاء ، لأن هذه الاشياء تمنع من وقوع مدخولها شرطاً لشدة طلبها لل فعل فتمنع من تأثير اداة الشرط فيه فلا يقع مدخولها جزاء ايضاً الا مع علامة الجزاء ، إلا ان النافية اذا كان اداة الشرط لفظة اذا ، فانه يجوز حينئذ عدم اقتران الجزاء بالفاء : نحو قوله تعالى : « واذا رأك الذين كفروا أن يتخذونك إلا هزوا » ، وهكذا ما النافية : نحو « واذا تتلى عليهم آياتها يبنات ما كان حجتهم » وقيل : فيما بتقدير القسم قبل اذا ، فجواب الشرط معدوف ، كما سيأتي عن قريب في قوله :

واحدف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم  
وقيل : يجوز ان يكون اذا مجرد التوكيد من دون ملاحظة معنى  
الشرط .

( والجملة الاسمية ) سواء تصدرت باحد الحروف نحو « من يضلل  
فلا هادي له » او لا نحو « ان يمسك بخيار فهو على كل شيء قادر »  
واما قوله تعالى : « وان اطعتموه انكم مشركون » فهو بتقدير القسم  
كما تقدم آنفاً .

قال الرضي ويجوز ان يكون قوله تعالى « واذا تل عليهم آياتنا  
بيانات ما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم ويجوز ان يكون اذا مجرد  
الوقت من دون ملاحظة الشرط كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين  
اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله « واذا ما غضبوا هم يغفرون »  
( و ) اما ( قوله ) :

( من يفعل الحسنات الله يشكراها ) والشر بالشر عند الله مثلان .  
حيث حذف الفاء من الجملة الاسمية اعني الله يشكراها ، فقيل انه  
( ضرورة ) . واجاز جماعة حذف الفاء اختياراً مستدلين بقوله تعالى  
« اينما تكونوا يدرككم الموت » على قراءة الرفع ، ولكن هذه القراءة  
شاذة لا يحمل القرآن عليه فتأمل .

( وتختلف الفاء اذا المفاجئات في حصول ارتباط ) الجزاء غير صالح  
للجزائية ( بها ) اي اذا لأنها تقييد ان وجود الشرط مفاجيء لوجود  
الجزاء فاشبهت الفاء في كونها لا يبتدا بها ولا تقع الا بعد ما هو  
معقب بما بعدها فقامت مقامها وذلك فيما كان اداة الشرط ان الشرطية  
لأنها ام باب الجوازم الشرطية ، ويكون الجزاء جملة اسمية موجبة

غير طلبية وغير مقتنة بان المؤكدة ( كان تجد اذا لنا مكافأة ) ونحو ( وان تصيّهم سيدة بما قدمت ايديهم اذا هم يقتنطون ) او كان الأداة اذا الشرطية ، لأنها تشبه ان الشرطية في كونها ام باب اداة الشرط غير الجازمة : نحو « اذا دعاكم دعوة من الارض اذا اتيتم تخرجون » فاذا تم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة اذا الفجائية وقد يجمع بين القاء واذا الفجائية تأكيداً : نحو « فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا » .

( والفعل من بعد الجزاء ان يقترن معطوفاً ) على ما قبله ( بالفاء والواو بتثليث له ) اي لل فعل المعطوف ( قمن ) اي حقيق . وبعبارة اخرى اذا وقع بعد جزاء الشرط فهل مضارع مقتنن بالفاء او الواو ، جاز فيه ثلاثة اوجه :

الاول ( بان يرفع على الاستئناف ) بان يقدر بعد العاطف مبتدء ويجعل الفعل خيراً له فيصير في الحقيقة من عطف الجملة الاسمية على الفعلية وان قيل ان الواو الاستئنافية ليست عاطفة .

( و ) الثاني بان ( يجزم على العطف ) على لفظ الجزاء إن كان مضارعاً بجزوماً وإلا فعل ملء .

( و ) الثالث بان ( ينصب على اضمار ان ) الناصبة تشبيهآ للجزاء لعدم تتحققه بالواقع بعد أداة الاستفهام فتشبه المعطوف بعد الجزاء الفعل الواقع بعد الاستفهام ، فتصب بان مضمرة وجوباً ( وقره بهما ) اي بالرفع والجزم والنصب يغفر في قوله تعالى « قل ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه ( يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء » فان اقتن ( الفعل بعد الجزاء ( بهم ) العاطفة ( جاز الاولان ) اي

الرفع والجزم دون النصب لأن التعليل المذكور في النصب آنفًا مخصوص بالنصب بعد الواو والفاء كما تقدم سابقًا في قوله :

وبعد فا جواب نفي او طلب محضين ان وسراها حتماً نصب والواو كالفاء ان تفقد مفهوم مع كلا تكن جلداً وتظهر الجزع ( وجزم او نصب ثابت لفعل واقع اثر فاء او واو ان بالجملتين اي جملة الشرط وجملة الجزاء اكتتف بان توسيطهما ) .

وبعبارة اخرى اذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعل مضارع مقترن بالفاء او الواو يجاز نصبه بأن مضمرة وجوبياً وجزمه بالعاطف على الشرط المجزوم لفظاً او مخلاً ويستثنى الرفع اذا لا يجوز الاستئناف قبل اتمام الكلام بالجزاء نعم قال بعضهم يجوز الرفع على أن تكون الجملة معتبرة فتأمل وبعضهم جوز الرفع مع الواو على الحالية على تقدير مبتدء ( نحو ان تأتي فتتجدثي احدثك ) بنصب تحدثي على المشهور وبرفعه على غير المشهور هذا مثال ما وقع اثر فاء ، واما مثال ما وقع اثر واو فنحو قوله :

( ومن يقترب منا ويختضن نزوه ) ولا يخش ظلماً ما أقام ولا هضمها بنصب يختضن ويجوز الجزم أيضًا لكن في البيت يكسر الوزن ، لأنها لا يصح إلا بالنصب ( فان وقع ) الفعل المكتتف بالجملتين ( بعد ثم ) العاطفة ( لم ينصب ) لما ذكر آنفًا في التعليل المتقدم ، ( واجازه الكوفيون ) لأنهم اجروا ثم بجرى الفاء والواو ( و ) جعلوا ( منه قرابة الحسن ) « ومن يخرج من بيته مهاجرًا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت » ) بنصب يدركه .

( والشرط يعني عن جواب قد علم ) بسبب تقدم ما يدل عليه

( فحذف ) لذلك ويجب حينئذ كون الشرط ماضياً ; وذلك لثلاثة اعمال الأداة في الشرط لفظاً ، كما لا ت العمل في الجزاء لفظاً ويشترط أيضاً ان يكون الأداة لفظة ان لأنها ام الباب فتختص باحكام ليست في غيرها ( نحو وان كان كبير عليك اعراضهم فان استطعت ان تبتغي نفقاً في الارض او سلماً في السماء فتأتيهم بأية ) ؛ فان استطعت شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه ( اي فافعل ) وهذا الشرط وجوابه المذدوف جواب للشرط الاول اعني ان كان كبير ( والعكس وهو الاستغناء بالجواب من فعل الشرط قد يأتي ) في كلامهم ( ان المعنى ) اي معنى الشرط المذدوف ( فهم ) من الكلام ( نحو ) :

( فطلقتها فلمست لها بكفوفه وإلا يعل مفرقك الحسام )  
فحذف فعل الشرط ولم يذكر في الكلام الا الجواب اي وان  
لاتطلقتها يعل ( وقد يحذفان ) اي الشرط والجزاء ( معاً بعد ان نحو :  
قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيراً معدماً قلت وان )  
اي وان كان فقيراً معدماً رضيت به بعذار .

تنبيه — اذا تقدم على أدلة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فقال بعضهم : هو جواب من حيث اللفظ أيضاً لكنه لم ينجزم في نحو اقوم ان تقم لتقديمه ولذلك لم يقترب بالفاء في نحو أنت مكرم ان اكرمني ولو هذا لم يحکم بالاقرار في قوله لك على الف درهم ان دخلت الدار .

وقال بعض آخر : ان المقدم ليس بجواب لفظاً بل هو دال عليه وكالغرض عنه وذلك لأن الشرط صدر الكلام فلا يتقدم عليه ما هو معهوله ولا يقدر مع هذا المقدم جواب للشرط وان لم يكن المقدم

جواباً له لانه يعني عنه ولعل قول **الناظم** يعني عن جواب قد علم اشارة الى ذلك قتقدير الجزاء على هذا في غير محله سواء قلنا بـ المقدم هو الجواب او قلنا بأنه دال على الجواب فتأمل جيداً.

( واحدف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما خرت منها (وانت بـ جواب ما قدمت فهو اي حذف جواب المتأخر واتيان جواب المتقدم ) ملتزم نحو والله ان اتيتني لا كرمك ) فجملة لا كرمك جواب القسم المتقدم على الشرط وجواب الشرط مذوق وجوباً استغناء عنه بـ جواب القسم (و) نحو (إن تأتي والله أكرمك) فاكرمك جواب الشرط المتقدم وجواب القسم مذوق وجوباً استغناء عنه بـ جواب الشرط والوجه في الصورتين الاعتناء بالمتقدم المتقدمه وانما لم يجعل في المقام الجواب للقسم والشرط جميعاً لانه يلزم ان يكون بجزءاً وغير بجزء وهو محال والقسم المقدر كالمفظ نحو «لئن اخرجوا لا يخرجون» ونحو «وان اطعتموهם انكم لشركون» ولذلك لم يدخل الفاء على الجواب مع كونه جملة اسمية ولم يحذف النون في الآية الاولى بقى في المقام شى وهو انه يجب حينئذ كما في الجامى ان يكون الشرط ماضياً لفظاً او معناه ان لم افعل ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط في الجواب وقد اشرنا الى ان الجواب للقسم معرف لكون اليمين عليه ولشرط ايضاً لكونه مشروطاً به فتبته (وان توالي اي الشرط والقسم) الحال انه (قبل اي قبلهما ذو خير اي مبتدء) في الاصل او في الحال (فالشرط راجح بـ ان تأتي بـ جوابيه مطلقاً بلا حذر اي سواء تقدم ) الشرط (او تأخر) .

قيل : وانما راجح جمل الجواب للشرط مع تقدم ذي خير ، لأن

سقوط الشرط يدخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد ( نحو زيد ان تقم والله يقم ) ; هذا المثال على طبق القاعدة الاولية ، (و) نحو ( زيد والله ان تقم يقم ) ! هذا المثال مخالف للقاعدة الاولية ، ومطابق للقاعدة الثانية .

( وربما رجح بعد قسم شرط فأتي بجوابه ) اي الشرط ( بلا ذي خبر مقدم ) وذلك لما ذكر في المسألة السابقة ( نحو ) قوله : ( لئن كان ما حدثه اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديها ) فمحذف جواب القسم الدال عليه اللام المؤطمة ، واتي بجواب الشرط المتأخر من دون تقدم ذو خبر .

## فصل في لو

( لو ) على المشهور على اربعة اوجه :

الاول : ان تكون مصدرية بمنزلة ان المصدرية الا انها لا تنصب وقد تقدم في اول باب الموصول انها توصل بالماضي والمضارع ، واكثر وقوعها بعده ونحوه والاكثر لم يثبت هذا القسم مدعياً بانها شرطية .  
والثاني : ان تكون للتمني بمعنى ليت : نحو لو تأتيني فتحدثني اي ليت تأتيني فتحدثني . قيل ومنه « فلو ان لنا كرة » اي فليت لنا كرة ، فلهذا نصب فتكون في جوابها كما انتصب فافوز في جواب ليت في ياليتني كنت معهم فاؤز .

والثالث : أن تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيراً .  
 والرابع : أن تكون ( حرف شرط ) يفيد عقد السببية والمبينة  
 بين الجملتين بعدها ( في مضى ) و ( يقتضي امتناع مايليه ) اي الشرط  
 فقط ( و ) يقتضي ( استلزمته ) اي مايليه ( لتاليه ) اي الجزاء .  
 وبعبارة أخرى أنها تفيد امتناع الشرط خاصة ، وتفيد أيضاً  
 استلزم الشرط الجزاء بمعنى أن وجود الجزاء كان لازماً لوجود الشرط في  
 الماضي ، لكنه لم يوجد ولهذا صح في كل موضع استعملت لو ان تعقبه  
 بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفيأ نحو : لو جاءني لأكرمهه  
 لكنه لم يجيء . ( من غير تعرض لنفي التالي ) ولا ثبوته ، ( كذا  
 قال في شرح الكافية قال : فقيام زيد من قوله : لو قام زيد لقام  
 عمرو محکوم بانتقامه ) لأنه ، مايليه ( و ) محکوم ( كونه ) اي  
 القيام ( مستلزمأ ثبوته ) اي القيام ( لثبتوت قيام من عمرو ، وهل  
 لعمرو قيام آخر غير ) هذا القيام ( اللازم عن قيام زيد او ليس له )  
 اي عمرو قيام آخر ( لا تعرض ) للو ( لذلك ) : اي لا يدل لو على  
 ثبوت قيام آخر لعمرو ولا على نفيه فملخص ما توصل عليه لو  
 ثلاثة أمور .

الاول : سببية قيام زيد ومبينة قيام عمرو اللازم من قيام زيد .

والثاني : كون هذه السببية والمبينة في الماضي .

والثالث : امتناع قيام زيد ولا دلالة للو على نفي قيام آخر لعمرو  
 ولا على ثبوته ، ( ويوافقه ) اي قول المصنف في شرح الكافية ( وهو  
 اكثر تحقيقاً وأضبط للصور ) فاعل يوافق ما في قوله ( ما ذكره بعض  
 المحققين : من انه ) الضمير للشأن ( ينتهي التالي ايضاً ان ناسب )

التالي ( الاول ) اي الشرط ان كان بين الشرط والجزاء مناسبة وملزمة ( ولم يختلفه ) اي الشرط ( غيره ) في سببيته للجزاء ( نحو « لو كان فيما آلهة إلا الله لفسدتا » ) ، فالجزاء اعني فساد السماء والارض مناسب لتعدد الآلهة ، وبين الجزاء والشرط مناسبة وملزمة بحسب العادة اذ مقتضى العادة التمانع والتشاجر بين الحكم المتعددين ولازم التمانع والتشاجر في شيء مثل السماء والارض فساده وخروجه عن النظام ، فينتفي الفساد باتفاقه التعدد ، اذ لا سبب للفساد غيره حتى يختلفه ( لا ان خلفه ، نحو لو كان انساناً لكان حيواناً ) فلا ينتفي الجزاء حينئذ ، لأنه لا يلزم من اتفقاء الانسان اتفقاء الحيوان ، ( ويثبت ) اي يبقى الجزاء على حاله نفياً كان او اثباتاً : اي يقرره بحاله ( ان لم يناف ) ثبوت الجزاء وبقائه على حاله نفي ( الاول ) اي الشرط ( وناسبه ) ! اي وناسب ثبوت الجزاء وبقائه على حاله نفي الاول ( اما با ) لطريق ( الاولى نحو نعم العبد صوبب لو لم يخف الله لم يعصه ) ، فيثبت لم يعص ! اي عدم العصيان عند نفي لم يخف اي الخوف بالطريق الاولى ، لأنه اذ اتفقت المعصية عند عدم الخوف فعنده الخوف اولى وقد ذكرنا في شرحنا على المطول في نفس البحث ما يفيدك هنا فراجع ان شئت .

والغرض من الحديث على فرض صحته إثبات كمال الحياة من الله لصوبب واجلاله لله تعالى ، بحيث ليس عدم المعصية منه معلولاً للخوف من النار . بل هو معلول للحياة من الله واجلاله ، وذلك مستمر مع الخوف فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستنداً الى الحياة والاجلال واذا انضم اليهما الخوف يثبت عدم المعصية بالطريق الاولى .

وبعبارة أخرى الغرض من الحديث كون عدم المعصية منه لازم الوجود دائمًا . والدليل على ذلك أن عدم المعصية إذا كان لازمًا لعدم الخوف مع كونه بعيداً عادة فلزم وقوف أولى وانسب نظراً إلى العادة ، فيلزم استمرار وجود عدم المعصية منه وثبوته على كل تقدير لأن النقيضان أي الخوف وعدمه لا يرتفعان وهو لازم لكل واحد منهما وهذا مثل قوله . لو اهتني لا كرمتك لانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم نقيضها اعن الاكرام ، ومن هذا القبيل ايضاً قوله صلى الله عليه وآله « اكرم الضيف ولو كان كافراً » لأن اكرام الضيف اذا كان مطلوباً مع كونه كافراً فمع كبوته مؤمناً مطلوب بالطريق الاول فمطلوبية اكرام الضيف لازم الوجود دائمًا لأن النقيضين اي الكفر والإيمان لا يرتفعان ، ومن هذا القبيل ايضاً قوله تعالى « ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحار ما نفدت كلمات الله » فعدم نفاد كلمات الله ثابت مع كون اشجار الارض اقلاماً ، والبحار مداداً فعدم نفادها مع عدم ما ذكر يثبت بالطريق الاول ومن هذا القبيل ايضاً قوله لو لم تكرمي لاثنتي عليك وهو واضح ، فظهور ما ذكرنا انه لا فرق في افاده هذا المعنى بين كون الشرط والجزاء مثبتين او منفيين او احدهما مثبتاً والآخر منفياً .

( او ) ناسب الاول بنحو ( المساوى ) نحو قوله صلى الله عليه وآله في درة بنت ام مملمة ام المؤمنين حين بلغه ان الناس يتهدتون فيما بينهم انه صلى الله عليه وآله يريد ان ينكحها ظنا منهم ان حل نكاح الرابية من خصائصه صلى الله عليه وآله ( لو لم تكن دينبيتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرخناعة ) فان حلها له صلى الله عليه

وآله منتف من وجهين ! كونها ربيبة وكونها ابنة أخيه من الرضاع وهما متساويان في منع الحل ، لأن المنع بكل واحد منهما منع سببي .

( أو ) ناسب الاول ! ب نحو ( الادون كقولك ) في امرأة يظن الناس انك تنكحها ( لو انتنت اخوة الرضاع ما حلت للنسب ) فان حلها منتف من وجهين ! اعني اخوة الرضاع والنسب ومع امتناع انتفت اخوة الرضاع يثبت انها اخت رضاع لك لأن نفي النفي اثبات ، وعدم الحل لاخوة الرضاع ادون من عدم الحل للنسب ، وذلك واضح .  
 ( ويقل ايلانها مستقبلاً معنى ) ، لكونها المتعلق في الماضي فوقع ماض مستقبل المعنى بعدها قليل ، ( لكن قبل اذا ورد نحو قوله :

( ولو ان ليلى الاخيلية سلمت علي ودوني جندل وصفائح )  
 ( اسلمت تسليم البشاشة او ذق اليهادى من جانب القبرصان )  
 فورد في البيتين الشرط والجواب ما هو مستقبل المعنى ، اذ المراد وقعهما بعد موت الشاعر هذا . ولكن قال ابن الناظم ما هذا نصه ؟  
 وذهب بعض النحوين الى ان لو كما تكون للشرط في الماضي تكون للشرط في المستقبل وعندى ان لولا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكتوا به من قوله تعالى : « وليخش الذين لو تركوا من خلقهم ذريمة خفافا خافوا عليهم » ، قوله الشاعر ولو ان ليلى الاخيلية سلمت لا حجة فيه ، لصحة حمله على المضى انتهى .

والمراد من قوله : لصحة حمله على المضى انه يمكن تأويل الكلام بالمضى بأن يقال في البيت لو كانت فيما مضى سلمت على اسلمت ،

لكتها ما سلمت فما سلمت تأمل جيداً .

( وهي ) اي لو ( في الاختصاص بالفعل كأن ) الشرطية ، فيجب دخولها على الفعل لفظاً كالأمثلة المتقدمة او تقديرآ ؛ نحو لو زيداً ضربك ، ( لكن لو ان بفتح المزة وتشديد النون بها قد يقترب نحو لو ان زيداً قائم وموضع ان ) مع دخولها ( حينئذ رفع ) عند الجميع حال كونها ( مبتدأ عند سببويه ) قال : ولا يحتاج الى خبر ، لاشتمال دخولها على المستند والمستند اليه ، وقال بعض آخر . الخبر مذوق يقدر مقدماً : اي لو ثابت ان زيداً قائم ، وقيل يقدر مؤخراً اي لو ان زيداً قائم ثابت ، ( و ) حال كونه ( فاعلاً اثبت مقدراً عند الزخيري ) اي ولو ثبت ان زيداً قائم ( ويجب عنده ) اي الزخيري ( ان يكون حينئذ خبرها فعل ) ليكون عوضاً من الفعل المذوق ومحسراً له . ( ورده المصنف ) وغيره ( لورودها ) اي خبرها ( اسماً في قوله تعالى : « ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام » ) اذ الخبر اقلام وهو اسم ( و ) في قول الشاعر : لو ان حيا مدرك الفلاح ) اذ الخبر مدرك وهو اسم وانما كرر المثال ردآ على من زعم ان اشتراط كون الخبر فعل انما هو فيما كان الخبر مشتقاً لا جاماً . لأن المثال الثاني مشتق وليس بفعل .

وقال السيرافي : الذي عندي انه لا يحتاج الى تقدير الفعل . ولكن ان يقع ناتبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو . لأن خبر ان اذن فعل ينوب عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيداً جاءني فكانك قلت لوجائي زيد فخبرها ان كانت مشتقاً وجب ان يكون فعل ماضياً لا اسمال يكون كالعوض عن الفعل وان لم يكن مشتقاً جاز ان يكون

اسماً للتعذر انتهى . والمصنف لم يشترط مجيء الفعل خبر ان وان كان مشتقة .

والظاهر ان ذلك مبني على ما يأتي في فصل لو لا من كون ان مفسراً للفعل المبوز لأنها بمعنى ثبت وتحقق ومع هذا كله لاشك في ان استعمال الفعل في خبر ان الواقعه بعد لو اكثر وان لم يكن واجباً واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضياً لكونه كالموض من شرط لو الذي هو الماضي . وبه جاء القرآن : نحو « ولو انهم آمنوا ... » ونحو « ولو انهم صبروا ... » ونحو « ولو انا كتبنا عليهم ... » ونحو « ولو انهم فعلوا ما يوعظون به ... » ( وغير ذلك ) من الآيات والأشعار .

ولا يكون جواب لو اسمية لأن الاسمية تدل على الثبوت والاستقرار وجواب لو مختلف وممتنع في الغالب فلا يتناسبان . واما قوله تعالى : « ولو انهم آمنوا واتقوا لشوبيه من عند الله خير » ونحوه فلتقدير القسم قبل لو . فيكون الاسمية جواباً للقسم لتقديره وجواب لو مبوز . كما تقدم ذلك في قوله :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملزם وقال الزمخشري في تفسيره : ان الاسمية في الآية جواب او . قال وانما جعل الجواب فيها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجواب ودومه .

( وان مشارع لفتلا تلاما ) لم يجزم بهما الا في الضرورة لأنها لكرنها للتعليق في الماضي تدخل على الماضي . والماضي مبني والجزم من خواص المعرب . ثم تعلم الجزم .

هذا ولكن ذكر في المعنى في الباب الثامن أنها قد تعطى حكم ان الشرطية فتجزم كقوله « لو يشاء طار به ذو ميعة لاحق الا طال نهد ذو فعل ». .

وقال بعضهم : ان الجزم مطرد في بعض اللفظات و ( صرف ) المضارع ( الى الماضي ) بان يقال ان المضارع مراد به الماضي ( معنى نحو لو يفي ) زيد ( كفى ) اي لو وفي زيد فيما مضى كفى . لكنه لم يف فما كفى . .

فإئذة - قال بعض المحققين ! ان كلمة لو في نحو « اطلبوا العلم ولو بالصين » ليست لاتفاق الشيء لاتفاق غيره ولا للمعنى ولا لقصد التعليق . بل هي مستعملة في تأكيد الحكم ولهذا يسمونها في امثال المقام حرف تأكيد . وكذلك كلمة ان في نحو « اكرم الضيف وان كان كافراً » انتهى . .

ونحن قد اشرنا الى بعض ذلك فيما تقدم . واما الواو الداخلة عليهمما في امثال المقام فقال بعضهم : انها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام .

وقال بعض آخر : انها للعطف على مخدوف هو ضد الشرط المذكور اي اطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين . واكرم الضيف ان لم يكن كافراً وان كان كافراً .

وقال بعض المحققين : انها اعتراضية والجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقة به معنى مستأنفاً لنفاذها على طريق الالتفات وقد تجيء بعد تمام الكلام كقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أنا سيد ولد آدم ولا فخر . . . ». .

( تتمة - جواب لو اما ماض معنا كلو لم يخف الله لم يعنه ، او) ماض (وضعاً وهو اي الماضي وضعاً (اما مثبت فاقترانه باللام نحو « لو علم الله فيهم خيراً لاسمعهم » اكثر من تركها : نحو « لو تركوا من خلقهم ذرية ضعافاً خافوا » او منفي بما فالامر بالعكس نحو « ولو شاء الله ما اقتتلوا » ) حيث ترك اللام في الجواب . لان الترك أكثر . ونحو :

( ولو نعطي الخيار لما افترتنا ) ولكن لا خيار مع الليلي . فجيء في الجواب باللام وهو اقل . وان وقعت لو مع ما في حينها صلة نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني فترك اللام أيضاً اكثر سواء كان الجزاء مثبتاً او منفياً وذلك للطول . وسكون اذا طال الشرط ومتعلقاته نحو « ولو ان ما في الارض من شجرة » الى قوله مانفت فتأمل . وقد تقدم آنفاً ان الجواب لا يكون جملة اسمية إلا على رأى .

### « فصل في اما بفتح الهمزة والتشديد »

وقد يبدل ميمها الاولى ياء استثناء للتضييف ( ولو لا ولو ما وفيه ) اي هذا الفصل ( هلا والا ) بتشديد اللام فيها ( والا ) بتخفيتها . ( اما ) في كلام العرب على وجهين ! احدهما ان يكون مركبة من ان المصدرية وما الزائدة . وقد تقدم ذلك في باب الافعال الناقصة في قول الناظم :

وبعد ان تموضن ما عنها ارتكب كمثل اما انت برأ فاقتب .

والثاني أن يكون كلمة برأسها وهي على وجهين ،  
الاول : أن يكون للتفصيل غالباً نحو جاءنى القوم اما العلماء  
فأكرمتهم وأما الفساق فأهنتهم وأما التجار فأعرضت عنهم وهكذا .  
ففصلت بها ما أجملته اولاً بقولك جاءنى القوم . وقد تجلى الاستيغاف  
من غير أن يتقدّمها بجمل . ومن ذلك اما الواقعه في اوائل الكتب  
والخطب ونحوهما . ومتى كانت للتفصيل وجب تكرارها كما مثلنا .  
وقد يستغى عن التكرار بذكر قسم واحد اذا كان المذكور . ضد  
الغير المذكور . لدلالة أحد الضدين على الآخر كقوله تعالى : « فاما  
الذين في قلوبهم زيف فيتبعون ما تشاء » اي واما الذين ليس في  
قلوبهم زيف فيتبعون المحكمات ويردون المتشابهات الى الله .

والثاني : أن يكون تأكيد استلزم شيئاً شيئاً . مثلاً اذا أردت  
الاخبار عن قيام زيد تقول زيد قائم فإذا قصدت تأكيده بمعنى انه  
لا محالة قائم وان القيام لازم له حتماً وانه على عزيمة . قلت اما  
زيد فذاهب . وفي هذا القسم معنى الشرط ومن ثم قال انها ( كمّها  
يك من شيء فهو نافية عن حرف الشرط ) اي مهما بناء على كونها  
حرفاً . او اطلق عليها الحرف مسامحة ( وفعله ) اي يك بعبارة اخرى  
هي قائمة مقام مهما وشرطها لا انها بمعناها لانها حرف والحرف لا  
يصلح ان يكون بمعنى حرف او اسم وفعل فتأمل . قيل : هذا اي نباتها  
عنها مذهب الجمهور .

وقال بعضهم : ان اصلها مهما قلبت الاهاء ألغى ثم قدمت لكونها في  
الجملة لصدر الكلام اي اذا كانت للاستفهام . ولأن الاهاء من اقصى  
الخلق فلا يناسبها الوسط ثم ادغم الميم في الميم . ورد بأنه لم يعهد في

كلامهم تغيير الاسم بالاعلال حرفا .

وقال بعض المحققين : ان المراد من قولهم أنها كمهمما يك من شيء بيان المعنى وانها تقييد لزوم ما بعد الفاء لما قبلها . لا انه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يك من شيء فمحذف فعل الشرط فزيدت ما ثم ادغمت النون في الميم وفتحت الباءة للتحقيق انتهى .

( ولذا ) اي لكونها ناتبة عن حرف الشرط وفعله على مختار الشارح . او لكون حذف فعلها واجبها كما اختاره بعض . او لتقدير بعض أجزاء الشرط على الفاء عوضا عن فعل الشرط المحذوف ( لا يليها فعل ) آخر غير المحذوف .

( وفاء لتلو تلوها وجوبيا الف لانه ) اي تلو التلو ( مع ما قبله ) اي مع التلو جملة اسمية ( جواب الشرط ) وقد تقدم ان الاسمية اذا وقعت جوابا يجب في اوله الفاء . ( واما اخرت ) الفاء هنا ( اليه ) اي الى تلو التلو ولم تدخل على التلو مع كونه في بعض الصور اول الجزاء ( كراهة ان يواли بين لفظي ) حرف ( الشرط ) اعني اما ( و ) حرف ( الجزاء ) اعني الفاء والتلو الفاصل بين اما والفاء احد امور ستة :

الاول : الخبر المقدم . سواء كان غير ظرف ( نحو اما قائم فزيده ) او كان ظرفا : نحو أما في الدار فزيده .

( و ) الثاني : المبتدء نحو ( اما زيد فقائم ) ومنه قوله تعالى : واما السفينة فكانت لمساكين واما الغلام واما الجدار . . الآيات ، وقوله : « فاما الذين آمنوا ... » الآية .

( الثالث ) اسم منصوب لفظا او محل بالجواب ، سواء كان ذلك

الاسم مفعولاً به نحو ( وأما زيداً فاكرم ) ومنه قوله تعالى « وأما اليتيم فلا تقهـر » الآيات ، أو غيره من المعمولات كحال نحو أـما ماشـياً فأـما زـائر . والمفعول المطلق نحو وأـما ضـربـاً شـديـداً فـانـا ضـارـبـ والمـفعـولـ لهـ نحوـ أـما تـادـيـباً فـانـا ضـارـبـ زـيدـاً . ولا يـسـتـنـكـرـ عملـ ماـبـعـدـ الفـاءـ فيماـ قـبـلـهاـ وـاـنـ كانـ ذـلـكـ مـعـتـنـعاًـ فيـ غـيـرـ هـذـاـ المـوـضـعـ لـاـنـ تـقـدـيمـ المـعـمـولـاتـ المـذـكـورـةـ لـأـجـلـ أـغـرـاضـ مـهـمـةـ .

منها قيامها مقام الشرط المحذوف وجوباً فتحصل به ما هو المتعارف بل الواجب عندهم من اشتغال حين واجب الحذف بشيء يقوم مقامه كما تقدم ذلك في باب المبتدء والخبر .

ومنها : بقاء الفاء متوسطة بين اثناء الكلام كما هو حقها ولم يقدم تلك المعمولات لوقوع الفاء في اول الجزاء متصلة بحرف الشرط وهو خلاف وضعها فيجب ابقائها على ما هو حقها بقدر الامكان . ومنها وقوع الفاء بين اللازم والملازم دلالة على ان ما بعدها لازم لما قبلها ، فيحصل بذلك الفرض المهم من الكلام اعني تأكيد لزوم شيء كما تقدم آنفاً .

ومنها : التخفيف بحذف فعل الشرط اعني يكن من شيء .

وقال بعضهم : العامل في تلك المعمولات المتقدمة محذوف مطلقاً اي سواء كان غير الفاء مانع آخر يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها اولاً ، ويقدر العامل المحذوف بمناسبة المقام ففي نحو أـما زـيدـ قـائـمـ يـقـدـرـ اـمـاـ ذـكـرـ زـيدـ فـهـوـ قـائـمـ وـفـيـ نـحـوـ اـمـاـ يـوـمـ الـجـمـعـةـ فـزـيـدـ مـقـطـالـ يـقـدـرـ اـمـاـ ذـكـرـ يـوـمـ الـجـمـعـةـ . وـرـدـ ذـلـكـ بـأـنـهـ لوـكـانـ كـذـلـكـ لـجـازـ النـصـبـ فيـ نـحـوـ اـمـاـ زـيدـ فـقـائـمـ عـلـىـ تـقـدـيرـ اـمـاـ ذـكـرـ زـيدـ فـهـوـ قـائـمـ وـلـاـ يـجـوزـ

اتفاقاً ولهذا الرفع في المثال الآخر بتقدير يذكر على صيغة المجهول ولا يجوز إلا بتأويل بعيد وهو تقدير العائد إلى منطلق فيه . وإنما قال ذلك البعض بهذا المذهب نظراً إلى أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدء والخبر بالفاء ، إلا إذا كان المبتدء موصولاً صلته فعل أو ظرف أو نكرة موصوفاً بهما ولكن غفل عن ان التقديم في المقام للاغراض المهمة المذكورة .

وفصل بعض آخر فقال : إن لم يكن بعد الفاء مستحق للتتصدر كان الشرطية وما النافية أو مانع آخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل نعمتاً ومعموله قبل متوجهه : نحو اما زيداً فأننا رجل ضارب او كون المعمول تميناً وعامله اسم تام نحو اما درهماً فعندي عشرون او كون العامل مع نون التأكيد نحو اما زيد فلا ضرير او صلة لحرف مصدرى نحو اما القميص فان تلبس خير لك ، فان لم يكن احدهما فالعمل لما بعد الفاء ، وان كانت بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر . ورد هذا أيضاً بأنه اذا جاز التقديم للاغراض المذكورة مع المانع الواحد اعني الفاء فلا يجوزه مع مانعين واكثر ، لأن الفرض مهم فيجوز لتحقيله الفاء مانعين فـ اعدـاـ والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يتمتع تقدير ناصب نحو ذكرت ونحوه وقد تبين بما ذكر ان مثل هذا التقديم لايفيد الحصر لأن قولهم تقدير ما حته التأكيد يفيد الحصر فيما كان التقديم لذلك لا لغرض آخر مثل المقام .

( و ) الرابع : اسم منصوب لغذاً او محلـاـ معمول لمجذوف يفسره ما بعد الفاء نحو ( اما عمراً فاعرض عنه ) ونحو اما زيداً فاضربه ،

ومنه « واما ثمود فهديناهم » على قراءة النصب . ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه لأنه قد تقدم آنفاً ان اما نائبة عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يقع بعد الفعل واما نحو زيد كان يفعل ففي كان ضمير فاصل في التقدير ، وكذلك ليس خلق الله مثله ان قلنا ان ليس فعل ، وإلا فلا اشكال وكذا ان قلنا انه فعل يشبه الحرف وقيل ذلك لوجوب فاصل بين اما والفاء .

الخامس الجملة الشرطية هي من اجزاء جواب اما نحو قوله تعالى « فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم » اي مهما يكن من شيء فان كان المتوفى من المقربين فله روح وريحان وجنة نعيم . واختلف في الجواب المذكور في الكلام فقال جمع من المحققين انه جواب اما استعنى به عن جواب ان الشرطية ، والدليل على انه ليس جواب ان الشرطية عدم جواز اما ان جتنى اكرمك بجزم الجواب ووجوب ان يقال اما ان جتنى فأكرمك برفع الجواب مع دخول الفاء عليه ، فعدم جواز الجزم ووجوب الرفع ودخول الفاء دليل على كون الجواب جواب اما ، لأن الفاء لم يجب اذا كان الجواب مضارعاً إلا في جواب اما وكذلك الرفع . وانما لم يجز جزم جواب اما وان كان مضارعاً لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح ان تعمل في الجزء الذي هو أبعد منها من الشرط .

وأستدل بعضهم لكون الجواب جواب اما بوجهين آخرين ! أحدهما ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد فإنه يجعل لأواهما .

الثاني : ان شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها أيضاً لمحصل من

ذلك اجحاف بها .

وقال بعض آخر : أن الجواب جواب ان الشرطية ومجموع الشرط والجزاء جواب لاما ، والاصل فاما فان كان من المقربين قدم الشرط وحده على الفاء للفصل فالمعنى فاما ان فحذف الثانية : اي الفاء الداخله على جواب ان الشرطية ، فبقيت الفاء الازمة لتلو اما .

وقال بعض آخر : ان الجواب المذكور في الكلام لأما ، وان الشرطية ، والاصل مهما يكن من شيء فان كان من المقربين فروح ، ثم انيب اما مناب مهما والفعل الذي بعدها فصار اما فان كان من المقربين فروح ، قدمت ان الشرطية والفعل الذي بعدها على الفاء فصار اما ان كان من المقربين فروح فالمعنى فاما فاغنت احديهما عن الاخرى انتهى . فاذن في المسألة ثلاثة مذاهب .

السادس : ظرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل الذي ثابت عنه او لل فعل المحذوف نحو اما يوم الجمعة فاني ذاهب واما في الدار فزيد جالس هذا . ولكن قد تقدم في الثالث تفصيل الاقوال في المعمول المعمول المتقدم ، وكان فيها قول بان العامل في مثل المقام ما بعد الفاء فراجع .

( وحذف ذي الفاء ) لا يجوز الا في الضرورة ، ( وشد ) حذفها ( في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذ اي حذف كقوله صلى الله عليه وآله : « اما بعد ما بال رجال ) يشتغلون شرطاً ليست في كتاب الله ) وقد تقدم منها اشكال في التمسك بالروايات في اثبات القواعد اذا لم يكن صدوره من المقصود قطعاً ، ( فان كان معها قول وحذف جاز حذف الفاء ) في السعة ايضاً ( بل وجب ) ، لثلا يلزم المثل السائر

صلت على الاسد وبلت عن النقد لكون الفعل ركناً وعمدة بخلاف الحرف . ( كقوله تعالى : « فاما الذين اسودت وجوهم اكفرتم بعد ايمانكم » اي فيقال لهم اكفرتم ) .

وقال بعضهم : حذف القول استثناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعى الطواف ، ولو صلى احد من غيره ابتداء لم يصح .

واستشكل في هذا التعليل بعض المحققين فقال الاول ان يعلل بمسألة النسبة الى وزن فعيلة ، فانه يحذف منه الياء تبعاً للثناء فيقال في النسبة الى حنيفة مثلاً حنفي بخلاف وزن فعيل فانه لا يحذف الياء منه في النسبة كما يأتي في باب النسبة في قوله :

وفعل في فعيلة التزم وفعلي في فعيله حتم .

ونظر في ذلك بعض المحققين بأنه لانسلم ان الياء حذفت تبعاً للثناء لم لا يجوز ان يكون حذفتا معاً من غير ان يتبع احديهما الاخر .

وقد يحذف اما وبيقى الفاء نحو قوله تعالى : « وربك فكبر وثيابك فظهر والرجز فاهجر . . . » ويطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امراً او نهياً وما قبلها منصوباً به او يمقر به ، لأن الامر لازم الفعل لفاعله والنهي لازم ترك الفعل لفاعله فناسبنا الزام الفعل او تركه لمفعوله ، وذلك بان يقدر اما قبل المفعول وتدخل الفاء على الامر والنهي لتدل على ان ما قبلها ملزم لما بعدها ، واما ما وقع في اوائل الكتب من قولهم وبعد فان الخ فهو من كلام المؤلفين .

وقيل في توجيه ذلك ان الفاء على توهם اما او تقديرها ، واما قوله الـ ! « واذا لم يهتدوا به فسيقولون . . . » وقوله : « واذا اعتزلتهم وهم

وما يعبدون إلا الله فأووا » وقوله : « اذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلاة » فليس من هذا الباب ، بل من اجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما قيل ذلك في نحو زيد حين القاء فانا اكرمه ، وذلك مطرد في اذ .

وانما جاز اعمال المستقبل الذي هو فسيقولون وفاؤوا وفأقيموا في الظروف الماضية التي هي اذ وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي الحال ، لأن هذه الافعال المستقبلة لما كان المقصود منها الملازمة فكأنها وقعت في الاذمنة الماضية وصارت لازمة لها وذلك لقصد المبالغة في آلزوم .

ولا يقع بين اما والفاء جملة تامة مستقلة نحو اما زيد قائم فعمرو جالس ، لأن الواقع بينهما كما اشير سابقاً جزء الجزاء المقصود كونه ملزوماً للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة مستقلة . وقد يقع بعد اما ما يتكرر ذكره ، وذلك اما مصدر مكرر ضمناً بعد الفاء بان يذكر بعدها ما يشتق من ذلك المصدر كما ققدم في باب الحال . نحو اما علماً فعالماً واما صفة يكرر لفظها بعد الفاء نحو اما عالماً فعالماً واما غيرهما نحو اما العبيد فذو عبيد واما زيد فقد قام زيد ، فالمترنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما والمختار عند بني تميم ايضاً ذلك ، لكن لا على حد الوجوب ، والمعرف من المصدر يجوز فيه التنصب والرفع عند الجميع كما ان المعرف من الوصف يجب رفعه عند الجميع ، واما غير المصدر والوصف فمرفوع عند الجميع معرفاً كان او منكراً ، وحکى بعضهم عن بعض العرب نصبه .

قال ابن هشام ! انه سمع اما العبيد فذو عبيد بالتنصب واما قريشاً

فانا افضلها انتهى .

لكن نقل عن بعض النحويين انه قال ان هذه اللغة خبيثة قليلة ومع ذلك لا يجوز ذلك ، إلا اذا كان غير معرف ليكون حالا ، واما اذا كان معرفا فلا يجوز فيه الا الرفع والرفع في الجميع على الابتداء عند الجميع ، والخbir ما بعد الفاء وحده او مع تقدير مبتدأ .

واما النصب ففي الصفة على انه حال ما بعد الفاء ، وفي المصدر المعرف على انه مفعول مطلق له وفي المنكرا على انه حال او مفعول مطلق له ، واما غير المصدر والوصف فقد تقدم ان المعرف منه لا يجوز فيه الا الرفع الا في لغة خبيثة وذلك اذا كان غير معين ، نحو اما العبيد اذا كان المراد عبيدا غير معينين ، فالنصب حينئذ على الحال كما في الجماء الغير . واما اذا كان المراد عبيدا معينين فالنصب على انه مفعول به لما بعد الفاء . لأن ذو عبيد بمعنى تملكتهم على ما قاله بعض المحدثين . او مفعول به لما ناب عنه اما على ما قاله ابن هشام وهذا نسخة :

تبهان - الاول : انه سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب واما قريشا فانا افضلها . وفيه عندي دليل على امور :

حدها : انه لا يلزم ان يقدر مهما يكن من شيء . بل يجوز ان يقدر غيره مما يليق بال محل اذ التقدير هنا مهما ذكرت . وعلى ذلك يتخرج اما العلم فعالما واما علمما فعالما فهو احسن مما قبل انه مفعول مطلق مفعول لما بعد الفاء او مفعول لأجله ان كان معرفا او حال ان كان منكرا انتهى .

وهذه الامثلة انما يقال اذا ادعى شخص نفسه ثبوت امور متعددة

او يدعى له ذلك . كما يدعى ويقول انا عادل وعالم . فيسلم السامع بعض الدعاوى ويدفع بعضها . فيقول اما عادلا فلست بعادل وأما عالما فعالما . والتقدير ان يكن شيء فأنت عالم عالما اي انت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة في ذي العلماء فعالما حال لما بعد الفاء .  
 ( لولا ) على أربعة اوجه .

الاول : ان تكون للتحضيض والعرض وقد تقدم الفرق بينهما في باب اعراب الفعل . وهذه تختص بالدخول على المضارع او ما في تأويله : نحو لولا تستغفرون الله . وسيأتي تصریحه بهذا الوجه عن قریب .

الثاني : ان تكون للتقویخ والتنديم فتختص بالماضي : نحو « فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قرباناً آلة » .

الثالث : ان تكون للاستفهام قاله بعضهم . واستشهد بقوله تعالى : « لولا اخترني الى أجل قریب » و قوله : « لولا انزل اليه ملك » . وانكر هذا الوجه بعض آخر وقال الظاهر انها في الآية الاولى للعرض وفي الثانية للتقویخ والتنديم .

والرابع : ان تكون لربط امتناع جملة فعلية بوجود جملة اسمية وهذه هي التي تقدم في باب المبتدء والخبر في قوله :

وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتم وفي نص يدين ذا اشتهر ( و ) قد تقدم هناك ايضاً ان ( لوما ) مثله في هذا المعنى . وإذا كاتنا بهذا المعنى فيما ( يلزم ان الابداء اي المبتدء فلا يقع بعدهما غيره ويجب حذف خبره كما تقدم ) ذلك هناك مشروحاً هذا رأى جماعة وقال بعضهم : لولا هي الرافة لاسم الذي بعدها . لاختصاصها

بالاسماء كسائر العوامل فهي على هذا من النواسخ التي ترفع الجزئين وهو غريب فتأمل ، او ناتية عن الفعل كحروف النداء لأنها بمعنى لو لم يوجد او لو انعدم .

وقال بعض آخر : الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر . قال بعض المحققين : هذا القول اقرب ، وذلك لأن الظاهر أنها لو التي تفيد بامتنان الاول امتناع الثاني كما تقدم مفصلا دخالت على لا فتكون لازمة الفعل ، لكونها حرف شرط وهي باقية مع دخولها على لا على حالها الاولى فتفتتضى الفعل ، ومنتها مع لا ايضا باق على ما كان عليه كما يبقى مع غير لا من حرروف النفي ورد هذا القول جماعة فقالوا لو لا هذه كلمة بنفسها وليس لو التي دخلت على لا ، لأن لو اذا اضمر بعدها فعل وجوبا فلابد من الاتيان بمفسر ، والمفسر اما فعل صريح كما تقدم في قول الاخش من انه يجب كون الخبر فعلا ، او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة للتأكيد والتحقيق ، لأنها بمعنى ثبت وتحقق وليس بعد لولا مفسر ، وايضا لفظة لا لا يدل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الأغلب ، ولا تكرير بعد لو لا ، وقد تقدم فيما سبق في لو ما يفيدك هنا فراجع . وكيف كان لزومها الابداء انما هو ( اذا امتناعا من حصول شيء ) اعني الجزء ( بوجود شيء ) اعني المبتدء بعدهما ( عقدا ) : نحو لو لا اتم اكتنا ( مؤمنين ) : حيث امتنع كون المتكلمين بهذا الكلام مؤمنين بوجود المحادظين وهم عن اتباع الحق فتأمل .

( وبهما ) اي بلو لا ولو ما ( التمهذيف ) ( وهو ) كما تقدم ( طلب بازعاج من ) وقد تقدم آنفا انما بهذا المعنى تختصان بالمعذارع ، او ما

في تأويله فلا تدخلان على الجملة الاسمية ، ( وهلا ) بالتشديد ( مثلهما في افاده التحضيض وكذا الا بالتشديد ) وفتح الباءة ( واما الا بالتخفيض فهي ) على خمسة اوجه :

الاول : ان تكون للتنبيه ، فتدخل على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملتين : ( نحو « الا انهم هم السفهاء » وتسىء حرف استفتاح ايضاً .

الثاني : ان تكون للتوكيد والانكار كقوله :

الا طعن الا فرسان عادية إلا تجشواكم حول الثنائي

ونحو :

الا ارعدوا من ولت شببته وآذنت بمشيب بعده هرم

الثالث التمني كقوله :

الا عمر ول مستطاع رجوعه فيرأب ما اثأمت يد الغفلات

ولهذا نصب يرأب ، لانه جواب تمن مقررون بالفاء .

الرابع : الاستفهام عن النفي كقوله :

الا اصطبار اسلمى أم لها جلد اذا القي الذي لاقاه امثالى

وهذه الاقسام الاربعة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية ، وقد

تقدم بعض احكامها في باب لا التي لنفي الجنس فراجع .

والخامس : ان تكون ( للعرض كما قال ) المصنف ( في شرح الكافية ) وللتحضيض أيضاً كما قال غيره ( وهي ) اي الا بالتخفيض اذا كان على الوجه الخامس ( مثل ما تقدم ) اي مثل الا وهلا بالتشديد

( فيما ذكره بقوله وارلينها الفحلا وجوباً ) يعني تختص بالجملة الفعلية التي فعلاها معنارع لفظاً او بتاويله : ( نحو لو لا انزل علينا الملائكة ) ، ونحو ( لو ما تأتينا بالملائكة ) ونحو الا تجهبون ان يغدر

الله لكم ( وقد يليها ) اي هذه الثلاثة ( اسم فيجب ان يكون بفعل مضرر ) اي مقدر ( علق ) نحو الا ذي دأ ضربته فيتآدب و ( نحو فهلا بكرأ تلاعبها اي فهلا تزوجت ) هذا جزء خبر قرينته تقدير هذا الفعل ما قبله ففي سنن النسائي باب نكاح الابكار عن جابر قال : تزوجت فاتيت النبي ( ص ) فقال اتزوجت يا جابر ، قلت نعم قال بكرأ أم شيئا فقلت شيئا قال فهلا بكرأ تلاعبها وتلاعبك وعنده ايضا قال لقيني رسول الله ( ص ) فقال يا جابر هل اصبت امرأة بعدى قلت نعم يا رسول الله قال أبكرأ أم ايما قلت ايما قال فهلا بكرأ تلاعبك قال السندي في الحاشية قوله فهلا بكرأ اي فهلا تزوجت بكرأ وقوله تلاعبها وتلاعبك تمهيل للتغريب في البكر سواء كانت الجملة مستأنفة كما هو الظاهر او صفة ليكرأ اي ليكون بينماكما كمال التألف فإن الشيب قد تكون معلمة القلب بالسابق وقوله بعدى اي بعد غيبي عنك قوله ايما بالتشديد اي شيئا انتهى هذا فلا وجه لما في بعض الحواشى هنـا . ونحو قول الشاعر :

( الا رجلـاً جزاء الله خيراً ) يدل على محصلة تبييت

( اي تروني ) رجلـاً ( كما قال الخليل ) .

وقال بعض آخر انه ممحض على شريطة التفسير اي الا جزى الله  
رجلـاً جزاء الله خيراً والا على هذا للتنبيه .

وقال بعض آخر : ان الا المتفق ونون الاسم للضرورة . وعليها  
لا شاهد في البيت .

( او ) علق الاسم بعدها ( بظاهر مؤخر نحو ولو لا اذ سمعتوهم قلتم )  
فاذ ظرف معلق بقلتم اي لو لا قلتم اذ سمعتوهم .

( هذا باب الاخبار بالذى وفروعه والالف واللام الموصولة )

( وهو عند النحوين كمسائل التمرین عند الصرفين ) . والمقصود من وضع باب التمرین في العلمين . تمرین المتعلم فيما تعلمه في بعض أبواب كل من العلمين من المسائل المختلفة وتذکیره إياها .

مثلاً يسئل في علم الصرف انه كيف يبني من باع وقال وعمل على وزن عسل ، فيجاب بأنه يبني منها بنية وقنوں وعملي باظهار النون فيها للالتباس بفعل بتضييف العين او ادغم النون فيما بعدها ، فيتذکر المتعلم انه لا يدغم من الحروف المترادفة المخرج في الكلمة اذا يؤدي الى اللبس .

ويسئل انه كيف يبني من دعا على وزن اسم ، فيجاب بأنه يبني دعو بكسر الدال وسكون العين ان قلنا ان اصله سمو بكسر السين وسكون الميم ، او دعو بضم الدال والسكون ان قلنا ان اصله سمو بضم السين والسكون فلا يحذف من دعا شيء وان حذف من الاسم عجزه واسكن فإنه وزيد فيه همزة الوصل لذلك . لأن ذلك كلها على خلاف القياس ، فيتذکر بذلك المتعلم ان ما كان على خلاف القياس يقتصر فيه على موضع وروده ولا يجرى في غيره هذا في علم الصرف .

واما في علم النحو فتذکير المتعلم بان الحال والتغير لا يجوز تعریفهما وضمیر الشأن واسماء الاستفهام يجب تصديرهما ونحو ذلك ما يأتي تفصیله .

(ما قبل اخبار بالذى عنه) كان يقول المعلم للمتعلم ليدرره ويجره اخبار عن زيداً في قوله ضربت زيداً بالذى فظاهره انه يأمر المتعلم ان يجعل زيداً مبتدء بقرينة عن والذى خيراً بقرينه الباء . لكنه ( ليس على ظاهره بل هو مؤل فأنه ) اي مدخل عن اي زيداً في المثال في الجواب ( خبر مؤخر وجوباً عن الذى حال كونه ) اي الذى في الجواب ( مبتدء قبل ) اي في اول الجواب ( استقر ) فالباء الدالة في كلام المعلم على الذى للاستعانة . كما في قوله : كتبت بالقلم كما ان عن الدالة على الضمير بمعنى باه السبيبة .

( وسوع ذلك الاطلاق ) اي اطلاق المخبر عنه على ما يجعل خبراً كزيداً في المثال ( كونه في المعنى ) اي في الحقيقة ( مخبرأ عنه ) كما يأتي بيانه في بيان المثال . ( وما سواهما اي ) سوا الذى وزيداً ( ما في الجملة . فوسطه بينهما صلة للذى ) بلا تغيير شيء منها . ويكون ( عايدها خلف ) زيداً الذى صار في الجواب ( معطى التكلمة اي المخبر نحو ) ان يقول المتعلم في الجواب : ( الذى ضربته زيد فـذا ضربت زيداً كان فابتداه ) اي : ضربت زيداً ايه المعلم ( بموصول ) وهو الذى ( واخرت زيداً في التركيب ) الذى اجبت به المعلم ( ورفته على انه خبر ووسيط بينهما ) اي بين الذى وزيداً بعد رفعه ( بضربيت ) لأجل كونه ( صلة للذى وجعلت العايد خلفاً لزيد الخبر ) حال كونه ( متصلأ بضربيت قادر المأخذ ) اي ! تعلم طريق الجواب ( وقس ) . والفرق بين الجملة الاولى اعني : ضربت زيداً . والجملة الثانية اعني : الذى ضربته زيد مع كون مفادهما واحداً : وهو الاخبار عن مصروبية زيد لك ان الاولى تستعمل في مقامين :

الأول : فيما لا يعرف المخاطب ان لك مضروباً في الدنيا .

والثاني : فيما يعرف المخاطب ان لك مضروباً ، لكنه لا يعرفه بشخصه . واما الثانية فلا تستعمل الا في المقام الثاني ، لأن مضمون الصلة يجب ان يكون معلوماً للمخاطب ولو من وجه .

قال التفتازاني : وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقدان المخاطب يعرفه بكونه حكماً عليه بحكم حاصل له ، فلذا كانت الموصولات معارف انتهى .

وانما اختاروا للأخبار الذي وفروعه دون من وما وسائر الموصولات لانه ام الباب واكثر استعمالا ولا يكون الا موصولا واما الالف واللام فاختاروه أيضاً لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل او مفعول وابراز الضمير كما يأتي تفصيله فيحصل للمتعلم درية في الصناعة .

( وبالذين ) اذا كان المخبر عنه في المعنى تشبيه ، ( والذين ) اذا كان جمعاً ، ( والتي ) اذا كان مؤنثاً ، ( اخبر ) حال كونك ( مراعياً في الضمير ) العائد ( وفاق المثبت اي : المخبر عنه في المعنى ) اي ما اخرته وجعلته خبراً فتقول في نحو بلغت من الزيدین الى العمویین رسالة اذا اخبرت عن الزيدین ( اللذان بلغت منهما الى العمویین رسالة الزیدان ) وفي نحو بلغت من الزيدین الى العمویین رسالة اذا اخبرت عن العمویین ( الذين بلغت من الزيدین اليهم رسالة العمویون ) وفي نحو بلغت من الزيدین الى العمویین رسالة اذا اخبرت عن الرسالة ( التي بلغتها من الزيدین الى العمویین رسالة ) .

وليعلم انه ليس الحكم منحصراً في هذه الاسماء الثلاثة المذكورة في النظم بل يجري في اللثان واللثاني واللاتي والاولى ، وامثلتها واضحة .

( هذا ولما ذكر ) للاسم الذى يخبر عنه ( شروط ) متداخلة ، كما سيصرح الشارح نقلأ عن المصنف ! وهى ثمانية اذا كان الاخبار بالذى ، ويزيد عليها ثلاثة اخرى اذا كان الاخبار بال ، فتملک احد عشر ، ذكر الشارح ثلاثة منها فيما يأتي . ( وأشار ) المصنف ( الى ) سبعة منها : ثلاثة منها للاخبار بال كما يأتي . و ( اربعة منها ) للاخبار بالذى ؛ الاول والثانى : ما اشار اليه ( بقوله قبول تأخير وتعريف لما اخبر عنه هنا قد حتم ) حاصل الكلام : ان الشرط الأول ان يكون ما يخبر عنه قابلاً للتأخير ، لما سبق في اول الباب من وجوب تأخيره . ( فلا يخبر عما لا يقبل التأخير كضمير الشأن ) في قوله هو زيد منطلق . لأنك لو اخبرت عنه ابطلت استحقاقه صدر الكلام .

( و ) كذلك ( اسماء الاستفهام ) وكل ما له صدر الكلام كاسماء الشرط وكم الخبرية ونحوهما . وكذلك ما لا يقبل التأخير لا للصدارة بل مانع آخر كالضمير في نعم وبش . لأن المقصود من الاضمار فيهما الابهام . ثم التفسير للتفخيم فلو ابرز واخر فات الغرض من الاستئثار ومثله الضمير في ربه رجالاً .

قال التفتازاني : هذا اي قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم : هو السر في التزام تقديم ضمير الشأن . وهو مقتضى التزام تأخير المخصوص في باب نعم انتهى ملخصاً .

( نعم يجوز الاخبار عما يقبل خلفه التأخير كالثاء من قمت )  
فإن خلفه أعني : أنا وانت يقبل التأخير . فيجوز الاخبار عنه ( ذكره )  
المصنف ( في التسهيل ) لكن يجب أن يكون الضمير القائم مقام

الناء . سواء كان للتتكلم او للخطاب غائباً . لرجوعه الى الموصول : وهو غائب لأن المظاهرات كلها غيب قاله الرضي فتقول : الذي قام انا او انت ؛ ففي قام ضمير غائب قام مقام الناء من قمت . وأخر انا او انت بدلا عن الناء لأنها ضمير متصل لا يجوز تأخيرها . لعدم جواز انفصالها . واما قوله عليه الصلة والسلام : « انا الذي سمعتني امي حيدره » حيث جاء الضمير ضميراً متكلماً فهو من باب الحعمل على المعنى .

قال المرزوقي في المطول : كان القیاس ان يقول عليه الصلة والسلام سمه : حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول ، لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الآخر اي الخبر هو عين الاول اعني : المبتدء ، لم يبال برد الضمير الى الاول اي ايراده موافقاً له كذا فسره الخواجة في حاشية المطول في بحث الالتفات .

وتحمل الكلام على المعنى لأمنه من الالتباس ، وهو مع ذلك قبيح عند النحوين ؛ حتى ان المازني قال لولا اشتمار مورده اي . لو لم يكن هذا الكلام مشهوراً من هو رب الفصاحة والبلاغة ولو لا كثرته اي : كثرة هذا النوع من الكلام المذكور فيه ضمير المتكلم في صلة الموصول ، لرددته انتهى ، مع ادنى تغيير للتوضيح .

والشرط الثاني أن يكون قابلاً للتعریف ، (و) لذا (لا) يخبر (عما لا يتقبل التعریف كالحال والتمیز ) ، والمجرور بكلم واسم لا التي لنفي الجنس ونکرة يستفاد منه ما لا يستفاد من المعرف كالتفخيم في اي رجل ، والاستغراق في كل رجل ، وما من رجل مثلًا لو قلت في جامني رجل اي رجل اذا اخبرت عن اي رجل : الذي جاءنى

رجل هو اي رجل ، لا يدل لفظة هو على التفخيم المستفاد من تنكير اي رجل ، ولو قلت في جاء زيد راكبا وفي رأيت احد عشر كوكبا اذا اخبرت عن راكبا وكوكبا الذي جاء زيد اياه راكب . والذى رأيت احد عشر ايهات كوكب لكنك قد نصبت الضمير فى المثال الأول على الحال وفي الثاني على التمييز . وذلك لا يجوز ، لأن الحال والتمييز مما يجب تنكيره وقس على هذا الباقي .

( و ) لكن ( لو ترك ) المصنف ( هذا الشرط ) الثاني . ( لعلم من الشرط الرابع . كما قال في شرح الكافية ) . وأشار المحشى الى وجهه بقوله فان الشرط الرابع اخص والأخص مستلزم للأعم اتهى . والشرط الثالث والرابع ما اشار اليه بقوله : ( كذا الفى عنه باجنبى او بضمير شرط ) حاصله :

ان الشرط الثالث أن يكون المخبر عنه قابلا للاستفناه عنه باجنبى اي : شيء آخر بان يصح وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد في المثال المذكور في اول الباب اعني : ضربت زيدا . فانه يصح وقوع عمرو موقعه في تركيب آخر . فيقال ضربت عمروا . ( فلا يجوز الاخبار عن ضمير عايد على بعض الجملة كالهاء من زيد ضربته ) لأنه لا يصح وقوع اجنبى اي : شيء آخر موقعه . لغوات العائد الى المبتدء . فلا يخبر عنه . لأنه لا يصح وقوع شيء آخر . كعمرو وبكر مقامه لما ذكر .

توضيح ذلك : انك لو اخبرت عن الهاء . يجب عليك ان تفصله وتؤخره لتجعله خبرا وتأتي بضمير آخر مقامه متصلة بالفعل . وتقول الذي زيد ضربته هو . وحينئذ ان جعلت الضمير المتصل الذي هو خلف معطي التكلمة عائدا الى المبتدأ اعني : زيد كما كان كذلك قبل

الاخبار . بقيت الصلة بلا عائد . لأن قوله هو في الاخير . ليس من اجزاء الصلة . وهو وان كان عائداً إلى الموصول . لكن عوده إليه ليس من حيث الموصولية . بل من حيث المبتدئية والخبرية . وان جعلته عائداً إلى الموصول . كما هو شأن خلف معطى التكملة بقى خبر المبتدئ اعني زيد وهو جملة خالية من عائد إلى المبتدئ . لأن قوله هو في الاخير ليس من اجزاء خبر زيد بل هو خبر لمبتدئه اعني الذي . وعائد إليه .

الشرط الرابع : ان يكون المخبر عنه قابلاً للأستفناه عنه بالضمير فلا يجوز الاخبار عن الفعل والجملة والجار والجرور والحرف والجرور بحق ويمد ونحو ، بما لا يدخل على الضمير .  
اذ لا يضرم هذه لأشياء . وكذا لا يخبر عن بعض ما ذكر في الشرط الثاني لما ذكر فيه . ولا يخبر أيضاً عن كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم كونه اسماً ظاهراً كفاعل حبذا والمعارف الواقعه حالاً كوحده وجهده والمراد ووجهه ظاهر .

( و ) لا يخبر أيضاً ( عن موصوف دون صفتة ، ولا صفة دون موصوفها ) لأن الضمير لا يقع صفة . ولا موصوفاً ( ولا ) يخبر عن ( مضارف دون مضارف اليه ) لأن الضمير لا يضاف . ( ولا ) يخبر عن ( مصدر عامل ) . لأن ضمير المصدر لا يعمل كما تقدم ذلك في باب اعمال المصدر وذلك لأن مادة الفعل مؤثرة في العمل والاضمار يزيل المادة . وكذلك كل ما كان المادة دخيلة في عمله كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة . فنحو قائم في زيد قائم . لا يجوز الاخبار عنه . إلا اذا قلنا بأنه لم يعمل في الضمير المستتر . نظراً إلى

كونه اسمًا مستغنياً عن الفاعل . كل ذلك يعرف بالتأمل ، فلا يحتاج الى المثال ( فراع ما رعوا ) في كل ما يقال لك اخبر عنه : حق لا تشتبه وتخبر عما فيه مانع من المowanع من حيث الصناعة .

والشرط الخامس ما أشار اليه الشارح بقوله : ( وزاد ) المصنف ( في التسهيل اشتراط ان لا يكون في احدى الجملتين المستقلتين ) ليست من باب التنازع ، ولا متعاطفتين بالفاء ( فلا يخبر عن زيد من قام زيد وقد عمرو ) فلا يقال الذي قام وقد عمرو وزيد .

لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء ، فلا تصح ان تكون معطوفة على جملة الصلة ( بخلافه من ان قام زيد قعد عمرو ) فيجوز الاخبار عن زيد فيها ، فتقول ؛ الذي ان قام قعد عمرو زيد ، لأن الشرط والجزاء كجملة الواحدة يكتفي فيها بضمير واحد وهو مستتر في قام عائد الى الموصول ، وبخلاف ما اذا كانت الجملتان من باب التنازع ، فيجوز الاخبار عن المتنازع فيه من نحو ؛ ضربني وضررت زيداً ، ومن نحو اكرمني واكرمته عمرو ، فتقول في الاخبار عن زيد ؛ الذي ضربني وضررت زيد ، وعن عمرو الذي اكرمني واكرمته عمرو ، لوجود العائد للموصول حينئذ . وهكذا المتعاطفتين بالفاء . فيجوز الاخبار عن كل واحد من الاسمين في نحو يطير الذباب فيغضب زيد . تقول في الاخبار عن الذباب ؛ الذي يطير غيغضب زيد الذباب وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد لأن الجملتين المتعاطفتين بالفاء الموصول بهما يكتفي فيما يكتفي فيما بضمير واحد تنزيلاً لهما منزله الشرط والجزاء ، لما في الفاء من معنى السببية كما تقدم في باب عطف النسق في قوله :

واختص بفاء عطف ماليس صلة على الذي استقر انه الصلة  
 ( و ) الشرط السادس : ما زاد ( فيه ) : اي في التسهيل  
 ( كالكافية ) وهو ( اشتراط جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن ) اسم  
 يلزمته النفي .

وقد عقد له الشارح في كتابه المزهر باباً فقال . ذكر اللفاظ  
 التي لا تستعمل إلا في النفي وجعل منها نقلأً عن كتاب الجمهرة كتبيع  
 وعريب ودبیح وربی وطوری وطورانی ونافخ ضرمه وتافخ نار  
 ووابر وشفر وکراب وصافر ونمی وديار ودبور ، ثم جعل منها نقلأً  
 عن ابن السکیت والتریزی لفظة احد .

قال بعض أرباب الحواشی نقلأً عن كتاب التلویح : ان احداً اذا  
 كان همزته اصلية لا يستعمل في الايحاب اصلاً . وهذا يكون اسمأً  
 لمن يصبح ان يخاطب يستوي فيه المذكر والمؤنث والمشق والجمع وهو في  
 معنى العموم . وقد يكون اسمأً للعدد المخصوص بمعنى العدد الواحد  
 وهذا همزته منقلبة عن الواو وجمعه احد انتهى بأدنی تغير . فعلم  
 ان لفظة ( احد من نحو ما جاءني من احد ) من القسم الاول . فلا  
 يجوز الاخبار عنه . لانه لو قيل الذى ما جاءني احد لزم وقوعه في  
 الايحاب . فانه خبر الذى وفاعل جاءني ضمير مستتر فيه وهو خلف  
 احد . هذا بيان ما يقتضيه المقام . وسيأتي نظيره في اوائل باب  
 أسماء العدد .

( و ) والشرط السابع ( وروده مرفوعاً فلا يخبر عن ) شيء مما  
 لا يجوز رفعه اعني ( غير المتصرف من المصادر ) كسبحان ولبيك ونحوهما  
 ( والظروف ) غير المتصرفة المذكورة في باب المفعول فيه عند قوله :

وغير ذى التصرف الذى لزم ظرفية او غيرها من الكلم فيجوز الاخبار عن تأديبا في قوله ! ضربت زيداً تأديباً ، وعن يوم الجمعة في قوله ! سرت يوم الجمعة فتقول : الذى ضربت زيداً له تأديب ، والذى سرت فيه يوم الجمعة .

والشرط الثامن : الذى لم يذكره أن يكون المخبر عنه في جملة خبرية ، فلا يجوز الاخبار عن اسم في الجملة الانشائية والطلبية ، لأن الصلة كما تقدم في باب الموصولات لا تكون إلا خبرية .  
تكاملة - وفيها مسائل :

الاولى : قال جماعة : يتغذر الاخبار بالذى عن اسم في جملة مصدرة بالذى لأنهم يأتون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظاً فإن تغايراً لفظاً كان جائزأً وقال بعضهم : دخول الموصول على الموصول لم يجيء في كلامهم وإنما وضعه النحاة رياضة المتعلمين . وتدريباً لهم نحو الذى الذي في داره عمرو زيد : فقوله في داره صلة للذى الثاني . وعائده مستتر في الظرف وعمرو خبره وهو مع صلته وخبره صلة للذى الاول وعائده الضمير المجرور في داره وزيد خبره . ومعنى المثال : ان الذى يسكن في داره عمرو هو زيد .

الثانية : يجوز الاخبار عن جموع الصفة والموصوف فتقول في اكرمت زيد العاقل : الذى اكرمه زيد العاقل .

الثالثة : يجوز الاخبار عن المصدر العامل مع معهوله . فتقول في نحو عجبت من دق القصار الثوب : الذى عجبت منه دق القصار الثوب . وكذلك المصدر الغير العامل فيجوز ان يقول فيرأيت ضربك الذى رأيته ضربك .

الرابعة : لا يجوز الاخبار عن التمييز المجرور للاعداد ، لوجوب كون المفسر صريحاً في تعين جنس العدد ، والاضمار يدخل بذلك . وبعنهن جوزه كقولك في هؤلاء عشرة رجال : الذين هؤلاء عشرتهم رجال ، وكذا المقادير والأعداد نحو راقود في قولك : عندي راقودان خلا وعشرة في المثال المذكور فلا يخبر عنهمما فان الاعتبار بالفاظهما . ومن هذا القبيل المجرور بمذ ومنذ .

الخامسة : لا يجوز الاخبار عن غلامه في قولك : زيد ضربت غلامه فلا يقال : الذي زيد ضربته غلامه ، لأنك اذا جعلت الضمير عائداً الى الموصول يقى المبتدء بلا عائد ولا اذا جعلته عائداً الى المبتدء ، بقى الموصول بلا عائد وكل منهما مختلف .

السادسة : يجوز الاخبار عن مجموع المضاد والمضاد اليه نحو غلام زيد في قولك : اكرمت غلام زيد فتقول : الذي اكرمه غلام زيد واما البدل والبدل منه : فبعنهن لا يجوز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهمما معاً كالمضاد والمضاد اليه ، لأن البدل مبين للمبدل منه ، فلا يفرد منه ، ولأن الصلة تخلو من العائد ان اخبرت عن البدل في نحو اكرمت زيداً اباك . ان قلنا ان البدل في حكم تكرار العامل ، وذلك لأنك ان قلت الذي اكرمت زيداً اباك ابوك فالضمير اعني : اباء من اجزاء العامل في البدل المحذوف ، لا من اجزاء العامل في المبدل المذكور فاذن يبقى الصلة اعني : العامل المذكور بلا عائد الى الموصول وجوز بعضهم الاخبار عن كل واحد منهما وعنهمما جمیعاً ، فيقول في المثال المذكور مخبراً عن المبدل منه : الذي اكرمه اباك زيد ، ومخبراً عن البدل الذي اكرمه زيداً ابوك ومخبراً عنهمما الذي اكرمه زيد ابوك

هذا في بدل الكل . واختلفوا في بدل البعض . والاشتمال . فجوزه بعضهم . اذ الضمير نفس ما بعده فيجوز عنده ان يقال : الذى كسرته رأسه زيد مخبراً عن المبدل منه . والذى كسرت زيداً ايماء رأسه مخبراً عن المبدل . وكذا الذى صرقة ثوبه زيد مخبراً عن المبدل منه والذى سرقت زيداً ايماء ثوبه مخبراً عن المبدل . ومنعه بعض آخر مستدلاً بان الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان يذكر المخبر عنه .

السابعة : لا يجوز الاخبار عن الفاظ التأكيد . اذ المعتبر فيها في افاده التأكيد نفس الفاظها . ولأن المخبر عنه يبقى تأكيداً بلا موكد بالفتح ، وكذلك عدف البيان بدون المعطوف عليه .

الثامنة : لا يجوز الاخبار عن المضاف اليه في الاعلام والكتفى كامر القيس وابي القاسم وابن عرس وسام ابرص ، اذ المضاف اليه فيها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة . ولعله هذا هو الوجه فيما نسب الى ولي الله الغالب : من انه عليه السلام كتب في حالة الجر ابو طالب بالواو ، وهكذا كل جزء من جزئي المركب كخمسة عشر وبعلبك .

الثامنة : لا يخبر عن مذ ومنذ ، فانهما لا يضمران وكذا كل اسم ظاهر قام مقام المشعر نحو الحادة ما الحادة ، لأن الغرض منه التفخيم والضمير لايفيده . ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان وقاد وأخواتهما والاسل جوازه لانه كخبر المبتدأ .

الحادية : لا يجوز الاخبار عن الضمير المجرور برب ، والمرفوع بنعم وبش ، لما ذكر سابقاً ، ولأن الضمير فيها لا يعود الى ماتقدم من الموصول ; وذلك لأن الضمير فيها لا يجيء الا مبهمآ مفسراً بما بعده

وانما اطلنا الكلام في المقام تفصيلاً لما اجمل سابقاً ، وحرصاً على تدريب المتعلم والمرجو من الله ان يكون في هذا القدر من التمرين كفاية لمن له بصيرة ودرأة . وفي الباب مسائل اخرى معقيدة اعرضنا عن ذكرها كمسائل معمول المقتازعين وافعال القلوب والذكى المتدرّب يقدر على استخراجها بعد اتقان المسائل المتقدمة لانه قد اشرنا الى بعضها اجمالاً والله الموفق والهادى الى سواء الطريق .

( واخبروا هنا ) : اي في هذا الباب ( بال ) الموصولة ( عن بعض ما اي ) عن ( جزء الكلام ) يجتمع فيه الشروط الشمانية المذكورة مع ثلاثة شروط اخرى :

الاول : ان ( يكون فيه ) اي في الكلام ( الفعل ) وبعبارة اخرى يكون المخبر عنه جزء من اجزاء الجملة الفعلية .

والشرط الثاني : ان يكون الفعل فيها ( قد تقدم ) بان لا يتقدم عليها حرف لا يستفاد معناه من اسم الفاعل والمفعول كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام ، وسيأتي وجه الاشتراط بذلك .

الشرط الثالث : ( ان صح صوغ صلة ) اعني اسم الفاعل والمفعول منه اي من الفعل المتقدم لال بان كان متصرفاً ليصاغ منه الوصف الصريح ، لانه يجب كون صلة ال وصفاً صريحاً كما تقدم في باب الموصول في قوله :

وصفة صريحة صلة ال وكونها بمعرب الافعال قل ( كصوغ واق ) : اعلاه كاعلال قاض . ومعناه حافظ ( من وقى الله البطل اي الشجاع فاذا اردت الاخبار بال ) عن الفاعل في هذه الحملة اي ( عن الاسم الكريم ) تشقق اسم فاعل من وقى وتجعله صلة

لال و تؤخر الاسم الكريم خيراً لها و تأتي بضمير يستتر في اسم الفاعل المشتق من وقى عائداً لها ، و ( قلت الواقي البطل الله ) ، فرفع الله حينئذ على الخبرية و قبل الاخبار كان على الفاعلية ( او ) اذا اردت الاخبار عن المفعول في هذه الجملة اعني البطل فتشتق اسم مفعول من وقى و تجعله صلة لال و تؤخر المفعول اعني البطل خيراً لها فترفعه و تأتي بضمير يارز يتصل باسم المفعول خلفاً ( عن البطل ) منصوباً عائداً لها و ( قلت الواقي الله البطل ) برفع البطل على الخبرية وكان قبل الاخبار منصوباً على المفعولية ولا يجوز حذف الضمير ، لأن عائد ال لا يحذف إلا في الضرورة واما اتصال الضمير العائد وانصاله فيعرف موقعة ما ذكر في باب الضمائر فتذكر ، و اذا اردت الاخبار عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو ضرب زيد تقول : المضروب زيد ، لفظة ال في جميع هذه الصور مرغوبة على الابتدائية نقل اعرابها الى مدخلها وقد تقدم وجهه في باب الموصولات ، فراجع .

( ولا يجوز الاخبار بال عن زيد من زيد قائم لعدم وجود الفعل ) فان قلت : ما المانع ان يخبر عن زيد في المثال المذكور في قال القائم زيد ، فلنا المانع ان القائم قبل الاخبار اي ! قبل وقوعه صلة لال مفرد وبعده جملة وفي معنى الفعل كما تقدم وجه ذلك في باب الموصولات فلا يصح قيام احدهما مقام الآخر ، ( ولا ) يجوز أيضاً الاخبار ( من ) زيد في قوله : ( ما زال زيد قائماً ) او سيقوم زيد ( لعدم تقدمه ) اي الفعل ، ولأنه اذا بني اسم الفاعل من الفعل في الامثلة المذكورة يكون قائماً فتفوت معاني تلك الحروف الدالة على الاعمال المذكورة .

( ولا ) يجوز أيضاً الاخبار ( من ) زيد في قوله ( كاد زيد ) أن ( يفعل ) وعسى زيد ان يقوم ولا من فاعل نعم وبئس اذا كان اسماً ظاهراً ، وكذلك ليس زيد قائماً ( لعدم تصرفه ) اي : لعدم كون كاد ونحوه من الافعال المذكورة متصرفاً بحيث يمكن ان يصاغ منها اسم فاعل صلة لال ، إلا بعضها عند بعضهم اما عن خبر كاد وآخواتها فقيل : انه ايضاً كذلك . لكن لا من حيث كون هذه الافعال غير متصرف ، بل من حيث ان المعتبر فيها لفظ الخبر . لأن الملاحظ في اخبارها الدلالة على الحال او الاستقبال والاضمار يدخل بذلك ( هذا ) حكم الاخبار بال من حيث وجود الشرائط وعدمه .

واما حكم الضمير العائد الى ال . فهو انه ( اذا رفعت صلة ال ضمير آراجعاً الى نفس ال ) : بان تكون صلةها جارية على من هو له كلام المذكور في كلام الشارح مخبراً فيه عن اسم الكريم . فحيثند ( استتر ) الضمير العائد ( في الصلة ) وجوباً : ( فتقول في الاخبار عن الناء من بلغت من الزيددين الى العمروين رسالة المبلغ من الزيددين الى العمريين رسالة انا ) ! ففي المبلغ ضمير مستتر راجع الى نفس ال . وقد تقدم آنفاً انه اذا اخبر عن ضمير المتكلم او المخاطب . يجب ان يكون الضمير القائم مقامه غالباً لكونه عائداً الى الموصول . والعائد في باب الموصولات يجب ان يكون ضميرآ غالباً ، إذ لم يعهد كون العائد في ذلك الباب غير غائب . وقد تقدم أيضاً الكلام في كلام امام المؤمنين عليه سلام الله رب العالمين .

( وان يكن ما رفعت صلة ال ضميرآ ) عائداً الى ( غيرها ) بأن تكون الصلة جارية على غير من هي له ( ابين ) الضمير ( وانفصل )

كما تقدم ذلك في باب الصياغ عند قوله :  
وفي اختيار لا يجيء المنفصل اذا تأتي ان يجيء المنفصل  
(فنقول في الاخبار عن الزيددين من المثال المذكور المبلغ انا منها الى  
العروين رسالة الزيدان و ) تقول في الاخبار ( عن العروين : المبلغ  
انا من الزيددين اليهم رسالة العروين ، و ) تقول في الاخبار ( عن  
الرسالة : المبلغها انا من الزيددين الى العروين رسالة ) فانا في جميع  
الصور الثلاث فاعل المبلغ ، والمبلغ غير جار على من هو له . لان  
المبلغ هو المتكلم . لان فعله المشتق منه اعني : بلغت مسند الى المتكلم  
والى في جميع تلك الصور لغير المتكلم لانها نفس الخبر المتأخر .  
وهو الزيدان في الصورة الاولى . والعروين في الثانية . والرسالة في  
الصورة الثالثة . فلذلك ابين انا وانفصل فتدبر جيداً وقس ولا تقتصر  
على ما ذكر .

### « هذا باب اسماء العدد »

وهي الفاظ وضمت للعدد المعين . يبين بها كمية الاشياء . فيتخرج  
الجمع . لانه وضع لعدد غير معين ، وكذلك المئات والآلاف والشرفات  
والآحاد ، وكذلك البعض والنحيف ، لانها وضعت للعدد المبهم ، وخرج  
 ايضاً رجل ورجلان ، لانهما لم يوضعوا للدلالة على العدد المبين فحسب  
 بل له وللجنّس ، ولا خلاف عند النحّاة ان لفظ واحد واثنان من  
 اسماء العدد . واما اهل الحساب كما في بعض حواشی خلاصة الحساب  
 فلهم في تعريف العدد قولان !

الأول : انه ما ساوي نصف مجموع حاشيتيه القربيتين او البعيدتين كالعشرة مثلاً فان حاشيته القرية السفل تسعه ، والعلياً احد عشر وبمجموع ذلك عشرون فقد ساوت العشرة نصف مجموع الحاشيتيين القربيتين وحاشياتها البعيدتان ثمانية واثنا عشر او سبعة وثلاثة عشر او ستة واربعة عشر ، وهكذا سافلاً وصاعداً ، واياً من الحاشيتيين تؤخذ يصير المجموع عشرين فتساوي العشرة نصفها .

القول الثاني : انه كثرة مرکبة من احاد ، فعلى هذا القول يخرج اثنين واحد ، وعلى القول الاول يخرج الواحد فقط .

وقال بعضهم : الاثنين ليس بعده ، لأن الفرد الاول : وهو الواحد ليس بعده ، لأن العدد ما كان زائداً على الواحد ، فكذا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول أيضاً عدداً . وفيه تناقض ظاهر فتأمل .

وأصول اسماء العدد التي يرجع اليها جميع اسماء العدد في لغة العرب اثنتا عشرة كلمة وهي واحد الى عشرة ومائة وalf وما عدتها متفرع منها بثنية كما تنان والفان ، او بجمع كعشرين واخواته الجارية بجري الجمع او بعطف كثلاثة وعشرين وكاحد ومائة وكمائة وalf ، وكذا احد عشر ، لأن اصلهما العطف ، ولذلك يقال لها الترکيب التضمني ، او باضافة نحو ثلاثة وثلاثة آلاف .

ولا يجمع بين الواحد ومعدوده ، فلا يقال رجل واحد ، وكذا اثنين فلا يقال رجلين اثنين الا لنكتة ، لأن قوله رجل ورجلين يفيد الجنسية والعدد فلا حاجة الى ذكر العدد بخلاف الباقي .

واما قوله تعالى : لاتخذوا اليدين اثنين : انما هو الله واحد حيث جمع بينهما والمعدود فلنكتة ، بينهما التفتازاني حيث قال : ان لفظ

الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهة ومعنى العدد اعني الاثنينية ، وكذا  
اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة ، والفرض المسوغ له الكلام في الاول  
النهى عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني  
اثبات الواحد من الاله لاثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد يضاحي  
لهذا الفرض وتفسيراً له ، قال : وهذا الذي يقصده صاحب الكشاف  
حيث قال : الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئاً : الجنسية  
والعدد المخصوص ، فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي  
يساق له الحديث هو العدد ، شفع بما يؤكده هذا كلامه . وقوله  
يؤكده اي يقرره ويتحققه ، ولم يقصد انه تأكيد صناعي ، لانه انما  
يكون بتكرير لفظ المتبع او بالفاظ مخصوصة انتهى محل الحاجة  
من كلامه .

ولفظ الواحد اسم فاعل من وحد يوحد كوعد يعد ، معناه العدد  
المفرد يجمع على واحدون ووحدان كشبان . والصفة المشبهة منه وحد  
يفتح الحاء وكسرها ووحيد وقد يبدل الواو همزة فيقال في وحد احد  
نظير وجوه واجوه اذ ابدال الواو في اول الكلمة قياس ان كانت مضمومة  
وشاذ ان لم تكن . واما احدى فهو قياس عند بعضهم ، نظير الدة في  
ولدة ، وشاذ عند آخرين .

واذا استعمل في الاعداد المركبة اختاروا احد واحدى على واحد  
وواحدة ، الا اذا كان المراد معنى جاعل كما سيأتي عن قريب . وقد  
يستعمل في الاعداد المركبة لغير معنى جاعل واحد وواحدة ، لكنه قليل  
فيقال : واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون  
وربما قيل وحد عشرة ، ويستعمل احد واحدى في غير الاعداد المركبة

أيضاً مضارعين نحو احدهم واحديةن ، ولا يستعمل احدى الا في الاعداد المركبة ، او مع الاضافة . واحد يستعمل للعموم بعد النفي وشبيهه وبعد الشرط نحو وان احد من المفركين استجارك . ويلزمه حينئذ الافراد ، والتذكير نحو لستن كاحد من النساء . وتعريفه حينئذ نادر ولا يقع أحد في الايجاب اذا اريد به العموم كما تقدم فلا يقال لقيتا أحداً الا زيداً ، ويستعمل واحد ايضاً لعموم العقلاه في غير الموجب لكنه يؤونث في المؤنث نحو ما لقيت واحداً منهم ، ولا واحدة منهم . وقال بعضهم : همزته حينئذ اصلية لا بد من الواو واما في الموجب فهي بدل اتفاقاً .

والثاء في اثنان للتأنيث كما في ابنتان والهمزة في اوله عوض لامه وهو الياء ، لانه من الشق ، والثاء في ثنان كذلك . وقال بعضهم : ان الثاء في اثنان أيضاً كذلك . وابدال الثاء من الياء قليل كاخت ومن الواو كثير نحو تراث وتقوى ، والالاف في اثنان عوض عن اللام والالف قبل النون فيه منقلبة عن اللام ، ولذا كانت من ملحقات الثنوية لانفسها .

( ثلاثة بالثاء قل وما بعدها للمعشرة اي : معها في حد ما احاده مذكرة ) نحو ثلاثة رجال ، وعشرة دنانير ( وفي حد الفند وهو الذي احاده مؤنثة جرد من الثاء ) نحو ثلاثة اماء ، وعشر افراط ، وانما عكس الامر يعني ! حذفت الثاء من عدد المؤنث واثبتت مع عدد المذكر لان ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التأنيث في اصل وضمه ، لانها لي الاعداد ما فوق الاثنين اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة ، فالاصل أن تكون بالثاء كما انه يعبر كذلك اذا اريد بالعدد المطلق

من غير نظر الى معدد نحو ستة ضعف ثلاثة ، واربعة نصف ثمانية ولا يقال ست ضعف ثلاث ، واربع نصف ثمان ، فاستصحب الاصل مع المذكر ، لكونه ايضاً الاصل كما بين ذلك في باب غير المنصرف ، ولكون المذكر مقدماً في الرتبة ، وحذفت التاء مع المؤنث فرقاً بين المذكر والمؤنث ولم يعكس لما قلنا من ان المذكر اسبق ( و ) ليعلم ان ( الاعتبار في التذكير والتأنيث في غير الصفة باللفظ ) كما مثلنا في اواخر هذه المسألة .

( وفيها ) اي في الصفة الاعتبار ( بموصوفها المنوي ) ، لا نفس الصفة فان كان الموصوف مذكراً انت العدد ، وان كان مؤنثاً ذكر . قال الله تعالى : من جاء بالحسنة فله عشر امثالها : بترك التاء ، لأن الموصوف المنوي فيها مؤنث اي عشر حسنة امثالها ولو لا ذلك الاعتبار لقيل : عشرة بالتاء ، لأن المثل الذي هو واحد الامثال مذكر ، ونحو عندي ثلاثة رباعات اي رجال رباعات يقال : رجل ربعة اي لا طويل ولا قصير .

وإذا كان المعين جمعاً ينظر الى مفرده فان كان مفرده مؤنثاً حقيقةً نحو ثلاثة طوالق او بجازياً نحو ثلث عيون ، حذفت التاء من العدد وجوباً ، وان كان مفرده مذكراً نحو ثلاثة رجال ثبت التاء في العدد وجوباً ، ولا فرق في الصورتين بين كون المفرد او الجموع ذاته او غيرها .

وإذا كان المفرد جائز التذكير والتأنيث كاللسان جاز في العدد التذكير والتأنيث نحو خمس السنة وخمسة السنة .

وإذ كان المعين اسم جمع كخييل او اسم جنس كتمر فان كان

مختصاً بالمذكر كالرهط والقوم فالناء في العدد واجب ، قال الله تعالى :  
 تسعه رهط وان كان مختصاً بالمؤنث فمحذف الناء في العدد واجب نحو  
 ثلاث مخاض ، لأنها بمعنى النون المزاحمل وان كان مشتركاً بين المذكر  
 والمؤنث كالخيل والفن والابل ، لأنها تستعمل في المذكر والمؤنث ، فان  
 صرخ في الكلام على احدهما فالاعتبار بالتصريح نحو عندي من الحيل  
 ثلاثة ذكور وعندي من الحيل ثلاث اناث ، وان لم يصرخ في الكلام  
 على احدهما فالاعتبار بالضمير العائد الى المميز فيعطي العدد عكس ما  
 يستحقه الضمير ، فان كان الضمير مذكراً انت العدد نحو ثلاثة من  
 الفن الكبير ، وان كان الضمير مؤنثاً ذكر العدد نحو ثلاث من البط  
 الكثيرة وان كان الضمير مذكراً تارة ومؤنثاً تارة اخرى يعطى  
 العدد عكس تلك الحالة كالبقر لأن ضميرها يجوز فيه التذكرة والتأنيث  
 قال الله تعالى : « ان البقر تشبه علينا » وقره تشابهت أيضاً ومن هذا  
 القبيل قوله تعالى : نخل منتعمر ونخل جاوية ، واذا كان المميز ما لا  
 يتمتحقق فيه معنى التذكرة والتأنيث فالاعتبار فيه باللفظ نحو خمسة من  
 اللفظ واربع من الكلمة . وانما لم ينظر الى لفظ اشياء ولم يقل فيه  
 ثلاث اشياء بدون الناء وان كان اسم جمع على التحقيق ، لأنه قام  
 مقام جمع شيء فكانه جمع لا اسم جمع فلذلك نظر الى مفرده وقيل  
 ثلاثة اشياء الى عشرة اشياء ، لأن مفرده اعني الشيء مذكر ( والمميز  
 لما ذكر ) اي ثلاثة الى العشرة ( اجرد بالإضافة ) وعمل ذلك بأنه  
 لما كثر استعماله اختاروا فيه الجر بالإضافة للتخفيف ، لأنها تسقط  
 من العدد التنوين بالإضافة فيها كالاضافة في جرد قطيفة واحلا ، ثياب  
 اذ الاعداد طرأ عليها معنى الوصفية اذ معنى ثلاثة رجال رجال عدوة

بها العدد ولذلك تستعمل الاعداد تابعة للمعدودات كثيراً نحو رجال ثلاثة .

ونحو :

ي بعض ثلات كنفاج جم يفتحون عن كالبرد المنهم  
وقوله صلى الله عليه وآله : «الناس كأبل مائة لا تجد فيها راحلة»  
رمعنى الحديث مذكور في المطول في اوائل شرائع حسن الاستمارة  
فراجع هناك .

وقد يعبر المعين بمن نحو جاءني ثلاثة من الرجال لكن الأغلب  
جره بالاعتادة (حال كرنمه) اي المعين (جمعاً مكسرآ) ليطابق  
العدد اذ العدد ليس بالواو والنون ولا بالألف والتاء . واما الجمع  
السالم فلا يقع عيناً للعدد عند بعضهم ان كان وصفاً إلا نادراً فلابيقال  
ثلاثة قائمين ولا ثلاثة قائمات ، اذا المطلوب من المعين تخصيص  
الجنس وتجسيمه .

والصفات اكثراً العموم واما غير الوصف فان كان علمآ قل وقوعه عيناً  
لان جمع العلم كما مر في باب المزادى لا بد فيه من اللام عوضاً عن التعريف  
الراهن بالجمعية والفرض من المعين بيان الجنس لالتعيين والمبين للجنس  
ذكره في الأغلب فلا يقال ثلاثة تزيدون ولا ثلث زينيات إلا قليلاً  
وان لم يكن علمآ فان كان للمعين جمع مكسر لم يعيّن بالسالم الا قليلاً  
وذلك لكتبة كقوله تعالى : سبع سنبلات ، والنكتة فيه بجاورته لسبعين  
بقرات ولذلك جاء في غيره سبع سنبيل ، وان لم يكن له مكسر يعيّن  
بالسالم لا حالة كقوله تعالى : ثلث عورات .

ويأتي المعين ( بلغت قلة في الاكثر ) ليطابق العدد معنى اذ جمع

القلة ، كما يأتي في اول باب جمع التكسير يطلق على ثلاثة فما فوقها الى العشرة كنفس هذه الاعداد ( نحو سبع ليال وثمانية أيام ) هذا مثال لكلا الحكمين اي النايني والتذكير والجر بالإضافة والجمعية ، فلا تغفل ، وليلي جمع ليلة بزيادة الياء على غير قياس وقياس جمعها ليلاً كبيضة وبستان .

ونحو من جاء بالحسنة ( فله عشر امثالها ) مثال للموصوف المذوى اذ المراد بالأمثال الحسنان اي عشر حسنان امثالها ( وجاء ) المميز ( في القليل جمع تصحيح نحو سبع سمات ) ، لأن السماء لمكسر لها فضلا عن ان يكون لها قلة ، ومن هذا القبيل نحو خمس صدوات وسبع بقرات ، لأن الصلة والبقر أيضا لا مكسر لهما .

( و ) جاء جمع ( تكسير بلغفل كثرة نحو ) والملطقات يترافقن بأنفسهن ( ثلاثة قروء ) فجاء المميز جمع كثرة مع وجود جمع القلة وهو اقراء ! والسر في ذلك ان جمع القراء بفتح القاف وسكون الراء على اقراء شاذ ، كما يأتي في اهام بجمع التكسير والشاذ المعدوم . هذا ان قلنا ان المفرد في الآية بفتح القاف ، وان جعلناه بالضم فلا شذوذ فيه لأن القراء بضم القاف يجمع على اقراء قياسا فمجيئي جمع الكثرة في الآية لابد له من تأويل وقد اشار صاحب المصباح المذى الى التأويل فقال : القراء فيه لفتان الفتح وجمعه قروء واقرأه مثل فلس وفالوس وافلس ، والضم ويجمع على اقراء مثل قفل واقفال قاله ائمه اللغة ، ويطلق على الطور والجيعن وحكاء ابن فارس ايضا ، ثم قال : ويقال انه للطور وذلك ان المرأة العاشر كان الدم اجتمع في بدنها وامتنك ، ويقال انه للجيعن ويقال اقرأت اذا حاضت واقرأت اذا

طهرت وهي مقرئه .

واما ثلاثة قروه فقال الاصمعي ! هذه الاضافة على غير قياس والقياس ثلاثة اقراء ، لانه جمع قلة مثل ثلاثة افلاس وثلاثة رجلة ولا يقال ثلاثة فلوس ولا ثلاثة رجال وقال التحويون ! هو على التأويل والتقدير ثلاثة من قروه ، لان العدد الذي يضاف الى عينه وهو من ثلاثة الى عشرة قليل والمميز هو المميز فلا يميز القليل بالكثير قال ! ويحتمل عندي انه قد وضع احد الجمعين موضع الآخر اتساعاً لهم المعنى هذا ما نقل عنه . وذهب بعضهم الى ان يميز الثلاثة الى العشرة يجوز ان يكون جمع كثرة من غير تأويل فيقال خمسة كلاب وستة عبيد ، ولا يجب عند هذا القائل ان يقال خمسة اكلب ولا ستة اعبد انتهى كلام صاحب المصباح المنير .

قال بعض المحققين اذا لم يكن للتميز الا جمع قلة فيؤتى بها وان لم يكن له الا جمع كثرة فكذلك وان كان له كلاما فالاغلب ان يؤتى بجمع القلة ليطابق العدد المعدود وان لم يكن له جمع مكسر يوتى بجمع المصحح نحو ثلات عورات وقد يجيء جمع المصحح مع وجود المكسر نحو سبع سنبلات مع وجود سنابل .

تنبيه — اعلم ان جميع ما ذكرنا في ثلاثة الى عشرة انما هو فيما اذا لم يكن المميز لفظة ماءة ، لان المائة المضاف اليها ثلاثة الى تسعة مفردة غير مجموعة ، نحو ثلاثة وأربعين الى تسعمائة وذلك لان مائة وان كان مفردة لفظاً وهي جمع معنى ، لانها عشر عشرات ويجعلها جمعاً بأن يقال ثلاث مائين مثلاً شاذ لان اقل منهوم الجمجم فيهما تلثمانمائة وهو ما يفيد الكثرة وهي غير مناسب لهذه الاعداد .

وقد يقال في وجهه انه لم يأت جمعاً لان للمائة جمعين احدهما

في صورة الجمع المذكر السالم وهو متون والثاني في صورة الجمع المؤنث السالم وهو مات ولا يجوز اضافة هذا الصنف من العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين فلم يبق الامات لكنهم كرهوا ذلك للزومه وقوع تمييز مفرد بعد ما هو في صورة جمع المؤنث السالم اذ لو صح ذلك ليقال ثلات مات رجل مثلاً فيقع التمييز المفرد اعني رجل بعد مات التي هو في صورة جمع السالم وذلك خلاف ما تعود به التمييز المفرد لانه تعود المجيء بعد ما هو في صورة الجمع المذكر اعني عشرين رجلاً فلذلك اقتصر في المفرد فيقال ثلاث مائة رجل حتى لا يخرج التمييز المفرد عما تعود به فتأمل جيداً .

وأصل مائة مثية على وزن سدرة حذف لامها ، كما في عزة وثبة ولامها ياء ، وإنما يكتب بالألف لثلا يشتبه بصورة منه خطأ ، وإذا ثبي او جمع حذف الالف . ولها جمعان احدهما : متون والأخر : مئات . وقال بعضهم : متون اسم جمع .

( وما والالف وما بينهما ) : اي مائتين وثلاثمائة وأربعين الى تسعمائة وكذا تثنية الالف وجمعه وما بينهما ( للمفرد المميز اضف ) وذلك ، لأن مائة تتضمن عشر وعشرين ومشتمل عليها فأخذت من العشرة الإضافة ومن العشرين الأفراد ولم يعكس لثلا يحصل الثقل بالجمع والتثنين ، لأن الالف مشتمل على عشر مائة وهي تمييز بمفرد بغيره فعوامل الالف معاملة ما اشتمل عليه :

وعله بعض المحققين بوجه آخر ، وهو انه لما كانت الاحد في جانب القلة من الاعداد ، والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في بينها الجمع الموضوع للكثره وفي ميزهما المفرد الدال على القلة ، رعاية

للمتعادل ولأن الممیز قبلهما اعني ممیز عشرين وآخواته مفرد مع انه اخف ولفظهما كاف في الدلالة على الجمعية ( نحو بل لبنت ماة عام ، ونحو ( فلبث فيهم الف سنة ) باضافة الف الى سنة ( وجاء الممیز ) مفرداً ( منصوباً قليلاً في قوله :

اذا عاش الفقى ماتين عاماً ) فقد ذهب اللذاذة والفتاء

فعاماً ممیز منصوب ماتين ( وماة وما بعدها للاف بالجمع نزاراً ) اي قليلاً ( قد ردد مضاها اليه كقراءة الكسانى ) وحمزة ( ولبشو في كهفهم ثلث ماة سنين ) باضافة ماة الى سنين ، وفيه شذوذ واحد وهو جمع ممیز ماة ، وسلبه شبه المائة بالعشر في ان كل واحد منها عشرة من احاد الذى قبله في المرتبة فالعشرة والمائة كل واحد منها عشر من احاد المرتبة التي قبله .

وقرء بتنوين ماة ونصب سنين فيجب أن يكون سنين بدلاً من ثلاثة او عطف بيان له ، ولا يجوز جعله ممیزاً لأنه يلزم حينئذ الشذوذ من وجهين أحدهما : جمع ممیز ماة والآخر : نصبه ، لأنه يلزم ان يكون اقل ما لبشو في الكهف تسعمائة سنة لأن اقل الجمع اعني سنين ثلاثة كأنه قيل ثلاثة سنين فيكون تسعمائة ، وليس ذلك بمراد قطعاً .

« (( تنبیه )) »

قال في الصمديه ورفضوا جمع المائة وعمل ذلك بعضهم بان استعمال جمع ماة مع ممیزها لمیأت في كلامهم فلا يقال ثلاث مات رجل كما يقال ثلاثة آلاف رجل هذا ولكن قال الرضى ان لم تكن ماة مضاها اليها ثلاثة وآخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايضاً نحو

مات رجل .

( واحداً بالذكر وصلته عشر بغیر تاء مركباً لها فاتحة آخرها ) فتحة بناء . وسيأتي وجه البناء ( قاصد معدود ذكر نحو (رأيت احد عشر كوكباً ) وقل لدى التأنيث للمعدود احدى عشرة بتائنيث الجزئين وقيل الالف في احدى للخاق ) بوزن درهم ( لالتأنيث نحو عندي احدى عشرة امرأة ) .

واما حكم اثنان واثنتان مع عشرة فسيأتي عن قريب . ( والشين فيها ) اي في عشرة مختومة بالتاء مركبة ( رروا عن الحجازيين سكونه ) اي الشين كراهة توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع ثقل التركيب .

( و ) رروا ( عن ) اكثـر ( بـنـى تـعـيم كـسـرـه ) اي الشين لما ذكر واجراء لها بجرى كتف ولكن هذا في الحقيقة ازالة ثقل آخر اي ازالة توالي اربع فتحات بالكسر ( و ) رروا ( عن بعضهم ) اي بـنـى تـعـيم وـهـم اـقـلـهـم ( فـتـحـهـ ) اي الشين لأن التركيب عارض وبعض آخر منهم يسكن عين عشر باخر الجزء الاول .

( واذا كان ) عشرة ( مع غير احد واحدى ) ومع غير اثنان واثنتان ( وهو ) اي غير ما ذكر ( ثلاثة الى تسعه مامعها ) اي مع احد واحدى ( فعملت من التذكر في المذكر والتأنيث ، فافعل ايضاً معه ) اي مع غير احد واحدى ( قصداً وهذا ) اي فافعل قصداً ( جواب الشرط المقدر في كلامه الذي ابرزته ) والشرط الذي ابرزه قوله اذا كان . حاصل المرام وملخص الكلام ، انه اذا كان عشرة مع ثلاثة الى تسعه فالعشرة على التقياس يعني يذكر مع المذكر ، ويؤنث

مع المؤنث بخلاف الجزء الاول كما اشار اليه بقوله : ( ولثلاثة وتسعة وما ينتما ان ركبا مع عشر ماقدم من ثبوت التاء في التذكير وستوطها في التأنيث ) .

وبعبارة اخرى اجريت ثلاثة الى تسعة على خلاف القياس ( نحو عندي ثلاثة عشر رجلاً وتلات عشرة امرأة ) ابقاء للجزء الاول فيما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تأنيثين من جنس واحد ؛ اعني التاء فيما هو كالكلمة الواحدة ، بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة ، فان التأنيث فيما من جنسين احدهما ؛ بالباء والآخر ؛ بالاف . ( و اول عشرة بالباء اثنى كذلك ) يعني بالباء . ( و ) اول ( عشرة بغير تاء اثنى كذلك ) يعني بغير تاء ( اذا ) محدوداً ( ابقى تشاء ، راجع للاول ) يعني اذا كانتا بالباء ( او ذكرها ، راجع للثاني ) يعني اذا كانتا بغير تاء . وللمدار في التذكير والتأنيث على التعبير .

مثال الاول ( نحو فانفجرت منه اثنى عشرة عيناً ) ، لأن العين مؤنث .

ومثال الثاني نحو ( ان عدة الشهور عند الله اثنى عشر شمراً ) ، لأن الشهر مذكر .

فان قلت كيف جمع بين تأنيثين في اثنى عشرة ، قلنا قد تقدم عن بعضهم ان التاء في اثنى ليست للتأنيث ، بل هي بدل من لام الكلمة ، وعلى القول بأنها للتأنيث قيل لأنها حملت على التاء في ثنتين فلم يتمتعض للتأنيث ولهذا حكم عليها بأنها جنس آخر من التأنيث لانه قد تقدم ان التاء في ثنتين ليست للتأنيث ، بل هي بدل من لام

الكلمة اعنى الياء ، لأن ثنتان من الثني .

وقال بعض المحققين : ان التاء في اثنتان زائدة لللخاق باصبهان ، وقيل في ذلك وجه آخر ادق : وهو ان اثنتان لما كانت معربة كما يأتي بعيد ( هذا ) وعشرة مبنية ، والمعرب والمبني متباينان ، فصارتا كأنهما اسمان متضاديان او هما متضاديان حقيقة ، بدليل حذف النون فلا مانع من اجتماع التأنيتين ، لأنهما كلمتان غير مركتين .

( والمعرب بما ذكر ) اي احد عشر الى تسعه عشر ، الجزء الاول من ( اثنى ) عشر ( واثنى ) عشر ، ( والياء فيما ) اي اثنى واثنى ( لغير الرفع ) اي النصب والجر ( وارفع بالاف ) كما تقدم في اول الكتاب ) في مواضع النيابة في قوله :

كثا كذلك اثنتان واثنتان كابتين وابتين يجريان

هذا عند الجمهور ، وعلوا اعرابهما بانهما صارا بعد حذف النون المؤذن بالانقسام كلمتين الى ما بعدهما ، لأن النون لم يعمد حذفها في كلامهم إلا للاضافة ، والتركيب الاضافي لا يوجد في البناء .

وقال بعضهم : انهما مبنيان كسائر اخواتهما من الصدور وان كلّ من اثنا عشر بالاف واثنى عشر بالياء صيغة برأسها كما قيل بذلك في هذان وهذين وللذان وللذين . وانما حذفت النون منهما ، لأنها دليل تمام الكلمة المنافي للتركيب المشعر بالاتحاد ، اما الجزء الثاني اعنى عشر وعشرة فهو مبني . ويعلم وجہ ذلك من المسألة الآتية .

( والفتح بناء في جزئي سواهما ) اي سوى اثنى عشر واثنى عشرة ( الف اما البناء ) في الجزء الاول فقيل : لوقع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلًا للاعراب فلو اعرب كان كالاعراب الحاصل في وسط

الكلمة وهو غير معهود في كلامهم وليس الالف في مسلمان والواو في مسلمون في وسط الكلمة لأن النون فيهما كالتثنين دليل على تمام الكلمة . وقيل إنما بني الجزء الاول لكونه يحتاجا إلى الثاني فشایه الحرف في الافتقار وهذا القول ليس بشيء لما تقدم في باب المعرف والمعرف من بيان شرائط الافتقار وأما الجزء الثاني ( فلتضمنه معنى حرف العطف ) اعني الواو لأن أصل احد عشر مثلاً احد عشر حذفت الواو ، قصداً لامتناع الكلمتين وتركيبهما ، لأن المراد من الكلمتين معنى واحد ومرتبة واحدة من المدد كعشر وعشرين وإنما مزجوا هذه الأعداد دون سائر الأعداد معنى عشرين وأخواته ومائة وalf ، لقرب هذا المركب من مرتبة الواحد التي الفاظها مفردة . وقيل بني الجزء الثاني ، لانه لا محل له من الأعراب لانه واقع موقع النون من المثنى في نحو زيدين ، وقيل : لأنه واقع موقع التثنين فتأمل جيداً .

( واستثنى في الكافية ) من وجوب الفتح ( ثماني فيجوز ) كثيراً ( اسكان يائها ) ، لشاقل المركب بالتركيب ( وكذا ) يجوز ( حذفها ) اي الياء ( مع بقاء كسر النون ) ليدل على الياء المحذوفة ( ومع فتحها ) اي النون ، ليوافق اخواتها لانها مفتوحة الاواخر في حال التركيب مع العشرة .

( و ميز العشرين وما بعدها للتسعين اي معها ) اي مع التسعين

( بواحد ) اي بمفرد ( نكرة منصوبة ) . ولا فرق في ذلك بين كون المميز مذكراً ( كاربعين حيناً و ) مؤثثاً نحو وواعدنا موسى ( ثلاثة ) ، اما افراد التمييز ، فلأنه كان في الاصل موصوفاً اذ اصل عشرين درهماً عشرين فلما آخر وصار منصوباً على التمييز صار فضلة ، فاعتبر افراده تقليلاً للفضلة مع ان الجمعية مفهومة من العدد والمفرد اخصر ، ومع صيورته في صورة الفضلات يراعي اصله اي الموصوفية ، فلا يوصف في الالغاب الا هو لا العدد لانه هو المقصود وان كان مؤخراً دون العدد وان كان متقدماً ، يقال عندي عشرون رجلاً شجاعاً وثلاثون امرأة مؤمنة ، كما يوصف هو اذا كان مضافاً إليه نحو سبع بقرات سمان .

واما تنكيره فلأن الفرض الاهم منه بيان الجنس لا التعين ، واما نصبه فلتعدى الاضافة مع اثبات النون لمشابهتها لنون الجمع التي تجذف للاضافة ، ولا يستقيم حذفها اذ هي ليست في الحقيقة نون الجمجم حتى تجذف وما جاء في كلامهم من نحو عشرو درهم واربعو ثوب بالاضافة وحذف النون ، فهو قليل . فان قيل : فقد يقال ارضاً زيد وهذه النون مثلها قلنا ؛ بل نون عشرون واخواتها ابعد منها من نون الجمع لأن ارضون كما تقدم في اوائل الكتاب جمع حقيقة وان كان شاذآ ، بخلاف عشرون واخواتها فانها ليست بجمع كما تقدم هناك ايضاً مع بيان الوجه في عدم كونها جمعاً .

( وميزوا مركباً ) اي أحد عشر الى تسعة وتسعين ( بعشيل ما ميز عشرون فسوينهما ) ، فميزة بمفرده نكرة منصوبة ( نحو عندي احد عشر رجلاً ) ، ونحو « ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً » ؟

والبيان فيه هو البيان في عشرين وأخواتها إلا النصب ، لأن تغدر الاضافة هنا إنما هو لكرامتهم أن يجعل ثلاثة أسماء كاسم واحد . لا يقال سيأتي بعيد هذا جواز اضافة المركب نحو هذا خمسة عشر فكيف ذلك لأنه يقال : لما كان المضاف إليه فيه غير المعدود لم يتمتزج امتزاج ذلك المعizer ، فلم يلزم صيغة ثلاثة اشياء شيئاً واحداً وإنما جوزوا ثلاثة امرأة قياماً على مائة امرأة فتأمل .

واما قوله تعالى : ( وقطعنهم اثني عشرة اسباطاً امّا ) ، فقد قيل ان اسباطاً ليس تميزاً ، لأنه جمع . وإنما هو بدل من اثنى عشرة بدل كل من الكل ، والتميز مذوق ( اي فرقة اسباطاً ) ولو كان اسباطاً تميزاً لزم الشذوذ ، ولا يحسن حمل القرآن عليه . ولجيء بالعديدين بدون التاء ، لأن السبط مذكر وقد تقدم ان التمييز اذا كان جمعاً ينظر الى مفرده .

وقال بعضهم : ان اسباطاً تميز وتأتيت العدد باعتبار وصفه : اعني امّا لأن امة مؤنث فتأمل .

تكلمة تقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والآلاف في الواحد وما نان وألفان في التشيبة من غير فرق بين المذكر والمؤنث وكذلك الماء والآلاف او الآلوف ثم تعطف فيما زاد من غير تغيير في الزائد ولا تبدل فتقول مائة رجل وواحد ومائة امرأة وواحدة ومائة واثنان او اثنان ومائة وثلاثة رجال او ثلث نساء ومائة واحد عشر رجال ومائة واحدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجالاً واحدى وعشرون امرأة ومائة وثلاثة وعشرون رجالاً وثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجالاً او تسعة وتسعين امرأة وكذا الحال في تشيبة الماء والآلاف وجمعيه

ويجوز ان يعكس المطف في الجميع فتقول واحد ومائة الى آخر الامثلة فتبه .

( وان اضيف عدد مركب ) يجعلته ( غير اثنى عشر واثنتي عشرة ) فلا يحتاج الى ذكر التمييز ، لانه لا يضاف الى غير تميزه إلا اذا عرف جنسه فلا يحتاج الى تميز . واما اثنى عشر واثنتا عشرة ذاتها لم تجز اضافتها الى غير المميز ، لأن عشر فيما واقع موقع النون بعد حذفها فصار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر ، لما تقدم من ان النون لم يழد حذفها في موضع إلا للاضافة فصار كأنه مضاد ، والتركيب الاتافي لا يضاف ثانية ولو اضيف بدون عشر لالتبس باضافة الاثنين وحدهما ، لأن اضافة العدد الى غير المميز لا يخفيه بالمركب لانه يضاف الى غير التمييز مطلقاً ; سواء كان مفرداً نحو اثنان وثلاثة زيد وعشرون ، او مركباً وحيث ( يمقى البناء ) على الفتح ( في الجزئين نحو هذه خمسة عشرك ) كما انه كذلك مع التمييز . ( و ) هي هنا قولهان آخران :

احدهما : انه ( عجز وحدة قد يعرب ) بحسب العوامل مع بقاء الجزء الاول على البناء على الفتح ، كما في بعلبك ( في لغة ردية كما قال سيبويه ) .

وثانيهما : ان يضاف الجزء الاول الى الجزء الثاني فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالإضافة ذاتها ، كما في عبد الله وبعضاهم اجاز هذا الوجه في المركب وان لم ينفع الى شيء فلانقمل . ( دصن من الذين قاما فوق ) اي ثلاثة الى عشرة اي معها كفاعل المدرج من فعل ) يفتح الدهن نحو : ثارب وقادع من ضرب وقادع .

( واختتمه ) اي الفاعل المصور من العدد ( في التأنيث للمعدود بال تمام فقل ثانية وثالثة الى عاشرة وهي ذكرت بتشديد الكاف ) اي حين تذكر ( المعدود فاذكر فاعلاً ) اي ( هذا المصور ) من العدد ( بغير تاء فقل ثان وثالث الى عاشر ) .

وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة  
تؤونث الاسمين للمؤمن في المركب كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث  
عشر وإنما ذكروا الاسمين في المركب لانه اسم واحد مذكر بخلاف  
ثلاثة عشر رجلا فاذه للجماعه .

فتحصل من ذلك ان حكم وزن الفاعل المضوغ من العدد حكم وزن الفاعل من الفعل تذكيراً وتأنيناً ، الا ان الاشتقاق من العدد سماعي ، لأنه من قبيل الاشتقاق من الجواهـد نحو استـحجر العلين المضوغ من الحجر فهو مستـحجر .

ولوزن فاعل المصوغ من العدد استعمالان :

أحدّها : إن يستعمل وحده فيقال ثان وثانية وثالث وثالثة إلى  
عاشر وعاشرة ومعناه حينئذ واحد موصوف بهذه الصفة يعني كونه  
ثالثاً مثلاً .

وَثَانِيهِمَا : أَن يُسْتَعْمَلْ مُنْضِمًا إِلَى غَيْرِهِ ، وَلَهُ حِينَئِذٍ مَعْنَى يَانِ اشْتَارِ  
إِلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا بِقَوْلِهِ : (وَانْ تَرَدْ بِهِ) أَيْ بِالْفَاعِلِ المَصْوَغِ مِنْ الْعَدْدِ  
(بَعْضُ الَّذِي مِنْهُ بَنِي أَيْ صِيَغَ تَضْفِفَ) أَنْتَ الْفَاعِلُ (إِلَيْهِ) أَيْ  
إِلَى الَّذِي مِنْهُ بَنِي وَمَعْنَاهُ حِينَئِذٍ أَنَّ الْمَوْصُوفَ بِهِ بَعْضُ الْمَضَافِ إِلَيْهِ  
(نَحْوَ) قَوْلِهِ تَعَالَى : « إِذَا أَخْرَجْهُ الَّذِينَ كَفَرُوا (ثَانِي اثْنَيْنِ) أَيْ  
أَحَدَهُمَا ، وَ (نَحْوَ) قَوْلِهِ تَعَالَى : « لَقَدْ كَفَرُ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ

(ثالث ثلاثة) اي احدهما ) ووجه كفر النصارى بذلك القول ان معناه ان الآلة ثلاثة وان الله تعالى احدهم اي بعضهم .  
 ( و ) اذا اريد به هذا المعنى ( لا يجوز تنوينه و ) لا ( نصبه ) لما بعده ، ( وهذا مثل بعث بين ) يعني حكمه حكم بعض ( فانه ) اي بعض ( لا يستعمل ) اذا اضيف ( إلا مضافاً الى كله كبعض ثلاثة ) فكذلك الفاعل المتصوغ من العدد اذا كان المراد به بعض ما اشتق منه كالأيتين .

واشار الى الثاني منهم بقوله ( وان ترد به ) اي بالفاعل المتصوغ من العدد ( جعل العدد الاقل مثل ما فوق بان تستعمله مع اسفل ) كان تستعمل خامس مع اربعة وسادس مع خمسة ، وهكذا ( فحكم جا०ل اي اسم الفاعل ) المتعدد ( له حكم فاضنه ) الى ما بعده ، ( او نونه و ) حينئذ ( انصب به ) ما بعده بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال .

والاعتماد على ما ذكر في باب اعمال اسم الفاعل في قوله :  
 ول استفهماماً او حرف ندا او نفيأ او جا صفة او مسندأ  
 ( نحو رابع ثلاثة ) باضافة رابع الى ثلاثة ، ( و ) نحو ( رابع  
 ثلاثة ) بتنوير رباع ، ونصب ثلاثة ( اي جاعلها ) أى الثلاثة  
 ( اربعة ) .

قيل ومنه قوله تعالى : « ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم  
 ولا خمسة إلا هو سادسهم » فتأمل .

وبما سبق تتحل الحديث المنسوب اليهم عليهم السلام ان من قال:  
 ان الله ثالث ثلاثة بالإضافة فقد كفر ، ومن قال : انه ثالث ثلاثة

بالنصب فقد امن . والمراد من الاضافة معنى البعض لا الجاعل فلا تغفل .

( وان اردت به ) اي بالفاعل المصور من العدد الاستعمال الاول  
بان تريده به ( بعض الذي منه بني مثل ما سبق في ) قوله تعالى :  
« اذ اخرجه الذين كفروا ( ثانى اثنين » وكان ) العدد ( الذي منه  
بني مركباً ) فحيثئذ يجوز فيه ثلاثة اوجه :

الاول : ما اشار اليه بقوله ( فجيء بتركيبين او لهما فاعل ) المصور  
من اثنين او ثلاثة الى تسعة ، حال كونه ( مركباً مع العشرة وثانية  
ما بني منه ) اي اثنين او ثلاثة الى تسعة حال كونه ( ايضاً مركباً  
مع العشرة و ) بعد ذلك ( اضف جملة المركب الاول ) اي بجموعه  
( الى جملة المركب الثاني فقل ) في التذكير ( ثانى عشر اثني عشر و )  
في التأنيث ( ثانية عشرة اشترى عشرة ) وهكذا الى تاسع عشر تسعة  
عشر وتاسعة عشرة تسعة عشرة .

والوجه الثاني : ان يقتصر على صدر المركب الاول ، فيعرب  
ويضاف الى المركب الثاني باقياً على بناء جزئيه . واليه اشار بقوله  
( او فاعلاً بحالته ) اي ( التذكير ) في المذكر ( والتأنيث ) في  
المؤنث ( اضف بعد حذف عجزه الى مركب ثان فانه ) اي هذا الوجه  
( بما تنوى اي ) بالمعنى الذي ( تقصده ) من البعضية ( يغى نحو  
ثالث ثلاثة عشر ) في المذكر ; اي احدهم اي بعضهم ( و ) نحو ( ثلاثة  
ثلاث عشر ) في المؤنث اي احديهن اي بعضهن .

والوجه الثالث : ان يقتصر على المركب الاول باقياً على بناء جزئيه  
واليه اشار بقوله : ( وشاع الاستغناء عن الانسنان بتركيبين ) وهو

الوجه الاول . ( او ) عن الاتيان ( بفاعل مضافة الى مركب ) ثان وهو الوجه الثاني ( بحادي عشر وهو المركب الاول وحذف ) المركب ( الثاني ، كما قاله في شرح الكافية ونحوه الى تاسع عشر ) هذا . وقال بعضهم : ان الوجه الثالث هو ان تمحض العجز من المركب الاول والصدر من المركب الثاني ، فيجوز حينئذ في هذا الوجه المشتمل على الحذفين وجهاً ! احدهما : اعراب الجزئين ، لزوال التركيب المقتضي للبناء من كلا الجزئين .

وئانيهما : اعراب الجزء الاول ، لزوال التركيب وبناء الجزء الثاني على الفتح لتقدير ما حذف منه فهو مركب ، لأن المقدر كذلك ذكور . وقال بعض آخر : انه يجوز بنائهما حلول كل منهما محل الممحض من صاحبه فتدبر جيداً .

( وقيل عشرين اذكر وبابه الى تسعين الفاعل المصوغ من لفظ العدد ) اذا اردت به بعض الذى منه بني ( بحالته ) يعني ( التذكير ) في المذكر ( والتائيث ) في المؤنث ( قبل واو عاطفة يعتمد فقبل حادي وعشرون ) في المذكر و ( حاديه وتسعون ) في المؤنث ، وشاع عندهم في عشرين وارواه اذا استعملت وحدها ، واريد بها البعض ان يقال تمام العشرين او متمم العشرين وكذلك أخواتها ، ولا يقال العشرون مثلاً لشلة يتوفهم ان المراد منه بجموع العشرين المقابل لثلاثين .

قيل : لا يستعمل فاعل من العدد المركب بمعنى جاعل ، فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر وكذلك الباقي . ولذا لم يذكره المصنف واقتصر

على معنى بعض ، ولكن يظهر من بعضهم انه يجوز ذلك قياساً والك حينئذ وجهان :

اولهما : ان تأتي بمركبين صدر اولهما ازيد من صدر ثانيةما واحد ، فتقول رابع عشر ثلاثة عشر ، ويجب في هذا الوجه اضافة المركب الأول الى المركب الثاني ، لأن تنوين الأول ونصب الثاني غير ممكن .

والوجه الثاني : أن تحذف عجز المركب الأول فتقول رابع ثلاثة عشر ويجوز في هذا الوجه اضافة الأول الى الثاني وتنوين الأول ونصب الثاني محلأ به .

تبنيه - اذا كان المراد من الفاعل المتصوغ من العدد واحداً من المعدود لكن لا مطلقاً بل باعتبار المرتبة ، يصبح اضافته الى العدد المشتق هو منه ، والى ماقوفه ايضاً نحو قولنا : الحسين عليه السلام خمس الخمسة وثالث الاثني عشر وهذا المعنى احسن من بعض ومبادر لمعنى جاعل اقتداراً جيداً .

## (فصل في كم وكأى وكذا)

( وهي الفاظ ) وضفت للدلالة على ( عدد مبهم الجنس والمقدار ) ، فلذا احتاجت الى التمييز .

( ميز اذا كان في الاستفهام كم بار تكون بمعنى اي عدد يمثل ما ميز ) المرتبة الوسطى من العدد اعني : احد عشر واخواتها ، و ( عشرين ) و الاخواتها الى تسعة وتسعين ( اي بتميز ) مفرد ( منصوب )

وانما حملت على وسطى المراتب لأن المسائل لا يعرف في الأغلب الكثرة والقلة فتحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة وهي عشرة والكثرة وهي المائة فما فوق أولى ، لأنه لو حمل على أحد الطرفين ، كان تحكمـاً وترجـيحاً بلا مرجـح مع ان خـير الامور او سلطـها ( كـكم شخصـاً سـمـاً اي عـلـاً ) .

وقد يجيـء التميـز جـمـعاً اذا اـرـيد بـه الـاصـنـاف نـحو كـم غـلـمانـاً لـكـ اي كـم صـنـفـاً من الغـلـمانـ .

ولا يـحـذـف التـميـز إـلا لـدـلـيل كـما تـقـول مـثـلـاً كـم عـنـدـك اذا جـرـى ذـكـر الدـيـنـار اي كـم دـيـنـارـاً عـنـدـكـ وـكـذـلـكـ حـذـفـ تـميـزـ كـمـ الخـبـرـيةـ لـكـ حـذـفـ تـميـزـ الـاسـتـفـاهـيـةـ اـكـثـرـ .

( وـاجـزـ ان تـجـرـه اي تـميـزـ كـمـ الـاسـتـفـاهـيـةـ مـنـ ) الجـارـةـ حـالـ كـوـنـهـا مـضـمـرـةـ ايـ مـقـدـرـةـ ( انـ وـليـتـ كـمـ حـرـفـ جـرـ مـظـهـراـ ) ؛ وـالـحـاـصـلـ اـنـهـ

لـاـ يـجـوـزـ جـرـ المـيـزـ إـلاـ اذاـ اـنـجـرـتـ هـيـ بـحـرـفـ الـجـرـ وـالـمـجـوزـ قـهـدـ الـتـطـابـقـ بـيـنـ كـمـ وـمـيـزـهـاـ جـرـاـ ( نـحوـ بـكـمـ درـهـ تـصـدـقـتـ ايـ بـكـمـ منـ درـهـ ) .

وـقـالـ بـعـضـهـمـ : الـجـرـ بـسـبـبـ اـضـافـهـ كـمـ إـلـىـ التـميـزـ كـمـ فيـ الـخـبـرـيةـ .

وـلـاـ يـجـوـزـ انـ يـكـونـ الـمـجـرـوـرـ بـدـلـاـ مـنـ كـمـ لـأـنـ مـاـ اـبـدـلـ مـنـ مـتـضـمـنـ الـاسـتـفـاهـ يـجـبـ انـ يـلـيـ هـمـزةـ الـاسـتـفـاهـ كـمـ تـقـدـمـ فيـ بـابـ الـبـدـلـ فيـ

قولـهـ :

وبـدـلـ المـضـمـنـ هـمـزاـ يـلـيـ هـمـزاـ كـمـنـ ذـاـ أـسـعـيدـ أـمـ عـلـيـ

وـقـدـ يـجـرـ كـمـ باـضـافـهـ اـسـمـ الـيـهـاـ كـمـ يـاتـيـ عنـ قـرـيبـ . وـانـماـ جـازـ تـقـديـمـ حـرـفـ الـجـرـ وـالـمـضـافـ عـلـيـهـاـ مـعـ انـ لـهـاـ صـدـرـ الـكـلـامـ لـأـنـ تـأـخـيرـ الـجـارـ عنـ بـحـرـوـرـهـ يـمـتنـعـ لـضـعـفـ عـمـلـهـ فـجـازـ تـقـديـمـ الـجـارـ عـلـيـهـاـ عـلـيـ انـ

يجعل الجار سواء كان اسمأ او حرفأ مع المجرور كلمة واحدة مستحبة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف الف ما الاستفهامية عند كونها مجرورة وجعل حذفها دليلا على التركيب حق لاتسقطر ما عن التصدر وسيأتي ذلك في باب الوقف في قوله :

وما في الاستفهام ان جرت حذف الفها واولها الها ان تقف ( وفيه ) اي في دخول حرف الجر ( دليل على ان کم اسم ) لما تقدم في اوائل الكتاب من ان من علامات الاسم الجر كما صرح به في قوله : بالجر والتنوين والنداء وال مسند للاسم تمييز حصل ( وبناتها ) اما ( لشبهها الحرف في الوضع ) او لتضمنها معنى همزة الاستفهام او لما قيل : من انها مركبة من كاف التشبيه وما الموضوعة للابهام ثم حذفت الفها لدخول الجار عليها وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب .

( واستعملناها ) اي کم ( حال كونها خبرا بها بان تكون بمعنى ) عدد ( كثير كعشرة فميزة بمجموع مجرور او ما فميزة بمفرد مجرور ) وانما جعل مميز کم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم وانما لم يعكس بان يجعل مميز الاستفهامية كالطرفين ومميزها كالوسط لأن کم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهامية فرع الخبرية فجعلت كالطرفين لأن الطرف مقدم على الوسط . وانما جاز الجمجم في تمييزها ولم يجوز في العدد الكبير اعني المائة والألف لأن في لفظ العدد الكبير دلالة صريحة على الكثرة فاستغنى بذلك عن جمجم المميز بخلافها فانها كناية عن الكبير وليس بصريح فيه فجاز جمع تمييزها تصريحا بالكثرة ( کم رجال جاؤني او کم مرة لغة في مرنة تأنيث مرء ) .

ويجوز في كم معالقاً مراعاة اللفظ والمعنى فيجوز ان يقال كم رجلاً او رجل جاءك اذا كان المسئول او ما اخبر عنه مثلك او بجهودك ويجوز ان يقال كم رجلاً او رجل جاءاك او جاؤك ويجوز كم امرأتك جاءتك وجانك خللاً على المعنى واللفظ .

وقال بعضهم : كم مفرد لفظاً يجموع معنى ككل فينبغي على هذا  
ان لا يعود عليه ضمير المثنى وهو الحق لأنهم لم يسمع كم رجلين لاستفهاماً  
ولا خبراً ولا يجوز ان يكون الضمير في الأمثلة المذكورة عائد الى  
التمييز لبقاء المبتدأ بلا ضمير من الخبر وهو جملة .

( ككم الخبرية كأي ) وهي مركبة من كاف التشبيه واي المثونة ، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لأن التنوين لما دخل في التركيب اشبه النون الاصلية ولهذا رسم في المصحف نوناً . ومن وقف عليها بمحذف النون لاحظ حكم اصلها وهو الحذف في الوقف كما يأتي في باب الوقف في قوله :

كأي بفتح الكاف والالف وتشديد الياء المكسورة مع التنوين ، وكأي بفتح الكاف وسكون الالف وتخفييف الياء المكسورة مع التنوين وكاء كباء ، وكيء على وزن شيء ، وكأ على وزن يد كلها مع التنوين وكسر الهمزة (وكذا) أيهنا مثل كم (في افادة التكثير وغيرها) من الاحكام المذكورة اذا كان المراد بها العدد المبهم لغيره كما سنبينه في المسألة الآتية (ولكن) يستثنى من ذلك حكمان :

احدهما : ان کاين قد تستعمل في الاستفهام دون کذا او کم الخبرية  
وثانيةها : انه ( ينتصب تمييز ذين ) اعني کاين وکذا قال الرضي  
ولم اعثر على منصوب بعد کاين . وهذا منه مع تبخره في هذا الفن  
غريب لورود النصب في کلامهم ( نحو ) قوله .

( اطرد الياس بالرجا فکاين المسا حم يسره بعد عسره )

إلا ان يقال كما قيل ان کاين في البيت اسم فاعل من كان فتأمل .

( و ) نحو (رأيت کذا وکذا رجلًا ) وکذا ترد على ثلاثة اوجه .

احدها ان تكون کلمتين مستقلتين باقتيتين على اصلهما وهما کاف  
التشبيه وذا الاشارة كقولك زيد فاضل وعمرو کذا .

والثاني : ان تكون کلمة واحدة مركبة من الكلمتين المذكورتين  
رائلا عنهما معناهما مكتينا بها عن غير عدد کقولك : لمحاتك أتذكري  
يوم کذا وکذا فعلت کذا وکذا او قلت کذا وکذا .

الثالث : ان تكون کلمة مركبة كتلک مكتينا بها عن عدد مهم .  
وهذه هي المعتوّد لها الباب وورود کذا مكرراً مع الواو أكثر من  
افراده ومن تكرره بلا واو ولا دلالة لها على التكثير .

قيل : اذا كان تمييزها جمعاً فهي كنایة عن ثلاثة وبابها واذا كررت  
من دون عطف فهي كنایة عن احد عشر وبابه واذا كررت من دون  
عطف فهي كنایة عن احد وعشرين وبابه .

وللفقهاء في المسئلة کلام مفصل في باب الاقرار فليراجع .

( او به اي يتميّز کاين ) لاکذا ( كما في الكافية صل من الجنسية  
تصب نحو وکاين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها ولا يتصل بتميّز  
کذا ) كما اشرنا اليه ( بخلاف کاين وکم فلا يعمل فيهما إلا متاخر

( وقد يضاف الى كم ) مطلقاً ( متعلق ما بعدها ) اي معمول ما بعدها ( او يجر بحرف متعلق به ) اي بما بعدها ( كقولك ابناءكم رجل علمت ومن كم كتاب نقلت ) يمكن جعل كل واحد من المثالين مثلاً لكل واحد من قسمى كم فلا تغفل . وقد تقدم آنفاً وجه جواز تقدم حرف الجر والمضاف عليها مع ان لها صدر الكلام ( ولا حظ لكاين في ذلك ) اي في اضافة شيء اليها او دخول حرف الجر عليها ( قاله في شرح الكافية ) .

خاتمة - التمييز بعد كذا وكاين في الحقيقة عن الكاف لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لأنك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم حتى يكون التمييز من ذا او اي .

### (هذا باب الحكاية)

وهي تطلق عندهم على معانٍ :

منها ما تقدم في باب العلم عند قوله :

وجملة وما بمزج ركبا ذا ان بغیر ویه تم اعربا

ومنها ما تقدم في باب المؤصلات عند قوله :

وبعضهم اعرب مطلقاً وفي ذا الحذف اي بغیر اي يقتضي

ومنها حكاية الجمل وما في معناها بعد القول وما في معناه .

ومنها حكاية اللفظ على حاله المتلفظ بها من دون استفهام كقولهم

زيداً في ضربت واكرمت زيداً متنازع فيه وكتابه بعضهم ليس بقرشيا

ردا على من قال ان في الدار قرشيا . قال بعضهم : يمكن ان يكون من ذلك ما في الخط المنسوب الى مولى الموحدين سلام الله عليه كتبه علي ابن ابو طالب بالواو حكاية حالة الرفع .

ومنها ما عقد له الباب وهو حكاية حال المفرد في الاستفهام والغرض في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسئول عنه هو ماذكره المتكلم في كلامه لغيره حتى يكون نصا لا يحتمل غير المراد اي لا يحتمل غير ماذكره المتكلم في كلامه .

( احك بأي ) الاستفهامية ( ما ثبت لمنكور سئل عنه بها ) اي بأي ( من رفع ونصب وجر وتنكير وتأنيث وافراد وثنية وجمع ) : وانما اشترط الاستفهام في هذه الحكاية لأن حكاية هذه العلامات المذكورة لابد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات ، حتى تتحقق ، وانما اشترط كون المسئول عنه المحكي علاماتها نكرة لأن المعارف ان حكمة تذكر نفسها كما يجيء عن قريب لأن الاستفهام عنها ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات لكونها معلومة غالبا فلم يطلب التخفيف بمحنة المسئول عنه كما فعل في النكرات ولو ذكرت النكرات بنفسها لم يكن حكاية لأن النكرة اذا ذكرت ثانية فلا بد فيها من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانية هي المذكورة اولا ، كما في قوله تعالى : « إنا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول » فلا يكون حكاية ، لأن الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان ، ( سواء كان في ) حالة ( الوقف ) على اي ( او حين تصل ) لفظه بكلمة بعدها ( فقل من قال رأيت رجلا وامرته وغلامين وجاريتيين وبنين وبنات ايها ) في حكاية رجلا ( واية )

في حكاية امرأة ( واين ) في حكاية رجلين ( وايتين ) في حكاية جارتين  
 ( واين ) في حكاية بنين ( وايات ) في حكاية بنات ويجوز في اي وجه  
 اخر وصلاً وهو الاقتصر على اعراب اي مفردة فتقول اي وايا واي  
 في المفرد والثنى والجمع والمؤنث ولعلم ان الحكاية بأى لا يشترط  
 فيها كون المسئول عنه عاقلاً لأن ايا في اصل وضعها للعقلاء  
 وغيرهم ، بخلاف من فانها للعقلاء فقط فيجوز ان يقال ايا لمن قال  
 اشتريت حماراً ، واين لمن قال اشتريت حمارين . وهكذا فقس ،  
 وفي الحركات اللاحقة لأى حال الحكاية وجهاً :  
 احدهما : انها اعرابها فيكون مبتدءاً مذوق الخبر ومفعولاً مذوق الفعل وجروراً مذوق الجار .

وثانيةما : وهو الأولى ان هذه العلامات حكاية للفظ المتكلم وحملها  
 رفع دائماً على الابتداء والتقدير اي هو .

( ووقفاً ) فقط ( احل ما ثبت لمنكور بمن ) الاستفهامية : وانما  
 اشترط الحكاية بمن يكونها في حالة الوقف ولم يستلزم ذلك في اي  
 لأن من لكونها مبنية قصدوا تبعيدها من الاعراب واثبتوها العلامات  
 المذكورة في حالة لا يكون فيها على الكلمة في الغلب اعراب ولاتهرين  
 التمكّن وهي حالة الوقف ، لأن الكلمة تجرد فيها كما يأتي عن  
 الرفع والجر والتنوين ، واما اي فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها  
 حكاية الاعراب لا وصلاً ولا وقفاً ( واللون منها ) اي من لفظ من  
 اذا كان المسؤول مفرداً مذكراً ، ( حرك مطلقاً ) اي في حال رفع  
 المسؤول عنه ونصبه وجراه ( واشبعن ) الحركة ( حتى ينشأ ) من اشباعها  
 ( واوفي حكاية المرفوع والف في ) حكاية ( المنصوب وياء في ) حكاية

(المجرور فقل لمن قال لقيني رجل منو ولمن قال رأيت رجلاً منا ولمن قال مورت برجل مني ) وانما زادوا في المفرد المذكر الواو والالف والياء المتولدة من الاشباع لأنهم لما ارادوا حكاية حركات المسؤول عنه ولا يمكن ذلك في الوقف فاثبتوها بدل الحركات الاعرابية حروفاً تشبهها ساكنة . وجاؤا قبلها بحركات تناسب الحروف والحركات الاعرابية المقصود حكايتها مراعاة للمحقدين اعنى ! الحكاية والوقف ولم يفعلوا بذلك في المسؤول عنه المؤنث كما يأتي اذهاء التأنيث في الوقف لا يكون إلا ساكنة ، فاكتفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الاعراب ولم يعكس بان يترك حكاية التأنيث ويبحكى الاعراب ، لأن الاعراب فرع الذات ، واذا امتنع مراعات الفرع والاصل معاً كانت مراعات الاصل اولى وفي المقام اقوال اخر ليس هنا محل ذكرها فلتتمالب من المطلولات (وصل بمن الفاء) ونوناً فيما اذا كان المسؤول عنه تثنية مرفوعة (اويء ونوناً) اذا كان تثنية منصوباً او مجروراً (وقل منان ومنين بعد قول شخص لي الفان كابتين حاكياً له) اي قول شخص (موافقاً في التثنية والاعراب وسكن نون) الثاني من (منان ومنين تعدل وصل بعن تاء التأنيث) اذا كان المسؤول عنه مؤنثاً (وقل لمن قال انت بنت حاكياً) قوله (منه) بقلب التاء هاء ، كما هو مقتضى الوقف (والنون من منه اذا وقعت قبل تاء المثنى عند التثنية في مسكونة كقولك لمن قال عندي جاريتان متنان) بسكن النون الاولى والثانية واسكان النون في متنان ومنين للتبنيه ، على ان التاء فيما ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة هي بها ، بل هي لحكاية تأنيث كلمة اخرى اي المسؤول عنه فلذا لم يلتزم في ما قبلها الفتاحة التي تلزم ما قبل تاء التأنيث .

وقريب من ذلك وجه اسكان التاء في بنت واخت ونحوهما ، لأن التاء فيها لم يتمحض للتأنيث بل كانت بدلاً من لامها . ( والفتح نزد لها ) اي للنون الأولى ( اي قليل ) لما ذكرنا قبيل ذلك من ان التاء ليست لتأنيث الكلمة .

( وصل التاء والالف بمن اذا حكى جمعاً مؤنثاً فقل مذات باشر ) اي بعد ( قول شخص ذا بنسوة كلف ) اي عشق .

( وصل بمن واواً ) ونوناً ( او ياه ونوناً ) اذا كان المسؤول عنه جمعاً مذكراً ( وقل متون ) اذا كان مرفعاً ( ومنين ) اذا كان منصوباً او بمحررآ حال كونك ( مسكننا للنون ) الثانية ( منها ان قيل جاء قوم القوم فطننا حاكياً له ) : اي لهذا القول ( موافقاً ) كل واحد ما قلت ( له ) اي لكل واحد ما قيل ( في الجمع والاعراب وان اتصل من بالكلام ) الذي بعده ( فلظ من لا يختلف مطلقاً ) : اي سواء كان المسؤول عنه مفرداً مرفعاً ، او غيره ( بل يبقى ) لفظ من ( على حاله ) من الافراد بلا حكمية الاعراب .

ولا لعلامات آخر اجراء لمن على اسهامها من صلاحيتها المكل بل لفظ واحد ، ( فقل لمن قال جاء رجل او امرأة او رجال او امرأتان او رجال ) او نساء ( من ياهذا ) ولعلم انه يجوز في من الموقوف عليها هذا الوجه اي صناؤ وجه آخر وهو ان تزيد على من حروف المد المتولدة من الاشیاع . كما تقدم في الوجه المشهور في المفرد المذكر حاكياً للاعراب فقط ولا يحيك علامات المثنى والمجموع والمؤنث وان كان المسؤول عنه احدها فتقول في المثال المذكور منه ، وعلى هذا قياس النصب والجر .

{ ونادر الحالها العلامه } في حال الوصل ( بان قبل ) : من ومتنا

ومفهوم ممتاز ومتناز ومتناز ومتناز و ( متناز ) ومتناز ومتناز ، وان كان المسئول عنه مثني او بجموعاً ، او مؤثثاً مرفوعاً او غيره ( وهو ) اي الحاق العلامة وصلا ( ثابت في نظم عرف وهو ) اي النظم ( قوله : اتوا ناري فقلت متناز انتم ) فقالوا الجن قلتم عمدوا ظلاماً قيل وهذا وهم ، لأنه لم يتقدم في الكلام جمع منكر حق يحكي ولذا قال بعض المحققين :

والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها لاعلى وجه الحكاية قوله متناز انتم ليس بمحكي كما زعم اذ لا منكر مذكور قبله . هذا ولكن في حاشية الكشاف في تفسير سورة الفاتحة ما يؤيد المصنف وهذا نصه والضمير في اتو لم بهم متناز استفهم وكان حقه من انتم لانه لا يأتي بصورة الجمجم الا في الوقف والاصل في نونه الاخيرة السكون للوزن على ان اجراء الوصل بجرى الوقف كثير في النظم كما صرحاوا به وجعلوا هذا منه انتهى محل الحاجة من كلامه وصرح في آخر كلامه ان هذا من أكاذيب العرب .

والعلماء المذكورة لا تلحق من الا في آخر الكلام ، لأنها في حالة الوقف فإذا قيل رأيت رجلاً وامرأة ، قلت من ومنه ، وإذا قيل رأيت امرأة ورجلًا قلت من ومنا .

وفي جانبي رجل وامرتنا من ومنتنا ، وعليه فقس وإذا اجمع من يعقل وغيره يستدل عن العاقل بمن وعن غيره بأي ، فإذا قيل : لقيت رجلاً وحمارين قلت من واين وعلمه فقس .

( والعلم ) فقط لا غيره من المعارف ( احكيته من بعد من وحدتها )  
لأنه من بعد اي . وانما خصت الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف ،

لكونه أكثر استعمالاً من غيره ، لكونه دالاً على المسمى ومعيناً له من دون قيد لفظي أو معنوي كما تقدم في باب العلم في قوله :  
 اسم يعين المسمى مطلقاً علمه كجعفر وخرنقا  
 والغرض من الحكاية التنصيص والتصرير ، وهما بكثير الاستعمال  
 أنساب وأيضاً الأعلام غير متصرفة في الجملة مصونة في الزيادة والنقصان  
 كما أشير إلى ذلك في باب غير المنصرف ، فناسب أن لا يتصرف في  
 اعرابها أيضاً وهو معنى الحكاية . لكن يشترط في حكايتها أن لا يكون  
 مصحوباً بشيء من التوابع وإلا فلا يجوز حكايتها ، لأن إعادة التوابع  
 معه يعني عن حكاية اعرابه نعم لو وصف بابن بين العلمين لم يمتنع  
 حكايتها ، لأنـه وإن اغنى الوصف المذكور أيضاً عن الحكاية كساير  
 الأوصاف .

إلا أن تنزيل هذا الوصف مع موصوفه منزلة اسم واحد بدليل  
 حذف تنوينه ، ونصب الموصوف في المنادى جوز الحكاية .  
 ويشترط أيضاً ما أشار إليه بقوله . ( ان عريت ) لفظة من ( من  
 عاطف بها اقتربن ) وذلك لأن الغرض من الحكاية كما تقدم التصرير  
 بأن المسئول عنه هو المذكور او لا ، فإذا عطفت جملة السؤال على  
 كلام المتكلم صار في ذلك بيان ان المسئول عنه هو المذكور في كلام  
 المتكلم ، فلم تتعنج إلى الحكاية بخلاف ما إذا لم تعطف فإنه لا يعلم  
 ذلك إلا بالحكاية ( فقل لمن قال جاء زيد من زيد ) بالرفع ) ولمـن  
 قال رأيت زيداً من زيداً ) بالنصب ( ولمـن قال مررت بزيد من زيد )  
 بالجر ، ولـيعلم أنـ من في جمع الصور الثلاث مرفوع محلـ بالابتدائية

وما بعده في الصورة الأولى مرفع على الحكاية لا على الخبرية ، والرفع الذي لأجل الخبرية مقدر فيه وكذلك في الصورة الثانية والثالثة ، فما بعد من في الكل مهرب مرفع الم محل تعذر ظهور اعرابه لاشتغال محل الاعراب بحركة بخلوبة للحكاية كالمضاف إلى ياء المتكلم في حالة الجر على ما هو الاشهر الاقوى .

( فان اقتربت ) لفظة من ( بعاطف نحو ومن زيد تعين الرفع مطلقاً ) اي سوا كان العلم في كلام المتكلم المسؤول مرفعاً او منصوباً او مجروراً . حاصله انه يتمتنع الحكاية وقد مر ووجه قبيل ذلك فلا نعيده هذا كله على لغة اهل المجاز ، واما بنو تميم فانهم يأتون بالعلم من بعد من مرفعاً بالابتدائية مطلقاً ولا يمحكون .

( تتمة ) — لا يجوز حكاية غير ما ذكر ، واجاز يonus حكاية كل معرفة .

قال المصنف : ولا اعلم له موافقاً ) هذا في ما بعد من ، واما اذا سئلت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يمحكي علماً كان او غيرها فاذا قيل رأيت زيداً او مررت بزيد ، قلت اي زيد بالرفع لا غير ، لأن الاعراب ينافى في اي فكرهوا ان يخالفه ما بعده في الاعراب .

## ( هذا باب التأنيث )

( وهو كما نقدم في باب غير المنصرف ( فرع من التذكير ، لأن الأصل في جميع الاشياء التذكير ( ولذلك افتقر ) المؤنث ( الى علامة ) تمييزه عن المذكر .

( علامة التأنيث تاء كفاطمة وتمرة او الف مقصورة او ممدودة كحبلي وحمراء ) وقال بعضهم : ان الياء ايضاً علامة التأنيث في ذي وتي . وليس بشيء لانه ليس في اسماء الاشارة ما هو على حرف واحد . والتاء لم الباب ( و ) لذلك ( في اسم بفتح الباء ) جمع اسم اي في الاسماء اذا كانت ( مؤئنة قدرها التاء ) لا الألف ، لأنها الاصل ولأن وضعها على العروض والانفعال فيجوز ان يحذف ويقدر ، بخلاف الألف . والاصل في مقام التقدير تقدير الأصل والاسم المؤنث ( كالكتف ) فالتاء مقدرة فيها .

والمشهور ان ما كان من الاعضاء مزدوجاً ، فالغالب عليه التأنيث إلا الحاجبين والمنخرین والخدین ، والمراجع السماع وعد المنخرین من المزدوج لا ينافي في عد الانف من غيره ، لأن الأنف اسم للمنخرین معه وكل واحد يسمى منخرأ لا انفأ ومن غير الغالب الكف ، لأنه قد يذكر وما كان غير مزدوج فالغالب عليه التذكير ومن غير الغالب اللسان والقفا فانهما قد يؤثران .

( ويعرف ) التأنيث فيجب به ( التقدير للتاء في الاسم بالضمير

اذا اعيد اليه نحو الكتف نهشتها ) فيه ، وفيما بعده دور يمكن دفعه ( ونحوه كالإشارة اليه نحو هذه جهنم كالرد لها اي ثبوتها ) اي التاء ( في التصغير ) ان كان ثلاثة فان التصغير ترد الاشياء الى اصولها بالشرط المذكور ( نحو كتيبة وفي الحال نحو هذه الكتف المشوية ) فيه تكرار ظاهر .

( و ) في ( النعت والخبر نحو الكتف المشوية لذينة وكسرة وطها في عدده نحو اشتريت ثلاث ازود ) في النسخة التي عندي ازود بالزاي على وزن افعى ، لكن الفظاهر انه بالذال على وزن قول من دون الف او على وزن اقوال ، والذود الابل لا يتتجاوز عددها ثلاثة ولا يقل عن الثلاث وهو مؤنث ولا يكون إلا هن الاناث وهو جمع لا واحد له او واحد جمعه ازواب وله معان آخر مذكورة في كتب اللغة .

( والاكثر في التاء ان يجاه بهـا للفرق بين صفة المذكر وصفة المؤنث ) والمراد بالصفة الاسم المشتق الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود ( كمسلم ومسلمة ) لا النعت التحوي ، وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في جائئي رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جائئ هذا الرجل ( وقل مجيمها في الاسماء كامره وامرته ورجل ورجلة وجائت لتمييز الواحد من اسم الجنس ) الجامد ( كثيراً كتمر وتمره ولعكسه قليلاً ككماء وكمة ) فـاـلـذـيـ فـيـ التـاءـ جـمـعـ وـالـذـيـ بـدـوـنـ التـاءـ مـفـرـدـ بـعـكـسـ التـمـرـ وـالـتـمـرـ ،ـ قـيلـ ؛ـ وـقـدـ يـجيـيـ يـاءـ النـسـبـةـ لـلـمـوـحـدـةـ أـيـضاـ كـالـتـاءـ نـحـوـ عـرـبـ وـعـرـبـ وـرـوـمـ .

( و ) جاءت ( للمبالغة ) في الوصف ( كراوية ) لكثير الرواية .

(و) جائت (لتأكيدها) اي المبالغة (كنسابة) لأن وزن فعال يفيد المبالغة والتاء توكلدها .

(و) جائت (لتأكيد التأنيث كنفعجة) لأن النعج يفيد التأنيث بنفسه والتاء يؤكدده .

(و) جائت (للتعريف) اي تعریف الاسماء الاعجمية (ككياجة) لأن كيلج اسم اعجمي جمع على كيالج فدخلت عليه التاء، ليدل على ان اصله اعجمي فعرب : والفرق بين العرب وغيره ان العرب تصرف في الاول دون الثاني فتأمل .

(و) جائت (عوضاً عن فاء) الفعل (كعدة) اصلها وعد بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعواضوا منها التاء في غير محل المعاوض عنه ، لأن تاء التأنيث لا تقع صدر الكلمة .

(و) جائت عوضاً عن (عين) الفعل (كافامة) وتقدم بيانه في باب ابنية المصادر عند قوله :

وغير ذي ثلاثة مقىيس مصدره كقدس التقديس

(و) جائت عوضاً عن (لام) الفعل (كسنة) وقد تقدم في الكتاب في الثالث من مواضع النهاية ان اصلها عند بعض سنو وعندهم آخرين منه فكرهوا على الاول تعاقب حركات الاعراب على الواو لاعتلالها وعلى الثاني على الهاء لخفاتها فمحذفوا الواو او الهاء وعواضوا منها التاء في محل المعاوض عنه على القياس .

(و) جائت عوضاً (من زايد لمعنى كاشعشى وشاعثة) فالباء في اشاعثة عوض من ياء النسبة اذ اصله اشاعثى ولذا لا يجتمع التاء مع

الياء ، فلا يقال اشاعيتي ( او ) من زائد ( لغير معنى كزنديق وزنادقة ) فاصل زنادقة زناديق كزناديل فالباء عوض من ياء زناديق فإذا ذكر الياء لم يجأ بالباء وبالعكس فيقال زناديق أو زنادقة فالباء والباء متعاقبان .

والزنديق هو الذي لا ينتهي دينه ، وقيل هو الذي يظهر الاسلام ويختفي الكفر ، وقيل ان المعنى الثاني معنى اصطلاحي المفهومه واما في لغة العرب فهو يطلق على من ينكر الباري تعالى وعلى من يثبت الشريك له وعلى من ينكر حكمته ، وقيل ان الكافر اسم من لا ايمان له فان اظهر الایمان خص باسم المنافق وأن قال بقدم الدهر واستناد الحوادث اليه خص باسم الدهري ، وان كان مع اعتقاده بنبوة النبي صلى الله عليه وآلله واظهاره عقائد الاسلام يبطل الكفر ، فهو الزنديق الاسلامي وإن فقد يكون من المشركين او أهل الذممه ، والمحمد من لا يهترف بوجود الصانع اصلاً .

وقيل هو مغرب زندي متسوب الى زند وهو كتاب زردشت ، و Zum بعضهم انه ابراهيم الخليل ( ع ) ، فلما صار مغرباً قلبت ياده الثانية قادماً ، وقيل هو مغرب زن دين : اي من كان دينه قد دين النساء في الضفت قلبت الثون في الآخر للتعریف : « هذا كلام ارباب الحواشي ، واما اهل اللغة فقال صاحب المصباح المنير : والزنديق مثل قنديل .

قال بعضهم ! فارسي مغرب . وقال ابن الجوابي ! رجل زندي وزنديق اذا كان شديد البخل وهو محكم عن ثعلب وعن بعضهم سألت اعرابياً عن الزنديق فقال : هو النثار في الامور .

والمشهور على السنة الناس ان الزنديق هو الذي لا يتمسك بشرعية ويدوام الدهر والعرب تعبّر عن هذا بقولهم ملحد اي ظاعن في الاديان وقال في البارع زنديق وزناديق ، وليس ذلك من كلام العرب في الاصل . وفي التهذيب وزندة الزنديق انه لا يؤمن بالآخرة ولا بوحدانية الخالق انتهى .

وقال في المزهر قال ابو حاتم : الزنديق معرّب كان اصله زنده كردو زنده الحياة وكرد العمل اي يقول بدوام الدهر ، وقال في المزاج تزندق اتصف بالزندة فهو زنديق الجمع زنادقه وزناديق فارسية ، وكانوا يقولون في المثل من تمنطق تزندق : اي من تعلم علم المنافق تهور في الزندة لانه يتورط في الاقيسة والنتائج بما يفسد العقائد الدينية التي مدارها على التسليم .

والزنديق الخبيث الدهاهية ومن لا يراعي حرمة ولا يحفظ مودة وهو لغة عامية والزندة الكفر باطننا مع التظاهر بالإيمان ، ورجل زندق وزندي شديد البخل انتهى .

والفرض من التطويل معرفة ما في الاقوال من التهافت والتقارب فعليك بالتتبع القائم في المسائل العلمية اذا احتاج اليه المقام ولا تقلد فانه مانع عن بلوغ المرام .

( و ) جانت الناء عوضاً ( من مدة تفعيل كتذكير ) اصلماً نذكرها بباء مشددة على وزن تفعيل حذفت الياء الثانية واعوض منها تاء التأنيث ، لكونها اتوى على قبول الحركات من حروف العلة كما نقدم ذلك في سورة .

ويجاءت عوضاً عن ياء المتكلم في نحو يا ابٍ ويا امٍ كما نقدم

في آخر باب المنادي المضاف إلى ياء المتكلّم.

وجائت امارة للنقل من الوصف إلى الاسمية وعلامة ، لكون الوصف غير محتاج إلى الموصوف كما يجيء ذلك عن قريب في ذيبيحة ونطبيحة في آخر الباب .

( ولا تلي تاء ) حال كونها ( فارقة بين صفة المذكر وصفة المؤنث توسيعا ) خمسة اوزان :

الاول : وزن ( فعل حال كونه اصلاً بان كان بمعنى ) اسم ( فاعل كرجل صبور ) بمعنى صابر ( وامرته صبور ) بمعنى صابرة . وإنما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل اي لعدم كونه موازناً للفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها .

قيل : وبهذا استدل على ان بغياناً في قوله تعالى : ولم اك بغياناً ، وفي قوله تعالى : وما كانت امك بغياناً على زنة فعل لا فعيل ، وإلا لوجب تأنيثهما في الموضعين بأن يقال بغياناً ، لأن وزن فعل فعيل كما يأتي عن قريب اذا كان بمعنى فاعل لحقيقه التاء وجوباً . ولهم في توجيه ترك التاء في الموضعين مذاهب :

منها : ما ذكر فاصله على هذا بغوياً اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقبلت الواو ياء ، ثم ادغمت الياء في الياء فكسر الغين بمناسبة الياء .

ومنها : انه فعيل بمعنى فاعل ولم تتحققه التاء ، لأنه للمبالغة أو للنسبة كطلاق وتمار .

ومنها : انه فعيل ترك فيه التاء تشبيهاً بفعل .

ومنها : ان البغي خاص بالمؤنث كالحانض والمرضع ، فلا يقال

رجل بغي كما يقال امرأة بغي وصيغ المختصة بالمؤنث لاتؤنث .  
ومنها انه معدول عن باغية وكل ما كان معدولاً عن وجيه وزنه  
كان مصروفاً عن حكم اخواته فلذا اسقط عنه التاء .  
ومنها : انه لم يقل بفتحه رعاية للفواصل .

ومنها : انه لم يقل بفتحه لأنه مصدر ، او بفتحه كما في قوله تعالى  
خلصوا نجياً وقوله تعالى : وهي درهم ، ( بخلاف ما اذا كان ) وزن  
فعول ( فرعاً بان كان بمعنى ) اسم ( مفعول كجميل ركوب ) اي  
مرکوب ( وناقة رکوبة ) اي مرکوبة . وانما جعل الاصل ما كار  
بمعنى الفاعل دون العكس ، لأنه اكثر استعمالاً ، ولأن الفاعل مقصود  
والمفعول فضلة . وانما دخلت التاء في الفرع وان كان أيضاً غير جار  
على الفعل فرقاً بينه وبين الاصل .

والوزن الثاني : ماذكره بقوله ( ولا المفعال ) بكسر الميم كرجل  
مهذار ) اي المتكلم بما لا ينبغي ( وامرأة مهدار ) اي المتكلمة بما  
لا ينبغي . والوجه في عدم دخول التاء عدم الجريان على الفعل ، ولأنه  
يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في اوله .

والوزن الثالث : ماذكره بقوله ( ولا المفعيل ) بكسر الميم ( كرجل  
معطير ) اي كثير التعطر اي الذي يستعمل العطر كثيراً ( وامرأة معطيرة )  
اي كثيرة التعطر .

والوزن الرابع ! ما ذكره بقوله ( كذلك مفعول ) بكسر الميم وفتح  
العين ( كرجل مفشم وامرأة مفشم ) المفشم كمنبر عديم الحياة او كثير  
الجرأة ومن معانيه القائم وقريب منه الغشمش بالشينين بينهما ميم ،

ووجه عدم دخول النساء فيه وفيما قبله ما ذكرناه في الاول والثاني فتأمل .

( وما تليه تاء الفرق من ذي ) الاوزان الاربعة ( المذكورة كقوائم امرأة عدوة ) اصله عدوة يواوين من غير ادغام على وزن فهو ، ثم ادغم ( و ) امرأة ( ميقنة ) اي كثيرة اليقين بحيث لا تسمع شيئاً الا يقنته ( و ) امرأة ( مسكونة ) من السكون وهي التي اسكنها الفقر ( فشذوذ فيه ) مع حكوان عدوة محولاً على صديقة ، لأنه نقىضه ان قلنا ان معناه من ليس بعده ، كما عكس ذلك في قوله :

ولو انك يوم الرخاء سئلتني طلاقك لم ادخل وانت صديق وذلك لأن بين النقيضين كالتصادين مناسبة وهي ان النقيضين غالباً متلازمان في الخطأ بالبال بشهادة الوجدان ، ولذلك تجد النقيض اقرب خطوراً بالبال مع النقيض من المغایرات الاخر التي ليست مقايس له ، فإنه متى خطر بالبال الحركة يلزمها السكون وكذا الراحة مع الام والصحة مع السقم وكذلك مسكونة فإنه محول على فقيرة من باب حمل النظير على النظير لانه بمعناه .

( والوزن الخامس ) : ما ذكره بقوله ( ومن فعييل بمعنى مفعول كقتيل ان تبع موصوفه ) بان يذكر موصوفه معه ( غالباً النساء ) الفارقة ( تمتنع كرجل قتيل ) اي مقتول ( وامرأة قتيل ) اي مقتولة ووجه امتناع النساء ما ذكرناه في سابقه من عدم الجريان ( وندر قوائم ملحقة جديدة ) بانها اي مجذوذة اي مقطوعة .

وقال بعضهم : انه بمعنى جديدة ، فلا ندور فيه لانه بمعنى فاعل

واختلف في قوله تعالى : « ان رحمة الله قريب من المحسنين » .

فقال بعضهم : انه وان كان بمعنى فاعل لكنه يشبه بما كان بمعنى مفعول بل هو بمعنى مفعول في الحقيقة لأن الله تعالى يقرب رحمته من المحسنين لأن الرحمة لا يقرب بنفسها فلهذا لم يدخله التاء .

وقال بعض آخر : انه من باب حمل النظير على النظير ، لأن قريب وان كان بمعنى فاعل لكنه حمل على فعيل بمعنى مفعول لتشابهه له وزناً .

وقال بعض آخر : انه كقوله تعالى : « وهي رميم » وقد اشرنا الى وجده سابقاً في بيان قوله تعالى لم اك بغيا ، وما كانت أملك بغيا فراجع .

قيل : انما اعطى الاستواء بين المذكر والمؤنث اعني عدم دخول التاء في وزن فعيل لما كان للمفعول ، وفي وزن فعل لما كان للفاعل طليباً للعدالة والمساواة بين الاوزان التي للمفعول والتي فاعل .

( فان كان ) فعيل ( بمعنى ) اسم ( فاعل او ) كان بمعنى اسم مفعول لكنه ( لم يتبع موصوفه بان جرد عن الوصفية ) ونقل الى الاسم ( لحقته ) التاء ( نحو امرنة وجيبة ) مثال للفعيل بمعنى فاعل ( ونحو ذبيحة ونطیحة ) مثال للفعيل بمعنى المفعول المنقول من الوصفية الى الاسمية ، لأن الذبيحة بمعنى المذبوح والنطیحة بمعنى المنطوح : اي الغنم الانثى التي مات من النطاح اي الضرب بالقرن والمراد من النقل الى الاسمية ان لا يطلق على كل ما وجد فيه المصدر كالذبيحة مثلاً فإنه ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب

الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب بل الذي يعده مختص بما يصلح للذبح ويعد له من الغنم .

واما يستوى في فعل الذى بمعنى المفعول المذكر والمؤنث ويميزا في فعل الذى بمعنى الفاعل فرقاً بين الفعلين فان قيل لم يمكن بأن يستوى المذكر والمؤنث بمعنى الفاعل ، ويميزاً في فعل بمعنى المفعول مع انه لو قيل كذلك يحصل الفرق ايضاً ، فلما زاداً على الوجه الذى ذكرناه سابقاً . اعني العدالة والمساواة ان الفاعل اصل بالنسبة الى المفعول ، والفعل الذى ميز فيه المذكر والمؤنث اصل بالنسبة الى الفعل اذا كان جارياً على الموصوف المذكر .

ويؤنث ليكون مطابقاً للموصوف في التذكير والتأنيث فاعطى اصل للابن والفرع للفرع تحصيلاً للتناسب .

واما معنى النقل من الوصفية إلى الاسمية فهو ان يصدر اللفظ بنفسه اسماء لغيبة الاستعمال بعد ما كان وصفاً ، فحيثئذ تكون اسميته فرعاً لوصفيته فتشبه بالمؤنث لأن المؤنث فرع المذكر فلذا تجعل التاء علامه للفرعية كما جعل التاء علامه في رجل علامه بناء على ان كثرة الشيء فرع تتحقق اسامه ، ومن هذا البيان يظهر ان التاء في ذبيحة ونطبيحة لا تدل على تأنيث الملحق به كما في العلامه فتأمل فإنه دقيق وبالتأمل حقيق .  
تنبيه - اعلم ان التاء في لفظة الحقيقة للنقل من الوصفية إلى الاسمية على ما اختاره السعد في المطول .

## ﴿فصل﴾

يبين فيه الاوزان المشهورة لما لحقته احدى الالفين ، واما الاوزان النادرة فلا يتعرض لها على ما يظهر من العبارة ، وفيه تأمل يظهر عن قریب .

والالف المقصورة الزائدة في آخر الاسم على ثلاثة اضرب :  
اما : للالحاق كارتى وسيأتى بيانه .

او : لتکثیر حروف الكلمة كقبمثى وهذه لا تكون إلا سادسة ،  
وبلحقها التنوين .

او : للتأنيث وهذه لا تلحقه الناء ولا التنوين ويتميّز الف الالحاق  
بان تزن ما فيه الالف وتجعل مكان الالف لاماً فأن لم يجيء على ذلك  
الوزن اسم فالالف للتأنيث ، للالحاق نحو بردی بالفتحات الثلاث  
فانه لم يأتي على فعل بالفتحات الثلاث اسم حتى يكون بردی ملحقاً  
به ، لأن معنى الالحاق ان يزاد في الكلمة حرف في مقابلة حرف اصلي  
في الكلمة اخرى ، حتى تصير مساوية لها في الحركات والسكنات بشرط  
ان يكون الكلمة المزید فيها في جميع تصارييفها مثل الملحق بها والمقصود  
الاهم في ذلك اقامة الوزن والسجع او غير ذلك من الاغراض اللفظية  
فليس الالحاق مؤثراً في اختلاف المعنى دائمآ ، بل يجوز ان يختلف  
وان لا يختلف فنحو قطع يقطع تقطيعاً ، وقاتل يقاتل مقاتلة واكرم

يذكر اكرااما ليس يلحق بدرج يدرج بخلافه مصادرها لمصدره .  
وما زيد فيه حرف الالاق جيم زيد فيه الهمزة ، للالاق يجعفر ولم يكن  
له قبل الزيادة معنى فاشرت الزيادة في المعنى ايضاً ، لكن هذا التأثير كما  
اشرنا اليه ليس بدائني فاصبطة هذه المسئلة ، لأنها تتفعل في موارد متعددة .  
( والـ التأنيث ضربان ) احدهما ( ذات قصر و ) الآخر ( ذات  
مد ) وذات المد ( نحو ابي الغرائي الغراء ) وهو بضم الذين جمع الاغر  
بمعنى الكريم الفعال والسيد والشريف مؤنثه الغراء .  
( والاشتهر في مبانى الاول اي ابنية او زان المقصورة يبديه ) اي  
اي يظهره ( وزن فعلى بضم ففتحة نحو اربى لداهية ) اي النائبة  
والنازلة والجمع الدواهى واعظم الدواهى الموت ( و ) لكن قال المصنف  
( في شرح الكافية في باب المقصور والممدوح ان هذا ) الوزن ( من  
النادر ) .

وقال بعضهم : لم يأت بهذا الوزن في كلامهم الا ثلاثة اسماء شعبي  
وادمى لوضعين واربى ، وزاد بعضهم جنفى اسم موضع . ونقل عن  
بعض ان سيبويه رواه بضم الاول مع المد ، وزاد بعض آخر اسماء اخر  
لا حاجة الى ذكرها ( وزن فعلى بضم فسكون اسمما كان نحو بهى )  
لنبت ( او صفة نحو الطول ) والانثى والخنثى والحبلى ( او مصدرأ  
نحو الرجعى ) والبشرى ( وزن فــلى بفتحتين اسمما كان نحو بردى  
لنهر بدمشق او مصدرأ نحو مرطى لمشية ) فيها عدو ( او صفة نحو  
حيدى ) يقال حمار حيدى اي يحيد عن ظله لنشاطه .

قيل : ولم يجيء في نووت المذكر شيء على هذا الوزن غيره ( وزن  
فعلى بفتحة فسكون جمعاً كان كصرعى ) جمع صريح اي المجنون أو

من به قوة يصرع الناس كثيراً . وله معان آخر مذكورة في كتب اللغة فليراجع ( او مصدرأً كدعوى او صفة كشبعي ) مذكرة شيمان ضد جوعان ( وزن فعال بضمها وتحقيقها ) ثانية ( كجباري لطائر ) ويقع على الذكر والانثى ( وزن فعل بضمها فتشديد نحو سمهى للباطل ) والكذب ولعبة للصبيان وهي كومة من تراب حولها خطوط .

( وزن فعل بكسرة ففتحة فتشديد ) الاولى ان يقال فسكون ثلاثة لأن ( نحو سبطري ) لا تشديد فيه فتأمل وهو ( لنوع من المشي ) فيه تباين ( وزن فعل بكسرة فسكون ) مصدرأً كان نحو ذكري او جمعها نحو ظرفي ) جمع ظربان بكسر الراء ؛ وهي دويبة كالهرة متنفسة الريح تزعم العرب انها تفسو في ثوب احدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلل الثوب ( وججي ) قال في المصباح المنير : والجمل طير معروف الواحدة الجلة وزان قصب وقصبه ( و ) جمعت الواحدة ايضاً ( حجي ) ولا يوجد جمع على وزن فعل بكسر الفاء الا حجي وظري اتهى .

ولذلك ( قال المصنف ولا ثالث لهما وزن فعيلى بكسرتين وبتشديد العين نحو حثيثى لكتلة الحث على الشيء مع وزن فعل بضمتين فتشديد نحو الكفرى لوعاء الطلع ) سمي بذلك . لانه يستر الطلع .

ومن معاني الكفر الستر ( وزن فعيلى بضمها ففتحة فتشديد العين ) الاولى كما في بعض الكتب ان يقال بضمها وتشديد العين المفتوحة ( نحو خليطى للاختلاط ) في المصباح المنير : خلمات الشيء بغierre خلطها من باب ضرب ضمته إليه فاختلط هو . وقد يمكن التمييز بعد ذلك كما في خلط الحيوانات وقد لا يمكن . كخلط الماءيات فيكون مرجعاً قال المرزوقي : اصل الخلط تداخل اجزاء الاشياء بعضها في بعض ، وقد توسيع

فيه حتى قيل ( رجل خليط اذا اخالط الناس كثيراً ) والجمع الخلطاء كشريف وشرفاء ، ومن هنا قال ابن فارس : الخليط الشريك والخلط طيب معروف والجمع اخلاط مثل حمل واحمال .

والخلطة مثل العشرة وزناً ومعنى الخلطة بالضم اسم من الاختلاط مثل الفرقة من الافتراق وقد يكفي بالمخالطة عن الجماع ومنه قول الفقهاء خالطها مخالطة الازواج يريدون الجماع . قال الاذهرى : والخلط مخالطة الرجل اهله اذا جامعها انتهى .

وفي المنجد الخليطي والخلطي الاولاش يقال وقعا في خليطي ؛ اي في اختلاط الى ان قال اختلط الفرس قصر في جريمه انتهى وفي التصريح يقال ؛ وقعا في خليطي اذا اختلط عليهم أمرهم انتهى .

والفرس من التطويل ان المعصل من كلام القوم ان الخليطي سواء كان بتشدید اللام او تخفيفها اذا كان بمعنى الاختلاط معناه المازج او الجماع او الاعم منها فتأمل جيداً .

( مع وزن فعال بضمة وتشدید نحو الشقارى لنبت وزاد في الكافية في ) الاوزان ( المشهورة وزن فعلى ) بفتحة فسكون ففتحة ( كفرتي و ) وزن ( فو على ) بفتحة فسكون الواو ففتحتين . ( كخوزلى لمشية تبختر و ) وزن ( فعلوى بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام والواو بعدها الف ) كهربوى لنبت و ) وزن ( افعلاوى ) بضم الهمزة وسكون الفاء وضم العين وفتح اللام بعدها الف وفتح الواو بعدها الف ( كاربعاوي لقعدة المتربع ) القعدة بكسر القاف مصدر نوعي فيصير معنى العبارة ان الاربعاوي معناه نوع من قعود المتربع .

( و ) وزن فعللواوى بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى وضم

الثانية بعدها واو ساكنة وفتح الثالثة بعدها الف ( كجند قوقى لنبت ومفعول ) بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين واللام المشددة ( كممورى لمعظيم الارنبة ) اي لشخص عظيم الانف .

( و ) وزن ( فعلوتى ) بفتح الفاء والعين وضم اللام وسكون الواو وفتح التاء بعدها الف ( كرهبوبى للرعب ) بفتح الراء وسكون الهاء وفتح الباءى : الخوف الشديد . ( و ) وزن ( فعللى ) بضم الفاء وسكون العين وضم اللام الاول وفتح الثانية بعدها الف ( كقرفصا مقصورة بمعنى القرفصاء عدوداً . وسيأتي معناه عن قريب في الاوزان الممدودة .

( و ) وزن ( يفعلى ) بفتح الياء وسكون الفاء وفتح العين واللام المشددة بعدها ( كيهيرى للباطل و ) وزن ( فعلى ) بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الاول وتشديد الثانية وفتحها مع الف بعدها ( كشقتصل لنبت يتلوى على الاشجار و ) وزن ( فعيلى ) بفتح الفاء والعين وسكون الياء المدغمة وكسر الثانية المدغمة فيها الاولى بعدها الف ( كهيبخا لمشية تبتخر و ) وزن ( فعليما ) بفتح الفاء والعين واللام وتشديد الياء بعدها الف ( كمر حيا للمرح ) اي شدة الفرح .

( و ) وزن ( فعللا يا ) بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللامين بعدهما الف وفتح الياء بعدها الف ( كبرداريا ) اسم موضع .

( و ) وزن ( فوعالا ) يا بكسر النفاء وفتح الواو والعين واللام بعد كل واحد منها ( كحولايا ) اسم الجلد الذي يجيء مع الجذين .

( و ) وزن ( فوعول ) بفتح الفاء وسكون الواو وضم العين بعدها واو ساكنة وفتح اللام بعدها الف ( كفووضوى للمفاوضة ) مصدر فاوض ، يقال فاوضه في الامر : اي سواه ، وقد يجيء معان اخر منها :

الاختلاط في التصرف بان يتصرف كل منهما فيما للآخر يقال : اموالهم فوضى بينهم وفوضوى بالقصر وفوضوهناء بالمد : اي هم شركاء فيها متساوون لا تباين بينهم ، ولا يستأثر بعضهم على بعض فيها ، ويقال شركة مفاوضة بهذا المعنى .

ومفاوضة العلماء بحادثتهم ومذاكرتهم في العلم يأخذ كل ما عند غيره ويعطى ما عنده وقد يجيء بمعنى المغاراة ، وقد يجيء بمعنى تقويض كل واحد منها امره الى الآخر ويقال فوض امره اليه تقويض اي سلم امره اليه ، وبهذا المعنى جاء قوله (ص) : « اول العلم معرفة الجبار وآخر العلم تقويض الامر اليه » فتأمل .

( و ) وزن ( فعلايَا ) بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام بعدها الف وفتح الياء بعدها الف ( كيرحا يا للعجب ) يقال ابرحه اي عظمه وتعجب منه ، فهذه ثمانية وعشرون وزناً ادعى المصنف والشارح شهرتها ، وزاد بعضهم في المشهورة او زاناً آخر لا حاجة الى ذكرها ( واعز اي انساب لغير هذه الاوزان المذكورة استنداراً ) يعني احکم بندرته ( وموضع ذكرها كتب اللغة ) المفصلة .

## ﴿ فصل ﴾

( لمدها اي لمدود الف التأنيث اوزان مشهورة أيضاً هي ) وزن ( فعلاه بفتحة فسكون اسمأ كان كجرعاء ) وهي كما في كتاب اساس اللغة ارض ذات رمل ( او مصدرأ كرعاء ) بمعنى الرعاية ( او صفة

كحمراء وديمة هطلاء ) اي سحاب مطر ( او جمعاً في المعنى ) والمراد اسم الجمع ( كظرفاء و ) وزن ( افعاله مثلث العين اي مفتوحةا ومكسورها ومضمومها كاربعاء مثلث الباء للرابع من ايام الاسبوع ) وهو يوم بين الثلاثاء والخميس مثنانه اربعاءان وجمعها اربعاءات واربعاءات وايضاً الاربعاء بضم الهمزة والباء عمود من اعمدة البيت او الخيمة وقعدة المتربيع ، وهي ثانية الالقدين تحت الفخذين متخللين ، وبعضهم ضبطه بهذا المعنى بفتح الهمزة وضم الباء ، وقال : انه بالضبط السابق اسم موضع ، وقال : اسم اليوم الرابع بفتح الباء وكسرها فقط ، واربعاء بفتح الهمزة وكسر الباء جمع الربع أحد فصول السنة .

( و ) وزن ( فعلاء بفتحتين بينماما شكون كقرباء للمكان ) الذي كثر فيه العقارب ، وقيل بمعنى انشى العقرب ( ثم فعلاء بكسرة ) للفاء وفي آخره همزة ( كقصاصاء بمعنى القصاص ) على وزن قتال مصدر قاتل يقال قاصصته متقاضة وقصاصاً اذا كان لك عليه دين مثل ما له عليك ، فجعلت الدين في مقابل الدين مأشوذ من اقتصاص الاثر ثم غالب استعمال القصاص في قتل القاتل وجرح الجارح وقطع القاطع وهذا مراد من فسره بالجزاء على الذنب بان يفعل بالفاعل مثل ما فعل ( و فعلاء بفتحتين بينماما سكون كقرفاصاء اقرب من القعود ) يقال قعد القرفاصاء اذا قعد على كفي قدميه وامس الارض اليه شبيه قعدة الكلب او البدوي المصطلي .

( و ) وزن ( فاعولاء بضم ثلاثة كعاشوراء ) لليوم العاشر من المحرم خاصة ولا يستعمل فيعاشر سائر الشهور بخلاف التاسوعاء ، فانه يستعمل في اليوم التاسع من كل شهر وقيل ان هذا الوزن في

غير المشورة مولده . والحق ذلك ووجهه ظاهر لمن له فراسة وقلب  
ظاهر .

(و) وزن ( فاعلاء بكسر ثالثه كفاصعاء ) قال في شرح النظام :  
ما حاصله انه جحر من جحر ( لأحد جحرة اليربوع ) وهي التي  
يدخل فيها ، والنافقاء حجرته التي يكتم فيها ويظهر غيرها وهو موضع  
يرقهه فإذا أتي المدو من قبل القاصعاء يخرب النافقاء برأسه فيخرج  
ويفر . سبحان من خلق كل شيء فقدره ثم هدى كلاما إلى ما يحتاج  
إليه في المعاش والمعاد لمن قرر له المعاد .

(و) وزن ( فعلاء بكسرة فسكون ككبيراء للكبر ) اي التكبر ،

(و) وزن ( مفعولاء كما توناء جمع اتون ) وهي انيث الحمار .

(و) وزن ( مطلق العين فعالاء بالتحقيق اي ) بتخفيف العين

( مفتوحها ومكسورها ومضتموها مع فتح الفاء نحو براسمه بمعنى الناس  
مثال لمفتوح العين يقال : ما ادرى اي البراسمه هو اي الناس هو  
( وقريشا وكربيشه لنوعين من البشر ) مثالين لمفتوح العين ( وعشوراء  
بمعنى عاشوراء ) مثال لمضموم العين ( وكذا مطلق فاء اي مفتوحها  
ومكسورها ومضتموها مع فتح العين ) وزن ( فعلاء اخذ نحو خنقاء  
مكان ) مثال لمفتوح الفاء ( وسيراء للذهب ) ولضرب من البرود فيه  
خطوط صفر ، وقيل : ثوب مخلوط بعمرير وقيل ما عمل من قز وقيل  
نبت وهو مثال المكسور الفاء ( وظرفاء ونساء ورحماء ) بالحاء المهملة والصاد  
المعجمة العرق في اثر الحمى عند اشرافها على الفترة ، ويحتمل ان يكون بالحاء  
المعجمة والصاد المهملة والثلاثة كلها امثلة لمضموم الفاء .

( وزاد في الكافية في ) الاوزان ( المشهورة ) وزن ( فعيليات )

بفتحتين بعدهما ياء ساكنة ، ثم لام مكسورة ( كمزيفياء لقب ملك )  
من ملوك اليمن .

( و ) وزن ( افعيلاء ) بكسرين بينهما وكذا بعدهما سكون  
( كاهجيهاء المعادة و ) وزن ( مفعلاء ) بكسرة فسكون ففتحة ( كمشيخاء  
للاختلاط ) وقد تقدم معناه مفصلاً ، ( و ) وزن ( فعاللاء ) بضم  
فتحة والف بعدها كسرة ( كجمخادباء ) بتقديس الجيم على الخاء  
( لضرب من الجراد و ) وزن ( يفاعلاء ) بضم الاول وكسر الرابع  
( كينابغاء ويفاعلاء ) بفتح الاول والضبط المذكور ( كينابغاء اسمى  
مكان وفعلياء كزكرياء ) ضمهما ظاهر ، والظاهر انه اعجمي .

( و ) وزن ( فعلولاء ) بفتح الاول فسكون وضم الثالث ( كمعكواه  
ويعكواه اسمين للشر والجلبة ) الجلبة بفتح اللام اختلاط الأصوات  
والصياغ عند الحرب او مطلقا وبضم الجيم وسكون اللام القشرة تعلو  
الجرح عند البرء ، والظاهر ان المراد هنا الاول بقرينة الشر فتأمل .

( وفعيلاء كدخيلاء ) ضممه بعض ارباب اللغة بضم الدال وتشديد  
الخاء وبعض المحققين بفتح الدال وكسر الخاء وتشديد الياء . ولم يكن  
عندى من كتب اللغة بمقدار الكفاية فعليك بالتتبع التام حتى يظهر  
لك الحق في المقام ان تهتم ( لباطن الأمر و ) وزن ( فعناء ) بفتحتين  
بينهما سكون ( كبرناساء بمعنى برنسا بمعنى براساء ) وقد تقدم معناه  
( وما عدا هذه الاوزان نادر ) وموضع ذكرها كتب اللغة كالاوزان  
النادرة المقصورة .

## هذا باب المقصور والمدود

قد تقدم في أوائل الكتاب ان المقصور هو الاسم المتمكن الذي آخره الف لازمة كالمصطفى ، بخلاف يخشى وعلى واذا والاسماء الستة في حالة النصب ؛ والمراد به هنا مطلق ما كان في آخره الف لازمة سواء كانت اصلية ، ام لا وسواء كانت للتأنيث ام لا ، واما المدود فهو الاسم المتمكن الذي نحو كسام وصحراء بخلاف باء واواء .

وكل واحد من المقصور والمدود قسمان : سماعي ، وقياسي .

اما السماعي في بيانه وظيفة اللغوي وقد اعتبرني اللغويون به حق وضعوا في ذلك كتاباً وجمعوا فيها كل ما سمع من العرب من كل واحد منها .

واما القياسي منها فهو وظيفة التحوي والضابط له عندهم ما ذكره المصنف في هذا الباب : وحاصله ان الاسم المعتل الذي آخره الف ثلاثة اقسام اثنان منها قياسي والثالث سماعي ، فالاول ما يكون نظير اي موازناً لاسم صحيح في الثنائي والجمع وغيرهما وجب فتح ما قبل آخره كالاسف بفتح السين مصدر اسف بكسر السين وكالامثلة الآتية ، فنظير جميعها مقصور قياساً ، واليه اشار بقواته ( اذا اسم صحيح استوجب من قبل الطرف ) اي ما قبل آخره ( فتحاً وكان ذا نظير معتل كالاسف ) بفتح السين بمعنى الحزن والتلف ( فلننظيره المعل الآخر

كالاسم ) مصدر اسى بمعنى حزن ( مثلاً ثبوت قصر بقياس ظاهر ) حاصله ان اسا نظير لأسف في وجوب فتح ما قبل آخره فاسا مقصور قياساً و ( الفعل بكسر الفاء ) وفتح العين .

( و ) نحو ( فعل بضمها ) اي الفاء وفتح العين والوزن الاول ( في جمع ما كان كفعلة يكسر الفاء وسكون الين ، والوزن الثاني في جمع ما كان على ( و ) زن ( فعلة بالضم ) اي الفاء فالوزن الثاني ( نحو الدما ) بضم الدال ( جمع دمية ) بضمها ايضاً ( وهي الصورة ) المصنوعة ( من العاج ونحوه و ) الوزن الاول نحو ( المري يكسر الميم ) ( جمع مرية ) يكسرها ايضاً بمعنى المرأة والجدال ، وكذلك بضم الميم وبمعنى الشك ايضاً بالضبيطين المذكورين ( اذ نظيرهما من الصحيح قرب ) بضم القاف ( جمع قربة ) بضمها نظير الدمية وبكسر القاف جمع قربه يكسرها نظير مرية ، ولذلك كانت الدما والمري مقصورتين .

والقسم الثاني من المعتل ما كان نظيرآ لاسم صحيح يستحق قبل اخره الف . واليه اشار بقوله ( وكل ما يستحق من ) الاسم ( الصحيح قبل اخر ) منه ( الف فالمد في نظيره المعتل حتماً قد عرف ) وذلك كمصدر الفعل ) المعتل ( الذي قد يسمى بهمز وصل كارعوى اي كمصدره وهو الارعوان ) يقال : ارعوى ارعوان عن القبيح بمعنى ارتداع وكف عنه اصل ارعوى ارعو ومن رعا يرعو ولم يدغم الواواان ، لأن الثانية منها اتقلبت الفاء ، لتحرکها وافتتاح ما قبلها فلم يبق المثلثان بحالهما وذلك لسيق الإعلال على الادغام كما يبين في الصرف و ( كارتئي ) على وزن انتهى ( اي كمصدره وهو الارثناء ) على وزن انتماء وهو من

رأي قلبت الياء في الفعل الفا ، لتحركمها وانفتاح ما قبلها . وفي المصدر همزة لتطرفها اثر الف زائدة وكذلك الواو الثانية في اروعه ( اذ نظيرهما الاقتدار والاحمرار ) الاول نظير الثاني والثاني نظير الاول ( وكلاستقصاء اذ نظيره الاستخراج ) .

( و ) القسم الثالث ( العادم النظير السابق ) فهو ( يكون ذا قصر هذا مد ) وذلك يثبت ( بنقل ) مسموع ( من العرب ) وموضع نقلها كتب اللغة ( كالحجبي ) بتقديم الحاء المهملة على الجيم و ( بالقصر للعقل ) وهو ما يميز به بين الحسن والتبع فالحجبي وان كان نظير عنب لكنه غير جامع لشراط النظير اي الموازنة في الافراد والثنائية وغيرها ( وكالحذاء بالمد للنعل ) ، لأنه وان كان على وزن حسام بمعنى السيف لا انه لم يجتمع فيه الشراط المذكورة .

( وقصر ذي المد اضطراراً بجمع عليه قوله :

لابد من صنعا وان طال السفر ) وان تحنى كل عود ووبر بقصر صناعه للمضروبة ، والمحذوف من الالفين الاولى لا الاخيره ، لأنها علامة والعلامة لا تغير ولا تمحذف . والدليل على ذلك بقاء منع الصرف بعد المحذف فلو كانت المحذوفة الثانية التي هي الف التائمه لانصرف الاسم فإذا حذفت الاولى رجعت الثانية الى اصلها : اعني الالف ، لأن سبب قلبهما همزة هو الاولى كما اشرنا اليه اتفاً فعلم انهم اتفقوا على قصر المدد للمضروبة ( و ) اما ( العكس وهو مد المقصور اضطراراً ) فهو ( يختلف بين البصريين والковزيين يقع فمته الاولون واجازه الآخرون محتاجين ( بورود القراءة به اختياراً كقراءة بعضهم قوله تعالى : سمناء برقة بالمد ، و ( بنحو قوله :

يالك من تمر وشيشاء ين شب في المسعل واللهاه )  
الشيشاء نوع من التمر ، والمسعل بفتحتين بينما سكون موضع  
السعال من الحلق واللهاه بالمد واصله القصر وهو اللحمة المشرة على  
الحلق في اقصى الفم . والشاهد فيها حيث مد للضرورة .

هذا ولكن قد تقدم في بحث نون الوقاية انه قال في المزهر ذكر  
ابن هشام في تعليقه على الالفية انه لا يحتاج بالشهر الذي استدل به  
الكتفيون على جواز مد المقصور للضرورة وهو قوله :

قد علمت اخت بني السعلاء وعلمت ذلك مع الجزاء

ان نعم ما كول على الحواه يالك من تمر ومن شيشاء

ينسب في المسعل واللهاه

وذلك لانه لا يحتاج بشعر لا يعرف قائله خوفاً من ان يكون مولد .

### (هذا باب كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما)

(تصحيحاً وفيه غير ذلك) اي احكام المؤنث السالم وان كان من  
غيرهما (آخر مقصور تبني) يجيء على وجوبين : احدهما : بالياء وهو  
في ثلاثة مواضع .

اولها : ما أشار اليه بقوله (اجعله بقلبه ياء ان كان عن ثلاثة  
مرتفقاً بان كان رباعياً فما فوق ) ، سواء كانت الألف في الآخر زائدة  
المتأنيث كالحبلى ، او لللاحق كالارطى ، او كانت اصلية مبدلة عن واو

كالاعلى والمصطفى ، او عن ياء كالمرمي والمستسقى ( فقل في حبلى حيليان ) وفي ارطيان وقس عليهما الباقي ، وانما انقلبت الاف ياء وان كانت مبدلة عن واو للتخفيف لأن قلبهما ياء اخف من قبلها واوا ، وقد بين ذلك في موضعه ولأن التصريف في الاسم محمول على الفعل كما يظهر ذلك من عددة ويعده ، والفعل اذا ثني وكان زائداً على الثلاثة انقلبت الاف فيه ياء ، سواء كان اصلها الواو ، ام لا . وثانيها : ما اشار اليه بقوله ( كذا الثلثي الذي الياء اصله نحو الفق فقل فيه فتیان ) كما في قوله تعالى : « ودخل معه السجن فتیان ». .

فإن قيل : الفتوة تدل على ان اصل الفق واو .

قلت : الواو في الفتوة منقلبة عن الياء لوجود الضمة ؛ وانما رد الاف الى اصلها ولم تمحذف لالتقاء الساكنين لثلا يلتبس بالمرد عند حذف النون بالإضافة فاذن الرد الى الاصل احسن من الرد الى غيره اعتباراً للاصل .

وثالثها : ما اشار اليه بقوله ( وكذا الثلثي الجامد الذي لا استيقاق له يعرف منه اصله ) بان يكون في الاسم ( الذي اميل ) ولم يعرف سبب للاماية غير ابدال الاف عن الياء ( كمئ علمأ فقل فيه متیان ) اما وجہ قلبهما ياء في هذه الصورة ، فلان الاماية تحصل بنحو الاف الى الياء كما تجيء عن قريب فردت اليها في الثنوية .

فإن قلت : الاماية تكون مع ذوات الواو ايضاً فلم لزمت الياء .

قلت : لأن كون لام الفعل ياء اغلب فكثرتها مع الاماية في اللام دليل على الياء وانما قلبت واوا مع عدم الاماية وان كانت الياء اغلب

في لام الفعل لانه ليس شيء من بناء الياء تلزم الفه عدم الامالة .  
بل القاعدة كما يأتي عن قريب ان كل ما اصله الياء ففيه الامالة ،  
فعدم الامالة في كلمة دليل على عدم اعتبار الياء .

والثاني من الوجهين بالواو وهو في موضعين : اشار اليهما بقوله  
 ( في غير ذا المذكور ) من الموضع الثالثة وهو في موضعين الاول  
 ( كالذي الفه ) مبدل ( عن واو ) مع كونه ثلاثة والثاني ( او )  
 كانت ( بجهولة ) بان تقع في مغرب الاصل ، ولم يعرف اصلها ( ولم  
 تمل ) ففي هذين الموضعين ( تقلب واواً الالف كقولك في عصى  
 عصوان ) مثال لما الفه مبدل عن واو ، ( و ) كقولك ( في لدى  
 علما لدونا .

فتححصل من جميع ما ذكر من اول الباب الى هنا ان المقصور  
ان كان ثلاثياً والقه بدل من الواو او الياء رد الى اصله ، ولم تجذف  
بسبب التقاء الساكنين الحاصل مثهما ، ومن الف الثنوية ولا يمكن  
تحريكها ، اما عدم امكان الحذف فلاتباس المثنى بالفرد عند الحذف  
بالاضافة ، واما عدم امكان تحريكها فواضح ، لأن الالف لا تقبل  
الحركة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ، ولم تقلب بعد الثنوية  
الفا للايلا يلزم كر على ما فر منه .

وانما رد الواوى من الثلاثي الى اصله دون الواوى ما فوقه لفحة  
الثلاثي فلم يستشقى معه الواو .

وقال بعضهم : قلب الالف ياء اوی لكونها اخف من الواو ،  
سواء امیل ، ام لم یتمل .

وقال بعضهم : إن كانت الآلف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة

مضمومة الاول كالضبى او مكسورته كالربوا ، وجب في التثنية قلبها ياء لثلا يتناقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة او السكراة في الصدر هذا ، ولكن قلب كل الف ثلاثة اصلها واواً اشهر .

( وأولها اي الكلمة المقلبة ) الفها ( ما كان قبل قد الف ) في اوائل الكتاب ( من علامة التثنية ) وهي الالف والنون في حالة الرفع والياء والنون في حالة النصب ، الى هنا كان المكلام في كيفية تثنية المقصور ،

( و ) أما ( ما كان ممدوداً ) فهو على اربعة اقسام : لأن همزته اما مبدلة من الف التائيت ، او للالحاق ، او منقلبة عن واو ، او ياء اصلية ، او اصلية فيذكر حكم كل واحد على الترتيب ( و ) ما فيه من الاتفاق والاقوال فالذى ( همزته بدل من الف التائيت كصحراء يواو ثانياً فيقال فيه صحراءواو ) اذ الهمزة في آخره اصلها الف التائيت والالف قبلها زائدة للتتوسيع قلبت الف التائيت همزة ، لالتقاء الساكنين ولم يجعل اصلاً ، لأن كون الالف علامة للتائيت مقطوع في نحو حبيل بخلاف الهمزة ، لأنها لم تجيء علامة للتائيت إلا في نحو حمراء فإذا تردد الامر بين كونها منقلبة عن الف التائيت وكونها علامة بالاصالة فالحمل على ما هو المقطوع اولى ، لأن القواعد لا يثبتت بالمحتملات اذا تيسر المتيقنات .

وانما قلبت هذه الهمزة ، لكونها زائدة والزائد بالابدال الذي هو اخو الحذف اولى مع قصد الفرق بينها وغيرها . ولأن بقائها على صورتها يؤدي الى وقوع همزة بين الفين وذلك كتوالي ثلاث الفات ، لأن الهمزة اخت الالف لا فرق بينهما إلا بالحركة والسكون كما بينا

ذلك في أوائل الكتاب في شرح بسم الله .  
وأما قلبها واوا دون الياء ، فللمبالغة في الهرب من اجتماع  
الامثال لأن الياء اقرب إلى الالف من الواو من حيث المخرج ،  
ولكون الواو والهمزة متقاربتين في الشكل ، ولهذا قلبت الواو همزة  
في وقت واجوه فالواو نظير الهمزة ، وأن الواو تقىض الهمزة لأنها من  
اقصى المثلث بل من السرة والواو من مبدأ الشفة ، فأبدلت الهمزة  
واوا ، أما من باب حمل النظير على النظير ، او التقىض على التقىض  
قيل ؛ والاجود ان يقال إنما قلبت واوا حملًا على النسب ، لأن الثنائية  
وجمعي التصحح والنسب تجري في غالب الأحكام مجرى واحد كما  
يأتي ذلك في باب النسب في قوله :

وهمز ذي مد ينال في النسب      ما كان في ثنائية له انتسب  
هذا . ولكن لا يخفى ان في هذا الكلام شأنة دور يمكن  
دفعه بالتأمل .

وقال بعض آخر : اختير قلبها واوا بعد شبهها بالالف ، لأن الياء  
تشبه الالف في وقوعها للثنائية كما في تقويمين وأضربي ونحوهما .

وقال بعض آخر : إنما انقلبت الهمزة ، لئلا يكون صريح علامة  
الثنائية في وسط الكلمة ، وأما الواو فليئلا تجتمع ياءان ما قبلهما الف  
في النصب والجر في نحو رأيت حمراءين ومررت بهمراءين انتهى .

قيل وربما صح ، فيقال صحراءين وحکى عن بعضهم قلب الهمزة  
ياء وان اجتمعت ياءان .

( والذي همزة اللخاق نحو علباء ) بكسر العين بمعنى العصبة  
الممتدة في العنق زيدت فيه ياء اللخاق بقرطاس ، ثم أبدلت الإياء

همزة لتطرفها اثر الف زائدة .

(و) الذي همزته (بدل عن اصل) وهو على قسمين :  
الاول : ما كان واوا (نحو كسام) معناه واضح اصله كسام من  
كسوته ثوباً اكسوه .

(و) الثاني : ما كان ياء نحو (حياة) بفتح الحاء .  
قال في المصباح : هو الانقباض والانزواء الى ان قال الحياة اسم  
للدبر من كل اثنى من ذات الظلف والخلف وغيره ، ثم قال الحياة  
فرج الجارية والناقة .

وقال بعض اخر : هو تغير وانكسار يعتري الانسان من خوف ما  
يعاب به ويذم .

وقال بعض اخر : حقيقة الحياة خلق يبعث على اجتناب القبيح  
ويمنع من التقصير في حق ذي الحق ونحوه .

ابدلت المهمزة عن الواو والياء لتطرفهما اثر الف زائدة وكل من  
الواو والياء اذا وقعت اثر الف زائدة ، ابدلت همية كما يأتي في  
اول باب الابدال في قوله :

احرف الابدال هدات وعلبا فابدل المهمزة من واو ويا  
اخر اثر الف زيدت دني فاعل ما اعل عينا ذا اقتفي  
(ثى) كل واحد من هذين القسمين (براد او هدر فيقال عليهان  
وعليهان وكساوان وحيوان وksamان وحياةان) امسا الراو فلأن عين  
المهمزة فيها ليست بـاصـلـيةـ ، لأنها في احدهما مبدلة عن حرف الالام  
الماءـقـ بالـاـصـلـيـةـ ، وفي الآخر مبدلة عن حرف اصلـيـ فـسـارـتـ بـحـسـبـكمـ  
الراـئـدـةـ فـشـابـهـتـ هـمـزـةـ صـحـراءـ الـرـائـدـةـ لـلـأـنـيـثـ ، زـانـثـلـيـتـ هـلـيـاـ ، وـاماـ

ابقاء الهمزة وثبوتها فلانها لما كانت مبدلـة عما هو اصلي او ملحق بالاصلي فصارت في حكم الاصلي ، فشابهـت الهمزة الاصـلية ، وهي كما يأتي بعيدـاً هذا تثبيـت وتبقـي بحالـها ، فـلذلك ثبـيت الهمـزة في هـذين القسمـين ( لكن في شـرح الكـافية ان اعـلال الاـول ) اي قـلب الـهمـزة واـو اذا كانت مـبدلـة من حـرف الـاخـلاق ( ارجـح من تـصـحـيـحـه ) لأنـها لـيـسـتـ اـصـلـاـ ولاـ مـبدلـةـ منـ اـصـلـ ، بلـ مـبدلـةـ منـ زـائـدـ مـلـحقـ بـالـاصـلـ فـنـسـبـتـهـاـ إـلـىـ الـاـصـلـيـةـ بـعـيـدةـ ( وـانـ الثـانـيـ بالـعـكـسـ ) ايـ تـصـحـيـحـ ماـ كـانـتـ هـمـزـتـهـ مـبدلـةـ منـ حـرفـ اـصـلـ اـرـجـحـ منـ قـلـبـهـ واـوـ لـقـرـبـ نـسـبـتـهـاـ مـنـ الـاـصـلـيـةـ لـانـهاـ مـبدلـةـ منـ اـصـلـ .

( وـغـيـرـ ماـ ذـكـرـ كـالـذـيـ هـمـزـتـهـ اـصـلـيـةـ سـچـحـ فـقـلـ فيـ قـرـاءـ ) بـنـتـجـعـ القـافـ بـمـعـنـيـ جـيـدـ الـقـرـاءـةـ ، وـبـضـعـهـاـ النـاسـكـ الـمـتـبـعـدـ ، وـقـدـ ضـبـطـهـ بـعـنـهـمـ يـمـكـنـ ذـلـكـ لـذـيـنـكـ الـمـعـنـيـنـ ، وـهـوـ سـهـوـ ( قـرـاءـانـ ) بـابـقاءـ الـهمـزةـ تـلـيـ حـالـهـاـ ، وـانـهـاـ لـمـ تـقـلـبـ الـهمـزةـ فيـ هـذـاـ القـسـمـ ، لـقـوـتـهـ بـالـاـصـالـةـ وـعـيـدـ اـبـدـالـهـ ، وـنـغـيـرـهـاـ .

( وـمـاـ شـذـ عـنـ هـذـهـ التـوـاعـدـ عـلـىـ نـقـلـ عـنـ الـعـربـ تـصـرـ كـقـوـاـهـ فـيـ خـوـذـلـ خـوـذـلـانـ وـفـيـ حـمـرـاـيـانـ وـفـيـ عـاشـورـاءـ عـاشـورـاءـانـ وـفـيـ كـسـاءـ كـسـاءـيـانـ وـفـيـ قـرـاءـ قـرـاءـانـ وـقـدـ تـقـدـمـ الـقـيـاسـ فـيـهـاـ .

وـقـدـ يـحـذـفـ الـأـلـفـ مـعـ الـهمـزةـ اـذـ كـاتـتـاـ فـوقـ الـأـرـبـعـةـ : نـحـوـ قـاسـعـانـ وـخـنـفـسانـ وـيـنـابـغـانـ وـمـكـرـكـانـ ، وـذـلـكـ لـمـ طـوـلـ وـلـكـنـ لـيـسـ بـقـيـاسـ خـلـافـاـ بـلـمـاعـةـ .

فـوـانـدـ - الـأـوـلـ : المـحـذـفـ أـخـرـهـ مـنـ غـيـرـ الـمـقـصـورـ وـالـمـمـدـدـ قـسـمانـ : اـحـدـهـاـ ! دـاـ حـذـفـ أـخـرـهـ اـعـتـبـاطـاـ ايـ مـنـ غـيـرـ عـلـةـ صـرـفـيـةـ نـقـصـيـ

الحذف .

وَثَانِيَهُما : مَا حذف آخره لعلة وهذا القسم سيذكره الشارح في  
البيت الآتي بقوله وكذا المنقوص .

اما الاول فهو على قسمين :

احدهما : ما يرد الممحظ في الاضافة ، وهو اب واخ وحم وهن  
لا غير ، ففي هذا القسم يجب رد الممحظ في الثنوية ، فيقال ابوان  
واخوان وحموان وهنوان ، وربما لا يرد فيقال ابان مثلًا ، واما فوك  
فلم يرد اللام لا في الاضافة كما ترى ، ولا في الثنوية لما لم ترد في الاضافة  
وانما يثنى بقلب واوه ميمأ كما في الافراد فيقال فمان ، وانما لم يقل  
فوان كما قيل ذوا مال ، لأن ذو لازم الاضافة ، بخلاف فم فواوه  
محفوظ من الحذف لامنه من التنوين بسبب لزوم الاضافة ، فاجري  
مشنى كل منهما بمحرى مفرده لعرض الثنوية ، وقد يقال فموان لكنه  
جمع بين العوض والمعوض فلا يجوز الا في الضرورة الشعرية وقد يقال  
فميان بالياء وهو ابعد .

وَثَانِيَهُما مَا لم يرد لامه في الاضافة نحو يد ودم وغد ، ففي هذا  
القسم لم يرد الممحظ في الثنوية ايضا ، فيقال يدان ودمان وغدان ،  
وقد جاء يديان في لغة من قال في المفرد يدى كرحي ، ولكن المشهور  
ان يد اصله يدى بسكون الدال ، لأن الاصول السكون ولا يحكم  
بالحركة الا بدليل .

وقد يقال دميان ودمان فقال بعضهم : الممحظ من دم الواو .  
وانما قالوا دمى يدمى بالياء ، لأنه كرضي يرضي مع انه من الرضوان  
وذلك لأن ذوات الواو أكثر فعلى هذا دميان شاذ .

- 101 -

وقال بعض آخر : إن المهدوف منه يراه فعلى هذا دموان شاذ .  
وقال بعض آخر : لا شذوذ في شيء منها ، لأنهما مثنى دمي ومتثنى  
دم دمان والكلام في سكون عينيه وحركته كما تقدم .

**الفائدة الثانية** - نون التثنية يحذف بالإضافة كما تقدم في باب  
الاثافة في قوله :

نونا تلي الاعراب او تنوينا      ما تضييف احذف كطهور سيناء  
وقد تجذف لتقصیر الصلة كالضارب زيادا بالنصب ، وقد تجذف  
للهضرورة كقوله :

الفائدة الثالثة - القياس ان لا تمحى ذف تاء التأنيث في الثنائي  
كشجرتان وثمرتان ، وإنما حذفت في خصبين واللين على خلاف  
القياس ، ويجوز اثباتها فيما على القياس ووجه حذفها فيما باع كل  
واحدة من الخصبين واللين لما اشتد اتصالها بالآخر ب بحيث لا يمكن  
الارتفاع بها بدونها ، صارت بمنزلة مفرد وتاء التأنيث لا يقع في حشو  
وقيل خصي والي مستعملان ، وهو لغتان في خصبية والية ، وإن كانتا  
اقل استعمالا .

وقيل عدم التاء فيهما من ضرورات الشعر ، فإنه لم يأت إلا في  
وفي غيرها لا يستعمل إلا بالتاء .

وقيل إنها كذلك وضعتا وليسنا تهميتيين حقيقة .

وقال في المصباح المنير: الحصينتان بالتابع البيهقيتان وبغير تاء الجلدتان

وقال فيه ايضاً : الالية اليه الشاة .

قال ابن السكيت وجماعة : لا تكسر الباءة الى ان قال والثنية اليان بحذف الياء على غير قياس وبائياتها في لغة على القياس انتهى .  
الفائدة الرابعة : اذا اضيف عضوان الى متضمنيهما لفظاً او معنى فان كان المتضمنان بلفظ واحد ، فلفظ الافراد في المضاف اول من لفظ الثنوية نحو نور الله وجه الزيدین ، ثم لفظ الجمّع اول نحو صنعت قلوبكم .

وذلك اكراههم اجتماع مثنين مع اتصالهما وذلك مع عدم اللبس ومعه لم يجز الا الثنوية نحو قلعت عينيهما اذا قلعت من كل واحد عيناً .

واما فاقطعوا ايديهما ، فالمراد ايماهما ، وان فرق المتضمنان بالاعطف اختيار الافراد نحو يد زيد وعمرو .

( واحد من المقصور وكذا المنقوص ) ، سواء كان يائياً ، او واوياً ( في جمع له على حد المثنى اي ) الجمّع المصحح الذي في حالة الرفع ( بالواو والنون ما به تكمل اي ) احذف ( آخره فقل في موسى ) وهو آلة الخلق واسم رجل . وزنه اما مفعول من اوسى راسه ، وعلى هذا هو منصرف ينون عند التنكير ، او فعلى وزن حبلى وعلى هذا لا ينصرف لالف التأنيث ويجمع على الاول بالمواسي كمقاتل وعلى الثاني بالموسيات كالحبليات ( والقاضي موسون ) رفما ( وموسين ) نصبا وجرأ ، والاصل موسون وموساين حذفت الالف لانتقاء الساكنين وابقيت فتحة السين ، للإشارة كما سيصرح به ( وقاضون ) وداعون رفعا اصلهما قاضيون ، وداعيون حذفت ضمة الياء

للامتنقال ثم حذفت الياء لالتنقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء ، ثلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ، ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو واوجز من ذلك ان يقال استثقلت الضمة على الياء فيما ، فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ، ثم حذفت الياء لالتنقاء الساكنين ( وفاظين ) وداعين نصبا وجرأ اصله قاضيين وداعيين بيانين او لمما مكسورة وثانهما ساكنة ، وال الاول لام الكلمة والثانية ياء الجمجم حذفت كسرة الياء الاولى للشلل ، ثم حذفت هي لالتنقاء الساكنين ( والفتح في المقصور ابق مشعرها بما حذف ) منه ( وهي الالف وابق في المنقوص الضم ) رافعا ( والكسر ) نصبا وجرأ ، كما شرحنا لك . الى هنا كان الكلام في جمع المقصور والمنقوص تصحيحا .

( واما ) جمع ( الممدود وال الصحيح ) تصحيحاً ( في فعل بهما ما فعل في الثنوية ) اما الاسم الصحيح ، فواضح . واما الممدود فيعلم حكمه بما ذكر في الثنوية من وجوب القلب الى الواو فيما همزته ببدل من الف التائית ، وجواز الوجهين فيما همزته لللائق او بدل عن اصل ووجوب التصحیح فيما همزته اصلية فتقول في صحراء علماء صحراؤون وفي علباء وكساء وحياء علباوون وكساوون وحياوون بو او همز كلها رفعا . وقس عليه النصب والجر وفي قراء القراءون بهمز فقط رفعاً ونصباً وجراً .

( وان جمعته اي كلا من المقصور والممدود بتاء والف فالالف ) في المقصور ( او الهمزة ) في الممدود ( اقلب ) مثل ( قلبهما في الثنوية فقل في المشترى ) بفتح الراء ( مشتريات ) بقلب الالف المقصورة ياء

لكونه عن ثلاثة مرنقيا ( وفي رحى رحيات ) لأنه ثلاثة أصله الياء ( وفي متى متيات ) لأن جامد اميل ( وفي قفي قفوات ) لأن الفه مبدلة عن واو : معناه الرمح او الحفيرة التي يجري منه الماء وفي صحراء صحراء ( وفي بناء ) هذا اما بتقديم النون المفتوحة ثم باه بعدها الف فهمزته بدل من واو فتائه الموحدة او التأنيث : من معانيه الصوت الخفي . واما بتقديم الياء على النون المشددة مؤنث بناء مبالغة باني من بيبي ، فهزته ببدل من ياء وعلى كلا التقديرتين قل في جمعه ( بناءات ) بالواو وبناءات بالهمزة لما تقدم من ان ما همزة من اصل يجوز فيه الوجهان ( وفي قراء ) بتشدد الراء ( قراءات ) بالهمزة فقط ، لما مر من ان الهمزة الاصلية يجب اثباتها .

تنبيه - اعلم ان بعض الشرح ضبط القراء بضم القاف وتشديد الراء ، وفسرها بالناسكة . والمكتوب في عبارته بتاء التأنيث . والمكتوب في هذا الكتاب بلا تاء التأنيث ، فقوله بعيد هذا كما سبق اما اشارة الى قراء بناء على صحة كتابة بعض الشرح . واما اشارة الى بناء بالضطرين المذكورين فلا تغفل .

( وتاء ذي التاء ) من الاسم المقصور ( الزمن حينئذ ) : اي حين جمعته بتاء والف ( تنمية اي حذفا كما سبق ) مثال ذو التاء ، وهو اما بناء او قراءة كما بين او منحناه لك .

(و) كذلك الزم حذف التاء من غير المقصور ( كقولك في مسلمة مسلمات ) بحذف التاء التي كانت في المفرد ، استثناء في كلا القسمين بتاء الجمع ، لأنها تدل على الجمعية والتأنيث كما بين في موضعه . وانما جعل لجمع المؤنث علامتان ، ليكونا كزيادتي جمع المذكر .

وانما اختص الزيادة بالالف والتاء ، لانه عرض فيه الجمعية وتأنيث غير حقيقي وكل واحد من المحرفين قد يدل على كل واحد من المعنين كما في رجال وسكرى وجماله وضاربة ، فاعرف ( هذا ) ولكن هذا التعليل ينافي ما ذكروه في وجه تسمية تنوين المقابلة فتأمل .

( ولهذا الجمع احكام تخصه اشار اليها بقوله والسلم العين من التضعيق والاعتلال الثلاثي حال كونه اسماء اذل اي اعطه اتباع عين منه فائه بما شكل من الحركات ان ساكن العين مؤثثا بدا ) ان لم يكن مضموم الفاء يائي اللام ومكسورها واوي اللام والا فلا يتبع كما يأتي ( سواء كان مختتما بالتاء او مجرد منها ).

حاصله ان ما اريد جمعه بالالف والتاء اتبعت عينه فائه بثلاثة شروط مع القيد الذي زدنا .

الاول : ان يكون عينه ساما من التضعيق والاعتلال .

الثاني : ان يكون ثلثيا .

الثالث : ان يكون اسماء . ولا فرق حينئذ بين المختوم بالتاء وغيره ( فقل في جفنة ) الطعام زنة سجدة وحسرة ، ( وعدد ) زنة تمر علم امرأة ( وسدرة ) شجرة النبق : وهي نوعان :

احدهما : ينبت في الارياف فيتنفع بورقه في الفسل ، وثمرته طيبة .

والآخر : ينبت في البر ولا ينتفع بورقه في الفسل ، وثمرته عفصة ويقال لها زعور ايضا .

( وهن وغرفة وجمل ) بضم الجيم علم امرأة ( جفنت وددعات ) بفتح العين فيما اتبعها . ولا يجوز في هذا القسم غير الاتباع الا في الضرورة ، فرقا بين الاسم منه والصفة ، وكان الاسم اولى بالتغيير

بسبب الاتباع لحافته ونقل الصفة باقتضائها الموصوف و مشابهتها الفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف فهي بالحافة على السكون اجدر ولا فرق في هذا القسم بين معتل اللام وغيره نحو ركوة وركوات وظبيه وظبيات كقوله :

قاله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلي منكنا ام ليلي من البشر  
( وسدرات وهنات ) بكسر العين فيما ( وغرفات وجملات ) بضم العين فيما . ويجوز في هذين القسمين وجهان آخران يذكرهما المصنف عن قريب .

( بخلاف غير السالم العين ) من التضعييف ( كسلة ) بفتح الفاء ( وكلة ) بكسرها ( وحلة ) بضمها .

( و ) من الاعتلال نحو ( جوزة ) بفتح الفاء ( وديمة ) بكسرها وتد مر معناها في اول فصل الالف الممدودة وهي اجوف واوی انقلبت الواو ياء لسكنها وانكسار ما قبلها ( وصورة ) فهذه كلها تجمع بسكن العين ولا يجوز فيها الاتباع الا في بعض اللغات . ولا يجوز في بعضها الفتح ايضاً كما سيأتي ، فراراً من التقل الحاصل بتحريرك اول المثلين في المضاعف ، لانه يؤدي الى ذلك الادغام مع وجوب الادغام لاجتماع المثلين مع تحركهما ولا لبس ، واستثنال الحركة على الواو والياء المعتل ان لم تقلبا الفاء ولزوم تغيير البنية وكثرة الاعلال ان تقلبا .

( و ) بخلاف ( غير الثاني كزيسب ) ، فيجمع على زينبات من دون تغيير .

( و ) بخلاف ( الوصف كضيحة ) بمعنى المرنة الغليظة ، فيجمع على ضئمات بسكن العين ، لما تقدم آنفاً . ولا فرق في ذلك بين

مفتوح الفاء كما مثل ومضمومها كصلبة وصلبات ومكسورها كصفرة بمعنى الحال من المتع وصفرات .

( وسكن العين التالي غير الفتح وهو الكسر والضم ) وان لم يحصل الفرق المذكور آنفا ، وان كان جاماً للشروط الثلاثة المتقدمة ، وذلك لاستثناء حرفة العين بعد الضمة والكسرة مع ان في ذلك رجوعاً الى الاصل ؛ اعني السكون في المفرد ( فقل في كسرة وهند وخطوة وجمل كسرات وهنات وخطوات وجملات ) بسكون العين في الجميع ، ( او خففه ) اي العين المذكور ( بالفتح ) للفرق بين الاسم والصفة وخففة الفتحة ( فقل في كسرة وهند وخطوة وجمل كسرات وهنات وخطوات وجملات ) بفتح العين في الجميع ( فكلاً ما ذكر ) اي من السكون والفتح ( قد رروا عن العرب ) ، اما السكون فمن بي تعييم ، واما الفتح فمن هذيل . ولم يقلب واو خطوات ، سواء اتبع ما قبلها لما قبله او فتح لعروض الحركة في الصورتين .

( اما ) العين ( التالي الفتح فلا يجوز إلا فتحه ) كما اشرنا اليه سابقاً إلا في الضرورة كما يأتي عن قريب ، ( فيقال في عدد دعارات ) بفتح العين في الجمع وسكونه في المفرد .

( ومنعوا اتباع العين للفاء اذا كانت ) الفاء ( مضمومة واللام ياء او مكسورة واللام واواً ) فالثاني ( نحو ذروة ) بكسر الذال بمعنى الشيب والعلو والمكان المرتفع .

( و ) الاول نحو ( زيبة ) بضم الزاي بمعنى حفرة الاسم . اما الاول اي المعتل اللام بالياء نحو زيبة فلا استثناء الياء المضدوم ما قبلها لاماً ان لم تقلب ، لأنها مرفوضة في كلامهم لأنها في الحقيقة

خروج من الضمة الى الكسرة لأن الياء في حكم كسرة كما بين في التصريف . وان قلبت واواً اعتدداً بالضمة العارضة التبس بالمعتل اللام بالواو .

واما الثاني اي المعتل اللام بالواو نحو ذرورة فلئلا تنقلب الواو ياء ، فيقلبس بالمعتل اللام بالياء ولو بقيت واواً لاستقبلت ، لامتناع حركة الواو مع كسر ما قبلها . ولهذا انقلبت الواو ياء اذا انكسر ما قبلها ، لأنه يلزم منه الخروج من الكسرة الى الضمة لأن الواو في حكم ضمة كما بين في التصريف وهو مرفوض ايضاً .

( واجازوا فيما ) اي في عينهما ( الفتح والسكون ) ، اما الفتح في الاول فللفرق بين الاسم والصفة كما مر آنفاً ، واما السكون فيه فعلى الاصل .

واما الفتح في الثاني فلان حركة الواو مع فتح ما قبلها وسكون ما بعدها جائزة : مثل عصوان وزوان ، واما الاسكان فيه فعل الاصل ( فقالوا ذرورات ) بفتح العين اعني الراء ( ذرورات ) بسكونها ( وزبيبات ) بفتح العين ! اعني الياء . المنقطة بنقطة واحدة من تحت وزبيبات بسكونها .

( وشد كسر عين جرورة ) بكسر الجيم ( اتباعاً للفاء ) بمعنى ولد الكلب والقثاء ( فقيل جرورات ) بكسر الراء . ووجه الشذوذ فيه لزوم احد المحذورين المذكورين في ذرورة . هذا بناء على كسر الجيم ، واما بناء على ضمها وفتحها فلا يجوز كسر العين البتة ( ونادر اي قليل او ذو اضطرار غير ما قدمته كقولهم في غير ) بكسر العين وسكون الياء بمعنى الابل ثم غالب على كل قافلة ( عيرات )

بفتح الياء ، فهو شاذ لما تقدم من ان المعتل العين حقه الاسكان ،  
لاستثنال الحركة على الواو والياء ان لم تقلبا الفاء ، ولزوم تغيير البنية  
وكثرة الاعلال ان تقلبا .

قال نجم الأئمة : واما فعلة بكسر الفاء و فعل مؤنثاً كهند فان  
كانت معنافية ، فليس في جمعها بالالف والثاء إلا سكون العين نحو  
قدات وان كانت معتلة العين ، ولا يكون إلا ياء اما اصلية كبيعة او  
منقلبة كديمة ، فلا يجوز فيها الاتباع اجمعآ ، ولا الفتح إلا على  
قياس لغة هذيل . وعيارات في جمع غير شاذ عند غير هذيل انتهى .  
لكنه ينافي ما في شرح النظام وهذا نصه : وباب كسرة مكسورة  
الفاء ساكن العين على كسرات بالفتح والكسر ، فالاول للفرق بين  
الاسم والصفة وخفته الفتحة ، والثاني للاتباع والمعتل مطلقاً والمعتل  
اللام بالواو يسكن العين فيما ويفتح كديمة وديمات . فانه اجوف  
واوي من دام يدوم . انقلبت الواو ياء لسكنها وانكسار ما قبلها واليائى  
كبيعة ؛ وهي معبد للنصارى والجمع بيعات والمعتل اللام بالواو نحو  
رسوة ورشوات .

اما الفتح في المعتل العين فلان فتح حرف العلة مع كسر ما قبلها  
غير مستثقل . واما الاسكان لكونه أصلأً بالنسبة الى حرف العلة  
انتهى .

والتنافي بين الكلمين واضح جلي اذ يلزم على قول النظام كون  
الفتح في عيارات قياسياً وعلى قول نجم الأئمة كونه غير قياسي ولأجل  
ذلك قال الاذهري : وانختلف الناس في عيارات اختلافاً كثيراً : وحاصله  
هل هي بكسره ففتحة او بفتحتين على قولين الاول قول الجمهور . ثم

اختلفوا في المفرد .

فقال أكثرهم : غير بكسرة اصلية اسم جمع للابل تحمل الميزة .  
لأنها تغير تذهب وتتجيء . وقيل : غير بكسرة منقلبة عن ضمة جمع  
تكسير لغير بالفتح وهو الحمار كسف وسف ، ثم فعل به ما فعل  
ببيض من قلب الضمة كسرة .

قالوا : واصل القافلة تافلة الحمير . ثم توسعوا فأطلقواها على كل  
قافلة والقول الثاني اختلف القائلون به ايضاً على قولين :  
أحدهما : للمبرد وهو انه جمع غير وهو الحمار .

والثاني : ل聆يمذه اسحق وهو انه جمع غير وهو الذي في الكتف  
او القدم فقيل له : اذلك مؤنث قال نعم فان يونس قال : ان كل  
شيئين منفصلين في الانسان يؤثثان كاليدين والرجلين انتهى .

فقد علم من جميع ما ذكرنا ان الشذوذ او الندرة في عبارات لا يصح  
البناء على ما نقلناه عن نجم الائمة .

( و ) كقولهم ( في كهل ) وهو من جاوز الثلاثين ، وقيل : من  
بلغ اربعين ( كهلا ) بفتح الهاء ولا يقاس عليه ، لانه نادر والقياس  
سكنوها لانه صفة .

قال في المصباح المنير : الجمع كهلا بسكون الهاء في قول الاصمعي  
وابي زيد لمحأ للصفة مثل صعبة وصعبات وبفتحها في قول ابي حاتم  
تغلبياً بجانب الاسمية مثل سجدة وسجدات . قال في البارع وقلما يقولون  
للمرأة كهله مفردة إلا ان يقولوا شهلا كهله .

( وقول الشاعر في زفرا ) بسكون الفاء بمعنى اخراج النفس مع  
المد وقال بعضهم : الزفرا ادخال النفس في الصدر والشهيق اخراجه

( فتستريح النفس من زفراتها ) بسكون الفاء ايضاً ضرورة شعرية لأنه اسم لا صفة .

قال الطبرى في تفسيره في قوله تعالى كذلك يربهم الله اعمالهم حسرات عليهم والحرسات جمع حسرة وكذلك كل اسم كان واحده على فعله مفتوح الاول ساكن الثاني فان جمعه على فعلات مثل شهوة وتمرة تجمع على شهوات وتمرات مثقلة الثوانى من حروفها فاما اذا كان نعتا فانك تدع ثانية ساكننا مثل ضخمة تجمعيها ضخمات وعلبة تجمعيها علبات وربما سكن الثانى في الاسماء كما قال الشاعر .

عل صروف الدهر او دولاتها يدلنا اللمة من لماتها

فتستريح النفس من زفراتها

( او لا ناس من العرب قليلين انتهى اي انتسب كقول هذيل في بحثة )  
بفتح الباء وسكون الياء في اوله ( وجوزة ) بفتح الجيم وسكون الواو  
( بيمضات ) بفتح الياء ذات نقطتين من تحت ( وجوزات ) بفتح الواو واما  
عند غيرهم فلا تغير ان بل تبييان على سكونهما كقوله تعالى في روضات  
الجنة ، وذلك لاستثنال الحركة على الياء والواو المفتوح ما قبلهما .  
وقد مر مشرحاً مفصلاً والحمد لله .

## هذا باب جمع التكسيير

والغرض من الباب القياسي منه ، لا النادر والسماعي ، فلا تغفل  
ويفارقه جمع السلامة في اربعة اشياء :

وقد تقدم ذلك في أوائل الكتاب عند قوله :  
احدما : ان جمع السلامة مختص بالعلماء ، والتكسير لا يختص

وارفع بوا وبيا اجر وانصب سالم جمع عامر ومذنب  
واما نحو ارضين وستين وعشرين ، فليس بجمع سلامة حقيقة  
كما بين هناك وللتتبّيه على ذلك غيروا بناء المفرد فيها ، وجعلوا في  
بعضها التنون متعقب الاعراب ، فدخله التنوين ولم يسقط بالإضافة  
نحو قان ستينه ، ونحو وقد جاوزت حد الأربعين فراجع هناك .

وقد يشبه غير العاقل بالعاقل في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال المعلم كقوله تعالى : اتيتنا طائعين وقوله : رأيتهم لي ساجدين .

وأنما خص العقلاء بالجمع المصحح بالواو والتون ، لأنهم أشرف من غيرهم . والصحة في الجمع أشرف من التكسير ، ولذلك عالمو جمع ما حذف لامه او فاته هذا الجمع : بان هذا الجمع أشرف الجموع كما ذكرنا فجبر بهذا الاشرف ما لحق الاسم من النقصان . ولا يذهب عليك ان اختصاص جمع المصحح بالعقلاء انما هو في الجمع المذكر دون المؤنث فتنبه .

والثاني : انه يسلم فيه بناء المفرد ، ولا يسلم في التكبير ولا بد هنا من بيان دقیقة : وهي انه لا شك ان جمع السلامة بالواو واللون يتغير بناء واحده ايضاً بسبب الزيادتين ، لأنك بنيت بهما بناء مستأنفاً فالمفرد صار كلامة اخرى بذلك كما ان الثمانية اذا ضممت اليهما الاثنين تشير عشرة ، ويكون المجموع الثاني غير المجموع الأول . وهذا هو التغيير فقد تغير ايضاً في جمع السلامة

بناء المفرد ، وكذا الكلام في الجمع بالآلف والتاء ، بل التغيير فيه اظهر ، لأن علامات التأنيث الثلاث تتغير فيه ولا تبقى على حالها كما سبق عن قريب فالاولى ان يقال : ان جمع السلامة يسلم فيه بناء المفرد عن التغيير بغير الحقائق العلامة : وجمع التكثير لا يسلم بناء مفردة عن التغيير بغيره ، وهذا هو المراد بقوله : ( وهو كما يؤخذ من الكافية ما ظهر بتغيير لفظاً ) اما بزيادة كرجل ورجال او تقىصه كرسول ورسل ، او من دون زيادة وتقىصه كاسد بفتح الآلف والسين واسد بضم الآلف وسكون السين ، او معهما كغلام وغلامان ( او تقديراً ) نحو ذلك لأنه اذا كان مفرداً فضمنته كضمة قفل اصلية ، واذا كان جمعاً فضمنته كضمة بدن واسد عارضة بعد زوال الضمة الأصلية في المفرد .

والباعث لهم على القول بان ذلك جمع انهم سمعوا من العرب تشنيتها حيث قالوا : فلمكان فعلموا اتفا ليست من قبيل الجنب ونحوه مما يطلق على المفرد والمثنى والجمع بصيغة واحدة كما تقدم ذلك عند قوله :

والثاني مبتدء وهذا الوصف خبر ان في سوى الافراد طبقاً استقر فالفارق بين ما يقدر فيه التغيير ، وما لا يقدر فيه التغيير وجدان المثنوية . واما التغيير في نحو تمرات بفتح العين وخطوات وسدرات بفتحها واتباعها مع كونها جموع سلامة ، فيقدر حصول هذه التغييرات بعد سكون عيناتها لغرض صناعي تقدم مفصلاً كما كان حذف التاء من المفرد في المجموع بالآلف والتاء بعد الحاقهما لغرض صناعي أيضاً . أشرنا اليه اعني : الاستغناء عن التاء في المفرد بتاء

الجمع ، فجميع هذه المذكورات جمع سلامة باعتبار الاصل فتأمل .  
الفارق الثالث : انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات كما  
تقدمن ذلك في الموضع الآنف الذكر في الفارق الأول .  
والفارق الرابع : ان الفعل المستند الى جمع السلامة لا يؤونث ،  
ويؤونث مع جمع التكسير كما تقدم ذلك عند قوله :

والثاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالثاء مع احدى اللبين  
وزن ( فعلة ) بفتح الممزة وسكون الفاء وكسر العين وفتح اللام  
( كأرغفة ) مفرده رغيف .

قال في المصباح : الرغيف جمعه رغف مثل بريد وبرد وارغفة  
ورغفان بالضم . ورغفت العجين رغفآ من الباب نفع جمعته بيدك  
مستديرا ، فالرغيف فهيل بمعنى مفعول ( ثم افعل ) بضم العين  
( كفلس ) مفرده الفلس الذي يتعامل به . وجمعه الكثرة فلوس ،  
( ثم فعلة ) بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام ( كفلمة ) مفرده  
غلام بمعنى العبد والأجير ، مؤنته غلامـة اي الامة ( ثمة افعال )  
بفتح الالف والعين ( كاثواب ) مفرده الثوب : وهي ما يلبسه الناس من  
كتان وحرير وقطن وغيرها .

( جموع قلة تطلق على ثلاثة فما فوقها الى العشرة ) اي مع  
العشرة ( وما عدتها للكثرة تطلق على عشرة فما فوقها ) هذا احد  
القولين في الفرق بينهما .

والقول الآخر ان جمع الكثرة ايضا يدل على الثلاثة ، ولكن  
يتجاوز العشرة بخلاف الكلمة فإنه لا يتتجاوزها ، فعل هذا يكونان  
متتفقين في المبدء و مختلفين في المنتهي كما انهم على الاول مختلفان في

كليهما ، ويظهر الشمرة بين القوain في نيابة احدهما عن الآخر ، اذ على الثاني يكون الذي ينوب عن الآخر هو جمع القلة [ فهو ينوب عن جمع الكثرة في الدلالة على احد عشر فصاعداً ] .

اما جمع الكثرة فدلاته حينئذ على الثلاثة الى العشرة ، ليست بالنيابة عن جمع القلة بل بالاصالة ، فدلاته على الثلاثة الى العشرة حقيقة لا بجاز بخلاف القول الاول ، فإنه يصبح النيابة من الطرفين فينوب جمع القلة عن جمع الكثرة في الدلالة على احد عشر فصاعداً فيصير بجازاً .

وينوب جمع الكثرة عن جمع القلة في الدلالة على الثلاثة الى العشرة فدلاته عليه بجاز لا حقيقة ، واستدلوا على اختصاص هذه الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة الى العشرة واختيارها فيه ، وان وجدت غيرها واذا عرفت ذلك يظهر لك المراد من قوله : ( وبعض ذي الجموع بكثرة وضعاً ) او استعمالاً ( من العرب يعني ) . والمراد من قوله وضعاً ان تكون العرب لم تضع احد البنائيين استفناه عنه بالأخر .

وبعبارة اخرى ان تضع جمعاً واحداً يستعمل في القلة تارة وفي الكثرة اخري وهو اما على وزن قلة ( كأرجل جمع رجل ) بكسر الراء وسكون الجيم فاستغنى بها عن وزن الكثرة ، فلم يوضع لها وزن كثرة بل ارجل يستعمل في كل واحد من معنى القلة والكثرة حسب اقتضاء المقام .

( و ) اما على ( العكس ) من ذلك ( وهو وفاء جمع الكثرة

بالقلة اي الدلالة عليها جاء من العرب ) .

وبعبارة اخرى يوضع جمع على وزن كثرة ، يستعمل في معنى القلة ايضاً ( كالصفى ) بضم الصاد وكسرها وكسر الفاء وتشديد الياء ( جمع صفة وهي الصخرة الملاسأ لكن ) في المثال مناقشة .  
وان قيل ان المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين ، اذ الكلام فيما لم يوضع له إلا جمع كثرة يستعمل في المعنين ، وهذا المثال ليس من هذا القبيل لانه قد ( حكى في جمعه ) وزن قلة ايضاً وهو ( اصفاء فينبغي ان يمثل ) لهذا القسم ( بنحو رجال جمع رجل ) بفتح الراء وضم الجيم ، فانه وان جاء له جموع اخر مذكورة في كتب اللغة ، لكنه ايس شيء منها على وزن من اوزان جموع القلة .

والمراد من قولنا استعملاً ان تكون العرب وضع كل واحد من القلة والكثرة ، ولكنها استفنت في بعض الموضع عن احديهما باخر لغرض افظعي او معنوي ،

فمن الاستفنا عن جمع الكثرة ما تقدم في باب العدد من قوله تعالى : « يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » فميز بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو الاقراء كما بيانه هناك مفصلاً .

ومن الاستفنا عن جمع الكثرة بجمع القلة قوله تعالى في بيان صوم شهر رمضان حيث يقول : « أيام معدودات . . . » مستعملاً في اليوم جمع القلة على قول الغرض من هذا والله العالم الاشارة والايحاء الى النفوس بان الصوم مع كونه من المسائل التي اجمعـت عليها الاديان والنحل واقررتها الناس حتى في الجاهلية من الامور الهينة على الصائمين

فما هو الا أيام قليلة لا تشق على الصابرين من الناس ، لاسيما اذا  
التفت الى ما له من الاجر الجزيل والثواب العظيم ، بل فيه اشارة  
ودقيقة الى اعمار الناس والحكم عليها بانها مهما طالت فهي قصيرة  
على ان ايام الشهر ليست وحدتها بما ينفي ان توصف بجمع  
القلة ، بل ينبغي ان يوصف بذلك ايام العمر كلها . فانها لا تستحق  
في نظر من له بصيرة ان توصف بجمع الكثرة ، فما هي بكثيرة في  
واقع طبيعتها . فان ما كان عرضة للفناد والفناء على كثرته ،  
 فهو ضئيل قليل وان من كان عرضة للضعف على قوته فهو ضعيف واهن  
هزيل . فلا بغير ذلك ليها الاخ الزيز هذه الحياة العاربة ولملذاتها سببا  
في هذا الشهر العظيم .

وانما اطلت الكلمات في هذا المقام وان كان بيان نكتة استعمال  
لفظ مقام لفظ آخر وظيفة غير هذا العلم اعني علم الفصاحة والبيان  
لانى كنت صانعا حين كتابة هذه الاسطرو . وكان الزمان يوم السابع  
عشر من شهر رمضان سنة الف وثلاثمائة وخمس وثمانين وقد قرب  
عمرى من الستين والمرجو من الله المغفرة والغفران بجهة محمد صلى الله  
والله الميامين .

وزاد بعضهم في جموع القلة وزن فعلة يفتح الفاء والمعين كقولهم :  
هم اكلة رأس اي قليلاون يكفيهم ويشبعهم راس واحد ، وليس بشيء  
اذ القلة مفهومة من قرينة شهدهم بأكل رأس واحد ، لا من  
اطلاق فعلة .

وقال بعض آخر ! ان منها وزن افعاله كاصدقاء وجمعها السلامة .  
وقال بعض آخر ! ان جمعي السلامة مشتركان بين القلة والكثرة

ولو ثبت ما نقل ان النافية قال لحسان لما انشده قوله :  
 لنا الجفونات الغر يلمعن في الضحي واسيافنا يقطرن من نجدة دما  
 قللت جفونك وسيوفك ، لكن دليلا على ان المجموع بالالف  
 والتاء جمع قلة . والظاهر ان جمعي السلامة لطلق الجمع من غير  
 نظر الى القلة والكثرة ، فيصلحان لكل من المعنيين نحو قوله تعالى  
 واذكروا الله في ايام معدودات والمراد بها ايام التشريق وهي قليل  
 وقوله كتب عليكم الصيام الى قوله اياما معدودات وهذه كثيرة فتأمل .  
 وكل جمع تكسير للرباعي الاصلي حروفه ، وكل جمع لمفرد لا  
 يجمع الا جمع تكسير كاجادل مفرده اجدل معناه الصقر ، ومصانع  
 جمع مصنوع فهو مشترك بين القلة والكثرة اذ لا نص منهم على انه  
 حقيقة في احدهما بجاز في الآخر .

( لفعل بفتحة فسكون حال كونه اسمأ صحق عينا وان اعتل  
 لاما ) بالساوا او الياء ( افعل ) بفتحة فسكون فضمة يقع ( جمعا  
 كافلس وادل واظب جمع فلس ودل وظبي ، فقلبت ضمتهما كسرة  
 والواو في ادوا ياء ، ثم حذفت الياء المنقلبة من الاول والاصليه من  
 الثاني كـ اض وداع ( بخلاف الوصف كضخم ) ، وقد مر معناه  
 فانه لا يجمع على افعل بل على فعال كما يأتي فيقال في جمعه  
 ضخام كسم وسهام ( الا ان يغلب ) عليه جانب الاسمية ( كعبد )  
 فيقال في جمعه اعبد على وزن افعل . فانه وان كان صفة مشبهة  
 بمعنى الذليل ، لكن غالب عليه الاسمية في الاستعمال .

( و ) بخلاف ( المعتل العين ) ، سواء كان واويا ، او يائيا ( كسوط

وبيت ) فانه يجمع على افعال كما يأتي ( وشد العين ) قياساً لا استعمالاً ( واثوب ) قياساً واستعمالاً حيث جمعا على افعل . مع كونهما معتلي العين قال الله تعالى : « واعينهم تفيف من الدمع » . ( وللرباعي حال كونه ايضاً اسمأ يجعل افعل جمعاً ان كان كالعنق ) بمعنى الاشتى من ولد المعز قبل استكمالها الحول ( والذراع ) بمعنى اليد من كل حيوان ، لكنها من الانسان من المرفق الى اطراف الاصابع . وذراع القياس ايضاً انتي عند الاكثر ( في مد ثالثة و ) في ( تانية بلا علامة و ) في ( عد الاحرف ) سواء كان مدهه الفاء او وله مفتوحاً ، او مكسوراً كالمثالين المذكورين وجمعهما عنق واذرع ، او كان اوله مضبوطاً : نحو عقاب وعقب او كان مدهه ياء او وله مفتوحاً ( كائين جمع يعين ) بمعنى احدى الجمادات او اليد اليمنى او الحلف ، لأن كل واحدة منها مؤنث قليل : او كانت مدهه واواً كعمود اذا سمي به مؤنث فيجمع على اعمد وفيه تأمل بل منع ، ( بخلاف مالم يكن كذلك ) اي لم يكن جامعاً للشراطط الاربعة المذكورة ، لأنه حينئذ لا يجمع على افعل ( وشد اقبل ) جمع قفل ، لعدم كونه رباعياً .

( و ) كذلك ( اغرب ) جمع غراب لعدم كونه مؤنثاً ، وكذلك امكن واشبب جمع مكان وشbab لكونهما مذكرين ( وغير ما افعل فيه مطرد ) اي غير ما يجمع على افعل قياساً ( من الثلاثي حال كونه اسمأ ) لا وصفاً ( بان لم يوجد فيه ) اي في الاسم ( شروطه بان كان على فعل ) بفتحة فسكون ( لكنه معتل العين كثوب وسيف او ) كان ( على ) وزن ( غيره ) اي غير فعل بان يكون على احد

الاوزان الآتية وهي وزن فعل بفتحتين ( كجمل و ) وزن فعل بفتحه فكسرة نحو ( نمر ) سبع خبيث اخبيث واجرء من الاسد مؤنة نمرة واذا كان مع قاء التأنيث فقد تقدم في باب المبتدء والخبر : انه قد يكون بمعنى كفاء فيه خطوط بيض وسود تابسه الاعراب .

( و ) وزن فعل بفتحة فضمة نحو ( عضد ) وهو ما بين المرفق والكتف . وفيها خمس لغات ، ( و ) وزن فعل بكسرة فسكون نحو ( حمل ) وهو ما يحمل على الظاهر ونحوه ، ( و ) وزن فعل بكسرة ففتحة : نحو ( عنب ، و ) وزن فعل بكسرتين نحو ( ابل ، و ) وزن فعل بضممة فسكون نحو ( قفل ، و ) وزن فعل بضمتين نحو ( عنق ) بمعنى الرقبة ، ( و ) وزن فعل بضممة ففتحة نحو ( رطب ) وهو ثمر النخل .

جمع كل واحد من الاوزان المذكورة ( بافعال يرد ) حال كونه ( مطرداً ) في ( جميع ذلك ) نحو اثواب واسيااف واجمال . وقس الباقي ( ولكن غالباً اغنامهم ) عن وزن افعال وزن ( فعلان بالكسر ) ثم السكون .

ولكن ليس ذلك الاغنام في جميع الاوزان المذكورة بل ( في ) وزن ( فعل بضممة ففتحة كقولهم صردان في صرد ) . قال في المصباح صرد وزان عمر ، نوع من الغربان والانثى صردة والجمع صردان ، وكانت العرب تتطهير من صوته .

( وفي ) جمع ( اسم مذكر رباعي بعد ثالث منه ) وزن ( افعلة ) بفتحة فسكون ، ثم كسرة ففتحة ( عنهم اطرد ) ، سواء كانت مدته اللام ( كاذلة ) او واوا ( و ) مثالة ( اعمدة ) او ياء ( و ) مثاله

( ارغفة جمع قذال ) وهو مؤخر الرأس ما بين الاذنين ، ( و ) جمع ( عمود ورثيف ) وقد مر معناه .

( وألزمـه اي افعـلة في فـعال بـفتح الفـاء او فـعال بـكسرـها ) حال كـون هـذين الـوزـنين ( مـصـاحـي تـضـعـيف ) باـن يـكـون حـرفـان مـنـهـ من جـنسـ وـاحـدـ ، سـوـاـهـ كـانـاـ مـتـصـلـيـنـ اوـ مـفـتـرـقـيـنـ ( اوـ ) مـصـاحـيـ ( اـعـلـالـ ) فيـ لـامـهـماـ ( كـاتـبـةـ ) بـتـقـديـمـ التـاءـ عـلـىـ الـبـاءـ ، اوـ بـالـعـكـسـ ( وـ ) نـحـوـ ( اـقـيـةـ ) هـذـانـ مـثـالـانـ لـوزـنـ فـعالـ بـفتحـ الفـاءـ ، ( وـ ) نـحـوـ ( أـنـمـةـ وـآنـيـةـ ) . هـذـانـ مـثـالـانـ لـوزـنـ فـعالـ بـكسرـهاـ ( جـمعـ تـبـابـ ) بـتـاءـ مـنـقـوـطـةـ مـنـ فـوقـ وـبـائـنـ مـنـقـوـطـيـنـ مـنـ تـحـتـ ، بـيـنـهـماـ الـفـ بـمـعـنـيـ الـخـسـرـانـ وـالـهـلاـكـ ، وـالـنـقـصـ . اوـ بـيـاءـ مـنـقـوـطـةـ بـنـقـطـةـ وـاحـدـةـ مـنـ تـحـتـ وـتـائـنـ مـنـقـوـطـيـنـ مـنـ فـوقـ بـيـنـهـماـ الـفـ : بـمـعـنـيـ الـزـادـ ، وـمـتـاعـ الـبـيـتـ ، وـبـمـعـنـيـ الـقطـعـ يـقالـ ؛ طـلقـ اـمـرـأـتـهـ طـلـقـةـ بـتـةـ وـبـتـائـاـ اـذـاـ قـطـعـهـاـ عـنـ الرـجـعـةـ .

( وـقبـاءـ ) بـالـمـدـ مـنـ قـبـوـ ثـوبـ يـلـبـسـ فـوقـ الثـيـابـ ، ( وـامـامـ ) مـنـ يـؤـتـمـ وـيـقـتـدـيـ بـهـ . مـذـكـرـاـ كـانـ اوـ مـؤـنـثـاـ ، ( وـتـاءـ ) مـنـ اـنـيـ بـمـعـنـيـ الـوـعـاءـ .

( فـعلـ بـضـمةـ فـسـكـونـ جـمعـ لـنـحـوـ اـحـمـرـ وـهـوـ ) مـاـ كـانـ عـلـىـ وزـنـ ( اـفـعـلـ مـقـابـلـ فـعـلـاءـ وـنـحـوـهـ حـمـرـاءـ وـهـوـ ) مـاـ كـانـ عـلـىـ وزـنـ ( فـعـلـاءـ مـقـابـلـ اـفـعـلـ وـكـذـاـ مـاـ ) كـانـ عـلـىـ وزـنـ اـفـعـلـ . وـ ( لـاـ مـقـابـلـ لـهـ ) مـنـ المـؤـنـثـ ( كـاـكـمـرـ ) لـعـظـيمـ الـكـمـرـ وـهـيـ حـشـفـةـ الذـكـرـ اوـ كـانـ عـلـىـ وزـنـ فـعـلـاءـ ( وـ ) لـاـ مـقـابـلـ لـهـ مـنـ المـذـكـرـ نـحـوـ ( رـتـقـاءـ ) بـالـرـاءـ المـهـملـةـ وـالـتـاءـ المـثـنـاءـ مـنـ فـوقـ وـالـقـافـ الـمـرـأـةـ المـنـسـدـ فـرـجـهـاـ : بـحـيـثـ لـاـ يـمـكـنـ لـلـرـجـلـ الدـخـولـ ، فـجـمـيعـ جـمـيعـ ذـلـكـ عـلـىـ فـعـلـ نـحـوـ حـمـرـ وـكـمـرـ وـرـتـقـ .

( و فعلة بكسر و سكون ) يأتي جمعاً ، لكن مجئه ( جمماً بنقل يدرى كولدة جمع ولد ولا يأتي جمماً قياسياً ) .

قال بعض أهل التحقيق : وزن فعلة لم يعارض في شيء من الابنية بل شفه وظ في ستة اوزان :

فعل بفتحتين نحو ولد و ولدة و فتية .

و فعل بفتحه و سكون نحو شيخ وشيخة و ثور و ثيرة .

و فعل بكسرة فتحة نحو ثني كالي و ثنية . و معناه إعادة شيء مرتين .

و فعال بفتحتين نحو غزال و غزلة .

و فعال بضم أوله نحو غلام و غلامة .

و فعل بفتحة فكسرة نحو بصي وصبية و خصي و خصية انتهى .

وقال بعض المدققين : ان مرادهم ان ما سمع منه منحصر في هذه الانفاظ لا انه قياس في هذه الاوزان فافهم . انتهى . ولكن زاد بعضهم جليل وجلة فتأمل .

( و ) فعل ( بفتحتين جمع لاسم رباعي بعد ) سواء كان الفاء او ياء او واوا ( قد زيد ) ذلك المد ( ثالثاً قبل لام اعلاها به فقد ) لي يكون لام الفعل صحبياً ( ما دام لم يضاعف في الأعم الأغلب ذو الالف ) .

حاصل المقال : انه يشترط في هذا الوزن كون اللام صحبياً مطلقاً . ويشترط ايضاً كونه غير مضاعف ، لكن لا مطلقاً بل اذا كان مدته الفاء ، وهذا الشرط غالباً لا داعي ( ككتب و سور و عدد جمع كتاب بمعنى الصحيفة . ولذا قد يؤثر قال في المصباح : قال ابو عمرو سمعت اعرابياً يمانياً يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحترقها

فقلت أنتقول جاءته كتابي ؟ فقال أليس بصحيفة . انتهى .  
 ( وسرير وعمود فان اعتل اللام او ضوعف ذو الألف فله افعلة  
 كما سبق ) في قوله :

في اسم مذكر رباعي بعد ثالث افعلة عنهم اطرد  
 ( ومن مقابل الاعم عنن جمع عنان ) بكسر العين لما يقاد به  
 الفرس ، وبفتحها المطر او السحاب .

( و فعل بضمة ففتحة جمعاً لفعلة بالضم عرف كفرف وغرفة ) قال في  
 المصباح : الغرفة بالضم الماء المغروف باليد . والجمع غراف مثل  
 برمة وبرام . والغرفة بالفتح المرة . الى ان قال : والغرفة العلية  
 والجمع غرف ثم غرفات جمع الجموع عند قوم انتهى محل الحاجة .  
 ( و ) فعل ايضاً جمع ( لفعل بالضم ) اذا كان وصفاً له مذكر  
 ( نحو كبرى وكبير ) بخلاف وصف لا مذكر له كحبل غانه لا يجمع  
 على حبل . ( و ) الجمع ( لفعلة بالكسر فالسكون فعل بكسرة ففتحة  
 كسدرة وسدر وقد يجيء جمعه . اي فعلة على فعل بضمة ففتحة )  
 وذلك اذا كان معتل اللام ( كتحية ولحي ) كهدي وزناً واعلاً .  
 ( في وصف لمذكر عاقل على ) وزن ( فاعل ) اذا كان ( معتل  
 اللام نحو رام وقااض ) وغاز وداع ( ذو اطراد ) جمعه على وزن  
 ( فعلة بضمة ففتحة كرمادة وقضاعة ) وغزوة ودعاة . اصلها رمية وقضية  
 وغزوة ودعوة بضم الاول في الجميع . قلبت الياء والواو الفاء ، لتتحر كهما  
 وانفتاح ما قبلهما .

وقال بهذنهم : ان الجميع بفتح الاول ثم حولت الفتحة ضمة ،  
 للفرق بين المعتل . والصحيح في هذا الوزن من الجمع . وقيل : حولت

الفتحة ضمة بعد قلب آخرها الفاء ، ليتعدل طرفا الكلمة من حيث التغيير . وقيل : ان هذا الوزن اي فعل بعضم الفاء مختص بالمعتلى اللام ولا تحويل فيه .

وقال بعضهم : ان وزن الجميع في الاصل فعل بضم الفاء وتشديد العين فحذف احد المكررين وعوض عنه التاء ، ثم قلبت حرف العلة الفاء .

( وشاع في ) جمع ( كل وصف لما ذكر عاقل ) يكون ( على ) وزن ( فاعل ) وهو ( صحيح اللام ) وان كان مضاعفا وزن ( فعلة بفتحتين نحو كامل وكلمة ) وبهار بتشديد الراء وبررة فتأمل .

وزن ( فعل بفتحة فسكون جمع لوصف ) يكون ( على ) وزن ( فعل بمعنى مفعول ) اذا كان فيه ضرب من آفة وداء وضرر وألم ( كقتيل وقتل ) ولأجل ذلك حمل عليه اوزان اخر لما فيها من المناسبة في المعنى من حيث كونها متضمنة لنوع من الآفة والضرر ونحوهما .

والىها اشار بقوله ( وكل من ) وزن ( فعل ) بفتحة فكسرة ( نحو زمني وزماني ) والزمانة مرض يدوم زماناً طويلاً ( و ) وزن ( فاعل نحو هالك وهلكي ) .

( و ) وزن ( فعل ) بفتحة فسكون ثم كسرة ( نحو ميت ) اصله ميوت . اجتمع فيه الواو والياء الاولى منها ساكنة فقلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء لاجتماع المثلثين ( وموتي وكذا ) . وزن ( افعل نحو احمد وحمقى و ) .

وزن ( فعلان نحو سكران وسكرى به اي بفعل قمن اي حقيق

الحاقا ) بفعيل بمعنى مفعول ، لما في كل ذلك من الآفة والضرر ونحوهما . وكذلك مريض وان كان بمعنى فاعل لما فيه من اصابة الألم ، بل هذا اولى بالحمل لكونه على زنته .

ولاجل ذلك لا يقال في حميد حمي ، ولا في سعيد سعدي لأنهما ليسا متضمنين لافة ولا داء ، وكذلك لا يقال فعلي في جمع ما انتقل الى الاسمية من فهيل بمعنى المفعول : وهو ما دخله الناء كالذبيحة والاكيدة والضدية والنطية وقد تقدم معنى النقل في اواخر باب التأنيث فراجع .

( لفعل بضمها فسكون حال كونه اسمأ صع لاما وان اعتل عيناً فعلة ) تقع ( جمعاً وهو بكسرة ففتحة كدب ) بضم الدال وتشديد الباء ؛ حيوان خبيث والاشتيبة ( و ) والجمع ( ديبة ) هذا مثال ل الصحيح العين .

( وكوز ) اناه كالابريق ، لكنه اصغر منه ( و ) الجمع ( كوزة ) والوضع العربي في ) مفرد على وزن ( فعل بفتحة فسكون و ) في مفرد على وزن ( فعل بكسرة فسكون قلله ) .

حاصله ان الواضع قليلاً وضع جمع هذين الوزنين على وزن فعلة ( كفرد ) بفتح الغين بمعنا صوت الطائر ( وغردة وقرد ) بكسر القاف حيوان خبيث يضحك ويطرد سرير الفهم والتعلم ويقال له السعدان ايضاً ( و ) الجمع ( قردة ) .

( و ) وزن ( فعل ) بضمها ففتحة وتشديد العين جمع لفاعل وفاعلة حال كونهما وصفين صحيحي اللام ) وان كانوا معتلي الدين ( نحو عاذل وعدل ) وصائم رصوم ( وعاذلة وعدلة ) وصائمة وصوم .

( ومثله اي فعل فيما سبق ) اي في كونه جمعاً للوصف الصحيح اللام ( الفعال يضبطه ) اي فعل ( بزيادة الف ) لكن لا مطلقاً ، بل ( فيما ذكر بتشدد الكاف ) اي في وصف المذكر فقط ( كتابجر وتجار .

وندر فيما انت ) اي في وصف المؤنث ( كصادة ) يقال صد عنه اي اعرض ومال فهو صاد ( و ) هي صادة جمعهما ( صداد ) على وزن طلاب . ( وزان الوزنان ) اي فعل وفعال ( في المعتل لاماً ) منها ندر ( كفاز ) من غزو وغزى وغزاء .

( و ) مفرد على وزن ( فعل و ) مفرد على وزن ( فعلة بفتحة فسكون في كلهما فعال بكسرة جمع لهما مطلقاً ) اي سواء كانا اسمين ، ام وصفين ، سواء كانا صحيحي اللام ، ام لا . فالاسم ( ككعب وكعب ، و ) الوصف نحو ( صعب وصعب و ) . وزن فعلة نحو ( نعجة ونعااج ولكن قل ) وزن فعال جمعها ( فيما عينه او فائه كما في الكافية الياء منها ) اي من فعل وفعلة ( كضييف وضياف ويمر و ) يعرّة الجدي يربط عند زينة الاسد او الذئب ، فاذا سمع صوته جاء ليفترسه فيقع في المصيدة جمعها ( يعار .

و ) مفرد على وزن ( فعل بفتحتين ايضاً له فعال بكسرة يقع ( جمعاً ) لكن ( ما دام لم يكن في لامه اعتلال او لم يكن لامه مضطغاً نحو جمل وجمال بخلاف ما اذا كان كذلك ) اي في لامه اعتلال ( كرحى ) مقصوراً بمعنى الطاحون . ويأتي بمعنى الضرس ايضاً ، فلا يجمع على فعال بل يجمع على ارح وارحاء وارحية ، وربما جمعت على رحى زنة فعول . ( و ) في لامه تضييف نحو ( طلل )

بمئف الشاخص من الآثار فلا يجمع على فعال بل يجمع على اطلاق وظلول .

( ومثل قوله فيما ذكر ) اي في بجيء جمعه على فعال بالشروط المذكورة ( ذو الثناء اي فعلة كرقبة ورقاب ، و ) مفرد على وزن ( فعل بضم فسكون مع ) مفرد على وزن ( فعل بكسرة فسكون لها ) ايضاً ( فعال ) يقع جمعاً ( فاقبل كرمج ورماح وذئب وذئاب . و ) لكن ( شرط ) المصنف ( في الكافية لل الاول ) اي ما كان بضم فسكون ( ان لا يكون واوي المين كحوت ) بمعنى العظيم من السمك ، فلا يجيء جمعه على فعال ، بل يجمع على حيتان كما يأتي عن قريب . ( ولا يأتي اللام كمدى ) بضم الميم وزان قفل مكيال تسعه عشر صاعاً فلا يجيء جمعه على فعال بل يجمع على امداء .

( وفي فعل وصف ) لا وصف مفعول ( ورد فعال ايضاً جمعاً كذلك في انتهاء فعلية ايضاً اطرد كظراف جمع ظريف وظريفة ) الظرافة البراءة وذكاء القلب ، ولا يوصف بها إلا الغلام والجارية لا الشيوخ وبعضهم يقول : المراد بها الوصف بالحسن والادب . وبعضهم يقول : المراد بها الكياسة ، فيعم الشاب والشيوخ .

( وشاع فعال ايضاً في كل وصف على فعلان بفتحة فسكون او انتهيء وهو فعلي وفعلاته او على فعلان بضم فسكون ومثله انتهاء ) اي ( فعلانة كفضاب وندام وخماس في جمع غضبان وغضبي وندمان وندمانة ) يقال ندم على ما فعل ندماً وندامة فهو نادم ، والمرأة نادمة اذا حزن او فعل شيئاً ثم كرهه ورجل ندمان ايضاً وامرأة ندمانة ، والجمع ندامى مثل سكارى بالفتح .

والنديم المنادم على الشرب ، وجمعه ندام بالكسر وندماء مثل كريم وكرام وكرماء ويقال فيه ايضاً ندمان والمرأة ندماة والجمع ندامى .

( وخمصان وخمصاته ) بمعنى ضامر البطن ( وألزمه اي فعال في ) مفرد على وزن ( فعيل واثاء ) اي فعلية ( اذا كانا واوى العين صحيحي اللام نحو طويل وطويلة فقل في جمعهما طوال تفي بما استعملته العرب .

ويفعول بضمتين ) مفرد على وزن ( فهل بفتحة فكسرة نحو كبد يخص فلا غالباً يجمع على غيره ككبد ومن النادر اكباد . كذلك يطرد فعول جمعاً في ) مفرد على وزن ( فعل ) بفتحة فسكون ( حال كونه اسم مطلق الفاء اي مثليها مسكن العين ) مثال مفتوح الفاء ( ككمب وكموب و ) مثال مكسورها ( ضرس وضروس . و ) مثال مضموها ( جند وجنود ، وشرط ) المصنف ( في الكافية لضمومها ان لا يضاعف كخف ) بتشدد الفاء ، وإلا ذلك يجمع على فعول بل يجمع الملبوس على خفاف مثل كتاب وخف البعير على اخفاف مثل قفل واقفال ، ( و ) ان ( لا يعل كحوت ومدى ) وقد من جمعهما فلا نعيده .

( وفعل بفتحتين مفرد له اي لفعول ايضاً لكن ( سماعاً ) لا قياساً ) كسد واسود .

وللفعال بالضم والتخفيف فملان بكسرة فسكون حصل جمعاً كفراب وغربان وشاع فملان في فعل بالضم وفعل بالفتح ) حال كون كل واحد منها ( معقل الدين نحو حوت وحيتان وقاع ) بمعنى المستوى

من الأرض الذي لا يثبت ، والقيمة مثله وجمعه أقوع واقوع ( ويقعان ) وقاعة الدار ساحتها ( مع ما ضاهاهما ككوزن وكيزان وتاج ) بمعنى الأكيل ( وتيجان وقل ) وزن فعلان ( في ) جمع ( غيرهما ) اي غير فعل بالضم ، وفعل بالفتح معتل العين ( كفزال وغزلان .

و ) مفرداً يكون وزنه ( فعلاً بفتحة فسكون حال كونه اسمأ ) غير معتل الفاء او العين او اللام .

( و ) مفرداً يكون وزنه ( فعيلاً ) في اطلاقه كسابقه تأمل .

( و ) مفرداً يكون وزنه ( فعلاً بفتحتين حال كونه غير مهل الاهين فعلان بضمة فسكون لهذه ) المفردات ( الثلاثة شمل جمهما كظاهر ) بفتح الظاء بمعنوي ما يقابل البطن ، والمآل الكثير ، وطريق البر ، ومصدر ظهر يظهر . ( و ) الجمع على كل واحد من هذه المعااني ( ظهuran ) بضم الظاء على ما في بعض كتب اللغة . ( ورغيف ورغدان وجذع ) بالجيم والذال : المنقوطتين بمعنى واحد من صغار البهائم ( وجذعان ) بضم الجيم وسكون الذال المهمجة .

( ولكريم وبخيل وكل صفة لمذكرة عاقل على ) وزن ( فعيل بمعنوي فاعل غير مضعنف ولا معتل اللام ) وزن ( فعلاً ) بفتحة فتحة ) يقع جمعاً ( ككرماء وبخلاء ) الكرم العزة وكون الشيء نقيساً .

وفعل الخير والبخل في الشرع منع الواجب . وعند العرب من السائل ما يفضل عنده ( وكذلك لما ضاهاهما اي شابهما ) لافي الوزن بل ( في ) المعنى من حيث ( الدلالة على معنى كالغريرة ) اي الطبيعة

والتربيحة ( قد جعل ) الوزن المذكور جمعا ( كعاقل وعقلاء وشاعر وشعراء ) .

والعقل له اطلاقات منها : الغريرة التي يتهيأ بها الانسان الى فهم الامور والتدبر فيها كما ينبغي . والشعر كلام تركب تركباً متعاضداً وكان متقي وموزوناً مقصوداً به القافية والوزن . وما خلا من هذه القيود ، او من بعضها فلا يسمى شعراً ، ولا يسمى قائله شاعراً . ولهذا ما ورد في الكتاب او السنة موزوناً ، فليس بشعر لعدم القصد او التقنية ، وكذلك ما يجري على السنة بعض الناس من غير قصد الى الوزن والتقنية ، لأن الشاعر مأخوذ من شعرت بمعنى علمت وفطنت . وسمى الشاعر شاعراً لفطنته وعلمه به ، فإذا لم يقصد فكانه لم يشعر به .

( وناب عنه اي عن ) وزن ( فعلام ) وزن ( افعلام بكسر ثالثة في الوصف المذكور ) اعني ما كان على وزن فعال و كان ( المعل لاما كولي واوليات ) .

والولي له اطلاقات منها : من ولي امر احد ومنه قوله تعالى : « الله ولي الذين آمنوا » وقوله : « اولياتهم المطاغوت » ( وفي مضعف منه ) اي من فعال ( كشديد وأشداء وغير ذلك المذكور قل كثني ) اصله وقى ابدل واود تاء فقل اي شذ ( و ) ندر في جمعه ( نقواء ) بضمة فتحة ، إذ هو كولي فتحه ان يجمع على انتقامه وكذلك سخى وسيخواه فتحه ان يجمع على اسخاء ما ذكر ( و ) شذ ايشاني جمع ( نسيب انصباء ) لأنه غير مضعف ، وغير فعل اللام وكذلك الصديق واصنفاته .

ووزن ( ففاعل بكسر العين جمع لفوعل نحو جوهر وجواهر و ) مفرد على وزن ( فاعل بفتح ثالثه كطابع ) وهو بفتح ثالثه وكسره ايضاً اسم آلة الطبع ( وطوابع و ) المفرد على وزن ( فاعلام بكسره اي بكسر ثالثة ) كقصاصه ( تقدم معناه في الالف الممدودة . ( وقواصع مع ) مفرد على ورب ( فاعل بكسره ) اي بكسر ثالثة ( نحو كاهل و코اهل .

و ) في مفرد على وزن ( فاعل ) وهو ( صفة ) خاصة ( المؤنث نحو حائض وحوالض ..

و ) مفرد على وزن فاعل وهو ( صفة مالا يعقل نحو ) فرس ( صالح و ) افراس ( صواهل .

و ) مفرد على وزن ( فاعلة مطلقاً ) اي سواه كان اسماء او صفات لعامل او غيره فتأمل ( نحو فاطمة ونواظم وصاحب وصواحب . وشد ) وزن ففاعل ( في ) جمع مفرد هو ( صفة المذكور العامل نحو الفارس ) هو الراكب على الحافر فرساً كان او بغل او حماراً . يقال : مر بنا فارس على بغل ، وفارس على حمار . ( وجمده الفوارس ) .

قيل في توجيهه مع شذوذه ، لانه شيء لا يكون في المؤنث وبعد بهذا عن الصفة لأن الفرق بين المذكر والمؤنث بالاتاء من خواص الصفات فهو كالاسم . ( مع ما ماثله ) فيكونه صفة لمذكر عاقل ( كسابق ) قد يكون للسابق لاحق للسابق من الخيل ، وقد لا يكون كمن احرز قبة السبق . وهذا الاخير هو المراد هنا ووجه ظاهر . ( و ) جمه ( موابق .

وبفعائل بفتح الفاء الجمعن ) مفرداً على وزن ( فعالة مثلث الفاء اي مفتوحها ومكسورها ومضمومها ( وشبهه ما هو رباعي مؤنث ثالثه مدة سواء كانت ) المدة ( الفاء ) فيصير وزنه فعالة ، ( او ياء ) فيصير وزنه فعيلة ( او واوا ) فيصير وزنه فعولة ، ( سواء كان ذا تاء او ) كانت ( التاء مزالة منه كسحابة ) معناه معروف ، ( وسحاب ) وشمال ) بفتح الشين ضد اليدين ، وريح تهب من مقابل الجنوب ( وشمايل ) . في هذا المثال تأمل يظهر وجهه من مراجعة كتب اللغة . ( ورسالة ) بكسر الراء ( ورسائل وعقاب ) بضم العين كوكب ومسيل الماء الى الحوض وحجر يقوم عليه الساقي وطائر من الجوادج يطلق على الذكر والانثى قوي المخالب وله منقار اعتف . ( و ) جمبه ( عقائب وصحيفة ) قطبة من جلد او قرطاس كتب فيه ، واذا نسب اليها قبل رجل صحفي بفتحتين كمحنفى ، ( و ) جمبه ( صحائف وسبعين علماء لامنة وسبعين .

وحلوبة ) يقال ناقة حلوب ، وزان رسول اي ذات لبن يحملب فان جبلتها اسم اتيت بالماء ، فقلت هذه حلوبة فلان ، ( و ) جمبه على التقديرین ( حلائب وحلوبة ) بئر بييد الماء ( و ) جمبه ( طلائب ) .

( عجوز ) المرأة المسنة ولا يؤنث بالماء . وروى عن بعضهم انه قال : سمعت العرب تقول عجوزة بالماء وذلك لتحقيق التأنيث ، ( و ) جمعه ( عجائز ) وعجز بضمتين .

واعلم ان الشارح لم يستوف الامثلة ، اما كما قال بعض المحققين لظهور ما لم يذكر عما ذكر كما اشرنا اليه في حلوبة ، واما لعدم

وجود بعضها في كلامهم .

( وبالفعال بكسر اللام ) وتشديد الياء او تخفيضه وسند ذكر وجهه ،  
 ( والفعال بفتحها والفاء مفتوحة ) اي في كل واحد من الوزنين  
 ( جمع ) مفرد هو على وزن ( فعلاء ) بفتحة فسكون ( اسماً كان او صفة نحو  
 صحراء وصحاري ) بكسر الراء وتشديد الياء ، لانك تدخل الف الجمع  
 بين الحاء والراء ثم تكسر الراء ، لانها وقعت بعد الف الجمع كالجيم  
 في مساجد والباء في دراهم ، فتنقلب الالف التي بعد الراء باء للكسرة  
 التي قبلها وتنقلب المهمزة ايضا لكسرة ما قبلها باء فيجتمع ياءان  
 فتدغم احديهما في الاخرى ، ويجوز التخفيف بحذف احدى اليائين  
 مع كسر الراء فيقال صحاري كالجوادى ( و ) فتحها فيقال ( صحاري )  
 كمنايا بقلب الياء الباقيه الفا .

( و ) نحو ( العذراء ) عذرة الجارية بكارتها ، وامرأة عذراء ؛  
 اي ذات عذرة ( و ) وجمعها ( العذارى ) بكسر الراء وتشديد الياء  
 او تخفيضها . ( والعذارى ) بفتح الراء الباقيه الفا .

( والقياس اي القياس وهما ) اي قيس وقياس ( مصدران لقياس )  
 يقال : قاس يقيس قياساً وقياساً كما يقال زاد يزيد زيداً وزياداً ؛  
 حاصله ان القياس ( اتبع في ذلك ) المذكور من اول الباب الى هنا  
 او ان القياس اتبع في هذين الوزنين ( ولا تقتصر على السماع .  
 واجعل فعال بفتحتين وكسر اللام وتشديد الياء جمعاً لغير ذي  
 نسب جدد من كل ) اسم ( ثلثي آخره باء مشددة ) غير متتجددة  
 نسبة ( كالكرسي ) فان باء غير متتجددة ، اذا فعلت ما بيننا لك  
 ( تتبع العرب في استعمالهم .

وبفعال بفتحتين وكسر اللام الاولى وشبهه كافاعل انطق في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى ) ان كان ذلك ( من غير ما مضى ) من المفردات التي بينما اوزان جموعها ، فقل ( في جعفر جعافر وفي افضل افضل ) ويشرط في مفرده ان لا يكون على وزن منتهى الجموع كحضاجر ، والى هذا يشير ما حكى انه سئل نحوي هل ل الاحتياط الاحتياط فقال : قد ذكر في النحو انه لا الاحتياط ل الاحتياط فقيل له اين فقال حيث يقال منتهى الجموع لا يجمع .

( ومن ) مفرد ( خماسي مجرد ) الحرف ( الآخر ) منه ( اى ) اي احذف اذا جمعته ) وهذا الحذف ثابت ( بالقياس فقل في سفرجل سفارج ) بحذف آخره اعني اللام ( و ) الحرف ( الرابع منه ) اي من الخماسي المجرد ( الشبيبة بالزائد في كونه احد حروف الزيادة ) وهي كما يأتي عشرة احرف جمهت في هناء ، وتسليم ( قد يحذف ) ذلك الرابع ( دون ما به ثم العدد كقولك في خدرنق خدارق ) بحذف الحرف الرابع منه اعني النون ، وابقاء الحرف الخامس الذي تم به العدد اعني القاف ( لكن الاجود حذف الآخر ) الذي تم به العدد لأن النقل قد نشأ عنه ( نحو خدران ) لكن هذا اذا لم يكن الخامس يشبه المزيد ، ولا تعين حذفه نحو قد عمل وسفرجل فيقال في جمعها قذاعم وسفارج لا غير . هذا حكم الخماسي المجرد .

( وزائد العادي اي المجاوز الرباعي وهو الخماسي ) المزيد فيه ( احذفه اي ) ذلك ( الزائد منه ما دام لم يك ) الحرف الزائد ( لينا ) وقع ( اثره اي بعده الحرف المذكور ) به ( الكلمة اي آخرها ) حاصله ان لا يكون اللين الزائد ما قبل الآخر ( فقل في

سبطري ) قد تقدم معناه في الالف المقصورة ( سباطر ) بحذف الالف من آخره ، ( وفي فدوكس ) بفتحتين فسكون ففتحة بمعنى الرجل الشديد والاسد ( فداكس ) بحذف الواو ، ( بخلاف ما اذا كان اينا قبل الآخر نحو ) الواو في ( عصفور و ) الياء في ( قنديل و ) الالف في ( قرطاس فلا يحذف ) ، بل تقلب الواو والالف ياء فيقال عصافير وقناديل وقراطيس .

( والسين والتاء من ) مفرد يكون فيه ثلاثة احرف زائدة كمستدع ازل وابق الميم ( اذ بناء الجمع بقاها ) اي السين والتاء ( مثل فقل فيه ) اي في مستدع مداع و ) إنما كان ( الميم من كمستدع اولى من سواء بالبقاء لزيته ) اي الميم ( على غيره ) اي السين والتاء ( باختصاص زيادته ) اي الميم ( بالاسماء ) ولأنه بحذفه يفوت الدلالة على اسم الفاعل الذي هو المقصود من تصريف الكلمة ( وإنمز والياء مثله اي الميم في الاولوية بالبقاء ان سبقا غيرهما من الحروف بيان كانوا في اول الكلمة لكونهما في موضع ما يدل على معنى ) لأن الزائد للمعنى يزيد غالبا في الاول كالالف في اضرب ، والنون في نضرب والياء في يضرب والميم في مضروب ( فيقال في الندد ويلنند ) وهما بمعنى الد وهو الشديد الخصومة ومنه قوله تعالى : « الد الخصم » فيقال في جمعهما ( الا د ويلاد ) بحذف النون منهما وابقاء الممزة في الاول والياء في الثاني ، لكونهما في موضع يقع فيه ما يدل على معنى كما يبينا بخلاف النون فانها في موضع اعني الوسط يقع فيه ما لا تدل على معنى فتأمل واصلهما الا د ويلاد كمساجد فادغم احد الدالين في الآخر .

( والياء لا الواو احذف ان جمعت ما ) فيه حرفان لاحدهما مزية على الآخر بان يغنى حذف احدهما عن الآخر دون العكس ( كجيز بون وهي ) بمعنى ( الداهية ) او العجوز ، وإنما يحذف منه الياء دون الواو ( لمزية الواو باغنام حذف الياء عن حذفها بخلاف العكس ) اي بخلاف حذف الواو ، فانه لا يغنى عن حذف الياء إذ بقاء الياء حينئذ يخل ببناء مفاعل ( فابقها ) اي الواو ( واقلبه ) ياء لانكسار ما قبلها ) ووقعها رابعة كواو عصفور ( وقل فيه حزابين فهو ) اي حذف ما يغنى عن حذف الآخر دون العكس ( حكم حتم ) من جميع الصرفين ، فلا يخالفه إلا من لا خبرة له بعلم الصرف .

( وخروا ) اي الصرفيون ( الحاذف في حذف ما اراد من زائد ) اسم ليس فيه لاحدهما مزية على الآخر نحو زائد ( سرندى وهم ) اي زائداء ( نونه والفة لتكلافتها ) ، لأن النون رجمحت بالتقديم على الآلف والآلف رجمحت بكونها للالتفاق بسفرجل ، فلما تكافأنا خيراً وادع ( سراد ) بحذف النون وابقاء الآلف وقلبها ياء لانكسار ما قبلها ثم اعلال جوار ( ومعناه الشديد او الجرى او القوى ، ( و ) كذلك حكم ( كل ما ضاهاه ) في كون زائديه متكلافتين من حيث الوجهان كالعلندي وهو البعير الضخم ) او الغليظ من كل شيء ، او نبت فالنون والآلف منه كما من سرندى ( فان شاء ) الحاذف حذف الآلف ( يقول علاند و ) ان شاء حذف النون ويقل ( عlad ) والكلام ) في اعلاله كما سبق .

## ( هذا باب التصغير )

وهو تغيير مخصوص بأني لمعان :

أحددها : التحقير والتقليل في الشأن نحو دريهم .

والثاني : تقريب ما يتواهم انه بعيد نحو قبيل العصر .

والثالث : تعظيم ما يتواهم انه صغير نحو دوبيهه تصرف منها الانامل ، والمراد الموت واي داهية اعظم منه .

والرابع : التحبيب والاستعطاف نحو هذا بنيك .

والخامس : الاشراق نحو بي .

والسادس : التقليل في العدد نحو دريهمات .

وقد يأتي اغير ذلك من المعاني المناسبة لمقام التكلم ، وفائدة التصغير الایجاز لفظاً ، لانه يستغني به عن وصف الاسم بما يدل على أحد المعاني المذكورة المقصود في المقام . فتنوب هيئة التصغير عن التوصيف كما اشرنا اليه في باب الابتداء في القسم الثالث من القسم الرابع من مسوغات الابتداء بالنكرة .

و ( عبر به ) اي بالتصغير ( سببويه ) ( وبالتحقير وهو ) اي التعدد في التعبير اما ( تفنن ) في العبارة ، او اشارة الى ان جميع المعاني المذكورة راجعة الى التحقير والتقليل ، فان الداهية مثلًا اذا كانت عظيمة سريعة الوصول فالتصغير في دوبيهه للتحقير اي لتقليل المدة ، ولانه يدل ان اصغر الاشياء قد يفسد الامور العظام ، فان حتف النفوس قد يكون بالامر الصغير الذي لا يعني به كما هو

الشاهد المحسوس . وأشار اليه امام البروة (ع) في قوله « تقتله الشرة وتؤلم البقة » وقس عليه الاشفاق والاستعطاف ، فان التقليل والتحقير لا ينافي ما كما هو واضح لمن كان له ذوق وقريبة في فهم الدقائق والنكت البينية .

ويشرط في ما اريد تصغيره امور اربعة :

الاول : ان يكون اسمـاً فلا يصغر الفعل ولا الحرف ولا يعتد بتصغير فعل التعجب كما يجيء في آخر الباب ، لانه لبس على ظاهره وإنما المراد الذي وصف بالحسن اعني المعجب منه مثلاً اذا قلت ما احبس زيداً فالمراد تصغير زيد لكن لو صغر لم يعلم ان تصغيره من اي وجه هو امن جهة الحسن ، ام من جهة غيره فصغرت احسن لبيان ان تصغير زيد راجح الى حسنـه لا الى سائر صفاتـه .

الثاني : ان يكون معربـاً ، وشذ تصغير بعض المبنيـات كما يجيـء ايضاً في آخر الباب .

الثالث : ان لا يكون موضـوعـاً على صيـغـة التصـغير . والـيـه يـشير ما حـكـي انه سـئـل نحوـي هل لـسـجـدة السـمـو سـجـدة سـمـو ؟ فـقـالـ : لا ، فـقـيلـ لهـ : مـلـاـذا ؟ فـقـالـ : لـانـ المـصـغـرـ لاـ يـصـغـرـ ، فـلاـ يـصـغـرـ جـمـيلـ وـكـعـيـتـ لـطـائـرـيـنـ وـكـمـيـتـ لـلـفـرـسـ لـانـهـاـ مـوـضـوعـةـ عـلـىـ صـيـغـةـ التـصـغـيرـ وـلـيـسـ بـتـصـغـيرـ يـدـلـ عـلـىـ ذـلـكـ جـمـعـ الـأـوـلـيـنـ عـلـىـ جـمـلـانـ وـكـعـتـارـ وزـانـ فـعـلـانـ بـكـسـرـ الـفـاءـ وـالـأـخـيـرـ عـلـىـ كـمـتـ وزـانـ فـعـلـ بـضـعـةـ فـسـكـونـ ، فـلـوـلاـ انـ الـأـوـلـيـنـ فـيـ تـقـدـيرـ فـعـلـ كـصـرـدـ وـالـأـخـيـرـ فـيـ تـقـدـيرـ اـفـعـلـ كـأـحـمـرـ ، لـمـ يـجـمـعـ كـذـلـكـ مـاـ تـقـدـمـ فـيـ اـوـزـانـ الـجـمـوـعـ انـ فـعـلـانـ يـخـتـصـ بـجـمـعـ فـعـلـ نـحـوـ صـرـدـ ، وـفـعـلـ يـخـتـصـ بـجـمـعـ اـفـعـلـ نـحـوـ اـحـمـرـ

فتتأمل فانه دقيق .

وبهذا ينحل ما يحكي عن بعضهم انه سئل استاده عن كميت فقال الاستاد : إنما صغر لانه بين السواد والحمرة ليدل على ذلك المعنى فإذا جمعوه ردوه الى المكير المقدر ، لانه ليس للمصغر جمع على حاله فقالوا في جميل وكعيب جملان وكعنان ، فدل ذلك على ان المكير في التقدير جمل وكعيب كسرد لأن فعلان جمعه ، وقالوا في كميت كمت على وزن حمر فدل على ان مكيره في التقدير اكمت كامر ، لأن فعلا جمعه .

الرابع : ان يكون قابلاً لصيغة التصغير ، فلا تصرف الاسماء المعظمة المحترمة كاسماء الله جل جلاله وانياته واولياته عليهم الصلة والسلام ولملائكته المقربين ، ولا لفظ كل وجمع الكثرة لمنافاة التصغير لعنائهما ، ولا لفظ بعض لانه بنفسه يدل على التقلييل فلا حاجة الى تصغيره ، ولا اسماء الاذمة المحدودة كالسنة والشهر ونحوهما لانها بحسب ذاتها غير قابلة للتقليل ، ولا الاسماء المحكية لأن تصغيرها مناف لحكايتها المقتضية لعدم التغيير ، ولا لفظ غريب وسوى لعدم تعيين المراد بهما ، ولا الاسماء العاملة كما اشير الى ذلك في باب اعمال اسم الفاعل عند قوله :

وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيث ماعمل وذلك لأن تصغيرها يبعدها عن شبه الفعل الذي عملت لاجله . ولكن استشكل ذلك برويدا فانه من الاسماء العاملة مع انه مصغر فتأمل .

( فعيلان بضماء ففتحة فياء سكتة اجعل الثلاثي اذا صغرته نحو

قذى في تصغير قذى وهو ما يسقط في العين والشراب .

فيعمل بضبط الوزن قبله بزيادة عين مكسورة مع فعييل بضبط الوزن قبله بزيادة ياء ساكنة ( قبل الآخر ( اجعل ) هذين الوزنين ( لما فاق الثلاثي ) ، فالاول لما كان على اربعة احرف ( كجعل درهم درهماً ، والثاني لما كان على خمسة احرف وما قبل آخره مدة ( و ) ذلك نحو ( جمل قنديل قنديل ) .

( وما به لنتهي الجماع وصل من الحذف السابق به الى امثلة التصغير صل فقل في سفرجل وخدرينق وسبطري ومستدع والنند ويلندد وجيزبون وسرندى سفيرج ) بحذف خامسه وجوباً وان كان حرفآ اصلياً ( وخديرق ) بحذف النون ( او خديرن ) بحذف القاف بخيراً ، لكن الاجود الاخير لما تقدم هناك ( وسيطر ) بحذف الحرف الزائد من آخره وجوباً ( ومديع ) بحذف السين والتاء ، اذ بينما التصغير بقائهم مخل ، ( واليد ويليد ) بحذف النون منهما وبقاء الالف والياء ، لكونهما في موضع ما يدل على معنى ( وحزيبين ) بحذف الياء لا الواو لمزيدة الواو لما تقدم هناك ، ( وسريند ) بحذف الالف ( او سريد ) بحذف النون بخيراً لبعائمهما .

( وجائز ) في التصغير والتكسير ( تعويض ياء ساكنة قبل الطرف ) ان لم يكن فيه مدة كذلك اذ لو كان فيه مدة كذلك كقنديل ، لم يمكن زيادة مدة اخرى .

وانما جاز التعويض ( ان كان بعض الاسم فيما اي في التصغير والتكسير ابمحذف فيقال في سفرجل ) في تكسيره ( سفاريج و ) في

تصغيره ( سفيريج ) بالتعويض ، وان شئت قلت سفارج وسفيرج بلا تعويض كما تقدم .

( وحائد اي مائل خارج عن القياس كلما خالف في البابين اي بابي التكسير والتصغير حكما رسم كتكسير حديث على احاديث ) وبتكسيره القياسي ، ان كان بمعنى الجديد حدثان بكسر الحاء وحدثه بضم الحاء ، وان كان بمعنى الخبر حدثان بكسر الحاء او ضمها واحدثه بكسر الدال .

( وتصغير مغرب على مغيربان ) بزيادة الف ونون وقياسه مغيرب بلا زيادة .

( لتلو اي للحرف الذي بعد ياء التصغير اذا كان ذلك الحرف من قبل علم اي علامة تأنيث كتابه او مدهه ) سواء كانت مقصورة او مدددة ( الفتح انحتم ) وان كان مقتضى وقوعه بعد ياء التصغير بكسره . اما فتح ما قبل التاء فالمخفة ، واما ما قبل مدة التأنيث فلبقائهم على حالهما ( كفطية وحبلي وحميراء كذلك ) اي ( كال التالي ياء التصغير السابق ، في وجوب فتحه ما اي الحرف الذي مده ) جمع على وزن ( افعال اي الفه سبق كاجيمال ) وذلك المحافظة على وزن الجمجم .

( او ) الحرف ( الذي سبق مد مكران وما به ) اي بسکران ( التحق من عثمان ونحوه ) ما كان الفه رابعة ( کسکران وعثیمان ) والفتح فيه مشابهة الالف ، والنون بالفي التأنيث بدليل منع الصرف واذا لم تكونا مشبهتين بالالفين نحو سرحان او تكونا مشبهتين لكنهما خامستين كزعفران ، لم يجب الفتح للتاء . وكذلك اذا لم يكن وزن

افعال جمعاً نحو برمـة اعشار بمعنى القدر المنكسرة قطعاً و نحو رمح  
اقصد اي منكسر .

( والـفـ التـأـنيـثـ حـيـثـ مـدـ ) اي كان مـدـودـاً ( او تـائـهـ ) اي تـامـ  
الـتأـنيـثـ وـانـ كانـ المرـادـ منـهاـ الـوـحـدةـ اوـ غـيرـهاـ منـ المـعـانـيـ المتـقـدـمـةـ فيـ  
بابـ التـأـنيـثـ ( منـفـصـلـينـ عـدـاـ فـلاـ يـحـذـفـانـ لـلـتـصـغـيرـ وـانـ حـذـفـاـ لـلـتـكـسـيرـ )  
إـذـ بـقـائـهـماـ غـيـرـ مـخـلـ بـالـبـنـاءـ هـنـاـ وـكـانـ مـخـلـاـ هـنـاـكـ ( كـقـولـكـ فيـ قـرـفـةـ )  
وـسـفـرـجـلـةـ ) بـتـاءـ التـأـنيـثـ لـلـوـحـدةـ ( قـرـيفـصـاءـ وـسـفـيرـجـةـ .

كـذاـ الـيـاءـ ) المشـدـدـ ( المـزـيدـ أـخـرـاـ لـلـنـسـبـ عـدـ مـنـفـصـلـاـ ، فـلاـ يـحـذـفـ  
كـقـولـكـ فيـ عـبـرـىـ ) مـنـسـوبـ إـلـىـ مـوـضـعـ بـالـبـادـيـةـ يـنـسـبـ إـلـىـ طـائـفـةـ مـنـ  
الـجـنـ ، ثـمـ نـسـبـ إـلـيـهـ كـلـ عـمـلـ جـلـيلـ دـقـيقـ الصـنـعـةـ ، وـقـدـ يـسـتـعـملـ  
بـعـنـيـ السـيـدـ الـذـيـ لـيـسـ فـوقـهـ أـحـدـ ، وـبـعـنـيـ كـلـ مـنـ يـتـعـجـبـ مـنـ كـمـالـهـ  
وـقـوـتـهـ وـحـذـةـهـ وـتـصـغـيرـهـ ( عـبـرـىـ وـكـذاـ عـجـزـ المـضـافـ ) عـدـ مـنـفـصـلـاـ ،  
فـلاـ يـحـذـفـ لـمـ تـقـدـمـ ( كـقـولـكـ فيـ اـمـرـهـ الـقـيـسـ اـمـرـهـ الـقـيـسـ . وـكـذاـ  
عـجـزـ الـمـرـكـبـ تـرـكـيـبـ مـزـجـ ) عـدـ مـنـفـصـلـاـ فـلاـ يـحـذـفـ لـمـ تـقـدـمـ ( كـقـولـكـ  
فيـ بـعـلـبـكـ بـعـلـبـكـ ، وـهـكـذاـ زـيـادـتـاـ فـعـلـانـ وـهـمـاـ الـأـلـفـ وـالـنـوـنـ عـدـاـ  
مـنـفـصـلـينـ ، فـلاـ يـحـذـفـانـ ) لـكـنـ لـاـ مـطـلـقاـ بـلـ ( إـذـ كـانـاـ مـنـ بـعـدـ ) ثـلـاثـ  
كـمـاـ تـقـدـمـ ، اوـ ( أـرـبـعـ كـرـعـفـرـانـ فـيـقـالـ فـيـهـ زـعـيـفـرـانـ . وـقـدـرـ اـيـضاـ  
اـنـفـصـالـ مـاـ دـلـ عـلـىـ تـشـنـيـةـ اوـ جـمـعـ تـصـحـيـحـ جـلـاـ بـالـجـيـمـ : ايـ دـلـ عـلـيـهـ  
مـنـ الـعـلـامـةـ فـلاـ تـحـذـفـهـ ) ايـ مـاـ دـلـ ( كـقـولـكـ فيـ جـدـارـانـ وـظـرـيـفـونـ  
وـظـرـيـفـاتـ حـالـ كـوـنـهـاـ ( اـعـلـاماـ ) لـاـشـخـاصـ مـعـيـنـينـ ( جـدـيـرـانـ  
وـظـرـيـفـونـ وـظـرـيـفـاتـ ) .

وـعـلـلـ بـعـضـهـمـ جـمـيعـ هـذـهـ الـمـوـاضـعـ الـثـمـانـيـةـ ، باـنـهـ انـمـاـ لـمـ تـحـذـفـ

الف الثانية الممدودة وما ذكر بعدها ، لأنها اشبهت كلمة أخرى  
فلو حذفت لاتبيس تصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجردآ عنها .

( والف التأنيث ذو القصر مقى زاد على اربعة ) احرف ( لم يسبقه مدة لن يثبتا بل يعذف ) سواء كان خامساً ، او كان سادساً كقولك في قرقري ) اسم موضع ، ( و ) في ( لغيني ) بضم اللام وتشديد الغين ( قريقر ) يعذف الاف من آخره ، اذ بقائه يدخل بناء التصغير ( ولغيفر ) بفك ادغام الغين وادخال ياء التصغير بين الغينين ويحذف الالف من آخره ، لما تقدم . وان شئت قلت لغيفزة بالتاء عوضاً عن الالف جوزاً كما يأتي ذلك ، وما في بعض النسخ من كتابته لغين بضم اللام وتشديد الغين وسكون الياء الظاهر انه اشتباهاً لم يطلع عليه الممحش فظننه صحيحاً فلا تغفل واذا كان الالف رابعاً لا يحذف كما تقدم .

( تنبئ ) - في هذا المثال اشكال من كچوین :

الاول : انه صيغة التصغير وقد تقدم هنا في اول الباب ، ان ما كان على علي صيغة التصغير لا يصغر .

والثاني : حذف الياء التي قبل الزاي ولا مقتضى لحذفه اذ بقائه لا يحمل بالوزن . لان وزنه حينئذ فعيعيل كقتيديل فتامل جيداً .

( وعند تصغير ما فيه الف مقصورة قبلها مدة نحو حباري ) وهي طائر اكبر من الدجاج الاهلي على شكل الاوزة برأسه وبطنه غبرة ولون ظهره وجناحيه كلون السماء ، له عنق طويل يضرب به المثل في البلاهة ، فيقال : اباه من الحباري قيل له ذلك ، لأنه اذا غير عشه نسيه وحضرن بيض غيره ( خير ) الحاذف ( بين حذف المدة ) التي

قبل الالف المقصورة ، ( فيقال الحبيري ) بابقاء الالف المقصورة فادر ذلك وبين حذف الف التأنيث المقصورة ( فيقال الحبيري ) ياء مشددة ، اذ بعد حذف الالف المقصورة تقلب المدة ياء ، لوعدهما في موضع يجب تحريكها بالكسر اعني بعد ياء التصغير ، فاجتمعت ياءان فادغمت ياء التصغير فيها . ويجوز تعويض ناء التأنيث عن الفه كما يأتي فيقال حبيرة .

( واردد لأصل حرفا ثانيا اذا كان ) الحرف الثاني ( لينا قلب عن لين ) اصلي ( فقيمة بالياء ) المتنقلة عن الواو ( صير اذا صغرتها ) اي اذا اردت تصفيتها ( قويمة بالواو ) لزوال مقتضى قلب الواو ياء اذا المقتضى لقلبها ياء هو سكونها بعد الكسر ، وكلاهما يزول بالتصغير لأن الكسرة تبدل بالضمة والسكون بالفتحة ، ولأجل ذلك ( رد ) الياء ( الى الاصل ) فان فعلت ذلك ( تصب بغيتك من القاعدة الصرفية التي تجري في المقام .

( وشد ) اي خرج عن القاعدة الصرفية ، توهم ( في تصغير عيد ) بمعنى احد الايام المخصوصة ، كيوم الغطر او الاضحى ( عيده ) من دون رد الياء الى الاصل ( اذا كان ) مقتضى القاعدة و ( الاصل ) ان يكون مصغره ( عويدا ) بالواو ( لانه من العود ) بفتح العين بمعنى الرجوع ، سعي بذلك لانه يرجع كل سنة .

وانما قالوا في تصغيره ، عيده من دون رد الياء الى اصله مع ذهاب مقتضى قلب الواو ياء ، لتوهم في تكسيره اعياد من دون رد ، فرقاً بينه وبين اعواد جمع عود بمعنى الحشب والتصغير والتكسير يرتفعان من ثدي واحد ، من حيث انهما يردان الاشياء في الاغلب الى اصولها

او من حيث انهم ارادوا من كل واحد منها معنى زائداً : اعني الكثرة والتعدد في التكسير ، والقلة والتحقير ونحوهما في التصغير ، ولأجل ذلك غيروا الصيغة في كل منها .

ولو قيل في المقام [نما قالوا] : عييد في تصغير عيد فرقاً بينه وبين عييد تصغير هود لاتجه ، لكن فائدة التعليل على وجه الاول اشمل لانه يفهم منه حكم الجمع ايضاً .

( وخرج بقيد ) الثاني يكونه حرف ( اللين ثانى متعد ) على وزن مكتسب فانه غير لين لانه تاء مثناة من فوق مبدلة عن واو ، اذا اصله متعدد لانه من وعد يبعد ابدلته الواو تاء ثم ادغمت في تاء الافتعال ، لاجتماع المثلين فيقال في تصغيره متبع بحذف تاء الافتعال لا مويعده ، لات Biasه بباب الافعال .

( و ) خرج ( بالقلب عنه ) اي بقيد اللين بان قلب عن لين ( ثانى ايمه ) اعني الياء ، فانه غير منقلب عن لين لانه منقلب عن همزة اذ اصله امه بهمزتين مفتوحة فساكنة وميمين مكسورة ، فمفتوحة نقلت حركة الميم الاول وهي الكسرة الى الهمزة الثانية ليتمكن من ادغام الميم الاول في الثانية ، فابدلته الهمزة الثانية ياء لما يأتي في باب الابدال ، من ان الهمزة المكسورة بعد همزة مفتوحة تنقلب ياء .

( و ) خرج ايضاً بالقلب عنه ( ما يأتي في البيت بعده ) وهو قوله والالف الثاني الخ .

( وحتم للجمع المكسر المفتوح الأول من ذا الرد ) الى الاصل ( ما لتصغير عام ) اذ هما كما تقدم يرتفعان من ثدي واحد ( فيقال

في تكسير ميزان موازين بقلب الياء وواوً ) كما يقال في تصغيره ، موبيزن ، أذ هي اصلها ( و ) يقال ( في تكسير عيد اعياد بايثاتها شدوذاً ) كما يقال في تصويره عيد بايثات الياء . وقد تقدم الوجه في ذلك ( ولا رد فيما لا يتغير فيه الاول في جمعه ) كقيم ) بكسر القاف ( في ) تكسير ( قيمة بكسرها ايضاً ، لعدم زوال مقتضى القلب في التكسير .

( والالف الثاني المزید يجعل بالقلب وواوً كهوبيل في ) تصغير ( هايبيل ) و ( كذا يقلب ) الالف ( وواوً ) اذا ( ما الاصل فيه ) اي في الالف ( يحمل ) بان لم يكن المكلمة تصاريف يعرف بها اصله ( كعویج في ) تصغير ( عاج ) بمعنى انياب الفيل .

ووجه هذا القلب بانهم لما اضطروا الى تحريك الالف لبناء التصغير ولم يكن لها اصل يرد اليه ، وجب قلبها حرف لين ، وكانت الواو اقعد اي انساب لانضمام ما قبلها .

( تنبئ ) - المراد بالمدة حيث يطلق احد حروف المثنين ، اذا كان ساكناً وحركة ما قبله من جنسه ، فالالاف ابداً مدة ضرورة افتتاح ما قبلها ، بخلاف الواو والياء .

( وكمل المنقوص اي المهدوف بعده ) لا المنقوص اصللاحاً اي ما كان آخره حرف علة ، كما تقدم في اوائل الكتاب في اواخر مواضع الاعراف بالنيابة في قوله :

والثاني منقوص ونصبه ظاهر ورفعه ينوي كذا ايضاً يجر ( في التصغير يرد ما حذف منه ما دام لم يبعو غير الناء ) حرفاً ثالثاً كما ( الحرفية اذا صار علمأ ) ، فتزيد في آخره الفاء فيجتمع

فيه الفان ، فتبديل الالف الثاني همزة كما تفعل ذلك في حمراء ، ثم تبدل الالف الاولى واوآ لما تقدم آنفاً في هايل وعاج .

والهمزة المنقلبة عن الالف الثانية ياء ، لوقوعها بعد ياء التصغير ثم تدغم ياء التصغير فيها ( فقل فيها ) حينئذ ( مو ) بتشدد الياء ولكن في كون ما الحرفية بل الاسمية ما نحن فيه اعني ما حذف بعضه تأمل . يظهر وجهه بالتأمل .

( وكشة ) قد تقدم في اوائل الكتاب في بيان مواضع النهاية ان اصله شقة ، حذفت لامها اعني الها وعوْن عنها تاء التأنيث ( فقل فيها ) شفحة برد اللام .

( بخلاف ما اذا حوى ثلاثة ) احرف ( غير التاء فلا تكمل ) حينئذ برد ما حذف منه ( كجويه في جاء ) مخفف تجاه . قال في المصباح : تجاه الشيء وزان غراب ما يواجه ، واصلة وجاه لكن قلبت الواو تاء جوازاً ويجوز استعمال الاصل في قال وجاه ، ولكنه قليل . انتهى .

( ومن بتريخيم يصغر ) وحقيقة ان تجعل المزيد فيه مجردآ ، فيعطي ما يليق به من الوزن اعني فهلاً ان كان ثلاثة ، وفعلاً ان كان رباعياً .

سمى هذا القسم من التصغير بالترخييم ، لما فيه من الحذف المفضي الى الضغف يقال صوت رخيم اذا لم يكن قوياً وهذا التصغير من الشذوذ بمكان ، لحصول الالتباس وضعف القراءة . والى ذلك اشار بقوله ( اكتفى بالاصل ) اي الحروف الاصلية ( وحذف الزائد ) لأنه حقيقة .

( والحق به تاء التأنيث اذا كان مؤنثاً ثلاثة كالطبعيف يهفي ) في تصغير ( المطف ) بحذف الميم الزائد من اوله وهو بفتح الميم وكسر الطاء الراء والمنق وبعكسه السيف .

( وكحميد في حامد ) يحذف الالف ، ( و ) في ( حمدان ) بحذف الالف والنون ( وحمداد ) بحذف احدى الميمين والالف ، ( وحمود ) بحذف اولى الميمين ( واحمد ) بحذف الالف فتصغير الجميع حميد .

ولا يقال بالالتباس ثقة بالقرائن ويقالها من نظائر .

( وسويدة ) بناء التأنيث ( في ) تصغير ( سوداء ) لكونه مؤنثاً ثلاثة ( وقريطس ) على وزن فميم ( في ) تصغير ( قرطاس ) وهو رباعي .

( فرع - حكى سيبويه في تصغير ابراهيم واسماعيل بربتها وسميعها بحذف الباءة منها والالف والباء ، وحذف ميم ابراهيم ولام اسماعيل قال في شرح الكافية : ولا يقايس عليهما ) غيرها من الاسماء الاعجمية قال الشارح في المزهر ! فائدة - سئل بعض العلماء عما عربته العرب من اللغات واستعملته في كلامها ، هل يعطي حكم كلامها فيشتق ويشتق منه ؟ فأجاب بما نصه ما عربته العرب من اللغات ، من فارسي ورومي وحبشي وغيره .  
وادخلته في كلامها ضربين .

احدهما : اسماء الاجناس ، كالفرند والبريم واللجمان والموزج والمهرق والزردق والاجر والباذق والفيوز والقططاس والاستبرق .  
والثاني : ما كان في تلك اللغات علمأً فاجروه على علميته كما كان

لكتهم غيروا لفظه وقربوه من الفاظهم ، وربما المقوه بأمثلتهم وربما لم يلحقوا . ويشاركه الضرب الاول في هذا الحكم ، إلا في العلمية إلا ان ينقل كما نقل العربي ، وهذا الثاني هو المعتمد بمعجمته في منع الصرف ، بخلاف الأول وذلك كابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب ، وجميع الانبياء ( عليهم السلام ) إلا ما استثنى منها من العربي كهود صالح ومحمد ( صلى الله عليه وآله ) ، وغير الانبياء كبير وزوتكين ورسولهم وهزار مرد ، وكأسماء البلدان التي هي غير عربية ، كاصطخر ومرو وبليخ وسمرقند وخراسان وكرمان .

فما كان من الضرب الاول فأشرف احواله ان يجري عليه حكم العربي . فلا يتتجاوز به حكمه . انتهى محل الحاجة من كلامه .

ثم قال في موضع آخر : وقال ثعلب في امثاله الاسماء الاعجمية كابراهيم لا تعرف العرب لها تثنية ولا جمعاً ، فاما التثنية فتجيء على القياس مثل ابراهيمان واسماعيلان ، فإذا جمعوا حذفوا فردوها الى اصل كلامهم ، فقالوا اباره واسامع وصغروا الواحد على هذا بريه وسميع ، فردوها الى اصح كلامهم انتهى .

وقال نجم الائمة : وما قال بعض العرب في تصغير ابراهيم واسماعيل ؛ اعني بريه وسميع ، فاما ان يكون جعل الميم واللام زائدين وان لم يكونوا من الغوابب في الزيادة في الكلم العربية في مثل موضعهما كما يجيء في باب ذي الزيادة ، لكتهم جعلوا حكم المجمدة غير حكم العربية . او يكون حذف الحرف الاسطلي شاذآ ، لأن تصغير الترخيم شاذ في كلامهم . نشروا الميم واللام الاصطلين لكونهما من حروف اليوم ، تناء بحرف الزيادة وحذفهما حذفاً شاذآ ، لاتباع الفذوذ

فعلى هذا يكون المهمزة أصلًا كما في اصطبل فيكون تصفيرها على بريهيم وسمعييل بحذف المهمزة وهو المشهور ان شاذًا أيضًا .

والقياس ما قال المبرد اي ابيه واسيمع وقد مرّ وتصغير الترخيم شاذ . انتهى .

والغرض من التطويل بيان ما قيل في المقام . من الاقوال ، ثلاثة تقصر على ما حكي في الكتاب والله الموفق والهادي الى الصواب .

( واختتم بناء التأنيث ما صارت من مؤنث معنى عار عنها ) اي عن التاء ( لفظاً ثلاثيًّا ) لا رباعي ( كسن ) بتشدد النون ما في النم وهي مؤنثة وكذلك اذا كان بمعنى العمر ( فقل فيها ) اذا صغرتها ( سنينة و ) نحو ( يد فقل فيها يديه ) بيان مشددة ووجوب الحتم بالباء ثابت ( ما دام لم يذكر بالباء يرى اذا ليس فان كان ) يرى بالباء اذا ليس ( كشجر وبقر ) ، بناء على القول بأنهما مؤنثان ، ( و ) نحو ( خمس التي من الفاظ عدد المؤنث فلا تلحقه اذا يلتبس الاولان بالفرد ) منهما اذا مفردهما بالباء ( و ) يلتبس ( الثالث بعد المذكر ) المصغر .

( وشد ترك الباء ) في مصغر الثلاثي المؤنث ، ( دون ليس كقولهم في ) تصفير ( قوس قويس ) بترك الباء .

قال في المصباح : القوس قيل يذكر ويؤنث ، واذا صارت على التأنيث قيل قوية ، الى ان قال : وقال ابن الانباري : القوس اني وتصغيرها قوية ، وربما قيل قوية انتهى .

( تبيه ) - المراد بالشاذ عندهم في امثال المقام ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته .

والمراد بالنادر ما قل وجوده ، وان لم يكن بخلاف القياس .

والمراد بالضعف ما يكون في شوته كلام ، فاضبط ذلك حق تعرف النكمة في قوله : ( وندر الحال ) تاء التأنيث ( فيما ثلاثة ) كثر بفتح الثناء المثلثة اي زاد عليه ) اي على الثنائي ( كقولهم في وراء ) للجهة المخصوصة وقد تستعمل بمعنى القدم وبمعنى سوي ، ومنه قوله تعالى : « ومن ابتفى وراء ذلك ... » وبمعنى السبط او ولد الولد او ولد البنات .

( وقدم ) بضمها فتشديد مقتبلها ، ومن يتقدم الناس بالشرف والسيد والملك بكسر اللام .

( وريثة ) بضم الواو وفتح الراء وتشديد الياء وكسر الياء الثانية .

( وقديديمة ) بضمها ففتحة فكسرة وسكون ففتحة وتاء .

ووجه الحال التاء فيما ان الظروف كلها تذكر غيرهما ، فارغم تظاهر التاء فيما لظرف انهما ايضاً مذكران إذ لا يعلم تأنيثهما بالاخبار عنهما ، لأنهما ملازمان للظرفية ، ولا بوصفهما ولا باعادة الضمير اليهما بل بالتصغير فقط ، ولأن الوراء كما ذكرنا بمعنى السبط ، والقدم بمعنى الشريف والسيد والمالك فتصغيرهما بدون التاء يوهم ان كل واحد منها بمعنى احد المذكورات ، فالحق التاء دفعاً لهذا التوهم .

وقد تقدم في اول الباب ان من شرط المصغر ان يكون معرباً ، ( و ) لكن ( صفروا من المبنيات شذوذآ الذي والتي وتشبيهها وجمعهما كما في شرح الكافية و ) هكذا اسماء الاشارة اعني ( ذا مع الفروع ) التي ( منها تا وهي وتشبيهها وجمعهما ) لانه وان كان حق الموصولات واسماء الاشارة ان لا يصغر كبقية المبنيات ، ولكنه لما

تصرف هذان القسمان تصرف الاسماء المتمكنة فوصف بهما ووصف اسم الاشارة وثنياً وجمعها ، جاز تصغيرهما دون غيرهما من الموصولات كمن وما وبقية المبنيات ، لأن التصغير كما تقدم كالصفة غالباً المبنيات لا توصف لتشبهها بالحرف والحرف لا يوصف .

( وخالفوها بها ) اي بسبب تصغير هذه المذكورات ( تصغير العرب في ابقاء اولها على حركته الاصلية ) ففتحة كانت او ضمة ، فلا يضم للتصغير كالمغربات للاشعار من اول الامر بأنها مبنية ، ( والتعويض في المفرد من ضمه الفاء مزيدة في آخرها ) ، وفي انه قد تقع ياء التصغير فيها ثانية كما يأتي .

( فقالوا ) في تصغير الذي والتي ( اللذيا واللتيما ) بادغام ياء التصغير في ياء آخر الكلمة وفتح الياء الثانية لزيادة الالف وفتحوا ما قبل ياء التصغير ، ليكون على نحو ذا لاطراد باب المبهمات . وقالوا في الثنوية اللذيان واللتين بفتحتين ثم التشديد رفما واللذين واللتين جراً ونصباً .

( و ) قالوا ( اللذيون ) في جمع المذكر بفتح الذال لما ذكر آنفاً وضم الياء وتشديدها رفما واللذين بـ كسر الياء جراً ونصباً . وبعنهنهم يفتح الياء في الاحوال الثلاثة ، فيكون الفرق عنده بين المثنى والجمع في حالي الجر والنصب بكسر النون وفتحها وحذف الالف المزديدة في آخر المفرد في الثنوية والجمع اعتباراً للتحريف ، او حذفت لانتقام الساكنين .

وقال بعضهم في اللذيون انهم زادوا في جمع المذكر ؛ اعني اللذين قبل الياء ياء وقبل النون الفاء ، فصار اللذيان كالثنوية ثم ابدلوا ففتحة

ياء ضمة والالف واوا لثلا يلقبس بالثنية . ( و ) قالوا ايضاً في تصغير جمع المذكر ( اللويون ) .

قال نجم الأئمة : وجمع الذي من غير لفظه الأولى بوزن العلي واللائين رفعاً ونصباً وجراً ، ويحذف النون فيقال اللاتي بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي ، وهو قليل في المذكر ، ومنه قراءة الاخفش واللائي يؤلون من نسائهم ، ويقال اللام يحذف الياء . وقد جاء اللاؤن رفعاً واللائين نصباً وجراً انتهى والى بعض ذلك اشير في باب الموصولات في قوله :

باللات واللام التي قد جمعا واللام كالذين نزراً وقعا  
فظهر من ذلك ان ان اللويون تصغير اللائين جمع المذكر .

( و ) قالوا في جمع المؤنث ( اللويتا واللتيات ) الاول تصغير اللات نفسه او اللاتي ، والثاني تصغير التي ثم جمع بالالف والتاء . واعلم ان كلامهم في تصغير الموصولات سيما في جمع المؤنث غير نقى ، بل كلامهم مختل غاية الاختلال ما تعرضت لنقل الاقوال وما فيه من القيل والقال ، والسبب في ذلك عدم فراغ البال من حوادث الدهر الموجبة لتشتت الفكر وتشویش البال والمشتكي الى الله تعالى العالم بالحال ، انه القادر والكريم المفضل .

( و ) قالوا في تصغير ذا وتا ( ذيا وتيما ) بزيادة ياء للتصغير قبل آخرهما واللف عوضاً عن الضمة في الصدر ، فاجتمع الغاف انقلبت الالف الاصلية ياء فادغمت ياء التصغير فيها ، ووجب فتحها للالف بعدها وقالوا في تصغير ذان وتان ( ذيان وتيان ) ، وقالوا في تصغير اولاء مداً اوليات ، وفي اولى قصرأ اوليا بابقاء اولهما على الضم

في حال التكبير وزيادة ياء التصغير بعد اللام. وقلب الفهما ياء ، ثم ادغام ياء التصغير فيها وزيادة الف في آخرهما . ( ومنع ابن هشام تصغير قي استفناه بتا ) اي بتصغير تا . ( و ) منع تصغير ( اللام واللائي استغناء باللتين وانتفقا على منع تصغير ذي ) المفرد المؤنث ( للاتباس ) بتصغير ذا المفرد المذكور .

( خاتمة - يصغر ايضاً من غير المتمكن شذوذأ افعل في التعجب نحو ما احيسته . وقد سبق بيانه في اوائل الباب ( والمركب تركيب مزج ) نحو بعيبلبك ( كما سبق ) في اواسط الباب .

## هذا باب النسب

وهو ان تلقي آخر الاسم ( ياء مشددة ) ليدل الحاق تلك الياء على نسبة الشخص الذي يوصف به الى المجرد عنها أباً كان كهاشمي ، او أماً كفاطمي او بلداً كفرنوي ، او مذهبآ واماً كمعجميري وحنفي وغير ذلك مما يراد من الاخلاق المعنى المذكور .

وخرج بقولنا ليدل الغ ما لحقت آخره ياء مشددة للوحدة كرومي وروم وما لحقت آخره ياء مشددة للمبالغة كاحمرى لشديد الحمرة ودواري لكثير الدوران ، وما لحقته لا لمعنى كبردي لنبات يحمل منه الحصر على لون المنسوب الى البرد وكرسي ، فلا يقال بهذه الاسماء ايا منسوبة ولا ليائها ايا نسبة فالباء فيها كالباء في تمرة وعلامة وعرفة .

واعلم ان هذا حد النسبة بحسب الاغلب ، وقد يزداد عوضاً عن

احد اليائين الف كيماني بتخفيف الياء في النسبة الى يمن ، وقد يناسب على غير هذا الوجه نحو لابن والتمار في المنسوب الى اللبن والتمر كما يجيء في آخر الباب .

واعلم ايضاً ان الاسم الملحق به ياء النسبة يدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ، وهي النسبة الى المجرد عنها فيكون كسائر الصفات من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، فان كل منها تدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ، فيحتاج الى ما يخصص تلك الذات . والخاصص اما هو او متعلقة نحو مررت برجل تميمي ورجل بصري غلامه فترفع المخصوص او ضميره على الفاعلية مثل سائر الصفات المذكورة . ولا يعمل في المفعول به اذ هو بمعنى اللازم اي منتب او منسوب ، ولمدم مشابهته للفعل لفظاً لا يعمل الا في مخصوص تلك الذات المبهمة المداول عليها ، اما ظاهراً كما في رجل بصري غلامه او ضميراً كما في رجل تميمي .

ثم اعلم ان الاسم المنسوب اليه كالبصرة وتميم ونحوهما يتزمه بحسب ياء النسبة تغيرات بعضها عام في جميع الاسماء ، وبعضهاختص ببعضها فالعام كسر ما قبل الياء والمتخصص اما حذف او تلب او رد حذف او ابدال حركة باخرى او زيادة حرف او حركة او نقل بناء الى اخرى او حذف الكلمة برأسها . وهذا حديث اجمالي عقد الباب لتفصيله وبيان ما هو القياسي من التغيرات وما هو شاذ منها .  
 ( ياء ) مشددة ( كياء الكرسي ) في التشديد ( زادوا في آخر الاسم المنسوب وكل ما تليه ) الياء ( كسره وجوب ) وهذا حكم عام في جميع الاسماء ( كقولهم في النسب الى احمد احمدى ) فكسر الدال

وجوباً مع أنه كان غير منصرف قبل لحوق الياء ، ولا يدخله الكسر .

( و ) أما الأحكام الخاصة فتفصيله يذكر في مسائل :

منها : أن ( مثله اي مثل ياء النسب اما في التشديد ، او في كونها للنسب ما حواه الحذف ) ، لكن لا مطلقاً بل ( اذا كان قبله ثلاثة أحرف فقل في النسب الى كرسي ) الذي يائه مشددة لغير النسب ، ( و ) في النسب الى ( شافعى ) امام المذهب الذي يائه للنسب الى شافع ( كرسي وشافعى ) بحذف يائهما واتيان ياء للنسبة ، ويظهر اثر الحذف والاتيان فيما كان الاسم غير منصرف مع الياء الاولى لوزن مقاعل فإنه ينصرف بعد حذفها لزوال الوزن لأن وزنه صار مقاعي ( ولم ار من تعرض لجواز شفوي قياساً على موسوي ) في النسبة الى شافعى امام المذهب ( وان كان بعض الفقهاء استعمله ) اي شفوي في النسبة الى امام المذهب ، ( وهو ) اي استعمال بعض الفقهاء ( حسن للبس ) اي لدفع لبس المنسوب الى الامام بالمنسوب الى شافع المراد به الامام نفسه هذا .

ولكن في المصباح المنير شفعت في الامر شفعتا وشفاعة طالبت بوسيلة او ذمام واسم الفاعل شفيع والجمع شفعاء مثل كريم وكرماء وشافع ايضاً ، وبه سمي وينسب اليه شافعى على لفظه . وقول العامة شفوي خطأ لم عدم السماع ومخالفة القياس ، ( فان كان قبله ) اي الياء ( حرفاً كعلي ) بتشدد الياء ( جاز الحذف ) فيقال على بحذف الياء . واتيان ياء النسبة نظير كرسي وشافعى . ( و ) جاز ( القلب ) اي قلب احد يائيه وحذف الآخر ، ثم الحق ياء النسبة ( كعلوي او ) كان قبل الياء ( حرف ) واحد ، ( فسيأتي ) حكمه ( ان شاء الله )

تعالى في قوله : ونحو حي فتح ثانية يوجب ) .

( وفاء تأنيث او مدهه اي المده لا تثبت بل احذفها ) لكن في المده شروط وتفاصيل تظهر ما يأتي ، ( فقل في النسبة الى مكه مكى ) بحذف ظاء التأنيث لأن بقائها يوجب اثبات التأنيث في نسبة المذكر ، بان يقال مكى بالباء واجتماع تأنيثين في نسبة مؤنث الى مؤنث ، بان يقال امرأة مكتبة بـتاين ووقوع الـباء حشوأ في الصورتين فـتـأـمـل . ( قوله العامة في ) النسبة الى ( خليفة خليفي لـعنـ من وجـهـين ) أحدهما ! عدم حذف الـباء وـثـانـيـهـما : عدم حذف الـباء كما يأتي بعد عدد ابيات ، ان حذف هذه الـباء حـتـمـ .

( و ) اما تفصيل المده فهو انه ( ان تكون مده التأنيث تربع : اي تقع رابعة في اسم اني ذا ثان سكن فـقلـبـها ) اي المده ( واوا مباشرة للـلام ) اي لـامـ الفـعلـ ، ( او مـفـصـولـةـ بـالـفـ ) مـزـيـدـةـ بـيـنـ الـلامـ والـواـوـ المـنـقـلـبـةـ عنـ المـدـةـ . ( وـحـذـفـهاـ ) اي حـذـفـ المـدـةـ ( اي كلـ مـنـهـماـ حـسـنـ ، لكنـ المـخـتـارـ الثـانـيـ ) اي الحـذـفـ تـشـبـهـهاـ بـباءـ التـأـنـيـثـ ، لـكونـهـاـ زـائـدـةـ مـثـلـهـاـ ( كـقولـكـ فيـ ) النـسـبةـ الىـ ( حـبـلـ حـبـلـيـ ) بـحـذـفـ مـدـةـ التـأـنـيـثـ ، ( وـحـبـلـوـيـ ) بـقـلـبـهـاـ واـواـ مـباـشـرـةـ لـلـلامـ ، ( وـحـبـلـاوـيـ ) بـالـفـ مـزـيـدـةـ فـاـصـلـةـ بـيـنـ الـلامـ وـالـواـوـ .

ولـإنـماـ قـلـبـتـ المـدـةـ واـواـ ، لأنـهـ لـماـ كانـ الثـانـيـ سـاـكـنـ كالـمـعـدـومـ صـارـ بـعـنـزـلـةـ ماـ فـيـهـ المـدـةـ ثـالـيـةـ فـقـلـبـتـ واـواـ كـمـاـ تـقـلـبـ المـدـةـ الثـالـيـةـ ( وـيـجـبـ الحـذـفـ ) اي حـذـفـ المـدـةـ لـلـمـاعـولـ ( اذاـ كـانـتـ ) المـدـةـ خـامـسـةـ فـصـاعـدـاـ ، كـمـاـ سـيـأـتـ اوـ رـابـعـةـ مـتـحـرـكـاـ ثـانـيـ ماـ هـيـ فـيـهـ ) وـجـوـبـ الحـذـفـ فـيـهـ اـيـضـاـ لـلـطـوـنـ لأنـ حـرـكـةـ الـحـرـفـ الثـانـيـ بـعـنـزـلـةـ .

حرف آخر فالمدة في حكم الخامسة ، كقولك في ) النسبة الى ( حباري ) وقد تقدم معناه ، ( وجمزى ) بمعنى سرعة السير ( حباري وجمزى ) بحذف المدة من آخرهما للطول .

( لشبهها اي ) لشبهه ( مدة التأنيث وهو ) ما كان في آخر الاسم ( الملحق ) باسم فوقه . وقد مر توضيح الاخلاق مراراً ( والاصلي عطف على لشبهها ) اي على المجرور فيها ، وهو اي لشبهها ( الخبر المقدم على مبتدئه وهو ما ) الموصولة وصلتها ( لها : اي مدة التأنيث من حذف وقلب ) .

حاصله : ان لأنف الاخلاق والالاف الاصلي ايضاً الحذف والقلب ثابت . ( ولكن للاصلي قلب يعتمدي اي يختار ) للمحافظة في الأول على حرف الاخلاق بقدر الامكان ورجوعاً الى الاصلي الثاني ، وبعضهم فرق بينهما فقال : القلب في الثاني خير منه في الأول ، والحذف بالعكس لأن حذف الزائد خير من حذف الاصلي ، ( كقولهم في ارطى ) بمعنى شجر ثمرة كالعناب والغفر للاخلاق بجعله ، ( وملهى ) وهو اسم مكان من الله ( ارطى ) بحذف الالف ( وارتوى ) بقلبها ( وملهى ) بحذفها ( وملهوى ) بقلبهما .

( والالاف الجائز اي المتعدى اربعاء ازل ) اي احذف ( كما تقدم في كلام الشارح ) كذاك ياء المنقوص اذا وقع خامساً عزل بمعنى حذف كقولك في المقتندي مقتندي ، والحذف في الياء اي ياء المنقوص اذا وقع رابعاً احق من قلب كقولك في القاضي قاضي ) بحذف ياء الاصلية ، ( ويجوز القلب كقولك قاضوي ) بقلب ياء الاصلية واوا كما يأتي بعيد هذا ، لثلا يجتمع ثلاثة ياءات

وكسر قاف فتأمل .

( وحتم قلب الف وباء ثالث يعن ) اي يعرض ( كقولك في الفق والعمى زنة خشن بمعنى الجاهل ، ( فتوى وعموى ) بقلب اليماء واوا وفتح ما قبلها لما ذكر في قاضوي ، واليه اشار بقوله : واول ذا القلب حيث قلنا به ) كما في هذه المسألة ، والتي قبلها ( افتاحاً و فعل بفتح اوله وكسر الثاني منه ومن ) الوزنين ( الآتتين و ) الاول منهما ( فعل بضم اوله عينهما ، افتح عند النسب ) اليهما ( بقلب الكسرة ) من عينهما ( فتحة ، وكذا ) الثاني من الوزنين وهو ( فعل بكسر اوله ) وثانية ( اقلب كسرة عينه فتحة عند النسب ) كما في الوزنين المتذمرين ، وذلك كراهه تالي الكسرتين واليائين مع حركة قبل الكسرة ، ( فقل في نمر ودمى وابل نمري ودمي وابلي ) بفتح العين في الجميع لأنك لو لم تفتح العين لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الحفة ، لكونه ثلاثة مجرداً من الزوائد ، او اكثراها على غاية من الشقل بتتابع الامثال من اليماء والكسرة إذ هو في نحو ابلي لم يخلص منها حرف ، وفي نحو نمري ودمي لم يخلص منها إلا اول الحروف . واما اذا لم يكن وضع الكلمة على اخف الابنies ، بان تكون زائدة على الثلاثة فلا يستنكر ذلك إذ لم تكن في اصل الوضع مبنية على الحفة فلذا يقال تغلي ومستخرجي بكسر العين فيهما .

( وقيل في النسب الى ما في آخره ياءان ثانيةهما اصلية ) وقبلهما حروف نحو علي او ثلاثة احرف ( نحو المرمي ) علوى و ( ورموي بمحذف اول اليائين لزيادتها ، لأنها مبدلة عن الواو الزائد لاسم المفعول ) وقلب ثانيةهما واوا بعد فتحة العين ) ؛ اعني الميم ولم تقلب ياء لما

ذكر في قاضوي .

( و ) لكن ( اختير في استعماله مرمي بحذف اليائين ) ثم الآتيان  
مكانهما ياء النسبة . قيل وهذا أصح ، ( و ) لكن ( الأول أحسن  
لأمن اللبس ) .

( وكل ما في آخره ياء مشددة قبلها حرف ) واحد ( نحو حي  
فتح ثانية ) الذي هو الياء الثاني ( عند النسب ) اليه ، ( يجب  
من غير تغيير له ) اي من غير ان ينقلب الياء الأول بشيء ( ان لم  
يكن منقلباً عن واو نحو حيوى ) بابقاء الاول على حاله من غير  
تغيير له . لانه من حبيت وفتحه وقلب الياء الثاني واوا ، لما ذكر  
في قاضوي . ( وارده ) اي ثانية اي الياء الاول ( واوا ان يك )  
ثانية : اي الياء الاول ( عنه ) اي عن الواو ( قلب كفلي ) اصله  
طوى ، لأنه من طويت ( فقل ) في النسبة اليه ( طووى ) هذا حكم  
ثانيه . ( و ) اما ( ثالثه ) اي الياء الثاني ، فأنت ( تقلبه واوا  
مطلقاً ) سواء قلبت الاول ، ام لا ( فقل فيه ) اي في نحو حي اذا  
نسبت اليه ( حيوى ) وطوى .

( وعلم التشنيه ) اي الالف او الياء ( احذف للنسب ومثل ذا )  
الحذف عند النسب ( في ) علامة ( جمع تصحيح وجب ، فيحذف  
علمه ) وهو الواو او الياء ( كقولك في ) النسبة الى ( زيدان ، و )  
في النسبة الى ( زيدون ) حال كونهما ( علمين ) لشخص ، ( زيدي )  
بحذف علامة التشنيه ان كان منسوباً الى التشنيه وبحذف علامة الجمع  
ان كان منسوباً الى الجمع ، وذلك لئلا يجتمع على الاسم الواحد  
اعرابان : اعراب بالحروف اعفي العلامة لوم تجذف ، واعراب بالحركات

على ياء النسبة . وحذفت النون تبعاً لما قبلها . لأنهما زيادتان زيدتا معاً في حذفان معاً فتتأمل .

( نعم من اجرى زيدان علمأ مجرى سلمان ) في لزوم الالف والاعراب على النون ! اعراب ما لا ينصرف ، للعلمية والزيادة لأنها بعد العلمية كزيادة اصفهان وغطfan لا تدل على التعدد ، ( قال ) في النسبة اليه ( زيداني ) بابقاء العلامة على حالها ، ( ومن ) اجرى زيدان علمأ مجرى غسلين ) ، وحين في لزوم الياء والاعراب على النون منونة كما تقدم في اوائل الكتاب في مواضع النهاية في قوله :

وبایه ومثل حين قد يرد ذا الباب وهو عند قوم يطرد

( قال ) في النسبة اليه ( زيداني ) بابقاء العلامة على حالها ، لما ذكر ، ( ومن اجراء مجرى عربون ) وما طردون ( والزمه الواو ) وجعل الاعراب على النون بالحركات الثالث ( وفتح النون ) في الاحوال الثلاث كما تقدم في الموضع المذكور عند قوله :

اولوا وعلمون عليونا وارضون شذ والسنونا

( قال ) في النسبة اليه ( زيداني ) .

( و ) حرف ( ثالث من نحو طيب ) اي من كل اسم ثالثه ياء مكسورة مدغمة فيها ياء اخرى متصلة بالأخر ( حذف ) هذا الثالث ( عند النسبة ) اليه ( فقل ) اذا نسبت اليه ( طيبي بسكن الياء ) الاولى ، وحذف الثانية التي هي حرف الثالث ، وكرامة اجتماع كسرتين الاولى ، وحذف الاولى لثلا يرجع الى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله ، فيلزم النقل لو لم تقلب الفاء ويلزم زيادة التغيير مع الملبس ، لو انقلبت ( ولكن شذ من هذا طائني المنسوب ان طي )

اصله طيء باء مشددة ثم همزة وزان طيب ، حذفت الهمزة تخفيفاً وصارت نسياً منسياً ( اذ قياسه طيشي ) باء ساكنة خفيفة ثم همزة منقلبة عن الياء الثانية ثم باء مشددة للنسبة ، ( لكنه اني مقولاً بالالف المقلوبة عن الياء الساكنة ) الخفيفة .

( وخرج بنحو طيب هبيخ ) بفتح الياء والباء الموحدة وتشديد الياء المثناة من تحت وفتح الياء الثانية ، وبالخاء في الآخر بمعنى الفلام الممتنع او الفلام الناعم ، فيقال في النسبة اليه هبيخي من دون حذف وتغيير فيه ( و ) خرج ايها ( هببيم ) بضم الميم وفتح الياء وسكون الياء الاولى وكسر الثانية وسكون الثالثة وميم آخره تصغير هببام على وزن فعل زيد فيه ياء التصغير وانتقلب الالف ياء فاجتمع ثلاثة ياءات فادغم الاولى في الثانية وكسرت الثانية وسكن الثالثة ، او تصغير اسم الفاعل من باب التفعيل وهو هبوم بضم الميم وفتح الياء وتشديد الواو وكسرها زيد فيه ياء للتصغير وحذف احدى الاولين وانتقلب الاخر ياء وادغم فيها ياء التصغير ، فصار مثل اسم النداء من ذلك الباب من هبم فزيده فيه ياء ثالثة ، لدفع الازدواج او للتقويم عن الواو المعدودة ، او لدفع التباس نسبة المذكر بنسبة المذكر ، فعل هذا الاخير زاد الياء الثالثة في النسبة وعلى الاولين في التصغير ، ( فلا تجذف ياءها ) اي ما هبيخ هببيم ( لاها ) اي الياء ( في ) ذمان النسبة الى ( طيب ) ونحوه ( مكسورة موصولة بما قبل الاخر ) ، لأن الاخر حين النسبة يائها ، والثالث اني الياء الثانية متصلة بما قبل ياء النسبة ، ( ازرت هلا ) : حذفت ( بـ لاف ) اي بخلاف الياء الثانية ( في هـ لفتها وفي هببيم لانفسها ) عن

ما قبل الآخر : اعني الميم بالياء الثالثة ، إذ الآخر حين النسبة يائها والذى قبلها هو الميم ، والياء الثانية منفصل عن الميم بالياء الثالثة . فتدرير في المقام ) لانه جدير بالتدبر والاهتمام .

( و ) استعمال وزن ( فعل بفتحتين في النسب الى ) كل اسم هو على وزن (فعيلة بفتح اوله وكسر ثانية) ، لكن بشرط كونه (الصحيح العين الغير الم Catauf التزم ) ويظهر وجه الاشتراط بما يأتي في طويلة وجليلة ، ( فقل في ) النسبة الى ( حقيقة حنفي بحذف الياء من الوسط ، ( و ) استعمال وزن ( فعل بضمة فتحة في النسب الى ) كل اسم هو على وزن (فعيلة كذلك) اي بفتحة فتحة ( ختم ) ، لكن بشرط كونه غير م Catauf فقط ( فقل في ) النسبة الى ( جوينية ) قبيلة من العرب ، او علم لرجل مشهور عندهم .. ولهم قسمة ( جوفي ) بحذف الياء من الوسط ( والحقوا فعل لام عرى من النساء من المذكورين بما انته او لياء منها ، فقالوا في عدي ) بفتحة فكسرة ، ( و ) في ( قسي ) بفتحة فتحة ؛ ( عدوى ) بفتحتين ، ( وقووى ) بفتحة فتحة فحذفت الياء الاولى منها وتثبت الثانية واوا ، ذكر ادتهم اجتماع اربع ياءات ان لم تمحى الاولى وثلاث ياءات ان لم تقلب الثانية بعد حذف الاولى .

وجاء في فقبل بالضم اموي باجمع بين البيانات الاربع على الابل لفنة التقل بحسب النتيجة قيل الياءات ، بينما فقبل بالفتح ذانه لم يجيء على الابل المثلث لوجود الكسرة قبلها ، ( كما قالوا في ضربة ) بفتح اوله وهو عرى لا يرقى دمه .. ( و ) في ( امية ضروي ) بفتحتين ( واموى ) بهم اوله .. واموى بفتح اوله شذ .. كانوا نسبوا الى اصحابها

وهو الامة بفتحتين ، ( بخلاف صحيح اللام منها فلا تمحى منه الياء ) اذا كان عارياً من التاء ، ( فيقال في النسبة الى ( عقيل ) بفتح العين ( وعقيل ) بعضها ( عقيلي وعقيلي ) بابقاء الياء في الوسط وتتفقى بفتحتين بلا ياء في النسبة الى ثقيف بفتح الثاء شاذ . وكان القياس ثقيفي مع الياء ، لانه عار من التاء وكذا قريشي بعض الاول وفتح الثاني في النسبة الى قريش بالضبط المذكور ، انه بدون الياء شاذ . والقياس قريشي مع الياء لانه عار من التاء ، هذا حكم الوزنين المذكورين اذا كانوا صحيحي العين وبلا تضييف ، واما اذا لم يكونوا كذلك فحكمه ما ذكره بقوله :

( وتمموا ) اي ابقو الياء في الوسط ( ما كان على فعيلة بفتح الفاء وهو معتل العين كالطويلة فقالوا فيه طويل ) بالتميم : اي بابقاء الياء في الوسط ، إذ لو حذفت الياء من الوسط وبقيت حرف العلة اعني الواو بحالها للزم الثقل ، ولو قلبت الفاء لتحرر كها وافتتاح ما قبلها لللزم كثرة التغيير ، ولا لتبس بالنسبة الى طال علماء ، ( وهكذا تتموا ما كان على هذا الوزن ، وهو مضاعف كجليله فقالوا فيها ) اي في النسبة اليها ( جليلي ) من دون حذف الياء ، اذ لو حذفت الياء ثم تركت المتجانسين بحالهما اي منفكتين للزم الثقل ولو ادغم لزم كثرة التغيير ولا لتبس بالنسبة الى جل علماء ، ( وتمموا ايضاً ) ما كان ( على فعيلة ) بضم الفاء وفتح العين ( وهو مضاعف كقليله ) بالضبط المذكور تصغير قلمه بضم القاف وتشديد اللام ، وهي اناه قيل تسعة اربعة اصوات بصاع النبي ( صلى الله عليه وآلـهـ ) ، فيقال في النسبة اليها : قليلي بالضبط المذكور ، وبابقاء الياء في الوسط

لما ذكر آنفأً فتدبر جيداً .

وهمز ذي مد ) اي الهمزة الممدودة ( ينال اي يعطي في النسب )  
الى ما هي فيه ( ما ) اي حكماً ( كان تشية له انتسب ، فيقال  
في قراء وصحراء وكاء وعلباء قرائي ) بابقاء الهمزة على حالها ،  
لقوتها باصالتها . ويجوز القلب فيقال قراوي ( وصحراوي ) بقلب  
الهمزة واواً للفرق بين الهمزة الأصلية والزائدة المحضنة ، والزاد  
باتغير اولى ولو لا قصد الفرق لما قلب لأنها لا تشقق قبل ياء النسبة  
استئصال الياء قبلها ، ولم تقلب ياء لثلا يجتمع ثلاث ياءات مع  
الكرة .

وشذ روحاني بفتح الراء في النسبة الى بلد اسمه روحاء بفتح  
الراء وبضم الراء ، في النسبة الى الملائكة والجن لأنهم جعلوا موضع  
الواو نوناً ، قال نجم الأئمة : ويقال لهم اي للملائكة والجن  
الروح ، للطافتهم واستثارهم عن الناس . وزادوا الآلف والنون للفرق  
بيته وبين المنسوب الى روح الانسان . قال ابو عبيدة : يقول العرب  
روحاني لكل ما فيه الروح من الناس والجن والدواب . انتهى .

( وكـانـي ) بالـهـمـزة ( وكـاوـي ) بـقـلـبـ الـهـمـزةـ وـاـواـ ( وـ ) كـذاـ  
( عـلـبـانـيـ وـعـلـبـاوـيـ ) ، وـاـنـهـاـ جـازـ فـيـهـماـ الـهـمـزةـ لـتـشـبـيهـهـماـ بـالـهـمـزةـ الـاـصـلـيـةـ  
لـأـنـهـاـ فـيـ كـاءـ مـنـقـلـةـ عـنـ حـرـفـ اـصـلـيـ ، وـاـمـاـ القـلـبـ فـتـشـبـيهـهـاـ بـالـزـائـدـةـ  
الـمـحـضـةـ لـاـنـ عـيـنـ الـهـمـزةـ لـيـسـ بـلـامـ الـكـلـمـةـ كـمـاـ كـانـتـ فـيـ قـرـاءـ معـ اـنـهـمـ  
يـجـوزـونـ فـيـ هـمـزةـ قـرـاءـ مـعـ كـوـنـهـاـ اـصـلـيـةـ القـلـبـ ، فـتـجـوـيـزـ القـلـبـ فـيـهـماـ  
اـولـ .

( وـاـنـسـبـ لـصـدـرـ جـمـلـةـ اـسـنـادـيـةـ ) وـاـحـذـفـ الـجـزـءـ الـاـخـيـرـ ، كـرـاهـةـ

استثناء زيادة حرف النسبة مع كون اللفظ تقليلاً بالتركيب . وإنما حذف الجزء الأخير دون الأول لأنه شبيه ناء النائمة مكاناً ولأن الثقل منه نشاء ، ولأن موضع التغير غالباً الأخير لتأخره ، والمتصدر يحتمل تصدره ( فقل في ) النسبة إلى ( تأبطن شرآ تأبطي ) وفي النسبة إلى زيد منطلق علماً زيدي ، ( و ) انساب أيضاً إلى ( صدر ماركب مرجأ ) لما ذكر ، ولا مكان الاستدلال بالجزء الأول على تمامه غالباً ( فقل في ) النسبة إلى ( بعلبك يعني وانسب لثان تم إضافة ) حال كون الإضافة ( أما مبدوة بابن ، او اب ام ام ) . حاصله ان يكون المضاف إليه مقصوداً بحيث يكون اعرف من المضاف ولكن غالباً كذلك ( كعمري ) بضمة ففتحة ، ( وبكري وكلثومي في ) النسبة إلى ( ابن عمر وابي يكر وام كلثوم او ) يكون في ( اولها ما ) اي مضاف ( له التعريف بالثاني وجوب بان كانت إضافة معنوية ) يكتسب فيها المضاف التعريف عن المضاف إليه هذا من قبيل التعميم بعد التخصيص فتدرك جيداً ( كزيري في النسبة إلى ( غلام زيد ) ) .

قال في شرح النظم : والمضاف اذا كان الثاني مقصوداً اصلاً كابن الزبير لمن له اب اسمه الزبير وابي عمرو لمن له ولد مسمى بعمرو ، قيل زيري وعمروي هنسوبيين الى الجزء الثاني وإنما اعتبر كون الثاني مقصوداً في اصل الوضع ليشمل مثل ابى عمرو للطفل او لمن ليس له ولد مسمى بعمرو ، فان الثاني حينئذ لا يكون مقصوداً بالنسبة الى ذلك الشخص . ولكنه مقصود بالنسبة الى اصل الوضع اذ الكني انما يقصد بها الثاني مطلقاً تفؤلاً انتهى . والمراد بالتفؤل انه يعيش حق يولد له ولد يسمى بعمرو ، فيكون المضاف إليه

في اصل الوضع مقصوداً في الكني .

( وعندني في هذا القسم ) اي فيما كان في اولها ما لم التعرّف بالثاني وجب ( نظر ، لا جل وليس ) اي ليس ما يناسب الى المضاد اليه بما يناسب الى ما ليس بمضاد اليه ، إذ لا يعلم ان زيدي هل هو منسوب الى الجزء الثاني من علام زيد ، ام الى زيد الذي ليس بمضاد اليه ، ( وفي القسم الاول ) اي الاضافة التي كانت مبدوّة بابن او اب ام ( ببحث هل يلحق بما ذكر ) الاضافة ( المبدوّة ) كمال الحق به المبدوّة بابن ( كما قلنا ) في اواخر الكتاب في باب العلم في بيان المراد من الكنية ( بانه ) اي الاسم المبدوّة يبيّنت ( كنية ) لكن المذكور هناك ابنة لا بنت ولا فرق لأن الاصل واحد وهو بنو ( ولم ار من ذكره ) اي هذا البحث هنا ، وان ذكرها في باب العلم ان المبدوّة بابنة مثل المبدوّة بابن كنية ( فيما سوى هذا المقرر كالذي ليس مصدراً بما عرف بالثاني ولا بكنية ) لا خصوص المصدر بابن او اب ام ( كما ) عبر المصنف بل لفظ الكنية ، لا خصوص ما ذكر هنا ( في شرح الكافية ، وهو ) اي التعبير بل لفظ الكنية لا خصوص ما ذكر هنا ( يقوى بحثي ) من انه هل يلحق بما ذكر المبدوّة يبيّنت ، ( الا ان يمنع انه كنية ) والمنع ينافي ما تقدم في باب العلم .

( انسبن لل الاول ) اي للمضاد ( واحذف الثاني ) اي المضاد اليه ( مادام لم يخف ليس ) اي ليس المنسوب الى ما هو مضاد بما ليس بمضاد ، ( فقل في امره انتي امرئي ، فان خيف ) وليس المذكور ( فاحذف الاول وانسب للثاني ) اي للمضاد اليه ( كعبد

الأشهل ) . فانه لو نسب الى عبد ويقال عبدي ، لالتبس الى عبد غير مضاف ( فقل فيه اشهلي وهذا يعنى نظري في القسم السابق ) اي ما كان في اولها ما له التعريف بالثانى وجب الذي هو السابق نظراً في كلامه ، لا في كلام المضاف . قال في شرح النظام : وان كان كعبد مناف وامرء القيس مما ليس للمضاف اليه مسمى على حياله ولا هو بمقصود اصلاً ، قيل عبد وامرئ بالنسبة الى الجزء الاول . هذا هو القياس ، وقد يعدل عنه في بعض الموارض كما جاء منافي في عبد مناف قال الخليل : إنما قالوا ذلك خوفاً من اللبس ، لكون الثانى مقصوداً لهم تعتنّا منهم ذا ، منافاً اسم صنم مشهور عندهم انتهى . والمسألة تحتاج الى بسط كلامهم ازيد مما ذكر لم يتيسر لي لتشویش البال .

( واجبر برد اللام ما منه حذف ) وذلك الجبر ( عند النسب يكون ( جوازاً ان لم يكن رده الف في جمعي التصحیح ) : اي جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، ( او في الثنینة ) . وبعبارة اخرى اذا كان المهدوف لام الفعل ولم يكن رده مألفاً في الجمع المصحح او في الثنینة ، يجوز جبر الاسم برد اللام المهدوف ويجوز ترك الجبر لأن اللام قابل للتغيير بالرد وعدمه لانه محل التغير غالباً فان قلت كيف لم يرد المهدوف في جمعي التصحیح وال الثنینة وهي مما ترد الاشياء الى اصولها قلتـا نعم لكنها ترد الاشياء الى اصولها المستعملة لا مطلقاً وغد ويد ودم مما لم يستعمل اصولها فتذهب . ( فقل في غد غدوی ) برد اللام المهدوف اعني الواو ، ويجب حينئذ فتح العين وان كان في الاصل ساكناً لانها كانت محل الاعراب

فلمما سلب ذلك برد اللام ، عوض عنه بالحركة ( وان شئت ) قل  
( غدي ) بلا رد .

( وحق بجبور بهذا اي يجمعى التصحیح ، او بالتشییه توفیة له )  
اي للمجبور ( بالنسب حتما ) وبعبارة اخرى اذا كان المذوق اللام  
بجبورا بالرد في الجمع المصحح او في التشییه ، فتحمه التوفیة اي الخبر  
بالرد في النسب ايضا ، وذلك واجب لا يجوز تركه . ( فيقال في  
اخ وعنة ) قد تقدم في اوائل الكتاب في مواضع النيابة في باب  
العنین ، ان اصله عضوة ، ومنهم من يقول اللام المذوقة هاء وربما  
ثبتت مع هاء التأنيث ، فيقال عضهه وزان عنبة ، ولكن الفلاهر ان  
عنبة جاء لعنین ؛ احدها شجر الشوك والثانی ؛ القناعه من الشيء  
والجزء منه . والاختلاف في لامه انما هو إذا كان بالمعنى الاول لا  
الثانی وبالمعنى الثاني جاء في قوله تعالى : « وجعلوا القرآن عzin »  
لان المشرکین فرقوا القرآن فجعلوه كذباً وشمراً وسحراً ( اخوي  
وعضوي ) برد اللام ، كما يرد لام اخ في التشییه فيقال اخوان ،  
ولام عنبة في الجمع فيقال عضوات او عضهات ، ( ليس غير ) الرد .  
( وباخ اختا الحق ) في وجوب رد اللام ( فقل فيها بعد حذف  
تائما اخوي وبابن بتا الحق ) فيما ذكر ( فقل فيها بعد حذف تائما  
بنيى كما نقول ذلك في ابن بعد حذف همزته ) ، لأنك نقول في  
الجمع بالالف والتاء اخوات وبنات ( هذا ) اي وجوب رد اللام  
في اخت وبنت بعد حذف التاء ( مذهب سيبويه والخليل ) ، لأنهما  
اجروا هما مجرى مكة في وجوب حذف التاء ، ( و ) لكن ( يونس  
ابن حبيب الظبيين الولاء ) اي القریب محل سكانهم ( من البصرین

(ابي) اي امتنع ( حذف التاء منهما ) ، متحججاً بان التاء ليست للتأنيث لان ما قبلها ساكن صحيح وناء التأنيث اذا كان ما قبلها صحيحاً ، وجب فتحه ولازما لا تبدل في الوقف هاء وناء التأنيث تبدل في الوقف هاء كرحمه ونعمه ( فقال ) في النسب الى اخت وبنات ( اخي وبني ) بابقاء التاء عوضاً عن الممحون ، ( وهو ) اي مذهب يونس ( الذي اميل اليه لاجل اللبس ) اي ليس المنسوب الى اخت وبنات ، بالمنسوب الى اخ وابن لو تحذف التاء .

واعلم ان النسبة الى ابنة وابن بنوي انفاقاً اذ التاء في ابنة ليست عوضاً كناء بنت حق يسمى يونس فتنبه .

( وضاعف وجود آ الثاني من ثانيني ) اي زد عليه من جنسه بشرط كون ( ثانية ذو لين عند النسب اليه ، ثم ان كان ) اللين ( الفاء قلب المضاعف همزة ) دفعاً لالتقاء ساكنين ( ويجوز قلبهما واواً ) . لكن بعد قلب المضاعف همزة ( كلا ) فيما ثانية الف ( ولاني ) بقلب الالف المضاعف همزة ( و ) نحو ( لاوي ) بقلب المضاعف همزة ثم قلبهما واواً ( و ) نحو ( في ) علمًا فيما ثانية ياء ( و ) النسبة اليه ( فيوي ) بقلب الياء المضاعف واواً ليلًا تجتمع الياءات الاربع ( و ) نحو ( او ) علمًا فيما ثانية واو ( و ) النسبة اليه ( اووي ) بابقاء الواو المضاعف على حاله اذ ليس اجتماع الواوين واليائين في الاستثنى كالياءات الاربع ( اعلاماً ) اي حال كون هذه الانفاظ الثلاثة اعلاماً اذ لا يصح النسبة إلا الى الاسماء ( اما الذي ثانية صحيح ، فيجوز فيه التضييف وعده ككم وكهي ) بالتضييف ( وكبي ) بدونه .

( وان يكن كشيء في اعتلال اللام ما ) اي الاسم الذي ( الفاء عدم ) اصل شيء ، وشيء بكسر الواو حذفت فائماً اعني الواو وعوضت عنها الناء ، ولاماً حرف علة ( فجبره عند النسب اليه برد الفاء وفتح عينه التزوم عند سبيوبيه ) ، اما لزوم رد الفاء فلان الناء التي هي عوض عن الممحوف ، تسقط في النسبة وليس في الاسماء المعرفية المستقلة اسم على حرفين ثانبيهما حرف لين ولا ينتقض بذو فائماً لا تستعمل مقطوعة عن الاضافة ، فهى من قبيل مالا يستقل بنفسه ، واما فتح عينه فلما تقدم في قاضوي ( فيقال فيه وشوي ) بكسر الواو وبقلب لامه واوا ، لما تقدم هناك ايضاً ( واجاز الاخفش ) في عينه ( السكون ) وابقاء الياء بحالها ، لأنها رجعت الى اصلها من سكون العين والنسبة الى فعلة بكسرة فسكون ، اذا كان معنى اللام نحو قينة فلي بالضبط المذكور نحو قيني ، فكذلك وشية ( فيقال وشبي ) بالضبط المذكور .

( واما غير المعل اللام منه ) اي من الاسم الذي الفاء عدم ، ( فلا يجبر ) برد الفاء ( كقولك في عدة ) واصنها وعد ( عدي ) من دون رد الواو ، لكون الباقي بعد حذف الناء حروفين ليس ثانبيهما حرف لين ، وله نظائر كثيرة في الاسماء المعرفية : نحو اب اخ وبد ودم فلا حاجة الى الرد .

( والواحد اذكر ناسياً للجمع ) وبعبارة اخرى برد الجمع الى واحدة ، ثم يناسب الى ذلك الواحة كما يقتضيه القواعد المتقدمة وذلك للتغذيف وللفرق بين الجمع عالماً وبينه غير علم ، ولذلك قال ( ان لم يشابه واحداً بالوضع اي بروته عالماً ) وبعبارة اخرى ان لم

يُكَنُ الجمْعُ عِلْمًا ، ( فَقُلْ فِي ) النَّسْبَةِ إِلَى ( فِرَاقْضٍ ) غَيْرُ عِلْمٍ ( فِرَاضِيٍّ )  
 يُردُ الجمْعُ إِلَى مُفَرْدِهِ لِمَا ذَكَرَ ، وَالْمَرَادُ مِنَ الْفِرَاضِيِّ مِنْ يَقْسِمُ تِرْكَةَ  
 الْمِيتِ بَيْنَ الْوَرَثَةِ وَتَقْسِيمِ التِّرْكَةِ كَانَ مِنَ الْمَنَاصِبِ الْعَالَمِيَّةِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ  
 وَلِهِ شَيْئُونَ وَشَرَائِطٌ أَهْمَلُوهَا فِي زَمَانَتِنَا ، ( بِخَلَافِ مَا إِذَا شَابَهُ بَانَ  
 وَضُعُّ ) لِطَافَةً ، بَانَ صَارَ ( عِلْمًا ) لَهُمْ أَمَّا بِالتَّخْصِيصِ ، أَوْ بِالْغَلْبَةِ  
 بَانَ اسْتَعْمَلَ فِيهِمْ كَثِيرًا حَتَّى صَارَ عِلْمًا فِيهِمْ ، ( فَيَقُولُ فِي ) النَّسْبَةِ  
 إِلَى ( اِنْمَارٍ ) عِلْمًا تَخْصِيصًا لِقَبِيلَةِ ( اِنْمَارِيٍّ ) مِنْ دُونِ رَدِّ إِلَى مُفَرْدِهِ  
 ( وَ ) وَكَذَلِكَ ( فِي ) النَّسْبَةِ إِلَى ( اِنْصَارٍ ) عِلْمًا بِالْقُلْبَةِ لِلطَّافَةِ  
 الْمَعْلُومَةِ الَّذِينَ آَزَرُوا النَّبِيَّ ( صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ) وَأَوْوَهُ إِذَا خَرَجَهُ  
 الَّذِينَ كَفَرُوا ( اِنْصَارِيٍّ ) وَذَلِكَ لَأَنَّ الْفِرَاضَ أَعْنَى كُونَ فَلَانَ مِنْ  
 هَذِهِ الطَّافَةِ وَمَنْسُوبُهُمْ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِذَلِكَ ، وَلَأَنَّ الْإِعْلَامَ لَا تَتَغَيَّرُ .  
 ( وَمَعَ ) وَزْنَ ( فَاعَلَ وَفَعَالَ بِفَتْحَةِ فَتْشِدِيدِ ) وَوَزْنَ ( فَعَلَ بِفَتْحَةِ  
 فَكْسَرَةِ فِي نَسْبِ اَغْنِيٍّ ) كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْزَانِ الْثَّلَاثَةِ ( عِنْ الْيَاءِ )  
 الْمَشَدَّدِ ( السَّابِقَةِ ، فَقَبْلِ اَذْوَرْدِ ) فِي كَلَامِ الْعَرَبِ اسْتَعْمَالُهَا فِي النَّسْبَةِ  
 ( كَفَوْا هُمْ لَابْنِ وَتَمَارِ وَطَعْمَ ) أَيْ صَاحِبُ لَبْنِ وَتَمَارِ وَطَعْمِ ) أَيْ لَبْنِي  
 وَتَمَري وَطَعْمِي أَيْ مَنْسُوبُ إِلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، ( وَلَيْسُ فِي هَذِينِ  
 الْوَزْنَيْنِ ) أَيْ فَعَالَ وَفَعَالَ ( مَعْنَى الْمِبَالَغَةِ الْمَوْضُوعَيْنِ ) فِي الْاَصْلِ ( لَهُ ).  
 ( وَخَرَجَ ) أَيْ اُولَ ( عَلَيْهِ ) أَيْ عَلَى مَعْنَى النَّسْبَةِ ( قَوْلَهُ نَعَالِي  
 وَمَا رَبَكَ بِضَلَامِ الْعَبْيَدِ أَيْ بِذِي ظَلْمٍ ) وَالَّذِي حَمَلُوكُمْ عَلَى هَذَا  
 التَّأْوِيلِ فِي الْآيَةِ ، مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَاهِرِ فِي دَلَائلِ الْاعْجَازِ !  
 وَهُوَ أَنَّ مَنْ حَكَمَ النَّفِيَ إِذَا دَخَلَ عَلَى كَلَامِ فِيهِ تَقْيِيدٌ عَلَى وَجْهِهِ مَا ،  
 أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى ذَلِكَ التَّقْيِيدِ وَإِنْ يَقْعُدْ لَهُ خَصْوَصًا مِثْلًا إِذَا قِيلَ لَمْ

يأتك القوم راكبين ، كان نفياً لرکوبهم حين المجيء لا لبني اصل المجيء ، فعليه يصير مفاد الآية نفي كثرة الظلم والمبالفة فيه ، فيثبت اصل الظلم . والله تعالى متزه عن ذلك ، فاجيب عن ذلك بوجوه : منها ما اشار اليه من ان الظلم ليس للمبالفة ، بل للنسبة فيصير مفادها ان الله لا ينسب الى الظلم وقد ذكر المخشى بعضآ آخر من الوجه والاحسن من جميع تلك الوجوه ما ذكره البيانيون في بحث لو من ان المبالغة ترجع الى نفي الظلم فالمعنى ان الظلم مختلف من المرد سبحانه انتفاء مبالغة فيه فالجملة مفيدة لتأكيد النفي والمبالفة فيه لا لبني التأكيد والمبالفة ولا لاقتضت ان المنفي [إنما هو المبالغة في الظلم] فيقيد ثبوت اصل الظلم وهو باطل وقد ذكر اصل هذه القاعدة في ذلك المبحث في شرحنا المدرس الافضل فراجع ان شئت .

( وغير ما اسلفته من القواعد ) المتقدمة حال كوني ( مقرراً ) لها . ( على الذي ينقل منه عن العرب اقتصر ولا تقس عليه ) وهو على اقسام :

منها : ما هو بالتعريف ( كقولهم في السنة الى ( الدهر دهري ) يضم الدال للشيخ الفاني ، والقياس فتحها وانما ضموها فرقاً يعني وبين الدهري بفتح الدال الذي هو من اهل الاحداد ، ( و ) كقولهم ( في ) النسبة الى ( امية ) بضم الالف ، ( اموي ) بفتحها والقياس ضمها ، وقد تقدم ان الفتح لمراءات اصلها اعني امة كبيرة ، ( و ) كقولهم ( في ) النسبة الى ( البصرة بالفتح ) اي بفتح الباء ( بصرى بالكسرة ) اي بكسر الباء . ( وفيه نظر إذ الكسر لغة فيها ) قال في المصباح : البصرة وزن تمرة الحجارة الرخوة ، وقد تمحذف الباء

مع فتح الباء وكسرها وبها سميت البلدة المعروفة ، وانكر الزجاج  
فتح الباء مع الحذف ، ويقال في النسبة بصرى بالوجهين انتهى .  
( و ) منها : ما هو بالزيادة فقه كقولهم ( في ) النسبة الى  
( مرو ) بفتحة فسكون ( مروزي ) بالضبط المذكور وفتح الواو وزيادة  
الزاي ، وهذه الزيادة للفرق بينه وبين المنسوب الى المروة .

( و ) منها : ما هو بالزيادة والحدف ، كقولهم ( في ) النسبة  
الى ( الري رازى ) بحذف الباء وزيادة الالف والزاي ، ولها حكاية  
تاريجية في النسبة والتسمية ، لا يصح معها ما ادعى من الحذف والزيادة .  
( و ) منها : ما هو بالحدف والتحريف ، كقولهم ( في ) النسبة  
الى ( الخريف ) وهو الفصل الذي تختلف : اى تقطع فيه الشمار  
( خرفي ) بفتحتين ، وقد يسكن الراء ، والقياس خريفي كما تقدم  
في وزن قميم عارياً من الناء ، و ) قوله ( اعظم الرقبة رقباني )  
هو من قبيل ما هو بالزيادة ، كمروзи في النسبة الى مرو من بلاد  
خراسان ، فهو تكرار وكذلك ربانى وفوقانى وتحتاتى وجسمانى  
وعتلانى ونفسانى ، في النسبة الى الرب وفوق وتحت وجسم وعقل  
ونفس ويمكن ان يكون من هذا القبيل يمانى في النسبة الى يمن  
قال في المصباح : والنسبة اليه يعني على القياس ، ويمان بالالف على  
غير قياس وعلى هذا ففى الباء مذهبان احدهما : وهو الاشهر تخفيفها  
واقتصر عليه كثيرون وبعضهم ينكر التثليل ، ووجهه ان الالف دخالت  
قبل الباء لتكون عوضا عن التثليل فلا يشتمل لثلا يجمع بين الوضعين  
والموضعين عنه ، والثانى التثليل لأن الالف زيدت بعد النسبة فيبقى  
الثليل الدال على النسبة تشبيها على جواز حذفها انتهى .

واعلم أن معرفة الشواذ والسماعيات ، وكول إلى كتب اللغة ،  
والمعتبر في هذا الفن ما له مدخل للقياس .

## هذا باب الوقف

وهو في اللغة الحبس والمنع ، وفي الاصطلاح قطع النطق عند آخر الكلمة اسمًا كان أو فعلًا أو حرفًا الاستراحة بعد تمام الفرض من الكلام ، أو تمام النظم أو السجع وقد يكون الوقف اضطرارياً .  
وذلك لضرورة انقطاع النفس !

والوقف الاختياري باعتبار محله عند أكثر القراء ، ينقسم إلى أربعة أقسام : تام اختيار ، وكاف جائز ، وحسن مفهوم ، وقبح متوك ونحو ذكرها على سبيل الأجمال وإن كان خارجاً من الفن .

فالتمام : هو الذي لا يتعلق بشيء مما بعده ، فيحسن الوقف عليه والإبتداء بما بعده ، كقوله تعالى : « و أولئك هم المفلحون » ، وك قوله تعالى ، حكاية : « وجعلوا أعزه أهلها أذله » لأنه هنا انقضى كلام بلقيس ، ثم قال عز وجل . وكذلك يفعلون تصديقاً لكلامها .

والكاف : منقطع مما بعده في اللفظ متعلق به في المعنى ، فيحسن الوقف عليه والإبتداء بما بعده : وهو حرمت عليكم أمانتكم هنا الوقف ثم يبدأ بما بعده .

والحسن : هو الذي يحسن الوقف عليه ، ولكن لا يحسن الإبتداء بما بعده لتعلقه في اللفظ والمعنى نحو الحمد لله ، والوقف عليه حسن لأن المراد مفهوم ، والإبتداء بقوله رب العالمين والرحمن الرحيم

لا يحسن ، لأن ذلك بجور ، والابداء بالجور قبيح لأنه قابع .  
والقبيح : هو الذي لا يفهم منه المراد : نحو الحمد فلا يوقف عليه  
ولا على الموصوف دون الصفة ، ولا على الجار دون المجرور ، واقع  
من هذا واشنع ، الوقف على النفي دون سرف الايجاب بعده نحو  
لا إله إلا الله ، ونحو « وما ارسلناك إلا مبشرأً ونذيرأً » ووجمه  
ظاهر . وفي كل من هذه الاربعة ابها ، ليس هنا محل ذكرها فمن  
اراد الاطلاع عليها فليطلبها من مطانها في علم التجويد .

ايضاً الوقف على اربعة اقسام باعتبار آخر الكلمة التي يوقف عليها .  
منها : ابدال التنوين الفاء ، واليه اشار بقوله ( تنويناً اثر فتح )  
سواء كان ( في مغرب او مبني ، اجعل الفاء وقفها ) في غير لغة ربيعة ،  
فالمغرب ( كرأيت زيداً و ) المبني نحو ( ايهما ) بفتح المهمزة ، وتخفيض  
الياء بمعنى بعد ، او بكسرها بمعنى انكفت ، وإنما تقلب التنوين الفاء  
لأنه لا يستقل الالف بل يخف به الكلمة ، واما ربيعة فقد تقدم  
في باب العلم انهم يمحذفون التنوين مع الفتحة ، فيقفون بعدها  
بالسكون كما يقفون به بعد الضمة والكسرة ، وذلك لأن حذف  
الفتحة قبلها . اخف من بقائها مقلوبها الفاء معها .

ومنها : الاسكان بعد حذف التنوين ، واليه اشار بقوله ( وتنويناً  
تلغ غير فتح وهو الشم والكسر ، احذف وقفها كجاء زيد ) بمحذف  
التنوين وسكون الدال ( ومررت بزيد ) كذلك ولم يبدل التنوين بعد  
الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لاداء ذلك الى التقليل ولا نهم لا يجيرون  
ادلوا بایقام الواو وقفها ووصلها ، ويجيرون حذف ياء القاضي وصلها  
مع ان الواو والياء فيهما اصلاح فكيف يفعلون في الوقف الذي هو

موضع التخفيف شيئاً يؤدي الى حدوث واو قبلها ضمة ، وياء قبلها كسرة ، ونسبة بعضهم الى قوم من العرب جواز ذلك ، حرصاً على بيان الاعراب فيقولون هذا فرسو وركبت على فرسني .

ومنها : الاسكان بعد حذف ما يتولد من الاشباح ، واليه اشار  
بقوله ( واحد لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح ) حال كون  
الوقف ، او الصلة ( في الاضماء ) اي في الضمير ( اي الحرف الذي  
ينشأ في المفظ عن اشباح الحركة في الضمير : وهو ) اي الحرف المذكور  
في غير الفتح وهو ( الفم والكسر الواو والياء )  
وبعبارة اخرى الذي ينشأ عن اشباح الضمة الواو ، وعن اشباح  
الكسرة الياء ( كرايته ) بسكون الياء بعد حذف الواو المنشأ من  
ضمه ، ( و ) نحو ( مررت به ) بسكون الياء بعد حذف الياء  
المنشأ عن كسرته .

واعلم ايضا ان بعضهم قال : بان الواو والياء ليسا منشأين عن الاشباع ، بل هما من نفس الضمير كما في هو وهي فعلى هذا لابد من اخراج هو وهي من حكم الحذف ، فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي ، لتعاصيهم بالحركة عن الحذف ، فلابد في الوقف عليهمما بسكون الواو والياء لا بحذفهم .

( وثبتت صلة الفتح وهي الاف ) لحقتها ، وان حصل من ابقاءهما في بعض الموارد شبه التقاء الساكنين ( كرایتها ) هذا ولكن تقدم في باب الموصولات عند الاستشهاد بقوله :

بالفضل ذو فضلکم الله به والكرامة ذات اکرمکم الله به ما يدل على جواز حذف صلة الفتح ايضا فتأمل جيدا ، هذا كله في سوى الضرر ( اما في الضرورة ) الشعرية ، ( فيجوز اثبات الجميع ) في الوقف سواء كان صلة الفتح او غيرها ( واشبہت اذن ) اسمها ( منوناً نصب ، فالفا في الوقف نونها قلب وبه ) اي بقلب النون الفا في الوقف ( قراءة ) القراءة ( السبعة . واختار ابن عصفور تبعاً لبعضهم ، ان الوقف عليها بالنون وهو الذي اميل اليه قراراً من الالتباس ) باذا الظرفية او الفجائية ، ( و ) لكن ( القراءة سنة متبعة ) لا يجوز العدول عنها في القرآن ، لاستنادها الى من يعتمد بقوله و قوله واما في غير القرآن فالمختار هو المختار .

قال في المغني في بحث اذن : المسألة الثالثة في لفظها عند الوقف هليما ، وال الصحيح ان نونها تبدل الفا تشبهها لما بتبنوين المتصوب ، وقبل يوقف عليها بالنون لانها تكون لن وان وروي عن المازني والمبرد وبيتفي على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها بالالف لانهم

يقفون عليها بالالف ، وكذا رسمت في المصاحف تبعاً لما اختاره الفراء والمازني والمبرد بالتون ، وعن الفراء ان عملت كتبت بالالف لكون العمل فارقاً ، وإلا كتبت بالالف للفرق بينها وبين اذا وتبعد ابن خروف انتهى مع زيادة منا توضيحاً .

وقد تقدم في آخر باب نوني التأكيد ، ان الحقيقة منها بعد الفتح . تنقلب الفاء كما تقول في تفن قها .

( و ) ومنها ( حذف ياء المتنوين ذي التنوين ) نحو قاض ( عند الوقف ما دام لم ينصب ) فمحذف الياء حينئذ ( اولى من ثبوت لها فاعلم ) لأن حذف التنوين عارض ، لانتقام الساكنين بعد حذف ضمة الياء فكانه ثابت ببقاء الياء ممحوظة ، كما كانت اولى لأن الوقف متبعن للتخفيف ( كقراءة الستة ) بمحذفها رفعاً كقوله تعالى : ( ولكل قوم هاد ) وكذا جرأ نحو ( وما لهم من دونه من وال ) . وباثبات الياء فيما ) اي في الآيتين ( قراءة ) السابع من القراء وهو ( ابن كثير ) فهو قوله ولكل قوم هادي ، وما لهم من دونه من والي ، برد الياء فيما نظراً الى ان حذف التنوين لفظاً للوقف . والياء إنما حذفت لاجتماعها مع التنوين لفظاً فلما حذف التنوين ، زال المانع فعاد المحذوف ( بخلاف المنصوب فإنه يبدل تنويته الفاء ) عند الوقف وجوباً ( ان كان متنوناً إلا على لغة ربيعة ، كما تقدم ) كةطاعت وادياً ونشبت يائة ساكنة ، ان لم يكن ) متنوناً ( كأجب الداعي ، وبخلاف غير المنصوب ( غير المدون كما صرخ به بقوله : وغير ذي التنوين ) من غير المندوب : اي ( انزفون وال مجرور بالعكس فثبوت يائة ) عند الوقف ( اول من حذفها ) إذ لا موجب لحذفها لعدم التنوين فيه

والوقف لا يقتضي هنا غير السكون ، وذلك حاصل . وبذلك قوله ابن كثير في قوله تعالى وهو الكبير المتعال ، وقوله تعالى يوم التلقي ، فإنه وقف فيما باثبات الياء ووقف غيره فيما بعدهما مدعياً أنه يقدر الوقف على المنكرا بحذف الياء والتنوين ، ثم يدخل عليه الآلف واللام بعد حذف الياء ، لانتقاء الساكنين . وعلمه بعضهم بوجه آخر : وهو أن الوقف موضع استراحة ، والياء المكسورة ما قبلها ثقيلة فلذا حذفت .

( وفي منقوص مخذوف العين نحو مر ) هو ( اسم فاعل من ارثي ) يرثي على وزن اكرم يكرم ، واصله مرثي بضم الميم على وزن مكرم ، فنقلت الكسرة من الهمزة الى الراء ثم حذف الهمزة للتخفيف ، ثم اعل اعلال قاض فصار مر ، ( او ) في منقوص ( مخذوف الفاء كيف ) المضارع المجزوم ، من وفي يعني اذا جمل ( علماً ) لشخص ( كما قال في شرح الكافية لزوم رد الياء ) المحذوفة في الاول ، لانتقاء الساكنين ، وفي الثاني للمجزم ( عند الوقف اقتفي لثلا يكثر الحذف ) هذا ما يقتضيه ظاهر عبارة الكتاب .

ولكن في صحة هذا التعليم وانطباقه على ما نحن فيه تأمل بل منع ، اذ لا حذف عند الوقف فضلاً عن كونه كثيراً . اللهم الا ان يراد بالحذف حذف التنوين او الحركة او هما معاً فتأمل . ولو مثل الشارح كغيره للمضارع بغير المجزوم ، لكان للتعليم وجهاً إلا انه ايضاً لا ينطبق على نحو مر ، ولذلك مر غالب الشرح هنا مر الكرام ومن الله التوفيق وبه الاعتصام .

## فصل

[ في عدة من اقسام الوقف غير ما تقدم ]

( و ) اذا كان آخر الكلمة ( غير هاء التأنيث من ) حرف ( متحرك ) فيجوز الوقف على ذلك الحرف ، بأحد وجوه خمسة : بينها بقوله : ( سكنه ) مجردًا عن الرؤم والاشتمام سواء في ذلك المذون ، وغيره والمغرب والمبني . وقد تقدم مفصلاً ( عند الوقف وهو ) اي الوقف بالسكون المجرد ( الاصل ) فيه ، لأن سبب الحركة ابان في تحصيل غرض الاستراحة ، ويتعين ذلك في هاء التأنيث إذ لا يتأتى الوجه الاربعة الباقية فيما ، واما غيرها فقد يعدل في الوقف عليه عن ذلك الأصل ، خصوصية فيه او لتحقیل غرضه ، كما سيقلي عليك ( اوقف رايم التحرك ) : اي قاسداً تحرك آخر الكلمة ( بان تخفي الصوت بالحركة ضمة كانت ، او كسرة او فتحة وخصمه الفراء تبعاً للتراء بالاولين ) اي الفم والكسر ، ومنع في الفتحة لأن الرؤم فيها يشبه الشواباء ، فينقضى الى تشویه صورة الفم ، وحقيقة الرؤم الاتيائ بالحركة خفيفة ، للدلالة على بيان حركة آخر الكلمة ، لأنها دالة على المعاني غالباً او على خصوصية في انکلامة كحركة المبنيات ، ولكن لا تشبع الحركة ، ولا تظهرها نهاماً بل تنتهي اختلاساً لتحقیل بعض الغرض من الوقف . وسعي هذا روماً ، لأنك تروم اي تقصد الحركة إذ لم تقطعها بالكافية ولذلك يقال يدرك الرؤم الاعمى الصحيح السمع ، اذا استمع لان في آخر الكلمة صوتها خفياً .

( او اثم ) وذلك في ( الضمة فقط عند الوقف بان تشير اليها بشفتيك ) بعد الاسكان ( من غير تصويب ) وبعبارة اخرى بان تصور الفم عند حذف الحركة من آخر الكلمة ، بالصورة التي يعرض عند التلفظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية ، ولهذا يقال ان الاشمام يحس به البصير ، دون الاعمى . وقد تقدم في باب نائب الفاعل بيان ان الاشمام هناك غيره ه هنا وان توهم بعضهم الاتحاد . ( اوقف مضعفا اي مشددا ما اي حرفا ليس هما ) ( اذ هي وحدها مستقلة حتى ان اكثراهم يوجبون حذفها للتخفيف اذا كانت غير اول ، كما مررت الاشارة اليه في مر ، واذا فعنفتها صار النطق بها كالتهوع ، او ) ليس ( عليلا ) لكونه ايضا ثقيلا فإذا ضعف يصر اثقل ، والوقف محل التخفيف ويشرط ايضا ان يكون ما قبل آخر الكلمة متحركاً واليه اشار بقوله : ( ان قفا اي تبع الحرف الموقف عليه الموصوف بما ذكر ) اي ليس هما او عليلا ( حرفاً محركاً ) وإنما اشترط ان يتمحرك ما قبل الآخر ، لأن المقصود بالتضعيف بيان كون الحرف الاخير متحركاً في الوصل وإذا كان ما قبله ساكناً لم يكن هو إلا متتحركاً في الوصل ولا يلزم التقاء الساكنين ، فحيثند لا يحتاج البيان . وعلل بعضهم هذا الاحتراط بأنه لل الاحتراز من اجتماع ثلث سواكن في الوقف ، وإذا اجتمع هذه الشرائط يجوز التضييف ( كهذا جعفر ) بتشديد الراء ، ( وهذا وغل ) بتشديد اللام وهو وزان كبد او حبر بمعنى المعز الجبلي ، ( بخلاف الهمز كخطأ ) فإنه لا يضعف لما تقدم ، ( و ) بخلاف ( العليل ) سواء في ذلك الياء ( كالقاضي ، و ) الالف نحو ( يخشى و ) الواو نحو ( يدعوا والتابع ساكناً

كمعرو فانه ) لا يضعف ايضا لما تقدم ( او حركات انقل عند الوقف من الموقف ) اي الحرف الاخير ، ( لساكن قبله ) بشرط ان يكون بحيث ( تحريركه لن يحظل اي ) ان ( يمنع نحو وتواصوا بالصبر ) بنقل كسرة الراء الى ما قبله اعني الباء ونحو قوله :

(انا ابن ماوية (إذ جد النقر) وجائت الخليل واتاني زمر

بنقل ضمة الراء الى ما قبله اعني القاف قال النظام في تفسيره عند قوله تعالى والفجر ، روى ابن مهران الاسكندراني عن أبي عمرو انه كان يقف على والفجر واشباهها بنقل حركة الراء الى ما قبلها انتهى ( ولا ينقل الحركة الى متتحرك كجمفر ) إذ المتتحرك لا يقبل حركة اخرى ، ( ولا ) الى ( ممتنع التحريرك اما لتعذر ) تحريركه ( كالانسان ) فلا ينقل حركة النون الى الالف ، لأنه لا يقبل الحركة ( او استئصال ) تحريركه ( كتمثيل وخرف ) لأن حرف العلة يزيد بنقل الحركة اليه ثقلاً ( او ) لكون مقتضى النقل ( اداء الى بناء لا نظير له كبشر ) بكسرة وسكون حال كونه ( مرفعاً ) اذ النقل فيه حينئذ ، يؤدي الى وزن فعل بكسرة فضمة ، ( و ) نحو ( ذهل ) بمحروراً وزان فعل اذ النقل فيه حينئذ ، يؤدي الى وزن فعل بضممة فكسرة وهذه ان الوزنان لا يوجدان في الاسماء إلا مؤلاً كما يجيء في اوائل باب التصريف في قوله :

و فعل اهمل والعكس يقتل لقصدهم تخصيل فعل بفعل فمن اجل ذلك يمتنع النقل فيما ( كما سيأتي ) من المصنف التصريح بذلك في البيت الثاني .

ولا خلاف في نقل الضم والكسر ، اذا اجتمع شرائطه وكذا نقل الفتح من المهموز ، كما سيأتي ( و ) اما ( نقل فتح من سوى

المهوز ) فاعلم انه ( لا يراه نحوى بصرى ) محتاجاً بان النقل في الضمة والكسر للتسلل الى بقائهما بوجه ، لقوتها بخلاف الفتحة فانها خفية فاغتفر حذفها فلا تنقل بل تمحض ( واما ) نقل الفتح ( من المهموز كخبء ) في قوله تعالى : يخرج الحباء .. ( فيه ) البصري فيجوز نقل فتح المهمزة الى ما قبلها كما يجوز ذلك في ضممتها وكسرتها لان الوقف على المهمزة مع سكون ما قبلها مستثقل ، سواء كانت مفتوحة او غير مفتوحة ، ( وكوف ) اي كوفي حذف ياء النسبة لضرورة الشعر .

( نقل الفتح من سوى المهموز ايضاً ) ، فيقول رأيت الهند بفتح النون ، ( والنقل ان ي عدم ) بسببه ( نظير للاسم حينئذ بان يكون المنقول ) بعد النقل ( ضمة مسبوقة بكسرة ، او بالعكس يمتنع كما تقدم ) مثالهما اعني بشر مرفوعاً وذهل مجروراً ، ( ولكن ذاك النقل ) المدوم بسببه النظير ( في المهموز وان ادى الى ما ذكر ) من عدم النظير ( ليس يمتنع ، فيجوز في رده ) بكسر الراء وسكون الدال آخره همزة بمعنى المعين في المهمات ، ومنه قوله تعالى : « فارسله معني رده يصدقني اني اخاف ان يكذبون » ( و ) في ( كفؤ ) بضم الكاف وسكون الفاء آخره همزة ، بمعنى المماطل ( هذا رده ) بنقل ضمة المهمزة الى الدال ، ( ومررت بكفؤ ) بنقل كسرة المهمزة الى الفاء ، وان لزم منه بناءان مهلان لحصول التخفيف بالنقل فيما آخره همزة اذ تقدم آنفـاً ان الوقف على المهمزة مع سكون ما قبلها مستثقل مطلقاً ( ثم لما صدر في الضابط ) اي في قوله ، فصل وغيرها التأنيث من سحرك الخ ( اشتراط ان يكون الموقوف عليه غير هاء التأنيث ليغفل فيه ) اي في الموقوف عليه ، ( ما ذكر احتاج الى بيان ما يفعل فيه )

اي الموقوف عليه ( اذا كان هاء ) التأنيث ( فقال في الوقف تاء تأنيث الاسم هاء جعل ) عند الوقف ، وقد لا يجعل هاء كما يصرح في آخر الفصل ، واصلها عند جماعة تاء كالتالي في الفعل .

وإنما قلبت في الوقف هاء للفرق بين التأنيث الاسمية والفعلية او بين الاسمية التي للتأنيث كعفريمة بمعنى الداهية ، والتى لغيره كعفريمة بمعنى الخبيث وعنكبوت ، او للفرق بينها وبين التاء التي من نفس الكلمة نحو وقت وتحت وبيت ، وإنما قلبت هاء ، لأن في الهاء هما ولينا اكثر مما في التاء فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة اولى ، ولذلك تزداد في الوقف فيما ليس فيه تاء هاء السكت كما يأتي في الفصل الآتي :

وقال بعضهم : ان الهاء في تأنيث الاسم هو الاصل ، وإنما قلبت تاء في الوصل إذ لو خللت بحالها هاء ، لقليل رأيت قائمها بالتنوين والتنوين تقلب الفاء في الوقف كما تقدم ، فليتبس في الوقف بهاء المؤنث فقلبت في الوصل تاء لذلك ثم لما جيء في الوقف رجمت الى اصلها وهو الهاء ، وإنما لم يقلب التنوين في نحو قائمة الفاء بل حذف بعد قلب التاء هاء ، خوفا من اللبس المذكور . وإنما تقلب هاء ( ان لم يكن بساكن صح وصل كعسلمة وفتاة ، بخلاف ما اذا وصل ) التاء ( به ) اي بالساكن الصحيح ( كبنت واخت ) فلا تقلب التاء فيما هاء ، لأنها فيهما لما سكن ما قبلها صارت كأنها ليست للتأنيث اذ فتح ما قبل تاء التأنيث واجب غالبا وإنما جيء بالباء ، للاحراق الثنائي بالثلاثي : اعني قفل وجذع ، وهذا مراد من قال ان التاء فيهما ليست للتأنيث وإن كان فيها رائحة التأنيث ، لاختصاص ابدال التاء من اللام المحذوف

بالمؤنث ، الا انها خالفة من حيث اللفظ لقاء تأنيث ، لسكون ما قبلها او لكونها كلام الفعل للكلمة بسبب كونها بدلاً منها ولذلك لم تقلب في الوقف هاء .

( وبخلاف تاء تأنيث الفعل كقامت ) فلا تقلب هاء خوف اللبس بالضمير في نحو ضربه ، ويحمل مالاً ليس فيه بما فيه اللبس ( واما ) تاء ( تأنيث الحرف كثمة وربة ، فاختار ) بعضهم انها كتابة تأنيث الفعل ، لا تقلب هاء لما ذكر . ولكن اختار المصنف ( في شرح الكافية جواز ذلك فيها ، فيقال ربها وثمه ) بقلبها هاء ( قياساً على قوله في لات ) عند الوقف ( لاء ، وقل اذا اي جعل التاء المذكورة هاء في الوقف في جمع تصحيح المؤنث ) تشبيهاً بالفاء في المفرد لكونها مفيدة للتأنيث كفادتها معف الجمع ، ( كقول بعضهم ) قيل رواه الطبراني في الكبير والوسط وغيرهما عن ابن عباس ، ان النبي ( صلى الله عليه وآله ) لما عزى بابنته رقية قال : الحمد لله ( دفن البنات من المكرمات ) والمعهدة عليه . والدفن مبتده مضان الى البنات ومن المكرمات بفتح الميم الاولى وسكون الكاف وضم الراء خبره . وحاصل المعنى ان موارات البنات من الاعمال الحسنة ، لأن بقائهن عار على الآباء ولذلك كانوا يفتخرن بزدهن اي دفنهن حيات ، كما اشير اليه في قوله تعالى : « واذا الموءودة سئلت يا اي ذنت قتلت » فتأمل جيداً .

( و ) قل ايضاً جعل التاء هاء في الوقف ( في ماضاهما ) اي في ما شابه جمع تصحيح المؤنث ( كهبات واولاً ) وهذا بناء على جعل هيبات مفرداً . اصله هيبة على وزن زلزلة ، والقلقة قلبت الياء الثانية الفا لتحرركها وانفتاح ما قبلها ، والباء

فيها للتأنيث كما في بقية المفردات واما بناء على جمله جمع هيبة بمحذف الياء الثانية بعد قلبها الفا ، لانتقاء الساكين بسبب الف الجمع فالاكثر الوقف عليها كالجمع الصحيح بالباء ، لدلالتها فيها على الجماعة والتأنيث جميعا ، فيذكره ابطال صورتها في الوقف بخلاف التاء في المفرد فانها تدل على التأنيث فقط ، واليـه يشير الشارح بقوله : ( وكثير في ذلك عدم الجعل المذكور وغير ذين اي جمع التصحيح وما ضاهاه ) ، سواء كان مفردا او جمعا ( كفرفة و غلمة بالعكس انتهى فالكثير فيه جعل التاء هاء والقليل عدم ذلك ) .

## فصل

( وقف بباء السكت على الفعل المعل ، بمحذف آخر كاعط من سئل ولم يعط ، وقل في الوقف عليهما اعطاه ولم يعطه . وذلك جائز) دفعها للاجحاف ، لانك اذا لم تأت بالها وسكتت آخرهما بمحذف لامهما ، يلزم الاجحاف بمحذف الحركة زائدا على ما حذف بالاعلال وقد تقدم نظيره مع ما فيه ( وليس ) الوقف بباء السكت ( حتما ) اي واجبا ( في جميع الموضع سوى ) ثلاثة مواضع ، اولها ( ما اذا كان الفعل قد بقى على حرف واحد كع ) من وعي يعي ، لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء بالساكن في حرف واحد وبعبارة اخرى لان الوقف لا يكون إلا على ساكن ، والابتداء لا يكون إلا بمحرك فلا بد من حرف بعد الابتداء يوقف عليه فجيء بالباء لسهولة السكت عليه ، وثانيها قوله : ( او ) بقى الفعل على ( حرفين احدهما زائد

كبير بجزوما ، فإنه واجب ) أيضا . ( فيقال فيهما عه ولم يعه ) بالهاء للسكت ، وجوبا على ما يظهر من العبارة ، ومن ذلك قوله تعالى : لم يتثنى على القول بأنه من السنة بفتح السين ولا مهاوا ، وأما على القول أن لامها هاء فالهاء اصلية ، وأما على القول بأنه من الحمام المسنون ، فاصله لم يتثنى بثلاث نونات ابدل الثالث الفاء وحذف كراهة اجتماع الامثال فالهاء للسكت : ومعناه لم يتغير بمرور الزمان . قال بعض المحققين : وهذا مردود باجماع المسلمين ، هل وجوب الوقف على نحو لم إك ومن تق ، بتراك الهاء خوف الالتباس بالضمير المنصوب ويأتي الاشارة الى هذا الاختلاف عنقربيت .

( فراغ ما رعوا ، وما في الاستفهام أن جرت ، حذف الفها وجوبا ) سواء كان الجار حرفا ، او اسما وذلك لأن لها صدر الكلام ولم يمكن تأخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها ، حتى يصير المجموع ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام ، لذا يسقط الاستفهام عن مرتبته اي التصدر ، فجعل حذف الفها دليلا على التركيب هذا ولكن قال نجم الانمة وقد جاء الالف ثابتنا نحو :

على ما قام يشتمي لثيم كخنزير تمرغ في دمان  
و اذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية لم يحذف الفها نحو بماذا تشتعل  
لان ذا لما لم تثبت زياته ولا كونه موصولا إلا مع ما صار ما مع  
ذا ككلمة واحدة وصار الالف كأنه في وسط الكلمة والحدف قليل في  
الوسط ليحصله من الحوادث . انتهى ، ( واولها الهاء ) للسكت ( ان  
توقف ) حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة ( نحو يا اصدقاء لم  
اكته له : وذلك ) اي ابيان الهاء بعد حذف الف ما الاستفهامية

( جائز وليس حتما في جميع الموضع سوى ما اذا انخفض باسم باسم ) . وهذا هو الموضع الثالث ( كقولك في اقتضاء اقتضى اقتضاء له ) وانما وجوب الحاق الهاء . اذا كان الجار اسم دون ما اذا كان حرفا . لان المجرور بالحرف متصل به وحرف الجر لا يستقل بمعناه فكأنه معه كالجزء . فلذلك لم يجب الهاء بخلاف المجرور بالاسم . لان الاسم المضاف مستقل بالدلالة فهو معه كالمفصل وهو على حرف واحد ، فلذلك وجوب معه الهاء ، لثلا يلزم الابتداء بالساكن او الوقف على المتحرك ، لان الوقف لا يكون الا على ساكن والابتداء لا يكون الا بمحرك ، فلا بد من حرفين يبتدا بأحدهما ويوقف على آخر .

( ووصل ذي الهاء ، اجز كائن بكل ما حرك تحريرك بناء لزم ) اي بناء يكون دائما في الكلمة ، فحيثما وصل الهاء جائز ( عند الوقف عليه ) ، ابقاء للحركة كما زادوا هزة الوصل في الابتداء ، للتوصيل بها الى بقاء السكون ( نحو هاؤ ام اقرؤا كتابيه ) بالحاق الهاء ببناء المتكلم ، لأن ضمير والضمير دائم البناء قال النيشابوري في مقدمة تفسيره وكتب في الحاده لبيان الحركة كتابيه وماليه وحسائيه وسلطانيه وفي القارعة ماهيه باثبات الماء واختلف في لم يتسعه ويداهم اقتضيه ان الهاء فيما ليبيان الحركة او لغير ذلك . انتهى .

( ولزم ) في البيت ( صفة بناء ) لا صفة تحريرك ، ( احتذر به عما لا يلزم بناء ) اذ البناء حينئذ شبيه بالاعراب في كونه في معرض الزوال : ( كالتالي ) لأن الضمة البنائية فيه ، تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزواله كحدوث حركة الاعرابية بحدوث العامل وزواله

بزواله ، ومن هذا القبيل نحو لارجل ( فلا توصل به الهاء ) لأن آخرها مظنة التغير ، فلا يجوز زيادة حرف لا معنى له لبقاء حرفة لا اهتمام بوجودها لعروضها ، ولكن المنادي واشباهه لا حالة ازيد من حرف واحد بل من حرفين في الاكثر ، فلا يلزم الابتداء الساكن ولا الوقف بالحركة ، ( ومثله الفعل الماضي ) لأنه إنما بني الماضي على الحركة والاصل فيه أن يسكن ، لمشابهة المعرب كما تقدم في اوائل الكتاب في باب المرب والمبني فحركته أيضاً عارضة .

( وشذ بغيه ذلك ) اي وصل الهاء بما لا يلزم بنائه ( كما قال ووصلها بغير ذي تحريرك بناء اديم شذ ! نحو ) قوله : يا رب يوم لي لا اضلله ارمض من تحت ( واضعى من عمله ) فوصل الهاء بدل مع كونه متغيراً بحركة البناء المعارضي كما تقدم في باب الاضافة لكنه شاذ ، ( وقوله في المدام بناء استحسننا بيان لا حسنية الاتصال ، فلا يعد مع قوله ووصل ذي الهاء ) اجز الى آخر ( البيت المبين الموقوع تكراراً فتأمل ) .

( وربما اعطي لفظ الوصل ما للوقف نثراً ، من الحق الهاء ) للسكت ( نحو ) قوله تعالى : ( لم يتسعه وانظر ) قد تقدم الكلام فيه آنفاً فراجع . ونقول هنا زائداً على ما تقدم ، انه الحق هاء السكت في حال وصل لم يتسعه بلفظة انظر . ( وغيره ) اي غير الحق الهاء وهو قلب الالاف واواً ( نحو هذه حبلو يا فق ) فقلب الالف حبل وواواً في الوصل ، كما يفعل ذلك في الوقف : وذلك لأن الالف خفية فإذا وقف عليها خفيت غایة الخفاء ، حتى يظن معدومة فابدلوا حرفآ من جنسها وهو اظهر منها ، وقد تبدل ياء او هاءة

لذلك لكن الابدال ضعيف مطلقاً . ( وفها ذلك ) اي اعطاء لفظ  
الوصل ما للوقف ( منتظماً ) اي في الشعر ، لأن الشعر محل الخروج  
عن القياس للتسهيل على الشاعر ( نحو ) قوله :

ترى ما القى الدبا سبباً ( مثل الحرير وافق القصبا  
بتضييف الباء ) في القصبا وصلأ ، كما يضعف وقفاً ، ثم اتى  
بعرف الاطلاق اعني الالف وعلامة كونه وصلأ تحريرك الباء ، ومثله  
الباء في سبباً فلا تغفل ومن جعل اول البيت لقد خشيت ان ارى  
جدباً فقد توهם ، اذ اوله ما ذكرنا فتنبه .

## هذا باب الامالة

( هي ) في اللغة مصدر قوله املت الشيء امالة اذا عدلت به  
إلى غير الجهة التي هو فيها ، وفي الاصلاح ( كما قال ) المصنف  
( في شرح الكافية ان ينحى ) اي يقصد ويمال ( بالالف نحو الياء )  
اي جانبها وناحيتها ( وبالفتح قبلها نحو الكسر ) .

وبعبارة أخرى هي عدول بالالف عن التلفظ به تماماً إلى الياء  
وبالفتحة عن استواتها إلى الكسرة : بان تشرب الالف شيئاً من الياء  
والفتحة شيئاً من الكسرة . وانما تسمى امالة اذا بولغ في امالتها  
واما اذا لم يبالغ فانه يسمى بين ترقية ، وليس الترقيق الا في  
الفتحة قبل الالف وليست الامالة لغة جميع العرب ، فان اهل الحجاز  
لا يميلون الا قليلاً واحرص الناس عليهم بنو تميم بخلاف سائر

وللامالة اسباب وموانع حسب ما سيفصل في ما يأتي . والاسباب ليست بمحاجة لها ، بل مجرد لغة لها عند من هي في لفته يخالف المowanع فانها توجب المنع كما يأتي عن قريب ، والغرض من الامالة احد امرین :

اولهما : تنااسب الاصوات وتقاربهما ، وبيان ذلك ان النطق بالياء والكسر مستغل منهدر ، والنطق بالفتحة مستعمل متصرد . وبالامالة تصير الالف من نمط الياء والفتحة قبلها من نمط الكسرة في الانحدار والتسلل ، فتصير الاصوات متناسبة متقاربة وقد بين هذا في علم التجويد وفي بيان خارج الحروف ، ونحن نشير اليه فيما بعد في مقام مناسب له ان شاء الله تعالى .

وثانيهما : التنبية على اصل او غيره حسب ما سيفصل فيما يأتي ، ويدخل في هذا رعاية تنااسب رؤس الآي وغيرها .

( الالف المبدل من ياء في طرف ) اي في آخر ( أمل ) ، ولا فرق في ذلك بين كونه في اسم ( كالهدى و ) فعل نحو ( هدى ) فهذا : اي كون الالف مبدلًا من ياء احد الاسباب . والغرض منه الاشارة الى الاصيل ، ( كذا امل الالف الواقع منه الياء ) المفتوحه ( خلف في بعض التصاريف ) : بان يرجع الالف ياء بشرط ان يكون الخلافة ( دون حرف مزيد معها ) اي لا يكون رجوع الالف ياء بسبب زيادة حرف ، بل بالاعلال فقط او بشرط ان يكون تلك الخلافة والرجوع من دون ( شذوذ لوقوعها ) : اي من دون ان تكون وقوع الخلافة في لغة شاذة ، سواء كان اصلها ياء نحو هدى فان الفه تصير ياء عند اتصال الضمائر بها نحو هديت هديننا ، ففيه سببان وغيرهان :

احدهما : ما مر آنفا . وثانيهما : الاشارة الى ما يؤول اليه الالف في بعض التصانيف ، او كان اصلها واوا نحو دعا فان الالف فيه تصير ياء مكسورةً ما قبلها قياساً اذا بني للمفعول : نحو دهى ، او كان الف الثنائي او الاخلاق ( كحبيل ) وارطى فانها فيهما تصير ياء في المثنى والجمع ، كما تقدم في بابهما والعلامة تعد منفصلة مع ان المراد بالمزيد المشروط عدمه . ما كان حرفا واحدا ، ( بخلاف نحو قفنا فان الياء تختلف الفه بزيادة ) حرف واحد ( في التصغير كقفني ) بضمة فتحة وتشديد الياء : اصله قفيو فاجتمعت الياء والواو ، والسابق منها ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء ( وفي التكبير كفني ) بكسرتين اصله قفرو على وزن فمouل ، قلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع الواوين ، فصار قفوی فاجتمعت الواو والياء والسابق منها ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء . وقلبت ضمة الثانية كسرة لتسليم الياء من القلب واوا ، ثم كسرت الفاء اعني القاف اتباعاً للعين ، ( و ) بخلاف ما تختلف الياء الفه على ( شذوذ قول ) قبيلة ( هذيل في اضافته ) اي قفأ ( الى الياء ) فانهم يقولون ( قفي ) بفتحتين وياء مشددة ، وذلك شاذ عند سائر القبائل كما تقدم ذلك في آخر فصل المضاف الى ياء المتكلم في قوله :

والغا سلم وفي المتصور عن هذيل انقلابها ياء حسن وهذا اي خلافة الياء في بعض التصانيف ، ثاني الاسباب والغرض منه ما اشرنا اليه قريباً :

وخرج بتقييدي الياء بكونها مفتوحة ، نحو قال وجال وحال من الجولان والحمل لأنه يقال في بعدها قيل وجيل وحيل ، فلا تناسب

الالف فيها ياء مفتوحة بل ساكنة والساكنة ضعيفة وهي كالمعدومة . واعتراض عليه بأنه لو كان ضعيفها لاجل انقلابها ياء ساكنة ، لوجب امالتها في جمع قفا وتصغيره لأنها تنقلب ياء متجردة قوية بسبب الادغام فتأمل .

( وثبتت لما ) اي للالف الذي ( تليه هاء التأنيث حكم ما ) اي الف ( الهاء عدها من الامالة ) بيان للحكم ( كرماء ) فيما الفه لم تتعرف لأن هاء التأنيث في تقدير الانفصال فالالف وان لم تتعرف لفظا فهي متطرفة حكماً .

( وهكذا امل الالف الكائنة بدل عين الفعل ان يؤول ذلك الفعل ) باعلاله ( عند استناده الى الناء ) الى ( وزن فلت بكسر الفاء ) . ولا فرق في ذلك بين ما كان اصله واوا ( كماضي خف ، و ) ما كان اصله ياء كماضي ( دن وهو ) اي ماضيهما ( خاف ودان ) فالفهمما تعمال ، ( فانك تقول فيهما ) عند استنادهما الى الناء ( خفت ودنت ) بكسر فانهما ، والكسرة في الاول منقولة عن العين وفي الثاني بمحنة اللدالة على ان العين الممحون ياء . وهذا الثالث والرابع من اسباب الامالة . والغرض فيهما مناسبة صوت نطقك بالالف : صوت نطقك باصل الالف : اعني الراء المكسورة في خاف ، والياء في دان .

وبعبارة اخرى : التأنيث على ما كان عليه قبل الاعلال من الكسرة والياء ولذا لم تمل الف قال اذا ليس في الاصل ياء ولا واوا مكسورة وكذلك لا تمل الف الاسم نحو رجل مال اي كثير المال وان كانت مقلبة عن واوا مكسورة اذا اصله مول بفتحة فكسرة ، لأن الكسرة قد زالت ولا تعود ابدا لقلة التصرف في الاسماء .

( كذلك امل الفا تالي الياء ) اي واقع بعد الياء ( كبيان ) .  
وهذا خامس الاسباب ، ( وكذا سابق الياء كبایع ) وهذا سادس  
الاسباب ( كما قال ) المصنف ( في شرح الكافية ) والغرض فيما  
مناسبة صوت نطقك بالالف والفتحة قبلها لصوت نطقك بالياء  
قبلها او بعدها .

( والفصل بين الياء ) السابعة ( وبين الالف المتأخرة ) عنها ،  
( اقتصر في جواز الامالة ، ان كان ) الفصل ( بحرف ) واحد ( وحده  
كيسار ) بفصل السين وحده بين الياء والالف المتأخرة ، ( او بحرف )  
واحد ( مع هاء كجيبيها ادر ) : الجيب ما ينفتح من القميص على  
النحر ، ادر فعل امر من باب الأفعال من دار يدور دورانا ، الشamed  
في فصل الياء الموحدة بين الياء والالف المتأخرة .

( كذلك امل ما اي الفا يليه كسر كعامل ) وهذا سابع الاسباب  
والغرض منه مناسبة صوت نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة  
بعدهما ، ( او ) الفا ( بلي حرفاً تالي كسر كتاب ، او بلي حرفاً  
تالي سكون قد ولـي ذلك السكون كسرآ كشـلال ) بالشين المعجمة  
وهي الناقة الحقيقة . وهذا ثامن الاسباب . والغرض منه مناسبة صوت  
نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة قبلها .

( وفصل الهاء بين الساكن ) المذكور ( وبين الحرف التاليه الالف ،  
كلا فصل يعد لخفاها ) فكان الفصل بحروفين لا بثلاثة احرف  
( فدرهماك ) اي الفه ( من يمله لم يصد : اي لم يمنع من امامته )  
لأنه نظير الالف في شـلال لأن الهاء كالعدم وناتج الاسباب التـناسب  
وسـألي بيـانه عن قـرـيب انشـاء الله .

( و ) اما الموانع فهي ثمانية : سبعة منها ( حرف الاستعلام اي حروفه ، وهي جموع قط خص ضفت ) وثامنها الراء الغير المكورة على تفصيل يأتي بيانه ، اما بيان وجه تسمية هذه الحروف السبعة بالاستعلام ، فهو يتوقف على بيان امور ثلاثة .

الأول - اعلم ان اسنان الانسان غالباً اثنتان وثلاثون وهي على ستة اقسام :

الأول : الثنایا وهي اربع من قدام اثنتان فوق واثنتان تحت الواحدة ثنیة كعطرية .

الثاني : الرباعيات بفتح الراء وكسر العين وتخفيض الياء ، والواحدة رباعية كثمانية : وهي ايضاً اربع اثنتان فوق يمنة ويسرة خلف الثنایا ، واثنتان تحت كذلك ، وهذه الثمانية لقطع الاشياء . والثالث : الانیاب والواحدة ناب وهي ايضاً اربع اثنتان فوق يمنة ويسرة خلف الرباعيات واثنتان تحت كذلك ، وهذه الاربع لكسر الاشياء .

والرابع : الفواحدك وهي ثمان اربع فوق يمنة ويسرة خلف الانیاب واربع تحت كذلك . قال في المصباح : والضاحك والضاحكة السن التي تلي الناب والجمع الفواحدك .

والخامس : الطواحن وهي ايضاً ثمان اربع فوق يمنة ويسرة خلف الفواحدك ، واربع تحت كذلك . قال في المصباح : الطواحن الاضراس الواحدة طاحنة الياء للمبالغة .

والسادس : الناجذ بالذال المعجمة وهي اربعة اثنتان فوق يمنة ويسرة واثنتان تحت كذلك . قال في المصباح : الناجذ السن بين

الضرس والناب ، وضحك حتى بدت نواجذه قال تقلب المراد الأناب  
وقيل الناجذ آخر الأضراس وهو ضرس الحلم ، لانه ينبع بعد البلوغ  
وكمال العقل وقيل الأضراس كلها نواجذ قال في البارع . وتكون  
النواجذ للإنسان ، والموافر وهي من ذات الحف الاناب انتهى .

قال في مجمع البحرين في حديث النبي ( صلى الله عليه وآله )  
فضحك حتى بدت نواجذه الناجذ من الاسنان بالذال المعجمة الضواحك  
وهي التي تبدو عند الضحك والأكثر انها اقصى الاسنان قبل المراد  
الأول لانه ( صلى الله عليه وآله ) ما كان يصلح به الضحك حتى تبدو  
آخر اسنانه وإنما كان ضحكته ( صلى الله عليه وآله ) التبسم وان اريد  
الاخير فالوجه المبالغة في الضحك من غير ان يريد ظهور نواجذه  
( صلى الله عليه وآله ) في الضحك انتهى . وبعضهم جعل الناجذ  
ايضاً ثمان ، ليصيير المجموع ستة وثلاثين سنناً ، وقال بعض آخر :  
انه ربما عدلت في بعض الناس فيكون عدد اسنانه ثمانية وعشرين .  
الامر الثاني - اعلم أن خارج ابتدائهما من الشفتين ، وانتهائهما  
أقصى الحلق ، فالباء والميم والواو خرجها ما بين الشفتين . وتسمعى  
هذه الحروف الثلاثة شفوية او شفوية ، والفاء خرجها باطن الشفة  
السفلى وطرف الشفاف ، وبعضهم جعل خرج الفاء ايضاً ما بين الشفتين  
وجمل خرج الباء والواو واحداً ، وخرج الفاء والذال المنقوطةين والثاء  
المثلثة طرف اللسان وطرف الشفاف اي رؤوس الشفاف المليمة ، والخارج  
المصاد والزاي والسين طرف اللسان والشفاف اي : انها تخرج من  
بين رأس اللسان والشفاف من غير ان يتصل طرف اللسان بالشفاف ،  
بل يحيط بها ويسامتها وبعضهم عبر بما طرف اللسان والشفاف ، وعليه

يتحدد مخرجها مع خرج النون كما يأتي وللطاء والدال المهملتين والثاء المثناء من فوق طرف اللسان واصول الثناء ، وللام قريب رأس اللسان الى رأسه مع مسامته من الحنك فوق الثناء ، والراء مخرجها قريب من مخرج اللام ما يلي طرف اللسان الى منتهائه وما فوق ذلك من الحنك ، وللنون منها وما يليهما بعد مخرج الراء ، وقال بعضهم : مخرج الراء هو مخرج النون غير انه ادخل في ظهر اللسان قليلاً ، لانحرافه الى اللام اي الراء مائل الى اللام وللضاد اول احد جاني اللسان وما يليهما من الا ضراس واخراجها من جانب اليسير اكثر واسهل نسبياً ، لان التلفظ بهذا الحرف متسر على العجم بل على العرب قال ( صلى الله عليه وآله ) انا افصح من نطق بالضاد .

قال في المصباح : الضاد حرف مستطيل ومخرجها من طرف اللسان الى ما يلي الا ضراس ، ومحرجه من الجانب اليسير اكثر من اليمين وال العامة تجعلها غلام فتخرجهما من طرف اللسان وبين الثناء ، وهي لغة حكمها الفرام عن المفصل قال من العرب من يبدل الضاد غلام فيقول عظمت الحرب ، ومن العرب من يعكس فيبدل الظاء ضاداً ، في يقول في الظهور ضهر وهذا وان نقل في اللغة وجاز استعماله في الكلام فلا يجوز العمل به في كتاب الله تعالى ، لان القراءة سنة متبعة وهذا غير منقول فيها انتهى .

والمخرج للجيم وسط اللسان ومسامته من الحنك ، وللشين المعجمة ما يليه الى خارج الفم وللية المثناء من تحت ما يلي مخرج الشين ايضاً الى خارج الفم ، وللقاء اقصى اللسان وما فوقه ، وللكاف منهما وما يليهما ، وللهمزة والمهاء والالف اقصى الحلق ، وابعدها عن

عن الفم والهمزة ، ثم الهماء ثم الالف . وبعضاً يقال ثم الالف  
ثم الهماء .

وقد يقال الالف والهماء مخرجاً واحداً . وعند بعض هذان الحرفان  
لا يخرج لهما إلا هواء الفم ، كما قيل ذلك في حروف اللين أيضاً .  
وللعین والخاء المهملتين وسط الحلق على الترتيب ، وللتين والخاء المنقوطتين  
ادنى الحلق إلى الفم أيضاً على الترتيب . وهذه السبعة تسمى حلقة  
واعلم أن حروف التهيجي في لغة العرب عند المشهور هي التسعة  
عشر التي ذكرنا ، ولم يكمل هذا العدد من هذه الحروف ، إلا في  
لغتهم ولا همزة في كلام العجم إلا في الابتداء ولا ضاد إلا في لغة  
العرب ، ولذا قال ( صلى الله عليه وآله ) : « أنا أفصح من نطق  
بالضاد » يعني العرب كما اشرنا إليه سابقاً ، وعد لام الف حرفًا  
واحداً مستقلاً عامي لا وجه له وبعضاً لا يعد الهمزة أيضاً حرفًا  
مستقلاً .

وقد يتفرع من هذه الحروف حروف أخرى بين بين ، يعلم مخرجاً  
ما ذكرنا . وحقيقة التفريغ اشراط صوت حرف صوت حرف غيرها  
وهذا غير البدل الذي سيأتي في باب التصريف لأنه بدل حرف  
بحرف بالصراحة خالصة من صوت المبدل منه ، بخلاف ما نحن فيه  
فإن الفرع يخرج من مخرج بين بين ، فيبقى من صوت المتفرع منه  
شيء . والتفرع : فصيح ، ومستهجن أما الفصيح فثمانية :  
ال الأول : تفخيم الالف باء ينبعي بها نحو الواو ، كالصلة  
والزكاة والحياة ولذلك يكتبونها بالواو . قال في شرح النظام ؛ وأما  
الالف الثالثة فإن كانت منقلبة عن ياء نحو فق ، كتبت ياء والا

فالالف نحو عصا . ومنهم من يكتب الباب كله ثالثة كانت او فوقها منقلبة عن الياء او غيرها ، بالالف لانه القياس . وقد كتبت الصلة والزكوة بالواو دلالة على التفخيم انتهى .

الثاني : نقحيم اللام اذا كانت تالية الصاد او الضاد او الطاء اذا كانت هذه الحروف مفتوحة او ساكنة كالصلة و يصلون ، فاربعتهم يلفظ بها بالتفخيم وكذا لام الله اذا كان قبلها ضمه او فتحة ، وهذا هو الوجه في ضم بعض القراء الضمير في عليه الله وان كان قياس النحوي فيه كسره .

الثالث : التلفظ بالصاد مفتراعا بالزاي ، يعني بالصاد نحو الرأي اذا كان بعدها دال متجركة سواء كانت الصاد متجركة نحو صدد وصدق ، او ساكنة نحو قصد وصدق فيصير الصاد بين بين اي يصير خرجه بين خرج الصاد وخرج الزاي ، لئلا يذهب صوت الصاد بالكلية فينبوت ما فيها من الاطباق ، ويأتي الاطباق في الامر الثالث .

الرابع : التلفظ بالجيم كالشين يعني يلفظ بالجيم شبيها بالشين ، اذا كانت ساكنة قبل الدال نحو اجدر او قبل التاء نحو اجتمعوا .  
الخامس : ان يتلفظ بالذون الساكنة بالاخفات والخففة بان يصير خرجها الحشوم . وذلك قبل غير حروف يرمليون وحروف الحق والباء نحو عنك ومنكم ومن جاء .

السادس ، والسابع ، والثامن : ان يتلفظ بالهززة بينها وبين الالف نحو سمثال ، وبينها وبين الياء نحو مثل بفتحة وكسرة وبينها وبين الواو نحو مثول بالضبط المذكورة .

واعلم ان الهمزة لما كانت ادخل حرف الحلق ، ولها نبرة كريهة  
بعيده تتحرك عند التلفظ بها صريحاً ويجري بجري التهوع ، نقلت  
بذلك على اللالفظ فخففتها قوم وهم اكثراً اهل الحجاز ولا سيما قريش .  
وروى عن مولى الموحدين ( عليه السلام ) « نزل القرآن بلسان قريش  
وليسوا اهل نبر ولو لا ان جبرئيل نزل بالهمزة على النبي ( صل الله  
عليه وآله ) ما همنا » وحقيقةها غيرها .  
واما المستهجن فخمسة :

الاول : تقريب الصاد المهملة من السين المهملة ، لكونهما قربي  
المخرج كقولهم في نحو صبغ سبخ .

الثاني : تقريب الطاء المؤلفة من التاء المثلثة من فوق . وهذا  
يكون في كلام عجم اهل الشرق كثيراً ، لأن الطاء في اصل لغتهم  
معدوم ، فإذا نطقوا بها تكلموا ما ليس في لغتهم فنطقوا بشيء بين  
الطاء والتاء : كقولهم في سلطان سلطان .

الثالث : تقريب الغاء من الباء وبالعكس . وهذا كثير في لغة  
العجم والعرب [ إنما أخذوا منهم ، لمحالظهم ايهم بل بعض العجم  
كالافغان وبعض الاتراك ليس لهم مخرج الغاء اصلاً ، اذا لم يمحالظوا  
غيرهم من الطوائف .

والرابع : التلفظ بالضاد المتنقطة بين الضاد والظاء . وهذا في  
لغة قوم ليس في لغتهم ضاد ، فإذا احتاجوا الى التكلم بها في العربية  
فربما تلفظوا بها ظاء كما تقدم من المصباح لآخرتهم ايام من طرف  
اللسان واطراف الشفاه . وربما تكلموا آخرتها من مخرج الضاد فلم  
يتأت لهم ، فخرجت بين الضاد والظاء . وبعض الاعاجم اعني الافغان

يتلفظ بها قريباً من الفين .

الخامس : التلفظ بالكاف كالجيم نحو جافر في كافر . وهذا في الاتراك كثير ، فأخذوا العرب منهم وعكسه اي التلفظ بالجيم كالكاف نحو كمل في جمل قيل . وهذا في عرب البحرين كثير .  
الامر الثالث اعلم ان الحروف باعتبار اوصافها تنقسم الى تقسيم منها : تقسيمها اي جميع الحروف الى المجهورة والمهموسة .

المجهورة تسعه عشر حرفآ وهي : ظل قوله وغض إذ غزا جند مطیع وإنما سميت هذه الحروف بمحورة ، لانه لابد في بيانها واخراجها من جهر ما ولا ينتهي النطق بها إلا كذلك ، والجهر رفع الصوت . وإنما تكون بمحورة لأن اللام يشبع الاعتماد في مخرجها ، فمن اشباع الاعتماد يحصل ارتفاع الصوت ويعرف ذلك من التلفظ بالكاف مكرداً بالحركة : نحو فتف بالحركات الثلاث من دون الاشباع ، او قاققا او قوقوق او قيق في بالاشباع .

المهموسة عشرة احرف وهي حروف مستشحث خصفيه بالهاء ، ومعنى الكلام مستشحد عليك هذه المرأة التي اسمها خصفة ، والشحد والشحد اللاح في المسألة ، ولذلك يقال للمتكدي شحاث وشحاذ . وإنما سميت هذه الحروف مهموسة لانه ينتهي لك ان تتفاق بها وتسمع منك خفياً ، والهمس الاخفاء ويعرف ذلك من التلفظ بالكاف مكرراً بالحركة نحو ككل بالحركات الثلاث من دون اشباع ، او مع الاشباع نحو كاكا ووكوكو وكى كى ، واذا عرفت التفاوت بين القاف والكاف مع كونهما متقاربي المخرج ، فمعرفة بين المتباينين اظهر واسهل .

وقيل المجهورة يخرج اصواتها من الصدر والمهوسة يخرج اصواتها من خارجها في الفم ، وذلك مما يرخي الصوت فيخرج الصوت من الفم ضعيفاً .

ومنها : تقسيمها الى الشديدة والرخوة وما بينهما ، ويعني بالشديدة ما اذا اسكنته ونطقت به لم يجر الصوت ، بل ينحصر في المخرج يسمى في ان ثم ينقطع وحروفها اجدك قطبت اي عرفتك عبوساً ، ويعني بالرخوة ما يجري الهوت عند النطق بها ولا يحبس في المخرج ، وحروفها ما عدا حروف المذكورة وما عدا حروف لم يروعنا . وهذه الحروف اي لم يروعنا تسمى المعتدلة بين الرخوة والشديدة لان هذه الاحرف الثمانية ينحصر الصوت عند التلفظ بها في حال الوقف في مواضعها ، لكن يعرض لها اعراض يجب خروج الصوت من غير مواضعها .

ومنها : تقسيمها الى المطبة بفتح الباء والمنفتحة بفتح التاء . فالمطبة ما ينطبق اللسان معه على الحنك إلا علي ، فيصير الحنك كالطبق على اللسان فيحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك ؛ وهي الصاد والضاد والطاء والظاء .

والمنفتحة بخلافها فلا ينحصر الصوت عند النطق بها بين اللسان والحنك بل يكون ما بين اللسان والحنك منفتحاً . وهذا الانسان في الحقيقة متوجز فيهما ، لأن المطبة والمنفتحة إنما هو اللسان والحنك . وأما الحروف فهي مطبة عنده او منفتحة عنده فاختصر في تسعة الحروف فقيل لها منطبة ومنفتحة ، كما قيل الاسم المشترك فيه كله ظل العين مشترك . ومثله كثير في كلامهم .

ومنها : تقسيمها الى الزلقة والمصمة .

فالزلقة حرف مر بنفل والنفل الغنيمة ، وانما سميت هذه الستة حروف الزلقة ، لأن الزلقة في اللغة الفصاحة والخلفة في الكلام ، وهذه الستة اخف الحروف واسهلها لا ينفك رباعي ولا خماسي عن حرف منها الا شاذًا ، لأن الرباعي والخماسي ثقيلان فلم يغليا من حرف سهل على اللسان ، للتعادل .

وال المصمة بخلافها وهي ما عدا الستة المذكورة . وانما سميت مصمة ، لأنها صمت عنها في بناء رباعي او خماسي منها ، لشدة صمتها على اللسان فلم يبن منها رباعي او خماسي منها مجردًا من حروف الزلقة . وقيل انما سميت مصمة لأن الشيء المصمم الذي لا جوف له ، فيكون ثقيلاً . وهذا الوجه اول ، لأنها عند حروف الزلقة في المعنى فمضادتها لها في الاسم ايضاً انساب .

ومنها : تقسيمها الى حروف القلقة ، والصغير ، واللينة ، والمنحرف والملكر ، والهاوي ، والمهتوت .

فحروف القلقة ما ينضم الى الشدة فيها ضفت في الوقف ، وذلك لاتفاق كونها شديدة وبجهورة معاً فالجهور يمنع النفس ان يجري معها والشدة تمنع الصوت ان يجري معها فلذلك يحصل ضفت اللسان في الوقف مع شدة الصوت المتضلع من الصدر ، وهذا الضفت التام يمنع خروج ذلك الصوت فإذا اردت بيانها عند النطق بها ساكنة ، احتاجت الى قلقة اللسان وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها فيسمع . وحروفها قد طبع من الطبع وهو الضرب باليد على شيء مسحوب كالطبل ويقال ايضاً طبع الرجل يطبع فهو اطبع اي احمق . وانما سميت

هذه الحروف حروف القلقة ، اخذآ من قوله قلقله اذا حرکه او من القلقة بمعنى شدة الصوت ، او الضرب على الاشياء اليابسة والكل مناسب للتسمية . وقد يقال لها حروف اللقلقة وهي شدة الصياح وفيه ايضاً مناسبة .

واما حروف الصغير فهي الصاد والراء والسين المهملات ، ووجه التسمية فيها ظاهر لانها تخرج من بين الثنایا وطرف اللسان فينحصر الصوت هناك ، ويأتي كالصغير .

واما حروف اللينة فمعروفة اعني الواو والياء والالف . سمعيت بذلك اما لما فيها من قبول المد ، او لانها تخرج بلين من غير كافية على اللسان لا تسع مخارجها وقد تقدم للمقام تحقيق دقيق في بحث ترجمة المنادي فراجع .

والمنحرف اللام . وانما سمي بذلك لان اللسان ينحرف عند النطق به والمكرر الراء وانما سمي بذلك لان طرف اللسان اذا تكامل به كأنه يتبعثر اي يقوم فيعثر للتكرير الذي فيه ، ولذلك كانت حركته كجهركتين .

والهاوي الالف والهاوي بمعنى ذي الهواء كالابن والتامر . وانما سمعيت بذلك لانساع هواء الصوت به اشد من اتساع مخرج الواو والياء ، لانه تضمن الشفتان للماو فيشقق المخرج ويرفع اللسان قبل المخرج بالياء ، واما الالف فلا يعمل له شيئاً من هذا ، بل تخرج المخرج فيخرج من هواء الفم .

والمهبتوت الثناء المثنوأة من فوق . وانما سمعيت بذلك لسرعتها على اللسان وخفتها ، اخذآ من هبت الكلام به في سرعة لانه مدرف .

خفيف لا يصعب التكلم به على سرعة .

ومنها : تقسيمها الى حرف الاستعلام والانخفاض .

اما حروف الاستعلام فهي ما ذكره الشارح ، وإنما سميت بذلك لارتفاع اللسان عند النطق بها الى الحنك .

والمنخفضة بخلافها لان اللسان ينخفض معها : وهي ما عدا حروف الاستعلام وهذه الاسماء للحروف المطبقة والمنفتحة بجازان ، لان الاستعلام والانخفاض ائما هما في اللسان لا في الحروف ، فالاضافة لادنى ملابسة لان الحروف مستعملية عنده ومنخفضة عنده . اذا عرفت هذه الامور فعليك بالتحفظ عليها ، لأنها تفيد في المسائل الآتية من ابواب التصريف ، فلنعد الى ما كنا فيه من شرح الكتاب بعون الملك الوهاب .

فنتقول : كل واحد من حروف الاستعلام ( يكفي ) اي يمنع سبب الامالة اذا كان ذلك السبب ( مظهراً من كسر ) ظاهر . ويأتي مثاله بعيد هذا عند بيان الشرائط ( او ياء ) ظاهرة هذا ايضاً يأتي مثاله هناك ، وبعبارة اخرى حرف الاستعلام يمنع ( عن الامالة ) اذا كان سببها كسرة ظاهرة او ياء موجودة ظاهرة على الشرائط التي ستدذكر ، وذلك لمنخفضة حرف الاستعلام للامالة لان اللسان كما تقدم ينخفض بالامالة ويرتفع بحرف الاستعلام ، فلا جرم لا يؤثر سبب الامالة اعني الكسرة او الياء الموجودة الظاهرة لان سبب الامالة يقتضي خروج الفتحة والالف عن حالهما ، وحرف الاستعلام يقتضي بقائهما على اصلهما فيرجع الاصل فلا يؤثر السبب ، لانه مخالف للاصل . وهذا هو الوجه فيما اشرنا اليه في اوائل الباب ، من ان الاسباب

ليست بموجبة للامالة والموانع توجب المنع ( بخلاف الحفى منها ) اي من الكسر والياء ( كالكسرة المقدرة ) في نحو خاف ، فان الفه منقلبة من واو مكسور ( و ) نحو ( ما اذا اتى الفها ) منقلبة ( عن ياه ) نحو طاب ، فان الفه منقلبة عن ياه فسبب الامالة فيما غير ياه لان سبب امالة الالف في الاول اعني خاف الكسرة المقدرة في الالو المنقلب عنها الالف ، وسيسبب امالة الالف في الثاني اعني طاب الياء المقدرة المنقلبة الفا ، فالخاء والطاء وهما من حروف الاستعلاء لا تمنعان السبيبين المقدرين عن التأثير ، لقوة السبيبين بانكسار ما قبل الالف الموجود فيها السبب في بعض التصاريف : اي في نحو خفت وطببت مع كون ذلك في الفعل الذي هو يتحمل كل تصرف ، فاميلت الفتحة والالف مع حرف الاستعلاء ، والسبب الظاهر ليس له تلك القوة اذ هو ليس موجوداً في نفس الالف ، بل اما متقدم عليها او متاخر عنها كما يظهر ذلك من الامثلة الآتية ، والسبب الموجود في نفس الشيء اقوى من الخارج سواء تقدم او تأخر .

( وكذا تکف راء غير مكسورة من الامالة ) اذ الكسرة فيها تکف كفها كما يأتى عن قریب مفصلاً وهذه ثامنة الموانع ، فهي تمنع الامالة وان لم تكن من حروف الاستعلاء السبعة ، لانها شبهت بهما للتكرر الذى فيها بل قيل هي امنع منها ، لكن يشترط فيها ان تكون متصلة بالالف سواء كانت الالف قبلها وهي مضحومة ( نحو هذا عذار ، و ) مفتوحة نحو هذا ( عذران ) او كانت الالف بعدها ( و ) هي لا تكون حينئذ الا مفتوحة نحو ( راشد ) وبعدهم يجعل الراء المتأخرة المنفصلة بحرف واحد كالمتصلة في المنع نحو هذا كافر .

واما شرائط حروف الاستعلاء فهي ما اشار اليه بقوله ( ان كان  
ما يكفي من حروف الاستعلاء بعد بالضم : اي بعد الالف متصل  
بها ) اي بالالف والحاصل ان شرط حرف الاستعلاء اذا كان متاخراً  
عن الالف ، ان يكون متصلاً بها ( كنافع ) فالصاد المتأخرة  
المتصلة بالالف ، تمنع الامالة وان كان سببها وهي الكورة في الصاد  
موجودة ، ( او ) يكون حرف الاستعلاء ( بعد حرف ) واحد  
( تلاها ) اي الالف ( كوايق ) فالقاف تکف كسرة الثاء عن التأثير  
( او بعدها فصل ) حرف الاستعلاء ( عنها ) اي الالف ( كموايق )  
فالقاف تمنع ايضاً عند الاكثر . وببعضهم يلغى القاف ويميل ، و ( كذا )  
يکفي حرف الاستعلاء اذا قدم على الالف ( بالشرائط المذكورة ، لكن  
بشرط لم يكن في المتأخر ، لان المنع بالمتاخر ، اقوى من المنع بالمتقدم  
نظيرها اشرنا اليه في وجہ بناء تثنية الماذدی واسم لام نفی الجنس ،  
وهو ما اشار اليه بقوله : ( ما دام لم ينكسر ) حرف الاستعلاء المتأخر ،  
( او ) لم ( يسكن اثر الكسر ) اي لم يكن ساكناً بعد كسر ( كغالب )  
فالغين يکفي الامالة لامه ليس مکوراً ولا ساكناً بعد كسر ، ( بخلاف  
ما اذا انكسر ) حرف الاستعلاء المتقدم ( كغلاب او سكن ، اثر  
الكسر كالملطواع مر ) بسكون الطاء بعد كسرة الميم ، ومر فعل امر  
من ماره يعيده اي الذي يطیح كثيراً اطعمه ( فلا يمنع ) حرف  
الاستعلاء اعني الغين في الاول والطاء في الثاني من ( الامالة )  
اما الاول فلان كسرة الغين متاخرة عنه ، لان الحركة بعد الحرف  
وقد تقدم اثناً ان المتأخر اقوى ، فلا اثر للغين لكنه متقدماً على كسرته  
واما الثاني فلان الطاء بـ السكون كالائيت المعدوم ، وان كان متاخراً عن

الكرة ، فتؤثر الكسرة في الصورتين ، فيمال الالف ، ولا يعتد بحرف الاستعلاء عند الاكثر ، وبعنهما يعتد به في الثاني لقربه من الالف ، ولتأخره من الكسره الطالبة للامالة ، ولتأخر اقوى كما تقدم اتفاً فلا يميل ، ( و ) اليه اشار المصنف ( في شرح الكافية ) حيث قال ( فيما اذا انكسر ) حرف الاستعلاء كالصورة الاولى : اعني نحو غلاب ( لا يمنع ، وفي الساكن تاليه ) كالصورة الثانية اعني المعاوا ( يجوز ان يمنع ) كما عليه بعضهم ، ( و ) يجوز ( ان لا يمنع ) كما عليه الاكثر فلا وجه لما استشكل عليه الشارح بقوله : ( وان اراد ) المصنف ( به ) اي بما في شرح الكافية ، ( عدم تهتم الامالة ) في الصورة الثانية ، ( فهذا شأنها في جميع احوالها ) حق في الصورة الاولى ( كما سيأتي ) ذلك عن قريب . واشرنا نحن في اوائل الباب ( فلا وجه لتخفيضه ) اي عدم تهتم الامالة ( بهذه الصورة ) الثانية ( والاشعار بتغایره لما قبل ) اي للصورة الاولى ، ( وان اراد بيان احتمالين متساوين في وجوب الكف وعدمه فلا بأس ولعله ) اي الاحتمال الثاني هو ( المراد ) . وقد عرفت ان المراد ليس بذلك ، بل المراد ما ذكرنا من عدم الاعتداد بحرف الاستعلاء في الصورة الثانية عند الاكثر ، والاعتداد به عند بعض . ولعل قوله ( فتأمل ) اشارة الى بعض ما ذكرناه فتأمل جيداً فان المقام جدير بذلك .

( وكف حرف مستعمل ) قبل الالف ، ( وكف راء ) غير مكسورة كذلك ( ينکف بكسر راء ) اخرى بعد الالف ، فتأتي الامالة ) فالاول ( كفارما لا اجفو ) ، والثاني : نحو ان كتاب البرار فاميل الالف في الموضعين مع وجود الغين قبلها في الاول والراء الاول المفتوحة

كذلك في الثاني . وذلك لأن الراء حرف مكرر على ما تقدم آنفاً في وجه التسمية ، فحركتها كحركة فصارت غير المكسورة كحرف الاستعلام مانعاً من الامالة ، لأن تكرير الفم والفتح خلاف الامالة كما ان استعلام حروف الاستعلام خلاف انحدار الامالة بخلاف كسرة الراء لأنها لما كانت ككسرتين والكسرة لا تنافي الامالة بل تناسبها ، فصارت أحديهما مانعاً ل肯 حرف الاستعلام والراء غير المكسورة ، والكسرة الأخرى سبب الامالة ، هذا كله اذا كانت الراء المكسورة بعد الالف وحرف الاستعلام الراء غير المكسورة قبلها ، بخلاف نحو فارق فانه لا ي肯 الراء حرف الاستعلام فلا يمال الالف لأن الصمود بعد الانحدار شاق جداً .

( ولا تعدل بسبب لم يتسل ) بان يكون الالف في كلمة ، والسبب في كلمة اخرى ( كلريد مال ) فلا يمال الالف ، لأنها في كلمة والسبب اعني الكسرة في كلمة اخرى هذا . ولكن في هذا المال مناقشة ، إذ تقدم ان الف مال لا تمال مانع آخر في نفسها ، لأنها وإن كانت منقلبة عن واو مكسورة لكن الكسرة قد زالت ولا تعود أبداً ، لقلة التصرف في الاسماء . وكذلك لا تؤثر الكسرة الظاهرة في جواز امالة نحو مال وإن كانت متصلة ، سواء كانت الكسرة قبل الالف ، او بعدها نحو الله دينبه الاعلى رأي .

قال في شرح النظام : ولا تؤثر الكسرة في الالف المنقلبة عن واو ، سواء كانت الكسرة قبلها ، او بعدها فلا يمال نحو من بابه ومن ماله لأن الف فيما عن واو ، بدليل ابواب واموال فكسرة الباء واللام لا تأثير لها ، هذا عند الاكثر وقال سيبويه : واما يميرون الله

قولهم مررت بيابه وأخذت من مالي ، قال وهذا اضعف اتفى . فعلم من ذلك ان المثال لا يصح الا على رأي سيبويه مع حكمه بضعفه ، اذ الامالة لابد لها من سبب ولا سبب لها في المثال عند الاكثر فتأمل .

( والكاف ) عن الامالة ( قد يوجبه ما ينفصل ككتاب قاسم ) فلا يمال الف كتاب ، وان كان سبب الامالة موجودا فيه وهو كسر الكاف ، والواجب لهذا الكاف هو قاف قاسم وان كان منفصلا . ( وخالف ابن عصفور في المسألتين ) فاجاز الامالة بالكسرة وان كانت منفصلة ، ولم يمنع الامالة فيما كان حرف الاستعلام منفصلا لكن بشرط كون الكسرة اصلية كالمثال المذكور اعني كسرة كتاب . لا عارضية نحو بمال قاسم ( وقواه ابن هشام ) حالكونه ( رادا به ) اي بالتقوية والتأيد ( على المصنف ) .

وحاصل رده عدم الفرق بين السبب المنفصل ، وحرف الاستعلام المنفصل فان لم يؤثر الاول في الامالة ، فلابد من ان لا يؤثر الثاني في الكاف وان اثر الثاني في الكاف فلابد من ان يؤثر الاول في الامالة ( واقول ) في جواب ابن هشام ان ( الفرق ) ضعف السبب لانه يقتضي الوجود اي الامالة وهي من الممكنات ، والاصل في الممكן العدم فمعقلي السبب على خلاف الاصل و ( قوة المانع ) لانه يقتضي العدم اي ترك الامالة ، فمعقليه على طبق الاصل لما مر .

قال في المطول في بحث الحال : وتحقيقه اي وتحقيق ان الاصل في التفي الاستمرار ، بخلاف الایجاب ان استمرار العدم لا يحتاج الى سبب ، بخلاف استمرار الوجود يعني ان بناء الحادث وهو استمرار

وجوده ، يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود ، والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب ، بل يكفى فيه انتفاء سبب الوجود . والاصل في الحوادث العدم . والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود ، وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالمعنى من الوجود انتهى وقال سلوكوي في توضيحيه : فيكون الانتفاء في سبب الوجود اصلا ولا يحتاج العدم الى انتفاء طار على سبب الوجود انتهى . ( ولذا قدم المانع على المقتضى ) عند المرف : بل عند العقل ايضاً في مقام التعارض ، ( وايضاً فالمقتضى هنا ) اي السبب المتصل ( اذا وجد لا يوجب الامالة ) ، بل يجوز ( كما قال ) المصنف ( في الكافية وشرحها ) ، واشرنا اليه نحن ايضاً في اوائل الباب ، ( و ) لكن ( المانع ) المتصل ( اذا وجد او جب الكف ) كما اشرنا اليه ايضاً هناك . وهذا يدل على قوته وضعف السبب ، ( فاتضحت ) الوجه في ( تفرقه المصنف ) بينهما ، ( واتياته ) اي المصنف ( بقدر ) في قوله قد يوجبه ( يشعر بانه ) اي المانع المنفصل ( قد لا يكفي ) ، لأن هذا النوع من التعبير يفيد التقليل في عرف المصنفين ، فعلى هذا لا خلاف في هذه المسألة بينه وبين ابن عصفور ( وبه ) : اي بانه قد لا يكفي ( صرح ) المصنف ( في شرح الكافية وقد امالوا لتناسب في رؤس الآي ) اي اواخرها ، وانما سميت اواخر الآي رؤساً تأدباً ( وغيرها ) اي غير رؤس الآي ، ( بلا داع اي ) بلا سبب ( طالب للامالة سواء ) اي سوى التناسب ، وهذا على قسمين :

الاول : ان لا يكون الالف الممالة للتناسب بعد الف في نفس الكلمة ، وقد اميلت الاولى لسبب . فتمال الثانية بمناسبتها ( كعمدا اي كالفع الاخيرة ) المنقلبة عن التنوين للوقف ، فانها ( اميلت لتناسب الالف التي قبلها ) وهي قد اميلت لسبب هو كونها واقعة بعد كسرة ، وقد فصل بينهما حرف واحد وهو الميم .

والثاني : ان يكون الانف الممالة للتناسب في كلمة ، والالف التي اميلت لسبب في كلمة اخرى ( و ) ذلك كالف تلاف قوله تعالى : « والقمر اذا تليها » فانها ( اميلت وان كان اصلها واوا ) ليس فيها الشرائط المتقدمة في المنقلبة عن الواو ، وامانتها ( لتناسب رؤس الاي ) فان رعاية التناسب عندهم لا سيما في الفواصل غرض مهم .

( ولا تعلم ما لم ينزل تمكناً بان كان مبنيناً ) حرفاً كان ، او اسماً لان الامالة نوع من التصرف . وسيأتي عن قريب ان الحرف وشبهه اي الاسم المبني من الصرف . يرى ( دون سماع يحفظ نحو ) الف وراء . في تواهم ( الحجاج وراء ) فسمع من العرب امثالها مع كونها من اسماء الجهات المبنية على الشم ( ونحوها ) اي نحو الف وراء ( من ) الالفات التي في الالفاظ التي في ( فواحة السور ) . لانها اميلت وان كانت مبنية كما تقدم في آخر باب المعرف والمبني . ( وغير هاء ) الصغير للغائبة . ( وغيرنا ) للمتكلم فيجوز امثالهما لكثره استعمالهما . لكن بشرط ان يكون قبلهما كسرة او ياء نحو بها وبنا واليهما واليئنا . ( فاملهما وان كانا غير متمكنين قياساً ) ايئما وقعا مع الشرط المذكور .

( والفتح ) مجرد عن الالف ( قبل كسر راء في طرف اسل .

كللا يسرمل تکف الكلف اي کسینه ) اي الشاهد في فتحة سين ايسر لانه يجوز امالتها وان لم يكن معها الف . وإنما اشترط في امالتها وقوعها قبل كسر الراء ، لأن في امالتها كلفة فلم يقو عليها إلا الراء المكسورة لما فيها من تقدير كسرتين ، بخلاف غيرها من الحروف .

( وكذا امل فتح الحرف الذي تليه هاء التأنيث ) في الاسم ( في وقف كرحمه ونعمة ) اي كفتح الميم فيما ، وذلك لما يبتهما الالف حينئذ لفظاً اي من حيث المخرج ، بخلاف فتح الحرف الذي تليه هاء التأنيث الفعلية لفقد الشبه ، لعدم انقلابها في الوقف هاء حتى يتحدد مع الالف لفظاً من حيث المخرج ، كما تقدم في باب الوقف ، ( قوله اذا ما كان ) الفتح ( في غير الف زيادة توضيح ، اذ معلوم ان الالف لا تفتح ) بل لا تتحرك مطلقاً .

## هذا باب التصريف

( وهو ) في اللغة يعني معان :

منها التغيير المطلق سواء كان ذاتياً نحو حرقت الشجرة فصار رماداً حيث تغير ذات الشجر وهو الخشب فصار رماداً وهو ذات آخر او صفاتياً نحو صبغت القرطاس فصار احمر حيث تغير لونه وهو من صفاتيه من البياض الى الحمرة ، او حالياً نحو صار الخمر خلا حيث تغير حالتها اعني كونها مسكرة الى عدم الاسكار . ويلازم الاول الثاني والثالث ، من غير عكس اذ كلما تغير ذات الشيء تغير صفتة وحاله . بخلاف ما اذا تغير حالة او صفتة لانه لا يلزم ان يتغير

ذاته فالنسبة بين الاول وكل واحد من الثاني والثالث عموم وخصوص  
مطلق والخاص الذاتي ، والنسبة بين الثاني والثالث من وجه  
فتاميل .

وفي الاصطلاح ( كما ) ذكر المصنف ( في شرح الكافية تحويل  
الكلمة من بنية ) بكسر الباء اي هيئة وصيغة ، او مسادة واحدة  
( الى غيرها لفرض لفظي ) ، كتحويل قول ويبيع الى قال وباع مثلا  
بإبدال الواو والياء الفاء ، ( او ) لفرض ( معنوي ) كتحويل المصدر  
الى الفعل والوصف والمفرد ، الى النشية والجمع مثلا . والمناسبة بين  
المعنى اللغوي والاصطلاحى واضحة .

( ولکثرة ذلك ) التحويل ( اى ) في عنوان الباب ( بالتفعيل  
الدال على المبالغة ) والکثرة ، حيث قال : باب التصريف ولم يقل  
باب الصرف وذلك لما تقدم في باب البنية المصادر ، من ان من  
معانى باب التفعيل المبالغة والکثرة . واختيار التحويل على التغيير لما  
في التحويل من معنى النقل . قال في المصباح : تحول من مكانه  
انتقل عنه وحولته تحويلاً نقلته من موضع الى موضع ، وحول هو  
يستعمل لازماً ومتعدياً وحولت الرداء نقلت كل طرف الى موضع  
الآخر انتهى . فهو اخص من التغيير .

وعلمون ان الصرف ينقل حروف الضرب مثلاً الى ضرب ويضرب  
وغيرهما وهذا التعريف يشتمل على العلل الأربع ، لأن التحويل هي  
الصورة ويدل بالالتزام على الفاعل وهو المحوّل ، وهو كل من يصلح  
لذلك . وقيل هو الواضع لانه هو الذي حول الاصل الواحد الى  
غيرها والبنية المادة والغاية الغرض .

واختار البنية ولم يتل تحويل المصدر ، ليصبح على كمل المذاهب التي تقدّمت بيانها في باب المفعول المطلق ، ولا ان يشتمل تحويل الاسم المفرد الى المثنى والمجموع والمصدر والمنسوب ونحوها ، وتحويل بناء الى بناء اخر كما اشرنا اليه ، قد تكون للافتقار في التعبير عما في الضمير اليه كتحويل المصدر الى المشتقات منه ، وقد يكون للتتوسيع في اللفظ كبقية احكام الصرف .

( حرف وشبيه وهو ) الاسم ( المبغي ) والفعل الجامد الغير المتصرف كحب وتعلم ( من الصرف ، بريمه ) اى ليس فيها صرف فلا تعلق لعلم التصريف بها الا بمناسبة ، وانما ( عبر ) المصنف ( به ) اى بالصرف ( هنا ) اى في مقام نفيه عن الحرف وشبيه ( دون التصريف ، للشعار بانه ) اى الحرف وشبيه ( لا يقبله بوجه بخلاف ما لوانى به ) اى بالتصريف الدال على المبالغة والكثرة ( فانه يوهم نفي كثرته ) اى الصرف ( والمبالغة فيه ) اى في الصرف ( دون ) نفي ( اصله ) اى الصرف ، لما تقدم . نقله عن الشيخ عبد القاهر في اواخر باب النسب في تاویل قوله تعالى : ( وما ربك بظلام المعبد ) فراجع هناك .

( وما سواهما وهو الاسم المتمكن والفعل الذي ليس بجامد بتصريف حرى اى حقيق ) والتصريف اى الاشتراق لا بد فيه من مناسبة لفظاً ومعنى بين المحدود والمحوّل اليه : اى بين المشتق والمشتق منه ، وهو اى الاشتراق على ثلاثة اقسام :

الاول : الاشتراق الصغير وهو ان يكون بينهما مناسبة في الحرف والترتيب نحو اشتراق ضرب من الضرب وقعد من القعد وقام

من القيام .

والثاني : الكبير وهو ان يكون بينهما مناسبة في الفظ دون الترتيب ؛ نحو جبـد من الجذب وـهـما موافقان في المعنى . قال في المصباح المنير : جبـدـهـ جـيـذاـ من بـابـ ضـربـ مثلـ جـذـبـاـ . قـيلـ مـقـلـوبـ منهـ لـغـةـ تـمـيـعـيةـ وـانـكـرـهـ ابنـ السـراجـ ، وـقـالـ : لـيـسـ اـحـدـهـماـ مـاـخـوـذـاـ منـ الـاـخـرـ لـانـ كـلـ وـاحـدـ مـتـصـرـفـ فيـ نـفـسـهـ اـنـتـهـىـ .

والثالث : الاشتقاء الاكبـرـ ، وهو ان يكون بينهما مناسبة في المخرج دون ذات الحروف نحو اشتقاء نـقـ منـ نـقـ ، والـاـولـ صـوتـ الغـرابـ والـثـانـيـ صـوتـ الحـمـارـ فـهـماـ مـتـنـاسـبـانـ فيـ المعـنىـ ، وـتـنـاسـبـهـماـ فيـ المـخـرـجـ ظـاهـرـ اـذـ العـيـنـ وـالـهـاءـ كـلـاهـماـ منـ حـرـوفـ الـحـلـقـ وـالـمـرـادـ منـ التـحـوـيـلـ هـنـاـ الاـشـتـقاءـ الصـغـيرـ لـانـ غـيرـهـ لاـيـبـحـثـ عـنـهـ فيـ هـذـاـ الفـرـ الاـ تـطـفـلـاـ وـتـبعـاـ .

( وليس ادنى ) اي اقل ( من ثلاثة ، يرى قابل تصريف اذ لا يكون كذلك ) اي اقل من ثلاثة ( الا الحرف و شبهه ) ولا يدخل التصريف في الحروف ، لانها بجهولة الاصل موضوعة وضع الاوصوات لاتقابل بالفاء والعين واللام لتعذر معرفة اشتقاءها ولهذا يحكم بكون الفئاتها اصولاً غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة ، كما اشرنا اليه مراراً في الابواب المتقدمة وكذلك ما اشبهها من الاسماء المتوجلة في البناء كالضماائر واسماء الاستفهام والشرط واسماء الافعال والموصولات واسماء الاشارة والافعال الجامدة ، ( سواي ما غير بالحذف بـانـ كانـ اصلـهـ ثـلـاثـةـ ثمـ حـذـفـ بعضـهـ فـاـنـهـ يـقـبـلـهـ ) اي الصرف سواء كان اسمـاـ ( كـيدـ ) وـابـ وـغـدـ ، ( وـ ) فـعلـاـ علىـ حـرـفـ وـاحـدـ نـحـوـ ( قـوـ ) . كـذاـ

ما كان على حرفين نحو ( بع ومتنه حروف اسم خمس ان تجرد من زائد ) ليكون الزالد على اعدل الابنية ؛ اعني الثاني على قدر ما ينقص منه ، وذلك حرفان ولم يجوزوا كونه مدافياً ، لثلا يتهم انه كلمتان فالخمسى ( نحو سفر جل واقله ثلث كرجل وما بينهما اربع كجعفر ) فان كان اقل من ثلاثة ، لم يكن من الاسماء المتمكنة نحو من وما ، او كان مذوفاً منه شيء كما تقدم .

وانما قلنا ان اعدل الابنية الثالثي ، لأن الاصل في كل الكلمة ان يكون على ثلاثة احرف حرف يبتدء بها وحرف يوقف عليها وحرف يكون واسطة بينهما ، اذ يجب ان يكون المبتدء عليه متحركاً والمؤقت عليه ساكناً فلما تنافيا في الصفة ، كرهوا مقارتهم ففصاوا بينهما .

فان قلت : الى متى لا يخلو من ان يكون متحركاً او ساكناً ، واياماً كان يلزم التنافي مع احدهما .

قلت : لما جاز الحركة والسكن على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي . هذا كله في المفرد .

( وان يزد فيه ) اي في الاسم ( فما سبها عدا اي جـ او زـ بـلـ جاء على سنتة كـانـهـلـاقـ ) بزيادة الالفين والنون ( وسبع كـاستـخـراـجـ ) بزيادة الالفين والنون ، ( وقد يتجاوز سبها بتاء تأنيث كـقـرـبـةـ ) بزيادة الالف والنون والتاء فاصله قـزـعـبـلـ على وزن سـفـرـجـلـ اسم لدوية متقطعة البطن ( قال بعضهم : وبغير هاء ) التأنيث ( كـقـوـلـمـ كـذـبـدـبـانـ ) بضمـة فـتـشـدـيدـ فـكـسـرـةـ فـسـكـونـ فـكـسـرـةـ بـيـانـةـ للـكـاذـبـ .

( وغير اخر ) الاسم (الثلاثي وهو ) اي غير الاخر ( اوله ، وثانية  
 افتح وضم واكسر بتوافق ) اي فتحهما وضمها وكسرهما . هذه  
 ثلاثة اوزان ( ومتخالف ) اي فتح اوله وضم ثانية وكسره وضمه  
 وفتح ثانية وكسره وضمه ثانية وفتحه . هذه بقية اوزان ، فمجموع  
 هذه الاوزان ( تبلغ تسعة وهي من جملة ابنته نحو فرس ) بفتحتين  
 ( وعند ) بفتحة وضمة ، ويجوز فيه اسكان العين لما يذكر في اسكان  
 عين فخذ ، ولا يجوز فيه النقل ولا اتباع الفاء لنقل الضمة . وربما  
 نقل بعضهم ( وكبد ) بفتحة وكسرة ، ويجوز فيه اذا كان عينه حرف  
 حلق نحو فخذ ومحك ثلاثة اوزان اخر فخذ باسكان العين للتخفيف  
 لنقل الانتقال من الاخف اي الفتح الى الاقل منه اي الكسر في  
 البناء المبني على الحقة اي بناء الثلاثي المجرد فسكنوه ، لأن السكون  
 اخف من الفتح فيكون الانتقال من الفتح الى اخف منه ، وفخذ  
 بنقل كسرة العين الى الفاء ، للتخفيف ايضاً لما ذكر ولكرامة حذف  
 اقوى الحركتين اي الكسرة فنقلت الى الفاء ، وفخذ باتباع الفاء  
 العين لتجهيز المشاكله ، وما ليس عينه حرف حلق يجوز الاولان فقط  
 والفرق بين هذه الاوزان الثلاثة وبين فلس وحبر وابل ان هذه  
 فروع في الاوزان المردودة اليها وتلك اصول ، وكذلك الفعل ان كان  
 عينه حرف حلق كشيد يجوز فيه الفروع الثلاثة باعيانها والتعديل  
 هو التعديل وقد اشرنا الى ذلك في اول باب نعم وبس ، ( وهنق )  
 بفتحتين ويجوز فيه اسكان العين لتوازي ، الثلاثين اعن  
 الشهتين ، ( وصرد ) بفتحة ففتحة ( ودىسل ) بفتحة فكسرة  
 ( ودياتى ان ) هذا قليل ) و ( ابل ) بكسرتين وجسام بهذا

الوزن لفظان اخران ! وهما حبر وبلزولا رابع .

قال في المصباح : قال سيبويه : لم يجيء على فعل بكسر الفاء والعين من الاسماء الاحرفان ابل وحبر وهو الفلح ، ومن الصفات الاحرف واحد وهي امرئة بلزولي الضخمة ، وبعض الائمه يذكر الفاظاً غير ذلك لم يثبت نقلها عن سيبويه انتهى .

ويجوز فيه اسكان العين للتخفيف لنقل قوله الكسرتين ، لكن هذا التخفيف في عنق اكثرا لان الضمتيين اثقل من الكسرتين ، حتى جاء هذا التخفيف في الضمتيين في القرآن المقدس في رسالنا ورسلم ، وهو في الجمع اولى منه في المفرد لنقل الجمع معنى ، و ( ضلوع ) بكسرة ففتحة ، قال في المصباح : الضلوع من الحيوان بكسر الصاد واما اللام فتفتح في لغة المجاز وتسكن في لغة تعليم وهي انشي ، وجمعها ضلوع واضلاع وضلوع وهي عظام الجنبيين وضلوع الشيء ضلعاً من باب تعب اعوج والضلاعة القوة وفرس ضلوع غليظ الالواح شديد العصب ، ورجل ضلوع قوى ، وضلوع بالضم ضلاعة والاسم الضلوع بفتحتين وضلوع ضلعاً من باب نفع مال عن الحق ، وضلوك معه اي ميلك وتضلع من الطعام امتلاء منه وكأنه ملاه اشلاءه ، واضلع بهذا الامر اذا قدر عليه كأنه قويت ضلوعه يحمله انتهى . ( وسيأتي ان فعل ) بكسرة فضمة ( مهمل ) لما سيذكر .

( وزد ) على الاوزان التسعة المتقدمة ( تسكين ثانية ) اي الاسم الثلاثي ( مع فتح اوّله وضمه وكسره ) ميدرك امثلتها وهذه ( تبلغ ثلاثة وهي ) اي هذه الثلاثة ( مع ما تقدم ) اعني الاوزان السبعة والوزنين الذين احدهما قليل ، والآخر مهمل اثني عشر وزنا ( تعم )

اوزان ( ابنيته ) اي الاسم الثالثي ، ( فلا يخرج عنها ) اي عن هذه الاثنى عشر ( شيء نحو فلس وبرد وجذع ) بفتح اوله وضمه وكسره وسكون ثوانيه . قيل ويجوز في نحو برد ضم العين لمجيء عسر ويسر بضم العين والضم فيما فرع السكون ، لقلة استعمال الضم وكثرة السكون والاكثر على خلاف ذلك فان الفرع يجب ان يكون اخف على انه يجوز ان يكون الضم بالاصالة والسكون بالفرعية وقد كثر استعمال الاخف ويجوز ان يكون كلاما اصلاح كذلك .

( و ) وزن ( فعل بكسر الاول وضم الثاني اهم ، لشدة الانتقال من الكسر الى الضم ) لانه خروج من ثقيل الى ثقيل بل الى اثقل لان الضم اثقل من الكسر فذلك لم يات هذا الا في الاسماء ولا في الافعال ، الا اذا كان احدى الحركتين عارضة نحو يضرب وذلك لان الضم في معرض الزوال بالناصب والجازم ، ( و ) اسا ( الحبك ) بكسرة فضمة في جمع الحباك بمعنى الطريقة في الرمل حيث ادعى بعضهم ، ان بعض القراء قرئه كذلك في قوله تعالى : والسماء ذات الحبك ، فقيل في الجواب انه لم يثبت لنا بهذه القراءة ، و ( ان ثبت ) انه قرئ كذلك ( فمن التداخل ) وذلك انه جاء في لغة الحبك بكسرتين ، وفي اخرى بضمتين فركب القاري اللفظ من المفتين يعني ان المتكلم به اراد ان يقول الحبك بكسرتين ثم لما تلفظ بالحاء المكسورة على اللغة الاولى ذهل عنها . وذهب الى اللغة الثانية . فلم يرجع الى ضم الحاء بل خلاها مكسورة وضم الباء فتدخلت اللغتان في الحاء والباء وهما في الكلمة واحدة ، وقد يوجد التداخل في كلمتين . وهذا اكثير كما قالوا قنط يقطنط ، مثل ضرب يضرب وقطنط يقطنط مثل علم يعلم

ثم لما قالوا قنط يقنت بكسر العين في الماضي والمضارع معاً أو يفتحها فيما معاً ، علم أن الماضي من أحدى اللغتين والمضارع من الأخرى هذا .

ولكن في تركيب حبك من اللغتين نظر لأن الحبك يضمتين جمع حبك وهو الطريقة في الرمل ونحوه والحبك بكسرتين ان ثبت فهو مفرد ، لأن الكلام في اوزان المفردات مع بعده لأن فعل بكسرتين قليل ، حتى قيل انه لم يجيء منه الا ثلاثة الفاظ تقدم ذكرها ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع قال في المنجد : الحبك جمعه حبك ، ( والعكس وهو فعل بعض الاول وكسر الثاني ) لم يعمل لأن ثقله اهون لأنه فيه خروج من الائق إلى الثقيل . وهذا نوع تخفيف ، لكنه ( يقل في الأسماء لقصدهم تخصيص فعل وهو فعل المفعول ) اي المجهول ( بفعل ) وذلك لعروضه ، لكونه فرع المبني للفاعل عند الأكثر كما يأتي عن قريب .

( وما جاء منه دل ) علماً لقبيلة ينسب إليها أبو الاسود الدنلي كما أشرنا إليه في اوائل الكتاب باسم جنس ( لدويبة ) شبيهة بابن عرس ، ( ودتم للаст ) بمعنى حلقة الدبر ( ووعل للوعل ) اي الشاة الجبلية .

تنبيه اعلم ان الصرفين لا يلتقيون الى لام الفعل ، لأنه عمل التغيير بالاعراب بخلاف النحوين . والوجه في ذلك ظاهر واسقطوا ايضاً صور سكون الفاء اذا لايبيده بساكن ، اما تمذراً مطلقاً ، او تممراً في غير الالف ، وقد تقدم في باب المعرفة والمبني ترجيح الثاني لما قاله الشيخ جواد التبّتى فراجع . هذه حال ابنية الاسم الثلاثي

المجرد .

( وافتتح وضم واكسر الثاني من فعل ) ماض ( ثلاثي ) متصرف ( مع فتح اوله ) كذلك ، فلا ينتقض بنحو نعم وبئس وامثالهما وبنحو حب بضم الحال المنقول من العين ، كما تقدم في اخر باب الافعال المذكوره ( نحو ضرب ) على وزن فعل بفتحتين ، ومضارعه اما على وزن يفعل بكسر العين متعدياً كان او لازماً نحو يضرب و نحو جرم يجرم ، او على وزن يفعل بضم العين كذلك نحو نصر ينصر وخرج يخرج ، ولاعتداد بنحو منع يمنع وذهب يذهب مفتوحات العين في الماضي والمضارع لأن المضارع هنا فرع ، اما على يفعل بكسر العين ، او على يفعل بضمها والفتح لمكان حرف الخلق لأنه ثقيل . واما ركن يركن وابي يابي فمن التداخل او الشواد ، واما بقى يبقى ونحوه فلقة طى قد فروا من كسرة الماضي الى الفتحة للتخفيف و ( ظرف ) على وزن فعل بفتحة فضمة ومضارعه بضم العين فقط وهو لازم كله ، و ( علم ) على وزن فعل بفتحة فكسرة ومضارعه اما يفعل بفتح العين متعدياً كان نحو يعلم ، او لازماً نحو فرح يفرح او يفعل بكسرها كذلك نحو ومق بمق ووثق يثق ( وهذه فقط ابنيته الاصلية كما ذكر سيبويه وزد في اصوله ) اي الفعل الثلاثي المجرد المتصرف ( عند بعضهم نحو ضمن بضم اوله وكسر ثانيه و ) لكن ( الصحيح انه ليس باصل ، وانما هو مغير من فعل الفاعل ) بدليل ترك الادغام في سoir الماضي المجهول من باب المفاعلة ، وترك الابداal في ووري كذلك اذ القیاس في الواو والياء اذا اجتمعتا في الكلمة وسبقت احديهما بالسكون ان تقلب الواو ياء ثم ادغام الياء في الياء

كما ياتى عن قريب . والقياس فى الواوين فى اول الكلمة ان تبدل الاولى منها همزة كما ياتى ايضاً ، فلما لم يحصل الادغام في سوير والابدال في وورى دل ذلك على انهما مغيران عن معلومهما وهو ساير ووارى ، فكما لاندغم الالف من ساير ولا تبدل الواو الاول من واري فكذلك ماغير عنهما .

( و ) أما ( ما يحتاج به ذلك البعض من انه جانت افعال ) للمفعول ، ( لم ينطّق لها بفاعل ) اي بعلم ( قط كذه ) علينا بمعنى تكبر وغمة الشهور اي لا يرى هلالها واغمى على زيد ونحوها ( ولو كان ) المبني للمفعول ( فرعاً ) للمعلوم ( للزم ان لا يوجد الا حيث يوجد الاصل ) ، فهو ( مردود بان العرب قد يستغنون بالفرع عن ) استعمال ( الاصل ) .

وبعبارة اخرى الفرعية غير متوقفة على استعمال الاصل ، بدل  
يكفى فيها كون الاصل موضوعاً ولو لم يستعمل ابداً كالمجاز حيث  
قالوا : انه لا يتوقف على استعمال حقيقته ، بدل يكفى فيه كونها  
موضوعة ولو لم تستعمل نحو الرحمن لانه مجاز في الله تعالى ،  
ولايجوز استعماله في غيره مع كونه موضوعاً في الاصل لمن له رقة  
القلب . ( الاترى انه قد جانت جموع لم ينطلي لها بمفرده ) اصلاً  
( كمذا كبير ) للذكر مع الخصيتيين ، وخلابيس المشيء الذي لانظام  
له ومقاييس لزمام الشيء ومحاسن ومساوی ومعایب ، ( ونحوه ) اي  
ما ذكرنا ( وهي ) اي المذکورات ( لاشك ثوان ) اي فروع ( عن  
المفردات ) ولم تستعمل مفرداتها بدل لم تعرف . وقد عقد الشارح في كتابه  
المزهر للجموع التي لا يعرف لها واحد باباً .

قال في شرح التصريف واما ما يدع ويذر يعني لم يسمع من العرب ودع ولا ذر وسمع يدع ويذر فعلم انهم اما توهما اى تركوا استعمالهما انتهى قال المعنى لم يستعمل العرب ماضي يدع ويذربيل اكتفوا استعمال ماضي مراد فيما مكان ماضيهما فلا يقال في السعة ودعه ولا ذره بل يقال تركه انتهى ولكن في المصباح ما يرد ذلك فراجع ويؤيد ما نسب الى السكاكي وقد بناه في شرحنا على المطول في اخر بحث الغرابة فراجع وقال في المزهر ايضا وقال ابن درستويه في شرح الفصيح انما اهل استعمال ودع وذر لان في اولهما واو وهو حرف مستقل فاستغنى عنهما بما خلامنه وهو ترك قال واستعمال ما اهملوا من هذا جائز صواب وهو الاصل بل هو في القياس الوجه وهو في الشعر احسن منه في الكلام لقلة اعتياده لان الشعر ايضا اقل استعمالا من الكلام انتهى .

وقد يجيء فعل يفعل بضم العين في الماضي ، وفتحها في المضارع نحو كدت تكاد بضم الكاف في الماضي ؟ اصله كسدت بضم الواو فنقلت الضمة الى الكاف بعد اسكنها ، لتدل الضمة على الواو ثم حذفت الواو لالقاء الساكين . وقد يجيء فعل يفعل بكسر العين في الماضي ، وضمهما في المضارع كفضل بفضل ودمت تدوم بكسر الدال في الماضي : اصله دومت بكسر الواو فنقات الكسرة الى الدال بعد اسكنها ، لتدل الكسرة على ان العين مكسورة ثم حذفت الواو لالقاء الساكين ، ولكن شاذ اذ القياس في الاول كسر الكاف في الماضي من باب علم ، وفي الثاني فتح العين في الماضي من باب نصر وفي الثالث ضم العين في الماضي من باب شرف .

وكل مكان عين الماضي فيه مخالفاً لعين المضارع في الحركات يسمى اصلاً ودعاة ، اذ كما ان في معنى الماضي مخالفة لمعنى المضارع كذلك ينبغي ان يكون لفظه مخالفاً للفظه ، ليطابق اللفظ المعنى في الاختلاف . ولاشك على هذا ان ما وقع فيه المخالفة اصل بالنسبة الى غيره ، والمزيد فيه منه اى من الفعل كثير جداً .

( ومتناه اى الفعل ) اى منتهي حروفه ( اربع ، ان جرد من ) حرف ( زائد كمربد ) ودرج ، وانما اقتصر في الفعل على اربعة اصول لانه اثقل من الاسم بالحدث والزمان ولأن التصرف فيه اكثر ولثقله باتصال الضمير المرفوع به ولذا يسكن لامه ان كان الضمير متغيراً كما مر مراراً ( واقله ثلث ) احرف كما تقدم ، الا اذا حذف منه باعلال نحو وبع ( وان يزد فيه فما ستاهدا ، بل جاء على خمس كانطلاق وست كاستخرج ) ومزيده قليل والمفعول الشلائني المزيد فيه خمسة وعشرون باباً بعضها ملحق بدرج الرباعي المجرد : وهي باب الفعللة نحو شملل شمللة ، اذا اسرع في السير وباب الفوولة نحو حوقل حوقلة اذا بلغ الشيخ الكبير ، بحيث عجز عن الجماع والزائد فيه الواو ، وباب الفيعلة نحو بيطرة اذا عالج الدابة او سر نعله ، ومنه البيطار والزائد فيه الياء ، وباب الفعولة نحو جهور جهورة اذا رفع صوته في الكلام والزائد فيه الواو ، وباب الفعللة نحو قلنـه قلنـة اذا ابسه القلسـة والزائد فيه التون ، وباب الفعللة نحو قلـسـة قلسـة بمعنى قلنـه قلنـة والزائد فيه الالف . وبعضهم يذكر بدل باب الفعللة باب الفعيلة نحو شريف شريفة اذا قطع شريف الورع اى ورقـه ، اذا طال وكثير حتى يخاف

فساده فيقطع .

وانما جعل شلل ملحقاً بدرج دون أكرم وصرف وضارب ،  
لان شرط الا لحاق توافق المصرين وزناً . وقد جاء شملة على وزن  
درجية ولم يجيء مصدر اكرم واخويه على ذلك كما هو واضح .  
فإن قلت قد جاء اكراماً على وزن دراجاً . قلت قد اجيب عنه  
بوجهين : الاول انه لا عتداد بمجيء دراج في مصدر دراج ، لمدم  
اطراد فعل في مصدر فعل كما تقدم في باب ابنية المصادر في قوله :  
فعل او فعلة لفلا واجعل مقىما ثانيا لا او لا  
واطراد افعال في مصدر اكرم .

وبعضاً الابواب المزبد فيه الثلاثي ملحق بدرج مزدوج فيه  
الرباعي وهي باب التفعيل نحو تجلبيب تجلبيباً اذا ليس الجلباب ،  
وباب التفوعل نحو تجورباً اذا ليس الجورب ، وباب التفعيل  
نحو تشيطناً اذا بعد عن الحق ان كان من شطن ، او اذا بطل  
او احترق ان كان من شيط وبابه حينئذ تفيعن ، وباب التفعول نحو  
ترهوك ترهوكاً اذا مشى كأنه يموج في مشيه وباب تمفعل نحو  
تمسكن تمسكناً اذا تشبه بالمساكين هذا .

ولكن في عدد تمسكن من الملحق اشكال وان كان في جميع تصاريفه  
كتدرج ، وذلك لأن زيادة الميم فيها ليست لقصد الا لحاق بل شيء  
من قبيل التوهم والفلط ، حيث ظن بعضهم ان الميم فيها فاء الكلمة  
وهذا كما تفهم في ميم مكان الاصلة ، مع انه مفعول من الكون فقد بر .  
واعلم ان التاء في اوائل هذه الابنية ليست لللحاق ، لأن حرف  
اللحاق لا يكون في اول الكلمة وانما هي لتحقيق معنى المطاولة التي

في المتعلق به . والمراد من الالحاق في الاسم والفعل ان يزداد حرف او حرفين في بناء ليصير ذلك البناء بتلك الزيادة ، مثل كلمة اخرى في عدد المروف وحركاتها المعينة والسكنات كل واحد في مثل مكانها في الملحق به ، وفي تصاريفها من المصدر والماضي والمضارع والامر وبقية المشتقات ان كان الملحق به فعلاً رباعياً ، ومن التصغير والتکسير ونحوهما ان كان الملحق به اسماً . وفائدة انه ربما يحتاج في تلك الكلمة الى مثل ذلك الوزن في شعر او سجع .

وبعض الابواب ملحق باحر نجم مزيد الرباعي ايضاً ، وهو بابان أحدهما باب الافتلال نحو اقعناساً من قس ، اذا خرج صدره ودخل ظهره ضد الحدب . وثانهما باب الافتلاء نحو اسلنقى اسلنقاء من ساق الرجل امرته القاها على قفاهما ، للمباضعة فالباب المطابقة فاستعمال صيغة المذكر لا يصلح الا من باب استعمال المقيد في المطلق فتأمل . وبقية الابواب من الثلاثي المزید فيه غير ماضق وهي اثنا عشر ابنية ، قد تقدم امثلتها مع ما يفيد كل باب من المعانى في باب ابنية المصادر الا انه اختلف في بابين وهما باب التفاعل والتتفاعل فجعلهما بعضهم من الملحقات بتدحّر ونافق في ذلك بعض اخر ، لأن الالف لا يكون للالحاق الا بدلأ من الياء في الطرف كما في اسلنقى ولأن التفاعل مطاوع فعل و فعل غير ملحق بدرج لاختلافها في المصدر فكذا مطاوعه فإذا لا يكونان ملحوظتين وأعلم انه ليس باب الاستعمال نحو استخراج ملحوظاً باحر نجم وإن كان موازناً له في المصدر وسائل التصريف ، لأن احر نجم مزيد فيه وكل ثلاثي يلحق بمزيد الرباعي ينبغي ان يكون فيه من الزيادة مثل ما في الملحق به ، وفي مقابلتها فيجب ان يكون في استخراج نون

زائدة مكان نون اخر نجم وليس كذلك لا هو ولا مصدره .

قيل استكان من السكون بمعنى خضع من باب الافتعال فالالف اشبع شاذ ، وقيل من باب الاستعمال من الكون كأنه بخضوعه تغير من كون الى كون : اي من عز الى ذلة كاستعمال اذا تغير من حال الى حال ، فالالف قياسي كاستجواب واستقام او من الكين ، وهو لحم داخل الفرج اي صار مثل الكين في المlein والذلة .

( لاسم بجرد ربع اي رباعي ستة ( او زان ) وان كانت القسمة العقلية تقتضى كونها خمسة واربعين وزنا ، وذلك بان تضرب ثلاثة حالات الفاء في اربع حالات العين اثنى عشر ، ثم تضربها في اربع حالات اللام الاول تصير ثمانية واربعين ، تسقط منها ثلاثة لامتناع اجتماع ساكنين . ولكن لم يوجد منها بالاستقراء الاستة ابنية ، و( هي فعلل بفتح الاول والثالث كثعلب ) حيوان مشهور بالتحليل ، والروغان يتسلط شعره كسل سنة ( وفعلل بكسرهما ) اي الاول والثالث وسكون الثاني ( كزبرج ) للزينة ، وكل شيء حسن والذهب والسباح الرقيق فيه حمرة . ( وفعلل بكسر الاول وفتح الثالث كذلك كقلفع ) لما يتحقق من انطين ، ومن اتفرق من الحديد اذا طبع ، ( وفعلل بضمهما ) اي الاول والثاني كذلك ( كدمج ) للمنشار وحليل يلبس في المضد او المعصم . ( ومع فعل بكسر الاول وفتح الثاني وتشديد اللام كفطلحل ) للسيل العظيم والجليل الضخم و زمن قديم وفطاحل العلماء كبارهم ، ولا ينافي عليك الماءة و ( فعلل بضم الاول وفتح الثالث ) كذلك . ( رواه الانخفش والковفيون كطاحل ) لشيء اخضر لزج يندق في الماء ويعلوه ، والمزيد فيه من الرباعي قليل .

واعلم ان ما تقدم من كون الرباعي والخمساني صنفان مستقلان غير  
الثلاثي مذهب جمهور النحاة . وقال جماعة : ان اصلهما الثلاثي ،  
قال بعضهم : الزائد في الرباعي جرفه الاخيد وفي الخمساني الحرفان  
الاخيران ، وقال بعض اخر : الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل  
اخره ولا دليل صحيحأ لهذين القولين ، ويناقضهما اتفاق اللغويين على  
ان وزن جمفر فعل ووزن سفرجل فحمل مع اتفاق الجميع ، كما

يأتى عن قريب على ان الزائد اذا لم يكن تكرير الاصلي يوزن بلفظه فتأمل .

( وما غير ما ذكرناه ) من الاوزان للثلاثي المجرد والرباعي المجرد والخمسى المجرد ، ( لزيادى الزيادة وهم ) اي الزيد والزيادة ( مصدرا زاد ) يزيد ، ( او ) الى ( النقص او نحوه ) كتعدد اللغة ونحوه ( انتهى كعلبطة ) بضمة ففتحة فكسرة ، يمتد الطويل الضخم مثال للنقص ، لأن ( اصله علابط ) بدليل انه لا يتوالى في كلامهم اربع متحركات في الكلمة ، ولذلك سكتوا لام الفعل في نحو ضربت لما كان الناء كجزء الكلمة كما تقدم ذلك في باب الفاعل عند قوله .  
والاصل في الفاعل ان يتصلان والاصل في المفعول ان ينفصل

( وعمر نجم ومنطلق ) مثلاً لزيادة وهو واضح ، ( وجحدب ) بضمة فسكون ففتحة ضرب من الجراد وهو الاخضر الطويل الرجلين مثال لتعدد اللغات لأن بعضهم يرويه بعض الدال والمشهور الفتح .

( والحرف ان يلزم تصارييف الكلمة ) اي يوجد في جميع صيغها بجردها ومزيدتها ، ( فاصل كمناد ضرب و ) الحرف ( الذي لا يلزم ) تصارييفها ( هو الزائد ، مثل تاء اجتنى لستوطها من ) المشتق منه : اعني ( جذى يجذو وجذوة ) اي ثبت قائمآ ( بضمن فعل اي بما تضمنه من الحروف ، وهو الفاء والعين واللام قابل يا ايها الصرف ) الحروف ( الاصول في وزن الكلمة فقابل ) الحرف ( الاول ) الاصلي من الكلمة فعلاً كانت ، او اسمآ ( بالفاء و ) الحرف ( الثاني ) الاصلي ( بالعين والثالث ) الاصلي ( باللام . وقل وزن ضرب فعل ، و ) قل وزن ( يضرب يفعل ) ولذلك يقال للمناد فاء الفعل وللمراء عين

ال فعل وللباء لام الفعل ، وهكذا الاسم فقل وزن فرس فعل ووزن  
مضرب مفعول . وقد علم من ذلك ضمنا المراد من قوله ( وزائد بلفظه  
اكتفى كقولك في مكرم ) ان وزنه ( مفعول ) فاكتفى في الميم بلفظه  
لانه زائد . ولا يذهب عليك ان المراد هنا ليس الوزن المروضي ولا  
التقربي كقولهم في التصغير وزن دريهم فمفعول مع كون وزنه الحقيقي  
فعيل .

وإنما اختيار للوزن لفظ فعل المركب من القاء واللام ، لوجود  
معناه اللغوي في كل الأفعال والاسماء الشبيهة بها إذ لا يوجد فعل  
ولا اسم شبيه به إلا وهو في الاصل مصدر قد غير غالبا ، اما بالحركات  
كسبرب المعلوم وضرب المجهول ، او بالمرور كبسرب وضارب  
ونحوهما او بالحذف كـق وـبع وـنحوها ، وتذلك يصح استعماله في كل  
فعل فيقال ضرب فعل ماض كما يقال الضرب فعل ونصر فعل ، كما  
يقال النصر فعل ، واما الاسم الصربي الذي لا يشبه الفعل اصلا  
كرجل وفرس وجعفر وسفرجل ، فهو وان كان خاليا عن معنى الفعل  
إلا بتأويل بعيد ، لكنه الحق بما في الوزن بهذه الحروف الثلاثة  
طردا للباب ، هذا ان قلنا ان الميزان هذه الحروف مركبة خلافا  
لبعضهم ، حيث جعل الميزان هذه الحروف من دون تركيب . وعلمه  
بانه اشمل لانه ينطبق على كل حرف ساكنأ كان او متغيراً فتحة  
كانت الحركة او غيرها ، والا فلا بد في مقام التعليل من زيادة قولنا  
او وجود معنى الفعل اللغوي في المركب من هذه الحروف الثلاثة ،  
ووجوده في كل الأفعال والاسماء الشبيهة بها الى آخر ما ذكر في  
التعليق .

وحاصل التعليل ان المركب من هذه المروف وهو لفظ الفعل فرد من افراد الاسم ، ومدلوله شامل لطلق افراد الفعل ولا شيء من الكلمات يجوز هذين الامرین معاً ، ( ويستثنى ) من هذه القاعدة الحرف الزائد ( المبدل من تاء ) الزائدة في باب ( الافتعال كممضطفي اي كطاته المبدل من التاء ، فلا يوزن الطاء بلقائه فوزن مصطفى ليس مفعطل ، بل لا بد من ان يوزن بلقائه ( فوزنه ) ( مفعطل ) او المكرر ) اي يستثنى الزائد المكرر من اصله فانه ايضاً لا يوزن بلقائه ( كما سيأتي ) بعيد هذا .

( وناعف اللام ) دون الفاء والمعن : اي كرره ( في الميزان ) ، إذ اللام اقرب من المعن والفاء بالزيادة ( اذا اصل ) من حروف الكلمة ( بعد ثلاثة ) اصلية ( بقى كراء جعفر ، فقل وزنه فعل ) بتكرير اللام كما في الموزون ( و ) نحو ( قاف فستق فقل وزنه فعل ) كذلك . هذا اذا كان الموزون رباعياً واذا كان الموزون خماسياً فيكرر اللام مرتين ، فيقال سفرجن وزنه فعل بتشدد اللام الاول . ( وان يك الحرف الزائد ) حاصلاً من التكرير بان يكون ضعف اصل ) من اصول الكلمة ، ولا يكون إلا غير الفاء فتأمل . سواء كان التكرير للالحاق كشلل او لغيره كصرف ، سواء كان من حروف الزيادة كالمثال الاول وسيأتي المراد منها ، ومعنى تسميتها بحروف الزيادة او من غيرها كالمثال الثاني سواء كان التكرير بلا فصل كالمثالين ، او كان مع فصل في اسم كان ( كتاب حلبيت ) وهو صمع الانجدان وهو ذو رائحة كريهة او في فعل وهو نحو ( دال اغدون ) بمعنى طال الشعر او الزرع ( فاجمل له ) اي للضعف

باقسامه المذكورة ( في الوزن ما ) جعلت ( للاصل بان تقابلة بعرف من حروف فعل ) ، فيقال وزن حلتني فعليل لا فعلى اذ المكر لللحادق هو لام الكلمة اعني الناء ولا يجوز ان يكون الناء ان اصلتين ، لأن التضييف في الرباعي والخامسي لا يكون الا زندا الا ان يفصل احد الحرفين عن الآخر بحرف اصلي كزلزل . وكذلك الكلام في اغدومن فيقال وزنه افعوال اذ المكر فيه لللحادق عين الكلمة اعني الدال اذ هو من غدن بالمعنين المذكورين او بمعنى الاسترخاء والسقوط او بشدة اختصار النبات بحيث يضرب الي السواد وقد يقال المندودن للهاب الناعم وغداني الشباب بغضه .

واعلم انه اذا كاز في الموزون قلب اي نقل مكاني بان غير مواضع حروفه الاصلية بالتقديم والتأخير ، قلب الزنة مثله . وذلك للتنبيه على ترتيب حروفه الاصلية واكثر ما يتافق القلب في المعتل والمهموز . وقد جاء في غيرهما قليلاً : نحو امضحل واكرهف في اضمحل بمعنى ذهب وفي واكرهف : بمعنى اشتداد ظلام الليل وله معانٍ آخر مذكورة في اللغة . فوزن الاولين اعفل ووزن الاخرين افعلل واكثر ما يكون القلب بتقديم آخر الكلمة على ما قبله كناء يناء في ناي يناي بمعنى بعد ، وذلك دليل الناي الذي هو المصدر وهو ناقص يعني مهموز العين لا اجوف يعني مهموز اللام ، فمن ذلك يعرف ان ناء يناء مقلوباً ناي يناي فوزن الاولين فلح يفلح ووزن الثانيين فعل يفعل وقس عليه ما يأتي من الامثلة .

وقد يقدم اللام على العين نحو طا من في طمان ، وذلك بدليل الطماينة ومنه اطمئن يطمئن اطمئناناً ، وقد يقدم العين على الفاء

كليس في يمس وكالجاء في الوجه وكالآبار في جمع البتر ، فانه وزنه افعال اذ الزائد فيه للجمعية كالزائد في الاقوال فتقدير جيداً . ومثله الآراء ، وقد يؤخر الفاء عن اللام كالحادي اذ اصله الواحد فاخر الواء ، وقلبت ياء وقد يقدم اللام على الفاء كاشياء في الشيء وفيها اقوال ثلاثة :

الاول : انها على وزن لفباء واصلها شيئاً كحمراء فكرهوا اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصنين ؛ اي الالف مع كثرة استعمالها ، فقدموا اللام وهي المزة الاولى على الفاء اعني الشين ، ومتعب صرفها للالف الممدودة .

قال في المصباح : جمع الشيء اشياء غير منصرف . واختلف في علته اختلافاً كثيراً والاقرب ما حكى عن الخليل ان اصله شيئاً فاستشقق وجود همزتين في تقدير الاجتماع ، فنقولت الاولى اول الكلمة فبيت افعاء كما قلوا ادور فقالوا آدر اتهى . وهي عند المشهور اسم جمع لا جمع لشيء نظير القصباء والفضباء ، والطرفاء في القصبة والفصنا والنظرفة ، فان هذه الاسماء ايضاً اسماء جمع غير منصرفه للالف الممدودة ولا يلزم على هذا القول خالفة الظاهر الا من وجه واحد وهو التلب وهو ثابت في اللغة كثيراً .

والثانى : انها على وزن افعال وليس فيها قلب ولا سبب من اسباب منع الصرف كبيت وابيات وقول واقوال ، لكنها منعت من الصرف توهماً الله كحمراء مع انه كابناء واسماء وهذا منه رفان كما توهם في مسائل وديمه زائدة انها اصلية ، فجمع على مسلمان كما جمع قفين على قفزان . والقياس ان يجمع على مسائل كمقابل و مقابل وديمه

ومنابع ، وكما توهם ايضاً في منديل ومسكين ان ميمها اصلية مع كونهما من ندل وسكن فقيل تندل وتمسكن والقياس فيما تندل وتسكن ، وكما توهם ايضاً في مصيبة ومعيضة ان يائهما زائدة كياء قبيلة فهمزت جمعهما ، فقيل مصائب عند الجميع ومعايش عند بعضهم والقياس مساوب ومعايش وهذا القول بعيد لوجهين .

الاول : منع الصرف بلا سبب غير موجود في كلامهم ، الا للتناسب والحمل هل التوهם ما دام يوجد وجده صحيح بعيد عن الحكمة والثاني : ان اشياء يجمع على اشواى كمعدارى ، وزن افعال لا يجمع على فعال واحد اشواى اشائى بتهديد الياء وهمزة قبلها فقلبت الهمزة ياه فاجتمعـت ثلاثة ياءات فمحذفت الوسطى وقلبت الاخيرة الفاء وابدلت من الاولى واوا فصارت اشواى ويجمع ايضاً على اشياها كصحارى واشياوات كصحراءات وذلك دليل على ان مفردها فعلا لا افعال .

والقول الثالث : انها على وزن افعال بمحذف اللام واصلها افعاله جمع شيء بتخفيف الياء . وأصله شيء بتهديد الياء كبين ولبن ، فجمع على افعاله مثل ابنياء والياء ثم خففت المفرد اعني شيء وقالوا اشياء وأصله اشيئاء فمحذفوا الهمزة الاولى التي هي لام الكلمة ، وهذا القول بعيد من وجوهه .

الاول : ان حذف الهمزة في اشياء اذن على غير القياس .  
الثاني : ان المفرد اعني شيئاً بالتحفيف لو كان في الاصل شيئاً بالتشديد لكان الاصل اكثر استعمالاً من المحذف قياساً على اخواته فان بينا وسيداً وميتاً بالتشديد اكثر من بين وسيد وميت ، بالتحفيف

ولم يسع شيء بالتحديد فضلاً عن أن يكون أكثر استعمالاً من شيء بالتخفيض .

والثالث : إنك تصرف أشياء على أشياءه بتشديد الياء ، وذلك يمنع كون أشياء أصله أشياء على وزن افعلاء لأنها على هذا تكون جمع الكثرة وجمع الكثرة إذا أريد تصفيه ولم يكن له جمع قلة وجب رده إلى المفرد ، وتصفيه ثم جمعه جمع السلامة حسبما يقتضيه فإن كان المفرد من ذوي العقول فالبواو والنرن وإلا فاللاف والتاء ، فكان يجب أن يقال في التصفيير شيئاً بفتح الياء الأولى وتشديد الثانية وكسرها .

وأيضاً يرد على هذا القول ما ورد على سابقه ، أما ورود الجمع على أشواى وغيرها ظاهر ، لأن افعلاء لا يجمع على تلك الأوزان وأما لزوم منع الصرف بلا سبب فلان إنما ليست من صيغ المؤنة باللاف المدودة ولا يفيده تقدير اللام ، لأنه في حكم المعدوم حيث لا يدخل في الوزن فاصح الأقوال إذن القول الأول .

لطيفة قيل أنه مثل نحوي عن أشياء ومنع صرفه فقال النحوى كيف تستل هنها ، وقد نهى الله تعالى عن سؤالها حيث قال عز من قائل لا تستلوا عن أشياء ان تبدلکم تسوئکم .

ثم إن كان في الموزون حذف تحذف مقابل المخذوف في الوزن أيضاً ، فيقال وزن قاض فاع بمحذف اللام عن الوزن كما حذف عن الموزون ويحمل اعراب الوزن رفعاً وجراً تقديرياً مثل الموزون ، ولا يمدل عن ذلك لا في القلب ولا في الحذف ، إلا أن يراد بيان الاصل فيما فيقال وزن ادر في جمع دار في الاصل افعل ، وزن قاض في

الاصل فاعل .

وقد علم ما ذكر ان القلب يعرف اما باصله كما في ناء يناء والنأي ، او بامثلة اشتقاقه كالباء والحادي او بصحته كايس ، اذا القياس قلب الياء الفاء فلما لم يقلب يعلم ان فيه قلب واصله يس والياء في الاصل لا ينقلب الفاء لانها فاء الكلمة فبقيت بعد القلب هل حالها ، او بقلة استعماله كادر جمع دار او باداء ترك القلب الى منع الصرف بغير سبب كاشيء ، وقد يعرف باداء تركه الى اجتماع همزتين نحو جاء على وزن قاض لانه اسم فاعل من من جاء يعني مقتل العين مهموز اللام ، باصله جاين بتقديم الياء على الممزة فلولم يقلب يجعل الممزة مكان الياء اوجب ان تقلب الياء التي بعد الف الفاعل همزة مثلها في سائر . وحيثئذ يؤدي الى اجتماع همزتين وذلك مستكره .

ولا يلزم كون المقلوب قليل الاستعمال ، بل قد يكون كثيرة كالباء والحادي ، وقد يكون اصله متراكماً كالقسي في جمع قوس واصله قوس على فعول بفتح الفاء قدمت اللام على العين ، فصار قسو على وزن فلوع قلبت الواو المتطرفة ياء وواو الجمع ايضاً . وكسرت القاف والسين للاتباع والمناسبة فصار قسي على وزن فلعي يكسر الفاء وترك الاصل فلم يستعمل ابداً . وايضاً ليس صحة الكلمة دائماً دليلاً على كونها مقلوبة اذ قد تكون لأشياء آخر كما في حول وعور واجبور والجدي واستحوذ ، وكذا قلة استعمال احدى الكلمتين وكثرة استعمال الأخرى لمناسبة لها لفظاً ومعنى لا يدل على كون القليلة الاستعمال مقلوبة ، فان رجلة في جمع رجال اقل استعمالاً من رجال وليس بمقلوبة منه

وأيضاً ليس القلب قياساً إلا فيما يؤدي إلى اجتماع همرين فإنه حينئذ قياسي عند بعض .

( واحدكم بتأصيل ) جميع ( حروف سمم ) وهو كزبرج حب ايض ذو دهن ، وكجهفر اسم للثعلب ( و ) احکم ايضاً بتأصيل حروف ( نحوه ) وهو كل رباعي بني من حرفين ، ولم يصح اسقاط ثالثه قيل وإنما حکم حينئذ بتأصيل جميع حروفه ، لأن اصالة الاثنين منها محققة ولابد من ثالث مكمل للاصول وليس أحد الباقيين باولى من الآخر لعدم المرجح ، فحكم باصالتهما لاستعماله الترجيح بلا مرجح ، واليه اشار بقوله ( لانه لا يصح اسقاط شيء منها والخلف ثابت في ما صح اسقاطه ) اي ثالثه ( كلام بكسر الثالث ) على وزن الامر الحاضر من درج ( وكبكب ) بالوزن المذكور ، فالجميع على ان الثالث منها يصح اسقاطه لكن اختلوا في زيادة واصالته ( فالكوفيون ) على ان ( الثالث ) منها ( زائد مبدل من حرف مائل للثاني ) منها ، فاصطهموا لم وكبب بتشديد الثاني منها فابدل الميم الثانية في الاولى لاما والباء في الثانية كما استثنانا لتولى ثلاثة امثال ( والزجاج ) وهو من البصريين ، على ان الثالث منها ( زائد غير مبدل ) فاصطهموا لم وكبب من دون تشديد ، ( وبقية البصريين ) غير الزجاج على ان الثالث منها ( اصل ) وذلك لمجيء مصدرهما على وزن فعلة كدحرجة ولو كانوا كما يقول الكوفيون لباء مصدرهما على تفعيل . ( هذا ) خاتمة ميزان الكلمة لتمييز الحرف الاصلي والزائد منها .

( وحروف الزيادة عشرة ) ومني زيادةها انها يتفق لها حکم

الزيادة كثيراً لا أنها تكون أبداً زوائد وبعبارة أخرى ليس معنى كونها حروف الزيادة ، أنها لا تكون إلا زائدة إذ ما منها حرف إلا وهو قد يكون أصلاً في كثير من الموضع ، بل المعنى أنه إذا زيد حرف على الكلمة لا يكون ذلك المزيد إلا من هذه المعرفة إلا أن يكون الحرف المزيد تضهيفاً ، سواء كان التضهيف للالحاق كتردد وجلب ، أو لغيره كعلم وصرف .

والحاصل أن الزيادة التي لغير التضهيف لا يكون إلا من هذه المعرفة وأما التي بالتضهيف ، سواء كان للالحاق أو لغيره فقد تكون منها ، وقد تكون من غيرها وتفسير الالحاق قد تقدم مراراً .  
وقد ( جمعها الناظم اربع مرات في بيت ) .

وهو هناء وتسايم ثلاثة أيام أنسه نهاية مسؤول أمان وتسوييل وجمعها أيضاً بعض آخر في بيت آخر وهو :  
يا أوس هل نعمت ولم يأتنا سهو فقال اليوم تنساء  
وأيضاً يحكى أن تلميذاً سئل شيخه عن حروف الزيادة ، فقال  
الشيخ : سئلتمونيهما فظن التلميذ أنه أحالة على ما أجبته به من قبل  
فقال : ما سألك إلا هذه المرة ، فقال الشيخ : اليوم تنساء فقال  
والله ما انساء فقال يا احمق قد اجبتك مرتين .  
ويحكى أيضاً أن المبرد سأله المازني عنها فقال :

هيست السمار فطبيبني . وقد كنت قد ما هيست السمار  
فقال أنا أسألك عن حروف الزيادة وانت تشندي الشعر فقال :  
اجبتك مرتين قيل واحسن ما قيل فيه لفظاً ومعنى قوله سئلت حروف  
الزيادات عن أسمها ، فقالت ولم تجعل أمان وتسوييل وقد ركب منها

كلمات اخر نحو وهم يسائلون ، وما سئلت يهون والتمسنا هو اي .  
 وانما اختيار هذه الحروف لاجل الزيادة لكونها اسلس على اللسان .  
 ( فالف اكثر من ) حرفين ( اصلين صاحب زائد بغير وين )  
 وكذب ولا يكون ذلك في اول الكلمة ، لتعذر الابداء بالساكن بل  
 قد يكون ثانياً ( كاف حاجب ) وثانياً كعماد ورابعاً كاكرام وخامساً  
 كسلامي وسادساً نحو قبعثري وسابعاً نحو بدرايا ( بخلاف ) ما لم  
 يصاحب ازيد من حرفين نحو ( الف قال والياء كذا ) اي كالالف .  
 ( والواو ) ايضاً ( يكونان زائدين اذا صحبا اكثر من اصلين ) اي  
 اذا كانوا مع ثلاثة اصول فصاعداً ( ان لم يقعا مكررين ، ولم يصدر  
 الواو مطلقاً ) اي سواء كان قبل اربعة اصول ، او لا ( ولا الياء ) اي  
 لم يصدر الياء ( قبل اربعة اصول في غير المضارع ) ،اما في المضارع  
 فكالواو يعني زائدة مطلقاً مثل الياء الجامع للشارانط ( نحو صيف )  
 على وزن جعفر الرجل المحيل ، ( وقضيب ) على وزن فعيل آلة  
 الرجلية ومثال المضارع يضرب ويخرج ، ( و ) مثال الواو كذلك  
 ( عجوز وجهر ) الاول مثال للواو الزائد بين العين واللام ، والثاني  
 للزائد بين الفاء والعين عكس مثال الياء ، ( فان لم يصحبا اكثر من  
 اصلين كبيت وسوط او وقعا مكررين كما هما ) اي كالباء ( في يؤيده  
 لطائف ) ذي خلب يشبه الباشق ، ( و ) الواو في ( وعو عو بمعرف  
 صوت ) السبع ( او تصدر الواو كورنتل ) يقال : وقع الناس في  
 ورنتل اي في شر ، ( او ) وقع ( الياء قبل اربعة ) ( اصول ) في  
 غير المضارع ( كيستهور ) ، وهو الباطل يقال فلان ذهب في كيستهور  
 اي في الباطل وهو ايضاً اسم بلد وجاء الشرط اعني قوله فان لم

يصحبها قوله . ( فاصلان ) ، فالواو والياء في جميع هذه الصور الأربع اصلان اما في الصورة الاولى فلان القول بزيادة هما مستلزم لكون بنية الاسم اقل من ثلاثة احرف ، وهو خلاف الاصل واما في الصورة الثانية فلانها من قبيل ملام ، واما في الصورة الثانية فلان الواو لا تزداد في اول الكلمة مطلقاً ، واما في الصورة الرابعة فلان الياء لا يكون زائداً قبل اربعة اصول الا في الفعل .

( وهكذا همز وميم يكونان زائدين ان سبقا ) ؛ اي تصدرا على ( ثلاثة ) حروف ( فقط تأصيلا ) اي تأصيل تلك الحروف الثلاثة ( تتحقق ) فزيادة الهمزة ( كاصبع و ) الميم نحو ( يجذع فان لم يسبقا ) ثلاثة اصول بان كانوا في الوسط ، او في الآخر كقراء وضرغام ( او سبقا اربعة ) اصول كاصطبل ومرز نجوش ، ( او ) سبقا ( ثلاثة لم يتم تتحقق اصالتها ) نحو امور وميته ( فاصلان كذا همز آخر ) الكلمة ( يكون زائداً اذا وقع بعد الف اكثير من حرفين اصلين لفظهما ردد كمحمراء وعلياء فان وقع بعد الف قبلها ) اصل واحد : نحو ماه او ( اصلان فقط كسماء ) او لم يكن بعد الف نحو مره ( فاصل ) .

( والنون في الآخر كالهمز فيكون زائداً اذا وقع بعد الف ) زائدة قبلها اكثير من اصلين ، كندمان ) من ندم ( بخلاف رهان ) من رهن ( وهجان ) من هجن ( والنون ، اذا كان ساكناً في الوسط نحو غضنفر للسد اصالة كفى واعطى زيادة ) .

حاصله ان النون يكون زائداً بشرطين : الاول ان يكون ساكناً . والثاني ان يكون في الوسط الحقيقى ( بخلاف ما اذا كان متغيرا نحو غرنيق ) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طالب من

طيور الماء طويل العنق فان نونه متحركة فليس بزائد بخلاف ما اذا كان ( لا في الوسط ) الحقيقى ( نحو عنبر ) ، فنونه ايضاً ليس بزائد ( والثاء تكون زائدة في التأنيث كمساجة والمضارع كضرب ونحو الاستفعال والتفعيل وما صرف منها كاستخراج وتسليم والمطاوعة ) وقد تقدم معناها في ما سبق ( كالتهائم والتدحرج والاجتماع والتبعاد وما صرف منها ) .

( تتمة - تكون السين زائدة في الاستفعال ، والماء تكون زائدة وفاما في ) ما ( الاستفهامية المجرورة ) بالحرف ( كله ، و ) بالاسم نحو ( جئت بجيء ) كما تقدم في باب الوقف في قوله : وما في الاستفهام ان جرت حذف الفها واو لهاه ان تقف ( و ) ( الفعل المجزوم ) اي تكون الماء زائدة ايضاً في الفعل المجزوم ( نحو لم تره ولم يقنه ) ، كما تقدم في ذلك الباب ايضاً في قوله :

وقف بها السكت على الفعل المعل بحذف آخر كاعط من مثل ( و ) تكون الماء زائدة على قول ( في الامهات ) قال في المصباح : الام الوالدة ، وقيل اصلها امهة ولذا تجمع على امهات . واجيب بزيادة الماء وان الاصل امات . قال ابن جنی دعوى الزيادة اسهل من دعوى الحذف وكثير في الناس امهات ، وفي غيره الناس امات للفرق والوجه ما اوردہ في البارع ان فيها اربع لغات ام بضم الهمزة وكسرها وامة وامهة ، فالامهات والامات لغتان ليست احداهما اصلاً للآخر ولا حاجة الى دعوى حذف ولا زيادة انتهى . ( و ) تكون الماء ايضاً زائدة في ( الاهران ) مقدمة باب الافعال

من ريق على قول قال في المصباح : راق نماء والدم وغيره ريقا من باب باع انصب ويتعذر بالهمزة فيقال اراقه صاحبه والفاعل مريض والمفعول مراق ، وتبديل الهمزة هاء فيقال هرaque والاصل هريق وزان دحرجه ولهذا تفتح الهاء من المضارع ، فيقال يهريقه كما تفتح الدال من يدحرجه وتفتح من الفاعل والمفعول ايضا فيقال مهريق ومهراق .

قال امرء القيس : وان شفائي عبرة مهراقة والامر هرق مامك والاصل هريق وزان دحرج . وقد يجمع بين الهاء والهمزة ، فيقال اهراقة يهريق ساكن الهاء تشبيها له باستطاعه يستطيع كأن الهمزة زيدت عوتها عن حركة الياء في الاصل ، ولهذا لا يصير الفعل بهذه الزيادة خمساً ودعا بذنب فاهرق ساكن الهاء ، وفي التهذيب من قال اهرقته فهو خطأ في القياس . ومنهم من يجعل الهاء كأنها اصل ويقول هرقية هرقا من باب نفع . وفي الحديث امرأة كانت تهرق الدماء بالبناء للمفعول ، والدماء نصب على التمييز ويجوز الرفع على استناد الفعل اليها . والاصل تهرق دماتها ، لكن جعلت الالف واللام بدلاً عن الاضافة كقوله تعالى عقدة النكاح اي نكاحها اتهى .

قال نجم الأئمة : اهلم ان اللغة المشهورة اراق يريق ، وفيها لفتان اخريان هراق بابدال الهمزة يهريق بابقاء الهاء مفتوحة ، لأن الاصل ياريق حذفت الهمزة لاجتماع المزتين في الحكاية عن النفس فلما ابدلت الهمزة هاء لم يجتمع المزتار ، فقللت يهريق مهراق اهرق لا تهرق بسكون الهاء في كلها قال سيبويه : الهاء الساكنة عوض من تحريك العين الذي فاتها ، كما قلنا في استطاعه وللمبرد ان يقول بل هذه الهاء الساكنة هي التي كانت بدلاً من الهمزة ، ولما تغير

صورة الهمزة واللغة من باب افعل . وهذه الباب يلزم اوله الهمزة استنكروا خلو اوله من الهمزة ، فادخلوها ذهولاً عن كون الها ، بدلاً من الهمزة ، ثم لما تقرر عندهم ان ما بعد همزة الافعال ساكن لا غير اسكنوا الها فصار اهراق . وتهمنات العرب غير عزيزة كما قالوا في مصيبة مصائب وفي مسیل مسلان انتهى . ونحن بينما سابقاً الكلام في مصيبة ومصائب ومسیل ومسلسل ، اما اسطاع فسيجيء بيانها عن قريب .

( واللام تكون زائدة في الاشارة المشتهرة ) كما تقدم في باب اسماء الاشارة ، ( نحو ذلك وتلك وهنالك و ) تكون اللام ايضاً زائدة ( في طیسل كجعفر : اصله طیس وهو الكثير من كل شيء او هو الرمل او خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهواء .

( وامنع يا ايها الصرفي زيادة ) شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولنا مثلثهونها ( بلا قيد ثبت ) في المسائل السابقة ( كما بينما ) مفصلاً . شروحاً ، ( ان لم تبين حجة على زيادةه من اشتقاء ) يثبت زيادةه ( فان بينت ) حجة زيادةه ( قبلت ، فيحکم بزيادة نوني حنظل وسنبل لسوقطهما ) اي النونين ( في كحظلت الابل ) قال في المصباح ؛ الحنظل نبت مر ونونه زائدة ، وقالوا بغير حنظل وزان تعب يأكل الحنظل انتهى .

( و ) في ( اسبل الزرع ) قال في المصباح ؛ سنبل الزرع اخرج سنبله واسبل بالالف اخرج سنبله انتهى . ( و ) يحکم ايضاً بزيادة ( همزتي شمال واحببنطا ) بمعنى الصغير البطن لسو وطوبما اي الهمزتين في الشمال بعض الشك ، يقال شملت الرياح شمالاً اذا هبت شمالاً ؛

وفي الحبطة بفتحتين ، ( و ) يحکم ايضاً بزيادة ( ميمي د لا مص ) وهو ( الشيء الباقي ) ( وابن ) بمعنى الابن لسقوطهما في الدلاصة والبنوة ( و ) يحکم ايضاً بزيادة ( ثاني ملکوت ) بفتح الميم ( وعفريت ) لسقوطهما في الملك بضم الميم والعفر بفتح العين والفاء بمعنى وجه الأرض ويطلق على التراب وقد يطلق العفريت على الشجاع الماكر وعلى الخبيث الدهي ، ( و ) يحکم ايضاً بزيادة ( سيفي قد موس ) بمعنى القديم ( واستطاع ) اصله اطاع من الاطاعة اي باب الافعال وهمزة قطع ، فمضارعه يستطيع بضم الياء واصله يطبع والسين زائدة عوضاً عن نقل حركة عن الفعل لأن حركتها نقلت إلى فاء الفعل ، وقال بعضهم : اصل استطاع استطاع من باب الاستعمال والهمزة وصل فحذفت الناء لتعذر الادغام ، وفي بعض اللغات تفتح الهمزة وتجعل همزة قطع بعد حذف الناء ، والـ جـمـيـع ما فـصـلـنـا اـشـارـ الشـارـحـ يقوله : ( لـسـقـوـمـهـ فـيـ الشـمـولـ وـالـحـبـطـةـ وـالـدـلاـصـةـ وـالـبـنـوـةـ وـالـمـلـكـ وـالـعـفـرـ وـالـقـدـمـ وـالـطـاهـةـ ) .

## فصل في زيادة همزة الوصل

واعلم ان الاكثرین على ان الابتداء بالساكن متعدز مستحبيل مطلقاً وقال بعضهم : انه متعدز لا مستحبيل في غير الالف ، واما فيه فهو كما قاله الاكثرین وقد نقلنا في باب المعرف والمبني عن الشيخ جواد البیقی انه قال : ان اهل التبت يتندون بالساكن . والعمدة عليه لأن اهل البيت ادرى بما في البيت . وقال بعض المدققین : انه يمكن في الفارسية في نحو شتر بمعنى الابل ورده بعضهم بان ذلك الحال بل

لابد من الابتداء بمحرك ولما كان ذلك في شتر ونحوه في غاية الحفاء  
ظن انه ابتدء بالساكن بل هو معتمد قبل ذلك الساكن على حرف  
قريب من الهمزة المكسورة ، وللهطف الاعتماد لا يتبين ذلك انتهى  
ملخصاً . واظن ان سكرد وفي لغة التبت من هذا القبيل وكيف كان  
فالاصل ان يكون اول حرف من الكلمة متحركاً ولا يكون اولها ساكناً  
الا في الموضع العشرة الآتية ، ولام التعريف وميمه على قول .

والموصلة والهمزة في كثير منها عوض بما اصابها من الوهن اذ  
هي ثلاثة تكون ضعيفة الخلة ، وقد حذف لاما نسياً منها فهو  
في حكم المحذوف وهو وهن على وهن لأن المحذوف نسياً منيَا كالعدم ،  
وليس يجب في جميع الثلاثي المحذوف اللام تعويض الهمزة منها كما  
كما في غدويد ، اذا عرفت ذلك فاعلم ان ( للوصل همز سابق ) ؛  
او مقدم في اول الكلمات الآتية ( لا يثبت ) الهمز لفظاً بل يحذف  
في الدرج ، ( الا اذا ابتدء به لانه جيء به لذلك ) اي للابتداء به  
لدفع الابتداء بالساكن ( كاستثروا ) فلا يحذف حينئذ لفظاً كما  
لا يحذف خطأ مطلقاً ، الا في ابن بين العلمين فيجوز فيه حذفه خطأ  
ايضاً كما تقدم في اوائل باب المندى لكن بشرطين ذكرهما في حاشية  
المغني في باب ضمير الفصل وهذا نصه الالف انما تجذف من ابن اذا  
وتقع صفة بين العلمين ولم يكن ابن مضافاً الى الجد بل الى الاب  
الاقرب وكذا التنوين لا يحذف من العلم الاول الا في هذه الصورة  
وكذا لا تجذف الالف اذا كان ابن خبراً عن العلم الاول وكذلك  
تنوينه انتهى وقد تقدم اجمال ذلك هناك ولا في الميم المشددة في اللهم  
اذا قلنا انه فعل امر اصله ام وقد تقدم ايضاً هناك وقد تقلب همزة الوصل

قطعاً كما بینا في خاتمة باب العلم في اصمت وفي نداء الله ( وهو )  
أى همزة الوصل ( لا يكون للمضارع مطلقاً ) سواء كان ثلثياً ، ام  
رباعياً بحداً ام مزيداً فيه لأن المضارع مبدو بحرف المضارعة ، وهو  
متحرك ابداً فلم تحتاج لهمزة الوصل ( ولا لماضي ثلثي ) بحدا نحو  
امر ( ولا رباعي ) في انعداد مطلقاً ، ككرم ودحوج ( بل لفعل ماض  
احتوى على أكثر من أربعة ) ، وذلك احد عشر فعلاً تسعه من  
الثلاثي المزيد فيه وهي انطلق واحمر واحمار واقتدر واستخرج  
واعتنس واسلنقي واجلوزوا عشوشب واثنان من الرباعي المزيد فيه  
نحو احر نجم واقشر ، لكن بشرط ان لا يصير هذه الاعمال اعلاماً  
والانقلب الهمزة قطعاً في حال علمية الفعل كما نقدم وهذا بخلاف  
همزة الوصل في الاسماء ، فانها فيها لا تقلب قطعاً وان صارت علماً  
الا في لفظ الجلالة قال الرضي اعلم ان حروف الجر لا يحذف مع  
بقاء عملها قياساً الا في الله قسماً عند البصريين واجاز الكوفية قياس  
سائر الفاظ المقسم به على الله نحو المصحف لانه لغيره بذلك غير جائز  
عند البصريين لاختصاص لفظة الله بخصائص ليست لغيرها تبعاً لاختصاص  
مسماها بخصوصها فعنها اجتماع يا واللام في يالله ومنها فعلى الهمزة  
في يالله وفالله وهو الله ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه  
بهام التنبيه فهوها الله وهمزة الاستفهام نحو الله ومنها تدوين الميم  
عن حرف النداء نحو اللهم ومنها تفخيم لامـ بعد الفيم والفتح  
وترقيها بعد الكسر انتهى ومن هنا يعرف الوجه في هم الهاء من  
عليه الله في سورة الفتاح مع كون القياس كسرها تتبـ ( نحو انجلي  
( اسنيخرج ) وهمـا من قسمة الثالثي المزيد فيه فالهمزة فيها المرسل

( و ) كذا همزة في ( الامر والمصدر منه ) اي من ماض احتوى على اكثر من اربعة ( نحو انجل واستخرج وانجلاء واستخراجا وكذا امر الثالثي ) سواء كان ناقصا ( كاخش وامض ام لا ( و ) هو نحو ( اند ) .

وانما جاز تسكين اوائل الافعال لكثره التصرف فيها فجوزوا اسكان اولها وان كان ذلك تصرفآ على الوجه المستبعد لكونه موجبا للاحتياج الى همزة الوصل ، وخصوصا ذلك بما مضيه على اربعة او اكثر دين الثالثي ، لأن الخفة بالثقل او اما في فاء الامر من الثالثي نحو اخرج واضرب فلكونه ماخوذآ من المضارع الواجب تسكين فانه دفما اتى اربع حركات في كلمة واحدة . ولانما لم يسكن عينه لانها لمعرفة الاوزان ، واما لامه فلانها للاعراب ولم يسكن حرف المضارعة لانه زاد على الماضي ، فلو سكتت لاحتياج الى همزة الوصل فيزداد الشلل . ولذلك لما حذف المضارعة في امر المخاطب للتخفيف لكونه اكثر استعمالا من امر الغائب ، احتاج في الابتداء الى همزة الوصل .

وانما الحقوا مصادر الافعال التي في اوائلها همزة الوصل بها وان كانت المصادر اصول الافعال في الاشتراق عند المحققين ، لانها في التصرف والاعلال فروع الافعال كما تقدم ذلك في باب المفعول المطلق واما اسماء الفاعل والمفعول فانما سقطت من اوائلهما همزة الوصل وان كانوا ايضا من الاسماء التابعة للفعل في الاعلال للعيم المتقدمة على الساكن ، كما سقطت في المضارع لتقدم حرف المضارعة .  
تبنيه ... قد يجيء في باب التفعل والتفاعل همزة الوصل ، اذا

ادغم تاءهما في الفاء نحو اطير واثائق . وسيجيئ توضيح ذلك في الفصل الثامن من باب الابدال انشاء الله تعالى مفصلا .

وانما لا يحذف همزة الوصل خطأ لثلا يلتبس الامر عن باب علم الثلاثي المجرد بامر علم من باب التفعيل ، فان قيل يعلم بالاعجم قلت الاعجم يترك كثيرا ومن اجل ذلك فرقوا بين عمر بعض العين وفتح الميم وبين عمر بفتح العين وسكن الميم بالواو ، وقد تقدم في اوائل الكتاب ان الحذف في بسم الله لكثرة الاستعمال ، ولم يحذف في اقرء باسم ربك لقلة الاستعمال .

والاصل في همزة الوصل الكسر لأنها مبنية والاصل في المبني السكون والاصل في تحريك الساكن الكسر . وأنسما لم تكسر في نحو انصر واكتب لأن بتقدير الكسرة يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة ولا اعتبار للنون والكاف لأن الحرف الساكن ليس حاجزا حصيناً عندهم ، وأما في المبني لما لم يسم فاعله فللاتباع ودفع الاشتباه ، كما تقدم في بایه .

( وهو ) اي الهمز للوصل ( في اسم ) وقد تقدم في اوائل الكتاب ان اصله سمو عند بعض ، ووسم عند بعض اخر فخدمت لامه على الاول وفاته على الثاني وعوض منها الهمزة ( و ) في است وهو العجز ) من كل شيء او حلقة الدبر واصله سته كچبل بدليل استه حذفت لامه اعني الهمزة وعوضت عنها الهمزة قد تقدم في ان الناسبة المصدرية ما يناسب المقام فراجع ان شئت ( و ) في ( ابن ) اصله بنو يفتحتين وقيل بكسر الباء ، وقيل : اصله بنى بالياء من بنية لأن الابن يعني على الاب كبناء الحائط على الاساس ، وكيف كان حذفت

لامه وعوض عنها الهمزة . ( و ) في ( ابنم وهو ابن زيدت عليه ميم ) للتوكيد والمبالفة كما في زرقم بمعنى شديد الزرقة ، وليس هي بدلاً من لام الكلمة والا لكان اللام في حكم الثابتة ، فلا تحتاج الى التعويض بهمزة الوصل ، وتتبع نونه وراء امرء الميم والهمزة في الحركات كما تقدم ذلك في اوائل الكتاب عند بيان لغات الفم

قال بعض المحققين : وجد الاعراب في اخر الكلمة ووسطها في امرء وابن كقوله تعالى : « ان امرء هلك وما كان ابوك امرء سوم » ولكل امرء منهم يومئذ شأن يغطيه » واختلف اهل البلدين في هذين الاسمين فقال الكوفيون : انهما مغربان من مكانين كما ذكر ، قال البصريون ان الحركة الاخيرة هي الاعراب وما قبلها تابع وانا اقول ما وجد الاعراب في وسطه يدودم والاسماء الستة في بعض الحالات فتامل كل ذلك ( سمع فحفظ ) ولكن ( لم يقس عليه وسمع ايها في اثنين وامرء وتأنيث لهذه الثلاثة تبع وهو ) اى تأنيتها ( ابنة واثنتان ، وامرأة وفي ايمن في القسم ) قال في المصباح : ايمن اسم استعمل في القسم والتزم رفعه كما التزم رفع اعم الله ، وهمزة ، عند البصريين وصل واشتقاقه عندهم من اليمن وهو البركة ، وعند الكوفيين قطع لانه جمع يمين عندهم . وقد يختصر منه فيقال ويم الله بحذف الهمزة والنون ، ثم اختصر ثانية فقيل م الله بضم الميم وكسرها انتهى .

وقال بعض المحققين : انما فتح الف ايمن مع كونه الوصل ، لانه جمع يمين والفتح للقطع ثم جعل للوصل لكثرة الاستعمال وكثرة الاستعمال تقتضي التخفيف ولاشك ان التخفيف يحصل بالوصل اذ بالوصل تسقط الهمزة في اللفظ ولا خفة مثل السقوط انتهى .

( قال ابن هشام : وينبغي ان يعدوا الـ الموصولة وايم لغة في ايمن ) في القسم ( فان قالوا ) انما لم نعدها ، اذ ( هي ) مخففة من ( ايمن فمحذفت اللام ) اعني النون ( قلنا في جوابهم وايتم ) ايضاً ، يلزم على ذلك ان لا تعوده اذ ( هو ابن فزيدت ) عليه ( الميم ) وايضاً ( قلت ) مؤيداً لابن هشام ( وهل هذا ينبغي ان يعدوا ايضاً ام لغة فيه ) اي في ايمن ، وانا اقول ايضاً وهل هذا ينبغي ان يعدوا ام المعرفة في لغة طى .

( فاعلم همزـ المعرفة كذا اي وصل وهذا ) كما قلنا في باب المعرف باللام ( اختيار لذهب سيبويه ). من انـ المـ هـ زـ فـ يـ هـ وـ صـ ، اجتـ بـ لـ لـ نـ عـ اـ قـ بـ الـ اـ كـ نـ ( و ) اـ مـ اـ ( الخليل ) فـ اـ نـهـ ( يقول ) اـ نـهاـ بـ عـ لـ تـ هـ حـ رـ فـ تـ هـ رـ يـ فـ . وـ مـ عـ لـ مـ ( اـ نـهـ ) حـ يـ نـ ثـ ( قـ طـ لـ ) لـ اـ نـهـ عـ لـ هـ ذـ جـ زـ هـ الـ كـ لـ مـ كـ هـ مـ زـ اـ مـ رـ وـ نـ وـ الـ ، ( كـ مـ تـ قـ دـ مـ فـ بـ اـ بـ ) اـ يـ بـ اـ بـ المـ رـ فـ بـ اـ دـ اـ تـ هـ رـ يـ فـ ( مـ يـ بـ ) ، وـ يـ خـ الـ فـ هـ مـ زـ تـ هـ ماـ قـ بـ لـهـ فـ فيـ اـ نـهـ يـ بـ دـ مـ دـ اـ فـ الـ اـ سـ تـ هـ اـ مـ ) اـ يـ قـ نـ تـ هـ لـ اـ فـ ( اـ نـهـ ) قـ لـ مـ الذـ كـ رـ بـ حـ رـ اوـ يـ سـ هـ ( اـ يـ يـ جـ مـلـ بـ يـ بـ اـ يـ بـ هـ زـ وـ بـ يـ بـ اـ الفـ ( نـ هـ وـ هـ حـ قـ اـ نـ دـ اـ رـ الـ بـ بـ اـ تـ بـ اـ عـ دـ اـ تـ اوـ اـ بـ تـ حـ يـ لـ اـ نـ قـ لـ بـ يـ طـ اـ تـ اـرـ ) ، وـ كـ لـ ذـ لـ كـ لـ لـ لـ فـ قـ طـ اـ بـ التـ خـ يـ فـ بـ فـ تـ هـ جـ يـ قـ لـ وـ فـ تـ هـ زـ اـ يـ مـ نـ اـ يـ ضـ اـ التـ خـ يـ فـ لـ اـ نـ الجـ مـ لـ الـ قـ يـ مـ لـ كـ لـ شـ اـ سـ تـ هـ مـ الـ هـ اـ يـ نـ اـ سـ بـ هـ اـ التـ خـ يـ فـ ، اـ ذـ هـ يـ معـ جـ وـ اـ بـ هـ يـ حـ كـ مـ جـ مـ لـ وـ اـ حـ دـ فـ اـ خـ بـ هـ يـ اـ لـ اـ فـ رـ اـ لـ حـ دـ فـ اـ خـ بـ هـ يـ اـ يـ مـ نـ وـ اـ عـ مـ رـ كـ وـ جـ وـ بـ اـ كـ مـ اـ تـ قـ دـ مـ فـ صـ لـ اـ فـ بـ اـ بـ المـ بـ تـ هـ وـ اـ خـ بـ هـ وـ حـ دـ فـ اـ تـ هـ وـ اـ يـ مـ نـ ، وـ حـ كـ مـ عنـ بـ عـ ضـ اـ عـ بـ اـ بـ

كسر همزة ايمن وايم على الاصل .

وانما حذفت الهمزة في الدرج عند الخليل مع كونها ظناً عنده لكثره استعمالها في كلامهم وهكذا على قول من يجعل الهمزة حرف تعريف ، ويقول ان اللام زائدة لفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام .

وليعلم ان اثبات الهمزة وصلاً لحن ، وشذ في الضرورة قوله : كل سر جاوز الاثنين شاع كل علم ليس في القرطاس ضاع باثبات همزة الاثنين ، وكذلك قوله في هذا المعنى ايضاً : اذا جاوز الاثنين سر فانه بيت وتكثير الاشارة قمين والمحذوف في نحو استغفرت لهم ام لم تستغفر وانذرتهم ام لم تنذرهم ، واتخذناهم ونحوها انما هو همزة الوصل لاستغناه بهمزة الاستفهام .



## هذا باب الابدال

وهو في اللغة تنجية شيء وجعل شيء آخر مكانه ، او تغيير صورة الشيء وفي الاصطلاح جمل حرف مكان غيره وهو اعم من قلب الواو والياء والألف والهمزة ، ويعرف الابدال بأمثلة الاشتقاء كثراً فان امثلة اشتقاءه وهي ورث يرث وارث موروث تدل على ان التاء بدل من الواو وبقلة الاستعمال كالتعالى ، فانه اقل استعمالاً من التعالب فيعرف من ذلك ان الياء بدل من الياء ، وبكون المبدل منه زائداً في اصل الكلمة كضويرب ، فانه فرع ضارب والالف فيه زائد ، فالواو في الفرع ايضاً زائد بدل من الألف وبكون المبدل اصل في الفرع كمويه ، فانه فرع ماء والواو والياء في مويه اصل ، اذ التصغير يرد الأشياء الى اصولها ان كانت الحروف من الاصول فالواو والياء في التصغير مبدلتان من الألف والهمزة من المكابر ، ويلزوم بناء بجهول في كلامهم لو لم يجعل بدلاً كاهراق . وقد تقدم الكلام فيه مفصلاً ونحو اصحابي وادارك على ما يأتي ، فانه لو لم يعكم يكون الصاء بدلاً من تاء افتعل والدال من تاء تفاعل لزم بناء افتعل وفاعل في كلامهم ، وهذا بمحض لأنهما قليلاً الوجود والكثير افتعل وتفاعل ، اذا عرفت ذلك فاعلم ان ( حرف الابدال عدها في التسجيل ثمانيه ، وزاد هنا الياء وقد تقدم انها بدل من التاء في الوقف على نحو رحمة ونسمة ) فلذلك لم يبحث منها هنا ، ( نصارت ) احرف

الابدال ( تسمة يجمعها قولك هدأت موطيا ) ، ومعنى هدأت سكنت من السكون ضد الحركة وموطيا حال من التاء في هدأت وهو اسم فاعل من اوطأته خفت همزة بابدالها ياء ، لانفتحما وانكسار ما قبلها .

فحاصل معنى هذا التركيب اني سكنت حال كوني جاعلا لفلان وطيئنا ، ومعنى كونها حروف الابدال ان الابدال لا يقع إلا منها لا انها تكون ابداً مبدلة ، وايضاً لا يبدل حين يبدل عن اي حرف انفق بل عن بعض الحروف حسب ما يأتي تفصيله .

( فابدل المءزة اي خذها بدلاً من واو ومن ياء ) وجوباً ( حال كون كل ) واحد ( منهما في آخر ) الكلمة . وفي ( اثر الف ) اي بعد الف ( زيد نحو رداء وكساء ) اصلهما رداي وكساو قلبت الياء والواو همزة ، اما لعدم الاعتداد بالالف فصارتا كأنهما ولها الفتحة او لأنهم نزلوا الألف منزلة الفتحة ، فقلبوهما الفاء فاجتمع الفان فكرهوا حذف احديهما او تحريك الاولى منها لنلا يعود المددود مقصورا فحرکوا الاخيرة لانتقاء الساكنين فصارت همزة ( بخلاف ) الواو والياء في ( تعاون وتباين لعدم تطرفهما ) اي لعدم كونهما في الطرف ، اي في الآخر ، ( و ) بخلاف الواو والياء في ( نحو غزو وظي ، لعدم تلوهما الألف ) اي لعدم وقوعهما بعد الالف . ( و ) بخلاف الواو والياء في ( نحو واو ووای لاصالة الالف ) لأن اصلهما ووی ووای .

( وفي اسم فاعل ما اي فعن اعلى عينا ) اي اجري الاعلال في العين منه ( ذا اي ابدال المءزة من ياء ومن واو اقتفي) ايضاً وجوباً ( كبانع)

من بيع ، ( وقائم ) من قوم ( بخلاف ما لم تمل عينه ) اي لم يجر الاعلال في عينه ( وان اعتلت ) اي وان كانت عينه حرف علة ، فلا يبدل الهمزة من الواو والياء في اسم فاعله بل يبقيان على حالهما ( نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور ) .

( والاعلال اعفاء الكلمة حكمها ) اي اجراء الاعلال فيها على ما يقتضيها القواعد ( من حذف ) كبعض ، وقل ( وقلب ) كباع وقال ( ونحو ذلك ) كادغام المتجانسين ، ( والاعتلال كونها ) اي بعض جزاء الكلمة ( حرف عله ) فلا تنسافي بين قوله ما لم تعلم وان اعتلت .

واما مصائب جمع مصيبة فهمزته على خلاف القياس والقياس مصاوب بالواو لكون الواو اصلية لأن اصلها مصوبة ( و ) كذلك ( مسيدة ومساير ومشوبة ومشابب ) .

( کذاک ببدل همزاً ثانی حرفی لینین ) هما ( اکتفا مد فاعل :

اي وقع احدهما قبله ) اي قبل مد مفاهيل ( والآخر بعده وتسمىهما ) وهذا على اربعة اقسام :

الاول : ان يكون اللبنانيين يائين وذلك ( كجمع شخص نيف ) بالتشديد ( على نياتف ) وبعبارة اخرى مثال اللبناني لفظة نيف بالتشديد ، اذا جمعه شخص على نياتف . هذا بناء على كونه من ناف ينيف اي اجوفاً يائياً لا من ناف ينوف اي اجوفاً واوياً ، ومعناه في الاعداد ما زاد على العقد الى ان يبلغ العقد بعده . وقيل من واحد الى ثلث .

قال في المصباح : قال ابو العباس : الذي حصلناه من اقاويل البصريين والковفيين ان النيف من واحد الى ثلث ، والبعض من اربع الى تسع ولا يقال نيف الا بعد عقد : نحو عشرة ونيف ومانة ونيف والف ونيف انتهى . وفيها اقوال اخر مذكورة في كتب اللغة . والثاني : ان يكون اللبناني واوين ( و ) ذلك نحو ( اول ) اذا جمعه شخص ( على اوازل ) قيل اصله وول . قال في المصباح : الاول مفتح العدد ، وهو الذي له ثان ويكون بمعنى الواحد . ومنه في صفات الله تعالى هو الاول اي هو الواحد الذي لا ثاني له ، وعليه استعمال المصنفين في قوله لهم ولهم شروط الاول كذا لا يراد به السابق الذي يتتب عليه شيء بعده ، بل المراد الواحد الى ان قال : وتجمع الاول على الاوليات والعشر الاول والواوائل ايضاً ، لأنها صفة الليلي وهي جمع مؤنث ومنه قوله تعالى : « والفجر وليل عشر » وقول العامة العشر الاول بفتح الممزة وتشديد الواو خطأ .

واما وزن اول فقيل فوعلا واصله وول ، فقلبت الواو الاول همزة ثم ادغم ولمذا اجترأ بعضهم على تأنيشه بالهاء ، فقال ؛ اولة وليس

التأنيث بالمرضى .

وقال المحققون ؛ وزنه افعل من آل يؤل اذا سبق وجاء ولا يلزم  
من السابق ان يلحقه شيء الى ان قال ؛ والاصل أَوْل بِهِمْزَتَيْن ،  
لكن قلبت الهمزة الثانية واواً وادغمت في الواو :

وقال الجوهري : اصله اول بهمزة الوسط لكن قلبت الهمزة واوأ  
للتخفيف وادغمت في الواو والجمع الاوائل . وجاء في اوائل القوم  
جمع اول اي جاء في الذين جاء في الذين جاؤوا اولاً ، ويجمع بالواو  
والتون ايضاً . وسمع اول بضم الهمزة وفتح الواو مخففة مثل اكبر  
وكبر ، وفي اول معنى التفضيل وان لم يكن له فعل ، ويستعمل كما  
يستعمل افعل التفضيل من كونه صفة المواحد والماثق والمجموع بافظ  
واحد . قال تعالى : « ولا تكونوا اول كافر به » وقال : « ولتجد نهم  
احرص الناس » ويقال الاول ، واول القوم واول من القوم ، ولما استعمل  
استعمال افعل التفضيل اتصب عنه الحال والتمييز . وقيل انت اول  
دخولاً ، واتمـاً اول دخولاً واتـمـاً اول دخولاً وكذلك في المؤنة .  
فأـولـاً لا ينصرف لأنـهـ اـفـعـلـ التـفـضـيـلـ ، او عـلـىـ زـنـتـهـ .

قال ابن الحاجب : اول ا فعل التفصيل ولا فعل له ومثله أقبل ،  
وهو صفة ملن احسن القيام على الابل .

قال : وهذا مذهب البصريين وهو الصحيح ، إذ لو كان على فوعل  
كما ذهب اليه الكوفيون لقيل اوله بالباء ، وهذا كالتصريح بامتناع  
الباء وتقول اول ان جعلته صفة لم تصرفه لوزن الفعل والصفة ، وان  
لم يجعله صفة صرفت . وجاز عام الاول بالتعريف والاشارة ، ونقل  
الجوهرى عن ابن السكىت منها ولا يزال عام اول على التركيب انتهى

والثالث : ان يكون احد اللبنانيين واوا والثاني ياء ، ( و ) وذلك نحو ( سيد ) اذا جمعه شخص ( على سياند ) والسيد اصله سعيد وزان كريم وشريف ، فاستنسلت الكسرة على الواو فمحذفت فاجتمعت الواو وهي ساكنة والياء ، فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء ، وقيل اصله فيعمل بسكون الياء وكسر العين فاصله سبود بتقديم الياء على الواو فقلبت الواو ياء ثم ادمغت فيها الياء .

وقال جماعة : انها في الاصل كان فيعمل بفتح العين كضييف ، ثم نقل الى فيعمل بكسر العين .

والرابع : عكس الثالث ، ومثاله سيد وسياند على القول الثاني ولذا اكتفى الشارح بما للثالث والرابع .

وانما يبدل اللين الثاني في هذه الصور الاربع همزة استثنائية لحرفي علة بينما حاجر غير حصين : اعني مد مفاعل مع ان حرف العلة الثاني يجاور المطرف الذي هو خلل التغيير ، ( بخلافه ) اللين الثاني في ( نحو طواويس ) اعني الواو الثانية ، فلا تبدل همزاً بعدها عن الآخر كما هو واضح ، ( وقدرت فاعل جمع المحذوف المنوي بشخص تبعاً للكافية ) .

وحاصل مرامه ان لفظ الجمع مصدر والمصدر يحتاج الى فاعل ، فجعل الشارح فاعله شخصاً تبعاً للمصنف ، لانه في الكافية جعل فاعل الجمع الذي هو مصدر جمع يجمع لفظة شخص . هذا كله فيما كان صحيح الآخر . واما ما كان معتل الآخر فحكمهما ما يذكر في المسألة الآتية ، لكن ليس من حيث الاكتناف كما نشير اليه فيما ( وفتح ورد ) اي اقلب ( الهمز المبدل من ثانى اللبنانيين المكتنفين)

في هذه العبارة حزازة واضحة ، والصحيح من الدين الواقع بعد (مد مفاعل) ، لأن المهمزة التي كذلك يرد (ياء) ، لكن لا مطلقاً بل فيما اعل لاماً منه كقضية وقضايا اصلها قضائي بيان الاولى ياء فعيلة والثانية لام الفعل ، ابدلت الياء الاولى همزة كصحائف نصار (قضائي) بيان بعد همزة مكسورة ثم قلبت كسرة المهمزة فتحة (فأبدلت المهمزة ياء مفتوحة) . وهذا هو المراد بقوله : وافتتح ورد المهمزة ياء ، (فانقلبت الياء المتطرفة) اي الياء الاخيرة (الفا تحركها وانفتاح ما قبلها) هذا حكم الناقص الثنائي . واما الناقص الاولى فيبين حكمه في قوله : (والهمزة في مثل هراوة) وهي عود يضرب به (اذا جمع) على مفاعل (جمل) الهمز المبدل من الدين الواقع بعد مد مفاعل (واوا) فالجمع هراوه ، بواوين الاولى منه ما مبدل من الالف في المفرد دفعاً لاجتماع الالفين ، والثانية لام الفعل ولكن لا تبقى الواوين بحالهما (لانه حينئذ) تقلب الاولى همزة فيصير هراون ، ثم تقلب الثانية ياء لتطرفها بعد الكسر ، فحينئذ (يصير هراني) بيان بعد همزة (فتفتح المهمزة للاستقبال ، فتقلب الياء) المتطرفة الفا لما سبق فيصير هراني فيكره اجتماع الامثال اي تحركها وانفتاح ما قبلها (فعمل به ما ذكر) اي ابدال المهمزة المنقلبة عن الواو الاولى واوا ليتشاكل الجمع ومفرده . (وقيل) حينئذ (هراوى) بكسر الواو كمساجد .

(وهمزا اول الواوين رد) وجويا (اذا كان متوالين في بهذه كاهة) اذا تحركا ، والى هذا اشار بقوله : غير شبه ووفي الاشد . والحاصل انه اذا اجتمع في اول الكلمة واوان متتحركان ، ابدل

الأول الذي هو فاء الفعل همزة وجوها ( كاوصل ) واصله وواصل فالواو الاول منه فاء الفعل ، والواو الثاني منقلب عن الف فاعل ، واجتماع الواوين متنقل ولا سيما اذا تحرك الثاني فوجب قلب الأول همزة ، ( بخلاف ما اذا ) سكن الثاني بان ( كانا في بدء ) فعل بجهول ( شبه ووقي وهو كل ما ثانى واويه منقلب عن الف ) باب ( فاعل ) اي باب المفاعة المبني المفعول ، ( اذ اصله ) اي ووقي كان ( وافي ، فلا يرد ) الواو الاول ( همزاً ) فان سكون الواو الثاني خفف بعض الثقل .

## فصل

( ومدا ) اما الالف او الواو او الياء على تفصيل يأتي ، ( ابدل ثاني الهمزتين اذا كانا ( من كلامه ) واحدة ( ان يسكن ذلك (الهمز الثاني ، ( ثم المد ) المبدل من الهمز الثاني ( يكون من جنس الحركة التي قبله ) اي الهمز الثاني نان كانت الحركة فتحة ، يبدل الهمز الثاني الفاً ( كأثر ) وهو فعل امر من باب الافعال ( اصله امثر ، و ) ان كانت الحركة ضمة يبدل الهمز الثاني واوا نحو ( او تمن بضم التاء ) وهو فعل ماض بجهول من باب الافتعال ، و ( اصله ائتمن و ) ان كانت الحركة كسرة يبدل الهمز الثاني ياء نحو ( ايشار ) مصدر باب الافعال ( اصله ائثار ) .

تنبيه - قد تقدم في اول الكتاب ان الفرق بين الهمزة والالف بالحركة والسكون فما كانت من حركة تسمى همزة ، كما ان الساكن

تسمى الفاء فتسمية الثاني فيما نحن فيه همزة مع التقييد بكونه ساكناً مشكلاً ، إلا أن يقال بان التسممية باعتبار ما كان ، او يقال يجوز اطلاق الالف على الهمزة وبالعكس اما حقيقة وبالاشتراك واما بجازاً ، لكونهما على صورة واحدة في بعض الموضع ، ولكونهما متعددين ذاتاً والاختلاف بالظرف ، ولذلك شبههما بالهوا والريح فكما ان الهوا اذا تحركت صارت ريحاناً واداً سكنت صارت هواً فكذا الالف اذا تحركت صارت همزة ، والهمزة اذا سكنت صارت الفاء فتأمل جيداً .

( وقيد الهمز بالسكون لأن في غيره ) اي في غير السكون ( فمهما لا اشار اليه بقوله : ان يفتح ثاني الهمزتين ، وكان اثراً ) اي بعد ذي ضم او فتح قاب ) الهمز الثاني في الصورتين ( واواً كاوأخذ ) بضمها ففتحة ، متكلماً من باب المفاعة ( اصله امأخذ و ) نحو ( او ادم ) بفتحتيه ( جمع ادم اصله ادام ) كمساجد .

( وياء ان كان المفتوح اثراً ) همز ( ذي كسر ، ينقلب ) الهمز الثاني ( كايم ) وهو في الأصل ( مثال اصبع ) بكسرة فسكون ففتحة ( من الام ) بفتح الهمزة بمعنى القصد ، لا بضمها بمعنى الوالدة ( اصله ) اي ايم ( مام ) فنقلت فتحة الميم الاولى الى الهمزة ( الثانية ) ( توصلاً للادغام ثم ابدلت الهمزة ياء ) .

( والهمز ذو الكسر مذلقاً سواء كان اثراً ضم ، او فتح او كسر ) كذا اي ينقلب ياء كايمه ) على وزن امده : اصله ائته بيمتين متكلماً للمضارع من باب الافعال من الاثنين ( اي اجعله يثن ) هذا مثال ذي الكسر اثراً ضم . ( و ) مثال اثر الفتح ( اي به ) جمع امام اصله امده ( و ) اثر الكسر ( اي مثال اثمد من الام ) ففي هذه الصور الثلاث

لما وقع بعد الهمزة الثانية مثلان ، وارادوا الادغام نقلوا حركة اول المثلين وهي الكسرة الى الهمزة الثانية ثم ادغموا المثلين ثم قلبوا الهمزة الثانية ياء ( وما يضم من ثاني الهمزتين واوا اصر ) . حصل العبارة انه اذا كان الهمز مضموماً اقلبه واوا ( مطلقاً ) سواه كان اثر ضم ، او فتح او كسر ( ما دام لم يكن لفظاً اتم بان لم يكن في آخر الكلمة ) مثال اثر الضم ( كاوم ) بضمتين وتشديد الميم اصله ادمم ( مثال ابلم ) وهو على وزن برشن سعف النخل ( من الام ، و ) مثال اثر الفتح ( او ب ) بفتحة وضمة وتشديد الباء ( جمع اب ) بتشديد الباء بعد همزة مفتوحة بمعنى المرعى ، ( و ) مثال اثر الكسر ( او مثال اصبع ) بكسرة فسكون ، و ( بضم الباء من الام ) ففي هذه الصور الثلاث ايضاً فعل ما تقدم في الصور الثلاث المتقدمة من نقل حركة اول المثلين الى الهمزة الثانية ثم الادغام . هذا فيما لم يكن الهمز الثاني متاماً للكلمة ( فان كان اتم اللفظ فذاك ياء مطلقاً سواه كان اثر ضم ، او فتح ام كسر وكذا ) اثر ( سكون جاء ) مثال اثر الضم ( كالقرني والقرني والقرني وقرني امثلة برشن وجعفر وزبرج وقطر من القراء ) قال في المصباح : قررت الضيف اقريه من باب رمى قري بالكسر والقصر ، والاسم القراء بالفتح والمدانى .

( والياء ) في الجميع مبدلة من الهمزة الثانية : وهي اي الياء ( في ) المثال ( الاخير ) الذي مثال قمطر ( سالمة لسكون ما قبلها ، وفي ) المثال ( الثالث ) الذي مثال زبرج ( ساكنة لأنها كياء قاض ) فيعمل باعلاله ( وفي ) المثال ( الثاني مقلوبة الفاء ) لكونها طرفاً بعد فتحة . ( وفي ) المثال ( الاول فعل بها ) اي بالياء ( ما فعل باید ) جمع يد ( من تسكينها ، وابدال الضمة قبلها كسرة ) ثم

حذفها ان كان منونا .

( و ) اعلم ان ( او م و نحوه وهو كل ذى همزين ، الاول ) منها  
 ( مفتوح والثاني ) منها ( مضموم وجوب القلب والتصحيح في  
 ثانية ) اي الهمزة الثانية ( ام : اي اقصد ) فقل او م بقلب الهمزة  
 الثانية ، او قل ام ببقاء الهمز صحيحا .

## فصل

( وياء اقلب الفاء كسراء تلا كمصباح ) اي كالفة ، وذلك اذا  
 جمع على مفاعيل ، ( و ) صغر على فعيغيل نحو ( مصابيح و مصبيح )  
 فابدل الالف فيما ياء لانه لما كسر ما قبله بالجمعية ، والتصغير لم  
 يمكن بقائه لتعذر النطق بالالف بعد غير الفتحة ، فقلب الى بجانس  
 حركة ما قبله ( او تلا ياء التصغير كفراً اي كالفة ، ( و ) ذلك اذا  
 صغر نحو ( غزيل ) بتضليل الياء فقلب الالف بعد ياء التصغير ياء لان ما بعد  
 ياء التصغير لا يكون الا متغير ، والالف لا يقبل الحركة وما قبل الالف  
 لا يكون الا متغير كما وياء التصغير لا يكون الا ساكنا ، فوجب قلب الالف  
 حرفاً يتتحرك بعد ياء التصغير ولا يمكن سكون ما قبله فقلب الالف ياء  
 لمناسبة ما قبله ثم ادغم ياء التصغير في الياء المنقلبة عن الالف . وانما  
 لم ينقلب الالف واو لانها لو انقلبت واوا ، لزم بعد ذلك قلبها ياء  
 كما نقدم في سيد ولا يكون هذا الا تبعيداً للمسافة .

( يواو اذا اي القلب ياء ايضاً افعل ان كانت ) الواو ( في آخر  
 بعد كسر كرضي اصله رضو ، اذ هو من الرضوان بخلاف الواقعة

وستا كموض فلا تنقلب الواو ياء ، وان كانت بعد كسر ( او كانت ) الواو ( قبل تاء التأنيث ) فانها ايضاً تنقلب ياء ان كانت بعد كسر ( كشجية ) بفتحة فكسرة ( اصله شجوة اذ هو ) صفة مشبهة ( من الشجو ) بمعنى الحزن ، ( او كانت ) الواو ( قبل زيداتي فعلان ) وهما الالف والنون ) لكن بالشرط المذكور ( كغزيان مثل قطران ) اصله غزوان ، لانه ( من الغزو ) فانقلبت الواو فيه وفي ما قبله ياء لنظرها بعد كسرة اذ لا اعتداد بتاء التأنيث والالف والنون الزائدتين لانها في حكم الانفصال ، و ( ذا اي قلب الواو ياء ايضاً رأوا مجيهه في مصدر الفعل المعل عينا ) اي الذي غير عينه بالاعلال ( الموزون بفعال كسام صيام ) اصله صواماً ، قلب الواو ياء لانها نـا اعملت في الفعل بقلبيها الفـا فاستقبل بقـاء الواو صـحـيـحةـ فيـ المـصـدرـ ، لـانـهاـ فـيـ بـعـدـ كـسـرـةـ وـقـبـلـ الفـ يـشـبـهـ الـيـاءـ فـيـ كـوـنـهـاـ حـرـفـ عـلـةـ فـاعـلـتـ الواـوـ فـلاـ يـنـقـلـبـ الواـوـ لـكـونـ المـصـدرـ تـابـعاـ لـفـعـلـهـ فـيـ الـاعـلـالـ وـعـدـمـهـ عـلـىـ ماـ بـيـنـاهـ فـيـ بـابـ المـقـعـولـ المـطـلقـ ، وبـخـلـافـ ماـ لـمـ يـكـنـ مـصـدـرـاـ وـانـ كانـ عـلـىـ وزـنـ فـعـالـ نـحـوـ سـوـارـ وـسـوـاكـ ، ( وـ ) بـخـلـافـ ( المـوزـونـ بـغـيرـ فـعـالـ ) وـانـ كانـ مـصـدـرـاـ ( كـمـاـ قـالـ ) .

( وـ ) المـصـدرـ الذـىـ عـلـىـ زـنـةـ ( الفـعـلـ ) بـكـسـرـةـ فـتـحـةـ ( منهـ ايـ منـ ) الفـعـلـ ( المـعـلـ عـيـناـ صـحـيـحـ غالـباـ ) ، لـعـدـمـ الـاـفـتـ بـعـدـهاـ المـوـجـبـ للـثـقـلـ ( نـحـوـ الـحـوـلـ مـصـدـرـ حـالـ . وـ ) اـذـ كـانـ ( جـمـعـ ) منـ ( اـسـمـ ) مـفـرـدـ ( ذـيـ هـيـنـ اـعـلـ اوـ سـكـنـ وـتـلـاهـ ) ايـ العـيـنـ ( الفـ ) فـيـ الجـمـعـ

( فاحكم بما الاعلال اي قلب الواو ياء فيه ) اي في الجمع ( حيث عن ) اي عرض . مثال المثل عينه ( نحو دار وديار و ) مثال الساكن عينه ( ثوب وثياب ) .

وإنما قلبت الواو في الجمع الاول لاعلال المفرد وفي الثاني لسكونها في المفرد ، وذلك نوع من الاعلال لأن السكون يجعل حرف العلة كالمية فلما ثبت نوع من الاعلال في المفرد اعملوا في الجمع ايضاً ، ( بخلاف ) جمع المفرد ( ذي العين المصحح ) اي غير المغير ( كطويل وطوال ، و ) بخلاف ( الساكن ) العين ( الذي لم يتله في الجمع الف ، كما قال وصححوا ) جمعاً كان زنته ( فعلة ) بكسرة ففتحة ، فلم يقلبوا الواو ياء لانه لما عدلت الالف سهل النطق بالواو بعد الكسرة ( فقالوا كوز وكوزة ) بتصحيح الواو في الجمع .

( وفي ) جمع زنته ( فعل ) بكسره ففتحة يجوز ( وجهان ) : احدهما ( الاعلال ) بقلب الواو ياء ، ( و ) الآخر ( التصحح و ) لكن ( الاعلال اول كالحيل جمع حيلة ) من الحول . ( ومن التصحح حاجة وحوج ، والواو ان كان لاما ) للكلمة ( رابعاً فصاعداً ) وكان ( واقعاً بعد فتح ياء انقلب ) في اسم كان ( كالمعطيان اصله المعطوان ) تثنية اسم المفعول من باب الافعال ( وكذا ) اذا كان في فعل نحو ( يرضيان اصله يرضوان ) .

وإنما قلبت الواو فيها ياء ، اما الاول فتحمله على اسم الفاعل واما في الثاني فتحمله على الماضي .

( ووجب ابدال الواو بعد ضم اي اخذها بدلاً من الف كبويع ) بمجهول بايعر ، فابدلت الالف الواو لانفهام ما قبلها ( وياه ساكنة )

اذا كانت ( مفردة ) اي لم يكن معه ياء اخرى ، ( وكانت في غير جمع كمومن بذا اي القلب واواً لها ) اي الياء ( اعترف ) ، اذا كان ما قبلها مضموماً ( كمثال المصنف اي مومن ( اذ اصله ميقن لانه من اليقين ) ، فقلبت الياء واواً لما ذكر ( بخلاف ) الياء ( المحركة كهيام ) بضمة ففتحة داء يأخذ الابل عن بعض الياء ، وكسر اوله اشهر . وإنما لم تقلب الياء حينئذ لانها تعاصر بالحركة عن الابدال .

( و ) بخلاف الياء ( المدغمة كعيض ) بضمة فتشديد جمع حائض وإنما لم تقلب حينئذ ، لأن المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة ، ولذلك يجوز الجمع بين ساكنين اذا كان الاول ليناً والثاني مدغمة نحو دابة والثعالب ، لأن لين حرف حرف الاول وامتداده كالحركة فيه والمدغم كالمتحرك ، واذا كان كذلك لم تتسلط الحركة على قلبهما واواً . ولا يخفى عليك ان هذا المثال خارج ايضاً بقوله في غير جمع .

( و ) بخلاف ياء ( كائنة في جمع ، لكن لها حكم آخر وهو قلب الضمة قبلها كسرة كما قال : ويكسر ) الحرف ( المضوم ) قبل الياء الساكنة ، اذا كان ( في جمع كما يقال هيم ) بكسر الهاء ( عند جمع اهيم ) ، فانقلبت ضمة الياء في الجمع كسرة لثقل الشدة قبل الياء .

( وواوا ) وقع ( اثر الفم رد ) انت ( الياء مقى الفى ) اي وجد الياء ( لام فعل كنهو الرجل ، اذا كمل نهاء اي عقله اصله نهى ) انقلبت الياء واواً ، لانه تمام ما قبلها ( او الفى ) الياء ( لام

اسم من قبل ناء التأنيث كناء ) لفظ يبنيه ( بان من رمي ) اذا كان زنة ذلك اللفظ ( كمقدرة بفتحة فسكون فضمة فتحه ، ( فانه ) اي الباني ( يقول مرموة والاصل مرمية ) انقلبت الياء واوا ، لما ذكر ( كذا يرد الياء واوا لوقعها ) اي الياء ( اثر ضم اذ الباني ) للفظ كسبعان ) بفتحة ، و ( بعض الياء صيره اي بناء ) اي اللفظ ( من رمي ، فانه ) اي الباني ( يقول رموان والاصل رميان ) فيقلب الياء واوا لما ذكر .

( وان تكن الياء عينا لفعلى بعض الفاء حال كونها وصفا فذاك بالوجهين الااعلال ، والتصحيح وقلب الضمة حينئذ كسرة ) لمناسبة الياء ( عنهم يلفى ) ، فالاعلال ( ككوسى ) بقلب الياء واوا او التصحیح ( و ) قلب الضمة كسرة ( كيسى ) وهو على التقديرين ( مؤنث اکيس ) افضل التفضيل .

قال في المصباح : الكيس وزان فلس الظرف والقطنة ، وقال ابن الاعرابي العقل انتهى . قال في بجمع البحرين : في الحديث الكيس من دان نفسه ، وعمل لما بعد الموت انتهى . وفي هذا المثال مناقشة لانه كالرحم من الصفات الجارية بجزي الاسماء في عدم جريانها على موصوف ، وایلانها العوامل لانه لا يكون وصفا الا اذا استعمل مع اللام واو كان وصفا استلزم الوصفية في جميع الاحوال ، ( بخلاف فعل اسم فلا يجوز ) فيه ( الا ااعلال كطوبى لشجر ) ، وذلك للفرق بين الصفة والاسم .

والطوبى في الاصل اما مصدر قال الله تعالى : « طوبى لهم » اي طيبا لهم كقوله تعالى : تعسا لهم ، واما مؤنث اطيب فمحقق الطوبى فتأمل .

## فصل في نوع من الابدال

( من لام ) الفعل ( فعلى بفتح الفاء حال كونه اسمًا اتي الواو بدل ياء كتقوى اصلها تقىا ) واصله وقيى ( لأنه من وقيت ) قلبت الواو تاء كما في تراث وترى ، لأن اصله وترى ثم قلبت ياءه واوا فصار تقوى ، وهو غير منصرف لأن الفه للتأنيث .

وقال بعضهم ! الفه لللحادق بمعنفر لا للتأنيث كتيرى ، ( بخلاف ) لام ( فعلى وصفها كصدرا ) مؤنث صديان وهو العطشان ، وذلك لأنهم ارادوا ان يفرقوا بين الاسم والصفة فقلبوا الاسم دون الصفة ، لأن الاسم اول بالتغيير لغفته وثقل الصفات بتحملها الضمير غالبا . ( وقوله غالبا جاء ذا البدل لا دائمًا احتراز من نحو ريا بمعنى الرياح ) لا مؤنث ريان من العطشان ، اذ هو بهذا المعنى صفة خارج عن محل الكلام .

( بالعكس اي يعكس اتيان الواو بدل الياء وهو ) اي العكس ( اتيان الياء بدل الواو ، جاء لام فعلى بالضم حال كونه وصفا كالعليا ) اصله العلوى لانه من علا يعلو وكذلك الدنيا والاسفل الدنيوى ، لانه من دنا يدنو .

وانما قلبوا الواو ياء استثنالا للواو مع الشمة في اول الكلمة ولكن في كونهما وصفا نظر ، لأنهما لا يستعملان وصفا الا مع اللام نحو المزايد العلية والدار الدنيا ، ولا يقال منزلة عليا ودار دنيا والصفة لا يلزم حالة واحدة ، بل تكون معرفة تارة ونكرة اخرى .

فَلَمَا اخْتَصَ كُونِهِمَا صَفَةً بِعَالِ التَّعْرِيفِ كَانَ كُونِهِمَا صَفَةً كُلَّا صَفَةً فَتَأْمَلُ . ( بِخَلَافِهِ ) أَيْ فَعْلِ إِذَا كَانَ ( اسْمًا كَالثَّرْوَى ) اسْمًا مَوْضِعًّا . وَإِنَّمَا قَلَبُوا الْوَاءَ يَاءَ فِي الصَّفَةِ دُونَ الْاسْمِ ، لِتَحْصِيلِ الْفَرْقِ فَتَأْمَلُ ، ( وَكَوْنِ قَصْوَى الْوَصْفِ الْمَصْحُوحِ نَادِرًا لَا يَخْفَى عَلَى أَهْلِ الْفَنِ ) . وَجَاءَ الْقَصْبِيَا إِيْضًا عَلَى الْقِيَامِ . وَبَعْضُهُمْ وَجَهَ الْقَصْوَى بِأَنَّهُ لَا يَسْتَغْنَى فِيهِ بِالْوَصْفِ عَنِ الْمَوْصُوفِ كَالصَّاحِبِ وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ فِيَةً الْغَايَةَ الْقَصْوَى ، صَارَ كَانَهُ اسْمًا غَيْرَ صَفَةٍ .

## فصل في نوع منه - اي الابدال

( ان يسكن الساقي من واو ويء ، واتصالا في كلمة واحدة )  
سواء تقدمت الياء على الواو ، او بالعكس وسواء كان الواو اصلية ، او زائدة وكذا الياء .

( ومن عروضن ) اي قاب ( للسابق ) منها ( او ) عروض ( للسكن ) المشروط في السابق منها ( عريما ، فياء الواو اقلبن ) حال كونك ( مدغما بعد القلب في الياء الاخرى كهين ) مثال سيد ( اصله هيون ) اجتمعت الياء والواو . والسابق منها ساكن فقلبت الواو ياء ، وادغم في الياء فصار هين ، ويكسر ما قبل الياء الاولى المدغم ان كان مضموما كما في مسلمي اصله مسلمون ، اضيف الى ياء المتكلم فمحذف النون بالإضافة ثم فعل به ما ذكر ، مع كسر ما قبل الياء : اعني الميم ، ( بخلاف ما اذا لم يتصل ) بان كانوا في كلمتين ( كابني وافد ) حيث ان الياء في المبتدأ والواو في الخبر ،

( او كان السابق او السكون ) للسابق ( عارضاً ) فالسابق المعارض ( كروية ) لأن الواو فيه عارض لأنها مقلوبة عن الهمزة لأنها مخففة رؤية البصر او القلب او النوم اذ من اقسام تخفيف الهمزة قلبيها واواً كما تقدم في انتمن .

قال في شرح النظام - تخفيف الهمزة يجمعه اقسام ثلاثة : الابدال والمحذف ، وبين بين انتهى .

( و ) السكون المعارض كسكن الواو في ( قوى ) مثال بوع ( مخفف قوى ) يكسر الواو ، كضرب المجهول ( وشد ) لفظ ( معطى ) الادغام وهو ( غير ) جامع من الشرائط ( ما قد رسم كالاعلال ) اي كادغام ( المعارض السابق في قولهم ربة ) في رؤية المتقدمة آنفاً ( و ) كذلك شد ( تركه ) اي الادغام في لفظ ( مع استيفاء الشروط في قولهم ضيون ) وهو السنور الذكر ، ( و ) شد ايضاً ( الاعلال ) بالمعكس ( بقلب الياء واواً في قولهم هو فهو عن المنكرا ) على وزن فهول وبالغة ناه من نهي ينهى . والقياس ان يقال نهي بقلب الواو ياء ثم الادغام .

( تنبئه ) - اعلم ان صييم وقيم في جمع صائم وقائم شاذ ، والاصل صوم وقوم اذ لامة تضى لقلب الواو ياء فيها فلا تغفل .

## «فصل»

( من ياء او واء حركين بتحريك اصل اي كان ) التحريريك ( اصلا )  
 لاعارضاً ( الفاء ابدل ، ان وقعا ) اي الياء والواو ( بعد فتح متصل  
 ان حرك التالي لهما سواه كانوا في اسم ، او فعل ثلثي او فعل محومول  
 عليه او اسم محومول على المحومول على الفعل الثلثي ، او اسم محومول  
 على الفعل الثلثي . مثال الاول ناب وباب فانهما اسمان ثلاثيان ،  
 واحداهما نيب وبوب ، ومثال الثاني ( كباع وقال ) فانهما فعلان  
 ثلاثيان و ( الاصل ) لهما ( بيع وقول ) ومثال الثالث اباع واقال  
 اذا صلها ايبيع واقول كاكرم فما قبل الياء والواو فيهما ليس مفتوحا إلا  
 انه في حكم المفتوح ، لكونه مفتوحاً في الثلاثي المجرد منهما فهما محومولان على  
 ثلاثيهما ، ومثال الرابع الاباعة والاستقالة والمياع والمقال بضم الميم  
 فان كلأ منها محومول على المحومول على الفعل الثلثي ، لكونه مصدرأً  
 محولاً على فعله المحومول على ثلاثيه ، ومثال الخامس مياع ومقال  
 بفتح الميم فانهما محومولان على باع . وقال فالباء والواو في جميع هذه  
 الأمثلة تقلبان الفاء ، لأنهما متحركتان وما قبلهما اما مفتوح او في حكم  
 المفتوح ، لكونه محوملاً على مفتوح فقلبتا الفاء ازالة الاستقال ،  
 ( بخلاف ما اذا لم يحركها كالبيع والقول ) .

وانما لم تقلبا حينئذ لأن حرف العلة اذا اسكنت يجعلت من  
 جنس حرقة ما قبلها نحو ميزان وييسر : اصلها موزان وييسر الا

اذا افتح ما قبلها لغة الفتحة والسكنون .  
ويجوز عند بعض حينئذ القلب ايضاً فيقول باع وقال مصادرین  
( او حرکا بتحریک عارض کجیل وتوم مخفی جیل ) وهو الضبع  
( وتوم ) وهو اسم لولد يكون معه آخر في بطن واحد .  
لا يقال توم إلا لأحدهما ، وانما لم تقلها حينئذ اذ العارض  
المعدوم . فيحصل الخفة فلا يحتاج الى القلب ( او وقعا بعد غير فتح  
كموضع ) ولم تقلها حينئذ لمنافات الكسر مع الالف ، ( او بعد فتح  
منفصل ) عن الياء والواو ( كان یزید ومق ) اذ الفتح في النون والدال  
غير متصل ، ( او لم يتحرك تاليهما كما ذكره بقوله : وان سکن )  
التالى لهما ( کف ) السكون ( اعلال ياء او واو ) اذا كانا ( غير  
اللام كبيان وطويل ) فلم تقلب الياء في البيان والواو في الطويل ،  
لسكون ما بعدهما وهو الالف في الاول والياء في الثاني او لأنـه  
لو قلبتا فيما الفـا لقـيل يـان وـطال لـأنـه يـحـذـفـ اـحـدىـ الـأـلـفـينـ لـالـنـقـاءـ  
الـسـاكـنـينـ فـيـلـتـبـسانـ بـالـفـعـلـ .

( وهي اي اللام الياء والواو لا يكـفـ اـعـلـالـهاـ بـاـبـالـلـامـ الفـاـ بـاسـاـكـنـ  
يـقـعـ بـعـدـهـماـ ) اذا كان ذلك السـاكـنـ ( شـيرـ الفـ ، او يـاءـ التـشـدـيدـ فـيـمـاـ  
قدـ الفـ كـيـخـشـونـ وـيـمـحـوـونـ اـصـلـهـماـ يـخـشـيـونـ وـيـمـحـوـونـ ) فـاـبـدـلتـ اللـامـ  
فيـهـماـ وـهـيـ اليـاءـ فيـ الـأـوـلـ وـالـواـوـ فيـ الثـانـيـ الفـاـ .

( وـ ) لكنـ ( الـاـلـفـ المـبـدـلـةـ ) مـنـهـماـ ( مـحـذـوـةـ لـالـنـقـاءـ السـاكـنـينـ  
بـخـلـافـ ) ماـذـاـ كـانـ ( السـاكـنـ ) بـعـدـهـماـ ( الـاـلـفـ كـفـلـيـانـ وـنـزوـانـ ) .  
وانـماـ لمـ تـقـلـهاـ فـيـهـماـ لـلـتـبـيـيـهـ بـحـرـکـتـهـماـ عـلـىـ حـرـکـةـ مـسـاـهـمـاـ وـمـوـتـانـ  
عـمـوـلـ عـلـىـ حـيـوـانـ ، لـأـنـهـ نـقـيـضـهـ اـذـ لـاـ حـرـکـةـ فـيـهـ وـالـنـقـيـضـ يـحـمـلـ عـلـىـ

النقيدن كما اشرنا اليه في باب لام نفي الجنس ، وذلک لتلازمها غالباً في الخطور بالبیال كما ان النظير يحمل على النفي لتشارکهما في امر معتبر في ذلك .

( و ) بخلاف ماذا كان بمدهما (الياء المشددة كفتوي وعلوي ) فلا تبدل الواو فيهما الفاء اذا يلزم منه الكسر على ماقبله منه التسلسل لأن ياء النسب كما تقدم في بابه في قوله : والحدف في الياء رابعاً احق من قلب وحتم قلب ثالث يعني تستوجب قلب الالف واوا ، فلو كان تحريك الواو وافتتاح ما قبلها يوجب قلبهما الفاء لكننا لازمال في قلب الى الالف ، وقلب الى الواو ( وصح عين ) الفعل من ( مصدر على ) زنة ( فعل بفتح العين ، و ) صح ايضاً عين الفعل من ( ماض على ) زنة ( فعل بكسرها حال كون كل منها ) اي المصدر والماضي ( ذا اسم فاعل على ) زنة ( افعل كاغيد ) بمعنى رقيق المزاج واطيف الجسم : ( اي كمصدره وهو غيري وماضيه وهو غيري ، ونحو احوال اي مصدره وهو حول وماضيه وهو حول ) .

وانما صح العين في المصدر حملأ له على الماضي وفي الماضي حملأ له على اسم فاعله ؛ اعني افعل لموافقته له في المعنى لاختصاص كل منها بالخلةة والالوان .

( وان يبن اي يظهر ) باب ( تفاعل اي معناه وهو ) اي معنى باب التفاعل ( التشارک من لفظ ) باب ( افتعل ) . حاصله انه اذا كان باب افتعل بمعنى باب التفاعل ، بان كان باب افتعل دالاً على التشارک ( والحال ان العين ) من باب افتعل ( واو

سلمت ) تلک الواو لفظ سلمت ( جواب ان ) الشرطية في اول المسئلة ( ولم تعل ) الواو ( كاجتوروا ) فلم تعل الواو فيه مع تحرکها وانفتاح ما قبلها ، لأنه ( بمعنى تجاوروا ) ومن بين ان سبب الاعلال في الثاني غير موجود لسكون ما قبل الواو فيه ، فحمل عليه الأول لأن حركة الناء فيه في حكم السكون في الالف الثاني لاتحاط معناهما لأنه اذا قيل اجتئر القوم فمعناه تجاوروا ، ( بخلاف ماذا لم ) يظهر ( فيه ) اي في باب افعال معنى باب ( التفاعل كارتاب واقتاد الاصل ارتيب واقتود ) ( و ) بخلاف ( ماذا كانت العين ياء كابتاعوا ) حيث اعلت الياء فيه وان كان بمعنى تبايعوا لقرب الياء من الالف في المخرج فتأمل جيداً .

( وان لحرفين ) معتلين ( في الكلمة ) الواحدة ( ذا الاعلال استحق بان يحرك كل ) واحد منها ( وانفتح ما قبله ) اي ما قبل كل واحد منها صحيح اوَّل واسل ثان ) وذلك على ثلاثة اقسام الاول : ماكانا واوين ( كالحوى ) اصله حرو .

( و ) الثاني : ماكانا يائين نحو ( الحيا ) اصله حبي ،

( و ) الثالث : ماكانا مختلفين نحو ( الهوى ) .

وانما صحيح الاول لأنه او اهل هو ايضًا بعد اعلال الثاني بقلبه الفا لأدى الى اجتماع اعلالين .

فإن قيل : قد اجتمع اعلان في نتو يرى ، فنقول : ان الكلام في اجتماع الاعلالين اللذين يكون احدهما سبباً للآخر ، وفي يرى ونحوه ليس كذلك ، ( وعكس وهو اعلال الاول وتصحيح الثاني قد يتحقق كالغاية ) بمعنى المسافة او اخر الشيء ! اصله غبي بيانين ، ( والذاته )

بمعنى مأوى القنم اصله ثوي بوا و ياء فاعل فيما حرف الملة الاولى  
و صحة الثانية لما ذكر .

و قد يوجه الصورتين بأنه لفاعل المحرفان لزم اجتماع الفين ، فيجب  
حذف أحدهما لاتقاء الساكنين ثم تحذف الأخرى لملائقة التنوين  
عند التنكير فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو متنحن فاقتصر  
على افعال واحد .

( وعين ) الفعل ( ما آخره قد زيد فيه ما يخص الاسم واجب ، ان  
يسلم من الاعلال كالميمان ) من هام يوم . قال في المصباح : هام  
يوم خرج على وجهه لا يدرى أين يتوجه فهو هائم ان سلك طريةً  
مسلوكاً ، فان سلك طريةً غير مسلوك فهو راكب التعاسيف ورجل  
هيeman عطشان إنقى .

( والجلolan ) مصدر جال يقول بالشي اذا طاف به ، ( والحيدي )  
يقال حمار حيدي اي يعدل ويفر عن ظله لنشاطه ، ( والصوري ) اسم  
ماء قد اشرنا سابقاً الى وجه عدم افعال العين فيها وقد يوجه بان  
الاسم بزيادة الانف والنون والفتح التائي يبعد شبهه بما هو الاصل  
في الاعلال اعني الفعل .

( وقبل باء ) الموددة من تحت ( اقلب ميما النون اذا كان )  
النون ( مسكنها ، سوا ، كانا في الكلمة ، او كلمتين ) مثال الثاني ( كمن  
بت ) ومثال الاول ( انبذ اي من قطعك اطرحه ) .

(فصل)

( في نقل حركة المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح )

( اساكن صح انقل التحرير من ذي لين ات عين فعل )  
 سواء كان ذلك اللين الياء ( كابن و ) الواو نحو ( اقم واقام الاصل  
 ابین واقوم واقوم ) نقلت حركة الياء والواو ؛ اعني الكسرة الى الياء  
 والقاف لنقل الكسرة على الياء والواو ثم حذفتا لالتقاء الساكنين .

وانما حذفتا في ابن الحق ، واقم الصلاة وان لم يجتمع فيهما الساكنان لأن الحركة فيها حصلت بالخارجي ، ف تكون في حكم السكون بخلاف ايمانا واقيما وابين واقيم ، لأن الحركة فيها حصلت بالداخلي اعني ضمير الفاعل ونون التأكيد وهو بمنزلة الجزء ، ولأجل ذلك تسكن اللام في نحو ضربت . فتأمل

وبنفي المضارع مع نون التأكيد كما تقدم في اوائل الكتاب ،  
 ( بخلاف ساكن اعتل كباقيع ) فلا ينقل حركة الياء الى الساكن قبله  
 اي الالف ، لعدم قبولها الحركة ( ثم هذا ) اي نقل الحركة من  
 ذي لين ( مادام لم يكن فعل تعجب ، كما اقومه واقوم به ) في  
 الواوي وما يبينه وابين به في اليائى .

للأول ) اي فعل التمتعب ( على شبهه ) يعني ( افضل التفهيل وصوناً للثاني ) اي مكان مضاعفاً اي ابيض واسود ( عن التباسه بياض ) بتشديد الصند ( من البضاة ) بمعنى رقة الجلد وساد ، بتشديد الدال من السد لأنه لو نقلت حركة العين الى القاء لانقلبت الفاء فيصير اياض واساد ثم تمحذف الالف من او لمها لكونها همزة وصل بعدم الحاجة اليها لتحرك ما يبعدها ، فيصير اياض واساد ، والى ما ذكرنا يشير بقوله ( تحذف الفاء للاستفهام بتحريك الباء ) الموحدة من تحت ( و ) السين المهملة ، وصوناً ( للثالث ) اي نحو اهوى ( عن توالي الاعلال ) وهو واضح .

( ومثل فعل في ذا الاعلال وهو النقل ) اي نقل الحركة من ذي لين هو عين ( المعقبة القلب اسم صاهي مضارعاً ، وفيه ) اي في ذلك الاسم ( وسم اي علامة من علاماته ) اي المضارع ، ( اما وزنه ) دون زيادته ( او زيادته ) دون وزنه ، اما الثاني فهو ( كستبيع ) بكسرتين فسكون البقر الذي مضى عليه سنة ودخل في الثانية وهو في الاصل كما يصرح ( مثال تحليمه ) بكسر اللاء وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وهمزة في آخره بمعنى القشر الذي على وجهه الاديم عايلاً منيت الشعر ( من البيع اصله ) اي تبييع بكسرتين ( تبييع ) بكسرة فسكون فكسرة ، نقلت كسرة الياء الى الباء قبلها فصار بكسرتين .

( و ) اما الاول فهو نحو ( مقام اصله مقوم ) مثال يكرم المبني للمفعول ، وليس فيه زيادة فنقلت حركة الواو الى القاف ثم قلبت الواو الفاء لتحركها الاصلی وانفتاح ما قبلها بالنقل ، ( بخلاف الحاوي لوزنه وزيادته ) معاً ( كابيض واسود ) صفتين مشبهتين ، مثال اعلم

المتكلم الوحدة فلو اعمل لقيل فيهما اياض واساد فيلتبسان بالفعل  
فصححوهما .

واعلوا الفعل حملأ على الثلثي ، لأن الفعل بالفعل اشبه ولأن  
الاسم لغته يتحمل من التقل اكثراً ما يتحمله الفعل .

واما نحو ابان بن تغلب فقيل ان اصله ابين اعمل في حال الفعلية  
ثم سمي به فهو على هذا غير منصرف للوزن والعلمية ) ، وبخلاف  
غير المضارعة ) بان لا يكون فيه وزنه ولا زيادته ( كما قال : ومفعول  
صحح كالمفعال كالمقول والمسواك ) .

وانما صحح ولم يعدل ما كان على مفعول حتى لا يجتمع الساكنان  
بتقدير الاعلال ، وحمل عليه ما كان على مفعول وان لم يجتمع فيه  
الساكنان على تقدير الاعلان ، لأنه منقوص من المفعال ولذاك قيل  
المخياط ابرة كبيرة والمحيط ابرة صغيرة .

( والف ) مصدر باب ( الافعال واستفعال اذل لذا الاعلال  
كآفأمة واسنة ) و( الاصل ) فيهما كما تقدم في باب ابنية المصادر ) اقوام  
واستقوام ، نقلت حركة الواو الى القاف فانقلبت الفاء ، فالمعنى  
ساكنان ففعل ماذكر ) اي ازيل اي حذف الف الباب عند بعض  
وهو الظاهر من المصنف ، او الاف المنقلبة عند بعض آخر ، ( ثم  
الحقت الناء كما قال : والناء الزم عوض ) وقف على لغة ربعة  
( من الالف وحذفها ) اي الناء ( بالنقل ) اي سماءأ ( نادراً  
عرض ، و ) قد ( تقدم ) كل ( ذلك في ) باب ( ابنية المصادر )  
كما نبهناك عليه .

( وما لافعال من الحذف ومن نقل ) الحركة الى ما قبل : ( فمفعول

به ) اي بكل من المذهب والنقل ( ايضاً قمن ) ، سواء في ذلك الاجوف اليائي ( نحو مبيع ، و ) الواوي نحو ( مصون ! الاصل مبيوع ومصوون نقلت حركة الياء والواو الى ما قبلهما ، فالمعنى ساكنان وهما الياء والواو في الاول والواوان في الثاني ، ( فحذفت الواو فيما وقلبت صمة ) الياء في ( مبيع كسرة لكرافتهم انقلاب ياته واوا ) .

وقال بعضهم : حذفت الياء من مبيوع ثم كسر الياء الموحدة ، لتدل الكسرة على الياء المحذوفة فصار مبيوع بكسر الياء وسكون الواو ، ثم جعل الواو ياء كما في ميزان فيكون وزنه على الاول مفعول ، وعلى الثاني مفعلن ويجرئي هذا الاختلاف في الواوي بادنى تغيير وتبدل .

( وندر تصحيح ) اسم ( مفعول ) من اجوف ( ذي الواو ، فقييل فرس مقود وفي ذي الياء اشتهر التصحيح ، فقييل مبيوع . وصحح الاسم المفعول المبني ) اي المشتق ( من فعل المفتوح العين المعتل اللام بالواو نحو عدا ) اصله عدو ، ( ان تحرير ) التكلم باللفظ ( الاجود فقل فيه ) اي في اسم المفعول من الفعل المذكور ( معدو ) يواو مشددة .

( واعلل ) يقلب لامه ياه ثم ادغام الواو في الياء وكسر ما قبلها ان ( لم تتحرر ) التكلم باللفظ ( الاجود ، فقل فيه معددي بخلاف ) الاسم المفعول ( المبني من فعل مكسورها ) اي العين ، فان الاعلال فيه اجهود من التصحيح ( كمرضي ) اصله مرضو فاعيل اعلال معددي .

( و ) بخلاف اسم المفعول المشتق من الفعل ( المعتل اللام

باليـا كـرمـي ) فـانـه يـجـب فـيه الـاعـلـال سـوـاء كانـ منـ فعلـ مـفـتوـحـ العـينـ اوـ منـ مـكـسـورـهاـ .

( كـذـاكـ ذـا وـجـهـينـ ) يـعـنـى ( التـصـحـيـحـ وـالـاعـلـالـ ، وـذـاـ ) المـضـافـ إـلـىـ وـجـهـينـ ( بـعـنـىـ صـاحـبـ ) وـهـوـ ( حـالـ عـامـلـهـ قـولـهـ جـاءـ ) وـصـاحـبـهاـ ( الفـعـولـ بـالـضـمـ ) .

وـالـحـاـصـلـ انـ الفـعـولـ بـضـمـ الـفـاءـ جـاءـ حـالـ كـوـنـهـ ذـاـ وـجـهـينـ ( منـ ذـيـ الـوـاـوـ سـوـاءـ كـانـتـ لـامـ جـمـعـ ، اوـ فـرـدـ يـعـنـ كـعـصـيـ ) جـمـعـ عـصـاـ ؛ اـصـلـهـ عـصـوـ ، قـلـبـتـ الـوـاـوـ الـمـتـطـرـفـةـ يـاءـ لـثـلـاـ يـلـزـمـ فيـ آخـرـ الـأـسـمـ وـاـوـ قـبـلـهـ ضـمـةـ ، اـذـ الـوـاـوـ السـاـكـنـةـ قـبـلـ الـوـاـوـ الـمـتـطـرـفـةـ لـيـسـ بـحـاجـزـ حـصـينـ ، فـصـارـ عـصـوـيـ اـجـتـمـعـتـ الـوـاـوـ الـيـاءـ وـالـأـوـلـىـ مـنـهـماـ سـاـكـنـةـ فـقـلـبـتـ الـوـاـوـ يـاءـ وـادـغـمـتـ الـيـاءـ فـيـ الـيـاءـ ثـمـ كـسـرـ مـاقـبـلـ الـيـاءـ ، لـتـصـحـ الـيـاءـ فـصـارـ عـصـيـ بـضـمـ الـعـيـنـ وـكـسـرـ الصـادـ ثـمـ كـسـرـتـ الـدـيـنـ لـثـلـاـ يـلـزـمـ الثـقلـ منـ الضـمـةـ إـلـىـ الـكـسـرـةـ اوـ لـلـاتـبـاعـ .

( وـابـوـ ) بـضـمـتـيـنـ وـتـشـدـيـنـ الـوـاـوـ جـمـعـ أـبـ وـاعـلـالـهـ ظـاهـرـ ، ( وـ ) كـذـاـ اـعـلـالـ ( عـلـوـ ) بـعـنـىـ الـأـرـنـقـاعـ ، ( وـعـتـىـ ) جـمـعـ عـاتـ بـعـنـىـ الـمـسـكـبـ اوـ الـمـسـنـ ؛ اـصـلـهـ عـتـوـ وـفـاعـلـ اـعـلـالـ عـصـيـ ، ( وـمـنـ ) الدـاخـلـةـ عـلـىـ ذـيـ ( هـيـهـنـاـ بـيـانـيـةـ ) مـبـنـيـةـ الـفـعـولـ فـاعـلـ جـاءـ اوـ حـالـ حـالـ لـهـ .

( وـشـاعـ نـحـوـ نـيـمـ بـالـأـدـلـالـ فـيـ نـوـمـ ) جـمـعـ نـائـمـ ( الـذـيـ هـوـ ) ايـ نـوـمـ بـدـوـنـ اـعـلـالـ بـقـلـبـ الـوـاـوـ يـاءـ هـوـ ( الـأـصـلـ ) .

حـاـصـلـهـ اـنـ كـانـ فـعـلـ جـمـعـاـ لـمـاـ عـيـنـهـ يـاوـ جـازـ ، وـشـاعـ اـعـلـالـهـ بـقـلـبـ الـوـاـوـ يـاءـ وـجـازـ تـصـحـيـحـهـ وـهـوـ الـأـصـلـ ، ( وـنـحـوـ نـيـمـ فـيـ نـحـوـ نـوـمـ شـذـوذـهـ نـمـىـ ايـ نـسـبـ لـاهـلـ الـفـنـ ) حـاـصـلـهـ اـنـ اـعـلـالـ فـيـ وـزـنـ

## (فصل في نوع من الابدال)

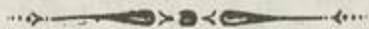
اعني ابدال فاء الفعل من باب الافتعال ، اذا كان لينا تاء لفظة ( ذو ) في ذو ( اللين ) مبتدءه و ( فاء حال من ذو المبتدء المخbir عنه بابدل العامل في قوله تاء في افتعال ابدل ) .

وحاصل معناه ان باب الافتعال اذا كان فائه حرف ياء ، وجب ابدال اللين تاء ولافرق ذلك بين كون اللين ياء ، ( كاتسر ) بمعنى اللعب بالقمار او بمعنى يسر القوم الجзор اي اجززروها واقتسموا اعضائها ، او غير ذلك ما هو مذكور في كتب اللغة ، ( و ) بين كونه واوا نحو ( اتصل : والاصل ) فيهما ( ايتسر وایتصل ، والظاهر ) ان يقال اصله قبل الاعلال ( اوتصل ، وكذا تصارييفها ) اي كل واحدة منها كيتسر انسارا فهو متسر ، ويحصل اتصالا فهو متصل .

وانما قلب اللين فيهما تاء للابتعاد عن عسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء . ومنشأ العسر قرب مخرجيهما وتنافيهما ، لأن حرف اللين كما لينا سابقا من الحروف المجهورة والتاء من الحروف المهموسة ، وللابتعاد عن توارد التغييرات على اللين او لم يقلب تاء ، لأنه يكون ياء في نحو ايتسر وایتصل والفا في نحو ياتسر وياتصل وواوا في نحو موتسنر وموتصل فلما كرهوا ذلك قلبه تاء ليكون مصونا من تلك التغييرات .

وانما اختص بالقلب الى التاء ليسهل بعد القلب الادغام هذه هي لغة الفصحى . وبعضهم يبقيه على حاله ويتركه توارد عليه تلك التغييرات ، ومنهم من يقلبه همزة فيقول اتسر ياًتساراً واتصل ياًتصلاً .

( و ) لكن ( شذ ابدال الفاء تاء في ) باب ( افعال ذي الهمزة كائزر ) اي ليس الا زار ، ( والفصيح ) قلب الهمزة ياء فيقال ( اي تزر واما قوله نحو اتكل ) على وزن ( افعل من الاكل فمثال لذى الهمزة في الجملة وليس مانحن فيه ) اذ لم يقلب فيه الهمزة تاء ولا ياء هذا ولكن الظاهر انه مثال مانحن فيه اي الهمز الذي يجري فيه الاعلال لا الشاذ والفصيح فتأمل .



## «فصل»

فيما اذا وقعت ناء الافتعال بعد احد المروف الآتية :  
 ( طاء مفعول ثان ) مقدم ، و ( ناء افتعال مفعول اول ) مقدم  
 ( لقوله رد ) فعل امر ( بمعنى صير ) .

وحاصل الكلام انه اجعل ( ناء افتعال طاء ، اذا وقع اثر حرف  
 مطبيق وهو الصاد والضاد والطاء والظاء كاصطفي ) : اصله اصنفى من  
 الصفو قلبت ناء الافتعال طاء ، للمباعدة بين الصاد والتاء في الصفة  
 لأن الصاد من المستعملية المطبقة والتاء من المتخفضة والنطق بحرفين  
 هذا شأنهما متعدد ، ولقرب الطاء من التاء في المخرج كما يبين ذلك  
 فيما تقدم مفصلاً فصار اصطفى .

ويجوز فيه الادغام يجعل الطاء صاداً نظراً الى اتحادهما في  
 الاستعلائية فيقال اصنفى بتشدد الصاد ، ولايجوز جعل الصاد طاء  
 فيقال اطفى بتشدد الطاء ، لعظم الصاد في امتداد الصوت اي الصغير  
 ولأنه يصير حينئذ كوضع القصمة الكبيرة في الصغيرة ، والاصل ابقاء  
 الطاء من دون ادغام ، لعدم المثلية بين الصاد والتاء من حيث الذات وإن  
 اتحدا في الاستعلائية فيقال اصطفى كما هو الاكثر الاشهر .

( و ) نحو ( اضطرب ) اصله اضتراب من الضرب ، والكلام فيه  
 هو الكلام في اصطفى قلباً وادغاماً ، فيجوز فيه اضرب بتشدد الضاد  
 ولايجوز اطرب بتشدد الطاء ، لعظم الضاد في امتداد الصوت اي

الصغير والاصل ابقاء الطاء من دون ادغام لعدم المثلية بين الصاد والتاء في الذات وان اتحدا في الاستعملانية ، فيقال اضطرب وهو الاكثر الاشهر .

( و ) نحو ( اطعن ) اصله اطعن من الطعن ، قلب تاء الافتعال طاء لقرب التاء من الطاء في المخرج ، ولم يبق التاء على حالها لمباعدة بين الطاء والتاء ، تكون الاولى من المجهورة والثانية من المهموسة ، فلا يجوز فيه غير الادغام لاجتماع الحرفين من جنس واحد بعد قلب تاء الافتعال .

ونحو اظلم اصله اظلم من الظلم ، ويجوز فيه الادغام بجعل الطاء ظاء والعكس مساوات بينهما في العظم الصورى ، ويجوز البيان اي ابقاء كل على حاله لعدم الجنسية في الذات مثل اظلم بتشديد الطاء واطلم بتشديد الطاء ( واططم ) بالبيان .

( وان وقع ) تاء افتعال ( في اثر دال او زاء او ذال نحو ادان ) بتشديد الدال اصله كما يأتي ادتان من دان اي اخذ الدين جعلت التاء دالاً ، لمباعدة بينهما في الصفة لأن التاء من المهموسة والدال من المجهورة ، وبعد بين الحرفين كما تقدم يوجب عسر التلفظ بهما فجعلت التاء دالاً فصار ادان بتشديد الدال .

( و ) نحو ( ازدد ) اصله ازدد امر من باب الافتعال ثلاثة زاد يزيد جعلت التاء دالاً .

( و ) نحو ( اذكر ) بتشديد الدال اصله اذتكر امر من باب الافتعال من ذكر ، والكلام فيما ماذكر في ادان ولم يسدغم ازدد للزوم التقاء الساكتين لو ادغم ، ( فانه ) اي التاء ( دالاً ) بقى اي

صار اذا اصل هذه الامثال ) كما ذكرنا ( ادتان وازتدوا ذتكر ) .  
 تتمة — اذا وقع تاء الافتعال اثر الهمزة ، يجوز الادغام شذوذأ نحو اتخد بتشدد الثناء : اصله اتخد قلبت الهمزة ياء لسكنها وانكسار ماقبلها ثم قلبت الياء تاء فادغمت التاء في الثناء على غير القياس ، لأن الياء المبدلة لاتقلب تاء بل الياء التي يجوز ان تقلب تاء قياساً انما هي الياء الاصلية وهنها ليست اصلية واما اذا كان من تخد بمعنى اخذ فلا شذوذ في الادغام بل الادغام واجب ووجهه ظاهر ، وكذلك اتجوز بتشدد الدال لانه من تجر اي عمل التجارة فالادغام فيه واجب . وكذلك اذا وقفت التاء اثر الثناء نحو اثار بتشدد الثناء اصله اثار من ثار ء اي قتل القاتل فيجب فيه الادغام بعد قلب الثناء ء ، او بالعكس نحو اثار واثار كـلاهما بالتشديد ، لأن الثناء والثاء كلاهما من المهموسة .

واذا وقفت التاء اثر السين المهملة نحو استمع ، يجوز فيه الادغام بجعل الثناء سيناً لان السين والثاء كلاهما من المهموسة فيقال استمع بتشدد السين ، ولا يجوز العكس لعزم السين من الثناء في امتداد الصوت اي الصغير ، ويجوز البيان لعدم الجنسية في الذلت ومنه قوله تعالى : « و منهم من يستمعون » .

تكميل — وتندغم تاء باب التفعل والتفاعل فيما بعدها ، فيجتطلب في اولهما همزة الوصل لسكنه بعد الادغام نحو اظهر بتشدد الطاء والهاء : اصله تظهر بتشدد الياء قلبت الثناء طاء وادغم الطاء في الطاء ثم اجتثبتت الهمزة للابتداء بالساكن ، و نحو اثاقـل بتشدد الثناء اصله ثـاقـل قلبت الثناء ء فادغم الثناء في الثناء ثم اجتثبتت الهمزة

للابداء بالساكن .

## فصل في الحذف

( فاء امر او مضارع من معتل الفاء ) الاواى ( كوعد ، احذف فقل يعد ) اصله يوعد فمحذفت الواو تخلصاً من وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة اذ يلزم من ذلك الخروج عما هو في حكم الكسرة ؛ اعني الياء الى ما هو في حكم النسمة اعني الواو ومن هذه النسمة الى كسرة العين ، ومثل هذا ثقيل ولذلك لا يجيء في اوزان الثاني وزن فعل وفعل الا حبك ودتل كما تقدم في اول باب التصريف فمحذفت في باقي الصيغ و ( عد ) طرداً للباب ، او المشاكلا ( وفي مصدره ) اي المعتل الفاء الاواى اذا كان بتاء ( كعده ذات الحذف اطرد وعوض عنه ) اي عن الفاء المحذوف في المصدر ( الهماء ) اي تاء التأنيث ( آخرآ ) فان لم يكن المصدر بتاء ، لم يجز الحذف كوعد .

( ومحذف همز افعل ) اي ماضي باب الافعال ( استمر ) اي الحذف ( في مضارع منه كاكرم ) اي فعل المتكلم وحده : اصله اكير بهمزتين حذفت همزة الباب ، كراهة توالي الهمزتين .  
 ( وهو ) اي فعل المتكلم وحده ( الاصل في ) هذا ( الحذف ، لاجتماع الهمزتين ) فيه ، ( ويكرم وتكرم ) بقسميه ( ونكرم محمولة عليه طرداً للباب ) او للتشاكل . ( و ) هذا الحذف جار ( في بنبيقي ) اي صيفي ( متصرف بكسر الصاد اي اسم الفاعل والمفعول منه ) اي من باب الافعال ( كمكرم ) بكسر الراء ، ( ومكرم ) بفتحها .

( ظلت بفتح الفاء وظلت بكسرها ) بلام واحدة فيما في ظلت  
بفتحها اي الفاء مع لامين ( وكسر اللام الاولي الماضي المضاعف المكسور  
العين المسند الى الضمير المتحرك ) سواء كان للمتكلم وحده ، او مع  
الغير او المخاطب او المخاطبين او المخاطبات ، ( استعمالا الثاني ) اي  
كسر الفاء ( على حذف العين بعد نقل حركتها ) وهي الكسرة ( الى  
الفاء ) اي الفاء . ( والواول ) اي فتح الفاء ( على حذفها ) اي  
العين ، ( ولا نقل ) للحركة .

( واما الثالث ) اي عدم حذف العين اي ابقاء اللامين ( فانه  
الاصل ، ولا يجوز فيه الادغام كما سيأتي عن قريب ، ومن في قوله  
( من الاتمام بيانيه ، يبين المراد من الاصل .

( واستعمل ايضاً ( قرن ) بكسر القاف في اقرن بكسر الراء  
الاول ) وذلك الاستعمال ( على حذفها ) اي الراء الاولى ( بعد نقل  
حركتها الى القاف على قياس ما تقدم في ظلت ) ثم حذفت المهمزة  
لعدم الاحتياج اليها ( فيما يظهر ) من كلام المصنف من ان المذوف  
الاول ، لأنها التي كان تدغم .

( واما قول بعض الشرائح ان المذوف الراء ( الثانية ) ، لأن  
التقل نشأ منها ( ثم نقل كسرة الاولى بعيد ) ، لأن الاولى اولى  
بالتصريف لتقديره .

( وقرن بفتح القاف في اقرن نقل نقله ابن القطاع وبه قوله  
نافع وعاصم في قوله تعالى « وقرن في بيونك » وبالكسر قوله الباقون )  
وقال بعضهم : انه من وقر وقاراً بمعنى ثبت ثباتاً ، وقال بعض آخر  
انه من قار يقار بمعنى اجتمع يجتمع . والكل مناسب .

## ( الادغام )

وهو ( يسكن الدال ) مصدر باب الاعمال ، ( عبر به ) المصنف ( اىشاراً للتخفيف ) في التلفظ ( وان قال ابن يعيش : انه عبارة الكوفيين ، وان الادغام بالتشديد ) الدال ( كما عبر به سيبويه عبارة البصريين ، وهو حينئذ مصدر باب الافتعال على ما سبق اعلمه في المباحث السابقة .

وكيف كان هو في اللغة مطلق الادخال ، وفي الاصطلاح ( ادخال حرف ساكن في مثله متحرك كما يؤخذ من كلامهم ) قوله عندهم تعريفات اخر لا فائدة منها في ذكرها .

( اول مثلين محركين في الكلمة ادغم بعد تسكينه ) اى الاول ( في الثاني ) منهما ( وجوبآ كرد يرد ) اصلهما زدد يزدد ، و ( لكن يشترط لذلك ) تحرك الثاني ، لذا يتلزم الفرار من ورطة وهو نقل التكرار والواقع في ورطة اخرى وهو التقاء الساكين ، ويشترط ايضاً ( ان لا يصدر اولهما ) اى المثلين ( كما ) ذكر هذا الشرط ( في الكافية نحو ددن ) بفتحتين بمعنى اللعب واللبو ، وإلا لا يجوز الادغام لأنه يستدعي سكون اول المثلين . والابداء بالساكن محدود اشد من نقل التكرار ، ( وان لا تكون الكلمة ) التي فيها المثلان ( على اوزان ) و ( هي ) اربعة :

الاول ( فعل بضمها ففتحة كل صاف ) جمع صفة بضمها فتشديد .  
 ( و ) الثاني ( فعل بضمها نحو ذلل ) جمع ذلول ، وهو البعير

الذى سهل قياده . قال في المصبح : ذلت الدابة ذلاً بالكسر سهلت  
وانقادت فهى ذلول والجمع ذلل بضمتين مثل رسول ورسيل انتهى .  
( و ) الثالث ( فعل بكسرة ففتحة نونو كل ) جمع كلة بكسر  
الكاف وتشديد اللام بمعنى الست .

( و ) الرابع ( فعل بفتحتين نحو لبب ، وهو ما يشد على مصدر الدابة يمنع الرجل ) الراكب عليها ( من الاستئناف ، وما استق من الرمل ايضاً ) فهذه الاوزان الاربعة يمتنع الادغام فيها ، اما الاخير فلا نه وان وازن الفعل ، لم يدعم تبنيمها على فرعية الادغام في الاسماء واما الثالثه الاخرى فلا نهها غير موازنة للافعال والادغام فرع الاظهار فنخص بالفعل لكونه فرعاً ايضاً . وتبع الفعل في الادغام ما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازن .

( و ) يشترط ايضاً ( ان لا يكون قبل اول المثلثين حرف مدمغ كجسس جمع جاس بتضليل السين اسم فاعل جس الشيء اذا لمسه ، وان لا يكون حركة آخر المثلثين ) اي ثانى المثلثين ( عارضة كاخمه من ابي بنقل حركة الممزة ) وهي الفتحة ( الى الصاد ) الشافية ، ( وان لا يكون ) وزناً ( ملحقاً كوبيل اذا قال لا إله إلا الله فان كان كذلك فهو متنزع ) الادغام ( في الصور ) الثلاث ( كلها ) .

اما الصورة الاولى فلان فيه مثليين متغيرتين ، ويتمتع ادغام اولهما في الثاني لأن قبلهما مثلا آخر مدغما في اول المتغيرتين ، فلو ادغام فيه التقى ساكيان ، وبهال الادغام .

واما الصورة الثانية فلان حركة ثانية المثابن عارضة لا يتجدد يوما.

واما الصورة الثالثة فلأن بالادغام يفوت الغرض من الاخلاق

( وشذ فيما استوف شروط الادغام ، بان يكون فعلاً ( مثل الل  
السقاء اذا تغير ) السقاء بكسر السين وتخفيض القاف الماء ! اي تغير  
الماء احد اوصافه الثلاثة ( ونحوه ) اي يكون اسمًا شبهاً بالفعل  
وموازناً له :

( كالحمد لله الملوك الاجل ) الواسع الفضل الوهوب المجزل  
والشاهد في اجلل شذ ( فك بنقل عن العرب فقبل ولم يقسن عليه ).  
( واذا كان المثلان يائين ) حال كونهما ( لازماً تحريرك ثائينهما )  
بان يكون لام ماض مبني على الفتح ، ولا علة لقلبه الفاء ، ( نحو حبي  
فياء افتكك وادغم اي يجوز لك كل منهما دون حذر ) . اما الفك  
فليلاً يلزم ضم الياء الثانية في مضارعه لأنه مرفوض ولأن ياء الثابتة  
غير ثابتة لأنه قد تسقط نحو حبوا ، وقد تقلب نحو يحبى فلما لم تكن لازمة  
كان وجودها كعدمهما فكأنه لم يجتمع المثلان فكيف يدغم واما الادغام  
فلانه الاصل في المثلين اذا كانوا في كلمة ( ومن الادغام ) قوله تعالى :  
( ويحيي من حي عن يينة ) .

كذلك يجوز الوجهان اي الفك والادغام ( اذا كان المثلان ثائين)  
مصدرين ( في كلمة ) تكون مضارعاً ( نحو تتجلى ، والفك واضح  
ومن ادغم ) اسكن الناء الاولى ( وألحق الف الوصل ) ليتوصل بها  
الى النطق بانته المسكنة للادغام ، ( وقال اتجلى ) بتشديد الناء .

( وكذلك يجوز الوجهان اذا كانت المثلان ثائين في ) ماض على  
وزن ( افتتعل نحو استتر فالفك واضح ، ومن ادغم اقل حرقة ) الناء  
( الاولى الى الداء ) او السين ( واصطبغ المهزة ) للامتناع عنها  
بحركة الفاء . ( فقال ) في الماء ( صتر ) بتشديد الناء ، وقال في

( وما يتأتى من فعل مضارع ابتدء قد يقتصر فيه على تاء واحدة وهي الاولى ) التي هي علامة المضارعة ، ( وتحذف الثانية ) التي هي علامة الباب ( كما قال ) المصنف ( في شرح الكافية تخفيفاً فخصت ) الثانية ( بالحذف لدلالة الاولى على معنى وهو المضارعة دونها ) اي الاولى ( كتبين العبر اصله تثنين ) .

ويفرق بين المضارع وماضيه بناءً تأنيث الساكنة ، كما اشرنا اليه فيما سبق ومنه قوله : « تنزل الملائكة والروح » ( وفك الادغام من المضاعف وجوبا ) كما اشرنا اليه سابقاً ( حيث حرف مدغم فيه سكن ، لكونه بمضمون الرفع ) المترعرك ( اقتلن ) وذلك ( لثلا يلتقى الساكنان نحو حملت ما حملته بالتون ، واصله قبل الفك حل وفي جزم اي بجزوم من المضارع وشبه الجزم وهو الامر تخيير بين الفك والادغام قفي ) فالاول ( نحو ) قوله : « واغضض من صونك » والثاني نحو ( فغض المطراف ) ، ويحذف الهمزة للاستغناء عنها ويجوز حينئذ في الضاد الفتح للخفة والكسر لأنه الاصل في تحريرك الساكن والضم للاتباع ، ولذلك لا يجوز الضم في فر لعدم الصم في اوله ( وفك افعل بكسر العين في الترجمة ، لثلا يتغير صيغته المعهودة ) لانها غير متصرفة ( نحو ) قوله :

وقال نبی المسلمين تقدموا ( واحبب الینا ان يكون المقدما )

( والتزم الادغام ايضاً في هلم ) بتشديد الميم ( وهي اسم فعل بمعنى احضر او فعل امر لا يتصرف من كبرة من هاء و ) من ( لم ) كمد ( من قولهم لم الله شعثه اي جمده ، فمحذف الالف ) تخفيفاً من آخرها ( وكأنه قيل اجمع ايها المخاطب ( نفسك اليها ) .  
 ( ولما انتهى كلام المصنف على ما اراده من ) مهمات مقاصد ( علم النحو والتصريف ، قال : وما بجمعه عنيت بضم العين ) لأنه على ما قيل من الافعال التي لا تستعمل الا مبيناً للمفعول .

وتد عقد الشارح لها في كتابه المزهر ببابا ، ( و ) لكن ( حكى ابن الاعرابي نتها ) قيل في المصباح : عنيت بأمر فلان بالبناء للمفعول الى ان قال وربما قيل عنيت بأمره بالبناء المفاعل ( قد كمل ) بفتح الكاف ، ( بتأليث الميم نظاماً اي منظوماً ) حال كونه ( على جل المهمات . اي معظم المقاصد النحوية اشتمل ، ثم قال ملتفتاً من الكلام ) في عنيت ( الى الغيبة ) في ( احصى هو فعل بمعنى جمع ) اي جمع الناظم حال كونه ( متهراً من ) كتابه ( الكافية الشافية ) الذي قيل انه اثني عشر الف بيت ، ( الخلاصة اي النقاوة منها ) اي الكافية ( وترك كثيرة من الامثلة والخلاف ) المذكور فيها .  
 ( وجعله ) اي ما جمعه ( كتاباً مستقلأً نحو ) اي مقدار ( ثلثها ) اي السكافية ( حجماً ) لا عدداً ، ( وعلة ذلك ) الاختصار ( ما ذكره يقوله ) كما اقتضى اي لاجل اقتسام الناظم اي طلبه غني بجميع الطالبين بلا خصاصة : اي بغير ) حاجة و ( فقر يحصل ببعضهم ، وذلك ) اي عدم الحاجة ( لا يحصل الا بما فعل ) من الاختصار ، ( ذا الكافية بكبرها ) وكثرة مسائلها ( تضرع عنها ) اي عن تعلمها ( هم

كثير الناس فلا يشتفلون بها ) ليتعلمواها ( فلا يحصل لهم حظ من اللغة ( العربية ) فيكونوا جاهلاً بها ، ( فشبه الجهل بالفقر من المال ) ( وقد قيل ) بل روى ابن ( العلم محسوب من الرزق ) ففي مرفوعة الكثاني كما في الرسائل للشيخ الانصارى ( ره ) في باب الخير الواحد عن الصادق ( ع ) في تفسير قوله تعالى : « ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويزقه من حيث لا يحتسب » قال : هؤلاء قوم من شيعتنا ضعفاء ، وليس عندهم ما يحتملون به اليئاذ فسمعون حديثنا ويقتضون عن علمنا فيدخلن قوم فوقيهم ، وينتفعون بأموالهم ويتباعون أبدانهم حتى يدخلوا علينا ويسمعوا حدديثنا فينقلبوا إليهم فيعيه أولئك ويضيئه هؤلاء ، فاولئك الذين يجعل الله لهم مخرجاً ويزقهم من حيث لا يحتسبون انتهى .

( هذا ما ظهر لي في شرح هذا البيت ) من الالفيه ، ( ولم ار من تعرض له ، فامد الله واشكره عود ) من الناظم ( على ما بدء ) به في اول الالفيه من قوله : احمد رب الله الخ ( مصلياً ومسلماً على محمد خير نبي ارسله الله الى الناس كافة ، ( ليدعوهم الى دينه مؤيداً بالمعجزة والله ) قد تقدم الكلام فيه في اوائل الكتاب ( الغر ) وهو ( جمع اغر ، وهو من الخيل الابيض الجبهة اي انهم لشرفهم على سائر الامة غير من يستثنى من الصحابة ) وفي الاستثناء كلام في محله ( بمنزلة الفرس الاغر ) الممتاز ( بين الخيل لشرفه ) اي الفرس الاغر ( على غيره منها ) اي الخيل ويجوز ان يكون اراد بالله امته ( كما هو بعض الاقوال فيها ، و ) مستند ما ورد ( في الحديث انتم الغر المحجلون يوم القيمة من آثار الوضوء الكرام جمع

كريم : اي الطبي ( الاصول اي الآباء ) والنعوت ) اي الصفات ، ( والطاهريها البررة جمع بار اي ذوي الاحسان ) اي ذوي الاعمال الحسنة والافعال الكاملة والعبادات الخالصة المقبولة .

( وهو ) اي الاحسان ( المفسر في حديث ) ورد في الكتايبين ( الصحيحين ) عندهم ( بان تعبد الله كاملاً تراه فان لم تكن تراه فانه وتراه يراك ) .

قال المحشى : قال بعض الصوفية : معنى قوله ( صلى الله عليه وآله ) « فان لم تكن تراه انك ان غبت عن وجودك تراه » فحمل كان على التامة وتراة على الجزاء .

وقد اعترض عليه بعض الناظرين الى الالفاظ بان هذا المعنى لا يساعد ابقاء الف تراه ، كما هو الرواية .

ثم قال المحشى : ما ذكره الصوفي معنى عال لا ينبغي ان يطرح لفسدة لفظية يمكن دفعها بوجوه عديدة ، لا تخفي على المتأمل انتهى . وانا اقول : لا مفسدة لفظية في ابقاء الالف . واعتراض بعض الناظرين من شأنه عدم الاطلاع على القواعد غير المشهورة ، ولعل وجه عدم ذكر المحشى وجوه الدفع ايضاً ذلك .

قال الدمامي في حاشية المغني في الباب الاول في بحث او على قول المصنف : اي فلم يريكموهم اقول ثبت في النسخ التي رأيتها فلم يريكموهم بالياء ، وكان مقتضى القياس حذفها المجازم . وقد استشكل بعض الطلبة ينهروا له في حلقة الدرس هذا اللفظ بان رأى سمع فيه القلب يجعل العين في محل اللام تقول رانه مثل راعه ، نص عليه في الصحاح . وقد قرم في الشواذ ان راته استغنى بالف بعد الراء

وهمزة بعد الالف . وفي التسهيل في باب التصريف في الفعل اوله من وجوه الاعلال القلب وكثير مثل راء من رأى هذا نصه ، ومضارع هذا يرى بهمزة في الآخر مثل يضي ، فإذا دخل الجازم سكن الهمزة فتقول لم يرني زيد وجهه باسكان الهمزة بعد الراء ، ويوضح لك ابدال الهمزة ياء لوقعها ساكنة بعد كسرة كما في بيتر ، وحيينما ثبتت الياء مع الجازم لأنه قد أخذ حظه من العمل باسكان الهمزة فلم يبق له تأثير في حذف حرف العلة ، كما تقول لم يقرى بايات الياء بعد ابدال الهمزة .

فإن قلت هب أن القلب ثبت في الماضي ، لكن ليس الكلام فيه بل في المضارع فمن أين لك ادعاء القلب فيه .

قلت قد خرج الإمام أبو محمد عبدالله ابن السيد البطليموس على ذلك قول الشاعر : كان لم ترى قبلي اسيراً يمانياً ، فقال الأصل تراء بهمزة بعد الالف سكتت للجازم فالمعنى ساكنان فمحذفت لذلك أولهما وهو الالف ، ثم ابدلات الهمزة الساكنة بعد الفتحة الفاء نحو لم يقره فقيل كان لم ترا ، وكذاك الإمام قدوة يستند إلى قوله : إذا ثبت ذلك فلنك أن تضبط يريكموه بهمزة ساكنة بعد الراء . ولذلك ان تضبطه بباء مبدلية من الهمزة الساكنة ، وهذا غاية ما يقال في هذا المقام انتهى .

وقال شمسي معلقاً على كلامه ، وأقول هذا ليس بغاية ما يقال في هذا ففي شرح التسهيل ما يأتي به الجواب أيضاً وهو انه قال بعضهم : ان اثبات هذه المزوف مع الجازم لغة لبعض العرب في السعة وقيل ان ما ورد من ذلك مجزوم بحذف المزوف ، ثم اشبيهت الحركات

فتشاً عنها المروف الموجودة .

وفي اعراب أبي البقاء في قرائة قنبل انه من يتقي بالياء ووجهت  
بأنه اشبع حركة القاف فتشا الياء ، وبأنه قدر الحركة على الياء  
وتحذفت بالجازم ، ويحمل حرف العلة كالصحيح انتهى .

وفي اواخر باب الثامن من المغني قال : الثالث اعطاء ان الشرطية  
حكم او في الاعمال كما روی في الحديث ، فان لا تراه فانه يراك .

( وصحبه اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي ، وهو من اجتماع  
به ) اي بالرسول ( صل الله عليه وآلـه ) ( مؤمناً ) ووراء ذلك شروط  
آخر مذكورة في الاصول وفي الدرایة ( المنتخبين من الامة ؛ اي  
المفضليين على غيرهم منها ) اي من الامة ( كما ورد ذاك في احاديث )  
كثيرة ( الخيرة بفتح الياء . ويجوز التسکین ) ايضاً ( كما في الصحاح )  
للجوهرى ، ( قال ؛ وهو الاسم ) اي اسم المصدر ( من قوله اختاره  
الله تعالى يقال فلان خيرة الله من خلقه ) .

( وقد من الله تعالى باكمال هذا الشرح المحرر ) اي الحالى من  
الخش والزوابع ( موشحاً ) اي ملبساً ومرصعاً مزيذاً ( من التحقيق  
والتنقیح بال Yoshi ) اي بالثوب المنشى ، ( المحبر ) اي المخطط .

حاصله : ان هذا الشرح متضمن لتحقیقات انبیة ، ( محرازاً لدلائل  
هذا الفن مظہراً لدقائق ، استعملنا الفكر فيها اذا ما الليل جرى  
مت Hwyia او جز العبارة وخير الكلام ما قل ودل معتمداً في دفع الابراد  
بالطف الاشارة ليتبينه اولوا الالباب ) لأن العاقل يكتفي الاشارة ( لما  
له انتهى ، فربما خالفت الشراح في بيان حكم او تأويل ) كلام ( او تعليل )  
قاعدة ( فحسبه من لا اطلاع له ولا فهم سهواً وعدولاً عن السبيل ،

وما درى انا فعلنا ذلك عمداً لامر مهم جليل ) .

( وربما نقصت حرفآ او زدت حرفآ فحسبه الغي اخلاقاً او توضيحاً وكشفاً وما درى ان ذلك لنكتة مهمة تدق عن نظره ، فلذلك قلت :

يا سيدا طالع هذا الذى فاق نظام الدر والجوهر

لا تعد منه حرفآ او كلمة وللتعبيبات به اظهر

وروض الذهن اذا مشكل يبدو وبالانكار لا تبدو

فليس بالشائن شيئاً له فقد اتي المنصف في اعصر )

( فدونك مؤلفاً كانه سبيكة عسجد او در منضد برز في ابان الشباب  
وتمييز عند صدور اولى الالباب ) .

وقد قال ابن عباس ( رض ) : ( وما اوتى عالم علماء إلا وهو شاب . فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهندي لولا ان هدانا الله لقد جاءت رسلي ربنا بالحق . اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آله واصحابه وزواجه وذرياته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وآلها واصحابه وزواجه وذرياته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين اذك حميد مجید ).

ويقول العبد المذنب الغاني المحتاج الى عفو ربه الكريم محمد على المشهور بالمدرس الافغاني : قد تم بعون الله وتوفيقه ما اردنا من توضيحات الكتاب على قدر ما يحتاج اليه المبتدئ ويستفيد منه المأتهي ، فالمرجو من هن هن على ما طفى به القلم او زلت به القدم ان يفهمن من ذلك وينظر الى ما قربت له من البعيد ، فان الجواب قد يكتبوا والصادر قد يتبubo وان الحسنات يذهبن السينات .

اخا اللب لا تعجل بعيوب مصنف ولم تذيقن زلة منه تعرف

فكم أفسد الرواية حديثاً بنقله وكم حرف المنشول قوم وصحفوها وكم ناسخ أضحي لمعنى مغيراً وجاء بشيء لم يرده المصنف وما قاله في الدرس حيناً مدرساً يقولون ما صح عنه وحينما يصحف فالمرجو من عامة المتعلمين ، ان يعنوا على بدءاء الخير وطلب المغفرة وكان الفراغ من هذا الجزء الرابع ليلة السبت التاسع عشر من شهر ذي القعدة الحرام من شهور السنة الخامسة والثمانين وثلاثمائة بعد الالف من الهجرة على هاجرها وأله آلاف الصلوة والسلام والتوجية بجوار مولانا أبي الأئمة أمير المؤمنين عليه وعليهم صلوات المسلمين والحمد لله اولاً وأخراً .



مطبعة النعمان - النجف الاشرف تلفون ٢٠٩٧  
م ١٩٧٠ هـ - ١٢٨٩

Shiabooks.net



COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU11013761